الدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف

لغة الشعر

دراسة فى الضرورة الشعرية

دار الشروق

الإهــــداء

إليـك يا أبى، وأنت فى مثـواك الأخير، أولى
ثمرات غرسـك، ولعلها على خير ما كنت ترجو
لها أن تكون.

ابنك

لغة الشعر

دراسة في الضرورة الشعرية

الطبعـة الأولى
١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٢٩٣٣٣
فاكس : ٣٩٣٤٨١٤ (٠٢) تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
فاكس : ٨٦٧٥٥٥ - تلكس : SHOROK 20175 LE

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

«الضرورة الشعرية»، مصطلح يطلقه النحاة والنقاد العرب القدماء على عديد من الظواهر اللغوية المختلفة، التى نجدها موزعة مبثوثة فى أبواب النحو والصرف معا، ونجدها كذلك فى كتب النقد الأدبى القديم. فقد ظن النحاة والنقاد أن الوزن والقافية فى الشعر، يلجئان الشاعر إلى ارتكاب ما هو غير مألوف فى النظام اللغوى.

وقد اختلف النحاة فى مفهوم «الضرورة الشعرية» اختلافا غير قليل. فذهب بعضهم إلى إطلاقها على كل ما جاء فى الشعر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. ومنهم من رأى أنها ما يضطر الشاعر إليه اضطرارا، بحيث لا تكون له عنه مندوحة. وفيهم من انتهى إلى أن ما يسميه النحاة ضرورة ما هو إلا خطأ، ومحاولة الاعتذار عنه تكلف لا داعى له. وبينهم من رأى أنها شذوذ، أو رخصة. وغالى بعضهم فزعم أن الشعر نفسه ضرورة. واهتدى قليل منهم إلى أن هذا من لغة الشعراء؛ لأن ألسنتهم قد ألفت ذلك، ودرجت عليه.

وقد عاد هذا الاختلاف بنتائج غير حميدة على دراسة اللغة. فما يراه هذا ضرورة لا يقاس عليه، لا يجده الآخر كذلك؛ فيبيح الأخذ به، والنسج على منواله شعرا ونثرا، ويعمل فيه التأويل والتخريج، ويلتوى عنق النص اللغوى فى أيديهم، فيختنق دون تفسير صحيح. وعدم التفسير اللغوى الصحيح إهمال للنص، والتفسير الملتوى إرهاق له.

ولما كان مفهوم «الضرورة الشعرية» مضطربا لدى نحاتنا القدماء؛ فقد زحف هذا المصطلح - «الضرورة» - على النصوص اللغوية الأخرى من غير الشعر، كالقرآن الكريم، والنثر المسجوع، وغير المسجوع أيضا. واضطر النحاة لعقد مشابهة بين الشعر وغيره من ألوان الكلام، ولم يجدوا حرجا فى تسمية هذه الظواهر - وهى فى غير الشعر - ضرورة، مع أنه لاوزن حينئذ ولا قافية.

ومرد هذا الاضطراب إلى محاولة طرد القاعدة «الكلية» التى وجهوا لها عنايتهم، والخلط

بين اللهجات، ومحاولة وضع قواعد عامة لها جميعا، والخلط بين المستويات اللغوية المختلفة شعرا ونثرا، والاعتماد على الشعر اعتمادا كبيرا فى التقعيد النحوى، وإهمال النصوص النثرية، والنظر إلى اللغة على أنها فطرة وطبيعة فى العربى لا يمكن أن يتحول عنها، وأنها ـ أى اللغة ـ جامدة ثابتة لا يمكن أن تتطور أو أن تنتقل من حال لأخرى استجابة لمتطلبات العصر وملابسات الأحوال.

وآمل أن ينهض هذا الكتاب بمهمة تفسير ما سماه النحاة «ضرورة شعرية»، تفسيرا لغويا يرتبط بواقع النص اللغوى الذى توجد فيه هذه الظاهرة، ويراعى ظروفه الخاصة، ويحاول أن ينفى عن الشعر «وصمة» الضرورة التى لصقت به زمنا طويلا، ودفعت نقاد العرب قديما إلى تحذير الشعراء منها، وعيب الشعر بسببها، حتى لقد ذهب بعضهم إلى أن النثر أفضل من الشعر لما يشتمل عليه الشعر من ضرورات!

وقد تناولت فى هذا الكتاب ما يسميه النحاة ضرورة شعرية من جميع الزوايا. فناقشت المنهج والأسس التى أنتجت هذه الظاهرة فى الدرس اللغوى. وبحثتها من حيث هى خروج على «القاعدة»؛ فدرست مراحل القاعدة المختلفة، وما يثيره كل منها من قضايا. وبحثتها من حيث مفهوم النحاة لها، واختلاف هذا المفهوم ونتائجه. وعالجت أنواعها فى مباحث خاصة حددت كلا منها بوجوه شركة بينها لم يلتفت إليها النحاة من قبل على الوجه الذى قدمتها به، فيما أظن. وتناولتها من حيث تعدد اللهجات، وتعدد الروايات، وفى إطار السليقة اللغوية بالمفهوم الصحيح لمدلولها. ثم تناولتها أخيرا فى ضوء «لغة الشعر».

وقد اتخذت من مجموعة من المبادئ اللغوية أساسا فى معالجة كثير من القضايا التى تناولتها فى هذا الكتاب. ومن أهم هذه المبادئ اللغوية:

١ ـ أن الباحث اللغوى عليه أن يلاحظ ويسجل ويصف، دون أن يفرض نتائج ما توصل إليه، أو ينصبه معيارًا للتصويب والتخطئة. ولذلك، حددت فى الفصل الأول موقف «القاعدة» مما يسمى ضرورة، ورأيت أن الحكم بالضرورة مظهر من مظاهر معيارية القاعدة التى تمثلت فى أمور أخرى كثيرة رصدتها، وبينت كيف انزلق النحاة إلى الاعتماد على القياس فى الوصول إلى «القاعدة».

٢ ـ أن اللغة ظاهرة حية متطورة تنتقل من حال لأخرى. ولذلك، عالجت بعض أنواع الضرورة على أنها بقايا تاريخية لمراحل سابقة، وحاولت التدليل على ذلك. ورأيت أن بعض ما قال عنه النحاة إنه ضرورة، قد يعد أصولا تاريخية للهجات معاصرة. وعلى ضوء هذا المبدأ أيضا رفضت فكرة عصور الاستشهاد بوصفها مرحلة نموذجية يجب أن تفرض على كل ما يعقبها من عصور. ورأيت أن لاخوف على القرآن الكريم من هذا المبدأ؛ فإن للغته مستوى خاصا ينبغى أن يدرس وحده.

٣ ـ أن السليقة اللغوية ما هى إلا اكتساب وتعود، تنتج من تلقى المرء لغة بيئته عن طريقى المطابقة والمحاكاة. وليست السليقة طبيعة فى العربى، تسرى فى دمه بحيث لا يستطيع بها بدلا ولا يجد عنها معدلا. ولذلك، رفضت تخصيص النحاة قبائل معينة دون أخرى؛ لأن كل لهجة ينبغى أن تدرس على حدة، وفى مستواها وظروفها الخاصة، ولا يجوز فرض ظواهر لهجة على لهجة أخرى. ورفضت، كذلك، تفضيل أهل عصر معين على غيرهم؛ لأن اللغة ينبغى أن تقسم تاريخيا إلى مراحل، بحيث تدرس كل مرحلة دراسة وصفية على حدة. وعلى أساس ذلك، حددت ما أراه فى الضرورة بين التصويب والتخطئة وغيرهما من المسائل التى لها بالسليقة ومفهومها سبب وثيق.

٤ ـ أن هناك فروقا بين كل مستوى لغوى وآخر. ولذلك، يجب الفصل بين هذه المستويات المختلفة، حتى فى اللهجة الواحدة، وأهمها الفصل بين الشعر والنثر، لأن الشعر لا يمثل البيئة اللغوية تمثيلا دقيقا، ومن هنا لا يجوز الاعتماد عليه فى التقعيد للغة عامة.

٥ ـ أن المتكلم باللغة هو مصدر القواعد اللغوية، وأساسها الأول، وهو أهم عنصر فى الدرس اللغوى، وله دور لا ينكر فى تطوير اللغة؛ لأنه فى سبيل مطابقته لبيئته اللغوية قد يخطئ فى الصوغ القياسى، أو يرتجل ويبتكر فى اللغة، وكل هذا مقبول منه بشرط أن تقبله الجماعة اللغوية، ويشيع بينها هذا الاستعمال الجديد.

٦ ـ أن الغاية التى تهدف إليها الدراسات اللغوية، على اختلاف مستوياتها، هى «المعنى». ومن أجل ذلك، تنتظم الجملة مجموعة من «القرائن» تتضافر معا حتى لا يلتبس المعنى فإذا اتضح المعنى، وأمن اللبس، واقتضت ظروف التركيب ـ وهذا الشرط مهم ـ أن يترخص فى إحدى القرائن التى لا يؤدى الترخص فيها ـ فى هذا الموقف المعين ـ إلى غموض فى المعنى، فإن النظام اللغوى لا يأبى ذلك ولا يمنعه.

وأما الإطار الذى احتوى هذا الكتاب، فقد كونته خمسة فصول: تناول الأول منها «القاعدة ونشأة مصطلح الضرورة الشعرية»، والثانى «الضرورة الشعرية فى آراء النحاة»، والثالث «أنواع الضرورة: معالجة ورأى»، والرابع «الضرورة الشعرية فى إطار تعدد اللهجات والروايات والسليقة اللغوية»، والخامس «لغة الشعر والتقعيد النحوى». وأعقبت هذه الفصول الخمسة خاتمة لخصت أهم الأفكار والنتائج. وكان كل فصل من هذه الفصول يخضع فى حجمه لطبيعة مباحثه والقضايا التى تثار فيه، وكان كل منها يبدأ من حيث ينتهى سابقه ليمضى خطوة فى كشف زيف هذا المصطلح الذى ران على الدراسات النحوية زمنا ليس بالقصير.

وأخيرا.. أقول فى غير تواضع كاذب: لقد ظلت ظاهرة «الضرورة الشعرية» إلى الآن يتناقلها جيل، بعد جيل دون علاج لغوى أو تفسير صحيح. وقد حاولت، فى هذا الكتاب، أن أنهض بهذا العبء، وكل ما أرجوه أن أكون قد أصبت توفيقا فيما قصدت إليه، وأن يكون هذا الكتاب لبنة فى صرح جديد لنحو يقوم على معطيات علم اللغة الحديث.

وماتوفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

محمد حماسة عبد اللطيف

الفصل الأول
القاعدة ونشأة مصطلح الضرورة الشعرية

توطئة الفصل:

إن الضرورة الشعرية، فى أقرب تعريفاتها، هى الخروج على «القاعدة النحوية والصرفية»، فى الشعر خاصة لإقامة الوزن، وتسوية القافية. فلا معدى ـ إذن ـ عن التعرض للقاعدة من حيث المراحل التى تمر بها ، وهى: الاستقراء والتقسيم والتجريد والتقعيد، وموقف النحاة من كل منها، حتى تصل فى النهاية إلى قانون عام تندرج تحته مجموعة من الجزئيات المشتركة فى الخصائص والسمات، وتخرج عليه بعض الجزئيات الأخرى التى يعد النحاة بعضها شاذا وبعضها الآخر ضرورة وغير ذلك .

وأولى مراحل القاعدة، التى لابد أن تمر بها، هى استقراء جزئيات اللغة على المستوى الذى تتطلب له الدراسة. فالنحو: «علم منتزع من استقراء هذه اللغة»، كما يقول ابن جنى[1]. وهو: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب» ،كما يعرفه ابن عصفور[2]. وهو: علم «استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب» كما يعرفه ابن السراج[3]. وهو: العلم الذى يهدف إلى ضبط الملكة اللسانية، «بالقوانين الحاصرة المستقرأة»، على حد تعبير ابن خلدون[4] .

والطريقة، التى سلكها النحاة الأوائل فى جمع المادة اللغوية من مصادرها، للاستشهاد بها والنظر فيها، لاستخراج جهات الشركة وجهات الخلاف، لم يسموها بالاستقراء ، بل سموها بالسماع. ولذلك سوف نتناول فى هذا الفصل «السماع»، بوصفه ـ فى معنى من معانيه ـ الطريقة التى اتبعها النحاة لجمع اللغة أو المادة اللغوية التى يبنون عليها قواعدهم، وهذا ما يعنيه الاستقراء. وبعد ذلك، نتناول موقف النحاة من مصادر الاستشهاد، ونتائج هذا الموقف، وأثره فى وجود ما سمى بالضرورة الشعرية. ثم نتناول بقية مراحل القاعدة ، وهى التقسيم والتجريد والتقعيد وموقف النحاة من كل منها، والنتائج التى ترتبت على هذا الموقف، والتى كان من بينها نشأة ما سمى بضرورة الشعر .

---

(١) ابن جنى ـ الخصائص : ١/ ١٨٩ .

(٢) ابن عصفور ـ المقرب : ١/ ٤٥ ، (مطبعة العانى ـ بغداد) .

(٣) السيوطى ـ الاقتراح : ٦ .

(٤) ابن خلدون ـ المقدمة ـ ٤/ ١٣٦٧ ، (طبعة وافى) . وانظر: (طبعة الشعب٥١٥) .

السَّمَاع

يختلف مفهوم « السماع» باختلاف التناول والمعالجة. فهو مصطلح لمعان مختلفة فى الدائرة اللغوية، وإن كان بينها من التقارب مايسوغ إطلاقه عليها. فقد يراد به الشاذ عن «القياس» الذى لا يطرد تحت قاعدة، أو الذى ينفرد فى الاستعمال، إذا كان البحث فى الاطراد وعدمه. ويرد على أنه طريق من طرق الأخذ والتحمل والتلقى التى يحصرونها فى ست[١]، ويعدون «السماع» أولها، إذا كان البحث فى وسائل نقل العلم وتحمله.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا المفهوم ـ على تنوعه ـ متقارب؛ إذ المقصود به فى أول الأمر الرجوع إلى مصادر اللغة واستقراؤها بالسماع، سواء أكان هذا المسموع مما يمكن أن يخضع لقاعدة أم يند عنها. وهكذا نجد أن «السماع» يرد فى كتب النحو مرادًا به هذان المعنيان المتقاربان اللذان يمكن أن يطلق على أحدهما «السماع العفوى»، وعلى الآخر منهما «السماع العلمى».

السماع العفوى:

أما السماع العفوى، فهو الذى يرد فى مقابل القياس. ويعرف هذا النوع بأنه ما لا بد من تقبله كهيئته، لا بوصية فيه ولا تنبيه عليه، ولا يصح أن يقاس عليه غيره. وإذا تعارض القياس مع مثل هذه المسموعات، فلا بد من النطق بالمسموع على ما جاء عليه[٢]. فإنما هى «أشياء تجىء مختلفة ولا تطرد[٣]»، أو «نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها»[٤].

ولا يغض من السماع بهذا المفهوم أنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه، وإن كان ابن جنى

---

(١) طرق الأخذ والتحمل، هى: السماع من لفظ الشيخ أو العربى، والقراءة على الشيخ، والسماع على الشيخ بقراءة غيره، والإجازة، والمكاتبة والوجادة. ويجعلها بعضهم ثمانية أنواع. انظر: الإلماع، للقاضى عياض: ٦٨ وما بعدها، والمزهر، للسيوطى: ١/ ٨٧. وتاريخ آداب العرب، للرافعى: ١/ ٣٣١.

(٢) انظر الخصائص، لابن جنى: ١/ ١١٧، ٢/ ٤٢.

(٣) سيبويه ـ الكتاب: ٢/ ٢٢٨.

(٤) السابق نفسه: ٢/ ٢١٥.

يسميه شاذًّا ، كما سنرى بعد . فالشيء « إذا اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس ، فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه[1] » .

والسماع بهذا المفهوم طريق من طرق أخذ اللغة . يقول ابن جنى : «ومعاذ الله أن ندعى أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسًا[2] » . فمنها « ما لا يؤخذ إلا بالسماع ، ولا يلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر»[3] . وقد عقد السيوطى مسألة فى المزهر[4] عن اللغة : هل تثبت بالقياس ؟ وأورد نقولا كثيرة تثبت أن «السماع» لا بد أن يسبق كل مقيس ، وأن القول بأخذ اللغة عن طريق «السماع» أرجح من غيره .

هذا المعنى من معانى السماع يطلق على الشاذ فى القياس ، ولكنه فى الوقت نفسه قسيم له ، بل هو طريق من طرق أخذ اللغة يكاد يرجح طريق القياس فى رأى بعض العلماء ، وكونه بهذا الوصف لايغض منه . ولكن هناك نوعا من «السماع» يطلقونه على الشاذ فى القياس أيضا ؛ ولكن يشتم من وصفهم له بسماعيته رائحة الغض منه ، فيقصرونه على «السماع» ، ويصفونه أحيانا بالشذوذ أو الندرة ، وأحيانا يتوقفون عن ذلك . وقد يكون مستعملا فى إحدى اللهجات التى اتخذت أساسا للتقعيد ، ولكنه لم يخضع للقاعدة ، أو يكون مستعملا فى لهجة من اللهجات التى لم يكتب لها من الحظوة مثل ماكتب للهجات التى اتخذت أساسا للتقعيد[5] .

وقد عد مفهوم هذا الضرب من السماع واحدًا مع مقابلته بنوعين من القياس ، لأن مفهومه هنا ، فى الحقيقة ، واحد . ولكن مفهوم القياس هو الذى يختلف . فالقياس الذى قالوا عنه إن جزءا كبيرا من اللغة يؤخذ به ، يقصد به - فيما أظن - عملية الصوغ القياسى التى يقوم بها المتكلم لا الباحث . والنوع الثانى من القياس ، هو الذى يقوم به الباحث فى طرد ظواهر اللغة . لذلك ، كان المقصود بالسماع هنا كل مسموع فى اللغة ، سواء أكان موافقا للقياس بنوعيه أم مخالفا له ، ومن هنا كانت تسميته بالسماع العفوى .

السماع العلمى :

إذا كانت السمة الغالبة على السماع العفوى هى الإطلاق وعدم التقيد ، فإن السماع

---

(١) ابن جنى - الخصائص : ١/ ٩٩ . (٢) السابق : ٢/ ٤٣ .

(٣) ابن جنى - المنصف : ١/ ٣ .

(٤) انظر المزهر للسيوطى : ١/ ٣٦ وما بعدها .

(٥) انظر نماذج لذلك فى النوادر لأبى زيد : ١٧٩ ، والهمع للسيوطى : ١/ ١٦٥ ، ٢/ ٢٠٤ .

العلمى يصطبغ بغير قليل من الصبغة الذهنية المنظمة، فهو يرد بهذا المفهوم على أنه طريق من طرق الأخذ والتحمل. والسماع بهذا المفهوم، مرادف للنقل الذى يعرفه ابن الأنبارى بأنه «هو الكلام العربى الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[1]». وهو بذلك أول دليل من أدلة النحو[2]، وبه يحتج بعض النحاة على البعض الآخر. وأوضح مثال على ذلك، كتاب «الإنصاف فى مسائل الخلاف»، لابن الأنبارى؛ ففيه نماذج كثيرة لما يراد التدليل عليه.

وهذا المعنى أشد مساسا بما نحن بصدده؛ إذ إنه عملية مقصودة من الباحث يهدف بها إلى استقراء المادة اللغوية وجمعها. وقد عرفه السيوطى بقوله: هو «ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته[3]». وتحت هذا المفهوم، تدخل عملية الاستقراء لجزئيات اللغة صيغا وتراكيب، وهى التى تعد أولى الخطوات نحو القاعدة. وغير منكور أن علماءنا الأوائل قاموا بمجهود يكاد يكون منقطع النظير فى هذا المجال بفروعه المختلفة؛ إذ عكفوا على المادة المختلفة، بكل مستوياتها، يجمعونها ويصنفونها، ويصفون ما بينها من علاقات.

ومن المعروف، أنه كانت أمام النحاة مادة لغوية وفيرة متنوعة تتمثل فى القرآن الكريم، والحديث النبوى، والشعر والنثر. أما فيما يتعلق بالقرآن الكريم، فلم يكن عليهم عبء جمعه وتحصيله، فقد كان محفوظا فى صدور الرجال بنازعة من الدين أو غيرها. وأما الحديث النبوى فقد كان لهم منه موقف سوف نعرض له بالتفصيل عند الحديث عن موقف النحاة من مصادر الاستشهاد. وأما الشعر والنثر، فقد كانا مناط البحث والتحصيل. وهذه جميعا تمثل المادة اللغوية التى كانت تمد الاستشهاد النحوى بحاجته.

ولقد سلك النحاة طريقين فى الحصول على مادة الاحتجاج أو الاستشهاد. أولهما: الأخذ عن الرواة الرواد الذين كانوا يعدون مصدر الشعر وغيره من الأخبار التى تتعلق به، وبخاصة القصائد الطوال. وثانيهما: الأخذ عن أهل البادية ومشافهتهم وقد حددوا لذلك زمانا ومكانا معينين. وكانت لهم فى سؤال الأعراب وسيلتان، هما: سؤال الأعراب الذين كانوا يفدون إلى الحاضرة لبعض مايقدمون له من الجلب والميرة. والرحلة إلى البادية، ولنا أن نتصور مايكتنف هذه الوسيلة من متاجرة قد تقوم أحيانا على الكذب وافتعال الروايات جذباً للاهتمام وجلبا للمال.

ومن الملاحظ، أن هؤلاء العلماء لم يكونوا يحفلون كثيرا بذكر أسماء هؤلاء الأعراب الذين

---

(١) ابن الانبارى - الإغراب فى جدل الإعراب: ٤٥.
(٢) انظر السابق: ٤٥. والاقتراح: ٤.
(٣) السيوطى - الاقتراح: ١٤.

كانوا يسألونهم أو يحددون قبائلهم؛ وإنما كانوا يكتفون فى معظم الأحيان بذكر أنه «أعرابى». وقد ذكر صاحب الفهرست أسماء فصحاء العرب المشهورين، الذين سمع منهم العلماء، وعد مجموعة منهم تصل إلى واحد وسبعين أعرابيا. كما ذكر الرافعى أسماء عدد منهم نقلا عن الفهرست وغيره، بلغ ثلاثة وأربعين أعرابياً وأعرابية [1]. ولكنهم لم يذكروا ماذا أخذ عنهم على وجه التحديد، حتى يعد كل واحد منهم راويا، أو مصدرا لغويا Informant لما أخذ عنه.

وقد ذهب العلماء إلى أن ما لم يؤخذ عن أهل البادية، كان لا بد - لتوثيقه - من عرضه على الرواة والعلماء لتصحيح المروى والتثبت منه، وإلا فليس فيه حجة. يقول ابن سلام: «وفى الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة فى عربيته [2]». ويبين السبب فى ذلك أنه «قد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء». فالذى يؤخذ عن أهل البادية، والذى يعرض على العلماء، هو مناط الثقة والاحتجاج، وغير ذلك يرمى بالوضع والافتعال.

ويعنينى هنا أن أسجل رأى الباحثين المعاصرين فى مسلك النحاة القدماء، الذى اتبعوه للحصول على المادة اللغوية، يقول الدكتور تمام حسان: «كانت دراسة اللغة تدور فى مبدأ الأمر على تلقى النصوص من أفواه الرواة، ومشافهة الأعراب، وفصحاء الحاضرة. فكان ثمة مجال للاستقراء واستنباط القاعدة من تقصى سلوك المفردات والأمثلة. ومن ثم، رأينا الدراسات العربية الأولى تتسم بالوصف، وتنأى - إلى حد كبير - عن المعيار [3]». ويرى الدكتور كمال بشر مظاهر توفيقهم فى هذا المسلك فى عدة أمور، هى [4]: أن الأخذ بالمشافهة والنزول إلى البيئة اللغوية المعينة أمران يحتمهما البحث اللغوى الحديث الذى يرى ضرورة الرحلة إلى الحقل المعين، والاختلاط بأهل اللغة المدروسة حتى يتسنى للدارس أن يحصل على مادة حقيقية لا زيف فيها ولاتضليل. ويرى أن العرب قد أخذوا بهذا المبدأ الجيد، بل لقد سبقوا العالم فى هذا الشأن؛ إذ كانت الرحلة إلى البادية ومضارب القبائل أمراً ضروريا ومنهجا متبعا لم يتخلف عنه أحد من السابقين، وأنهم اعتمدوا على اللغة المنطوقةSpoken Language، واللغة المنطوقة هى المصدر الحقيقى فى الدرس اللغوى.

---

(1) انظر: الفهرست لابن النديم: ٤٣ وما بعدها. وتاريخ آداب العرب للرافعى: ١/ ٣٥٥ ومابعدها.

(2) ابن سلام - طبقات فحول الشعراء: ١٤.

(3) الدكتور تمام حسان - اللغة بين المعيارية والوصفية: ٣٥.

(4) انظر: دراسات فى علم اللغة، القسم الثانى: ٦٢، ٦٣.

إنهم ـ وبخاصة البصريون ـ حددوا دائرة الأخذ والتلقى بتحديد عدد القبائل التى اشتقوا منها مادتهم اللغوية . وهذا التحديد ـ من حيث هو ـ مبدأ جيد يتسق فى عمومه مع أسلوب الدرس الحديث .

ومع هذا التوفيق ، الذى قرره لهم هذان الباحثان ، كانت هناك بعض المآخذ على هذا المنهج ، كان لها أثرها فى القاعدة ، سوف يأتى لها مزيد من التفصيل ، بعد مناقشة موقف النحاة من مصادر الاستشهاد .

موقف النحاة من مصادر الاستشهاد

لعل من الضرورى، عند مناقشة موقف النحاة من مصادر الاستشهاد، أن تكون هذه المناقشة على ضوء أصولهم التى قرروها هم، ووضعوها لأنفسهم، استجابة لثقافة عصرهم وطبيعة تناولهم للأمور؛ إذ ليس من الموضوعية، أن تفرض عليهم مناهج عصور متأخرة عنهم نالت قسطا من الثقافة والنمو العقلى لم يتح لهم مثله. وينبغى أيضا ألا يكون هناك خلط من جانبنا بين ما قد كان بالفعل، وما كان يجب أن يكون. أما النتائج التى ترتبت على ما كان، فليس ثمة بد من مناقشتها تصحيحًا لمسار الخط العربى فى التفكير النحوى، واستفادة بالصالح منها وإبقاء عليه، ورفضا لما يأباه الواقع اللغوى، وبحسبه أن يحفظ فى ذاكرة التراث.

ومصادر الاستشهاد النحوى تنحصر فى ثلاثة أنواع لابد فى كل منها من الثبوت، كما يقول السيوطى. وهى تدور «فى كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه - ﷺ - وكلام العرب قبل بعثته وفى زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا عن مسلم أو كافر[1]». فالسيوطى هاهنا يقرر بوضوح أن الأنواع الثلاثة المشار إليها، هى التى يحتج بها بما فيها حديث الرسول - ﷺ - وكلام العرب نظما ونثرا.

وهناك أصول قررها العلماء للاستشهاد، هى :

أولا : إن القرآن الكريم يجوز الاحتجاج به فى العربية بكل ماورد أنه قرئ به، « سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه[2]». ويقول عبدالقادر البغدادى عن القرآن : «فكلامه - عز اسمه - أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه[3]». فهذا إجماع عام أشار إليه كل من السيوطى والبغدادى، قد يكون مرده إلى التحرج الدينى، ولكنه أصل من الأصول التى وضعها النحاة.

---

(١) السيوطى - الاقتراح : ١٤.
(٢) السابق نفسه.
(٣) البغدادى - خزانه الأدب : ١/ ٢٣.

ثانيًا : إن اللغات ـ أى اللهجات، وهم يطلقون على مانسميه الآن اللهجات : لغات ـ على اختلافها حجة . وقد عقد ابن جنى فى خصائصه لهذا بابا خاصا ، قال فيه : « اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم . ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله؟ وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها . لكن غاية ما لك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، وأشد أنسابها . فأما رد إحداهما بالأخرى فلا . . . وكيف تصرفت الحال، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ[1]» . وقد نقل السيوطى هذا النص عن ابن جنى ، فى المزهر والاقتراح[2] وزاد عليه : «وفى شرح التسهيل لأبى حيان : كل ما كان لغة لقبيلة ، قيس عليه[3] » . وهذا يمثل أصلا من الأصول المهمة فى قضية الاستشهاد النحوى .

وسوف نرى : هل تمسك النحاة بهذين الأصلين؟ أو لا ؟ وما النتائج التى ترتبت على عدم الأخذ بهذين الأصلين؟ وذلك من خلال مناقشتهم فى الطرائق التى سلكوها فى الاستشهاد بالأنواع الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها : القرآن الكريم ، وحديث الرسول ـ ﷺ ـ وكلام العرب شعرا ونثرا .

---

(١) ابن جنى ـ الخصائص : ٢/ ١٠ ، ١٢ .

(٢) انظر المزهر: ١/ ١٥٣ (طبعة صبيح)، والاقتراح : ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) السيوطى ـ الاقتراح : ٧٨ .

أولا: القرآن الكريم:

سبقت الإشارة إلى أن النحاة أجمعوا على أنه يجوز الاحتجاج بالقرآن الكريم، بكل قراءاته المختلفة، حتى إن السيوطى ليقول: «وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة [١]». وقد يسبق إلى الذهن أن وصف القراءة بالشذوذ يعد سبباً كافياً لرفض الاحتجاج بها. ولذلك، يجب علينا أن نقف على تعريفهم للقراءة الشاذة، أو مانرضاه من هذه التعريفات.

والتعريف، الذى نرتضيه للقراءة الشاذة، هو تعريف ابن جنى الذى يعرف القراءة الشاذة بأنها التى خرجت عن قراءة القراء السبعة، التى أودعها ابن مجاهد كتابه الموسوم بقراءة السبعة. وهى تسمية متأخرة، لم تظهر بوصفها مصطلحا إلا فى القرن الرابع الهجرى، لأن ابن جنى يقول: «وضربا تعدى ذلك، فسماه أهل زماننا شاذا[٢]». ويؤكد أبو الفتح ابن جنى أن هذا الضرب ـ مع خروجه عن قراءة القراء السبعة ـ «نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله ـ أو كثيرا منه ـ مساو فى الفصاحة للمجمع عليه. نعم. وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنف بغيره فصاحته، وتمطوه قوى أسبابه، وترسو به قدم إعرابه[٣]». وكان غرض ابن جنى ـ كما يصرح به ـ أن يرى قوة ما يسمى شاذا، «وأنه ضارب فى صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة بيانه،، لئلا يرى مرى أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمه له [٤]». ويستنكر بشدة أن يكون هذا، والرواية تنميه إلى رسول الله ـ ﷺ ـ والله ـ تعالى ـ يقول «وما آتاكم الرسول فخذوه[٥]». ويرى أن أخذه هو الأخذ به، وهو حكم عام فى الألفاظ والمعانى، «فكيف يسوغ ـ مع ذلك ـ أن نرفضه ونجتنبه؟! فإن قصر شىء منه عن بلوغه إلى رسول الله ـ ﷺ ـ فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب[٦]». ومن كلام ابن جنى، نستخلص أمرين مهمين هما:

(أ) أن القراءة الشاذة تسمية متأخرة، يقصد بها ما خرج عن قراءة القراء السبعة التى جمعها ابن مجاهد، وليس الحكم عليها بالشذوذ نزولا بها عن درجة المجمع عليه. ولذلك

---

(١) السيوطى ـ الإقتراح : ١٥ .

(٢) ابن جنى ـ المحتسب : ١/ ٣٢، والواقع أن القراءة الشاذة معروفة من قبل ابن جنى . (انظر الفراء ـ معانى القرآن : ٢/ ٥٣) .

(٣) السابق نفسه . (٤) السابق : ١/ ٣٣.

(٥) سورة الحشر ، الآية : ٧ . (٦) ابن جنى ـ المحتسب : ١/ ٣٣.

قرأ بكثير منه من جاذب ابن مجاهد عنان القول فيه ، كابن شنبوذ وابن مقسم .

(ب) أن هذه القراءات، التى سميت شاذة، تنميها الرواية كرسيلتها المجمع عليها إلى رسول الله - ﷺ - فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب . ويؤكد ابن هشام هذه الحقيقة، إذ يقول : «لم يوجد فى القرآن العظيم حرف واحد إلا وله وجه صحيح فى العربية[1]» .

وهكذا، نجد أنه لاخلاف فى أن القرآن ينبغى أن يختار له ولايختار عليه، وأن «لغته أفصح اللغات [2]» . وينقل السيوطى عن ابن خالويه أنه قد أجمع الناس جميعا على أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن، لا خلاف فى ذلك[3] . وينبغى أن تصحح قواعد العربية بالقراءة ، لا أن تصحح القراءة بقواعد العربية ، كما ينص على ذلك ابن المنير[4].

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن، هو: هل التزم النحاة بما قرروه تجاه القرآن وقراءاته؟ الواقع أن مسلكهم تجاه هذا المبدأ كان غريبا، فقد صرحوا به نظريا، وأما من حيث التطبيق فإننا نجد أن كثيرا منهم أخذ يخطئ القراء، ويرميهم بالوهم، ويطعن على الرواية، ويضعف القراءة ويرميها بالوهن وغير ذلك . وقد كان نحاة البصرة أول من حمل لواء هذه الحملة، وتبعهم نحاة الكوفة ، على رغم أن كثيرا منهم كان من القراء، ومن هؤلاء الكسائى والفراء الذى قال عن قراءة حمزة ﴿ **وما أنتم بمصرخى**﴾ - بكسر الياء - «قراءة حمزة وهم منه، وقل من سلم منهم من خطأ[5]» .

ويطول بنا الحديث لو أننا تتبعنا ما قاله النحاة عن بعض القراءات والقراء . صحيح أن القراء ناس من الناس، وبشر مثلنا ومثل النحاة، يجوز عليهم الخطأ والسهو والنسيان كما يجوز على غيرهم، لكننا نعلم أيضا أن النص القرآنى قد حظى بقدر كبير لا يتوافر لنص آخر من مراعاة الدقة والتثبت والتحرى وتوخى وجه الصواب . فإذا أخطأ أحد القراء أو سها، فخطؤه مردود وسهوه مستدرك . فإذا ثبت على ماظنه غيره خطأ أو سهوا، فلابد أن له وجهاً غاب عمن زعم الخطأ .

---

(١) ابن هشام - شرح شذور الذهب : ٤٢ .

(٢) ابن جنى - سر الصناعة : ١/ ٣١٨ .

(٣) انظر المزهر : ١/ ١٢٩ .

(٤) انظر الانتصاف (مطبوع أسفل الكشاف): ٢/ ٤٢ .

(٥) القرطبى : ٣٥٨٦ (طبعة الشعب) ، والآية من سورة إبراهيم : ٢٢ .

ومهما يكن من أمر فقد كثر تلحين النحاة للقراء، حتى بلغ حدا يقول معه المبرد: « لو صليت خلف إمام يقرأ ﴿**ما أنتم بمصرخى**﴾ و ﴿**واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام**[١]﴾ لأخذت نعلى ومضيت [٢] ». وقد تكلم النحويون فى الآية الأخيرة. فأما البصريون، فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به. وأما الكوفيون، فقالوا: هو قبيح. وقد رفض البصريون كثيرا من استدلالات الكوفيين بالقراءات التى يعدها البصريون شاذة[٣].

وقد يكون من المستغرب، أن نرى ابن جنى الذى نقلنا عنه آنفا دفاعه عن القراءات الشاذة، والذى ألف كتابه «المحتسب» ليثبت أن القراءات الشاذة مساوية فى الفصاحة للمجمع عليه، وليرى قوة مايسمى شاذا، من المستغرب أن نراه هو أيضا يتهم القراء ويدفع رواياتهم ويضعفها فى بعض كتبه الأخرى، ويصف بعض القراءات بأنه معيب فى الإعراب معيف فى الأسماع، وبعضها الآخر بالقبح [٤]. بل إنه فى كتابه « المحتسب» نفسه، يضعف بعض القراءات[٥].

وثمة مسلك آخر، سلكه النحاة، يفهم منه مهاجمتهم للقراءات القرآنية. وذلك إذ يعيبون ظواهر معينة، ويتهمونها بالضعف أو الضرورة، مع ورودها فى القراءات القرآنية. فسيبويه ـ مثلا ـ لايجيز العطف على الضمير المجرور إلا فى ضرورة الشعر[٦]، ويرى الأعلم أن هذا من أقبح الضرورات، مع ورود هذه الظاهرة فى قراءة حمزة: ﴿ **واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام**﴾. وفى كتب التفسير والنحو مسائل كثيرة جدا لما يراد الإشارة إليه.

ويعنينا من هذا كله، أن النحاة بموقفهم هذا قد ضيقوا على أنفسهم مصادر الاحتجاج والاستشهاد، فوقعوا نتيجة لذلك فى إصدار أحكام بالشذوذ والندرة والضرورة. ثم إنهم خرجوا كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات عدوها هم من ضرائر الشعر، وكان الواجب عليهم أن ينظروا إلى هذه الأبيات على أنها ليست من ضرورة الشعر لورود الظواهر التى تشتمل عليها فى أفصح نص وأبلغه وهو القرآن الكريم. ومن الأمثلة على ذلك، قراءة أبى عمرو بن العلاء لقوله تعالى ﴿ **فتوبوا إلى بارئكم**﴾ ،[٧] بإسكان الهمزة وقوله تعالى ﴿ **بلى ورسلنا لديهم يكتبون**﴾ .[٨] بإسكان اللام، تخرج على قول جرير:

---

(١) سورة النساء: الآية ١. وهى قراءة حمزة وحده، (السبعة ٢٢٦).

(٢) القرطبى: ١٥٧٣، (طبعة الشعب).

(٣) انظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف: ٣٢٩، على سبيل المثال.

(٤) انظر: سر الصناعة: ١/ ٢٠٦. والخصائص: ١/ ٩٤، ٢/ ٣٣٠. (٥) انظر الجزء الأول، ص ٢٠٦ مثلا.

(٦) انظر الكتاب: ١/ ٣٩١.

(٧) سورة البقرة: الآية ٥٤ وانظر سيبويه: ٢/ ٢٩٧. والسبعة لابن مجاهد: ١٥٤ ومابعدها.

(٨) سورة الزخرف: الآية: ٨٠.

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفكم العرب

وقول امرىء القيس :

فاليـوم أشرب غير مستحقب إثـما مـن الله ولا واغـل

وكان الأولى ألا يعد ما فى هذين البيتين ضرورة، لورود مثله فى القراءة القرآنية، عملا بالمبدأ الذى قرروه من جواز الاستشهاد بالقراءات متواترها وشاذها، إلخ .

ومن ذلك، أن قراءة ﴿ **أو يعفو الذى بيده**[1] ﴾ بسكون الواو فى الفعل، تخرج على قول الشاعر:

إذا شئت أن تلهو ببعض حديثها رفعن وأنزلن الحديث المقطعا

وقول الآخر:

أرجـو وآمـل أن تـدنـو مودتـهـا ومـا إخـال لدينـا منـك تنـويل

على أن مهاجمة القراء وتلحينهم، ورميهم بالخطأ، وعدم الاعتداد ببعض القراءات، لم تكن كل ما يمثل موقف النحاة من القرآن وقراءاته . فإن هناك جانبا آخر، يتمثل فى موقفهم من القراءة المشهورة؛ إذ لم يعدوا بعض النماذج الواردة فيها أصلا يقيسون عليه وفقا لمنهجهم فى القياس، مثل مجىء الحال مصدرا، فقد جاء فى القرآن الكريم ﴿**ثم ادعهن يأتينك سعياً**[2]﴾ و﴿ **الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سراً وعلانية**[3] ﴾ و ﴿**ثم إنى دعوتهم جهاراً**[4]﴾ . و ﴿**وادعوه خوفاً وطمعاً** ﴾ . [5] ومع ذلك، يجعلونه قياسياً فى ثلاثة مواضع، هى ما جاء على مثال :

- أنت الرجل شجاعة .
- أنت عمر عدلا.
- أما علما فعالم .

ولم يجعلوا من ذلك ما ورد فى القرآن ، وقد يتأولونه على غير الحال حتى يبرئوا ساحتهم . وكذلك، يختلفون فى توسط خبر ليس بينها وبين اسمها مع وجود هذه القراءة المشهورة ﴿**ليس البر أن تولوا وجوهكم**[1] ﴾ .

ولقد كان موقف النحاة هذا دافعاً لبعض الباحثين المعاصرين أن ينتدب نفسه للدفاع عن القرآن ضد النحويين ويؤلف كتاباً فى ذلك .

هذا ـ بإجمال ـ ماكان من أمرهم مع القرآن الكريم الذى كان سببا فيما يقال فى نشأة النحو حرصا عليه وخوفا من أن يتطرق الفساد إلى لغته . فماذا كان من أمرهم مع الحديث النبوى الشريف؟

---

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٧ . (٢) سورة البقرة آية رقم : ٢٦٠ . (٣) سورة البقرة آية رقم ٢٧٤ .
(٤) سورة نوح آية رقم : ٨ . (٥) سورة الأعراف آية رقم : ٥٦ . (٦) سورة البقرة رقم ١٧٧ .

ثانيا - الاستشهاد بالحديث :

كثر الجدل حول الاستشهاد بالحديث الشريف فى إثبات قواعد النحو، وزاد الأخذ والرد بين العلماء القدماء والمحدثين . فمنهم من يجيز ، وبينهم من يمنع، وفيهم من يتوسط بين الإجازة والمنع، ولكل وجهة نظر، وأدلة يسوقها تقوية لرأيه، وإبطالا لدعوى منازعه . وقبل الخوض فى مناقشة هذه الآراء، تنبغى الإشارة إلى ثلاثة أمور:

أولها : أن كل النحاة قد أطبقوا على أن الرسول - ﷺ - أفصح العرب، وأنه لم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها . وإذا تكلم بلغة - أى لهجة - غير لغته، فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز. بل إنهم قالوا: إن قريشا أفصح العرب ألسنة، وأصفاهم لغة . ويقرر أبو العباس ثعلب [١] أن السنة تقضى على اللغة، واللغة لاتقضى على السنة .

ثانيها : أن ماقيل من أن الحديث قد ظل قرابة قرن من الزمان لم يدون، وكان يتداول بالرواية الشفهية وحدها ، قول تدحضه حقائق التاريخ؛ لأن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم فى العربية، ولأن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها . وقد سار الحفظ والرواية جنبا إلى جنب مع الكتابة والتدوين، لايفصل بينهما فاصل من الزمن ولا ينفى وجود إحداهما وجود الأخرى[٢]. ولو أضفنا إلى هذا، أن النقل بالمعنى عند من يجيزه إنما هو بمعنى التجويز العقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضه، وأخذنا فى الاعتبار ما وقع من الشديد الكافى فى رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة هذا الشأن وتحريهم فى الرواية، مما جعل علماء اللغة أنفسهم يشترطون فى نقل اللغة مايشترط فى نقل الحديث، لحصل بذلك الظن الكافى لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة فى الصدر الأول قد رويت بألفاظها ممن يحتج بكلامه فى اللغة .

ثالثها: أن موقف كثير من أصحاب المعاجم من الحديث كان مختلفًا عن موقف النحاة؛ إذ امتلأت المعاجم اللغوية بالأحاديث النبوية . وإذا نظرنا فى معجم العين للخليل ابن أحمد، والصحاح للجوهرى، والتهذيب للأزهرى، والمخصص لابن سيدة، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس، وأساس البلاغة للزمخشرى، شعرنا بهذا الاختلاف الواضح . وهم يقولون : إن اللغة أخت النحو.

(١) انظر : مجالس ثعلب: ٢١٦ .

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثالث، ص ٢٦٠ . ومصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية، للدكتور ناصر الدين الأسد، ص ١٤٤ .

بعد الإشارة لهذه الأمور الثلاثة، التى أراها مهمة، نأخذ فى عرض قضية الاستشهاد بالحديث. وأول من تعرض لإثارة هذه القضية، أبو الحسن بن الضائع (ت ٦٨٠هـ) فى شرحه لكتاب الجمل للزجاجى، إذ قال «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا فى ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى فى الحديث، لكان الأولى فى إثبات فصيح اللغة كلام النبى - ﷺ - لأنه أفصح العرب [١] ». ويذكر أن ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) كان يستشهد بالحديث كثيرا؛ فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروى فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى. ويلاحظ أن ابن الضائع لم يتعرض لبعض معاصريه ممن يستشهدون بالحديث كابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وابن عصفور (ت٦٦٣هـ). وعلى هذا النص السابق، اعتمد يوهان فك فى جعل ابن خروف هو أول من استشهدبالحديث، وإن كانت عبارته لاتخلو من الحذر، حيث صدرها بقوله: «ويقال إن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هى حجة فى أمور اللغة، هو النحوى ابن خروف الأندلسى [٢]». وجعل ابن مالك تابعا لابن خروف فى هذا الاتجاه. والحق أن ابن مالك هو أول من توسع فى هذا الاتجاه دون قيود.

ولقد أثير هذا الخلاف مرة أخرى فى القرن الثامن الهجرى على يدى أبى حيان، عندما تعرض لشرح التسهيل لابن مالك، ووقف من اتجاه ابن مالك فى الاستشهاد بالحديث موقفاً متشددا. يقول: «وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للاحكام من لسان العرب، كأبى عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين، والكسائى، والفراء، وعلى بن المبارك الأحمر، وهشام الضرر، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس [٣] ». وهذا تعميم من أبى حيان، تبع فيه ابن الضائع، سوف تثبت بعد قليل عدم دقته.

وهكذا نجد اتجاهين متخالفين، أحدهما يبيح الاستشهاد بالحديث يمثله ابن خروف، ويتوسع فيه ابن مالك بحيث يصير مذهبا يعرف به، ويتبعه فى ذلك العلامة الرضى، وابن هشام، والبدر الدمامينى، والبغدادى؛ إذ يقول « والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوى، فى ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روى عن الصحابة وأهل البيت [٤] ».

(١) الاقتراح : ١٨ . وخزانة الأدب ١/ ٢٣، ٢٤.
(٢) العربية . ليوهان فك ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار : ٢٢٧.
(٣) الاقتراح: ١٧ . والخزانة ١/ ٢٤.
(٤) الخزانة : ١/ ٢٣.

ونجد فى الجانب الآخر ابن الضائع وأبا حيان، ومن لف لفهما يمنعون الاستشهاد بالحديث، وحججهم فى ذلك :

أولا: إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، «فنجد قصة واحدة قد جرت فى زمانه ﷺ لم تقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ماروى من قوله : «زوجتكها بما معك من القرآن » - «ملكتكها بما معك من القرآن » - «خذها بما معك من القرآن » ، وغير ذلك من الألفاظ الواردة؛ فنعلم يقينا أنه - ﷺ - لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ؛ بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظا مرادفا لهذه الألفاظ غيرها، فأتت الرواية بالمرادف ولم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولاسيما مع تقادم السماع، وعدم ضبطها بالكتابة، والاتكال على الحفظ. والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جدا، لا سيما فى الأحاديث الطوال . . .

ثانياً : إنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن فى كلامهم، وهم لايعلمون، ودخل فى كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب[1] » .

ثالثاً : إن أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشىء منه [2]، كما سبقت الإشارة إليه فى كلام ابن الضائع وأبى حيان .

وقبل أن نأخذ فى مناقشة هذه الحجج، تنبغى الإشارة إلى أن هناك موقفا وسطا، وإن كان يميل إلى جانب التشدد فى المنع، يمثله الشاطبى والسيوطى. أما الشاطبى، فقد أباح الاستشهاد بالأحاديث التى اعتنى بنقل ألفاظها، وقد قسم الحديث قسمين : قسما يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ولايصح الاستشهاد به. وقسما عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التى قصد بها بيان فصاحته - ﷺ - والأمثال النبوية، وهذا - فى رأيه - يصح الاستشهاد به. ثم يعيب على ابن مالك الاستشهاد بالحديث وعدم تفصيله هذا التفصيل الذى يراه ضروريا، ويقول : «والحق أن ابن مالك غير مصيب فى هذا[3] » .

وأما السيوطى فقد نهج هذا النهج، وإن كان كلامه يشعر بأنه لايكاد يجيز الاستشهاد بالحديث؛ إذ يقول «وأما كلامه - ﷺ - فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى، وذلك نادر جدا. إنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضاً[4] » . وبعد ذلك يوافق من أنكر على ابن مالك إطلاقه الاستشهاد بالحديث [5] ، ويأخذ فى التدليل على صحة

---

(١) الاقتراح : ١٧ . والخزانة : ١/ ٢٤، ٢٥ . (٢) الخزانة : ١/ ٢٣ . (٣) انظر : الخزانة : ١/ ٢٦ .
(٤) الاقتراح : ١٦ . (٥) الاقتراح : ١٦ .

ماذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان [١]، على الرغم من أنه يعد الحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد الذى يعبر عنه بالسماع [٢].

وهذا الاتجاه قريب من اتجاه المانعين فى تشدده، ولذلك ضممناه إليه؛ حتى تشمل الاتجاهين جميعا مناقشة حججها، وبيان ما إذا كانت صحيحة، أو لا تثبت للمناقشة.

مناقشة:

١ ـ أما الرواية بالمعنى. فلا يستطيع أحد إنكارها. فقد روى ابن قتيبة أن هشام بن حسان قال: « كان الحسن يحدثنا اليوم بالحديث ويرده الغد، ويزيد فيه وينقص إلا أن المعنى واحد [٣] ». وقال حذيفة بن اليمان: « إنا قوم عرب، فنقدم ونؤخر ونزيد وننقص، ولا نريد بذلك كذبا [٤] ». وقال بعضهم: « إنى لأسمع الحديث عطلا، فأشنفه وأقرطه وأقلده فيحسن، وما زدت فيه معنى ولانقصت منه معنى [٥] ».

ولكن هل يستطيع أن يزيد أو ينقص أو يشنف ويقرط مع المحافظة على المعنى، إلا متمرس بأساليب العرب، متمكن من طرائقها فى التعبير، آخذ منها بسبب متين؟ فضلا عن أن ذلك تم فى عصور الاحتجاج، وفى الأحاديث التى لم تدون.

وقد سبقت الإشارة إلى أن وقائع التاريخ تثبت أن تدوين الحديث بدأ على عهد الرسول ـ ﷺ ـ وتناقل الصحابة والتابعون هذه المدونات، وسارت الكتابة جنبا إلى جنب مع الرواية الشفهية المعتمدة على التلقى والحفظ. وهذا الذى دون لايستطيع أحد تغييره. «قال ابن الصلاح، بعد أن ذكر اختلافهم فى نقل الحديث بالمعنى: إن هذا الخلاف لانراه جاريا، ولا أجراه الناس ـ فيما نعلم ـ فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شىء من كتاب مصنف، ويثبت فيه لفظا آخر ... وتدوين الأحاديث والأخبار، بل وكثير من المرويات، وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال، ثم دون ذلك المبدل ـ على تقدير التبديل ـ ومنع من تغييره ونقله بالمعنى ... فبقى حجة فى بابه [٦]».

وقد سبقت الإشارة ـ أيضا ـ إلى أن تجويز الرواية بالمعنى، كان يعنى التجويز العقلى الذى

---

(١) السابق: ١٨.
(٢) السابق: ١٤.
(٣) عيون الأخبار: ٢/ ١٣٦.
(٤) السابق: ٢/ ١٣٦.
(٥) السابق: ٢/ ١٣٧.
(٦) الخزانة: ١/ ٢٨.

لا يمنع من وقوع نقيضه. وقد قال الدماميني: [1] إن اليقين بأن ذلك من لفظ الرسول ـ ﷺ ـ ليس بمطلوب فى هذا الباب؛ وإنما المطلوب غلبة الظن. فالظن فى ذلك كله كاف؛ لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد فى الضبط والتحرى فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين.

٢ ـ أما الحجة الثانية للمانعين، وهى لحن الرواة الذين لم يكونوا عربا، فهى حجة تقوم على ما يمليه الفهم القديم للسليقة اللغوية. وأغلب الظن، أن هؤلاء الرواة الذين لم يكونوا عرباً، والذين يخشى وقوع اللحن منهم، كانوا على أحد أمرين:

(أ) إما أن يكونوا قد أتقنوا اللغة العربية، إتقانا يمكنهم من التصرف فى ألفاظها وتراكيبها بطريقة عربية سليمة، وفى هذه الحال لاينبغى التفريق بينهم وبين غيرهم من العرب الخلص، وقد كان كثير من أئمة اللغة نفسها من أصل غير عربى. «ألا ترى أن سيبويه كان عجميا وإن كان لسان اللغة العربية [2] »؟ كما يقول ابن جنى.

(ب) وإما أن يكونوا غير ذلك، والأشبه فى هذه الحال أن يعض كل منهم على مايسمع ويؤديه كما سمع؛ لأنه لا يملك غير ذلك حينئذ. ويكون التغيير المحتمل ـ إذن ـ على فرض وقوعه ـ تغييرا صوتيا طفيفا لا يمس جوهر التركيب. وقد يكون تغييره المفترض فى حديث مدون، ولا خوف عندئذ، فتصحيح الحديث مضمون مأمون، وإلا فلن يخفى على الرواة العرب المحتج بكلامهم ما فيه فيهرعوا إلى تصحيحه.

ولماذا يخافون من لحن هؤلاء فحسب؟ ألم تنقل الروايات عن كثير من العرب الخلص أنهم كانوا يلحنون فى كلامهم، أو يتوقون اللحن مخافة وقوعه منهم؟ وهى كثيرة مشهورة.

على أنه إذا جاز اللحن فى رواية الحديث، فكذلك يقال فى رواية الأشعار. بل إن احتمال اللحن فى رواية الأشعار أكثر، وذلك لأن الوازع الدينى يساعد على تذكر نصوص الأحاديث، ويعمل على صيانتها من أى انحراف.[3] والشعر «ليست فيه مضايقة الشرع»، كما يقول ابن جنى[4] ولم يثر مثل هذا الخلاف فى الشعر الذى غيرت روايته، ولم يمنع أحد الاحتجاج به لهذا السبب، فلماذا يتسامح فى الشعر دون الحديث؟ وينبغى ألا يتطرق إلى الذهن أن الوزن والقافية فى الشعر تعصمانه من التغيير، فإن هناك كثيرا من التغييرات تسمح بها القافية، ولا يتأبى عليها الوزن، ليس هنا مجال عرضها. وتحريف الشعر جائز «لأنه ليس دينا ولا عملا مسنونا» كما يقول ابن جنى [5].

---

(١) انظر السابق: ١/ ٢٧. (٢) المحتسب: ٢/ ١٢. (٣) فى اللهجات العربية: ٥٠.
(٤) المحتسب: ١/ ٢٩٨. (٥) المحتسب: ١/ ٢٩٨.

٣ ـ أما الحجة الثالثة، وهى ماذكره ابن الضائع وأبو حيان من أن السابقين من أئمة المصرين (البصرة والكوفة) لم يستشهدوا بالحديث، فليس صحيحا على إطلاقه. وهذا ما وصفناه آنفا بأنه تعميم تنقصه الدقة. كما أنه ليس صحيحا ـ أيضا ـ أن ابن خروف هو أول من احتج بالحديث، كما أشار إلى ذلك يوهان فك [١]. ولكن الثابت الذى تؤكده النصوص التى بين أيدينا، أن إمام النحاة سيبويه هو أول من استشهد بالحديث فى كتابه. وقد سبقت الإشارة إلى أن أصحاب المعاجم قد أكثروا من الحديث معتمدين عليه مصدرا من مصادر معاجمهم، ابتداء من الخليل بن أحمد نفسه أستاذ سيبويه.

وقد استشهد سيبويه ـ حسبما وقفت عليه فى كتابه ـ بأربعة أحاديث:

الأول: فى «باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به». يقول: «ومثل ذلك: ونخلع ونترك من يفجرك [٢]».

والثانى: استشهد به فى باب عنوانه «هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره». قال: «وأما سبوحا قدوسا رب الملائكة والروح، فليس بمنزلة سبحان الله.. [٣]».

والثالث: فى «باب ما يكون من الأسماء صفة» يقول: «ومن ذلك: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجة [٤]». ويلاحظ هنا أن سيبويه يستفيد من تعدد الروايات فى الحديث.

والرابع: فى «باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا»، يقول: «وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه...» [٥].

ولكن ثمة ملاحظتين على إمام النحاة لعل له مايسوغهما:

أولاهما: أنه لم يكثر من الأحاديث على مدى هذا الكتاب الضخم الذى يعدونه قرآن النحو، ومعلمة العربية، حسبما وفقت فى الاهتداء إليه.

---

(١) أشار إلى تخطئة يوهان فك، الدكتور أحمد مكى الأنصارى، فى كتابه: «أبو زكريا الفراء»، ص ٨٨. وأخذ عليه أن الفراء قد سبق إلى الاعتماد على الحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد. ونحن هنا نثبت أنه لا ابن خروف ولا الفراء قد سبقا إلى هذا، ولكنه إمام النحاة سيبويه.

(٢) الكتاب: ١/ ٣٧. ونصب الراية لأحاديث الهداية: ٢/ ١٣٦. وشرح معانى الآثار للطحاوى: ١/ ١٤٢.

(٣) الكتاب: ١/ ١٦٤. والحديث فى صحيح مسلم: ٢/ ٥١.

(٤) الكتاب: ١/ ٢٣٢. والحديث فى الجامع الصغير بشرح السراج المنير: ٣/ ٢٥٣.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٩٦. والحديث فى الفائق فى غريب الحديث: ٢/ ١٤٠، والجامع الصغير بشرح السراج المنير: ٣/ ٨٦.

وثانيتهما: أنه لم يشر مرة واحدة من قريب أو بعيد، إلى أن هذا من حديث الرسول ـ ﷺ ـ بل إنه على العكس من ذلك يصدر الحديث بما يوحى بأنه ليس منه كقوله: «ومثل ذلك . . . ، ومن ذلك . . . وأما قولهم . . . » . وهذه الطريقة تعمى على أحاديث قد يكون استشهد بها غير التى عثرنا عليها، فلم تنهج إليها سبيل الكشف والإيضاح[1] .

وقد يكون ما دفع سيبويه إلى هذا المسلك هو شيوع المعرفة بالحديث، وحفظه وتداوله، فاكتفى بمجرد ذكره، كما يصنع مع كثير من الشعر الذى لم يذكر قائله اعتمادا على حفظه وروايته، ولم يحوج إلى النص على أنه من حديث الرسول ﷺ .

أو لعله يكون قد رأى أن استشهاده بالحديث خروج عن إلف أساتذته ومعاصريه ومنهجهم ، فلم يشأ أن يصرح بالنص على أنه من حديث الرسول الكريم، فيكون مجاهرة بالمخالفة فى مسألة تعد من الأصول، فقام بها على استحياء، ولكن أستاذه الخليل بن أحمد كان يستشهد به فى معجمه (العين) .

وقد يكون سبب هذا، هو التنصل من تبعة المكذوب من الحديث، والخروج من عهدته . وإخال أن هذا الافتراض أقرب إلى الصواب، وأدنى إلى الواقع . وبيان ذلك، أنه بعد « الفتنة الكبرى التى أصابت المسلمين بمقتل عثمان، نشط الحديث نشاطاغير معهود استغلته أحزاب الأمة العربية لأغراض سياسية . فبدأ دعاة كل حزب يضعون من الأحاديث ما يبرر مذهبهم . وتكاثر ذلك مع الزمن، حتى أصبح من غير اليسير تمييز الصحيح من الباطل[2] » . وهذا مدعاة إلى تحرج العلماء . فإذا تحرج علماء النحو، فما عليهم من بأس، فإن بعض أصحاب الحديث أنفسهم كانوا «يضيقون بما يأخذون به أنفسهم، وما يأخذهم به الناس من أمر الإسناد والتشدد فى رواية الحديث، والتحرج من الإكثار منها، وتحرى الضبط والدقة، لئلا يقولوا على رسول الله ﷺ مالم يقل، فيتبوءوا مقعدهم من النار [3]» .

ومهما يكن من أمر فإن سيبويه، قد استشهد بالحديث فى كتابه الذى يعتبر تمثلا واعيا لآراء سابقيه، ومعاصريه ـ دون شك ـ على عكس مايؤكده بعض الباحثين المحدثين [4]،

---

(١) هناك ثلاثة أحاديث أخرى فى الكتاب ،غير التى ذكرتها أشار إليها الأستاذ عبد السلام هارون فى فهرسته للكتاب ،وهى : « فبها ونعمت»، الكتاب: ٢/ ٢٥٩ . (وهو فى اللسان: ٦/ ٦٦ نعم). و«إن الله ينهاكم عن قيل وقال»، الكتاب: ٢/ ٣٥. (وهو فى اللسان: ١٤/ ٩٢ قول). و «إنى عبد الله آكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد »، الكتاب: ١/ ٢٥٧ . ولكنه مع الأسف لم يحقق واحدا منها جميعا .

(٢) اللغة والنحو، للدكتور حسن عون: ٢٠٦ .   (٣) مصادر الشعر الجاهلى : ٢٧٧ .

(٤) انظر: تطور الدرس النحوى، للدكتور حسن عون: ٤٥، ١٠٢ . (معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٧٠): والرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد: ١٣ ، ومابعدها .

وقد استشهد به المبرد بعد ذلك، ولكنه ـ أيضا ـ لم يكثر منه، ولم يصرح بأن ذلك من حديث الرسول ـ ﷺ ـ فى المقتضب إلا مرة واحدة، حيث يقول: «وجاء عن النبى ـ ﷺ ـ ليس فى الخضراوات صدقة[١]».

وقد كفانا الدكتور مكى الأنصارى أمر الفراء، فأثبت أنه كان يستشهد بالحديث مخالفا بذلك علماء المصرين[٢]، وقد رأينا أنه لم يكن فى ذلك مخالفا لعلماء البصريين وقادتهم.

وتوالى بعد ذلك اطراد هذا الاتجاه دون اعتراض من أحد، فكان ابن خالويه يستشهد بالحديث، وكذلك ابن جنى. وبعد ذلك، كان الزمخشرى يكثر منه، واتخذه أصلا من الأصول للاستشهاد به على قواعد النحو وأحكامه، حتى تمثل أخيرا فى اتجاه موسع دون قيد عند أشهر نحاة القرن السابع، ابن مالك، مما جعل العلامة ابن الطيب يقول: لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة، إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل وأبو الحسن ابن الضائع فى شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطى.[٣] بل يصرح بأنه رأى الاستدلال بالحديث فى كلام أبى حيان نفسه. وقد تأكد لى صدق كلام ابن الطيب، حين وجدت أبا حيان فى ارتشاف الضرب يستدل بالحديث فعلا[٤].

أثر هذا الموقف المضيق:

ومع هذا فإن الاستشهاد بالحديث لم ينل حقه من النحاة، فقد رأينا أنه لم يتوسع فيه أحد بحيث يمثل اتجاها لديه إلا ابن مالك، فكان يعده المصدر الثانى بعد القرآن الكريم. ولكن هذا كان بعد أن ترتبت نتائج، كان لابد لها أن تكون، على ترك الاعتداد بالحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد. ولو أن النحاة الرواد توسعوا فى الاستشهاد، كما توسع ابن مالك، ولم يضيقوا على أنفسهم وعلى اللغة فيه، لتغير كثير من أحكامهم، ولما رأينا كثيرا مما يعدونه ضرورة شعرية أو ضعيفا أو غير ذلك فى مثل هذه المسائل:

١ ـ وقوع الشرط مضارعا، والجواب ماضيا، يستضعفه بعض النحويين، «وخصه الجمهور بالضرورة[٥]». وكان التوسع فى الأخذ بالحديث ـ لو عمل به النحويون ـ يبيح مثل

---

(١) المقتضب: ٢/٢١٧، ٢١٨.

(٢) أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة: ٨٨، ٢٨٢، ٤٦٢ وانظر معانى القرآن، للفراء: ١/٦ (على سبيل المثال).

(٣) مجلة مجمع اللغة، الجزء: ٣/١٩٩.

(٤) انظر ارتشاف الضرب: ٤٣٨ (مخطوط بدار الكتب).

(٥) الأشمونى: ٤/١٦. وانظر المغنى: ٢/١٩٧.

هذا التركيب. يقول، ﷺ: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا، غفر له ماتقدم من ذنبه[١]». وقول عائشة، رضى الله عنها: «إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق»[٢]. وهذان حديثان مدونان فى صحيح البخارى؛ ولذلك، قال ابن مالك: «والصحيح الحكم بجوازه مطلقا، لثبوته فى كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء[٣]». وأورد ثمانية أبيات لنهشل بن ضمرة، وأعشى قيس، وحاتم، ورؤبة، وقعنب ابن أم صاحب، وغيرهم،[٤] يعدها الجمهور ضرورة.

٢ ـ العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش. ويعدون الأبيات التى وردت فى ذلك ضرورة، بل من أقبح الضرورة، كما يقول الأعلم. وقد سبق رفضهم لقراءة حمزة ﴿**واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ**﴾ لهذا السبب نفسه.

ولو توسعوا فى الأخذ بالحديث، لأجازوا مثل هذا التركيب لوروده فى قوله ﷺ: «إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا..[٥]»، وهو حديث أخرجه البخارى أيضا. وقد «تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار[٦]». ويرى ابن مالك أن «الجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظما ونثرا[٧]». وقد أورد ستة شواهد من الشعر[٨]، منها بيتان أوردهما سيبويه[٩] على أنهما ضرورة.

٣ ـ حذف الفاء والمبتدأ معا من جواب الشرط، «وهو مما زعم النحويون أنه مخصوص بالضرورة[١٠]». ولكن ابن مالك يذهب إلى أنه ليس مخصصا بالضرورة، «بل يكثر استعماله فى الشعر ويقل فى غيره[١١]»، لما رآه من قول الرسول ﷺ: «إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة[١٢]»، وقوله ﷺ لأبى بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها[١٣]».

فابن مالك هنا اعتمادا على سعة روايته، ووفقا لمنهجه فى الاعتداد بالحديث مصدرا من مصادر الاستشهاد يرى أن هذا ليس مخصوصا بالضرورة، كما زعم النحويون، ـ على حد قوله ـ ولكنه فحسب كثير فى الشعر، ويرى أن «من خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيق حيث لاتضييق[١٤]».

---

(١) صحيح البخارى: ١/ ١٥. وشواهد التوضيح: ١٤. (٢) شواهد التوضيح: ١٤.
(٣) السابق: ١٥. (٤) السابق: ١٥، ١٦. (٥) صحيح البخارى: ٣/ ١١٨.
(٦) شواهد التوضيح: ٥٣. (٧) السابق: ٥٣. (٨) السابق: ٥٥، ٥٦.
(٩) انظر الكتاب: ١/ ٣٩١، ٣٩٢. (١٠) شواهد التوضيح: ١٣٣. (١١) شواهد التوضيح: ١٣٣.
(١٢) صحيح البخارى: ٨/ ١٧٨. (١٣) صحيح البخارى: ٣/ ١٦٦. (١٤) شواهد التوضيح: ١٣٤.

وهذه العبارة الأخيرة تلخص موقف النحاة من الحديث والاستشهاد به ، فقد حادوا عن التحقيق، وضيقوا حيث لاتضييق. ولذلك كان هذا الموضوع مما اهتم به مجمع اللغة العربية فى دورات انعقاده الأولى، فكان من موضوعات دورة الانعقاد الرابعة قرار الاستشهاد بالحديث المدون فى كتب الصحاح الست فما فوقها ، على الوجه الآتى :

(أ) الأحاديث المتواترة والمشهورة.

(ب) الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات.

(جـ) الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم.

(د) كتب النبى ﷺ .

(هـ) الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

(و) الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

(ز) الأحاديث التى عرف من حال رواتها أنهم لايجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة.

(ح) الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

ويرى بعض الباحثين أنه يجب أن يزيد على هذه الأنواع الثمانية فيما يحتج به :

١ ـ الأحاديث التى رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم، وإن اختلفت ألفاظها، فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم، سواء أكان ذلك من إنشائهم، أم كان منسوبا إلى النبى عليه السلام.

٢ ـ الأحاديث التى يطمأن إلى عدالة رواتها، والتى يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها، وأن اختلاف الصيغة يرجع إلى تكرار الإجابة [١] .

وإذا طبق هذا المنهج تطبيقا عمليا، كان قريبا من منهج ابن مالك الذى عمل به فى القرن السابع دون قرار من مجمع لغوى، فاستشهد بالحديث، على إطلاق، ساعده فيه انفساح أفق وثقافة، وسعة رواية، ودراية، فكان داعية تسهيل، وتخفف من قيود الأحكام التى تبارى أسلافنا من النحاة فى فرضها على اللغة، ولجئوا من أجل اطراد ظواهرها إلى التأويل الذى لايخلو من تعسف، والتخطئة التى لاتبرأ من تجريح، والطعن الذى لايسلم من هوى فى أحيان كثيرة.

---

(١) مدرسة البصرة النحوية، للدكتور عبد الرحمن السيد : ٢٥٩ ، ٢٦٠.

إذن ، ينبغى فتح باب الاستشهاد بالحديث على فسحة وسعة ، وخاصة بعد أن تهاوت حجج المانعين ، وتبددت مخاوف المتشددين ، وبعد أن رأينا أن القدماء من لدن سيبويه إلى النحاة المتأخرين يستشهدون به . ولم يمنع القدماء من التوسع فى ذلك ، إلا تحرجهم من الوقوع فى تبعة المدخول منه ، والمكذوب على الرسول ﷺ . أما وقد تأصل علم الحديث ، وصار له منهجه الصارم فى الأخذ والتلقى ، ومعاييره الثابتة التى تنفى الزبد ، وتميز الخبيث من الطيب ، وتكشف الدخيل من الأصيل ، فينبغى أن نستشهد به مستفيدين من تجربة ابن مالك فى النظر إلى اللغة على ضوء نصوص ناصعة منها ، أهملت زمنا ليس بالقصير .

ثالثا: الاستشهاد بكلام العرب

من الواضح أن «كلام العرب» يشمل الشعر والنثر جميعا. والنحويون عندما يتكلمون عن حجية كلام العرب، إنما يقصدون هذا المعنى. يقول السيوطى: « وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم (١) ». ويبين أن الاعتماد فى ذلك على «مارواه الثقات عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم وشعرهم (٢)». ولكن كتب النحو، والقديمة منها بخاصة، تفجؤنا باعتمادها على الشعر فى الكثرة الكثيرة من الأحكام، اعتمادا يكاد يكون كاملا. ولنصرف النظر هنا عن الأمثلة المصنوعة فى كتاب سيبويه، وغيره، فهى ليست مانعنيه بالنثر، ولأنه يصنعها لتوضيح قاعدة يكون قد قررها، أو يريد أن يقررها، أو يريد أن يبين عدم جوازها. وكثيرا ما يصرح بأن هذا تمثيل لم تتكلم به العرب(٣).

ولكن النثر المقصود هنا، هو ما تكلمت به العرب فعلا فى غير الشعر من خطب ومخاطبات، وغير ذلك مما تقتضيه شئون الحياة، وفقا لمنهج نحاتنا القدماء فى عدم التفريق بين هذه المستويات فى التقعيد.

وليس معنى هذا، أن كتب النحو خلت من الاعتماد على النثر تماما، فقد وردت بعض العبارات فى كتب النحاة، كالذى نجده فى كتاب سيبويه: « ومن ذلك قول العرب: ادفع الشر ولو إصبعا (٤) ». ومثل: « غضب الخيل على اللجم والظباء على البقر (٥)»، «ومثل ذلك قول بعض العرب: أغدة كغدة البعير، وموتا فى بيت سلولية (٦)»، «وقال: إنه لمنحار بوائكها(٧)». وقد استشهد المبرد ـ أيضاً ـ فى المقتضب ببعض النثر مثل قوله: «ومن كلام العرب: إنه ضروب رءوس الدارعين (٨)». وقوله مستشهدا على زيادة (كان): «كقول بعض العرب: ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بنى عبس لم يوجد ـ كان ـ مثلهم (٩) ». وغنى عن البيان، أن المتأخرين اكتفوا بترديد بعض هذه العبارات دون أن يكلفوا أنفسهم مشقة الرجوع إلى مثيلاتها من كلام العرب.

والملاحظ على هذه العبارات وأضرابها، أنها عبارات معظمها غامض، **لأنه مقطوع** من سياقه. ولم يبين لنا النحاة مستواها؛ لأنهم أهملوا التصريح بقائليها، اعتمادا على أنها نماذج لتراكيب معينة. وغاية مايعنون به هو: «ومن كلام العرب، ومن قول بعض العرب، ومن

---

(١) الاقتراح: ٩ (٢) السابق: ٢٠. (٣) انظر: الكتاب: ١/ ٢٢٦، ٢٥٢ مثلا.
(٤) الكتاب: ١/ ١٣٦. (٥) الكتاب: ١/ ١٣٧. (٦) الكتاب: ١/ ١٨.
(٧) الكتاب: ٢/ ٥٨. (٨) المقتضب: ٢/ ١١٤.
(٩) المقتضب: ٤/ ١١٦. وانظر: ابن عقيل: ١٠٧، والأشمونى: ١/ ٢٤١.

ذلك قول العرب . . » ، إلى آخر هذه العبارات الغامضة غير المحددة ؛ فضلا عن أنهم لم يكثروا من هذه العبارات كثرة تشعر أنهم يعتمدون عليها فى التقعيد . والذى يشعر به كلامهم عن الاحتجاج ، وتقسيم الطبقات ، والتفريق بين القبائل ، وغير ذلك ، أنهم لايعنون إلا بالشعر ، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يجعل كلامهم عن التفريق بين القبائل ، وأخذهم عن بعضها ، ورفضهم الأخذ عن البعض الآخر ، خاصا بالنثر وحده[١].
يقول ابن فارس عن الشعر : « منه تعلمت اللغة ، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه ، وغريب حديث رسول الله ـ صلى الله ـ تعالى عليه وآله ، وسلم ـ وحديث صحابته والتابعين[٢] » . وهذا يمثل تضييقا منهم على أنفسهم فى مصادر الاستشهاد ، مما أوقع بعد ذلك فى الخلط والاضطراب .

وثمة تضييق آخر ، وضعوه ممثلا فى المنهج الذى سلكوه فى جمع اللغة ، والشروط التى شرطوها فيما يحتج به ، مخالفين بذلك الأصل العام الذى سبقت الإشارة إليه ، وهو النظر إلى اللغات على أنها كلها حجة ، وليس لنا أن نرد إحدى اللغتين بأخرى ، وغاية مالنا أن نختار إحدى اللغتين فنقويها على الأخرى[٣] . على أن منهجهم فى ذلك يختلف فيه البصريون والكوفيون اختلافا ، سيأتى له تفصيل .

ولقد كان الدافع الذى حدا بهم إلى سلوك هذا المسلك ، هو طلب «الفصاحة» . ويبدو أنهم راعوا فى تفضيل لغة على لغة ، وجعل بعض اللغات أفصح من بعض ، وقبول بعض اللغات أو اللهجات دون بعض ، أمورا كثيرة . منها ، أن الكلمة إذا نطقت بها جملة قبائل ، كانت خيرا من الكلمة تنطق بها قبيلة واحدة . ومنها ، أن الكلمة إذا وردت على القياس النحوى والصرفى ، فضلوها على غيرها . ومنها ، أن الكلمة إذا رواها علماء كثيرون ، كانت أصح من الكلمة التى يرويها راو واحد[٤] . ولم تكن القبائل العربية كلها «فى درجة واحدة من الفصاحة . فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض . ولم تكن فى درجة واحدة من السلامة ؛ فقد سلمت بعض القبائل ، وحافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد . ولذلك لما جاء العلماء يروون اللغة تحروا وفضلوا بعضا على بعض ، فاستبعدوا لغة حمير ، لأنها تكاد تكون لغة وحدها مخالفة للغة مضر ، ولأنهم خالطوا الحبشة ، وخالطوا اليهود فتأشبت لغتهم[٥]» . ونجد أنهم «قد أسسوا فصاحة القبيلة على دعامتين : الأولى مقدار قرب مساكنها من مكة ، وما حولها ، والثانية مقدار توغلها فى البداوة[٦]» .

---

(١) انظر : فى اللهجات العربية : ٥١ .
(٢) الصاحبى : ٢٣٠ .
(٣) انظر : الخصائص : ٢/ ١٠ .
(٤) انظر : ضحى الإسلام : ٢/ ٢٥٩ .
(٥) ضحى الإسلام : ٢/ ٢٤٥ ، ٢٤٦ .
(٦) فى اللهجات العربية : ٥١ .

وهكذا نجد أنهم أداهم اجتهادهم إلى طلب الفصاحة عند بدوى فصيح عاش فى فترة زمنية معينة، لم يتهم بالتخليط والكذب [1]، معروف لديهم هو أو من يروى عنه الرواية الصحيحة الثابتة. وبعبارة أخرى طلبوها فى إطارين، أحدهما أفقى، والآخر رأسى.

(أ) الإطار الأفقى :

أما الإطار الأفقى، فنعنى به الرقعة المكانية التى اعتقد النحاة أن الفصاحة كامنة فيها لم تتأشب بالخلاط أو المجاورة. فكان قلب الجزيرة العربية ـ فى نظرهم ـ أنأى مما يخافون منه. ولكن القبائل التى كانت فى أطراف الجزيرة عرضة لفساد ألسنتها، واضطراب لغتها، وكذلك الحواضر، لخلاط هؤلاء، وأولئك بالأعاجم. كما اعتقدوا أن الأعرابى الفصيح النازح من البادية إذا أقام بالحاضرة لان جلده، وفسد لسانه، كما حدث لأبى خيرة وأمه، فيما زعم أبو عمرو بن العلاء، والمنتجع [2].

وبناء على هذا المعيار غير المحدد، حددت القبائل التى كانوا ينتجعون إليها، أو يقبلون منها. فكانت قريش « أفصح العرب، وأصفاهم لغة [3] ». وكانت كذلك « أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا، وأبينها إبانة عما فى النفس [4] ». وكانت « مع فصاحتها، وحسن لغاتها، ورقة ألسنتها؛ إذا أتتهم الوفود من العرب، تخيروا من كلامهم، وأشعارهم، أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ماتخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم، وسلائقهم التى طبعوا عليها، فصاروا بذلك أفصح العرب [5] ». ولذلك «ارتفعت قريش فى الفصاحة عن عنعنة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجع قيس، وعجرفية ضبة، وتلتلة بهراء [6]».

ولعل أنصع نص يبين ما نحن بسبيله، ما نقله السيوطى فى المزهر والاقتراح عن أبى نصر الفارابى، قال: «والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى وعنهم أخذ اللسان العربى، من بين قبائل العرب هم قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب، وفى الإعراب، وفى التصريف. ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم [7] ». ثم يبين المبدأ العام الذى اتبعه النحاة واللغويون، فيقول: «وبالجملة، فلم يؤخذ عن حضرى قط،

---

(١) انظر الخصائص: ١/ ٣٩٠.
(٢) انظر: مجالس العلماء للزجاجى: ٥، ٧.
(٣) الصاحبى: ٢٣.
(٤) المزهر: ١/ ١٢٨. والاقتراح: ١٩.
(٥) الصاحبى: ٢٣.
(٦) مجالس ثعلب: ١٠٠. وانظر الخصائص: ٢/ ١١. والصاحبى: ٢٣.
(٧) المزهر: ١/ ١٢٨. والاقتراح: ١٩.

ولاعن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم[١] ». ويذكر بعد ذلك أربع عشرة قبيلة وموضعا لم يؤخذ عنهم، وهى: لخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وإياد، وتغلب، وبكر، وعبد القيس، وأزد عمان، وأهل اليمن، وبنو حنيفة، وسكان اليمامة، وثقيف، وحاضرة الحجاز. وذلك إما لمخالطتهم من حولهم من الفرس، والنبط والمصريين، والأحباش، وغير ذلك، وأما لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، أو غيرهم من الأمم.

والسبب فى ذلك ـ كما يقول ابن جنى ـ «ما عرض للغات الحاضرة، وأهل المدر، من الاختلال، والفساد، والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم، كما يؤخذ عن أهل الوبر [٢]». فالمعول كله على الفصاحة. فلو « فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة، وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة، وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تلقى ما يرد عنها[٣]» أيضا.

ومن أجل هذا صار الأخذ عن حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع مدعاة ثقة وافتخار، والأخذ عن أهل السواد، أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز تهمة ومنقصة[٤]. وأصبح هذا مجال اتهام بين البصريين والكوفيين، فكان البصريون لايأخذون عن الكوفيين؛ «لأنهم لايرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة [٥]»، ويرون أن إمامهم الكسائى علمه مختلط بلا حجج، « إلا حكايات عن الأعراب مطروحة [٦]».

كما اتخذ هذا ذريعة للطعن على الشعراء حتى الجاهليين منهم؛ فعدى بن زيد «كان يسكن الحيرة ومراكز الريف، فسهل لسانه، ولان منطقه»،[٧] ولذلك اتهم بأن ألفاظه ليست بنجدية[٨]، وأنه كان يسمع لغات أهل الحيرة فيدخلها فى شعره [٩]. وعلى ذلك فقد كان «علماؤنا لايرون شعره حجة» وينبغى ألا تروى أشعاره فى رأى الأصمعى.[١٠] وغيره وكذلك، أبو داود الإيادى [١١]، وأمية بن أبى الصلت[١٢]، إذ لا يرى العلماء شعرهما حجة فى اللغة.

---

(١) السابق. (٢) الخصائص: ٢/ ٥. (٣) السابق: ٢/ ٥.
(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٨. (٥) مراتب النحويين: ٩٠. (٦) السابق: ٧٤.
(٧) طبقات فحول الشعراء: ١١٧. (٨) انظر: الموشح: ١٠٣. (٩) الموشح: ١٠٣.
(١٠) انظر: السابق: ١٠٤. والشعر والشعراء: ٦٩. والأغانى: ٤/ ١٢١.
(١١) الخصائص: ٣/ ٢٩٥. وانظر رأى أبى عمرو والأصمعى فى شعره فى الموشح: ٢٧١، ٢٧٢. والأغانى: ٦٧٤٢ وما بعدها ـ الشعب.
(١٢) الأغانى: ٦٧٣٩ ـ طبعة (الشعب).

وذو الرمة « طالما أكل المالح والبقل فى حوانيت البقالين [1]» ولذلك لا يعتد به أبو عمرو والأصمعى، ولعل مرد ذلك أنه كان « كثيرا ما يأتى الحضر فيقيم بالكوفة والبصرة [2]» .

والكميت بن زيد «جرمقانى من أهل الموصل» ، ولذلك لا يأخذ الأصمعى بلغته [3] . وكان معلماً بالكوفة « فلا يكون مثل أهل البدو ، ومن لم يكن من أهل الحضر [4] » . وعلى ذلك فليس بحجة؛ لأنه مولد؛ ولأنه كان من أهل الكوفة [5] وابن الرقيات عند الأصمعى «ليس بحجة لأن الحضرية أفسدت عليه لغته [6]» .

واضطراب النقول واختلافها يشعران بأن معيار الفصاحة كان يخضع لذوق اللغوى، واتجاهه؛ فما يراه هذا غير فصيح؛ يراه غيره فصيحاً؛ فمثلا « ثقيف» ينقل الفارابى أنها من القبائل التى لم يؤخذ عنها، مع أن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان قد أوصيا ـ فيما يروون ـ أن يكون غلمان ثقيف كتبة للمصحف، ومملين له[7]، فضلا عن أنها من عليا هوازن [8]، التى قال عنها أبو عمرو بن العلاء : «أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم[9]» .

وعدى بن زيد، وذو الرمة، والكميت، يستشهد سيبويه بشعرهم كثيراً. وإن لم يخطئنى الإحصاء، فقد استشهد سيبويه ـ فى الأبيات المنسوبة فى كتابه ـ بشعر عدى بن زيد خمس مرات، [10] وبشعر ذى الرمة أربعا وعشرين مرة، [11] وبشعر الكميت ثمانى مرات. [12] كما استشهد أيضاً بشعر أمية بن أبى الصلت [13] .

ويتضح من هذا المسلك، أنه يخلط بين لهجات القبائل المختلفة، ليجعل منها جميعاً نموذجاً، يفرضه على بقية اللهجات التى لم يعتدوا بها مصدرا من مصادر الاستشهاد، مخالفين بذلك ما صرحوا به من أن لغات العرب على اختلافها حجة. ولذلك، كانوا إذا اصطدموا بعد ذلك بصيغة أو تركيب من هذه اللهجات، أهملوه، وعدوه شاذا، أو

---

(١) الخصائص : ٣/ ٢٩٥ وانظر رأى أبى عمرو والأصمعى فى شعره فى الموشح : ٢٧١ ، ٢٧٢ ، والأغانى : ٦٧٤٢ وما بعدها ـ الشعب .

(٢) الأغانى : ٦٧٣٩ طبعة (الشعب) . (٣) الخصائص : ٣/ ٢٩٤ . (٤) الموشح : ٣٠٢ .

(٥) السابق : ٣٠٢ . (٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة ص ٣٩ . مخطوط بدار الكتب .

(٧) انظر: المزهر : ١/ ١٢٧ . (٨) السابق : ١/ ١٢٧ . (٩) السابق : ١/ ١٢٧ .

(١٠) الكتاب : ١/ ٧٠ ، ١٠٢ ، ٣٦١ ، ٤٥٨ . ٢/ ٣٦٨ .

(١١) الكتاب : الجزء الأول صفحات ٢٥ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٩١ ، ٢١٢ ، ٢٢٣ ، ٢٦٦ بها شاهدان، ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ بها شاهدان، ٣٧٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٣ ، ٤٣٧ . والجزء الثانى/ ٥٤ ، ٩٠ ، ١٤٤ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ٢٣٥ .

(١٢) الكتاب : ١/ ٥٩ ، ٦٣ ، ١٣٩ ، ٢٣٩ . ٣٧٣ ، ٢/ ٣٠ ، ٤٢ ، ٦٠ .

(١٣) الكتاب : ١/ ٣٤٩ .

ضرورة، أو غير ذلك من مصطلحاتهم التى أطلقوها على ما لا يعدونه مطردًا، فضلا عما أتاحه هذا المسلك من خلاف بينهم، ولذلك يكاد ابن فارس يرفض هذا المسلك إذ يقول: «وقد يكون شاعر أشعر، وشعر أحلى وأظرف؛ فأما أن تتفاوت الأشعار القديمة؛ حتى يتباعد ما بينها فى الجودة فلا، وبكل يحتج، وإلى كل يحتاج. وأما الاختيار الذى يراه الناس للناس، فشهوات كل مستحسن شيئًا [1]».

ومرة أخرى، لا نجد غير ابن مالك يلتزم بالأصل العام الذى سبقت الإشارة إليه، وينقل عن لخم، وخزاعة، وقضاعة وغيرهم، ولكن أباحيان يعيب عليه هذا محتجا بأن ذلك ليس من عادة أئمة هذا الشان [2].

(ب) الإطـار الرأسـى :

ونعنى به تلك الفترة الزمنية التى حددها النحاة لبقاء الفصاحة لم تنتقض ولم تفسد، وكان رائدهم فى تحديد هذا الإطار الزمنى إكبار القديم، وحبه، ولذلك قسموا الشعراء إلى طبقات، تحتل الطبقات المتقدمة منها محل الإجلال والإعجاب، فكان أبو عمرو بن العلاء لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين [3]. وهذا ـ أيضاً ـ مذهب أصحاب أبى عمرو كالأصمعى؛ وابن الأعرابى؛ وغيرهما؛ فقد كان «كل واحد منهم يذهب فى أهل عصره هذا المذهب، ويقدم من قبلهم [4]».

وهذه الطبقات على التقسيم الجيد [5] أربع، هى [6]:

الطبقة الأولى : طبقة الجاهليين؛ وهم قبل الإسلام كامرئ القيس، والأعشى؛ وهذه الطبقة يحتج بشعر شعرائها إجماعا؛ مادام المحتج به داخل الإطار الأول، ولم يخرج عنه كعدى بن زيد.

الطبقة الثانية : طبقة المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان ابن ثابت. وهذه ـ أيضا ـ يحتج بشعر شعرائها إجماعاً كالطبقة الأولى.

الطبقة الثالثة: طبقة الإسلاميين، وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام، كجرير والفرزدق. والصحيح ـ كما يقول البغدادى ـ «صحة الاستشهاد بكلامها [7]» وإن «كان

---

(١) الصاحبى : ٢٣٠، ٢٣١. (٢) انظر : الاقتراح: ٢٠. (٣) انظر: العمدة: ١/ ٥٧.
(٤) السابق: ١/ ٥٧. (٥) انظر الخزانة: ١/ ٢٢.
(٦) انظر: العمدة: ١/ ٧٢ والخزانة: ١/ ٢٠، ٢١. (٧) الخزانة : ١/ ٢٠.

أبو عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبى اسحاق، والحسن البصرى، وعبد الله بن شبرمة، يلحنون الفرزدق، والكميت، وذا الرمة، وأضرابهم . . . وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنهم كانوا فى عصرهم، والمعاصرة حجاب[١]» .

الطبقة الرابعة: طبقة المولدين، أو المحدثين، وهم من بعد الطبقة الثالثة إلى زماننا هذا كبشار بن برد؛ وأبى نواس، يقول ابن رشيق: «ثم صار المحدثون طبقات أولى وثانية على التدريج، وهكذا فى الهبوط إلى يومنا هذا[٢]» . والموقف العام من هذه الطبقة، أنه لايجوز الاستشهاد بكلامها مطلقا، وسوف نفرد لها حديثا خاصا .

وهذه الحداثة كانت نسبية، أو على حد تعبير ابن رشيق «كل قديم من الشعراء، فهو محدث فى زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله [٣]» . فجرير والفرزدق وأضرابهما كانوا من المحدثين فى عصر أبى عمرو بن العلاء الذى «كان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين[٤]»، والمتقدمون لديه هم الجاهليون والمخضرمون، يقول الأصمعى: «جلست إليه ثمانى حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامى [٥]» .

وهكذا يذهب كل عالم فى عصره، مذهب أبى عمرو فى شعراء عصره. وقد تأثر الأصمعى بأستاذه أبى عمرو بن العلاء، فكان لا يحتج بشعر الكميت والطرماح؛ لأنهما من المولدين[٦]، ويقول ابن رشيق عن هذا الاتجاه: «هذا مذهب أبى عمرو وأصحابه، كالأصمعى وابن الأعرابى، أعنى أن كل واحد منهم يذهب فى أهل عصره هذا المذهب، ويقدم من قبلهم[٧]» . ثم يبين السبب فى هذا بقوله: «وليس ذلك الشىء إلا لحاجتهم فى الشعر إلى الشاهد، وقلة ثقتهم بما يأتى به المولدون، ثم صارت لجاجة[٨]» .

مناقشة:

سوف يأتى أن الزمخشرى وقف موقفا مخالفاً للنحاة فى الاحتجاج بالمولدين. فقد احتج ببيت لأبى تمام، جاعلاً ما يقوله بمنزلة ما يرويه؛ لأن العلماء يحتجون بما رواه فى حماسته، لوثوقهم بروايته وإتقانه، فإذا كان أبو نواس ـ مثلا ـ الذى يعدونه محدثا، قد عرض القرآن على يعقوب الحضرمى، وأخذ اللغة عن أبى زيد الأنصارى، وأبى عبيدة، وكان فى الشعر

---

(١) السابق: ١/ ٢٠، ٢١.
(٢) العمدة: ١/ ٧٢.
(٣) العمدة: ١/ ٥٦.
(٤) السابق: ١/ ٥٧.
(٥) السابق: ١/ ٥٧ وانظر الخزانة: / ١/ ٢١.
(٦) انظر: مراتب النحويين: ٧٣.
(٧) العمدة: ١/ ٥٧.
(٨) السابق: ١/ ٥٧.

من الطبقة الأولى من المولدين، وكان محكم القول لايخطئ ، ومازال العلماء والأشراف يروون شعره، ويفضلونه على أشعار القدماء[1]، فهل لاتكفى هذه المؤهلات ـ على حد التعبير الشائع ـ لكى تجعل منه شاعراً يحتج بشعره، كما احتج بشعر أبى تمام، وهو متأخر عنه، لشهرته بالرواية والإتقان؟

الواقع أن أسلافنا كانوا ـ أحيانا ـ يحكمون معايير غير علمية فى الحقيقة، وكانوا يخلطون بين السلوك الشخصى، والسلوك العلمى. يقول أبو عمرو الشيبانى عن أبى نواس: «لولا أن أبا نواس أفسد بهذه الأقذار ـ يعنى الخمور ـ لاحتججنا به؛ لأنه كان محكم القول لايخطئ [2] » . فمادام محكم القول لايخطئ ـ وهذا هو المهم ـ فمالهم وشربه الخمر؟ وهل منعوا الاحتجاج بشعر امرئ القيس وطرفة ـ مثلا ـ لهذا السبب؟ وهب أنهم غفروا للجاهليين هذا، فلماذا يغفرونه لابن هرمة الذى يعد أبو نواس من معاصريه؟ وقد «كان ابن هرمة مدمنا للشراب، مغرماً به . . . وقد رهن رداءه فى النبيذ[3]» . وقد «أخذه صاحب شرطة زياد على المدينة، فجلده فى الخمر[4]» . ومع ذلك فهم يحتجون بشعره ويعدونه آخر الحجج .

الواقع أن التعصب على الحديث، والمعاصرة ـ وهى حجاب ـ ، وتحكيم المعايير غير العلمية، ساعدت جميعا فى دفعهم إلى هذا المسلك المتناقض .

تحديد الإطار الزمنى :

ومهما يكن من أمر، فإنهم يعدون بشار بن برد أول المحدثين . وآخر الحجج عندهم ابن هرمة . [5] يقول صاحب الأغانى: «كان الأصمعى يقول : ختم الشعراء بابن هرمة، والحكم الخضرى، وابن ميادة، وطفيل الكنانى، ومكين العذرى [6] » . وقد «نقل ثعلب عن الأصمعى قال : ختم الشعر بابن هرمة، وهو آخر الحجج[7] » . أى أنه « آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم [8]» .

ولم يذكر الأصفهانى سنة وفاة ابن هرمة، ولكنه يذكر أنه أنشد أبا جعفر المنصور قصيدته التى يقول فيها :

إن الغـوانى قــد أعرضن مقـلية   لما رمـى هـدف الخمسين ميلادى

---

(١) انظر فى هذا : الخزانة : ١/ ٣١٥.   (٢) الخزانة : ١/ ٣١٥.   (٣) الأغانى : ٤/ ٣٧٣.
(٤) الشعر والشعراء : ٢٨٩ . والخزانة : ١/ ٣٨٤. وانظر : زهر الآداب: ١/ ٩٧.
(٥) الاقتراح : ٢٧ .   (٦) الأغانى: ٤/ ٣٧٣.   (٧) الاقتراح: ٢٧ .
(٨) الخزانة: ١/ ٣٨٣.

أنشدها فى سنة أربعين ومائة، ويروى أنه عمر بعدها مدة طويلة [1]. ويذكر صاحب الخزانة أنه توفى «فى خلافة الرشيد بعد الخمسين ومائة تقريبا[2]». فإذا كان الرشيد قد ولى الخلافة فى ربيع الأول سنة سبعين ومائة[3]، وكان ماينقله البغدادى من وفاته فى خلافة الرشيد صحيحا؛ فإن هذا يعنى أن ابن هرمة توفى بعد عام سبعين ومائة، ويكون قد عاش بعد إنشاده المنصور سنة أربعين ومائة بضعا وثلاثين سنة، وهى فترة يحق له معها أن يوصف بأنه عمر بعدها مدة طويلة كما روى أبو الفرج.

والذى يعنينا من هذا كله، أن الفترة الزمنية التى حددها النحاة للاستشهاد، تمتد حتى أوائل الربع الأخير من القرن الثانى للهجرة. وأما أعراب البادية، فقد فسدت لغتهم فى أواخر القرن الرابع على مابينه ابن جنى. فقد فشا فى أهل الوبر فى عصره اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاض عادة الفصاحة، فوجب رفض لغتهم، وترك تلقى ما يرد عنهم، يقول أبو الفتح: «وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا؛ لأنا لاتكاد نرى بدويا فصيحا، وإن نحن آنسنا منه فصاحة فى كلامه، ولم نكد نعدم مايفسد ذلك، ويقدح فيه وينال ويغض منه[4]».

وكان كل من يخرج عن هذين الإطارين يعد مولدا، لايحتج بشعره، وأصبحت بعد ذلك كلمة مولد تعنى فساد اللغة، وعدم الثقة بلغة من يتصف بها. وهكذا نجد أن النحاة قد اعتبروا لغة فترة معينة على امتدادها لغة نموذجية يجب فرضها معياراً على لغة كل عصر بعد المتقدمين. واتخذ هذا وسيلة لتجريح كثير من الشعراء، حتى فى داخل هذين الإطارين. فالكميت والطرماح «كانا مولدين لايحتج الأصمعى بشعرهما [5]». مع أن سيبويه كان يحتج بشعر كل منهما وقد رأينا أنه استشهد بشعر الكميت ثمانى مرات، واحتج بشعر الطرماح ثلاث مرات[6].

وهذا المسلك - أيضا - لم يخل من تناقض. فإذا كان فساد لغة المولدين هو السبب فى فرض هذا الإطار، فلماذا لا يحتكمون إلى شعرهم نفسه، وهو ما كانوا عليه يعولون. إننا نرى شعر هؤلاء فى لغة صافية فصيحة. وإذا كان هؤلاء المولدون يخطئون - كما يزعم النحاة - فأى «شاعر انتهى إليك ذكره لم يهف، ولم يسقط؟ ودونك هذه الدواوين الجاهلية، والإسلامية، فانظر، هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر، لايمكن لعائب القدح

---

(١) انظر الأغانى : ٤/ ٣٩٧. (٢) الخزانة : ١/ ٣٨٤. (٣) النجوم الزاهرة: ٢/ ٦٤.

(٤) الخصائص : ٢/ ٥. (٥) مراتب النحويين: ٧٣.

(٦) الكتاب: ١/ ٣١٢. ٢/ ١١٢، ٣١٧.

فيه، إما فى لفظه ونظمه، أو ترتيبه وتقسيمه، أو معناه أو إعرابه؟ ولولا أن أهل الجاهلية جدوا بالتقدم ، واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة، لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبة مسترذلة، ومردودة منفية. لكن هذا الظن الجميل، والاعتقاد الحسن ستر عليهم، ونفى الظنة عنهم، فذهبت الخواطر فى الذب عنهم كل مذهب، وقامت فى الاحتجاج لهم كل مقام[1] ». وقد تكلفوا فى الاعتذار عنهم المشقة، وارتكبوا لأجل ذلك المراكب الصعبة[2]، حتى لقد ذهب بعضهم إلى أنه إذا « اتفق لك فى أشعار العرب التى يحتج بها تشبيه لا تتلقاه بالقبول، أو حكاية تستغربها، فابحث عنه، ونقر عن معناه، فإنك لا تعدم أن تجد تحته خبيئة، إذا أثرتها عرفت فضل القوم بها، وعلمت أنهم أدق طبعاً من أن يلفظوا بكلام لا معنى تحته. وربما خفى عليك مذهبهم فى سنن يستعملونها بينهم فى حالات يصفونها فى أشعارهم، فلا يمكنك استنباط ماتحت حكاياتهم، ولا تفهم مثلها إلا سماعا[3]». وهكذا نجد أن المعاصرة، وشهوات الاختيار ـ على حد تعبير ابن فارس ـ قامتا بدور غير منكور فى هذا التحديد .

قيـود أخـرى :

وفى داخل هذين الإطارين، وجدت قيود جانبية، كانت تظهر نتيجة الخلاف واحتكاك الآراء، كاشتراط أن يكون البيت معروفاً، برواية الثقة له، أو قائله، و إلا فلاحجة فيه[4]، وأن يكون غير محتمل لوجوه من الاحتمالات، و إلا بطل الاحتجاج به فلا يكون فيه حجة[5]، وأن تكون الرواية صحيحة ، والراوى متصفا بالعدالة؛ لأن الكلام المحفوظ بأدنى إسناد لايحتج به[6]. وأن يكون خارجاً عن حد القلة إلى حد الكثرة، لأنه ليس كل ماحكى عنهم يقاس عليه، وماجاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية لا حجة فيه[7]، وغير هذا من القيود التى كانت تظهر فى وجه أى محاولة لإفساح الرقعة المكانية أو الزمانية فتحيطها بسياج ظن النحاة أنه لن يبلى على الزمن .

---

(١) الوساطة بين المتنبى وخصومه: ١٤ .　　(٢) السابق: ١٧ .

(٣) عيار الشعر لابن طباطبا العلوى : ١١ .

(٤) انظر: الإنصاف: ٢١٤، ٢٥١، ٣٤٤. والاقتراح: ٢٧. والمزهر: ١/ ٨٥. والخزانة: ١/ ٢٨، ٢٩ .

(٥) انظر الإنصاف: ٤٦، ٢١٧، ٣٠٢، ٤٣٠. والاقتراح: ٢٩ .

(٦) انظر: الإنصاف : ١٢٧، ١٨٧، ١٩٢، ٢٣٠، ٢٦٧. والإغراب فى جدل الإعراب: ٦٦. والاقتراح ٢١، ٢٩. والمزهر: ١/ ١٥١. والصاحبى: ٣٠ .

(٧) انظر: الإنصاف: ١١٣، ١٢٣، ١٩٣، ٢٥١، ٣٣٠، ٣٥٨، ٣٦٥. ولمع الأدلة: ٨١. والاقتراح: ٢٩، ٤٠. والمزهر: ١/ ٣١٤. والهمع: ١/ ٥٠ .

موقف النحاة من الاحتجاج بالمولدين :

كان النحاة، وغيرهم من العلماء، يتعصبون على شعر من سموهم بالمولدين، ويفضلون القدماء عليهم، لغير ما سبب، إلا لقدمهم؛ وقد أنشد أبو الحسن على بن يحيى، إسحاق الموصلى قصيدة لأبى نواس ، فلما رآه لم يهش لذلك، ولم يحفل به قال له : «والله لو كانت لبعض الأعراب المتقدمين، لكانت فى أعيان الشعر عندك» [١]. وذلك ، لأن إسحاق كان «فى كل أحواله ينصر الأوائل» [٢] .

ولعل التعصب على المعاصرين، هو الذى دفع بالعلماء إلى قصر الاحتجاج فى اللغة على القديم وحده، وحظر الاحتجاج بالمحدث، ورميه باللحن والخطأ والفساد، مع أنهم كانوا يدافعون فى أنفسهم الرغبة فى استجادة المحدث واستحسانه. فأشعار هؤلاء المحدثين، «مثل الريحان يشم يوماً ويذوى، فيرمى به» [٣] ولكن « أشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيباً » . [٤] وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : « لقد حسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته» . [٥] وهو يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق كما يقول ابن رشيق[٦]. وجاء رجل مرة لابن الأعرابى فأنشده شعراً لأبى نواس أحسن فيه ، فسكت ، فقال له الرجل: « أما هذا من أحسن الشعر؟ قال: بلى، ولكن القديم أحب إلى» .[٧] وهذه الإجابة تلخص رأيهم فى المحدثين .

ومن أجل ذلك، وضعوا من القيود مايمنع من تسرب أشعار هؤلاء المولدين إلى النحاة؛ إذ « وضع بعض المولدين أشعاراً دسوها على الأئمة، فاحتجوا بها ظنا أنها للعرب» .[٨] ولذلك فإنه «لايجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لايعرف قائله . . . وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد، أو من لا يوثق بفصاحته» . [٩] وهم «قد أجمعوا على أنه لايحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة، والعربية» . [١٠] ومن أجل هذا، «يحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم» . [١١] وغير ذلك من القيود التى سبقت الإشارة إلى بعضها .

تحقيق، وتتبع تاريخى :

هذا هو الاتجاه الغالب . وفى مقابله، كان هناك صوت خافت يمثله ابن قتيبة، ينادى

(١) الموشح : ٤٠٩ . (٢) السابق : ٤٠٨ . (٣) السابق : ٣٨٤ .
(٤) الموشح : ٣٨٤ . (٥) العمدة : ١/ ٥٧ والخزانة : ١/ ٢١ . (٦) العمدة : ١/ ٥٧ .
(٧) الموشح : ٣٨٤ . (٨) الاقتراح : ٢١ . (٩) الاقتراح : ٢٧ . وانظر الخزانة : ١/ ٢٨ .
(١٠) الاقتراح : ٢٦ . (١١) الاقتراح : ٢٧ .

بأنه « لم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولاخص به قوما دون قوم، بل جعل ذلك مشتركا مقسوماً بين عباده فى كل دهر، وجعل كل قديم حديثاً فى عصره» .[1] وهذا الاتجاه يميل إليه ابن رشيق فى عمدته . [2] ولكن هذه اللفتة لم تنل ما تستحق من العناية الكاملة .

وقد نسب إلى كل من الأخفش ، وسيبويه، أنهما كانا يحتجان بشعر بشار، وهو « أول الشعراء المحدثين»[3] أما الأخفش ، فإنه كان قد طعن على بشار فى بعض قوله، فبلغ ذلك بشاراً فقال: «ويلى على القصار ابن القصارين، متى كانت اللغة والفصاحة فى بيوت القصارين؟ ! دعونى و إياه. فبلغ ذلك الأخفش، فبكى، فقيل له: مايبكيك؟ قال: وقعت فى لسان الأعمى! فذهب أصحابه إلى بشار، فكذبوا عنه، وسألوهألا يهجوه، فقال: وهبته للؤم عرضه. فقال: فكان الأخفش بعد ذلك يحتج فى كتبه بشعره ليبلغه ذلك فيكف عنه»[4] .

وأما سيبويه، فيقول عنه صاحب الاقتراح: «وقد احتج سيبويه فى كتابه ببعض شعره تقرباً إليه؛ لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المرزبانى وغيره.[5] والحق أن المرزبانى لم يذكر أن سيبويه احتج بشعر بشار، ولكن الذى ذكره أن بشاراً بلغه عن سيبويه شيء من الطعن عليه، فهجاه بالبيتين المشهورين[6]. وقد راجعت كتاب سيبويه، فلم أجد بيتاً واحداً نسبه سيبويه إلى بشار بن برد. وقد حقق أستاذنا على النجدى ناصف هذه المسألة، وانتهى إلى نفى ذلك عن سيبويه[7] . غير أن الدكتور أحمدبدوى يختار ما جاء فى الأغـانى ، ويرجح أن يكون سيبويه قد اكتفى بالاستشهاد بشعره استكفافاً لشره، إذا سئل عن شيء فأجاب عنه، ووجد له شاهداً من شعر بشار، [8] ولكنه « لم يستشهد بشعره فى كتابه »[9] .

ومهما يكن من أمر صحة الاستشهاد بشعر بشار ، أو عدمه، فإن الذى يعنينا هنا: أن هذا ـ إن كان صحيحا ـ لم يكن يمثل اتجاها علميا معترفاً به، ولكنه كان خضوعاً لضغط الخوف من الهجاء، واستكفافاً لشره.

---

(١) الشعر والشعراء : ٦٣ (تحقيق شاكر) . وقارن بالعمدة: ١/ ٥٧ .
(٢) انظر الباب الذى عقده ابن رشيق فى العمدة بعنوان « القدماء والمحدثين » : ١/ ٥٦ ـ ٥٩ .
(٣) الاقتراح : ٢٧ . (٤) الموشح : ٣٧٥. وانظر الأغانى : ٣/ ٢٠٩، ٢١٠ .
(٥) الاقتراح : ٢٧ . (٦) انظر الموشح . ٣٨٥ـ٣٨٦.
(٧) انظر : سيبويه إمام النحاة: ١٤٧ـ١٤٨.
(٨) انظر: سيبويه حياته وكتابه : ٤١ . (٩) الأغانى : ٣/ ٢١٠ .

وكان أول من استن طريقة الاستشهاد بشعر المولدين، المبرد فى كتابه «الاشتقاق». يقول عنه ابن جنى : « وقد كان أبو العباس ـ وهو الكثير التعقب لجلة الناس ـ احتج بشىء من شعر حبيب بن أوس الطائى فى كتابه فى الاشتقاق، لما كان غرضه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيد خطة عجز   ماشفعنا الأذان بالتثويب» [1]

وفى هذا النص، يبين ابن جنى أن المبرد استشهد بشعر أبى تمام فى المعنى دون اللفظ، وهذا غير معترض عليه، ولكنه يذكر فى المحتسب أنه استشهد بشعره فى اللغة. يقول «وإذا جاز لأبى العباس أن يحتج بأبى تمام فى اللغة، كان الاحتجاج فى المعانى بالمولد الآخر أشبه». [2] وكان المبرد كثير الإعجاب بالمحدثين ، ولايرى فى تأخرهم غمطا لحقهم، «وليس لقدم العهد يفضل القائل، ولا لحدثان عهد يهتضم المصيب، ولكن يعطى كل مايستحق». [3] فهو هنا يهمل تلك الفوارق الزمنية، ويجعل الحكم على الجودة وحدها دون التقدم أو عدمه.

ولكن هذه السابقة لم تلق رواجا لدى علماء عصره، ولعل مرد ذلك أن المبرد لم يحتج بشعر هؤلاء فى المقتضب ، ولكنه أورد هذه الأراء فى الكامل، وهو ليس كتاباً خالصاً للنحو، فحملت على أنها رأى فى معانيهم؛ لا فى الاحتجاج بشعرهم فى اللغة؛ ومهما يكن من أمر، فإن العبارات التى قالها المبرد عن هؤلاء المحدثين توحى بعدم الرضا عن العلماء السابقين الذين قصروا الاحتجاج على من حدوهم، وبالرغبة فى الثورة على هذا التقليد الموروث ولكنها لم تجد سبيلها إلى التنفيذ الكامل .

ومع أن المبرد قد قدم هذه السابقة، فإن من جاء بعده لم يلتقطها إلا على استحياء. فصاحب الوفيات يروى أن أبا على الفارسى قد استشهد ببيت لأبى تمام، « وقيل إن السبب فى استشهاده فى باب كان من كتاب الإيضاح ببيت أبى تمام الطائى وهو قوله :

من كان مرعى عزمه وهمومه   روض الأمانى لم يزل مهزولا

ـ ولم يكن ذلك من عادته ـ لأن أبا تمام لم يكن ممن يستشهد بشعره، ولكن عضد الدولة كان يحب هذا البيت، وينشده كثيراً، فلهذا استشهد به فى كتابه » [4]. وكان أبو على الفارسى قد صحب عضدالدولة بن بويه، وتقدم عنده، وعلت منزلته، حتى قال عضد الدولة: « أنا غلام أبى على الفارسى فى النحو » [5] .

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٤ . (٢) المحتسب: ١/ ٢٣١ .

(٣) الكامل: ١/ ٢٩ . وانظر مقدمة المقتضب : ١/ ٥٠ .

(٤) وفيات الأعيان : ١/ ٣٦٢ .   (٥) السابق : ١/ ٣٦٢ .

فأبو على الفارسى هنا، لايستشهد ببيت أبى تمام اقتناعا منه بأنه أهل للاستشهاد، أو اصطناعاً لمذهب جديد، ولكنه يفعل ذلك مجاملة لعضد الدولة! ومع ذلك، « فقد نقد على أبى على الفارس الاستشهاد بقول حبيب . . وكيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف له الناس فيها وقع له من اللحن فى شعره ؟»[1] .

وجاء بعده تلميذه ابن جنى، وكان وثيق الصداقة بالمتنبى؛ وكان يود لو يحتج بشعره فى إثبات اللغة، ولكنه وجد أمامه هذا التقليد العتيق، فأخذت عباراته شكل الثورة عليه. فهو يرى أن التمسك بهذا الاتجاه « حنبلية »، و«خلق ذميم، ومطعم على علاته وخيم».[2] ويصف من تمسك به بأنه « ضعفت نحيزته، وركت طريقته» .[3] فنجده يستشهد بشعر المتنبى أكثر من مرة فى « الخصائص» .[4] متخذا من سابقة المبرد حجة له، وفى كل مرة، لا يعبر عنه إلا بقوله: « يقول شاعرنا» وإذا حكى عنه قال: «وما عرفته إلا صادقاً ». ولكنه يقصر الاحتجاج على المعانى دون الألفاظ. وهذا صنيع ابن جنى مع المتنبى فى كثير من كتبه، وكأنه أحس بأنه سيلام فى هذا، فقال: «ولا تستنكر ذكر هذا الرجل - وإن كان مولدا - فى أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه، ولطف متسربه؛ فإن المعانى يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون. . . وإياك والحنبلية بحتاً، فإنها خلق ذميم، ومطعم على علاته وخيم».[5] ويقول فى موضع آخر من المحتسب بعد أن أورد هذا البيت للمتنبى :

وإنا إذا ما الموت صرح فى الوغى لبسنا إلى حاجاتنا الضرب والطعنا

« ولا تقل ما يقوله من ضعفت نحيزته، وركت طريقته: هذا شاعر محدث، وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به فى كتاب الله عز وجل؟ فإن المعانى لايرفعها تقدم، ولا يزرى بها تأخر. فأما الألفاظ ،فلعمرى إن هذا الموضع معتبر فيها. وأما المعانى، ففائته بأنفسها إلى مغرسها، وإذا جاز لأبى العباس أن يحتج بأبى تمام فى اللغة، كان الاحتجاج فى المعانى بالمولد الآخر أشبه ». [6] فلم يتقدم ابن جنى بالاستشهاد بالمولدين، ولكنه وقف عند الاستشهاد فى المعانى بهم، لم يجاوزه إلى الاحتجاج بهم فى اللغة على الرغم من أنه يذكر عن المبرد ذلك .

ولكن الزمخشرى - بعد ذلك - يذهب إلى أبعد من هذا، إذ يذكر السيوطى أنه خرج على الإجماع فى الكشاف. يقول: « أجمعوا على أنه لايحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة العربية، وفى الكشاف مايقتضى تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها. فإنه استشهد على

(١) البحر المحيط، لأبى حيان : ١/ ٩١.
(٢) الخصائص: ١/ ٢٥.
(٣) المحتسب : ٢/ ١٢.
(٤) الخصائص: ١/ ٢٤.
(٥) الخصائص : ١/ ٢٤، ٢٥.
(٦) المحتسب ١/ ٢٣١.

مسألة بقول أبى تمام الطائى» .[1] وبدهى أن يعترض عليه فى هذا [2] ، والمسألة التى استشهد فيها الزمخشرى بقول أبى تمام هى قراءة يزيد بن الضحاك : ﴿**وإذا أظلم عليهم قاموا**﴾[3] ببناء الفعل للمفعول . قال الزمخشرى : « أظلم على ما لم يسم فاعله ، وجاء فى شعر حبيب بن أوس الطائى :

هما أظلما حاليّ ثمت أجليا   ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب[4]

ويوضح الزمخشرى رأيه فى هذا ، فيقول : «وهو، وإن كان محدثاً لا يحتج بشعره فى اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل مايقوله بمنزله مايرويه . ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته و إتقانه» [5] .

وبناء على هذا ،يعده البغدادى ممن يجوزون الاستشهاد بمن يوثق به من الطبقة الرابعة[6]، وهو بذلك يقدم سابقة ممتازة ، وقد اتبعها الشهاب الخفاجى مع المتنبى [7] .

وبعد ذلك ، أخذ العلماء فى شىء من عدم التحرج يستشهدون بأشعار هؤلاء المحدثين ، و إن كان شراحهم يعتبرون ذلك من التمثيل أو الاستئناس ، لا من الاحتجاج ، فيستشهد رضى الدين الأسترا باذى فى شرح الكافية بشعر أبى نواس . [8] ويبين البغدادى أن الشارح المحقق تبع الزمخشرى فى اتجاهه الذى أشرنا إليه ، « فإنه استشهد بشعر أبى تمام فى عدة مواضع من هذا الشرح [9]» . والذى ينظر فى كتب المحدثين كشرح المفصل لابن يعيش وكتب ابن هشام ، والمغنى [10] منها على وجه الخصوص ، وشراح ألفية ابن مالك يجد أسماء أبى نواس والمتنبى ، وأبى العلاء المعرى وغيرهم تردد دون تقييد . غير أن الشراح والمحشين يسارعون إلى التنبيه على أن هذا للتمثيل وليس للاحتجاج ، وكأنهم أدرى بقصد المؤلف منه بنفسه . فعل هذا البغدادى فى خزانته ، وهى شرح لشواهد شرح الكافية عند بيت أبى نواس :

---

(١) الاقتراح : ٢٧ . والخزانة : ١/ ٢٢ .   (٢) انظر البحر المحيط : ١/ ٩١ . والخزانة ١/ ٢١ .
(٣) سورة البقرة ، آية : ٢٠ .
(٤) الكشاف : ١/ ٤٣ . والبحر المحيط : ١/ ٩٠ والبيت فى ديوان أبى تمام ، ص ٢٣ من قصيدة يمدح بها عباس ابن لهيعة الحضرمى .
(٥) الكشاف : ١/ ٤٢ والبحر المحيط : ١/ ٩٠ ، ٩١ . والخزانة : ١/ ٢١ .
(٦) انظر الخزانة : ١/ ٢١   (٧) انظر : القياس فى اللغة العربية ، للشيخ محمد الخضر حسين : ٣٦ .
(٨) الخزانة : ١/ ٣١٣ .   (٩) السابق : ١/ ٢١ ، ٣١٦ .
(١٠) انظر المغنى : ١/ ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٨ ، ١٣١ ، ١٦٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، حيث تجد شواهد لأبى نواس ، والمتنبى ، والحريرى ، والمعرى ، وابن المعتز وغيرهم .

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن

إذ يقول فى التعقيب عليه : « أورده مثالا . . . وهذا البيت لأبى نواس، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة» . [1] وفعل ذلك العينى فى شرحه لشواهد الأشمونى عند إيراد البيت السابق [2] ، وعند إيراد بيت المعرى :

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

إذ يقول : « وهذا للتمثيل لا للاستشهاد؛ فإن المعرى لايحتج بشعره » . [3] وفعل ذلك أيضاً الشيخ محمد الأمير فى تحشيته على أحد أبيات المتنبى، التى أوردها ابن هشام فى مغنى اللبيب، وهو :

أحيا وأيسر ما لاقيت ما قتلا والبين جار على ضعفى وماع دلا [4]

إذ يقول : «وقصد المصنف التمثيل لا الاستشهاد »[5] ولا أدرى لماذا لم يقل المصنف نفسه هذا للتمثيل لا للاستشهاد؟

ولولا هذه التعقيبات التى يسارع بها هؤلاء الشراح والمحشون، لما التفت أحد إلى أن المصنفين يريدون التمثيل لا الاستشهاد، إلا إذا قرأ وفى ذهنه ما فى أذهان هؤلاء من أفكار سابقة.

---

(١) الخزانة: ١/ ٣١٣، ٣١٤. (٢) الأشمونى : ١/ ١٩١.
(٣) السابق: ١/ ٢١٦. (٤) المغنى : ١/ ١٣.
(٥) حاشية الشيخ الأمير على المغنى : ١/ ١٣.

رابعا : آثار هذا الموقف :

مهما يكن من المآخذ التى تؤخذ على هذا المنهج ، الذى سلكه النحاة الأوائل فى موقفهم من مصادر الاستشهاد ؛ فإن الذى يفسح لهم العذر أنهم أول من تحمل تبعة تأصيل هذا العلم على غير مثال سابق . لم يستهدوا فى ذلك إلا فطرهم التى قد تخطئ وقد تصيب ، وغايتهم التى نصبوا أنفسهم لتحقيقها ، وهى الحفاظ على لغة القرآن الكريم .

ومع ذلك فهناك مأخذان ، أحدهما فى المنهج الذى اتبعوا ، والآخر فى تطبيق هذا المنهج ؛ ولسنا ننكر أن المؤاخذة على المنهج جاءت نتيجة التطور فى الدراسات اللغوية عبر هذه القرون المتوالية ، فهم من تبعة تحملها براء ، وبذلك تصبح هذه المؤاخذة دعوة لتصحيح هذا المنهج ، والأخذ بأسباب التطور ، وليس فى ذلك ما يضير.

لقد رأينا أنهم حصروا الاستشهاد باللغة فى دائرتين من الزمان والمكان ، مع أن فكرة الاستشهاد سلوك وصفى موفق ، فوقفوا من حيث الزمن عند حد معين حددوه بابن هرمة ، وعدوا هذه الفترة الزمنية التى تمتد على مايقرب من ثلاثة قرون ونصف قرن ، موحدة الخصائص والسمات ، واتخذوا منها جميعاً لغة نموذجية ينبغى أن تفرض على اللغة على مر العصور ، ولم يدرسوها على مراحل متعددة . بحيث تصبح لكل مرحلة خصائصها المعينة التى قد تختلف أو تتفق مع خصائص المرحلة السابقة أو التالية ، بل خلطوا بينها على اختلاف مستوياتها ، وحظروا الاستشهاد بما عداها ، فتوقفت دراسة اللغة ، واكتشاف خصائصها عند هذا الحد ، وصارت القواعد هى الغاية ، وأصبح اللاحقون يلوكون ماخلفه السابقون ، فلا ينتج إلا التوليد والتفريع ، والتخريج ، والتأويل ، وغير ذلك . «ومهما يكن من أمر ، فقد بدأت هذه الدراسة ، وازدهرت ، وكانت فى مبدئها وسيلة إلى غاية ، ولكنها سرعان ما أصبحت غاية فى نفسها متعددة الوسائل والطرق . كانت فى مبدئها تقوم على الاستقراء والتقعيد ، فأصبحت بعد زمن تقوم على القاعدة والتطبيق . وخلف بعد الرعيل الأول من رجالها خلف وقفوا من النحو موقف المتكلمين من الدين ، كان الدين سمحا فطريا ، فجعله المتكلمون فلسفة ، وقضايا منطقية . وكان النحو سهلاً هينا وصفيا ، فجعله النحاة فلسفة وقضايا معيارية منطقية أيضا ، حتى أصبح الطابع المميز للنحو العربى أنه لم يعد مجهوداً دراسيا لغويا بقدر ماتحول إلى مجهود فكرى من الطراز الأول »[1] .

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٧٠ .

وقد أجمل الدكتور تمام حسان هذه النتائج فيما ننقله عنه من هذه السطور، يقول : « لو أن الاستشهاد لم يقف عند حد على يد النحاة العرب، لأمكن أن تجرى دراسة اللغة على مراحل وعصور، باستقراء ما يجد من النصوص ، إلى أيامنا هذه، ولاعتبر كل ميل غير فردى إلى مخالفة القواعد السابقة تطورا فى الاستعمال اللغوى، يتطلب تطورا فى النظرة إلى هذه القواعد، فى ظل منهج وصفى لدراسة اللغة. ولكن إيقاف الاستشهاد عند حد معين جعل النحاة ـ وقد جفت روافد الاستقراء عندهم كما قلنا ـ يلجئون إلى ما لديهم من القواعد، فيجعلونها مادة الدراسة بدل النصوص التى أعوزهم الجديد منها، ومادامت القواعد نفسها هى الهدف، وهى مادة الدراسة؛ فلا مهرب ـ إذن ـ من النظرة إلى هذه القواعد باعتبارها مقاييس ومعايير من صلب المنهج لبيان الصحيح والخطأ من التراكيب . أى أن المستوى الصوابى بدل أن يكون فكرة اجتماعية، يراعيها المتكلم ، أصبح فكرة دراسية يراعيها الباحث. وبهذا توقف العمل بالمنهج الوصفى فى دراسة اللغة، وأصبح لزاما علينا الآن أن ننظر إلى الدراسات اللغوية العربية باعتبارها تصف مرحلة معينةمن مراحل تطور الفصحى، ولكن هذه المرحلة تشتمل فى الحقيقة على مراحل»[1] .

كما أنهم حينما حددوا القبائل التى اعترفوا بفصاحتها، لم يدرسوا لهجة كل قبيلة أو لغتها ـ على حد تعبيرهم ـ على حدة، بل خلطوا بينها جميعاخلطا عشوائيا، مع اختلاف هذه اللغات فيما بينها فى كثير من التراكيب والاستعمالات اللغوية[2]، صرحوا ببعضها أحيانا، وأهملوا النص على أكثرها فى معظم الأحيان، وإهمالهم للنص عليها دليل على أنهم لم ينظروا إليها على أنها مختلفة، وقد فرضوا هذا المزيج الغريب على غيره من اللهجات؛ وذلك ـ كما يقول ابن جنى ـ «لأن العرب و إن كانوا كثيرا منتشرين وخلقا عظيما فى أرض الله وغير متحجرين، ولامتضاغطين، فإنهم بتجاورهم، وتلاقيهم وتزاورهم، يجرون مجرى الجماعة فى دار واحدة» .[3] ونحن لاننكر أن للتجاور والتزاور والتلاقى أثره اللغوى، ولكن يبقى كثير من الخصائص تنفرد بها لهجة كل قبيلة عن الأخرى[4]، ومما يلحظ أنه «لم يعتبر لغويو العرب اللهجات، ولم ينظروا إلى اللغة على أنها ظاهرة اجتماعية نامية متطورة، بل اقتصرت جهودهم على درس وتدوين لهجة معينة فى الزمان والمكان، وحرصوا على ضبط أحكامها وقواعدها، لكى لا يجد التغير إليها سبيلا. ولكن اللغة لاتعرف التحديد، ولا تقبل بالجمود بل اللغة سيل جارٍ Continuous Flux »[5] .

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٧٣، ١٧٤ .

(٢) انظر: ضحى الإسلام: ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣ ،حيث يأخذ على العلماء العرب أنهم اعتبروا العربية وحدة، مع اختلاف القبائل ألفاظا وتراكيب ولهجة.

(٣) الخصائص: ٢/ ١٥، ١٦ . (٤) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٥٧، ١٥٨ .

(٥) نحو عربية ميسرة ، للدكتور أنيس فريحة : ٧١ (دار الثقافة ببيروت) .

وقد احتجوا ببعض هذه اللهجات على بعضها الآخر، كصنيع البصريين، إذ يقولون: «والذى يدل على ضعف عمل (أنْ) الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع مابعدها» [1]. وحين تسرب بعض استعمالات اللهجات المرفوضة إلى اللغة المشتركة، عدوا ماجاء منها شاذا أو ضرورة، أو غير ذلك من مصطلحاتهم على ماسيتضح فى حينه.

أما من حيث تطبيق هذا المنهج فقد لاحظنا أنهم:

أولا: لم يأخذوا بالقراءات القرآنية المتعددة، والتى تمثل لهجات مختلفة كان القراء أمناء فى تصويرها، بما عرفوا به من التحرى والضبط والدقة فى منهج الأخذ والتلقى. واقتصروا على بعض القراءات المشهورة، مخالفين بذلك أصلهم العام الذى أوضحناه فيما سبق، مما أوقع فى كثير من الخلط. وحتى القراءات المشهورة لم يولوها حقها من الاعتراف الكامل بقياسية تراكيبها واستعمالاتها اللغوية، كما سبق به البيان.

ثانيا: لم يعطوا الحديث الشريف حقه من العناية، على أنه نص نثرى ناصع، يعد مصدرا من روافد الاستشهاد، وغاية الأمر أن بعضهم كان يستشهد به على قلة لم تشعر به، إلى أن جاء ابن مالك، ولكن بعد أن ترتبت نتائج كان لابد لها أن تكون، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها.

ثالثا: اكتفوا من كلام العرب بالشعر فحسب، وأهملوا النثر إهمالاً غير مسوغ، ولم يأتوا منه إلا بعبارات بتراء لمجهولين غير محددى البيئة اللغوية. «ومتى كان الشعر ولغة الأدب والدين مرآة تعكس لغة الناس فى معايشهم ومكاسبهم؟ الشعر صناعة، والأدب خلق فنى؛ أما لغة الناس فنتيجة تطور طبيعى بعيد عن الصنعة والزخرف» [2]. ثم إنهم وضعوا للشعر قيوداً ضيقت عليهم موارده، وجففت ينبوعه [3]، وحصروه فى إطارين من الزمان والمكان، واشترطوا شروطا خاصة فى قائله وراويه، وعندما توسع رجل كابن مالك فى مصادر الأخذ، «حيث عنى فى كتبه بنقل لغة لخم، وخزاعة، وقضاعة، وغيرهم»، اعترض عليه أبو حيان قائلا: «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن» [4].

ومن هنا كان الاستقراء الذى قاموا به مشوها مبتوراً. ويرى الأستاذ أمين الخولى «أن جمعهم لمادة اللغة التى كانت موضوع الدرس النحوى ومجاله، لم يكن الجمع الجاد الشامل المستوفى». ويقول: «فإنا لنشعر من أخبار أصحاب اللغة فى الخروج إلى البادية والاتصال

(١) الإنصاف: ٣٢٩. (٢) نحو عربية ميسرة: ١١.

(٣) انظر فى هذا: اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان: ٢٤، ٢٥. ودراسات فى علم اللغة، القسم الثانى، للدكتور كمال بشر: من ٥٤ ـ ٦١.

(٤) الاقتراح: ٢٠.

بأهلها وأخذ اللغة عنهم أنه خروج غير جاد، ولا مقصود فيه إلى الجمع بمعناه الذى يراد عندما يقصد استيعاب اللغة وجمع مادتها واستقراء أحوالها»[1] .

ولايستطيع منصف أن يوافق المرحوم أمين الخولى فى دعواه عدم جديتهم، وعدم قصدهم إلى جمع اللغة بمعناه الذى يراد، وإلا فلماذا تجشموا كل هذه الأسفار والمتاعب التى لم يكن وراءها غاية غير جمع اللغة، ولكنه يوافقه فى أن جمعهم للغة ـ حقيقة ـ كان مشوهاً مضطرباً لما وضعوه هم لأنفسهم من قيود غير موضوعية؛ لأن هذه القيود خضعت لمعيار الفصاحة، والفصاحة أمر ذاتى يختلف من شخص لآخر. ولعل الذى دفع المرحوم الخولى إلى هذا القول هو عدم التزامهم بمنهج علمى محدد فى هذا الجمع العفوى، بل كانوا يتصرفون بدافع من الاجتهاد الشخصى، غايتهم فى ذلك الحفاظ على لغة القرآن الكريم، وصونها، وكل يرى فى ذلك رأياً قد يتفق مع رأى غيره، وقد يختلف، فمثلا، «كان الأصمعى يقول أفصح اللغات ويلغى ماسواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شىء»[2] .

وعلى ذلك، كان مبدأ جمع اللغة سليما فى أنه اعتمد على المشافهة، والنزول إلى ميدان اللغة المدروسة، ولكن التطبيق لهذا المبدأ كان مضطربا لأنه لم يكن متفقا عليه، ولأنه كان يخضع لاجتهادات شخصية فى أول الأمر، ثم لخلافات مذهبية بعد ذلك .

وقد ترتب على ذلك، أنهم كانوا يضطربون عندما يصطدمون بنص خارج عن نطاق الدائرة التى أحاطوا أنفسهم بها ـ وخصوصا البصريين ـ فوقعوا فى تخبط الأحكام غير المحددة المدلول، كالشذوذ، والضرورة، والندرة والقلة؛ وغير ذلك؛ وسوف نرى أن مفهوم الضرورة مثلا اختلف عند ابن مالك عن مفهومها عند الجمهور بسبب توسعه فى مصادر الاستشهاد. بل سوف نرى أن هذا المصطلح نفسه ليس إلا مظهرا من مظاهر المعيارية التى ترتبت على منهجهم .

---

(١) مناهج تجديد : ٧٥

(٢) المزهر : ١/ ١٣٩ . ويقول أبو الطيب اللغوى عن الأصمعى: إنه كان « لايجوز إلا أفصح اللغات ويلج فى دفع ماسواه». مراتب النحويين : ٤٩ .

التقسيم والتجريد

كان الحديث فيما سبق يتناول الجهد الاستقرائى الذى قام به علماؤنا السابقون، وموقفهم من مصادر الاستشهاد ؛ والنتائج التى ترتبت على ذلك. والاستقراء هو المرحلة الأولى من مراحل القاعدة، والأساس العلمى الذى تنبنى عليه. وبقى من مراحل القاعدة: التقسيم والتجريد والتقعيد .

أما التقسيم، فهو الخطوة التى تلى مرحلة الاستقراء. « ونوع التقسيم الذى يهدف إليه الباحث العلمى خاضع لقانون الحالات الموضوعية Objective conditons ، وهو لاينطبق بأى حال على التقسيمات غير الواعية التى تقوم على الغريزة. ولاينطبق أيضاً على التقدير الشخصى (Commonsense)، لأن العلم لايقوم على أى أساس شخصى ذاتى ». [1] مع مراعاة أن التقسيمات اللغوية العلمية تنفصل عن التقسيمات المنطقية فالمنطق يعنى بخلق أبواب تندرج تحتها الأشياء الحقيقية، وقضاياه لاتنطبق على اللغة. [2] «ولا شك أن عملية التقسيم لاتقل أهمية ولاخطراً عن عملية الملاحظة، وهى . . . تقوم على إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات، فما توافق منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، وإنما تكون أوجه الاتفاق بين ما ائتلف منها متعددة الجوانب، كالشركة فى الشكل والوظيفة، أو فيهما معاً ». [3] ويلاحظ أن الشركة فى الشكل شركة صرفية، والشركة فى الوظيفة شركة نحوية.

وهكذا فإن التقسيم لابد أن يكون :

(أ) موضوعيًّا غير ذاتى ولاشخصى.

(ب) مستقلا غير خاضع للتقسيم المنطقى، بأن يكون نابعاً من اللغة نفسها.

وقد سبق أن رأينا أنهم لم يخضعوا المادة اللغوية للحالات الموضوعية البعيدة عن النظرة الشخصية. فالأصمعى يختار أفصح اللغات ويلغى ماسواها، وأبو زيد يسوى بين الشاذ وغيره فيجيز كل شيء [4] . والفصاحة كانت المعيار الذى حكموه فى جمع المادة اللغوية، وهى أمر ذاتى لايقوم على أسس موضوعية؛ ولذلك اختلفوا فى إيجاد أوجه المشاركة التى

---

(١) مناهج البحث فى اللغة : ٢٠٢ .
(٢) انظر مناهج البحث فى اللغة : ٢٠٢ .
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٥٩ .
(٤) انظر المزهر : ١/ ١٣٩ .

تبيح استعمال تركيب ما، ولاتبيح آخر، وفقاً لمنهجهم. فالفراء يجيز إعمال «لا» فى ضمير الغائب واسم الإشارة، نحو لا هو ولا هى ولا هذين ولا هاتين لك، لأنه رأى ثمة وجه شركة بين ضمير الغائب واسم الإشارة، وما يجوز أن تدخل عليه «لا» . ولكن البصريين يرون أن كل ذلك خطأ[1]، لأنهم لم يروا تلك الشركة. وكثير من الخلافات بين النحاة يرجع فى أساسه إلى الاختلاف فى التقدير الشخصى.

وإذا كانت التقسيمات اللغوية العلمية لا تخضع لتقسيم المنطق، فذلك لأن الفصائل النحوية والفصائل المنطقية لا تلتقى إلا نادراً ـ كما يقول فندريس ـ إذ إنّ « عدد الثانية لايتفق مطلقاً مع عدد الأولى. فإذا حاولنا أن ندخل فى مسائل النحو شيئاً من النظام، بتصنيفها وفقاً للمنطق، رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعا تحكميا. فطورا نرانا نفرق بين مسائل ذات صفة نحوية واحدة فى فصيلتين متميزتين من فصائل المنطق، وفى ذلك إكراه للغة وطوراً نرانا نجمع فى فصيلة نحوية واحدة مسائل لا يربط بينها شىء من المنطق؛ وفى ذلك إكراه للعقل »[2].

وهذا هو الذى حدث فيما يتعلق بتقسيم علمائنا السابقين للمادة اللغوية مناط الدرس النحوى؛ فقد قسموها على أساس من نظرية العامل المتولدة عن فرض النظام المنطقى الفلسفى على اللغة؛ فتوزعت على سبيل المثال أدوات التوكيد وأساليبه على أبواب مختلفة: بعضها يدرس فى النحو، وبعضها فى الصرف، وبعضها الآخر يدرس فى علوم البلاغة. وكذلك أساليب النفى لاختلاف بينها فى العمل، واتفاقها مع أدوات أخرى بعيدة عنها كل البعد، فجمعت معها بدافع من نظرية العامل.

وهذا نموذج من تقسيمات النحاة، فقد قسموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، لا على أساس لغوى ولكن باعتبار الدلالة على الذات والحدث والعلاقة، « لأنهم كانوا فى الواقع متأثرين بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات، أكثر مماكانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها ليقسموها على أساس من هذه الخصائص.[3] وقد بين أبو القاسم الزجاجى (٣٣٧هـ) الأساس الذى قسمت عليه الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، إذ يقول: «نحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس فى نفوسهم، وخاطب به بعضهم بعضاً بما فى ضمائرهم مما لايوقف عليه بإشارة، ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل. فإذا كان هذا معقولا ظاهراً غير مدفوع، فيبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر

---

(١) انظر الهمع: ١/ ١٤٥.
(٢) اللغة لفندريس: ١٥٣.
(٣) دراسات نقدية فى النحو العربى: ٩.

عنه والمخبر به أجسام وأعراض تنوب فى العبارة عنها أسماؤها. أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء. لأن الأمر والنهى إنما يقعان على الاسم الغائب عن المسمى. فالخبر إذن هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم. والخبر هو الفعل، وما اشتق منه أو تضمن معناه، وهو الحديث للذى ذكرناه، ولابد من رباط بينهما وهو الحرف. ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل فيكون للكلام قسم رابع. وهذا معنى قول سيبويه : الكلم اسم وفعل وحرف»[1] .

فالتقسيم هنا قائم على أساس الأجسام والأعراض والخبر والربط بين هذه الأشياء، وليس هناك معنى رابع فيوجد قسيم للاسم والفعل والحرف تبعاً له. وقد جاء بعد ذلك من جعل للكلام قسما رابعاً، سماه خالفة وأطلقه على اسم الفعل [2]، على الرغم من أن الزجاجى يقول: «والمدعى أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مخمن أو شاك، فإن كان متيقناً فليوجد لنا فى جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضا لقول سيبويه.[3] وعلى الرغم ـ أيضا ـ من أن السيوطى يستدل على أن أقسام، الكلام ثلاثة بما ينقله مما جاء فى الأثر، وبالاستقراء التام الذى قام به أئمة العربية، وبالدليل العقلى[4].

وأيا ما كان الأمر، فإن هذا التقسيم يمكن أن ينقد ـ كما يقول الدكتور تمام حسان ـ إذا نظرنا إليه فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة[5]. وقد وضع سيادته أسساً جديدة لتقسيم الكلام تقوم على الشكل الإملائى المكتوب، والتوزيع الصرفى، والأسس السياقية، والمعنى الأعم أو الوظيفة، والوظيفة الاجتماعية، لا على الأجسام والأعراض، والذات والحدث والربط بينهما. ثم يقسم سيادته الكلمة تقسيما جديدا فيجعلها تنقسم إلى الاسم والفعل والأداة والضمير والصفة والظرف والخالفة[6]. وكذلك فعل الأستاذ الدكتور حسن عون فى مقال له عن قضية النحو والنحاة .[7] ولكنه اقتدى فى ذلك بتقسيم النحاة اليونانيين واللاتينيين، فدعا إلى تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وصفة وظرف وضمير وإشارة وموصول.

---

(١) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى : ٤٢.
(٢) انظر شرح الأشمونى : ٣/ ١٩٦.
(٣) الإيضاح فى علل النحو : ٤٣. وانظر: تطور الدرس النحوى فى نقد تقسيم الكلمة عند سيبويه: ص ٤٢.
(٤) انظر الأشباه والنظائر : ٢/ ٣، ٤.
(٥) انظر مناهج البحث فى اللغة : ١٩٦، وما بعدها.
(٦) مذكرات أملاها الأستاذ الدكتور تمام حسان، على طلبة السنة التمهيدية للماجستير، سنة ١٩٧١م. طورها بعد ذلك، وطبعها فى كتاب سماه : «اللغة العربية معناها ومبناها».
(٧) انظر : قضية النحو والنحاة: د. حسن عون (مجلة المجلة، العدد ١٥٨، فبراير ١٩٧٠).

أما التجريد، فإن المقصود به « خلق المصطلحات التى تدل على الأقسام »[1]. فهو تسمية للأقسام بأسماء معينة محددة واضحة. ولذلك، فمرحلته تالية له « والاصطلاح الفنى كاسم العلم فى صلاحيته للإطلاق على أكثر من واحد، ولكنه يختلف عنه من نواح معينة، فلابد لنا فى خلق الاصطلاحات واختيارها أن نراعى الاعتبارات الآتية :

١ ـ أن هذا الاصطلاح المستعمل، لا يدل إلا على مدلول واحد.

٢ ـ أن دلالته عليه ، إنما هى بطريق الحقيقة العرفية، لا المجاز .

٣ ـ أن هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر. . .

٤ ـ أن يكون لفظ الاصطلاح مختصراً حتى يسهل تداوله .

٥ ـ أن يكون منسجما قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات فى اللغة التى يستخدم فيها»[2] .

وإننا لنلاحظ أن المصطلحات فى عصر سيبويه لم تكن قد استقرت بعد، إذ كانت تفتقد إلى بعض هذه الشروط كالاختصار، والتحديد، كما فى كتاب سيبويه. وكثير من مصطلحات سيبويه لاتتضح إلا بالمثال. وعلى الرغم من ذلك، فإن النحاة قد وفقوا فيما بعد توفيقا بعيداً فى تحديد المصطلحات، بحيث جاءت مطابقة للشروط الآنفة الذكر .

ويلاحظ أن دور التقسيم والتجريد ،فى سبيل الوصول إلى القاعدة، دور فى غاية الأهمية؛ إذ يكون الباحث قد قسم المادة اللغوية، بعد ملاحظة أوجه الاتفاق والاختلاف بين أفرادها إلى أقسام محددة، وأطلق على كل قسم منها مصطلحا محددا واضحا بحيث لا يلتبس مع غيره. « ويظل الباحث، الذى لايعتمد على هذين الأساسين، تائها فى فوضى المفردات المبعثرة» .[3]ولذلك ،فإن التقسيم والتجريد أساس لكل نشاط علمى أيا كان نوعه، ولايبقى بعد ذلك إلا وصف هذه العلاقات المتشابهة فى قانون، هو القاعدة؛ وهذه هى عملية التقعيد.

---

(١)مناهج البحث فى اللغة : ٢٠٢ .
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٥٩ .
(٣) مناهج البحث فى اللغة : ٢٠٢ .

التقعيـــد

القاعدة وشروطها :

من الواضح أن هناك فرقا بين التقعيد والقاعدة، فالقاعدة هى الغاية من عملية التقعيد، وعلى الرغم من أنه قد سبقت الإشارة إلى أن مراحل القاعدة أربع تنتهى بالتقعيد، فإنه من الممكن أن يطلق على كل هذه المراحل مصطلح « التقعيد»، باعتبارها جميعا جهدا يهدف إلى القاعدة، فالتقعيد عملية ذهنية يقوم بها الباحث، والقاعدة هى القانون الذى ينتهى إليه من هذه المراحل جمعاء، والمقصود بالتقعيد هنا، هو وصف العلاقات المتشابهة فى قانون هو القاعدة .

وهناك نوعان من القاعدة، أطلق القدماء على أحدهما « القاعدة»، وعلى الآخر «الضابط». وبين السيوطى أن « القاعدة تجمع فروعا من أبواب شتى، والضابط يجمع فروع باب واحد، وقد تختص القاعدة بالباب، وذلك إذا كانت أمراً كليا منطبقا على جزئياته، وهو الذى يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا » .[1] وفى القسم الذى عقده فى الأشباه والنظائر عن « فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناءات والتقسيمات »، ورتبه على الأبواب، نماذج كثيرة لكلا النوعين[2] ، وكلاهما قاعدة على أية حال .

والرغبة فى وجود القاعدة ـ فضلا عن أنها من عمل الباحث اللغوى ـ رغبة اجتماعية ينزع إليها أفراد الجماعة اللغوية بنوازع مختلفة من الدين والثقافة والحضارة وغير ذلك مما يكون النفسية الاجتماعية، يقول يسبرسن : « وإلى جانب هذه الرغبة الجارفة فى وجود سلطة مختصة يتخذها أعضاء الجماعة اللغوية قبلتهم وحكمهم فى كل مايعرض لهم من مشاكل لغوية، توجد رغبة اجتماعية أخرى وهذه هى رغبة السواد الأعظم فى وجود قواعد لغوية محددة ومختصرة»[3] .

وبدهى أن دور التقعيد بالمعنى المقصود هنا يأتى بعد الاستقراء والتقسيم والتجريد، ويتحقق ذلك بأن « ينظر الباحث فى أنواع التشابه المطردة بين المفردات التى تم استقراؤها،

---

(١) الأشباه والنظائر : ١/٦ .

(٢) انظر: الأشباه والنظائر، الجزء الثانى .

(٣) اللغة بين الفرد والمجتمع : ١١١ .

فيصفها بعبارة مختصرة نحو : حين يقع الاسم مسندا إليه يكون مرفوعا ، ولايتحول عن هذا الرفع إلا فى حالات خاصة»[1] .

وعلى ذلك فإن الاطراد هو أساس القاعدة ، وينبغى أن يكون واضحاً أن القاعدة ماهى إلا « تعبير عن شيء لاحظه الباحث وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان» .[2] وهذا هو الفهم الوصفى للقاعدة .

وهناك أمور يجب على الباحث ، أن يراعيها فى التقعيد ، يجملها الدكتور تمام حسان فيما يأتى[3] :

١ ـ إن القاعدة وصف لسلوك عملى معين فى تركيب اللغة ، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطرداً حتى يعبر عنه بالقاعدة .

٢ ـ إن القاعدة لهذا السبب جزء من المنهج ، لا جزء من اللغة .

٣ ـ إنها لابد أن تتصف بالعموم ، ولكنها ليس من الضرورى أن تتصف بالشمول ، أى أن تكون عامة لا كلية ، ومعنى ذلك أن القاعدة لابد أن تنطبق على جمهرة مفرداتها ، وليس من المحتم مع هذا أن تشملها جميعا فلايشذ عنها شيء . . .

٤ ـ أن تكون القاعدة مختصرة قدر الطاقة ، فإذا طالت ، فقدت عنصرا هاما من عناصر كفايتها وفائدتها العملية .

٥ ـ ومادامت القاعدة نتيجة من نتائج الاستقراء ، فمن الضرورى إبراز بعض الشواهد والأمثلة التى جرى عليها الاستقراء لتكون سنداً للقواعد ، وإيضاحاً لها . ويحسن أن تكون هذه الشواهد والأمثلة كثيرة إلى حد ما .

ومن الواضح أن النظر إلى القاعدة بهذا الفهم يجعلها قائمة على اللغة المستقرأة وحدها ، ومقتصرة على مالاحظه الباحث من وجوه التشابه المطردة بين المفردات التى تم استقراؤها دون تدخل من جانبه فى فرض ما توصل إليه ، وبذلك يتاح للغة أن تأخذ بحظها من التطور ، فلا تخنق المبتكرات التى يقوم بها المتكلم عن طريق الصموغ القياسى Analogic creation ؛ لأن « اللغة إذا كانت مرنة خفيفة مقتصرة على الحد الأدنى من القواعد ، سمحت للفكرة بالظهور فى وضوح تام ، وأتاحت لها حرية الحركة ، وعلى العكس من ذلك تختنق الفكرة من التضييق الذى يصيبها من لغة جامدة ثقيلة» .[4] ولعل هذا ماعناه

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٦٢ ، ١٦٣ .
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٦٣ .
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٦٣ ، ١٦٤ .
(٤) اللغة لفندريس : ٣٠٢ .

فندريس بقوله : « النحو كثيراً مايكون فى صراع مع الحس الطبيعى للغة . ففى الأقطار التى يطغى فيها أثر النحاة لا تستسلم اللغة لفعل القياس إلا بصعوبة ، إذ تخنق المبتكرات القياسية فى مهدها ، ولاتستطيع الحياة ، فهذه يجب لتغلبها أن تتكرر غالبا وبصورة مطردة[١] » .

وقد يكون للعربية ظروفها الخاصة ، من حيث ارتباطها بالقرآن الكريم . ولعل هذا من الأسباب التى دفعت بالنحاة القدماء إلى قصر الاستشهاد على فترة معينة ، وهى الفترة التى تقرب لغتها من لغة القرآن الكريم ، وأوقفوا الاستشهاد بعد ذلك لمخافتهم البعد عن لغة القرآن إذا أخذت اللغة فيما هى بسبيله من التطور المحتوم ، ولكن الدكتور تمام حسان وجد حلا موفقاً لهذه المسألة الشائكة ، وهو قصر التقعيد على القرآن والحديث على « أن تعتبر دراسة القواعد فيهما دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة ، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء ، وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسة الأولى ، التى اقتصرت على القرآن والحديث[٢] » .

تدخل القياس وعدم الاعتماد على الشواهد :

إن الذى حدث بصدد الوصول إلى القاعدة عند علمائنا الأقدمين ، أنهم لم يعتمدوا على الشواهد وحدها ، أو ـ بعبارة أخرى ـ على الاستقراء وحده . وهذا مسلك ، عابه عليهم كثير من الباحثين القدماء والمحدثين [٣] ؛ إذ اعتمدوا على « تكميل الثغرات بالمنطق والقياس لابمعاودة المشافهة » [٤] . وعلى ذلك ، « فلم يكن العمل مقصورا على الاستماع الحقيقى للغة المدروسة والرجوع إلى مصادرها الأصيلة ، بل كانوا أحياناً يملئون الثغرات التى تقابلهم أثناء الدرس بالالتجاء إلى القياس أو الافتراض وماشابه ذلك من أمور خارجة عن روح البحث الصحيح »[٥] .

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، باعتبارهما أقدم ما وصل إلينا من آثار نحوية ، رأيت أنه يوجد فى كتاب سيبويه ٥٦٨ بابا ـ على حد تقسيمه ـ منها ٢٤٦ بابا لم

---

(١) السابق : ٢٠٧ .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٧٨ ، ٨٨ . ونادى بهذا الرأى أيضا الأستاذ عباس حسن ، ولكن : ليس على أساس أن هذا يمثل مرحلة من مراحل اللغة ، بل على أساس أن هذا تقعيد عام للغة بكل مراحلها إلى اليوم فهو هنا معيارى . (اللغة والنحو ص ١١١) .

(٣) نادى بإلغاء القياس قديما ابن مضاء . وانظر فى رأى المحدثين : مناهج البحث فى اللغة : ١٤ ، وما بعدها . ودراسات فى علم اللغة : ٢/ ٥٥ .

(٤) البحث اللغوى عند العرب : ٣٧ .

(٥) دراسات فى علم اللغة : ٢/ ٦٣ .

يستشهد فيها بشاهد واحد من القرآن أو الشعر. ويوجد فى كتاب المقتضب للمبرد ٣٢٦بابا ـ على حد تقسيمه أيضا ـ منها ١١١ بابًا لم يستشهد فيها بشاهد واحد من القرآن والشعر، ويلاحظ أن معظم الأبواب التى خلت من الشواهد القرآنية والشعرية مما تتناول مسائل صرفية، وخصوصا بابى التصغير والنسب بكل جزيئاتها، سواء عند سيبويه أو المبرد، والاعتماد فى ذلك قائم على الأمثلة المصنوعة فى الغالب، دون ذكر شاهد واحد.

وهذا يدل على أنهم لم يعتمدوا فى وضع القاعدة على الاستقراء وحده، بل اعتمدوا على القياس، الذى كانت له مكانة كبيرة لديهم، حتى قالوا: « إن النحو علم قياسى، ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج». [1] وهو عندهم « معظم أدلة النحو والمعول فى غالب مسائله عليه كما قيل إنما النحو قياس يتبع » . [2] وقد عرفوه بعدة تعريفات متقاربة وإن اختلفت فى ألفاظها . فهو عندهم :

١ ـ عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل .

٢ ـ حمل فرع على أصل بعلة، و إجراء حكم الأصل على الفرع .

٣ ـ إلحاق الفرع بالأصل بجامع .

٤ ـ اعتبار الشىء بالشىء بجامع [3] .

٥ ـ حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه [4] .

كما أوضحوا أنه « لابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل وفرع وعلة وحكم [5] ». فالأصل هو المقيس عليه، والفرع هو المقيس [6]، والحكم هو ماينتقل من المقيس عليه إلى المقيس، والعلة الجامعة هى السبب الذى من أجله استحق حكم المقيس عليه [7]. وقد قسموه إلى ثلاثة أنواع :

١ ـ قياس العلة : وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل [8] . وهذا النوع « معمول به بالإجماع عند العلماء كافة» [9].

٢ ـ قياس الشبه : وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل . وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد

---

(١)الإيضاح فى علل النحو : ٤١ . (٢) الاقتراح : ٣٨ .
(٣) انظر هذه التعريفات فى لمع الأدلة : ٩٣ . (٤) الإغراب فى جدل الإعراب : ٤٥ .
(٥) لمع الأدلة : ٩٣ (٦) الاقتراح : ٣٩ .
(٧) مدرسة البصرة النحوية : ٢٤٨ . (٨) لمع الأدلة : ١٠٥ .
(٩) لمع الأدلة : ١٠٥ .

شياعه فكان معرباً كالاسم [1]. وهذا الضرب « معمول به عند أكثر العلماء [2] ». وذلك، لأن « العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ». [3] كما يقول ابن جنى.

٣ ـ قياس الطرد : و «هو الذى يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة فى العلة ». [4] وهذا الضرب معمول به عند كثير من العلماء[5].

هذا عرض سريع لأهمية القياس وتعريفه، وأقسامه عند النحاة، تجاوزت فيه الخلافات الكثيرة والتقسيمات المتعددة. ومن العجيب أن يختلفوا فى إثبات الحكم فى محل النص، أيثبت بالنص أم بالعلة؟ والأكثر عجبا أن يذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لابالنص[6].

الخلط بين الصوغ القياسى والقياس المنطقى :

والنحاة هنا، قد وقعوا فى خلط غير مقصود. فهم ـ فضلا عن تأثرهم بالمنطق والفلسفة فى إقحام القياس على النحو ـ قد رأوا المتكلم يقوم بنوع من أنواع هذا القياس، فقالوا إنه «قد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس[7] ». يقول ابن جنى : «ألا ترى أنك لو سمعت إنساناً يقول : كرُم يكرَم بفتح الراء من المضارع، لقضيت بأنه تارك لكلام العرب، سمعتهم يقولون يكرُم أو لم تسمعهم؟ لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضى قضيت بأنها مضمومة فى المضارع أيضًا، قياسًا على ماجاء ولم تحتج إلى السماع فى هذا ونحوه، وإن كان السماع أيضًا مما يشهد بصحة قياسك» [8].

وقد استفاد النحاة فى بعض قواعدهم من هذا اللون الخاص من القياس، الذى يقوم به المتكلم فى سبيل مطابقته لبيئته اللغوية. ومثال ذلك قول سيبويه : « وإذا جاء شىءعلى عدة حروف سرحان، وآخره كآخر سرحان، ولم تعلم العرب كسرته للجمع فتحقيره كتحقير فعلان الذى له فَعْلى إذا لم تعلم»[9].

ولهذا الضرب من القياس فائدة عملية فى توفير الجهد على الباحث، وإثراء اللغة بمفردات جديدة تقاس على نظائرها المسموعة. يقول ابن جنى : «وكذلك قولهم : إن كان الماضى على فعُل فالمضارع منه على يفعُل. فلو أنك على هذا سمعت ماضيًا على فعُل

---

(١) السابق : ١٠٧ . (٢) السابق : ١٠٧ . (٣) الخصائص : ١/ ١١١ .
(٤) لمع الأدلة : ١١٠ . (٥) السابق : ١٠٥ . (٦) انظر لمع الأدلة : ١٢١ ،
(٧) المنصف : ١/ ٢ . (٨) المنصف : ١/ ٢ .
(٩) الكتاب : ٢/ ١٠٩ .

لقلت فى مضارعه يفعُل و إن لم تسمع ذلك . كأن يسمع سامع ضؤُل ولا يسمع مضارعه ، فإنه يقول فيه يضؤُل ، و إن لم يسمع ذلك ، ولايحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه ؛ لأنه لو كان محتاجا إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين ، التى وضعها المتقدمون وتقبلوها ، وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ، ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكان القوم قد جاءوا بجميع المواضى والمضارعات ، وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والتثانى والجموع والتكابير والتصاغير، ولما أقنعهم أن يقولوا : إذا كان الماضى كذا وجب أن يكون مضارعه كذا ، واسم فاعله كذا ، واسم مفعوله كذا ، واسم مكانه كذا ، ولا قالوا : إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا ، و إذا كان الواحد كذا فتكسيره كذا ، دون أن يستوفوا كل شىء من ذلك فيوردوه لفظاً منصوصا معينا لا مقيسا ، ولا مستنبطًا كغيره من اللغة التى لاتؤخذ قياساً ولاتنبيها نحو باب ودار وبستان[1] » .

ويلاحظ أن هذا الجزء الكبير من اللغة الذى يؤخذ بالقياس يتعلق بالمفردات غالباً كما فى المثالين السابق إيرادهما من كلام سيبويه وأبى الفتح ، ولذلك يقول ابن جنى : «ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف»[2] . ومن هنا قل اعتمادهم فى مسائل الصرف على الشواهد .

هذا اللون من القياس ، هو مايسميه فندريس بالمبتكرات القياسية[3]. ويسميه نولدكه بالقياس البسيط[4]، ويسميه الدكتور تمام بالصوغ القياسى[5] Analogic creation . ويسميه الدكتور إبراهيم أنيس بالقياس الطبيعى[6]. ويسميه الدكتور أيوب فى ترجمته للغة بين الفرد والمجتمع بمحاكاة النظير[7] Analogy . ويسميه آخرون بالقياس اللغوى[8] . ويلاحظ أنها تسميات تهرب من كلمة « القياس » مجردة ، لأنها لا تعنى القياس المنطقى الذى أقحمه النحاة على النحو ، ولكنها تعنى تلك العملية الذهنية التى يقوم بها الفرد تجاه صوغ كلمة لم يسمعها فى بيئته اللغوية ، ويحاول أن ينطقها مطابقة لعرف جماعته اللغوية . فهو أمر يقوم به المتكلم لا الباحث . وهذا النوع ، هو « المسئول الأول عن معظم مايشيع بيننا مما نسميه بالأخطاء »[9]. وهذا النوع من القياس ـ أيضًا ـ هو الذى جعل بعض الباحثين[10] يدعو إلى العمل به فى المفردات ، أو مايسميه متن الألفاظ ، ويسميه « القياس بمعناه العام» ، وإن كانت هذه التسمية توقع فى مثل ماوقع فيه أسلافنا من الخلط .

---

(١) الخصائص : ٢/ ٤١ ، ٤٢ . (٢) المنصف : ١/ ٢ . (٣) اللغة : ١٠٧ .
(٤) انظر : اللغات السامية : ١٤ . (٥) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٩
(٦) انظر : من أسرار اللغة : ١٦ . (٧) انظر : اللغة بين الفرد والمجتمع : ١٧ .
(٨) انظر : البحث اللغوى عند العرب : ١٢٤ . (٩) من أسرار اللغة : ٢٧ .
(١٠) انظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث : ١١١ ، ١١٢ .

ومناط الزعم من هذا كله أن النحاة حينما أدركوا هذا الضرب من القياس الذى يقوم به المتكلم، خلطوا بينه، وبين ألوان القياس المنطقى الأخرى، التى أدت إلى إقحام ماليس لغويا على الإطلاق فى مسائل النحو، كما كانت أبرز العوامل التى أدت إلى الخلاف بين النحاة من جانب، وساعدت على معيارية القاعدة من جنب آخر، كما سنرى بعد قليل .

١ ـ إقحام ماليس لغويا على مسائل النحو :

لقد اهتم القدماء ـ كما رأينا ـ بالقياس اهتمامًا بالغًا، وكانوا يعتقدون أن قسما كبيرًا من اللغة يؤخذ عن طريقه ، وعدوه من أدلة النحو. ولقد كان هذا نتيجة من نتائج التأثر بالمنطق والفلسفة[١] . بل « إن تأثر النحو بالمنطق لم يكن مقصورًا على القياس. بل تعدى ذلك إلى التعليل [٢] الذى يعد مسئولا عن وجود نظرية العامل فى النحو العربى، « وما تفرع عنها من قضايا فرعية لاحصر لها . فالعامل لابد أن يعمل، ولابد أن يكون له أثر ظاهر أو مقدر . وكل معمول لابد له من عامل» . [٣]وغير ذلك من مسائل ما كان لها أن تثار لولا هذا الاتجاه البعيد عن روح اللغة. ولقد كان من نتائج ذلك أن اضطر النحاة إلى القياس على أشياء ليست لغوية، ولا فلسفية أحيانا كما فى هذه الأمثلة .

(أ) جاء فى الإنصاف : « وأما البصريون ، فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء، وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية، لأن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف؛ وإنما هى أمارات ودلالات. فالأمارة والدلالة، تكون بعدم شىء، كما تكون بوجود شىء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما، وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما فى التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك ها هنا»[٤] .

(ب) يقول ابن الأنبارى : « والتحقيق عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لاينفك عنه . ورتبته ألا يقع بعده . فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن بواسطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها . فكذلك هاهنا»[٥] .

---

(١) انظر: مناهج البحث فى اللغة : ١٤ ـ ١٩ . ومن أسرار اللغة ١١٧، وما بعدها .

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٢ .

(٣)دراسات فى علم اللغة : ٢/ ٥٥ .

(٤) الإنصاف : ١/ ٣٢، ٣٣ .

(٥) الإنصاف : ١/ ٣٣ .

(جـ) « . . . فلو كان ذلك موجبا للرفع، لوجب أن تكون مرفوعة، وعدم عمله فى محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله فى محل يقبل العمل، ألا ترى أن السيف يقطع فى محل، ولا يقطع فى محل آخر، وعدم قطعه فى محل لايقبل القطع لايدل على عدم قطعه فى محل يقبل القطع، لأن عدم القطع فى محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه فى المحل، لا لأن السيف غير قاطع . فكذلك هاهنا»[1] .

(د) « المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأن المعمول تبع للعامل، فلا يفوقه فى التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لايقع العامل، لقدمنا التابع على المتبوع، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك عدول عن الحكمة»[2] .

(هـ) جاء فى الأشباه والنظائر عند الكلام عن الاستغناء عن الفاء الواقعة فى جواب أما: «فإن قلت : فقد حذفت فى التنزيل فى قوله تعالى: ﴿**فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم**﴾ قلت: الأصل : فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف، ورب شيء يصح حذفه تبعاً ولايصح استقلالا، كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى الطواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح[3]» .

ومن التطرف والمغالاة أن يزعم زاعم أن «ليس للغة منطق»[4]، فإن اللغة لها منطقها الخاص، ولكنها لاتخضع فى مسائلها للتعليل والمنطق[5] الأرسطى ، فضلا عن قياسها على أشياء غير منطقية. وقد تنبه بعضهم إلى هذه اللفتة، ومن هؤلاء ابن جنى الذى أورد «سؤالا قويا» عبر عنه بقوله :«فإن قلت: فقد تجد فى اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة، لا تعرف لها سببا ولاتجد إلى الإحاطة بعللها مذهبا» .[6] وأورد أمثلة لذلك من إهمال ما أهمل وليس فى القياس مايدعو إلى إهماله، والاقتصار فى بعض الأصول على بعض المثل، وليس هناك قياس يدعو إلى تركه، والاقتصار فى الخماسى على الأمثلة الأربعة دون غيرها، وغير ذلك. ولكنه راوغ فى الإجابة على هذا « السؤال القوى» . ومن المؤسف أنه لم يعترف بأن للغة منطقها الخاص، واعتمد على قول سيبويه: « وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها» .[7] وحاول عدة أوجه لما اعترض به، فأرجع السبب فى إهمال ما

---

(١) الإنصاف : ١/ ٣٨ .
(٢) الإنصاف : ١/ ٥٠ .
(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٦٦، ٧٢٧ .
(٤) نحو عربية ميسرة للدكتور أنيس فريحة : ٢٤ .
(٥) انظر : ضحى الإسلام: ٢/ ٢٨١، ٢٨٢ . ومناهج البحث فى اللغة: ١٤ ومابعدها. ومن أسرار اللغة: ١٢٣ . وأبو زكريا الفراء : ٣٥٩ .
(٦) الخصائص: ١/ ٥١ ومابعدها.
(٧) الكتاب: ١/ ١٣ . والخصائص : ١/ ٥٢ .

أهمل إلى ضرب من الاستخفاف وتحامى الاستثقال، وغير ذلك مما هو معروف عنه من تشقيق المعانى، والاحتيال لمثل هذه المسائل بما عهد عنه من ذكاء .

٢ ـ الخلاف بين النحاة :

لقد كان القياس ـ كذلك ـ من أقوى الأسباب التى أوسعت هوة الخلاف بين البصريين والكوفيين، حتى إنه ليمكن إرجاع كل مظاهر الخلاف بينهما إلى القياس [١] . ولقد أضافوا بهذا الخلاف عبئا آخر على الخلاف القائم بين اللهجات العربية . « فالخلاف إذن بين العلماء أعم منه بين العرب، وذلك أن العلماء اختلفوا فى الاعتلال لما اتفقت العرب عليه، كما اختلفوا أيضا فيما اختلفت العرب فيه، وكلٌّ ذهب مذهبا، وإن كان بعضه قويا وبعضه ضعيفا» [٢] كما يقول ابن جنى .

وعلى الرغم من أن الكوفيين توسعوا فى الرواية[٣] حتى قيل إنهم « علامون بأشعار العرب مطلعون عليها» . [٤] كما قيل إنهم « قوم تعجبهم كثرة الرواية، إليها يرجعون، وبها يفتخرون» . [٥] واحترموا النصوص متأثرين فى ذلك باشتغالهم بالقراءات[٦]، وقد كانوا فيها مبرزين فمنهم الكسائى وعاصم وحمزة، وهم من أعلام القراء المعروفين، حتى إن الكسائى كان « يسمع الشاذ الذى لا يجوز إلا فى الضرورة فيجعله أصلا فيقيس عليه»[٧]. على الرغم من هذا كله فإن القياس كان محك الخلاف بينهم وبين البصريين .

ولا نريد بذلك أن نلغى الجوانب الأخرى التى ساعدت على وجود هذا الخلاف، وأذكت سعاره بينهم، ومنها «أن بعض علماء كل بلد كانوا يبالغون فى تجريح الآخرين» ؛[٨] فأتهم البصريون الكوفيين فى مصادرهم فقالوا : إن الكسائى اختلط بأعراب الأبلة فأفسد بذلك النحو.[٩] وإنهم كانوا يتركون كتاب الله وإجماع العرب لقول أعرابية رعناء.[١٠] والكسائى فى نظرهم لا علم له « إلا حكايات عن الأعراب مطروحة لأنه كان يلقنهم مايريد» . [١١] وكانوا يتهمونهم بأن تقربهم من الخلفاء هو الذى رفع من ذكرهم : « ولولا أن الكسائى دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئا» . [١٢] وغير ذلك من ألوان الخصومة والمجادلة .

---

(١) انظر : أبو زكريا الفراء : ٣٥٩ ، ٣٦٠. (٢) الخصائص : ١/ ١٦٨ . (٣) انظر الاقتراح : ٨٤ .
(٤) الموشح : ٣٩٢. (٥) انظر : أبو زكريا الفراء : ٣٥٨ .
(٦) مفتاح السعادة : ١/ ١٣١ . (٧) ضحى الإسلام : ٢/ ٣١١. (٨) مفتاح السعادة : ١/ ١٣١ .
(٩) انظر : مجالس العلماء : ١٢١ . (١٠) مراتب النحويين : ٧٤ .
(١١) مراتب النحويين : ٧٤. (١٢) الاقتراح : ٨٤ .

إن البصريين لم يلتفتوا إلى كل مسموع، ولم يقيسوا على الشاذ[1]، ومذهبهم هو « اتباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر »[2] وقد رأوا أن أهم غرض، وضع قواعد عامة للغة.[3] كما « أرادوا أن ينظموا اللغة ولو بإهدار بعضها، وأرادوا أن يكون ماسمع عن العرب مخالفاً لهذا التنظيم، مسائل شخصية جزئية» .[4] فإن « البيت الشاذ ليس بحجة على الأصل المجمع عليه» .[5] كما يقول المبرد، ولذلك « اتخذوا مما كثر شيوعه وزادت نسبة وروده مقياساً يؤسسون عليه القاعدة، ويستنبطون منه الصحيح المقبول » .[6] وما عدا ذلك فقد أهملوه «بحجج مختلفة مثل القلة والندرة ، والضرورة والشذوذ».[7] وحجة البصريين فى هذا هى قولهم: «لو طردنا القياس فى كل ماجاء شاذا مخالفا للأصول والقياس، وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لايجوز».[8] وعلى هذا « اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا »[9] .

ويرى المرحوم أحمد أمين «أن البصريين كانوا أكثر حرية، وأقوى عقلا، وأن طريقتهم أكثر تنظيما ،وأقوى سلطاناً على اللغة»[10] ويقول الدكتور إبراهيم أنيس عن طريقتهم: «تلك هى الطريقة العلمية الحديثة فى تقعيد القواعد واستخراج مسائل اللغة» .[11] ويرى أن كل مايؤخذ عليهم أنهم لم يحددوا نسبة المقيس عليه تحديدًا دقيقاً بل اختلفوا فيه بعض الاختلاف. وقد ذهب مذهبه بعض الباحثين .[12] كالدكتور شوقى ضيف والدكتور أحمد مختار.

أما الكوفيون ،فقد كانوا « إذا سمعوا لفظا فى شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلا» .[13] وقاعدتهم هى « القياس على الشاذ والنادر» .[14] وكانوا « لو سمعوا بيتا واحدًا فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه،بخلاف البصريين» .[15] وبذلك «فقد توسعوا فى القياس وأباحوا النسج على القليل النادر، فلا يكادون يرون فى الأساليب المروية شذوذا، بل طرقا متباينة، لنا أن نتخير منها ما نشاء،وأن نترسم منها مانشاء»[16].

---

(١) الاقتراح : ٨٤ . (٢) الاقتراح : ٨٦ . (٣)ضحى الإسلام : ٢/ ٢٩٤ .
(٤) ضحى الإسلام: ٢/ ٢٩٥ . (٥) المزهر : ١/ ١٣٩ . (٦) من أسرار اللغة : ١٢ .
(٧) أبو زكريا الفراء : ٣٥٨ . (٨) الإنصاف فى مسائل الخلاف: ٢/ ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
(٩) الاقتراح : ٨٤ . (١٠) ضحى الإسلام : ٢/ ٢٩٦ . (١١) من أسرار اللغة : ١٢ .
(١٢) انظر المدارس النحوية : ١٥٩ ومابعدها. والبحث اللغوى عند العرب : ١٦٧ .
(١٣) الهمع : ١/ ٤٥ . (١٤) الهمع : ١/ ٥٠ . والاقتراح: ٨٦ .
(١٥) الاقتراح : ٨٤ . (١٦) من أسرار اللغة : ٢/ ٦١ .

ويقول الدكتور أحمد مكى الأنصارى: « وقد أثبت البحث الحديث صحة منهج الكوفيين»[1]. كما يرى الدكتور كمال بشر « أن الكوفيين أقرب ـ من البصريين ـ إلى روح المنهج الصحيح»[2]، وإن لم يوفقوا فيما وصلوا إليه من نتائج . غير أن الدكتور أنيس يرى « أن الأخذ بمذهب الكوفيين قد يؤى بنا فى آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى فى تقعيد القواعد، وتنظيم مسائل اللغة؛ إذ يترتب عليه خلو اللغة من الاطراد والانسجام، وهما شرط هام فى الفهم والإفهام»[3] .

ومن هذا نرى أن الكوفيين توسعوا فى القياس ، فقاسوا على كل مسموع دون التفريق بين مستويات اللغة المختلفة . ومن هنا خلطوا بين الشعر والنثر خلطاً غير مسوغ، واستدلوا بأبيات تعد من لغة الشعر الخاصة على جواز بعض المسائل التى لاترد إلا فى الشعر [4]، وأن البصريين عمدوا إلى طرد ظواهر اللغة، ومن هنا كانوا معياريين إلى أبعد مدى، إذ عدوا كل ماخالف القاعدة شاذا أو ضرورة أو نادرًا أو غير ذلك من مسميات؛ وذلك لأن هدفهم كان تعليم اللغة . وعلى ذلك نرى الدكتور أنيس ومن لف لفه يتجهون وجهة معيارية بحتة فى ثنائهم على تلك الطريقة التى سلكها البصريون .

فالقياس ـ إذن ـ هو سبب الخلاف بين هذين الفريقين، مع أن البحث اللغوى الحديث أثبت فشل القياس منهجاً للدرس اللغوى « وأكبر دليل على فشل القياس النحوى وإخفاقه كمنهج للبحث أنه لايمنع تعارض النتائج التى يوصل إليها عن طريقه . . . ومغزى ذلك أن منهج البحث فى اللغة ينبغى أن يقوم على الاستقراء والوصف لا على القياس والمعيار» . [5]كما يقول الدكتور تمام حسان .

٣ ـ معيارية القاعدة ومظاهرها :

سبق إيراد الشروط التى ينبغى أن يراعيها الباحث فى وضع القاعدة، ورأينا أنها كلها تنبع من اللغة نفسها، ويقتصر دورها على وصف الظواهر المشتركة فى عبارة مختصرة محددة، وهذا هو الفهم الوصفى للقاعدة، ووضح أن هذا الفهم يتيح للغة حرية التطور؛

---

(١) أبو زكريا الفراء: ٣٥٩ . (٢) دراسات فى علم اللغة : ٢/ ٦١ .

(٣) من أسرار اللغة : ١٣

(٤) انظر : شرح المفصل : ٣/ ٩٦ . والإنصاف: ٢/ ٣٩٦ ، ومابعدها .

(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٢ . وانظر الإنصاف: ٦٦ ـ ٥ ، لتقف على اختلاف نتائج القياس لدى كل من الفريقين .

إذ لا يقف الباحث حينئذ موقف الحارس على اللغة يذود عنها ما يخالف القاعدة؛ إذ «ليست القاعدة هنا قانوناً يفرضه الباحث على المتكلمين باللغة. فمن وافقه كان محسنا؛ ومن خالفه كان مسيئًا، وإنما هو تعبير عن شيء لاحظه الباحث، وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان[١]».

وعلى الرغم من بعض الملامح الوصفية فى تراثنا النحوى؛ فإن السمة المعيارية هى الغالبة على معظم ما أثر عنهم، ولهذا أسبابه، وهى:

(أ) اعتمادهم على القياس فى التقعيد.

(ب) محاولة طرد ظواهر اللغة، مع أن القول «بالاطراد الدائم هو الصخرة التى يسقط منها الباحثون إلى قرار هوة المعيارية»[٢].

(جـ) عدم تحديد بيئة اللغة المدروسة تحديدًا علمياً، واعتقادهم مع ذلك أن اللغة على اختلاف لهجاتها وحدة واحدة.

(د) الخلط بين مستويات اللغة فى الدراسة والبحث، والاقتصار على بعض أنواع النشاط اللغوى[٣].

(هـ) هدفهم إلى تعليم اللغة، لادراستها لذاتها، وهذا يجر إلى محاولة الاطراد.

(و) وقف الاستشهاد عند حد معين، وحظر الاستشهاد بما عداه.

(ز) عدم الاعتراف ببعض اللهجات واعتبارها لغات ضعيفة على حد تعبيرهم[٤].

ولذلك، حاول النحاة «أن يضعوا اللغة خلف قضبان قواعدهم التى لاتلين»[٥]. وبذلوا الجهد «فى محاولة تطبيقها فى ظروف أخرى غير الظروف التى وجد فيها النشاط اللغوى الذى أخذت عنه هذه القواعد».[٦] وكثر فى كلامهم يجب كذا ولايجوز كذا[٧]، مع أن الباحث يجب «أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل»[٨]. لأنه «لا توجد عبارة أوغل فى باب المعيارية من قولك يجب كذا، لأن دلالتها أن من خالف الواجب فقد أخطأ وقد كان خطؤه لعدم تمسكه بالمعيار الواجب»[٩]. وبهذا أصبح من مهمة النحاة

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦٢. (٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٩٩.

(٣) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٧٩. واللغة بين الفرد والمجتمع: ١٢٢.

(٤) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٧٨. حيث يقول سيبويه: «وهذه لغة رديئة وإنما هو غلط».

(٥) اللغة بين الفرد والمجتمع: ١١١. (٦) السابق: ١١١.

(٧) انظر مثلا: سيبويه: ١/ ٥٢. (٨) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦.

(٩) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٨.

سن المعايير للآخرين، والسيطرة على اللغة. ومهما يكن من أمر فقد تمثلت مظاهر معيارية القاعدة فى الأمور الآتية :

أولا : القول بتراكيب لم تسمع عن العرب ، ولم يقولوا بها :

فلقد أجاز النحاة أساليب لم يسمعوها عن العرب ، معتمدين فى ذلك على القياس المنطقى. وفى كتاب سيبويه نفسه نماذج لمثل هذا، على الرغم من أن سيبويه كثيراً ما يصرح بعبارات تدل على أنه يحترم المسموع ، ويقف عنده، كقوله: « فهذا يدلك ويبصرك أنه ينبغى لك أن تجرى هذه الحروف كما أجرت العرب، وأن تعنى ماعنوا بها». [1] وقوله: «وقالوا: رضى يرضى وهو الرضا، ونظيره سخط يسخط سخطًا وهو ساخط، وكسروا الراء كما قالوا الشبع فلم يجيئوا به على نظائره، وذا لا يجسر عليه إلا بسماع» [2] .

وهذه بعض النماذج :

١ ـ جاء فى كتاب سيبويه: «وكان عيسى بن عمر يقول « يامطرًا»، يشبهه بقوله: يارجلاً يجعله إذا نون وطال كالنكرة، **ولم نسمع عربيًا يقوله، وله وجه من القياس إذا نون** وطال كالنكرة» . [3] وجاء أيضًا فى الكتاب « هذا باب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه **على غير ماوضعت العرب** وذلك قولك: ويح له وتب، وتبًا لك وويحاً، فجعلوا التب بمنزلة الويح، وجعلوا ويح بمنزلة التب، فوضعوا كل واحد منهما فى غير الموضع الذى وضعته العرب». [4] وفيه كذلك « . . فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال: أعطا كنى، وأبدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهونى ،فهو قبيح **لم تتكلم به العرب ولكنّ النحويين قاسوه»** [5] .

٢ ـ جاء فى المقتضب للمبرد : « هذا باب من الذى والتى **ألفه النحويون** فأدخلوا الذى فى صلة الذى وأكثروا فى ذلك» .[6] ويقول عن هذا أبو حيان: « هذه التراكيب كلها من وضع النحويين ولا يوجد نظائرها فى لسان العرب» [7] .

٣ ـ فى مجالس العلماء للزجاجى: « يقال أتيته أتية وأتوة، ولا نعلم أحدًا يوثق بعربيته يقول أتوته **إلا أن النحويين لما سمعوا أتوة قاسوه فقالوا : أتوته»** [8] .

---

(١) الكتاب : ١/ ١٦٦ . (٢) الكتاب: ١/ ١٦٢ . (٣) الكتاب: ١/ ٣١٣ .

(٤) الكتاب: ١/ ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٥) الكتاب: ١/ ٣٨٣ . وانظر أيضا : ٤١٥ من الجزء نفسه .

(٦) المقتضب: ٣/ ١٣٠ . (٧) ارتشاف الضرب: ٥٣٥ ، ٥٣٦ . (٨) مجالس العلماء: ١٤٠ .

٤ ـ جاء فى الخصائص لابن جنى : « وأجاز أبو الحسن : ضرب الضرب الشديد زيدًا، ودفع الدفع الذى تعرف إلى محمد دينارًا، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك، ونحو هذه من المسائل، ثم قال : **هو جائز فى القياس وإن لم يرد به الاستعمال**» [١] . وهذا بناء على أن «للإنسان أن يرتجل من المذاهب مايدعو إليه القياس» [٢] وقد أجازوا للشاعر إذا اضطر «أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع» .[٣] ويرى ابن جنى أن للنحوى أن يرى فى كلام العرب نحوًا مما رأى العرب، ويحذوه على أمثلتهم التى حذوا مادام القياس مصغيًا إليه، وقابلا له، وغير متثاقل عنه[٤] .

٥ ـ يقول الأعلم الشنتمرى فى التعليق على بيت الكتاب :

يا ليت أيام الصبا رواجعا[٥].

«**ومن النحويين من يجيز نصب الاسم والخبر تشبيهًا لها بوددت**، وتمنيت، لأنها فى معناها»[٦] .

٦ ـ جاء فى التسهيل لابن مالك : « وقلّ الإعمال فى إنّما، وعدم سماعه فى كأنما ولعلما ولكنما، **والقياس سائغ**»[٧] .

٧ ـ وجاء فى المزهر للسيوطى: «جمع فعل على أفعلة فى المعتل **أجازه النحويون ولم تتكلم به العرب**، مثل رَحًى وأرحية، وندى وأندية، وقفًا وأقفية»[٨] .

هذه النقول المختلفة صريحة الدلالة على أن النحاة وقفوا موقف المتكلم فى اختراع تعبيرات فى اللغة، وفرضها، وتنبغى الإشارة هنا إلى أن بعض النحويين لم يسلكوا هذا المسلك، ورأوا الوقوف ـ فى تشدد عند حد المسموع، كابن فارس الذى يقول : « وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ماقالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن فى ذلك فساد اللغة، وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لاتؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن» .[٩] وقد ذهب هذا المذهب ـ أيضًا ـ أبو حيان الذى يقول : « العجب ممن يجيز تركيبًا ما فى لغة من اللغات من غير أن يسمع من ذلك التركيب نظائر، وهل التراكيب العربية إلا كالمفردات اللغوية؟ فكما لا يجوز إحداث لفظ مفرد، كذلك لايجوز فى التراكيب، لأن جميع ذلك أمور وضعية، والأمور الوضعية تحتاج إلى سماع من أهل ذلك اللسان»[١٠] .

---

(١) الخصائص : ١/ ٣٩٧. (٢) الخصائص : ١/ ١٨٩ . (٣) الخصائص : ١/ ٣٩٦ .
(٤) انظر الخصائص : ١/ ٣٠٨، ٣٠٩ . (٥) الكتاب : ١/ ٢٨٤ .
(٦) تحصيل عين الذهب : ١/ ٢٨٤ . (٧) التسهيل : ٦٥ . (٨) المزهر : ٢/ ٢١٣ .
(٩) الصاحبى : ٣٣ . (١٠) المزهر : ١/ ٢٨ .

وكلا الاتجاهين مغرق فى المعيارية . فالاتجاه الأول يفرض تراكيب لم يقل بها المتكلم باللغة . والاتجاه الثانى يحظر عليه استعمال تراكيب لم يسبق استعمالها ولم يسمعها من الأقدمين، ويفرض لغة هؤلاء القدماء عليه، فكلاهما - إذن - معيارى .

ثانيًا : رفض بعض ماجاء عن العرب وسمع عنهم :

وكما دفع القياس بالنحويين إلى اختراع تراكيب لم يسمعوها عن العرب، وفرضها على المتكلمين ، دفعهم إلى عكس هذا تماما، إذ رفضوا بعض ماسمع عن العرب، وأبوا أن يأخذوا به . وقد سبقت الإشارة إلى رفضهم بعض القراءات القرآنية ورميهم لها بالضعف والوهن وتخطىء القراء فيها، على الرغم من أن ابن جنى يصرح بأن مثل هذه القراءات محفوف بالرواية من ورائه وأمامه، وقد يكون أقوى من غيره المجمع عليه . وعلى أية حال فإن لم تنته الرواية إلى الرسول ﷺ ، فإنه يعزى إلى بعض العرب الفصحاء . كما سبقت الإشارة أيضًا إلى رفضهم الأخذ عن بعض القبائل العربية وعدم الاعتداد بها مصدرًا من مصادر الأخذ والمشافهة، لاعتقادهم عدم فصاحة ذويها . ورأينا أن الأصمعى كان يقول أفصح اللغات ويلغى ماسواه . وهنا تكفى الإشارة إلى بعض النصوص التى تقطع بأنهم كانوا يرددون بعض المسموعات ويأبونها ويهدرونها ، كما فعل البصريون فى سبيلهم إلى طرد قواعد اللغة :

١ - روى أبو حاتم قال : « قال الأصمعى : يقال فى الوعيد والتهديد : قد رعد فلان لنا وأبرق، ورعدنا وبرقنا، ولايقال : أرعد فلان ولا أبرق . قال أبو زيد : بل يقال ذلك قلت للأصمعى : الكميت يقول :

أبرق وأرعد يايزيد فما وعيدك لى بضائر

فقال : الكميت ليس بحجة . كأنه يقول : هو مولد . قلت : فأخبرنا به أبو زيد عن العرب أنه سمعه عن الفصحاء **فأبى** [(١)]» .

٢ - « وحكى أبو العباس عن أبى عثمان، عن أبى زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ : « فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن» فظننته قد لحن حتى سمعت العرب تقول : شأبة ودأبة . قال أبو العباس : فقلت لأبى عثمان : أتقيس ذلك؟ قال : **لا، ولا أقبله**»[(٢)] .

٣ - يقول ابن جنى فى الدفاع عن سيبويه « واعتراض أبى العباس فى هذا الموضع إنما هو رد للرواية، وتحكم على السماع بالشهوة مجردة من النصفة»[(٣)] .

---

(١) مجالس العلماء : ١٤١ . (٢) سر صناعة الإعراب : ١/ ٨٣ . (٣) الخصائص : ١/ ٧٥ .

ويدخل تحت هذا، رد الروايات، وتخطئتها فى خلاف العلماء، وعدم الأخذ عن بعض القبائل، إذ معنى هذا أنهم لا يقبلون هذه الرواية المعينة، ولا هذه اللهجة المعينة، لأنها تنقض لهم قاعدة، أو لا تطرد معها. والدافع لذلك كله محاولة طرد القاعدة وهى أس المعيارية.

ثالثا : تخطىء العرب :

إن الحكم بالتصويب أو التخطئة غير مستطاع إذا لم يكن هناك معيار يحكم فى هذا، ولقد وضع النحاة قواعدهم، ثم فرضوها معايير على أصحاب اللغة أنفسهم. ومن هنا كثر فى كلامهم تخطىء العرب وتغليطهم، وهذا - بالضرورة - ناشئ من محاولة طرد ظواهر اللغة، والاقتناع بأن القياس هو المحك الذى لايخطئ فى تمييز الخطأ من الصواب، وقد سبق أنهم كانوا يخطئون الأعراب إذا لم يجيبوا بما يريدون؛ وإذا كان بعض الباحثين يدافع عنهم زاعما أن مرادهم من « الغلط واللحن » ليس ظاهر اللفظتين وإنما المقصود بهما ماشذ عن القياس[1]. فليس ذلك مقبولا، لأن مصطلح الشذوذ لم يكن غريبا عليهم، بل كانوا يستعملونه، فإذا كانوا يريدونه - على وجه الحقيقة - فلماذا لم يطلقوه على ما ادعوا أنه غلط من غير حاجة إلى تأويل؟ والواقع أنهم كانوا يعنون هذه اللفظة تماما.[2] كما فهم ابن مالك ذلك عنهم.[3] بناء على المعيارية التى فرضتها محاولتهم طرد القاعدة. ولهذا تجد مثل هذه الأحكام فى كتب النحو :

١ - يقول سيبويه : « واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان» .[4] ويقول أيضا : « ومن العرب من يقول فى ناب : نويب ، فيجىء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط»[5] .

---

(١) انظر : الدكتور شوقى ضيف فى المدارس النحوية : ١٦١ . والشيخ عبد الخالق عضيمة، هامش ٢ من المقتضب: ١/ ١٢٣ . وهما هنا متأثران بما قاله ابن هشام فى المغنى عن سيبويه : ٢/ ٩٧ « ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه إنشاده البيت، وتوهم ابن مالك أنه اراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنا متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئا نادراً لإمكان أن يقال فى كل نادر إن قائله غلط» .

(٢)يذهب إلى هذا الدكتور أحمد مكى الأنصارى فى دراسته للفراء إلى أن الغلط بمعنى الخطأ وإن كان لم يصرح بذلك . انظر أبو زكريا الفراء : ٣٨٦.

(٣) انظر المغنى : ٢/ ٩٧.   (٤) الكتاب : ١/ ٢٩٠.   (٥) الكتاب : ٢/ ١٢٧ .

٢ ـ يقول المبرد: « ومن العرب من يقول فى فرزدق فريزق وليس ذلك بالقياس، وإنما هو شبيه بالغلط»[١].

٣ ـ أجمع سيبويه، والمازنى، والمبرد، وابن جنى على أن همز « مصائب» غلط، يقول سيبويه:

« فأما قولهم مصائب، فإنه غلط منهم»[٢]. ويقول المازنى: « وقد قالت العرب: مصائب فهمزوا وهو غلط»[٣]. ويقول المبرد: «وكذلك قول من قال فى جمع مصيبة: مصائب، إنما هو غلط وإنما الجمع مصاوب»[٤]. ويقول ابن جنى «فأما قول العرب مصائب فغلط»[٥]. ثم يبين السبب فى الحكم على هذه الكلمة بالغلط بقوله: «لأن الياء فى مصيبة عين الفعل وهى منقلبة عن واو وأصلها مُصْوِبة وأصلها الحركة، وقياسها مصاوب»[٥]. إذن القياس هو السبب فى الحكم بتخطئة العرب فى نطقهم لهذه الكلمة وغيرها.

وينبغى أن يلاحظ هنا أن ثمت علاقة بين القياسيين وتخطئة العرب، فقد كان ابن أبى إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب كما يقول ابن سلام[٦]، فكان عيسى بن عمر يخطىء النابغة فى قوله:

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة ‏‏‏ من الرقش فى أنيابها السم ناقع

يقول: موضعها ناقعا.[٧] وعيسى بن عمر هذا هو الذى ينقل عنه سيبويه القول بتركيب لم يسمع عن العرب، ولكن له وجها من القياس، كما سبقت الإشارة لذلك. وقصة ابن أبى إسحاق[٨] مع الفرزدق أشهر من أن يعاد فيها قول، إذ المقصود هنا الربط بين تخطىء العرب والنزوع إلى القياس فابن أبى إسحاق « أول من بعج النحو ومد القياس والعلل»[٩]. ولذلك حكم قياس النحو فى تخطىء الفرزدق[١٠].

ويفسر أبو عبيدة ـ بحس نافذ ـ غلط العرب بقوله: « وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصرى رحمة الله عليه « وماتنزلت به الشياطون» لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو الزيدون وليس منه»[١١]. والخلود إلى الطبع هو الصوغ

---

(١) المقتضب: ٢/ ٢٤٩. (٢) الكتاب: ٢/ ٣٦٧. (٣) المنصف: ١/ ٣٠٧.

(٤) المقتضب: ١/ ١٢٣. (٥) المنصف: ١/ ٣٠٩. وانظر المحتسب: ٢/ ١٣٣.

(٦) طبقات فحول الشعراء: ١٥. (٧) طبقات فحول الشعراء: ١٥، ١٦.

(٨) انظر: الشعر والشعراء: ٢٣. والموشح: ١٥٦.

(٩) طبقات فحول الشعراء: ١٤ (١٠) انظر: الموشح ١٥٦. (١١) المنصف: ١/ ٣١١.

القياسى الذى يقوم به المتكلم. ولعل القياسات التى يعنيها أبو عبيدة هى القياسات النحوية أو المنطقية التى لم تكن معروفة قبل ظهور النحو ، ولا شك أن المثال الذى ساقه من قبيل الصوغ القياسى الخاطئ.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الصوغ القياسى، كما يسميه الدكتور تمام، هو المسئول عن معظم ما يشيع من أخطاء ، فالمتكلم حينما يقوم بهذه العملية الذهنية فى قياس لفظة على أخرى أو تركيب على آخر ليطابق لغة بيئته قد يخطئ أحيانا فى هذه العملية لظروف كثيرة متشابكة، فتنتج صورة جديدة مخالفة للصورة التى أراد محاكاتها، ويظنها هو صحيحة . فإذا كتبت لهذه الصورة الجديدة الحياة بتكرارها، فإنها عندئذ تصبح كلمة جديدة أو تركيبا جديداً فى اللغة، وعلى الباحث حينئذ أن يلاحظ ويسجل، ثم يصف فحسب، دون أن يمنع هذا التركيب أو يفرض سواه.

وقد أخطأ الحسن البصرى فى الصوغ القياسى عندما ظن أن كلمة «الشياطين» تشبه كلمة الزيدين فى حالتى النصب والجر، كما أن كلا منهما جمع ، فقام بصوغ قياسى خاطئ ناسيا صيغة المفرد لكل من الجمعين، فرفع «الشياطين» بالواو كما ترفع الزيدون، و«هذا مما يعرض مثله للفصيح لتداخل الجمعين عليه، وتشابهها عنده» .[1] كما يقول ابن جنى. ويمكن أن يعد من قبيل هذا قول الشاعر:

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبة

« فإنه توهم إن فأدخل اللام فى الخبر حتى كأنه قال إن أم الحليس إذ كان ذلك مما يستعمل كثيراً »[2].

وقول الآخر :

أقائلن أحضروا الشهود

وقوله :

دامنّ سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يكن للصبابة جانحا

إذ أخطأ كل من الشاعرين فى الصوغ القياسى، فأدخل نون التوكيد على اسم الفاعل والفعل الماضى قياسا خاطئا على دخولها على المضارع فى بعض أحواله. والنحاة يجعلون

---

(١) المحتسب : ٢/ ١٣٣ . وانظر : العربية ليوهان فك : ٣٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٧/ ٥٦ .

بعض هذا شاذا وبعضه ضرورة[1]. على أن هذا يمكن أن يعد من إهدار قرينة « التضام» كما سنرى فيما بعد.

ومعظم هذه الأخطاء، التى يأخذها النحاة على العرب، يرجع إلى الخطأ فى الصوغ القياسى، وهو مايسمى بالتوهم ـ أحيانا ـ ولكنهم عمموا هذا التوهم حتى أطلقوه على آيات فى القرآن الكريم[2].

ونماذج الغلط التى وردت آنفا من الممكن أن تعد من هذا القبيل، ولكن النحاة خلطوا بين الصوغ القياسى الذى يقوم به المتكلم، وليس من المنهج فى شىء، والقياس المنطقى، ونصبوا أنفسهم حراسا على قواعدهم التى لم تنبع من اللغة وحدها، بل من القياس أيضا، ومن هنا حكموا على مثل هذا بالغلط.

رابعا: التأويل والتقدير والحذف والاستتار والتشبيه والحمل على المعنى:

إن اللجوء إلى التأويل، والتقدير، والحذف، والاستتار والتشبيه، والحمل على المعنى كان ضروريا للنحاة؛ لأنهم نظروا إلى القواعد على أنها قوانين لابد أن تفرض على المتكلمين، ولذلك أرادوا أن يظهروا هذه القواعد فى صورة محكمة حتى لايتطرق إليها شك، فأخذوا يلوون عنق النص كرها بوسائل شتى لتذعن للقاعدة[3]. فمحاولة الاطراد هى المسئولة عن كل ما أصاب النحو من هذه الأمور الذهنية العقيمة، التى تختلف باختلاف الاتجاهات والمذاهب.

وإذا كان أستاذى الفاضل على النجدى ناصف يرى أن التقدير والتأويل كليهما، ضرورة فى العربية، لكثرة الإيجاز والحذف[4]، استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها[5]، ويرى أن لا حيلة لأحد فى دفعها مابقيت اللغة على ماخلقها الله محتفظة بسمتها الأصيل، وخصائصها المميزة[6]، ويحاول سيادته جاهدا بأسلوبه الرزين وعبارته الصافية، وفكره المنظم الدقيق أن يرد على من يدعو إلى إلغاء التأويل والتقدير من لدن ابن مضاء معتمداً على أن « علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقا، ولاتكلفوا القول فيهما ارتجالا، ولكنهم اعتمدوا فيهما على مبادئ سليمة، وأصول مقررة، فقاسوا النظير على النظير، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف فى المذكور، تهديهم رواية واسعة.

---

(١) انظر المغنى لابن هشام: ٢/ ٢٢. وانظر نموذجاً آخر فى المحتسب: ٢/ ٦٨. فى تحريك ياء « أدرى» بالفتح فى قوله تعالى « وإن أدرى لعله فتنة لكم» الأنبياء: ١٠٩، ١١١.

(٢) انظر سيبويه: ١/ ٤٥٢، والمفصل للزمخشرى ٢٥٥. وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/ ٥٦.

(٣) انظر: اللغة والنحو للدكتور حسن عون: ٩١، ومابعدها.

(٤) من قضايا اللغة والنحو: ٨٣. (٥) السابق: ٨٨. (٦) السابق: ٨٨.

وملاحظة بارعة، وتجربة طويلة، وحس لغوى غير مدخول»[1] - إذا كان أستاذنا الفاضل يرى هذا، فليس ذلك إلا لأن سيادته يقر وجود الفلسفة والمنطق فى النحو بمفهوم علمائنا القدماء. فسيادته يقول: « إن الأمر ينبغى أن يكون إلى النص أولا ، ثم إلى الفلسفة والمنطق بعده، يدرس النص لاكتناه خفاياه، والكشف عن مصادره وموارده، ثم تجىء الفلسفة والمنطق فيعملان عملهما فى ضوء النتائج التى انتهت إليها دراسة النص» .[2] ولو رأى سيادته ما ارتآه الدارسون المحدثون من إلغاء القياس، وإخفاقه منهجا فى دراسة اللغة، وتنحية الفلسفة والمنطق عن اللغة، لأن للغة منطقها الخاص بها، لكان من أول الداعين إلى إلغاء التأويل والتقدير. فالرأى هنا مختلف لاختلاف المنهج.

إن دراسة اللغة ينبغى أن تكون قائمةعلى اللغة نفسها. والتقدير أمر شخصى يختلف من باحث لآخر. فقد احتج الكوفيون على تقديم مفعول اسم الفعل عليه بقوله تعالى: **﴿كتابَ الله عليكم﴾**. وقالوا: « التقدير فيه: عليكم كتاب الله ، أى الزموا كتاب الله؛ فنصب كتاب الله بعليكم؛ فدل على جواز تقديمه». [3] وذلك لأنهم قاسوا اسم الفعل على الفعل لأنه قائم مقامه. فلا مانع لديهم من أن يأخذ حكمه من حيث تقدم مفعول عليه. ولكن قياس البصريين أن اسم الفعل فرع على الفعل فى العمل، فينبغى ألا يتصرف تصرفه. ولذلك منعوا تقديم المفعول على اسم الفعل، وقالوا « إن (كتاب الله) ليس منصوبا بعليكم؛ وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه مقدر، والتقدير فيه : كتب كتاب الله عليكم. وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه»[4] .

وهكذا؛ نرى التقدير صراعا من وراء النص لمحاولة إخضاعه لقاعدة ما. وإن لم يغير ذلك من طريقة نطقه شيئا. وقد اختلفت اتجاهاته ومناحيه؛ لأنه قائم على الاجتهاد الشخصى والبراعة الذاتية البعيدين عن اللغة [5] . يقول ابن قتيبة فى التعليق على بيت الفرزدق المشهور :

وعض زمان يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف

إنه « رفع آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب فى طلب العلة؛ فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا بشىء يرتضى، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه؟ لله» . [6] وقد نقل الأستاذ عبد الحميد حسن عن النحاة تسعة تأويلات لهذا البيت [7] .

---

(١) من قضايا اللغة والنحو : ٩١ ، ٩٢

(٢) من قضايا اللغة والنحو: ١٠٥ .

(٣) الإنصاف : ١/ ١٤٠ .

(٤) الإنصاف : ١/ ١٤١ .

(٥) انظر سيبويه: ١/ ٤٧٠، ٤٧١ . وتعليق الأعلم الشنتمرى.

(٦) الشعر والشعراء: ٨٩ . (تحقيق شاكر) .

(٧) القواعد النحوية مادتها وطريقتها: ١٨٥ .

ولما كان التقدير قائما على الاجتهاد الذاتى، أتاح عدة أوجه فى العبارة الواحدة، لأن لكل وجه تأويلا مختلفا حتى ولو كان ذلك مخالفا للصورة الأصلية للنص ، كما فعل ابن جنى مع هذا البيت :

هى الفرس التى كرت عليهم   عليها الشيخ الأسد الكليم

قال : « يجوز الكليم بالجر والرفع . فالرفع على قولك : عليها الشيخ الكليمُ كالأسد، والجر على قولك : عليها الشيخ كالأسد الكليم، إذا جرح فحمى أنفًا، وغضب فلا يقوم له شىء » [1]. وقوافى هذه القصيدة مرفوعة[2] .

وقد أسهم هذا الخلاف بنصيب موفور فى اضطراب القاعدة؛ لأن « هذا الخلاف والتفرق فى كثير من القواعد النحوية ،كان أظهر العيوب فيها، وأكبر العقبات فى تحصيلها، والوصول إلى ضوابط محددة سليمة يسهل استخدامها، والاستعانة بها فى التفاهم الكلامى والكتابى على وجه محكم دقيق» [3]. ولذلك هاجم ابن مضاء فكرة تقدير العوامل المحذوفة، غير أن هجومه لم يقم على أساس لغوى، بل على أساس دينى حاول به إثبات تحريم التقدير تحريماً شرعيا[4]. ولكنه فطن إلى أن الذى دعاهم إلى ذلك، هو محاولة طرد القاعدة «ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع : كل منصوب فلابد له من ناصب»[5] .

وأما الحذف والاستتار، فلا يخفى ما فيهما من إكمال النص ذهنيا حتى يستقيم لهم مافرضوه من العوامل والمعمولات . ومن هنا، كان الحذف الواجب، كالمواضع التى يقولون فيها بحذف المبتدأ وجوبا والمواضع التى يقولون فيها بحذف الخبر وجوبًا، وحذف الفعل وجوبا إذا وقع اسم مرفوع أو ضمير منفصل للرفع بعد أداة شرط، وتفريقهم بين الحذف والاستتار وانقسام كل منهما إلى واجب وجائز. ولست أدرى لماذا ينصون على أنه محذوف أو مستتر، مادام هذ الحذف والاستتار واجبا ،اللهم إلا لمحاولة طرد القاعدة . ومن هنا كان من حق دماذ أبى غسان صاحب أبى عبيدة ـ وكان قد قرأ من النحو إلى باب الواو والفاء، فنبا فهمه عن قول الخليل وأصحابه بانتصاب مابعدهما لإضمار أن ـ كان من حقه أن يجن على حد تعبيره، إذ كتب إلى المازنى :

وفكرت فى النحو حتى مللت	وأتعبت نفسى له والبدن
وأتعبت بكرًا وأصحابه	بطول المسائل فى كل فن

---

(١) الخصائص : ١/ ١٣ .

(٢) انظر أمثلة أخرى من التأويل النحوى فى القواعد النحوية : ١٨٠ ـ ١٨٦ .

(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٦٧ .

(٤) انظر: الرد على النحاة : من ٨٨ إلى ٩٣ .

(٥) الرد على النحاة : ٨٩ .

فكنـت بظـــاهره عالـما　　وكـــنت بباطنـــه ذا فطـــن
خـلا أن بابـا عليه العفـا　　ء للفـــاء ياليتـــه لم يـــكن
وللـواو بـاب إلـى جنبـه　　من المقـت أحسبه قــد لعـن
إذا قلـت هـاتوا : لمـاذا يقا　　ل لـــست بآتيـــك أو تأتـــين
أجيبـوا، لما قيل هـــذا كذا　　عـلى النصـب؟ قالوا الإضمـار أن
فقد كدت يابكر من طول ما　　أفكـــر فـى بـــابه أن أجـــن[١]

كما هاجم ابن مضاء ـ أيضا ـ مثل هذه المسائل[٢]

إن التأويل، والتقدير، والحذف، والاستتار، نتيجة واضحة من نتائج إهمال العنصر الاجتماعى فى اللغة، وسلخ اللغة عن « الموقف» الذى تقوم فيه الحركة والإشارة والنظرة، والإنفعال والهدوء، وتعبير الوجه، والنبر والتنغيم، وتضافر القرائن، وغير ذلك من ملابسات الحدث اللغوى بما لايقوم به الكلام نفسه فى الفهم والإفهام. وقد اعتمد النحاة على التأويل والتقدير والحذف والاستتار، محاولة منهم لإكمال النص ذهنيا بعد فقدان العنصر الاجتماعى الذى لايفصل الحدث اللغوى عن موقفه. ففى مثل قول الأسود بن يعفر:

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا　　شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر[٣]

وقول عمران بن حطان:

فأصبحت فيهم آمنا لا كمعشر　　أتونى فقالوا : من ربيعة أم مضرُ[٤]

يقدر النحاة حذف همزة الاستفهام ضرورة، والواقع أن **التنغيم قام هنا مقام همزة الاستفهام** فضلا عن وجود قرينة لفظية هى «أم» .

وإن تعجب فعجب قولهم فى الحديث « لايزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن». [٥] ومحاولتهم تصيد فاعل للفعل يشرب، لأن القاعدة تنص على أن لكل فعل فاعلا ظاهراً أو مستترا، وغير ذلك مما لايقع تحت حصر، ومما يعد فى الوقت نفسه مظهرا من مظاهر المعيارية.

---

(١) أخبار النحويين البصريين : ٥٩، ٦٠.
(٢) انظر الرد على النحاة: ١٤٢.
(٣) الكتاب: ١/ ٤٨٥. والمحتسب: ١/ ٥٠.
(٤) الخصائص: ٢/ ٢٨١ والمحتسب: ١/ ٥٠.
(٥) انظر : أوضح المسالك: ١/ ٣٣٨. والمغنى : ١/ ١٠٠.

التشبيه والحمل على المعنى :

أما التشبيه، فهو لون من القياس فرضه النحاة على اللغة دون حاجة لغوية تدعو إليه على الإطلاق، وقد لجئوا إليه طردا لقواعدهم، وقد جعلوه أصلاً من أصول العرب. يقول سيبويه «ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله فى جميع الأشياء» .[١] والحق أن النحاة هم الذين يشبهون الشيء بالشيء.

وقد أجروا هذا التشبيه فى الصيغ المفردة، كتشبيه (معَ) حين تسكن بهل. يقول سيبويه : «قال الشاعر، فجعلها كهلْ حين اضطر:

وريشى منكم وهواى **معْكم**   وإن كانت زيارتكم لماما»[٢]

كما أجروه فى خصائص التركيب. يقول سيبويه : « واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل ». ثم يعود فيشبه كاد بعسى يقول : «وقد جاء فى الشعر كاد **أن يفعل** شبهوه بعسى». [٣] ويقول ـ أيضا ـ « وقال الشاعر:

من آجلك يا التى تيمت قلبى   وأنت بخيلة بالود عنى

شبهه بيا الله »[٤].

ولايمنع من هذا التشبيه اختلاف خصائص الكلمتين. فقد « قال الشاعر حيث اضطر: **ليتى** كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: الضاربى، والمضمر منصوب»[٥].

وتحت دعوى هذا التشبيه، ألغيت بعض الأدوات التى لها أثر إعرابى، وأعملت الأدوات المهملة :

وبعضهم أهمل أن حملاً على   ما أختها حيث استحقت عملا

وغير ذلك. وكل ذلك مما يمكن أن يرد إلى الخصائص اللهجية.

ومثل ذلك **الحملُ على المعنى**، وقد لجئوا إليه أيضا تحت ضغط طرد القاعدة ونسبوا ذلك إلى العرب، فقالوا: إن « الحمل على المعنى كثير فى كلامهم». [٦] ويقول عنه ابن جنى : «وما أكثر هذا النحو فى هذه اللغة» [٧] وعلى هذا تخرج قراءة أبى العالية «**لاتنفع نفسا إيمانها**» بالتاء التى يقول عنها ابن مجاهد « هذا غلط » ، وقوله تعالى « **تلتقطه بعض السيارة**» لأن الإيمان طاعة فى المعنى، فكأنه قال لاتنفع نفسا طاعتها، ولأن البعض سيارة فى المعنى[٨]. وعلى ذلك لم تصرف كلمة قريش فى هذا البيت :

---

(١) الكتاب : ٢/ ٤٠، ٢٤٩.   (٢) الكتاب: ٢/ ٤٥.   (٣) الكتاب : ١/ ٤٧٨.
(٤) الكتاب: ١/ ٣١٠.   (٥) الكتاب: ١/ ٣٨٦.   (٦) انظر الإنصاف : ٢/ ٢٩٤، ٤٥٣.
(٧) المحتسب: ١/ ٢٣٥.   (٨) انظر : المحتسب: ١/ ٢٣٦، ومابعدها

غلب المساميح الوليد سماحة — وكفى قريش المعضلات وسادها

لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى[1]. وكذلك فى قول الشاعر:

قامت تبكيه على قبره — من لى من بعدك ياعامر
تركتنى فى الدار ذا غربة — قد ذل من ليس له ناصر

«وكان الأصل أن يقول (ذات غربة)، فحمله على المعنى فكأنها قالت : تركتنى إنسانا ذا غربة، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى»[2]. ولم تلحق الفعل علامة تأنيث فى هذين البيتين.

إن السماحة والمروءة ضمنا — قبرًا بمرو على الطريق الواضح

وقول الآخر :

فإن تعهدينى ولى لمة — فإن الحوادث أودى بها

لأنه ذهب فى البيت الأول بالسماحة إلى السخاء، وبالمروءة إلى الكرم، ولأن الحوادث فى البيت الثانى فى معنى الحدثان[3].

وهناك نماذج كثيرة غير هذه، تهدف كلها إلى التحايل على النص حتى تستقيم القاعدة، ولكنها كما يقول ابن جنى عن الحمل على المعنى، « والشواهد كثيرة، لكن الطريق التى نحن عليها مختصرة قليلة قصيرة» .[4] وقد عقد ابن جنى فى خصائصه فصلا فى الحمل على المعنى[5]، وذكر أمثلة كثيرة يمكن أن تعالج جميعا فى ضوء نظرية تضافر القرائن وسقوطها عند أمن اللبس.

خامسًا ـ الشذوذ والندرة والقلة :

إن كثرة الحكم بالشذوذ، والقلة ، والندرة، جاءت نتيجة للمنهج الذى اتبعه النحاة فى جمع اللغة، ولتدخل القياس فى التقعيد. ولذلك فهى مظهر من مظاهر معيارية القاعدة النحوية.

وليس معنى هذا عدم القول بالشذوذ ـ أساسا ـ فى اللغة، فإن لكل لغة شواذ، و«دراسة الصرف والنحو فى لغة ما هى مجموع الجداول والقواعد، وقوائم الشواذ التى تصف

(1) الإنصاف : ٢/ ٢٩٤. (2) السابق: ٢٩٤.
(3) السابق: ٤٥٤. (4) المحتسب: ١/ ٢٣٨.
(5) انظر: الخصائص : ٢/ ٤١١ إلى ٤٣٥ . وقد نقل عنه السيوطى كثيرا فى الأشباه والنظائر: ١/ ٢٠٦، ومابعدها.

الاستعمال فى هذه اللغة، أو هى دراسة مجموعة الطرق المتبعة فى رصف الكلمات»، [1] إذا كان نشاط الباحث اللغوى مقتصرا على الملاحظة والوصف والتسجيل فحسب.

وإذا كانت الملاحظة والوصف والتسجيل هى أساس البحث اللغوى القائم على الوصف، فإن الباحث ـ حينئذ ـ لن ينظر إلى الصيغ الشاذة، على أنها محتقرة منبوذة، بل على أنها صيغ قوية لم تستسلم لطرد القاعدة ـ كما يقول فندريس ـ «إذ يحتوى نحو كل لغة من اللغات على قدر يزيد أو ينقص من الأسماء والأفعال الشاذة. وتسمى أيضاً بالصيغ القوية فى مقابلة الصيغ الضعيفة أو العليلة التى تستسلم للتنظيم الذى يفرضه القياس، هذه الصيغ القوية تبقى خارج القاعدة، وتدين بمقاومتها إلى شيوع استعمالها الذى يُبقى عليها حية فى الذهن، ولا يطيق لها تغييرًا، وهى تفرض نفسها بخصائص الفردية، وإن كانت هى نفسها فى أغلب الأحيان غير جديرة بأن تصير مثلا، وأن تتخذ أساسا لعمل قياس» [2] وهذا ما عبروا عنه بقولهم « الشاذ يحفظ ولايقاس عليه»، أو كما يقول سيبويه: «فإنما هذ الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولايقاس عليها» . [3] ويقول أيضًا: «واعلم أن فَعَالِ جائزة من كل ماكان على بناء فعَل أو فعُل أو فعِل، ولا يجوز من أفعلت، لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة إلا أن تسمع شيئًا من ذلك فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه. فمن ذلك قرقار وعرعار» . [4] فهذا هو الشاذ بالمفهوم الصحيح، يحفظ ولايقاس عليه، دون غض منه أو احتقار له.

وإذا قورن هذا بما يقوله عالم، كابن جنى « فإن قلت: فقد قال:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب   لسب بذلك الجرو الكلابا

فأقام حرف الجر ومجروره مقام الفاعل، وهناك مفعول به صحيح، قيل: هو من أقبح الضرورة، ومثله لايعتد به أصلا، بل لايثبت إلا محتقرًا شاذاً» ، [5] اتضح كيف تحول المفهوم الصحيح للشاذ إلى مفهوم بعيد عن روح اللغة.

وعلى الجملة، فإنه يمكن إرجاع نشأة الشذوذ، وما رادفه من معانى القلة والندرة والسماعى إلى ما يأتى:

١ ـ التقعيد بناء على الأكثر مع محاولة الاطراد. يقول سيبويه: « . . . ولكن الأكثر يقاس عليه» . [6] ويقول: « وليس كل شىء يكثر فى كلامهم يحمل على الشاذ، ولكنه يجرى على

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٦.
(٢) اللغة لفندريس: ٢٠٨.
(٣) الكتاب: ٢/ ٢١٥.
(٤) الكتاب: ٢/ ٤١.
(٥) الخصائص: ١/ ٣٩٧.
(٦) الكتاب: ٢/ ٢١٦.

بابه، حتى تعلم أن العرب قد قالت غير ذلك» .(1) ويقول المبرد: « فإنما القياس على الأكثر» .(2) وقد عبروا عن هذا الأكثر بأسماء مختلفة، وهى. القياس، والأصل، والطرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة، وأشباهها مما يفيد الكثرة والقوة(3)، ولذلك رأى المجمع اللغوى أنها جميعا « ألفاظ متساوية فى الدلالة على ماينقاس »(4).

ومما يؤخذ على النحاة فى هذا أنهم لم يحددوا نسبة الكثير إلى غيره(5) تحديدا دقيقا، أو قريبا من الدقة، ولكنهم تركوا هذا الأمر مهملا، يختلف فى تحديده كل باحث عن آخر، ولهذا كثرت بينهم الخلافات.

ومصطلحات الكثرة هذه يقابلها الشاذ والنادر والقليل والسماعى(6). وهى مصطلحات تطلق على ما لا يقاس عليه. وقد حاول ابن هشام أن يحدد هذه المصطلحات، فقال: «اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا، ومطردًا؛ فالمطرد لايتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب. والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لاغالب. والثلاثة قليل. والواحد نادر. فاعلم بهذا مراتب مايقال فى ذلك» .(7) ولكن هذا تحديد - كما ترى - نسبى تنقصه الدقة.

وقد كان القياس ذا أثر كبير فى اضطراب هذه المصطلحات؛ فعلى الرغم من أن ابن هشام يبين أن النادر أقل من القليل حتى إنه ليطلق على المثال الواحد، وعلى الرغم من أنهم قالوا: إن « النادر لا حكم له» .(8) فإنهم يعرفونه بأنه « هو الذى قل وجوده، وإن كان على القياس» .(9) ولكنه على أى حال شاذ فى الاستعمال. ومثال ذلك، أن يأتى خبر عسى اسماً صريحا كما فى المثل المشهور **«عسى الغوير أبؤسا»**.(10) وفى ذلك يقول ابن عصفور: «ولاتقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال، **وإن كان ذلك هو الأصل**، نحو قولهم: عسى الغوير أبؤسا» .(11) فهذا من افتراضات النحويين.

---

(1) الكتاب: 2/149. (2) المقتضب: 1/233.
(3) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: 39.
(4) مجلة مجمع اللغة العربية: ص 55 . دور الانعقاد الرابع، سنة 1937 .
(5) انظر: من أسرار اللغة: 12 . واللغة والنحو: 40 ، ومابعدها.
(6) انظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: 39.
(7) الاقتراح: 21: والمزهر: 1/140 .
(8) الأشباه والنظائر: 1/320. (9) شرح شواهد الشافية: 4 .
(10) الخصائص: 1/98.
(11) المقرب لابن عصفور: 23 . مخطوط بدار الكتب.

إن التقعيد على الأكثر محاولة لطرد القاعدة. فقد حاولوا « أن يوجدوا ناموسا عاما لجميع المظاهر اللغوية . . . ولاتخضع اللغة لقاعدة عامة، ومن هنا كانت الصعوبة فى وضع الأحكام. ومن هنا نشأت القواعد الفرعية والاستثناءات والشواذ». [1] كما يقول بعض الباحثين.

٢ ـ تدخل القياس المنطقى فى التقعيد. ولذلك عرفوا الشاذ بأنه « هو الذى على خلاف القياس، وإن كان كثيرا » . [2] ومع أن ابن جنى يعرفه بأنه «ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره »، [3] فإنه يعنى بها عليه بقية الباب موافقة القياس، لذلك يمثل لهذا النوع ـ وهو مايسميه المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس ـ بقولهم: أخوص الرمث، واستصوبت الأمر، ومنه استحوذ وأغيلت المرأة، واستنوق الجمل واستتيست الشاة، وقول زهير:

هنالك إن **يُستخْولوا** المال يخولوا

ومنه : **استفيل الجمل**. قال أبو النجم :

يدير عينى مصعب**مستفْيل** [4] .

وهذا النوع هو ما يمكن أن يطلق عليه الصيغ القوية على حد تعبير فندريس ، وهى التى تثبت فى وجه القياس وتدين فى حياتها لكثرة الاستعمال .

٣ ـ التضييق فى مجالات الاستشهاد، واعتبار اللغة وحدة واحدة، واختيار بعض اللهجات ـ وبخاصة الفصحى ـ نموذجا يفرض على بقية اللهجات. وقد تعرضنا لهذا من قبل. وهذه ساعدت على وجود مقولة الإضافة، وهى التى تعد مسئولة ـ كما يقول الدكتور تمام ـ عن فكرة الإمالة. « فالاسم المال إنما اعتبر ممالا بالإضافة إلى اسم آخر ألفه صريحة بقطع النظر عن أن كلا منهما أصل فى لهجته الخاصة به. ولو درسنا اللهجة التى فيها الإمالة بمفردها ما احتجنا إلى التفكير فى هذا الباب على الإطلاق، ولكن النحاة العرب أبوا إلا أن يدرسوا مجموعة من اللهجات فى نحو واحد، ومن هنا جاءت شدة الاضطرار إلى التقسيم إلى شاذ ومطرد». [5] كما أن تلقى اللغة من أفواه عدة، والخلط بين اللهجات المختارة ساعد على انعدام «وحدة الموضوع الذى اتجهت إليه الدراسة، واعتبر بعض اللهجات المختارة حجة على البعض الآخر، ووجدناهم يتكلمون عن القليل وعن الشاذ، وعن السماعى والقياسى وهلم جرا». [6] لأنه كان على الباحث اللغوى إزاء الاختلاف الواضح

---

(١) نحو عربية ميسرة، للدكتور أنيس فريحة: ٢٤ .
(٢) شرح شواهد الشافية: ٤ .
(٣) الخصائص : ١/ ٩٧ .
(٤) انظر الخصائص : ١/ ٩٨ .
(٥) مناهج البحث فى اللغة: ٢٢ .
(٦) اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٥٨ .

فى قوانين صياغة كل لهجة أن يخضع « طائفة من النصوص لقواعد الطائفة الأخرى، ويمزق شمل الطائفة الأولى بين الشذوذ والقلة والاقتصار على السماع »[1] وغير ذلك. وقد قال ابن جنى عن بعض ألوان الاختلاف فى قوانين الصياغة بين اللهجات: « هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته محتقر غير محتفل به؛ ولا معيج عليه» .[2] وهم يصرحون بأنه «ربما كان فى الشىء لغتان، فاتفقوا على إحداهما فى موضع» .[3] دون الأخرى .

ويلاحظ أنهم كانوا لا يحكمون بالشذوذ إلا بعد فقدان الحيلة فى التأويل والتخريج[4].

٤ ـ عدم اطلاع النحاة على بعض اللهجات، كان ـ كذلك ـ من أسباب الحكم على بعض الاستعمالات بالشذوذ. جاء فى الهمع: « فتح لجَبات، وربَعات، جمع لجبة، وهى الشاة القليلة اللبن، وربعة، وهو معتدل القامة؛ لأن فيهما لغة بالفتح فى المفرد فالتزمت فى الجمع استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى. وأكثر النحاة ظنوا أن ذلك جمع لساكن العين، فحكموا عليه بالشذوذ. قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت فى الإفراد»[5] .

٥ ـ انفراد الرواية أحيانا كان من أسباب الحكم بالشذوذ. يقول ابن جنى : « ومن ذلك استغناؤهم بلمحة عن ملحمة . . . وبليلة عن ليلاة وعليها جاء ليال ، وعلى أن ابن الأعرابى قد أنشد :

فى كـــل يـــوم وكـــل ليـــلاه   حـتى يقـــول كـــل راء إذ راه

ياويحه من جمل ما أشقاه

وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة» .[6] وانفراد قطرب برواية « نعيم الرجل» حكم عليها بالشذوذ لهذا السبب»[7] .

ويمكن أن يقال ـ على الإجمال ـ إن عدم اطلاع النحاة على بعض اللهجات أو سماعهم لها، وانفراد أحدهم برواية شىء لم يروه غيره ، جعل بعضهم يتأول مالم يسمعه أو ينسبه إلى الشذوذ، كما رأينا فى المثالين السابقين، وقد أضاف هذا جانبا من جوانب الخلاف بينهم. يقول أبو عثمان المازنى: « وأما مدائن فقد اختلفت العرب فيها والعلماء، فجعلها بعضهم فعائل فهمز، وقال بعضهم: هى مفاعل فلم يهمزوا» .[8] ويفسر ابن جنى كلام المازنى بما

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٠ .   (٢) الخصائص : ١/ ٢٤٤ .
(٣) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٢٧ .   (٤) انظر : من أسرار اللغة : ١٠ .
(٥) الهمع: ١/ ٢٣، ٢٤ .
(٦) الخصائص : ١/ ٢٦٧ . وانظر مثالا آخر فى الإنصاف : ٢/ ٤٠٨ .
(٧) انظر الإنصاف : ٧٩ .   (٨) المنصف : ١/ ٣١١ .

يؤكد هذا الزعم، فيقول : « قوله : إن العرب قد اختلفت فيها والعلماء معناه أن العرب منهم من يهمز ومنهم من لايهمز، فهذا وجه اختلاف العرب» .[1] أى أن هناك لهجتين فيها «وأما اختلاف العلماء فيها، فكأن بعضهم سمعها مهموزة وبعضهم سمعها غير مهموزة، وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة. فالذين سمعوها مهموزة خالفوا تأويل من سمعها غير مهموزة والذين سمعوها مهموزة وغير مهموزة ـ وأبو عثمان واحد منهم ـ قد أخذوا فيها بالقولين» .[2] ثم يعقب ابن جنى على ذلك بقوله : « ولو كان كلهم سمعوها مهموزة وغير مهموزة كما سمعها أبو عثمان المازنى بالوجهين : لزال الخلاف ولم يقع أصلاً . واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها» [3] .

وقد عقد ابن جنى فى خصائصه فصلا عن « القول على الاطراد والشذوذ»[4] بين فيه أن الشاذ ثلاثة أنواع هى :

١ ـ الشاذ فى الاستعمال مع اطراده فى القياس .

٢ ـ الشاذ فى القياس مع اطراده فى الاستعمال .

٣ ـ الشاذ فى القياس والاستعمال جميعا .

وقد ناقشه الدكتور تمام حسان فى هذا التقسيم القائم على القياس، وأوضح أن النوع الأول لايكاد يكون مستعملا فى كلام العرب، وعجب كيف يكون النوع الثانى مما يرضاه اللغويون، مادام القياس جاريا على الاستعمال المطرد. فإذا كان القياس مخالفا للاستعمال، فليس يُدرى مبناه ولا وجهه . وأوضح كذلك أن النوع الثالث أوجبته القسمة المنطقية التى تجرى فى ظل منطق أرسطو. واستدل سيادته من ذلك على أن القياس لايصلح أن يكون وسيلة منهجية لدراسة اللغة[5] .

سادسًا ـ ضرورة الشعر :

اتضح عبر هذا الفصل أن نحاتنا لم يكثروا من الشواهد، ولم يخضعوها للحالات الموضوعية، ولم يكن اعتمادهم كله على الاستقراء والشواهد فى التقعيد، وإنما كان هناك القياس الذى قام بدور كبير فى النحو على وجه العموم، ولم يحددوا بيئة الكلام المدروس،

---

(١) السابق : ١/ ٣١٢ .	(٢) السابق : ١/ ٣١٣ .
(٣) السابق : ١/ ٣١٣ .	(٤) الخصائص : ١/ ٩٦ وما بعدها .
(٥) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

ولم يهتموا بذكر أسماء الأعراب الذين نقلوا عنهم، وحتى الذين ذكروا أسماءهم لم يحددوا ما أخذوه منهم. وقد اعتبروا اللغة كلها على اختلاف لهجاتها وحدة واحدة، فلم يفرقوا بين لهجة وأخرى من حيث وضع القواعد، ثم خلطوا بين مستويات الكلام كلها على اختلافها خلطا معيبا، وقعدوا لها مجتمعة.

إن هذه المآخذ جميعها، وبخاصة الخلط بين مستويات اللغة فى التقعيد دون النظر إلى الشعر على أنه مستوى معين ينفرد بخصائص تركيبية مميزة، لاختلاف ظروف صياغته، ونسقه، هى التى تجعل الضرورة الشعرية مظهرا من مظاهر معيارية القاعدة. ولكن تجدر الإشارة إلى أنهم كانوا يستشعرون انفراد الشعر بخصائص معينة فى التركيب، وهو ما عبروا عنه بقولهم: «إن الشعر محل الضرورات».

وعلى أية حال، فإن الفصل التالى هو مجال دراسة الضرورة الشعرية فى مفهوم النحاة.

الفصل الثانى

الضرورة الشعرية فى آراء النحاة

توطئة الفصل :

عرض الفصل السابق للقاعدة على أساس أن الضرورة الشعرية خروج عليها. وقد اتضح من هذا العرض، أن موقف النحاة من مصادر الاستشهاد، وموقفهم من القاعدة بوجه عام، ونظرتهم إليها على أنها قانون يجب أن يلتزم به المتكلمون ، ساعدت جميعا على وجود الضرورة الشعرية، أو بعبارة أكثر تحديدًا، على كثرة ما أطلق عليه النحاة أنه ضرورة شعرية. واتضح أنه لو نظر النحاة إلى مصادر الاستشهاد نظرة موضوعية، لا تختلف من اتجاه ذاتى إلى آخر، ولو طبقوا الأصول التى حددوها للاستشهاد، لما كثرت هذه الضرورات تلك الكثرة التى تجعل جزءا كبيرا من اللغة خاضعا لضغوط الوزن، واضطرار القوافى. فمثلا إذا وقعت الظاهرة اللغوية التى قال النحاة عنها إنها ضرورة، فى القرآن الكريم، كان الواجب عليهم أن ينظروا إليها على أنها وقعت فيه - كما يقول ابن رشيق - «بلاغة و إحكاما لاتصرفا وضرورة . وإذا وقع مثلها فى الشعر لم ينسب إلى قائله عجز ولا تقصير، كما يظن من لا علم ولا تفتيش عنده»[1] .

وكما اختلفت نظرة النحاة إلى مصادر الاستشهاد، ومواقفهم من أنواعها المختلفة، فساعد هذا الاختلاف على وجود الضرورة وكثرتها، اختلفت نظرتهم إلى مدلول « الضرورة الشعرية» نفسها، فساعد ذلك أيضا على كثرة هذه الضرورة، وقد سلكوا فى فهمهم لها وجهات متعددة، كل يرى رأيا لايراه الآخر، بحيث صارت الظاهرة الواحدة ضرورة شعرية على رأى ، فى حين أنها لاتعد كذلك فى رأى مغاير، على التفصيل الذى سيأتى بعد .

هل الضرورة الشعرية من مباحث النحو؟

وقبل الأخذ فى عرض آراء العلماء فى ضرورة الشعر تنبغى الإجابة على هذا السؤال: « هل الضرورة الشعرية من مباحث النحو» ؟

يثير هذا التساؤل، أن بعض الباحثين أشار إشارة قد يستبق إلى الفهم منها أن البحث فى ضرائر الشعر ليس من مباحث النحو، من هؤلاء أستاذنا الفاضل الأستاذ على النجدى ناصف؛ إذ أشار فى كتابه عن إمام النحاة سيبويه - وهو بصدد الحديث عن قيمة الكتاب - إلى مثل هذه الإشارة ، حيث قال سيادته : «سبق حين الكلام عن مادة الكتاب ، أنه تحدث فى باب الإدغام عن مخارج الحروف، وأقسامها، وتحدث فى باب ما يحتمل الشعر عن ضروب مختلفة من الضرائر التى يصير إليها الشعراء فى بعض مايقولون من الشعر،

(١) العمدة : ٢/ ٢١٣ .

ومباحث الباب الأول تدخل فى صميم علم التجويد، ومباحث الباب الآخر تتصل بالنقد وقرض الشعر»(١) .

وإذا كانت إشارة أستاذنا الجليل ـ لما يمتاز به من الدقة والتثبيت ـ غير قاطعة فى الدلالة على أن مباحث الضرورة ليست من مباحث النحو ، فإنها تومئ إلى أنها ليست من النحو بسبب متين .

ومن هؤلاء ـ أيضا ـ الدكتور عبد الرحمن السيد، فقد أشار مرتين فى كتابه « مدرسة البصرة النحوية» إلى هذه المسألة، عند حديثه عن كتاب سيبويه . فى المرة الأولى، لايصرح تصريحا قاطعا بأن مباحث الضرورة ليست من النحو؛ إذ يقول : « كذلك يعرض (سيبويه) للضرورات الشعرية، وما يباح للشاعر فيها دون الناثر، كصرف ما لا ينصرف وحذف ما لا يحذف . . إلخ، وهذه الموضوعات لاتمس النحو مسا قويا، إلا أنها ـ وقد ذكرت تقدمة وتمهيدا ـ لا بأس بها، وإن دلت على أنها أثر باق من آثار امتزاج الدراسات الأدبية فى بادئ الأمر، قبل أن تنفصل الفروع المختلفة، ويستقل كل منهما باسمه ورواده» (٢) .

ولكنه فى المرة الثانية يقطع بأن البحث فى ضرورة الشعر ليس من مباحث النحو، بل دخيل عليه، حيث يقول سيادته : « وكتاب سيبويه ـ وإن كان مؤلفا نحويا ـ نجد فيه بعض أبواب دخيلة على النحو، وإن كانت تفيد دارس الآداب العربية والتراث اللغوى . من ذلك ما سبق أن ذكرناه من حديث عن الألفاظ ومعانيها، وحديث عن الكلام الحسن والقبيح . . إلخ، مما يتصل بعلم اللغة، وبلاغة الكلام، وحديث عن ضرورات الشعر مما لايجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف، ومن مد ما لا يمد، وفك ما أصله الإدغام، إلى آخر ماذكره مما يتصل بالنقد الأدبى أكثر من اتصاله بالنحو»(٣) .

ومن هؤلاء ـ أيضا ـ القائمون على فهرسة كتب « دار الكتب»، إذ وضعوا كتابا خاصا بضرائر الشعر ـ وهو يعد أول كتاب منفصل يستقل ببحث الضرورة الشعرية يصل إلينا ـ وأعنى به كتاب « مايجوز للشاعر فى الضرورة» لأبى جعفر التميمى القزاز ـ وضعوه فى باب الأدب، لا فى باب النحو.

والحق أنى لم أعثر على إشارة أخرى تلمح إلى أن البحث فى الضرورة خارج عن نطاق البحث فى النحو ، ولعل الذى أوقع فى اللبس أن البحث فى الضرائر مجاله الشعر، وقد ألف ارتباط البحث فيه غالبا بالنقد، كما أن بعض النقاد العرب القدماء قد تناول ضرورة

---

(١) سيبويه إمام النحاة : ١٩٢ .
(٢) مدرسة البصرة النحوية : ٥٣٩ ، ٥٤٠ .
(٣) مدرسة البصرة النحوية : ٥٥١ .

الشعر فعلا بالبحث، كالمرزبانى وابن رشيق على سبيل المثال. ولكن ينبغى التنبه إلى أن البحث يختلف باختلاف مستوى الدراسة. فكلا العلمين النحو والنقد ـ إن جاز لنا أن نسمى النقد علما ـ يبحثان ـ ضمن ما يبحثان ـ فى الشعر، ولكن مستوى البحث يختلف من علم لآخر ، فالنقد ـ كما هو معروف ـ يبحث فى مستوى جمال التركيب، وهو مرحلة تالية للبحث النحوى ، إذ النحو يبحث فى مستوى صحة التركيب وسلامته . وعلم النحو يعرَّف بأنه « علم يعرف به كيفية التركيب العربى صحة وسقاما، وكيفية ما يتعلق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه من حيث هو هو أولا وقوعها فيه». [1] وعلى ذلك فإنه، أى علم النحو «يتناول أحكام ضرورة الشعر، لأنها أيضا تبحث من حيث الصحة والسقام»[2] .

وعندما تناول النحاة البحث فى ضرورة الشعر، لم يتناولوها إلا على هذا المستوى من البحث. وعندما تناولها النقاد، لم يتناولوها إلا على أساس أن صحةالتركيب شرط أساسى فى فصاحته وبلاغته، واختلال صحته ينال ـ لا محالة ـ من ذلك. فضلا عن أن النقاد القدامى أنفسهم يعترفون بأن البحث فى ضرورة الشعر من حيث اللفظ، إنما هو مما يخص علماء النحو . يقول الآمدى: « وأما مابوبه النحويون من عيوب الشعر فى الإقواء والإكفاء والسناد، وغير ذلك مما هو عيب فى اللفظ دون المعنى، فليست بنا حاجة إلى ذكره، لكثرته وشهرته» .[3] والذى يقصده الآمدى بالعيب فى اللفظ هو ما يتعلق بالضرائر الصرفية والضرائر النحوية معا؛ لأنه قد ذكر قبل هذا النص الذى نقلناه عنه ما يتعلق بالمعنى. فلا مجال ـ إذن ـ للقول جملة بأن البحث فى ضرورة الشعر ليس من مباحث النحو.

وبعد هذا، نأخذ فى عرض آراء العلماء فى الضرورة الشعرية، وفهمهم لها. وهى على هذا التفصيل الآتى:

أولا ـ رأى سيبويه وابن مالك :

لم يصرح سيبويه ـ رحمه الله ـ بتعريف محدد للضرورة. بل إن لفظ « الضرورة» بذاته لم يجر له فى كتابه ـ على اتساعه ـ ذكر على الإطلاق؛ وإنما كان يكتفى بتعبير يؤدى إلى معناه، دون التصريح بهذا اللفظ بعينه. وقد فهم بعض شراح سيبويه ودارسيه رأيه فى الضرورة من خلال تناوله لبعض المسائل فى كتابه، ومن خلال الباب الذى عقده فى أول كتابه بعنوان «باب مايحتمل الشعر»؛ إذ يقول فى أوله : « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لايجوز فى الكلام من

---

(١) كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى: ١/ ١٧ . (٢) السابق نفسه: ١/ ١٧ .
(٣) الموازنة بين الطائيين، للآمدى : ١/ ٤٩ . تحقيق السيد أحمد صقر. المعارف ١٩٦١م .

صرف مالاينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف مالايحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا» .[1] ويمضى فى ذكر أبيات يستشهد بها، إلى أن يقول : « وقد يبلغون بالمعتل الأصل، فيقولون رادد فى راد، وضننوا فى ضنوا، ومررتم بجوارى قبل» .[2] ثم يقول بعد ذلك : « وجعلوا مالا يجرى فى الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء، وذلك قول المرار بن سلامة العجلى :

ولاينطق الفحشاء من كان منهم   إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقال الأعشى :

وما قصدت من أهلها لسوائكا

وقال خطام المجاشعى :

وصاليات ككما يؤثفين

فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير، ومعنى الكاف معنى مثل »[3] ثم تناول بعض أنواع الضرورة بعد ذلك فى « باب مارخمت الشعراء فى غير النداء اضطرارا» .[4] وباب « ما يجوز فى الشعر من إيا ولايجوز فى الكلام» .[5] ولم يتناول سيبويه ضرورة الشعر منفصلة فى غير هذه المواضع الثلاثة من كتابه. ولكن هناك بعض المواضع الأخرى التى تحدد موقف سيبويه من ضرورة الشعر، كقوله : « ولايحسن فى الكلام أن تجعل الفعل مبنيا على الاسم، ولاتذكر علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال فى الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيف فى الكلام، قال أبو النجم العجلى :

قد أصبحت أم الخيار تدعى   علىّ ذنبا كله لم أصنع

فهذا ضعيف؛ وهو بمنزلته فى غير الشعر؛ لأن النصب لايكسر البيت، ولايخل به ترك إظهار الهاء، وكأنه قال : كلُّه غير مصنوع. وقال امرؤ القيس :

فأقبلت زحفا على الركبتين   فثوب لبست وثوب أجر

وقال النمر بن تولب، وسمعناه من العرب ينشدونه :

فيوم علينا ويوم لنا   ويوم نساء ويوم نسر

---

(1) الكتاب : ١/ ٨ .   (2) السابق : ١/ ١٠ .
(3) السابق : ١/ ١٢، ١٣ .   (4) السابق : ١/ ٣٤٢ .
(5) السابق : ١/ ٣٨٢ .

يريدون نساء فيه . ونُسرّ فيه ، وزعموا أن بعض العرب يقول شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعًى ؛ يريد ترى فيه ، وقال :

ثلاث كلهن قتلت عمدا   فأخزى الله رابعة تعود»[1]

من هذه النصوص ، حدد العلماء رأى سيبويه فى ضرورة الشعر ، فيعده الصفار الفقيه فى شرحه للكتاب ممن « جعل الضرورة أن يجوز للشاعر مالايجوز له فى الكلام بشرط أن يضطر إلى ذلك ، ولا يجد منه بدًّا ، وأن يكون فى ذلك رد فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز» .[2] ويقول : «وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه . وقد صرح به فى أول باب من أبواب الاشتغال حين أنشد :

قد أصبحت أم الخيار تدعى   على ذنبا كلـه لم أصنـع

قال : فهذا ضعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر ؛ لأن النصب لايكسر الشعر ، فلم يجعله ضرورة ، لأنه لم يضطر إليه . ألا ترى أنه قال : كان يمكنه النصب ولايكسر الشعر .[3] وكذلك أبو حيان ، إذ يقول : « يجوز للشاعر فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام عند سيبويه بشرط الاضطرار إليه ، ورد فرع إلى أصل ، وتشبيه غير جائز بجائز»[4] .

ويحدد ابن الطيب تعريف سيبويه للضرورة بأنه ما لا مندوحة للشاعر عنه ، ويبين أن هذا مذهبه ، « كما يدل عليه تقريره قول الشاعر :

ثلاث كلهن قتلت عمدا

بأن الرفع فى كلهن على الابتداء ، وحذف الضمير فى مثله جائز على السعة ، إذ لا ضرورة تلجئه إليه لإمكان أن يقول : كلهن قتلت ، بالنصب . وحيث اعترض عليه الإمام ابن الحاجب ، لم يعترض بأنه لايشترط فى الضرورة عدم المندوحة ، بل قال : إن الشاعر مضطر للرفع لأن كلا المضاف للضمير لايباشر العوامل ، فلا يستعملونه إلا توكيدا ، ولما كان العامل فى المبتدأ معنويا لم يخرجه فى الصورة عما هى عليه ، فأجازوه ، ولو نصبه على المفعولية لخرج عن ذلك ، فبين عدم المندوحة الذى اشترطه سيبويه فى تحقيق الضرورة» . [5] وقد نقل الألوسى من كلام ابن الطيب أن الضرورة فى رأى سيبويه هى ماليس للشاعر عنه مندوحه[6] .

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٣ ، ٤٤ .
(٢) شرح كتاب سيبويه ، للصفار الفقيه : ورقة ٢١ .
(٣) شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه : ورقة ٢١ .
(٤) ارتشاف الضرب ، لأبى حيان : صفحة ١٢٢٠ .
(٥) موطئة الفصيح : ورقة ١٩ . مخطوط بدار الكتب .
(٦)الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر : ٦ .

وعلى هذا، فإنه يمكن تحديد رأى سيبويه فى ضرورة الشعر، بأنها مايجوز للشاعر فى شعره مما لايجوز له فى الكلام بشرطين :

١ ـ أن يضطر إلى ذلك ، ولا يجد عنه مندوحة .

٢ ـ أن يكون فى ذلك رد فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز.

ويلاحظ أن سيبويه كان يعبر عما لم يضطر إليه الشاعر، ولكنه خاص بالورود فى الشعر بأنه « يجوز فى الشعر» .

هذا هو فهم الضرورة عند إمام النحاة الأول . وقد فهمها إمام النحاة الثانى ابن مالك بهذا الفهم نفسه ؛ إذ الضرورة عنده هى « مالا مندوحة للشاعر عنه» . [١] وقد قال برأيه هذا فى شرح التسهيل ، وهو بصدد شرح عبارته فى التسهيل عن (ال) التى يقول فيها : « وقد توصل بمضارع اختيارًا» .[٢] قال : « ووصل الألف واللام بفعل مضارع نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

وكقول الآخر:

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع[٣]

وكذا قول الآخر:

ما كاليروح ويغدو لاهبا قرحاً مشمر يستديم الحزم ذا رشد

ومثله :

وليس اليرى للخل مثل الذى يرى له الخل أهلاً أن يعد خليلا[٤]

وبعد أن بين قوة استدلال ابن برهان على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل المضارع فى مثل هذه الأبيات ، وأوضح قياس ذلك ، وما يستوجبه من كون اعتقاد الألف واللام فى الترضى واليجدع واليرى ، واليروح أسماء بمعنى الذى لاحرف تعريف ، قال : «وعندى أن مثل هذ غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول . ما أنت بالحكم المرضى حكومته ، ولتمكن قائل الثانى من أن يقول . إلى ربنا صوت الحمار يجدع ،

---

(١) موطئة الفصيح : ورقة ١٩ . وانظر الهمع : ٢/ ١٥٥ والاقتراح : ١٢ والخزانة للبغدادى : ١/ ٤٢ والضرائر : ٦ .

(٢) تسهيل الفوائد : ٣٤ .

(٣) انظر : النوادر لأبى زيد : ٦٧ ففيها كلام مهم عن رواية هذا البيت مع بيت آخر فى القصيدة نفسها .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك : ورقة ٣٤ . مخطوط بدار الكتب .

ولتمكن الثالث من أن يقول : ما من يروح ، ولتمكن الرابع من أن يقول : وما من يرى ، فاذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار [1] » . وقد فعل ابن مالك مثل ذلك فى بعض كتبه الأخرى [2] .

وهذا الاتجاه فى فهم الضرورة على الرغم من أن سيبويه قد سبق إليه ، فإنه قد نسب إلى ابن مالك وشهر به ، حتى إن من اعترضوا على هذا المذهب وجهوا نقدهم إلى ابن مالك وحده ، ولم يتعرضوا لسيبويه .

كما أن هناك آخرين قد عالجوا الضرورة الشعرية بهذا المفهوم ، منهم الصفار الفقيه[3] ، على الرغم من أنه تلميذ ابن عصفور . ويبدو أن شرحه لكتاب سيبويه هو الذى استماله لرأى سيبويه فى الضرورة الشعرية . ومنهم العلامة ابن الطيب حيث يقول : « ثم الذى ذهب إليه ابن مالك ، هو الذى يجب أن يكون المعول عليه ، والمصير إليه ، لأن ما لا مندوحة للشاعر عنه هو الذى تحقق فيه مانع القياس فى السعة ، وأما ما له عنه مندوحة ، فلا سبيل للجزم بأنه إنما ارتكبه لأجل الشعر ، لأن الحكم بامتناعه فى النثر دعوى بلا دليل ، وتقييد جوازه بالشعر تخصيص بلا مخصص [4] .

وهنا ملاحظة تستيقظ النظر ، وهى أن هذا الرأى لم يجد أنصارا كثيرين من النحاة ، كما أن أشهر الذين قالوا به هم سيبويه الذى كان يعيش فى عصر الاستشهاد . وكان يستقى شواهده من مصادر حية أو ممن سمعها من المصادر الحية ، وابن مالك الذى « كان أمة لا فى الاطلاع على كتب النحاة وآرائهم فقط ، بل أيضا فى اللغة ، وأشعار العرب التى يستشهد بها فى النحو . وكذلك كان أمة فى القراءات ورواية الحديث النبوى » . [5] ومعنى هذا ، أن رأى هذين الإمامين لما امتازا به من سعة رواية ، ونفاذ نظرة ، ينبغى أن يكون له وزنه فى دراسة اللغة ، لأنه نابع من فهم لخصائصها أصيل ، وحس بها غير مدخول .

معارضة هـذا الرأى :

تعرض هذا الرأى لهجمات شديدة من المتأخرين كالشاطبى وأبى حيان وهما اللذان هاجما ابن مالك بشدة ـ أيضا ـ فى موقفه من الاستشهاد بالحديث النبوى ، وعلى الرغم من

---

(1) شرح التسهيل : ورقة ٣٤ . وانظر خزانة الأدب . للبغدادى : ١/ ٤٢ .
(2) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك : ١٠١ ، ١٦٢ .
(3) انظر شرحه لكتاب سيبويه : ورقة ٢١ . مخطوط بدار الكتب .
(4) موطئة الفصيح ورقة ١٩ . مخطوط بدار الكتب .
(5) المدارس النحوية ، للدكتور شوقى ضيف : ٣٠٩ ، ٣١٠ .

أن ابن مالك ـ كما رأينا ـ كان رأيه فى الضرورة مماثلا لرأى سيبويه فيها ، فإن هذا لم يمنع أبا حيان من أن يقول عنه : « لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر، فقال فى غير موضع ليس هذا البيت بضرورة؛ لأن قائله متمكن من أن يقول كذا، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشىء فقال إنهم لايلجئون إلى ذلك ، إذ يمكن أن يقولوا كذا . فعلى زعمه ، لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب . وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر خاصة دون الكلام، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لامندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ماذكرناه، وإلا كان لاتوجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيره» . [1] ولست أدرى ما الذى يجعل أبا حيان متحاملا على ابن مالك كل هذا التحامل، لدرجة رميه بعدم الفهم. مع أن فهم ابن ملك للضرورة مطابق لفهم سيبويه الذى أشار إليه أبو حيان نفسه فى « ارتشاف الضرب»، وقد أهمل رأى ابن مالك هناك ، وعدم إشارته إلى رأى ابن مالك قد يفهم منه أن ابن مالك ليس مبتكرا لهذا الرأى ، وإنما تابع فيه سيبويه ، فاكتفى أبو حيان بالإشارة إلى مصدر الرأى ، هذا فضلا عن أن المسألة التى ثار بسببها لغط النحاة حول ابن مالك ، وهى دخول (ال) على الفعل المضارع قد أجازها الأخفش[2] قبل ابن مالك بقرون . والحق أن أبا حيان فى كثير من كتبه يهاجم ابن مالك ، ويقلل من قيمة آرائه دون سبب معقول . ومع هذا فقد تابع أبا حيان فى رأيه هذا فى ابن مالك آخرون[3] .

أما الشاطبى، فقد فصل الرد على ابن مالك، وأوجزه عنه ابن الطيب[4] ، وبسطه البغدادى[5] . يقول الشاطبى : وماذهب إليه ابن مالك باطل من وجوه :

أحدها : إجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنزع . وعلى إهماله فى النظر القياسى جملة ، ولو كان معتبرا لنبهوا عليه .

الثانى : أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لايمكن فى الموضع غير ماذكر؛ إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره ، ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل . هذه الراء فى كلام العرب من الشياع فى الاستعمال بمكان لا يجهل ، ولا تكاد تنطق بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها واصل بن عطاء لمكان لثغته فيها، حتى كان يناظر

---

(١) الأشباه والنظائر : ١/ ٢٤٤ .

(٢) انظر: مغنى اللبيب : ١/ ٤٨ . والخزانة : ١/ ٤٠ .

(٣) انظر: موطئة الفصيح: ورقة ١٩ . وحاشية الشيخ الأمير على المغنى : ١/ ٤٨ .

(٤) انظر موطئة الفصيح: ورقة ١٩ . (٥) الخزانة: ١/ ٤٢، ٤٣ . وانظر الضرائر : ٦، ٧ .

الخصوم، ويخطب على المنبر فلا يسمع فى نطقه راء ، فكان إحدى الأعاجيب حتى صار مثلا، وقد ورى به الشاعر:

ولما رأيت الشيب راءً بعارضى   تبين أن الوصل لى منك واصلُ

ولا مرية فى أن اجتناب الضرورة الشعرية أسهل من هذا بكثير. وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد، أدى أن لاضرورة فى شعر عربى، وذلك خلاف الإجماع. وإنما معنى الضرورة، أن الشاعر قد لايخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به فى ذلك الموضع إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال فى شىء يزيل تلك الضرورة.

الثالث: أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة يلزم فيها الضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال. ولا شك أنهم فى هذه الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعانى أشد من اعتنائهم بالألفاظ. وإذا ظهر لنا فى موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال؟

الرابع: أن العرب قد تأبى الكلام القياسى لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره، أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك[1].

وقد رد على هذه الوجوه العلامة ابن الطيب، فبين أن ابن مالك لم يخرق الإجماع، لأن سيبويه يرى فى الضرورة مثل الذى رآه ابن مالك. وأوضح أن ابن الحاجب عندما اعترض على سيبويه لم يعترض بأنه لا يشترط فى الضرورة، عدم المندوحة، ولكنه بين عدم المندوحة، الذى اشترطه سيبويه فى تحقق الضرورة «وحينئذ فأين خرق الإجماع، وكلام ابن مالك ليس فى بيان مطلق مايجوز للشاعر فى الضرورة حتى يلزم التحكم ومابعده، بل فى بيان الأخص انتفاء الضرورة المانعة من القياس على ما ورد فيها فى السعة، ولايلزم من انتفاء الأعم».[2] وبين بعد ذلك أن رأى معارضى ابن مالك هو الذى يقتضى التضييق أو على حد تعبيره «هو الملزوم للتحكم والتحجير» ولكن «الشىء إذا اشتهر وتلقى أولا بالقبول تمالأ الناس على الإذعان إليه تقليدًا».[3] وابن مالك هنا غير مقلد، ولكنه أعمل فكره وثقافته فى تكوين رأيه عن الضرورة الشعرية.

وقد حاول بعضهم أن يفسر رأى ابن مالك بما يوافق رأى الجمهور فى الضرورة بقوله: «قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة، فلا يرد عليه ما رد به عليه».[4] ويقول الدمنهورى عن هذا

---

(١) الخزانة: ١ ـ ٤٢، ٤٣. والضرائر: ٦، ٧. (٢) موطئة الفصيح: ورقة ١٩ ب. (٣) السابق نفسه.
(٤) حاشية الصبان على الأشمونى: ١/ ١٦٥. وانظر حاشية الدمنهورى على متن الكافى: ١٠٧.

التفسير: « وهو جواب حسن كان يخطر ببالى كثيرًا» . [1]ولكن هذا التفسير لرأى ابن مالك بعيد عن كلام ابن مالك، كما يقول الدمنهورى نفسه . [2] إذ إن النتائج المترتبة على كلا الرأيين مختلفة تماما مما يدل على اختلاف المفهوم ضرورة .

والذى قال به ابن مالك لا يسد باب الضرورة، خلافا لما رآه بعضهم[3] ، ولكنه يقلل من كثرة ما أطلق عليه أنه ضرورة، وقد رأينا طرفًا من منهج ابن مالك فى الاستشهاد بالقرآن والحديث .

والحق أن ابن مالك كان يضع فى اعتباره اللهجات المختلفة، والقراءات القرآنية، والحديث النبوى . فإذا ورد فيها شىء، قال النحاة عن نظيره فى الشعر إنه ضرورة، لم يعده هو كذلك ، بل يرجع كل ظاهرة إلى أصلها، وأحياناً ينص على أنه لهجة قبيلة معينة، وضرورة عند غيرهم . يقول عن تسكين هاء الغائب واختلاس حركتها « وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بنى عقيل،وبنى كلاب اختيارًا، وعند غيرهم اضطراراً» .[4] وقد ذكر فى كتابه « تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد» عدة مسائل يعدها غيره ضرورة ولا يعدها هو كذلك، منها حذف نون الوقاية من ليس وليت ومن وعن وقد وقط[5]، والاستغناء عن الميم بإشباع ضمة الكاف فى « ذلكم» [6]، وزيادة (ال) فى العلم والتمييز والحال[7]؛ واسكان عين مع [8]، والفصل بين كم وتمييزها[9]، وتأكيد المضارع المثبت[10]، ومجىء الشرط مضارعا والجواب ماضيا[11]، وإجراء الوصل مجرى الوقف[12]. وفى معظم الأحيان يكتفى بأن يقول «يجوز فى الشعر» أو «وقد جاء فى الشعر» وغير ذلك من العبارات التى تبعد عن ذكر لفظ الضرورة، وفى بعض كتبه الأخرى ينبه إلى أن بعض الظواهر كثيرة فى الشعر دون النثر. ولعله فى مثل هذا متأثر بسيبويه، وهذا يُشعر بأنهما كانا يدركان أن للشعر نظاماً خاصا به فى صرفه ونحوه، ينبغى أن يدرس وحدة منفصلا عن النثر، ولكن النظرة السائدة إلى وحدة اللغة ،جعلت هذه الملاحظة تقف عند حد الإدراك الذى لم يؤيده التنفيذ العملى .

---

(1) حاشية الدمنهورى على متن الكافى : ١٠٧ .

(2) انظر: السابق نفسه .

(3) انظر : حاشية الشيخ الأمير على المغنى : ١/ ٤٨ .

(4) التسهيل : ٢٤ .

(5) انظر: ص ٢٥ .

(6) انظر : ص ٤٠ .

(7) انظر: ص ٤٢ .

(8) انظر : ص ٩٨ .

(9) انظر: ص ١٢٤ .

(10) انظر: ص ٢١٦ .

(11) انظر : ص ٢٤٠ .

(12) انظر: ص ٣٣١ .

ثانياً ـ رأى ابن جنى والجمهور:

يرى ابن جنى والجمهور « أن الضرورة ما وقع فى الشعر، سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا» .[1] ولم يشترطوا فى الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك فى شعره، بل جوزوا له فى الشعر مالايجوز فى الكلام، **وإن لم يضطر**[2]؛ « لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر» .[3] بل لقد ذهب ابن عصفور إلى أن « الشعر نفسه ضرورة، وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى»[4]. ولذلك جوز للشاعر مالا يجوز فى الكلام، « اضطر لذلك أو لم يضطر» .[5] ويقول الأعلم: «والشعر موضع ضرورة، يحتمل فيه وضع الشىء فى غير موضعه دون إحراز فائدة ولاتحصيل معنى وتحصينه، فكيف مع وجود ذلك؟» [6] .

وهذا الرأى فى الضرورة يجد أنصارا كثيرين من النحاة، كالعلامة الرضى الذى يقول عنه البغدادى « واعلم أن صريح مذهب الشارح المحقق فى الضرورة ،هوالمذهب الثانى، وهو ماوقع فى الشعر، وهو مذهب الجمهور » .[7] وابن عفور، وأبى حيان الذى يقول: « لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لاتوجد ضرورة، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به، ولاتقع فى كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك فى الشعر خاصة دون الكلام» . [8] وابن هشام، ومن المتأخرين البغدادى الذى يقول « والصحيح تفسيرها (الضرورة) بما وقع فى الشعر دون النثر، سواء كان عنه مندوحة أو لا» . [9]ويقول عن الرأى الأول إنه فاسد « لأن الصحيح أن الضرورة ما وقع فى الشعر سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا »[10]. والشيخ محمد الأمير فى تعقيبه على مخالفة ابن مالك للجمهور فى جعلهم دخول (ال) على المضارع ضرورة، إذ يقول: «والحق قول الجمهور : ما لم يسمع فى غير الشعر إذ ما قاله يسد باب الضرورة، فإن الشعراء أمراء الكلام قل أن يعجزهم شىء على أنه لا يلزم الشاعر وقت الشعر استحضار تراكيب مختلفة[11] . ومع هذا كله ، وعلى الرغم من مغالاة بعضهم فى فهم الضرورة بهذا الفهم

---

(١) خزانة الأدب، للبغدادى: ١/ ٥٣ .
(٢) انظر شرح الكتاب للصفار الفقيه: ورقة ٢١ ب (مخطوط) .
(٣) المقرب، لابن عصفور: ١٦٥ (مخطوط) .
(٤) الاقتراح : ١٢ .
(٥) المقرب لابن عصفور: ١٦٥ (مخطوط) .
(٦) تحصيل عين الذهب بأسفل الكتاب: ١/ ٢٩ .
(٧) خزانة الأدب: ١/ ٤٢ .
(٨) الهمع : ٢/ ١٥٦ .
(٩) الخزانة : ١/ ٤٠ .
(١٠) الخزانة : ١/ ٥٣ .
(١١) حاشية الشيخ محمد الأمير على المغنى: ١/ ٤٨ .

كابن عصفور الذى يذهب إلى أن الشعر نفسه ضرورة، فإن هذا الرأى ينسبه العلماء إلى ابن جنى، كما فعل الصفار الفقيه [1]، وابن الطيب [2]، وأبو حيان [3]، والسيوطى [4]؛ ولذلك سوف نخص رأيه بمزيد من البيان بعد قليل.

وقد استدل الجمهور على صحة هذا المذهب بقول عامر بن جوين الطائى:

فـلا مزنة ودقــت ودقــها　　　ولا أرض أبقــل إبقـالهـا

« ألا ترى أنه حذف التاء من أبقلت، وقد أمكنه إثباتها لو قال: أبقلت آبقالها وينقل حركة الهمزة إلى الساكن الذى قبلها.

واستدلوا أيضاً بقول الآخر:

رب ابـن عـم لسلـيمى مشـمعل　　　طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

ففصل بين طباخ وبين ما أضيف إليه وهو زاد بساعات الكرى، وقد كان يمكنه ألا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بأن يجعل طباخا مضافا إلى الساعات وينصب زاد الكسل بطباخ ». [5] وقد ذكر ابن الطيب، وأبو حيان، والسيوطى أن حجة الجمهور هى قول الشاعر:

كم بجود مقرف نال العلا

حيث فصل بين كم ومجرورها بالجار والمجرور مع وجود المندوحة عن ذلك برفع مقرف أو نصبه. [6] فالشاعر لم يضطر إلى ذلك. وهذا من الأمور التى لاتجوز إلا فى الشعر على حد قولهم. ولكن سيبويه ينص على أنه يجوز فى « مقرف» الجر والرفع والنصب ولا يعد هذا ضرورة لديه، بل مما قد يجوز فى الشعر [7].

قد وجدت هذه الحجج معارضة من أنصار الرأى الأول. وقد سبق طرف منها، عند بيان رأى سيبويه وابن مالك. يقول الصفار الفقيه: « ولا حجة لهم فى شىء من هذا. أما قوله:

ولا أرض أبقـــل إبقــالهــا

---

(١) شرح الكتاب: ورقة ٢١ ب (مخطوط).　(٢) موطئه الفصيح ورقة ١٩ (مخطوط).
(٣) ارتشاف الضرب: ١٢٢٠ (مخطوط).　(٤) الهمع: ٢/ ١٥٥.
(٥) شرح الكتاب، للصفار الفقيه: ورقة ٢١.
(٦) انظر: موطئة الفصيح: ورقة ١٩. وارتشاف الضرب: ١٢٢٠. والهمع: ٢/ ١٥٦.
(٧) انظر الكتاب: ١/ ٢٩٥، ٢٩٦.

فهو مضطر إلى الحذف، لأنه ليس من لغته النقل، فلو قال أبقلت إبقالها لم يصل للوزن. وأما قوله:

طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

فالذى اضطره إلى الفصل أنه لم يرد التجوز، إنما أراد أنه يطبخ فى الساعات. [1] ويقول السيرافى عن البيت الأول: «يجوز أن يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة، وحينئذ لايمكنه ماذكره» [2].

وهنا تظهر نتيجة الخلط بين اللهجات المختلفة فى التقعيد، والاهتمام بالشاهد دون العناية بقائله ولهجته الخاصة، ولو حدد النحاة - رحمهم الله - خصائص كل لهجة على حدة، لما استدل بإحداها على الأخرى، كما رأينا فى التضارب القائم بين هذين الفريقين فى بعض مظاهره.

تفصيل رأى ابن جنى فى الضرورة:

سبقت الإشارة إلى أن العلماء يعدون رأى ابن جنى فى ضرورة الشعر ممثلا لرأى الجمهور فيها. وهذا مادعا إلى الوقوف على رأى ابن جنى بشىء من البسط والتفصيل.

يرى ابن جنى أن «الشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيرا ما تحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله». [3] فعطية تصير إلى عطاء فى قول الشاعر:

أبوك عطاء ألام الناس كلهم[4]

وحازوق يتحول إلى حزاق فى قول امرأة ترثى ابنا لها يقال له حازوق:

أقلب طرفى الفوارس لا أرى   حزاقا وعينى كالحجاة من القطر[5]

ويرى ابن جنى أن العرب يرتكبون الضرورة، مع قدرتهم على تركها. ويستدل من موقفهم هذا على إجازة الوجه الأضعف فيما يحتمل وجهين أو أكثر «فإن العرب تفعل ذلك تأنيسا لك باجازة الوجه الأضعف لتصح به طريقك، ويرحب به خناقك إذا لم تجد وجها غيره، فتقول: إذا أجازوا نحو هذا ومنه بدّ وعنه مندوحة، فما ظنك بهم إذا لم يجدوا منه

---

(١) شرح الكتاب، للصفار الفقيه: ورقة ٢١.   (٢) الخزانة: ١/ ٥٣.
(٣) الخصائص: ٣/ ١٨٨.   (٤) السابق: ٣/ ١٨٨.   (٥) السابق: ٣/ ١٨٨.

بدلا، ولا عنه معدلا»؟[1] ثم يقول : « ألا تراهم يدخلون تحت قبح الضرورة مع قدرتهم على تركها ليعدوها لوقت الحاجة إليها . فمن ذلك قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى   عليّ ذنبا كلُّه لم أصنع

أفلا تراه كيف دخل تحت ضرورة الرفع؟ ولو نصب لحفظ الوزن وحمى جانب الإعراب من الضعف . وكذا قوله :

لم تتلفع بفضل مئزرها   دعد ولم تسق دعدُ فى العلب

كذا الرواية ، بصرف دعد الأولى ، ولو لم يصرفها، لما كسر وزنا، وأمن الضرورة أو ضعف إحدى اللغتين . وكذا قوله :

أبيت على معارى فاخراتٍ   بهنّ ملوب كدم العباط

هكذا أنشده : على معاريَ بإجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة. ولو أنشد : على معارٍ فاخراتٍ لما كسر وزنا، ولا احتمل ضرورة» .[2] ويقول ابن جنى فى أول الباب الذى عقده (فى احتمال القلب لظاهر الحكم) : «هذا باب يحتاج إليه مع السعة ليكون مُعدا عند الضرورة»[3].

بل إن أبا الفتح ليذهب إلى أنه إذا أداك قياسك إلى شىء، ثم وجدت أن العرب تستعمله، تركت ما أداك قياسك إليه وعددت ذلك ضرورة لشاعر أو ساجع أو لمولد[4] .

ويروى ابن جنى سؤال أبى عثمان المازنى للفراء ، وكان الفراء فى أصحابه يقول لهم : لايجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر، وأنشد :

من كان لا يزعم أنى شاعر   فيدن منى تنهه المزاجرُ

فسأله أبو عثمان : لم أجاز فى الشعر ولم يجز فى الكلام؟ وأجاب الفراء لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف . فقال أبو عثمان : وما الذى اضطره هنا؟ وهو يمكنه أن يقول : فليدن منى؟ ولم يذكر ابن جنى جواب الفراء عليه، ولكنه قال : « قد كان يمكن الفراء أن يقول له : إن العرب قد تلزم الضرورة فى الشعر فى حال السعة أنسا بها واعتيادًا لها، وإعدادًا لها لذلك عند وقت الحاجة إليها . ألا ترى إلى قوله :

قد أصبحت أم الخيار تدعى   على ذنبا كله لم أصنع

فرفع للضرورة ، ولو نصب، لما كسر الوزن. وله نظائر. فكذلك قال : فيدن منى، وهو قادر على أن يقول فليدن منى»[5] .

(١) السابق : ٣/ ٦٠ .   (٢) الخصائص : ٣/ ٦٠، ٦١ .   (٣) السابق : ٣/ ٥٩ .
(٤) انظر السابق : ٣/ ٥٩ .   (٥) السابق : ٣/ ٣٠٣، ٣٠٤ .

ولايكتفى أبو الفتح بهذا، بل إنه ليذهب إلى أن مرتكب الضرورة إنما يرتكبها، لا لضعفه وعجزه، **بل لفيض منته وقوة طبعه**. يقول ابن جنى: « **فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل** هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ماجشمه منه، وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله، وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولاقصوره عن اختيار لوجه الناطق بفصاحته، بل مثله فى ذلك عندى مثل مجرى الجموح بلا لجام، ووارد الحرب الضروس حاسرًا من غير احتشام. فهو وإن كان ملوماً فى عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته، وفيض منته، ألا تراه لا يجهل أن لو تكفر فى سلاحه، أو أعصم بلجام جواده لكان أقرب إلى النجاة، وأبعد عن الملحاة؟ لكنه جشم ماجشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله، إدلالا بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه»[1].

فأبو الفتح فى هذا النص يبين أن الشاعر لم يرتكب الضرورة مكرها عليها أو مضطرا إليها، ولكنه جشم ماجشمه على علمه بما يعقب اقتحام مثله إدلالا بقوة طبعه ودلالة على شهامة نفسه. ولكنه لا يلبث بعد هذا أن يذكر أن وضوح المعنى فى ذهن الشاعر يجعله حين يرتكب ما يسمى بالضرورة غير مدرك لها، أو غير واع بها، « فكأنه لأنسه بعلم غرضه، وسفور مراده لم يرتكب صعباً ولا جشم إلا أمما، وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آنس به ما إلا أنه هو قد استرسل واثقا، **وبنى الأمر على أن ليس ملتبسا**[2]».

فابن جنى هنا يقدم تفسيرين لارتكاب مايسمى بالضرورة. أولهما يجعل الشاعر فيه واعيا بما يفعل، فضلا عن أنه مدل بقوة طبعه وشهامة نفسه. والآخر، يجعل الشاعر فيه غير واع بما يفعل، إذ تستغرقه التجربة، وتتضح فى ذهنه، فيصوغها فى شكل يثق بوضوحه مقتنعا بأن ليس فيه لبس. ومهما يكن من أمر فالذى يعنينا من هذا ـ الآن ـ هو نظرة ابن جنى للضرورة على أنها دلالة قوة وتمكن وليست علامة عجز وضعف.

وقد كان على ابن جنى ـ وماقاله مع مذهبه فى الضرورة ــ أن يعد كل ما جاء فى الشعر دون النثر ضرورة، ولا يتوسع فى القياس عليه. ولكن ابن جنى كان فى كثير من الأحيان يتجاهل وجود مايسمى بالضرورة فى الشعر، ويتناول الظاهرة بما لا يشعر بأنها ضرورة على الإطلاق. فعند حديثه عن إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة، يجيز « أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه، ودليلة عليه كقوله:

كفــاك كــف لاتليــق درهمــا ... جودًا وأخرى تعط بالسيف الدما

---

(١) الخصائص: : ٢/ ٣٩٢. (٢) السابق: ٢/ ٣٩٣.

يريد : تعطى، وعليه بيت الكتاب :

وأخو الغوان متى يشأ يصرمنه [١]

وبيته :

دوامى الأيد يخبطن السريحا[٢]

ومنه قوله تعالى : ﴿ **ياعباد فاتقون**[٣]﴾، وهو كثير فى الكسرة . وقد جاء فى الضمة منه قوله :

إن الفقير بيننا قاض حكم   أن ترد الماء إذا غار النجم

يريد النجوم، فحذف الواو، وأناب عنها الضمة، وقوله :

حتى إذا بلت حلاقيم الحلق

يريد الحلوق . وقال الأخطل :

كلمع أيدى منا كيل مسلبة   يندبن ضرس بنات الدهر والخطب

ومنه قوله عز اسمه ﴿ **ويمح الله الباطل**﴾[٤]، و﴿ **يوم يدع الداع**﴾[٥]، و﴿**سندع الزبانية**﴾[٦] وكتب ذلك بغير واو دليلا فى الخط على الوقوف عليه بغير واو فى اللفظ، وله نظائر، وهذا فى المفتوح قليل لخفته الألف قال :

مثل النقا لبده ضرب الطلل [٧]

ونحو قوله :

ألا لا بـارك الله فى سهيـل   إذا مـالله بارك فى الرجـال

فحذف الألف من هذه اللفظة (الله)، ومنه بيت الكتاب[٨] :

أوالفاً مكة من ورق الحمى

يريد الحمام، فحذف الألف، فالتقت الميمان، فغير على مانرى[٩]» .

---

(١) انظر : الكتاب
(٢) انظر السابق .
(٣) سورة : الزمر: ١٦ .
(٤) سورة : الشورى: ٦ .
(٥) سورة : القمر: ٦ .
(٦) سورة . العلق: ١٨ .
(٧) على رواية كسر الطاء، وإلا فهناك رواية بفتحها ، وعليها فلا شاهد لابن جنى فيها (اللسان: طلل) .
(٨، ٩) الخصائص : ١/ ١٢٣، ١٣٤، ١٣٥ .

من هذا النص نرى أن ابن جنى يستشهد بأبيات يعدها سيبويه نفسه من ضرورة الشعر، ولكن أبا الفتح يتناولها على أنها ظاهرة عامة، وإن كان منها جزم الفعل المضارع دون جازم كما فى البيت الأول. ويلاحظ أنه هنا يخلط بين أشياء لا تتوافر لها ظروف واحدة (تعطى ـ الغوانى، الأيدى ـ ياعبادى). فالكلمة الأولى فعل مضارع، والثانية والثالثة اسمان والرابعة منادى مضاف إلى ياء المتكلم، والكلمات الثلاث الأولى مستعملة فى الشعر، والأخيرة من القرآن الكريم. كما يلاحظ ـ أيضا ـ أنه لا وجه لاستدلال ابن جنى على حذف الواو والاستغناء عنها بالضمة بقوله تعالى: **﴿ ويمح الله الباطل﴾**، **﴿يوم يدعُ الداع﴾**، **﴿سندعُ الزبانية﴾** مستغلاًّ رسمها فى المصحف بغير واو فى التدليل على أن الضمة نابت عن الواو، والواضح أن الواو فى هذه الآيات الثلاث **قد حذفت لالتقاء الساكنين**، أو يمكن أن يقال إن الضّمة الطويلة قُصّرت لدواع مقطعية فى هذه المواقع. كما أن **الرمز الكتابى لايعد قاطعا فى الاستدلال**؛ إذ يوجد هناك نماذج كثيرة لاختلاف الرمز الكتابى عن النطق، فضلا عما نسب إلى كتّاب المصاحف من أخطاء[1]. والمعوّلُ **كله فى التقعيد على النطق**.

وإذا كان ابن جنى فى مثل هذه الأبيات السابقة يكتفى بعدم التصريح بأنها من ضرورة الشعر، فإنه يخالف جمهور النحاة فى موضع عده الجميع ضرورة، ماعدا الأخفش وأبا عبدالله الطوال والرضىّ وابن مالك[2]، وعده ابن فارس خطأ،[3] وهو جواز تقدم الفاعل الملتبس بضمير المفعول مثل قول الشاعر:

جزى ربه عنى عدىّ بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ

بناء على أن تقدم المفعول به فى القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر. فلما كثر وشاع كان الموضع له، حتى إنّه إذا أخر فموضعه التقديم. وابن جنى هنا ـ كما فى كثير من المواضع ـ يتابع رأى أستاذه أبى على الفارسى الذى ينقل عنه قوله: «إن تقدم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أن تقدم الفاعل قسمٌ قائم برأسه».[4] وعلى ذلك فالشاعر حين قال:

جـزى ربـه عنى عـدى بن حـاتم

« كأنه قال: جزى عدىّ بن حاتم ربه، ثم قدم الفاعل على أنه قدره مقدما عليه

---

(١) انظر: معانى القرآن، للفراء: ١/ ١٠٦. والإنصاف: ٢/ ٢٧٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك: ١/ ٢٥٣ وابن عقيل: ١٨١، ١٨٢. والأشمونى: ٢/ ٥٩، ومابعدها. وحاشية الصبان عليه: ٢/ ٥٩.

(٣) انظر: الصاحبى: ٣١. (٤) الخصائص: ١/ ٢٩٥.

مفعوله فجاز ذلك[1] » . ثم يقول ابن جنى ـ وكأنه أحس لما يقول استنكارًا وجفوة ـ « ولا تستنكر هذا الذى صورته لك ، ولا يجف عليك ، فإنه مما تتقبله هذه اللغة ، ولا تعافه ، ولا تتبشعه »[2] .

* * *

هذان الرأيان أو المذهبان هما أشهر الآراء فى الضرورة . غير أن مذهب الجمهور يجد تأييدًا وقبولا من عامة النحاة ، بحيث صارت الآراء الأخرى آراء فردية لم تجد كثيرًا من الأنصار . والشىء إذا اشتهر وتُلقى أولا بالقبول تمالأ الناس عليه إذعانا له وتقليدًا ، كما يقول ابن الطيب . ولعلّ أهم مايترتب على هذا الخلاف أن الضرورة يتسع مدلولها وفقا لرأى الجمهور ، بحيث تصبح شاملة لكل ماورد فى الشعر ، أو كثر فيه ، سواء أكانت له نظائر فى النثر ـ ولو كان القرآن أو الحديث ـ أم لا . ونتيجة لذلك ، تكثر ألوان الضرائر ؛ لأنهم لايريدون تفتيت القاعدة أو تمزيقها ، أو لا يريدون الإكثار من القواعد ، فاكتفوا بإطلاق هذا الحكم (الضرورة) على كل بيت يخالف قواعدهم . وأما على الرأى الأول ـ رأى سيبويه وابن مالك ـ فإن مايجد الشاعر عنه مَعْدِلا أو بدًلا ، لا يعد ضرورة ، ولكنه ضرب من التعبير مباحٌ فى الشعر والنثر على السواء . يقول ابن الطيب : « وتظهر ثمرة الخلاف فيما وجدت فيه المندوحة ، هل يجوز القياس عليه أولا ؟ فابن مالك يقيس ؛ ولذلك أجاز وصل (ال) بالمضارع قليلا ، ولم يجعله ضرورة استدلالا بقوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتـه

قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول المرضى حكومته . وأهل المذهب الثانى لايقيسون على ذلك وشبهه »[3] . وقد مرّ بنا ذكر طائفة من أمثلة ما لا يعده ابن مالك ضرورة ، ويعده غيره من الضرورة .

ثالثاً ـ رأى الأخفش :

لقد ذهب الأخفش سعيد بن مسعدة مذهبا مغايرا لغيره من النحاة فى ضرورة الشعر ، إذ نظر إلى الشعراء على أنهم طبقة مختلفة عن غيرهم ، وينبغى أن يباح لهم مالا يباح لسواهم ، واعترف بأن لهم تأثيرا فى الكلام العادى ، حيث يتأثرون هم أولا بما يقولونه فى شعرهم ، وتصبح تراكيب الشعر جارية على ألسنتهم فى مخاطباتهم ، وبالتالى يؤثرون فى غيرهم ممن

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٩٧ . وانظر : باب نقص المراتب : ١/ ٢٩٣ .
(٢) السابق : ١/ ٢٩٧ . (٣) موطئة الفصيح : ١٩أ .

يخالطونهم أو يقلدونهم أو غير ذلك . فقد ذهب الأخفش « إلى أن الشاعر يجوز له فى كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر فى كلامه ، لأن لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فجوز له مالم يجز لغيره »[1].

وقد وجد الأخفش فى هذا منفذًا لإجازة كثير مما لا يجوز عند غيره إلا فى الشعر، فكان «كثيراً ما يقول فى الكلام جاء هذا على لغة الشعراء »[2] وعلى ذلك وجّه بعض القراءات التى قيل عن مثيلاتها فى الشعر إنها ضرورة كقراءة « قواريرًا، قواريرا »[3] فى قراءة من صرف الأول .[4] وحين حاول الصفار الفقيه أن يردّ عليه وقع فيما هرب منه الأخفش . يقول : «وهذا لاحجة فيه، لاحتمال أن يكون التنوين فى (قواريراً) بدلا من حرف الإطلاق، فكان فى الأصل قواريرا ، وحرف الإطلاق يكون فى الشعر، وفى الكلام المسجوع إجراء له مجرى الشعر، فجعلت رءوس الآى جارية مجرى الكلام المسجوع فى لحاق حرف الإطلاق فيكون مثل قوله تعالى ﴿ **وتظنون بالله الظنونا**﴾ ،[5] ﴿**فأضلونا السبيلا**﴾[6]» .[7]؛ إذ جعل الصفار الضرورة فى القرآن الكريم .

وربما كان الأخفش متأثرًا بأستاذه الخليل بن أحمد الذى يروى عنه سيبويه : « إن ناساً من العرب يقولون إن بك زيد مأخوذ، فقال : هذا على قوله : إنه بك زيد مأخوذ، وشبهه بما يجوز فى الشعر نحو قوله وهو ابن صريم اليشكرى :

ويوماً توافينا بوجه مقسم ... كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

وقال الآخر :

ووجـه مشـرق النـحـر ... كـأن ثـديـاه حقـان[8]

وعلى أية حال، فإن مذهب الأخفش ـ على هذا النحو ـ يقلل من وجود ماسماه النحاة ضرورة ، لأنه يبيح للشعراء فى كلامهم العادى مالا يجوز عند غيره إلا فى الاضطرار، بناء على أن ألسنتهم قد اعتادت الضرائر على حد تعبيره، ثم هو بعد ذلك يعترف بتأثير هؤلاء الشعراء فى غيرهم بوصفهم طبقة من الناس ذات مكانة اجتماعية تريغ العامة إلى تقليدها والاقتداء بها، وبذلك تنتشر الظاهرة وتشيع فى الشعر والنثر على السواء . وعلى هذا فلا محل إذن للقول بأنها ضرورة .

---

(١) شرح الصفار الفقيه للكتاب : ورقة ٢١ ب . وانظر ارتشاف الضرب، لأبى حيان : ١١٢ .
(٢) شرح الصفار الفقيه للكتاب : ورقة ٢١ب . (٣) سورة : الإنسان : ١٥ .
(٤) انظر : شرح الصفار: ورقة ٢١ب . (٥) سورة : الأحزاب : ١٠ . (٦) سورة : الأحزاب : ٦٧ .
(٧)انظر الشرح الصفار الفقيه لكتاب : ورقة ٢١ب . (٨) الكتاب : ١/ ٢٨١ .

ولقد كان الأخفش يرى أن الفاء يجوز أن تحذف فى جواب الشرط فى النثر[1]، وأن الكاف يجوز استعمالها اسما فى الكلام»،[2] مستدلا على ذلك بأبيات يعدها غير ضرورة.[3] وكان يجيز صرف ما لم ينصرف مطلقا دون التقيد بضرورة الوزن، فللمتكلم فى غير الشعر أن يصرف الممنوع من الصرف. وقد تابعه فى ذلك بعض النحاة زاعمين أن هذا «لغة لبعض العرب حكاها الأخفش».[4] ويقول الأخفش فى تفسير هذه «اللغة» وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه فى الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام».[5] وكان الأخفش يجيز ـ كذلك ـ مجىء الفعل الماضى حالا فى مثل قول أبى صخر الهذلى:

وإنى لتعرونى لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر

دون حاجة إلى تقدير (قدْ) وحذفها للضرورة عند البصريين[6]. وتابعه فى ذلك الكوفيون.

والظاهر من آراء الأخفش أنه كان يميل غالبا إلى جانب التسمح وعدم التشديد؛ فإن مايجيزه البصريون فى ضرورة الشعر يجيزه الأخفش اختياراً، ومايمنعه البصريون حتى فى ضرورة الشعر يجيزه الأخفش فى ضرورة الشعر؛ مثل مدّ المقصور فى الضرورة، فقد منعه البصريون مطلقا، وأجازه الأخفش فى الضرورة. وتابعه على ذلك الكوفيون.[7] وكذلك منع المصروف فى الضرورة حظره البصريون مطلقا حتى فى الضرورة، ولكن الأخفش يجيزه فى الشعر دون اختيار الكلام[8].

ومادام الأخفش يجيز للشعراء فى الكلام مايجوز لهم فى الشعر، ثم ينظر بعد ذلك إلى كلامهم على أنه «لغة» يجوز الاحتجاج بها، فإن حدود الضرورة تنماع مع غيرها. وبهذا لاتكاد توجد ضرورة فى رأى الأخفش.

ورأى الأخفش فى نتيجته قريب من رأى سيبويه. ولاعجب، فالأخفش تلميذ سيبويه، وهو الوارث الأول لكتابه، وعنه انتشر فى الناس وذاع، وعليه قرىء[9]. وكان الأخفش عالما بلغات العرب،[10] وعاش فى فترة كان العلماء فيها قريبين من مصادر الاستشهاد (توفى

---

(١) انظر: المغنى: ١/ ١٤١.
(٢) انظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٠. وشرح السيرافى: ١/ ٢٤٠. فى جعل الكاف اسماً ضرورة فى الشعر.
(٣) انظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٠. وشرح السيرافى: ١/ ٢٤٠ فى جعل الكاف اسماً فى ضرورة الشعر.
(٤) الهمع: ١/ ٣٧. (٥) الهمع: ١/ ٣٧. وانظر الإنصاف: ٢/ ٢٩٠.
(٦) انظر الإنصاف: ١/ ١٦٠. ومابعدها. (٧) انظر: الإنصاف: ٢/ ٢٤٤.
(٨) انظر: الهمع: ١/ ٣٧. (٩) انظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٦ وما بعدها.
(١٠) انظر: المدارس النحوية: ٩٤.

٢١١هـ). ويلاحظ أنه كلما كان العالم من هؤلاء واسع الرواية، ملما باللهجات المختلفة والقراءات القرآنية المتعددة، كانت نظراته للغة أكثر انفساحا وسعة، بحيث يجد للظاهرة نظائر وأشباها تمنعه أن يقول عنها إنها من اضطرار الوزن أو ضغط القافية، كما كان سيبويه، وابن مالك بعد ذلك .

ويبقى بعد ذلك أن الأخفش فى نظرته إلى تأثير الشعراء فى غيرهم يؤمن بتطور اللغة، لأنه يعترف بشخصية المتكلم، « ويستتبع الاعتراف بهذه الشخصية اعترافا آخر بالتطور فى اللغة[١]» . ولكن هذه النظرة لم تجد قبولا لدى القدماء، لأنهم فرضوا قيودًا على اللغة تمنعها من مثل هذا التطور، ولذلك بقى هذا الرأى منسوبا إلى الأخفش وحده، وإن كان الكوفيون قد شايعوه فى بعض آرائه حتى ليعده بعض الباحثين أنه « هو الذى أعد لتنشأ فيما بعد مدرسة الكوفة» .[٢] وبحيث يمكن أن يقال بحق إنه الأستاذ الحقيقى للمدرسة الكوفية.[٣] فإن رأيه فى الضروره ولغة الشعراء ظل وحيدًا متفردًا، غير بعض ماوافقه فيه الفارسى[٤] .

رابعًا - رأى ابن فـارس :

يقف أحمد بن فارس من ضرائر الشعر موقفا مختلفا عن موقف جميع النحاة، فهو لايكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة، فالذى يأتى به الشاعر إما أن يكون له وجه من العربية، وحينئذ لايكون ضرورة، وإما ألا يكون له وجه منها، وعندئذ لا داعى للتكلف، واصطناع الحيل للتخريج، ويكون مردودا، ويسمى باسمه الحقيقى وهو الغلط أو الخطأ. ولعل عبارته الآتية تلخص موقفه مما يسمى لدى النحاة ضرورة الشعر: «وما جعل الله الشعراء معصومين، يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود »[٥] .

وقد بين ابن فارس رأيه هذا فى موضعين من آثاره. **أولهما** رسالة وضعها لهذا الغرض نفسه، وسماها « ذم الخطأ فى الشعر» . ومن هذه التسمية، يتضح رأيه بجلاء . وهذه الرسالة على صغرها تلخص موقفه من ضرورة الشعر، وقد استهلها بمقدمة يبين فيها أن الخطأ فى الإنسان أمر عادى لم يعصم منه أحد غير الأنبياء الذين اصطفاهم الله لرسالته، أما البشر جميعا بعد ذلك، «فشقى وسعيد، وعالم وجاهل ، ومحق ومبطل، ومخطئ ومصيب إلى غير

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٣ .
(٢) المدارس النحوية : ٩٥ .
(٣) المدارس النحوية : ٩٦ .
(٤) انظر: المغنى : ١ : ١٥٤ .
(٥) الصاحبى : ٢٣١ .

ذلك من الأمور المتضادة. فلو لم يكن جهل لم يعرف علم، ولو لم يكن خطأ لم يعرف صواب، **لأن الأشياء تعرف بأضدادها**» .[١] ويقول بعد هذا إن الذى دعاه لهذه المقدمة «أن ناسا من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا فى أكثر مانظموه من شعرهم، وأخطئوا فى اليسير من ذلك. فجعل ناس من أهل العربية يوجهون لخطأ الشعراء وجوها، ويتحملون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيها ذكرناه أبوابا، وصنفوا فى ضرورات الشعر كتبا» [٢]. وعرض بسيبويه فيما ذكره فى كتابه تحت عنوان « باب مايحتمل الشعر». ثم يتساءل ابن فارس: ما الوجه فى إجازة مالا يجوز إذا قاله شاعر؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب؟ ولم لا يجوز لواحد منا أن يقول لآخر: لست أقصدك ولاك[٣] أقصدنى أنت؟

ويرد على من يحتج لذلك بأن الشعراء أمراء الكلام قائلا: « ولم لا يكون الخطباء أمراء الكلام؟ وهبنا جعلنا الشعراء أمراء الكلام، لم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا، ويقولوا مالم يقله غيرهم؟ فإن قالوا: إن الشاعر يضطر إلى ذلك لأنه يريد إقامة وزن شعره، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره. قيل لهم: ومن اضطره أن يقول شعرًا لا يستقيم إلا بإعمال خطأ، ونحن لم نر ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان أو ذو سطوة بسوط أو سيف إلى أن يقول فى شعره ما لا يجوز ، وما لا تجيزونه أنتم فى كلام غيره، فإن قالوا: إن الشاعر يعن له معنى فلا يمكنه إبرازه إلا بمثل اللفظ القبيح المعيب. قيل لهم: هذا اعتذار أقبح وأعيب، وما الذى يمنع الشاعر إذا بنى خمسين بيتاً على الصواب أن يتجنب ذلك البيت المعيب، ولا يكون فى تجنبه ذلك ما يوقع ذنبا أو يزرى بمروءة» .[٤]

ثم عرض لنماذج من الشعر وقعت فيها مايسميه النحاة ضرائر، وتساءل: ما الذى يدفع الشعراء إلى هذا مع إمكانهم أن يتجنبوه مطلقا، أو يغيروا الوزن حتى لايقعوا فى مثل هذا الملحون المعيب. ثم يخلص إلى النتيجة التى يريد تقريرها وهى « أن الشعراء يخطئون كما يخطىء الناس، ويغلطون كما يغلطون، وكل الذى ذكره النحويون فى إجازة ذلك والإحتجاج له جنس من التكلف»[٥] .

والموضع الآخـر ، فى كتابه الصاحبى، وقد كرر فيه بعض ما قاله فى « ذم الخطأ فى الشعر» ولكن فى رفق وهوادة، وأكد عدم عصمة الشعراء من الخطأ، وأنه « لامعنى لقول من يقول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتى فى شعره بما لا يجوز، ولا معنى لقول من قال :

---

(١) ذم الخطأ فى الشعر: ٢٩ . (٢) ذم الخطأ فى الشعر: ٢٩ .

(٣) يعرض بما استشهد به سيبويه (١/ ٩). من قول النجاشى:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

(٤) السابق نفسه : ٣٠، ٣١. (٥) السابق: ٣١.

ألم يأتيك والأنباء تنمى .

وهذا إن صح وما أشبهه من قوله :

لما جفا إخوانه مصعبا

وقوله : قفا عند مما تعرفان ربوع

فكله غلط وخطأ » .[1] وفى مواضع أخرى من هذا الكتاب يؤكدخطأ الشعراء[2] ، فعلى الشاعر إذا لم يطرد له ما يريد فى وزن شعره « أن يأتى بما يقوم مقامه بسطا واختصاراً وإبدالا، بعد ألا يكون فيما يأتيه مخطئا أو لاحنا» [3] .

لكن ، هل معنى هذا أن ابن فارس لا يعترف بضرورة الشعر على الإطلاق؟الواقع أن ما عده النحاة ضرورة قسمه ابن فارس فى ثنايا كتابه « الصاحبى » إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ قسم يباح للشعراء دون غيرهم ، فهو يقول : « والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومئون، ويشيرون ويختلسون، ويعيرون، ويستعيرون. فأما لحن فى إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب، فليس لهم ذلك»[4] .

ومادام قد اعترف هنا بأن الشعراء أمراء الكلام، فلم أجاز لهم ما حرمه عليهم فى غير هذا الموضع بوصفهم أمراء للكلام؟ ولم لا يسمى هذا ـ إذن ـ ضرورة مادام خاصا بالشعر فحسب؟ وهو هنا يبيح لهم قصر الممدود، ويحظر عليهم مد المقصور، مع أنه يناقش النحاة فى غير هذا الوضع قائلا : « فإن قالوا لايجوز مد المقصور لأنه زيادة فى البناء، قيل : لايجوز قصر الممدود لأنه نقص فى البناء ولا فرق» . [5]

وهو يبيح « الاختلاس» للشعراء ، ويمثل له فى موضع آخر قائلا: « ومنه اختلاسهم الحركات فى مثل :

فاليوم أشرب غير مستحقب» [6] .

كما مثل له أيضا بقراءة أبى عمرو بن العلاء، إذ يقول: « ومنها الاختلاف فى التحقيق والاختلاس نحو: (يأمركم) و(يأمركم) و(عُفِى له) و(عُفْى له) [7]» . وهو هنا لايشير إلى أن

---

(١)الصاحبى : ٢٣١ .
(٢) انظر مثلا صفحة : ٢٦ ، ٢٧ .
(٣) السابق : ٢٣١ .
(٤) السابق نفسه .
(٥) ذم الخطأ فى الشعر: ٣٢ .
(٦) الصاحبى : ١٥ .
(٧) السابق : ٢١ .

الاختلاس من خصائص الشعر، بل يتخذ من هذا وغيره دليلا على أن لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها فى باب عقده لذلك [1]. كما أن استشهاده بالآية كان إشارة إلى نواحى اختلاف لغات العرب.

ويقرر ابن فارس أن الشعراء قد يحتاجون إلى تغيير الصيغ لإقامة الوزن والقافية فى الشعر، حيث يقول: « والعرب تبسط الاسم والفعل فتزيد فى عدد حروفهما، ولعل أكثر ذلك لإقامة وزن الشعر، وتسوية قوافيه، وذلك قول القائل:

وليلة خامـــــدة خمـــــودا طخياء تغشى الجدى والفرقودا

فزاد فى الفرقد الواو، وضم الفاء لأنه ليس فى كلامهم « فعلولا» ولذلك ضم الفاء. وقال فى الزيادة فى الفعل:

لو أن عمرا هم أن يرقودا

ومنه:

أقول إذ خرت على الكلكال.

أراد (الكلكل). وفى بعض الشعر « فأنظور » أراد « فأنظر» [2].

فهو هنا يستشهد بأبيات حرفت فيها الكلمات عما كانت عليه مع أنه يقول فى ذم الخطأ فى الشعر: « وأى خطأ أقبح من قول القائل فى صفه درع:

محكمة من نسج سلام

فهو لم يرض أن جعل الصنعة لسليمان، وهى لداود عليهما السلام، حتى جعل اسمه سلاما» [3]. وهذا بلاشك يمثل تناقضا فى موقف ابن فارس من تطبيق آرائه الصارخة فى ذم الخطأ فى الشعر.

٢ ـ قسم يتناوله على أنه من خصائص العربية، وأنه مظهر من مظاهر الافتنان فيها، ويسميه بأسماء مختلفة، كالبسط، والقبض، والإضمار، وغير ذلك [4] ولعله فى مثل هذا ينظر إلى اللهجات المختلفة، ولعل هذا ما دعاه إلى عدم القول بأنها ضرورة، أو خاصة بالشعر. ومن استشهاده لذلك قول الشاعر:

ومن يتق فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد

---

(١) انظر صفحة ١٢.
(٢) السابق: ١٩٣.
(٣) ذم الخطأ فى الشعر: ٣١.
(٤) انظر صفحة: ١٩، ٨٦، ١٠٤، ١٩٧، ٢١٣.

وقول الآخر :

محمد تفد نفسك كل نفس

وهذا مما يعده النحاة ضرورة .

٣ ـ قسم أخير يعده خطأ وغلطا ، وقد سبق التمثيل له فى مجال عرض رأيه .

* * *

هذا هو رأى ابن فارس كما يمكن أن يفهم من أثريه اللذين عرض فيهما لهذه القضية . وقد وقفنا على شىء من التناقض فى موقفه فيما يتعلق بالقسم الأول . وعلى الجملة ، فإنه لاتكاد توجد ضرورة عند ابن فارس ، لأن الذى له وجه من العربية لايسميه ضرورة ، وماليس له وجه فهو خطأ .

خامسًا ـ الضرورة بين البصريين والكوفيين :

لم يؤثر خلاف بين البصريين والكوفيين فى مفهوم الضرورة بوصفهما مدرستين لكل منهما اتجاه مغاير للأخرى فى جمع اللغة والتقعيد لها . ولا يمكن القول بأن رأى سيبويه فى الضرورة الشعرية يعد ممثلا لرأى البصريين بوصفه أحد أئمتهم البارزين ، فلم يؤثر عن أحد من البصريين أنه يرى رأيه فى الضرورة . ولعلّ مرجع ذلك أن سيبويه لم يصرّح برأيه بوضوح ، وإنما فهم رأيه من خلال تعامله مع بعض الشواهد ـ كما سلف القول ـ كما لايمكن القول بأن رأى الأخفش يعد ممثلا لرأى الكوفيين ـ بوصفه رائدا متحررا فى كثير من آرائه عن أستاذيه الخليل وسيبويه ، مما جعل الكوفيين يتابعونه فى كثير من هذه الآراء ، ويأخذون برأيه فيها ، حتى إن بعض الباحثين كالدكتور شوقى ضيف ليعده إمام مدرسة الكوفة ، ومؤسسها الأول[1] ـ إذ لم يؤثر عن أحد من الكوفيين أنه كان يقول بما يقول به الأخفش من أنه يجوز للشاعر فى الكلام مايجوز له فى ضرورة الشعر .

كما لا يمكن القول أيضاً بأن رأى ابن فارس بوصفه كوفى المذهب ،[2] معبر عن رأى الكوفيين ، فقد عاش فىْ فترة كانت فيها حدة الخلاف قد خفّت ونبرة الخصام قد خفتت ، مع أنه لم يقل أحد من الكوفيين بما قال به فى الضرورة ، بل على العكس من ذلك ، كان الكوفيون يصطنعون قاعدة لكل ما يروى ، ولايخطئونه .

---

(١) انظر : المدارس النحوية : ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) الاقتراح : ٨٦ .

أما ابن جنى قد سبقت الإشارة إلى أن رأيه يعد ممثلا لرأى جمهور النحاة دون تمييز بين بصريين وكوفيين .

وكذلك لايعد رأى ابن مالك معبرا عن أى من المدرستين أو الإتجاهين، فقد كانت له «فى النحو طريقة سلكها بين طريقى البصريين والكوفيين» [1]. ولذلك لايعد رأيه ممثلا لأحد الفريقين .

والواضح من هذا أن الآراء فى الضرورة لم تكن خاضعة لاتجاه من الاتجاهات الكبرى ، وإنما كان الخلاف فيها نتيجة الاجتهادات الفردية التى تنبع أساساً من سعة الرواية، والموقف المختلف من مصادر الاستشهاد، والتقعيد، والإلمام باللهجات، والقراءات القرآنية .

ومع ذلك، فإننا نجد هناك خلافا بين البصريين والكوفيين، ليس فى مفهوم الضرورة، وإنما فى تطبيق هذا المفهوم. ويرجع سبب الخلاف إلى موقف كل من الفريقين من بعض الأسس فى التقعيد، من حيث كمية الشواهد التى تصلح أساسا لقاعدة، أو لاتصلح، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وإلى الاختلاف فى تطبيق بعض مسائل القياس. وقد سلف القول بأن اختلاف نتائج القياس يثبت عدم صحة الاعتماد عليه فى التقعيد اللغوى .

ويمكن تصنيف مظاهر الاختلاف بين البصريين والكوفيين فى الضرورة فى ثلاثة أنواع :

الأول : مسائل يجيزها الكوفيون فى الاختيار؛ ويعدها البصريون ضرورة ومسائل هذا النوع كثيرة، ومعظمها ناتج من اعتماد الكوفيين على الشاهد الواحد فى وضع القاعدة، ورفض البصريين لمثل هذا. ومن مسائل هذا النوع :

١ ـ استعمال أفعل التفضيل من السواد والبياض، يجيزه الكوفيون، ويقيسون عليه (ما أفعله) فى التعجب منهما أيضا. وقد أجازه الكوفيون قياساً على قول الشاعر:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم   فأنت أبيضهم سربالَ طباخِ

ووجه الاحتجاج به عندهم « أنه قال (أبيضهم) . وإذا جاز ذلك فى أفعلهم جاز فى ما أفعله وأفعل به، لأنهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب» . [2] فاستعمال أفعل التفضيل من البياض والسواد جائز عند الكوفيين. ولكن هذا الشاهد وأضرابه ضرورة عند البصريين[3].

---

(١) انظر : إنباه الرواة: ١/ ٩٤ حيث يقول : « وطريقته فى النحو طريقة الكوفيين» ويفهم هذا ـ أيضا ـ من ابن فارس نفسه .

(٢) الإنصاف : ١/ ٩٦ .   (٣) انظر السابق: ١/ ٩٧ .

٢ ـ إعمال إنْ المخففة فى المضمر [١] .

٣ ـ دخول اللام فى خبر لكنّ [٢] .

٤ ـ استعمال سوى اسمًا [٣] .

٥ ـ إسكان الميم من لِمَ [٤] .

٦ ـ الفصل بين كم ومجرورها [٥] .

٧ ـ نداء مافيه (أل) [٦] .

٨ ـ الجمع بين (يا) والميم فى اللهم [٧] .

٩ ـ ترخيم المضاف [٨] .

١٠ ـ إفراد كلتا [٩] .

١١ ـ تأكيد النكرة بغير لفظها [١٠] .

١٢ ـ العطف على الضمير المرفوع المتصل [١١] .

١٣ ـ إضمار حرف الجزم [١٢] .

١٤ ـ إظهار أن بعد كى [١٣] .

١٥ ـ حذف اسم الموصول وبقاء صلته [١٤] .

١٦ ـ تقديم التمييز على العامل فيه [١٥] .

١٧ ـ تقديم الفاعل على عامله [١٦] .

١٨ ـ حذف نون التثنية لغير الإضافة [١٧] .

---

(١) انظر السابق : ١/ ١٢٥ . وما بعدها . (٢) انظر الإنصاف : ١/ ١٢٨ ، والاقتراح : ٢٧ .
(٣) انظر الكتاب : ١/ ٢٠٢ . والإنصاف : ١/ ٢٠٣ . (٤) الإنصاف : ١/ ١٨٩ .
(٥) السابق : ١/ ١٩٤ . (٦) السابق : ١/ ٢٠٨ .
(٧) السابق : ١/ ٢١١ . (٨) الإنصاف : ٢١٤ .
(٩) الإنصاف : ٢/ ٢٦٠ . (١٠) السابق : ٢/ ٢٦٥ .
(١١) السابق : ٢/ ٢٧٩ . (١٢) السابق : ٢/ ٣١٢ .
(١٣) السابق : ٢/ ٣٤٢ . (١٤) السابق : ٢/ ٤٢٧ .
(١٥) السابق : ٢/ ٤٩٤ . (١٦) المغنى : ٢/ ١٤٥ . وأوضح المسالك : ١/ ٢٣٨ .
(١٧) الأشباه والنظائر : ٢/ ١٥٣ . والأشمونى : ٢/ ٤٦ .

الثانى : مسائل أجازها الكوفيون فى ضرورة الشعر، ومنعها البصريون مطلقا، ومسائل هذا النوع محدودة، وترجع - أيضا - إلى الخلاف فى الاعتداد بالشاهد الواحد، وعدمه، كما ترجع أيضا إلى الاختلاف فى تطبيق مسائل القياس. ومن هذا النوع ما يأتى :

١ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، يجيزه الكوفيون فى الضرورة، ويمنعه البصريون مطلقا. ولايجوز فى الضرورة عندهم إلا بالظرف والجار والمجرور[١].

٢ - منع صرف الاسم المنصرف[٢].

٣ - مدّ الاسم المقصور[٣].

الثالث : مسائل يجيزها البصريون فى ضرورة الشعر، ويمنعها الكوفيون، وهذا النوع أقل من سابقيه كثيرا، إذ إن هذا النوع فيه غرابة على مذهب الكوفيين الذى ينزع غالبا إلى التجويز وفقا لموقفهم من ورود الظاهرة، ولو مرة واحدة. والمثال الواضح لهذا النوع هو أن البصريين قد ذهبوا إلى أنه يجوز صرف (أفعل منك) فى ضرورة الشعر، وذهب الكوفيون مقتدين بإمامهم الكسائى والفراء إلى أنه لايجوز صرف،ه ولو فى ضرورة الشعر[٤]. ولقد أجازه البصريون لا وفقاً لاستعمال اللغة، ولكن موافقة للقياس النحوى، وبناء على «أن الأصل فى الأسماء كلها الصرف». فحينما يصرف أفعل منك فى ضرورة الشعر، فقد عاد إلى أصله. «وهل منْع ذلك إلا رفض للقياس وبناء على غير أساس»[٥].

ويلاحظ أن البصريين لم يوردوا شاهدا واحدا على هذه المسألة. فما دام القياس يبيح مثل هذا - من وجهة نظرهم - فلا داعى للشواهد. وأغلب الظن أنه لاتوجد شواهد لهذه الحالة بعينها[٦]، ولكنهم قاسوا هذا على صرف مثل (أحمر) فى ضرورة الشعر، واكتفوا بهذا القياس. وأغلب الظن أيضا أنه لو كان هناك شاهد واحد على هذه المسألة الغريبة، لأجازه الكوفيون.

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٤٦. والإنصاف : ١/ ٢٤٩.

(٢) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٤، ٢٠٥. والإنصاف: ٢/ ٢٩٠. وشرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٦٨، ٦٩. والأشمونى ٣/ ٢٧٥.

(٣) الإنصاف: ٢/ ٤٤٤.

(٤) انظر : شرح السيرافى: ١/ ٢٠٣.

(٥) انظر المسألة رقم ٦٩ من الإنصاف : ٢/ ٢٨٦. والأشمونى : ٣/ ٢٧٥.

(٦) جعلوا من هذا النوع قول امرئ القيس :

ألا أيها الليل الطويل ألا انجل   بصبح وما الإصباح منك بأمثل

(الصبان على الأشمونى : ٣/ ٢٧٥). ولكن هذا البيت تقدمت فيه منك على أمثل، كما أنه لم يظهر التنوين فى أمثل، لإطلاقها فى آخر البيت وعلى ذلك فظروفها تختلف عن غيرها فلاوجه للاستشهاد بها على هذه الحالة.

ومعظم المسائل السالفة ـ على ماهو واضح ـ مسائل خلافية . ولما كان بعضها يعتمد على شواهد قليلة ، فان البصريين ركزوا جهدهم فى نقد هذه الشواهد ، وسلكوا فى ذلك وسائل مختلفة . فهم أولا يجهلون الشاهد ، فإذا كان معروف القائل عمدوا إلى تخطئة الرواية ، والإتيان برواية أخرى توافق مذهبهم . فإن لم يكن هذا ولاذاك عدوه من الشاذ الذى لايقاس عليه ، أو أولوه بحيث يوافق مايذهبون إليه ، وعلى هذا النهج سار دفاع البصريين عن أصولهم كما صور ذلك كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف» ، لابن الأنبارى .

خلاصة هـــذه الآراء :

من هذه الآراء السالفة ، نرى أن رأى إمام النحاة سيبويه وابن مالك ورأى الأخفش ، ورأى ابن فارس ، ورأى الكوفيين التطبيقى ، تلتقى كلها فى غاية واحدة أو متقاربة ، وإن اختلفت السبيل إلى هذه الغاية . إذ كل من هذه الآراء ، يحصر الضرورة فى نطاق ضيق ، بحيث يجعلها سيبويه وابن مالك فيما لامندوحة للشاعر عنه . ويزيل الأخفش الحدود بين الضرورة وغيرها بحيث لايصبح هناك مسوغ للقول على ظاهرة ما فى الشعر إنها ضرورة . ويجيز ابن فارس بعض الظواهر فقط ، وإن كان لايسميها ضرورة ، ويرفض البعض الآخر بحجة أنه خطأ أو لحن ، أما الكوفيون فهم ، بناء على قياسهم على الشاهد الواحد ، لايرون فى هذه الألوان المختلفة ضرورة أو شذوذا وإنما هى أنماط متعددة من التعبير لنا أن نترسم خطاها وننسج على منوالها .

ويبقى بعد ذلك رأى الجمهور ، وإمام رأى الجمهور هو العلامة ابن جنى . ولعل المحافظة على طرد الظواهر اللغوية فى المستويات المختلفة للغة هى التى دفعت بهؤلاء إلى إبعاد كل ماخالف القاعدة ، بحجة أنه ضرورة أو شاذ . ومن هنا كان حكمهم على كل ماجاء فى الشعر بأنه ضرورة لتسلم القاعدة ، ويطرد القياس .

وهنا تنبغى الإشارة مرة أخرى إلى أن الخلط بين مستويات اللغة شعرا ونثرا وغير ذلك أسهم بنصيب موفور فى كثرة ما أطلق عليه أنه ضرورة . فقصر الممدود فى الشعر ـ مثلا ـ يعد ضرورة بالنسبة إلى بقائه ممدودا فى النثر ، وصرف الاسم الممنوع من الصرف فى الشعر إنما يعد ضرورة بالنسبة إلى بقائه ممنوعا من الصرف فى النثر ، وهكذا ، ولو كانت هناك قاعدة جزئية تنص على أن الاسم الممدود يجوز قصره وبقاؤه ممدودا فى الشعر ، ولا يكون فى النثر إلا ممدودا . . ولو كانت هناك قاعدة تقول إن الاسم يمنع من الصرف فى النثر إذا جاء على صفة معينة ، بخلاف الشعر فإن هذا الاسم لا يلتزم بمنعه الصرف فيه . . أو لو كان هناك تقعيد خاص بالشعر دون حاجة إلى إقحام النثر فيه ـ لما أمكن حينئذ الحكم على مخالفة هذه

القواعد فى الشعر بأنها ضرورة، لأن الحكم عليها بهذا إنما جاء نتيجة القياس على النثر، وهذا أثر من آثار مقولة الإضافة[1].

الأصل والتشبيه فى الضرورة:

مع أن النحاة اختلفوا فى مفهوم الضرورة ـ على مارأينا ـ فإنهم اتفقوا على ماسموه « علة الضرورة» التى حصروها فى أمرين هما: الرجوع إلى الأصل، وتشبيه غير الجائز بالجائز. ولم يشذ أحد من النحاة، عن جعل الضرورة الشعرية تدور فى أحد هذين الإطارين. والنحاة بذلك لا يعبئون بربط الضرورة بالموقف الشعرى، والمعاناة التى يقوم بها الشاعر فى صياغة القصيدة، واصطدامه فى سبيل ذلك ـ أحيانا ـ بقواعد النحاة للمحافظة على وزن قصيدته، وإنما كل وكدهم الحفاظ على اطراد الأقيسة النحوية. فبالرغم من أنهم جعلوا هناك ماسموه بالضرورة، فإنهم جعلوا هذه الضرورة دائرة فى فلك القياس النحوى على الوجه الذى أرادوه، وقد كان مقتضى وصفهم لها بالضرورة أنها خارجة عن القياس.

ولعل رائد النحاة فى ذلك هو سيبويه. فقد صرح فى باب مايحتمل الشعر، وفى تناوله لمسائل أخرى من الكتاب، بأن علة الضرورة هى هذان الأمران السابقان. يقول عن الأصل: «وقد يبلغون بالمعتل[2] الأصل فيقولون: رادد فى راد، وضننوا فى ضنوا، ومررتم بجوارىَ قبل، قال قعنب ابن أم صاحب:

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى   أنى أجود لأقوام وإن ضننوا[3]

ويقول أيضا: « وربما جاءت العرب بالشىء على الأصل ومجرى بابه فى الكلام على غير ذلك».[4] ويقول فى موضع آخر: « ... قالوا حين اضطروا فى الشعر فأجروه على الأصل، قال الشاعر الهذلى:

أبيت على معـاريَ واضحـاتٍ   بهـن ملـوب كـدم العبـاط

وقال الفرزدق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبد الله مولى مواليا

فلما اضطروا إلى ذلك فى موضع لابد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل»[5].

---

(١) انظر فى أثر مقولة الإضافة فى النحو: مناهج البحث فى اللغة، د. تمام حسان.

(٢) يقصد بالمعتل هنا المضعف والمعتل معا كما يظهر من تمثيله.

(٣) الكتاب: ١/ ١٠، ١١.   (٤) السابق: ٢/ ٦١.

(٥) السابق: ٢/ ٥٨، ٥٩. وانظر نماذج أخرى فى: ٢/ ٦٠، ١٢٣، ١٦١.

أما عن التشبيه، فإنه يقول: « اعلم أنه يجوز فى الشعر ما لا يجوز فى الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا»[1] .

ويقول - أيضا - مبينا علة نداء الاسم الذى فيه الألف واللام فى الشعر: « وقال الشاعر:

من آجلك يا التى تيمت قلبى   وأنت بخيلة بالود عنى

شبهه بيا الله » .[2] وعن حذف نون الوقاية من قد - مثلا - يقول : « وقد يقولون فى الشعر قطى وقدى. فأما الكلام فلابد فيه من النون . وقد اضطر الشاعر، فقال قدى شبهه بحسبى لأن المعنى واحد ، قال الشاعر :

قدنى من نصر الخبيبين قدى   ليس الإمام بالشحيح الملحد

لما اضطر شبهه بحسبى» . ويقول عن لام الأمر: « واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمرة ، وقال الشاعر:

محمد تفـد نفسك كـل نفـس   إذا ما خـفت من شـىء تبـالا

وإنما أراد لتفد»[3] وغير ذلك من المواضع الكثيرة فى الكتاب .

وقد دأب سيبويه على تعليل معظم الضرائر التى وردت فى كتابه بعلل لاتخرج عن هاتين العلتين : الرد إلى الأصل، وتشبيه غير الجائز بالجائز. وعلى ذلك فهم بعض شارحى الكتاب رأيه فى الضرورة فنسبوا إليه اشتراط « أن يكون فى ذلك رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز»، [4] فضلا عن شرط اضطرار الشاعر. وقد كان سيبويه يرمى من وراء ذلك إلى أمرين أوضحهما الصفار الفقيه ، أولهما أن ماجاء فى الشعر لايعد « كاسرًا للقانون» ولكنه خاضع للقواعد والأصول النحوية، وثانيهما أن ما يحتمله الشعر - مع أنه غير كاسر للقانون - لايحمل الكلام عليه، لأن الشعر موضع اضطرار[5] ، وهذا - بالطبع - تناقض أوقع فيه الإصرار على خلط الشعر بالنثر، والحرص على استقامة القاعدة واطرادها .

وكذلك ، كان المبرد يرى أن « الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها» . [6] وكثيراً ما كان يصرح

---

(١) السابق: ١/ ٨.   (٢) السابق: ١/ ٣١٠.

(٣)الكتاب : ١/ ٤٠٨ . وانظر أمثلة أخرى فى : ١/ ٣٠٢، ٤١٠، ٤٣٦، ٢/ ٤١، ٥٥، ١٥٢ .

(٤) شرح الصفار الفقيه : ورقة : ٢١ .

(٥) انظر السابق: ورقة : ٢١ .

(٦) المقتضب: ١/ ٢٥٠ . وانظر أيضا: ص ١٣٩ ، ١٤٤ من هذا الجزء.

عقب شرحه لمسألة من المسائل بقوله : « ولو اضطر شاعر لرده إلى أصله كرد جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة » [1] حتى وإن لم يذكر شاهدا على ذلك . وكل بيت أورده المبرد فى المقتضب من أجل الضرورة ذكر علته ، وهى لاتخرج أيضا عن العلتين اللتين سبقت الإشارة إليهما . وسوف نكتفى بذكر مثال لكل منهما ، ففيه غناء عن غيره ، ودلالة على كل ماجاء على شاكلته .

يقول المبرد : « فأما دمُ فهو فَعَل ، يدلك على ذلك أنك تقول : دمى يدمى فهو دم ، فهذا مثل فرق فرقا وهو فرق ، وحذر حذرا فهو حذر . فدم إنما هو مصدر مثل البطر والحذر . **ومما يدلك على أنه فَعَلٌ أن الشاعر لما اضطر فأخرجه على أصله ، ورد** ما ذهب منه . جاء به متحركا ، فقال :

فلو أنا على حجر ذبحنا   جرى الدميان بالخبر اليقين » [2]

فهذا مثال ذكره المبرد من الرد إلى الأصل . وأما التشبيه ـ وهو لم يعلل به كثيرًا ، ويسميه الحمل على المعنى ـ فيكفى أن نذكر منه ماقاله عن « سوى » بعد أن بين أنها لا تكون إلا ظرفا : « وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً ، لأن معناه معنى غير فحمله عليه ، وذلك قوله :

تجانف عن أهل اليمامة ناقتى   وماقصدت من أهله لسوائكا

وقال آخر :

ولاينطق الفحشاء من كان منهم   إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وإنما اضطر فحمله على معناها ، كما أن الشاعر حيث اضطر إلى الكاف التى للتشبيه أن يجعلها اسما أجراها مجرى مثل لأن المعنى واحد » [3] .

ولا نود أن نستطرد فنذكر لكل علم من أعلام النحاة نماذج تدل على معتقده أن الضرورة لابد أن تكون إما رجوعاً إلى أصل غير مستعمل ، أو تشبيها بجائز . ويكفى أن نشير إلى أن معظم النحاة يعتقدون هذا [4] . وكان من أبرزهم العلامة ابن جنى الذى تناول هذه

---

(١) المقتضب : ١/ ١٣٩ .

(٢) المقتضب : ١/ ٢٣١ . وانظر أيضاً : ٢/ ٢٣٨ ، ٣/ ١٥٣ . فقد ذكر فيهما هذا البيت مع هذه العلة .

(٣) المقتضب : ١/ ١٣٩ .

(٤) انظر على سبيل المثال : شرح السيرافى : ١/ ٢٠٠ ومابعدها . وشرح الجمل لابن عصفور : ورقة ١٣٨ ، ومابعدها ، وشرح الصفار الفقيه : ورقة ٢١ ومابعدها . وارتشاف الضرب لأبى حيان : ١٢٠ ومابعدها .

المسألة بإفاضة فى خصائصه، واستدل باستعمال العرب للضرورة على أن ذلك منبهة على أصل الباب الذى تجىء فيه، « فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، ولعله إنما خرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله » (١) .

ويقول الشلوبين :

« علة الضرائر التشبيه لشىء بشىء أو الرد إلى الأصل » . (٢)

ويلاحظ أن هاتين العلتين اللتين أدار النحاة الضرورة فى فلكهما نتيجتان من نتائج تدخل القياس فى النحو. ولارتباط الضرورة الشعرية بهما نتائج فى تناول العلماء لها نجملها فيما يأتى :

١ ـ الاختلاف حول وجود الضرورة أو عدمه ؛ لأن هذا يرجع إلى اعتبار الأصل، أو قوة الشبه، فما يراه بعض النحويين أصلا يرد إليه غيره لا يراه البعض الآخر كذلك . ومن هنا كان الاختلاف بين البصريين والكوفيين فى منع صرف الاسم المنصرف وجواز مد المقصور؛ لأن البصريين يقولون : إن « الأصل فى الأسماء الصرف، فلو أنا جوزنا ترك صرف ماينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل » . (٣) وكذلك قالوا عن مد المقصور: « إنما قلنا إنه لايجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل . . . فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل، وذلك لايجوز. وعلى هذا يخرج قصر الممدود، فإنه إنما جاز لأنه رد إلى أصل بخلاف مد المقصور لأنه رد إلى غير أصل » . (٤) وقد فتح هذا باباً للتأويل . يقول ابن جنى : « سألت أبا على ـ رحمه الله ـ عن قوله :

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى   وجهك بالعنبر والمسك الذكى

فخضنا فيه، واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون من تبيتين، كما حذف الحركة للضرورة فى قوله :

فاليوم أشرب غير مستحقب

كذا وجهته معه، فقال لى : فكيف تصنع بقوله : « تدلكى » قلت : نجعله بدلا من تبيتى، أو حالا فنحذف النون كما حذفها من الأول فى الموضعين، فاطمأن الأمر على هذا . وقد يجوز أن يكون تبيتى فى موضع النصب باضمار أن فى غير الجواب كما جاء بيت الأعشى :

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٥٧ . (٢) الأشباه والنظائر : ١/ ٢٤٥ .
(٣) الإنصاف : ٢/ ٣٩٧ . (٤) الإنصاف : ٢/ ٤٤٦ .

لنا هضبة لاينزل الذل وسطها ويأوى إليها المستجير فيعصما[١]

فالشاعر ـ هنا ـ قد حذف النون إقامة لوزن البيت أو وفقا للهجة معينة، كما سنرى. ولكن النحاة لايقنعون بهذا، بل لابد للضرورة « من وجه تخرج عليه» .[٢] حتى تكون خاضعة للقياس، عملا بقول سيبويه: « وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها»[٣].

وعلة التشبيه تحتاج إلى تكلف فى استخراج وجه الشبه لايتيسر لكل نحوى، ولذلك وجدت قاعدة من قواعد الضرورة مؤداها أن « ما لا يؤدى إلى الضرورة أولى مما يؤدى إليها» .[٤] وبناء على ذلك. فقد رجح الأعلم تقدير الخليل وسيبويه على تقدير يونس فى قول الشاعر:

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت[٥]

فى جعل (ألا) حرف تحضيض و(رجلا) منصوبا بفعل مقدر بخلاف يونس الذى يرى أن (رجلا) اسم (لا) ونون ضرورة. وبناء على ذلك أيضا، كان اختلاف النحاة حول قول الشاعر:

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب عنى ولا أنت ديانى فتخزونى

«هل المحذوف لام الجر دون الأصلية، واللام التى هى موجودة مفتوحة؟ أو المحذوف اللام الأصلية والباقية هى لام الجر؟» .[٦] وينقل السيوطى « والأظهر أن الباقية هى لام الجر، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدى إلى أن يكون البيت ضرورة، والقول بحذف الأصلية لا يؤدى إلى ضرورة، ومالا يؤدى إلى ضرورة ، أولى مما يؤدى إليها» .[٧] ولهذا نجد أن القول بالضرورة فى بعض الأحيان خاضع لاختيار التأويل.

كما فتح هذا ـ أيضا ـ الباب واسعًا للطعن فى الشواهد ، ورد الروايات حتى تستقيم هذه الأصول. وكان المبرد ـ مثلا ـ يرد كل رواية لا توافق هذا الأصل، ويهمل منها ما لا يجد له فيه مخرجا[٨].

---

(١) الخصائص : ١/ ٣٨٨، ٣٨٩.
(٢) الضرائر: ١٨ .
(٣) الكتاب: ١/ ١٣ .
(٤) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٤٦ .
(٥) انظر: الكتاب : ١/ ٣٥٩. وتحصيل عين الذهب : ١/ ٣٥٩ والمغنى : ١/ ٦٦ .
(٦) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٤٥ .
(٧) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٤٦ . وانظر الضرائر، للألوسى: ٢٠ .
(٨) انظر مثلا: شرح السيرافى: ١/ ٢١٨، ٢٢٩، ٢٣٠ . وشرح الصفار، ورقة : ٢٥، ٢٧ . وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٥ ب.

٢ ـ ولما كانت الضرورة تدور فى إطار معين، ترتب على ذلك أن « ماجاز للضرورة يتقدر بقدرها» . ومعنى هذا أنه « إذا دعت الضرورة إلى منع صرف المنصرف المجرور، فإنه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة ـ عند الفارسى ـ لأن الضرورة دعت إلى حذف التنوين ، فلا يتجاوز محل الضرورة بإبطال عمل العامل . والكوفى يرى فتحه فى محل الجر قياسا على مالا ينصرف لئلا يلتبس بالمبنيات على الكسرة» [(١)] .

٣ ـ الحكم بحسن الضرورة أو قبحها. فكلما كانت الضرورة قريبة من الأصل، أو واضحا فيها وجه الشبه بالشىء الجائز، كانت ضرورة حسنة، وإذا لم تكن كذلك ، كانت مستقبحة . فالضرورة الحسنة ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف، وإنما لاتستوحش منه النفس لأنهم قالوا إن الأصل فى الأسماء الصرف، وهذا قد رد إلى أصله، فعندما يصرف الاسم الممنوع من الصرف يكون « من أحسن الضرورات لأنه رد إلى الأصل» .[(٢)] وأقبح الضرائر هى المؤدية إلى ماليس أصلا فى كلا مهم كقول الشاعر:

وإننى حيثما يثنى الهوى بصرى ... وحيثما سلكوا أدنو فأنظور[(٣)]

٤ ـ قد يتفقون على وجود ضرورة فى بيت ما، ولكنهم يختلفون فى توجيهها، واختيار علتها .

يقول سيبويه : « ولا يحسن إن تأتنى آتيك من قبل أن إن هى العاملة، وقد جاء فى الشعر. قال جرير بن عبد الله البجلى :

يا أقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع أخوك تصرع

أى إنك تصرع إن يصرع أخوك . ومثل ذلك قوله :

هذا سراقة للقرآن يدرسه ... والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

أى المرء ذيب إن يلق الرشا . . . وقال ذوالرمة :

وإنى متى أشرف على الجانب الذى ... به أنت من بين الجوانب ناظر

أى ناظر متى أشرف، فجاز هذا فى الشعر، وشبهوه بالجزاء إذا كان جوابه منجزما لأن المعنى واحد» . [(٤)] فسيبويه ـ هنا ـ يقدر أن فى هذه الأبيات تقديما وتأخيرا حيث قدم

---

(١) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٤٥ . وانظر حاشية الدمنهورى على متن الكافى : ١٠٦ .

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش: ١/ ٦٧ .

(٣) انظر: منهاج البلغاء لحازم القرطاجنى: ٣٨٣. عروس الأفراح للسبكى: ١/ ٨٨. والهمع للسيوطى: ٢/ ١٥٦ . والمزهر: ١/ ١٤٤ (طبعة صبيح) .

(٤) الكتاب: ١/ ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

الجواب فى النية، وتضمنه الجواب فى المعنى ـ على حد تعبير الأعلم [١] ـ ولذلك لم يجزم الفعل (تصرع) الأخير فى البيت الأول، « وهذا من ضرورة الشعر ».

ولكن المبرد لا يرتضى هذا التأويل ، ويرى أنه ليس ثمت تقديم ولا تأخير فى هذه الأبيات وأمثالها، وأنها على النسق الطبيعى ، وهى مشتملة مع ذلك على ضرورة من نوع آخر وهى حذف الفاء فى جواب الشرط ، يقول : « قال الشاء على إرادة الفاء :

وإنى متى أشرف على الجانب الذى ... به أنت من بين .انب ناظر

وهى عندى على إرادة الفا، والبصريون يقولون: هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم، أى وإنى ناظر متى أشرف، وكذلك قول الشاعر:

يأقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع أخوك تصرع»[٢]

فنحن هنا أمام تقديرين مختلفين لنص واحد اتفقوا على أن فيه ضرورة ، يرى سيبويه أنها التقديم والتأخير، على أنه لم يمنع من إرادة الفاء، إذ يقول فى موضع آخر « ولو أريد به حذف الفاء جاز»،[٣] ولكنه على مايظهر من كلامه يختار التقديم الأول ، والمبرد يختار التقدير الثانى وهو إرادة الفاء.

ومما يدعو إلى الدهشة أن قول البحير السلولى :

وما ذاك إن كان ابن عمى ولا أخى ... ولكن متى ما أملك الضر أنفع

مثل قول جرير بن عبد الله البجلى السابق :

إنك إن يصرع أخوك تصرع

ولكن النحاة وجهوا بيت السلولى على التقديم والتأخير فحسب . يقول ابن رشيق : «ولا أدرى ما الفرق بين هذا وبين (إن يصرع أخوك تصرع)، حيث فرقوا بينهما، غير أنا نسلم لهم كما سلم من هو أثقب منا حسا، وأذكى خاطرا»[٤].

٥ـ وضع شروط للضرورة، فبعض الضرائر لاتجوز هكذا ارتجالا ، بل لابد من شروط تتوافر لإجازتها. ومثال ذلك أنهم أجازوا الترخيم فى غير النداء للضرورة، ولكنهم شرطوا لذلك شروطا فلما « كان هذا الترخيم فى غير النداء مشبها بالترخيم فى النداء وجب ألا يرخم من الأسماء فى غير النداء إلا ما كان يجوز ترخيمه. فعلى هذا لا يرخم اسم على ثلاثة

---

(١) تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٣٦، ٤٣٧.

(٢) المقتضب: ٢/ ٧١، ٧٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٤٣٨.

(٤) العمدة، لابن رشيق: ٢/ ٢١٣.

أحرف، ليس فى آخره تاء التأنيث فى غير النداء، كما لايجوز ترخيمه فى النداء. وكذلك لايجوز ترخيم النكرة فى غير النداء كما لايجوز ترخيمها فى النداء. [1] ولعل فقدان بعض هذه الشروط فى قول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبان

وقول علقمة:

مقدم بسبا الكتان ملثوم

هو الذى جعل ابن جنى يعد هذا من تخليط العرب وأخطائهم[2] مرة، ومن الحذف المخل مرة[3]، ومن التحريف غير القياسى ثالثة[4].

٦ - إجازتهم أشياء فى الضرورة، لم تستعمل لا فى الضرورة ولا فى غيرها[5].

يقول المبرد: « ولم يقولوا أرجال، لقولهم فى أدنى العدد رَجْلة، ومن كلامهم الاستغناء عن الشىء بالشىء حتى يكون المستغنى عنه مسقطا، ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول فى رجل: أرجال، وفى سبع: أسباع، لأنه الأصل». [6] والأصل الذى يشير إليه المبرد هو الأصل القياسى - كما هو واضح - وما دام استعمال الشاعر المفترض جاريا على ماهو قياسى فهو جائز؛ ومن هنا نستطيع أن نطمئن إلى أن الضرورة عندهم هى استعمال الأصول القياسية المتروكة فى الاستعمال الحى، « لأن الشعراء يفسح لهم فى مراجعة الأصول المرفوضة» كما يقول ابن يعيش. كما أنهم حددوا مايجوز وفقا لهذا أيضا.

* * *

ومهما يكن من أمر، فإن النحاة أداروا الضرورة فى فلك هاتين العلتين: الرد إلى الأصل، وتشبيه غير الجائز بالجائز، وهما مرتبطان بالقياس النحوى. ومن هنا ساغ لنا أن نعد الضرورة مظهراً من مظاهر المعيارية التى فرضها القياس، كما رأينا فى الفصل الأول.

مناقشة هاتين العلتين:

أما «التشبيه»، فقد سبق فى الفصل الأول القول بأنه مظهر من مظاهر معيارية القاعدة، ولا داعى لأن نعيد هنا ما سبق تفصيله، إذ القول بتشبيه غير الجائز بالجائز ضرب منه.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ورقة: ٥٥. (٢) انظر: المحتسب: ١/ ٨٠، ٨١.
(٣) انظر: الخصائص: ١/ ٨١. (٤) انظر: الخصائص: ٢/ ٤٣٧.
(٥) انظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ٥٠، ٥١، ٦٤، ٦٨، ١٨١. والهمع للسيوطى: ٢/ ١٦.
(٦) شرح المفصل: ٦/ ٢٣.

وأما مسألة الأصل، فإن المتبادر إلى الذهن أنه « الأصل التاريخى »، كان يستعمل فى فترة من الفترات، ثم ألغى بفعل التطور اللغوى. ولو كان الأمر على هذا التصور، لكان علماؤنا السالفون ـ إذن ـ قد سبقوا عصرهم بدراسة التطور التاريخى للغة، ولكن أحد أفذاذهم يبين أن « معنى قولنا: إنه كان أصله كذا: أنه لو جاء مجىء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئة على ماذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر». [1] ويستدل ابن جنى على أن هذه الأصول ليست إلا أصولا متخيلة مرفوضة، بأمرين، أولهما: الضرورة الشعرية. « ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة». [2] فمجىء أطول فى قول الشاعر :

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

دليل عنده على أن أقام أصله أقوم، ولكنه الأصل المتخيل. وثانيهما: ما تعرضه الصنعة فى هذه الأصول من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره. « ومن أول الدليل على أن هذه الأشياء التى تدعى أنها أصول مرفوضة لا يعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ثم صارت من بعد مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره» . [3] وقد يطوع النطق به ولكنه مستثقل مأبىّ.

ويلخص ابن جنى رأيه فى هذه الأصول قائلا: « فقد ثبت من ذلك أن هذه الأصول المومأ إليها على أضرب:

منها ما لا يمكن النطق به، أصلا، نحو ما اجتمع فيه ساكنان كساء ومبيع ومصوغ ونحو ذلك.

ومنها ما يمكن النطق به، غير أن فيه من الاستثقال مادعا إلى رفضه واطراحه، إلا أن يشذ الشىء القليل منه فيخرج على أصله منبهة عليه ودليلا على أولية حاله، كقولهم لححت عينه، وألل الشقاء ـ إذا تغيرت ريحه ـ وكقوله :

لا بارك الله فى الغوانى هل يصبحن إلا لهن مطلب» [4]

ولكن أبا الفتح يعود مرة أخرى بعد هذا التوضيح، فيبين أن هذه الأصول المرفوضة قد تكون لهجة قبيلة أخرى، وأنها اعتبرت أصولا بإضافة غيرها إليها، فيقول: «واعلم أن بعض ما ندعى أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ماندعيه من حاله ـ وهو أقوى الأدلة على

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٥٧ .
(٢) المرجع السابق نفسه .
(٣) السابق نفسه : ١/ ٢٥٩ .
(٤) الخصائص : ١/ ٢٦١، ٢٦٢ .

صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول ـ وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية. ألا نرى أنا نقول فى الأمر من المضعف فى التميمية ـ نحو شدّ وضن وفرّ واستعدّ واصطب يارجل واطمئن ياغلام ـ إن الأصل: اشددوا ضننْ، وافررْ، واستعددْ واصطببْ واطمئنن. ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز وهى اللغة الفصحى القدمى... ومن ذلك اسم المفعول من الثلاثى المعتل العين نحو مبيع ومخيط ورجل مدين من الدين فهذا كله مغير وأصله: مبيوع، ومديون، ومخيوط، فغير على ما مضى. ومع ذلك فبنو تميم ـ على ماحكاه أبو عثمان عن الأصمعى ـ يتمون مفعولا من الياء فيقولون: مخيوط ومكيول. قال:

قد كان قومك يزعمونك سيدا　　　　وإخال أنك سيد معيون[1]

وأنشد أبو عمرو بن العلاء:

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وربما تخطوا الياء فى هذه إلى الواو، وأخرجوا مفعولا منها على أصله، وإن كان أثقل من الياء. وذلك قول بعضهم: ثوب مصوون، وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه. وأنشدوا فيه:

والمسك فى عنبره مدووف

ولها نظائر كثيرة». [2]

فابن جنى هاهنا يذكر أن تصحيح عين مفعول من الواوى واليائى لغة بنى تميم. ومن قبل أبى الفتح ذكر ذلك سيبويه ـ وإن لم ينسبه إلى قبيلة معينة ـ يقول: «وبعض العرب يخرجه على الأصل، فيقول مخيوط ومبيوع». [3] وكذلك أبو عثمان المازنى حيث يقول: «سمعت الأصمعى يقول: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعت فى شعر العرب:

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال علقمة بن عبدة:

---

(١) يروى (مغيون) بالغين المعجمة. انظر شرح شواهد الشافية: ٣٧٨.
(٢) الخصائص: ١/ ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١.　　　(٣) الكتاب: ٢/ ٣٦٣.

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

أخبرنى أبو زيد : أن تميما تقول ذلك، « ورواه الخليل وسيبويه عن العرب»[١] .

وهكذا نجد أن الخليل وأبا عمرو بن العلاء وسيبويه والأصمعى وأبا عثمان المازنى وابن جنى يثبتون أن هذا الاستعمال قد تكلمت به العرب، وبعضهم حدد بنى تميم، وخصها بهذا الاستعمال. ولكن خلط النحاة بين اللهجات فى التقعيد، جعل بعض اللهجات أصلا للبعض الآخر، وعد ما جاء من اللهجة التى لم تعتد أصلا ضرورة. يقول المبرد « فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيعاً وجميع بابه إلى الأصل، فيقول مبيوع ، كما قال علقمة بن عبدة :

حتى تذكر بيضات وهيجه   يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وكأنها تفاحة مطيوبة

وقال آخر:

نبئت قومك يزعمونك سيدا   و إخال أنك سيد معيون

فأما الواو، فإن ذلك لايجوز فيها. . . ولست أراه ممتنعا عند الضرورة». [٢] ويقول الحريرى « وجميع ذلك مما يهجن استعماله إلا فى ضرورة الشعر التى يجوز فيها ماحظر لإقامة الوزن»[٣].

من هذه النصوص مجتمعة، نخلص إلى أن النحاة، بعد أن خلطوا بين اللهجات فى التقعيد، عدوا بعض اللهجات أصلا بالنسبة للبعض الآخر، يراجع عند الضرورة بعد أن أهملوا هذا الأصل. وقد رأينا أن لغة أهل الحجاز اعتد بها أصلا فى أمور ، كما اتخذت لغة بنى تميم أصلا فى أمور أخرى.

إن المنهج الحديث يرفض هذا رفضا قاطعا، ويرى أن علاج هذه الأمور على هذا النحو علاج خاطئ، وأن الطريق الصحيح لعلاجها واحد من اثنين[٤]:

الأول : طريق وصفى يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة فى الصيغة بالفعل دون تأويل أو

---

(١) المنصف شرح التصريف للمازنى: ١/ ٢٨٦ .وانظر الأغانى : ٦/ ٣٤٢ .وشرح المفصل، لابن يعيش: ١٠/ ٨٠. والأشمونى: ٤/ ٣٢٤. والهمع: ٢/ ٢٢٤. وشواهد الشافية: ٣٨٧.

(٢) المقتضب، للمبرد: ١/ ١٠١، ١٠٢.

(٣) درة الغواص فى أوهام الخواص : ٣٦.

(٤) انظر: دراسات فى علم اللغة للدكتور كمال بشر : ٢/ ١١٢، ١١٣.

افتراض؛ لأن « القول بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوى الحديث »،[1] كما يقول أستاذى الدكتور تمام.

الثانى : المنهج التاريخى ، ومعناه أننا نتتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ.

وعلى ضوء من هذا، فإنه يمكن القول بأن اسم المفعول كان يستعمل من الأجوف الواوى واليائى فى فترة من فترات اللغة دون تغيير، وأن هذه الشواهد التى عزيت للهجة تميم تشير إلى أن مسار التطور لهذه الظاهرة كان بطيئا لدى هذه القبيلة، فجات هذه الكلمات وفق ما ينطقون، وأن التقعيد النحوى اعتد بلهجة الحجازيين فى هذه المسألة، واعتبرت لهجة بنى تميم أصلا غير مستعمل، ولكن النحاة لم يعترفوا بأنه أصل تاريخى كان فى فترة من فترات التطور اللغوى.

ويمكن أن يقال مثل هذا فى شد وفرّ وضنّ . . إلخ : إنها كانت تنطق فى فترة من تاريخ اللغة : اشددْ وافررْ واضننْ . . إلخ، كما ينطقها أهل الحجاز. وفى كلام ابن جنى نفسه لمحة إلى هذا حيث يصف هذه اللهجة بأنها « اللغة الفصحى القدمى »، ثم تطورت وأخذت شكلها الذى تنطق به فى لهجة بنى تميم، وبقيت على ماهى عليه فى لهجة أهل الحجاز.

وهذان نموذجان آخران لما يمكن أن يصور لنا مثل هذا التطور التاريخى من ابن جنى نفسه.

أولهما : كلمتا « خير وشر» فإن أصلهما المرفوض، كما يقول ابن جنى، هو الأشر والأخير، بدليل ورود الأولى فى قراءة أبى قلابة (الكذاب الأشر)[2] والثانية فى قول رؤبة :

بلال خير الناس وابن **الأخير**[3]

ويدل على ذلك أيضا، قولهم : الخورى والشورى تأنيث الأخير والأشر « فكثر استعمال هاتين الكلمتين فحذفت الهمزة منهما »،[4] فصارتا إلى هذه الصورة خير وشر. وعلى ذلك يمكن اعتبار القراءة، وبيت رؤبة بقايا تاريخية لما كانت عليه هاتان اللفظتان قبل أن تتغيرا بكثرة الاستعمال. يقول أبو حاتم « لاتكاد العرب تتكلم بالأشر والأخير إلا فى ضرورة شعر».[5] وبهذا يمكن القول بأن بعض أنواع الضرورة الشعرية قد تكون بقايا تاريخية لاستعمالات قديمة.

---

(١) مناهج البحث فى اللغة : ١٨١ . (٢) سورة القمر: ٢٦ . (٣) انظر: المحتسب : ٢/ ٢٩٩.

(٤) انظر : المحتسب : ٢/ ٢٩٩ . ودرة الغواص، إذ يجعل الحريرى القراءة لحنا، ويلحن العامة فى قولهم : « فلان أشر من فلان» : ٢٣ . (٥) القرطبى : ٦٣٠٩ . (طبعة الشعب) .

وثانيهما : مايقدمه أبو الفتح مثالا لمثل هذا الضرب من التطور التاريخى ـ وهو هنا موفق إلى غاية بعيدة ـ إذ يرى أن جمع (سكارى) بفتح السين فى قراءة أبى هريرة وأبى نهيك[1] كان أصله سكارين، ثم صار بفعل التطور إلى سكارى. وكذلك ندمان وندامى، وكان أصله ندامين. ويوضح ابن جنى قصة تطور هذه الصيغة مستدلا بأمثالها الباقيات، فيقول: إن النون أبدلت ياء فصارت هذه الصيغة سكارى، كما قالوا إنسان وأناسى، وأصله أناسين، فأبدلوا النون ياء، وأدغموا فيها ياء فعاليل ، ويسنده فى هذا أن النون فى بعض حالاتها قد تتحول إلى ياء فى قراءة القراء مثل « من يهاجر» فلما صار سكارى حذفوا إحدى الياءين تخفيفا، فصار سكارى، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصار سكارى كما قالوا فى مدار وصحار [2] مدارى وصحارى. ومظهر توفيق أبى الفتح، أنه يقدم نماذج تمثل مراحل تطور هذه الصيغة، فيقول: « ويدل على أنه قد كان فى الأصل أن يقال فى تكسير سكران: سكارين بالنون ما أنشده الفراء:

إن يهبط الضب أرض النون ينصره   يهلك ويعل عليه الماء والطين

ويهبط النون أرض الضب ينصره   يهلك ويأكله قوم غراثين

فهذا تكسير غرثان، ومؤنثه غرثى. أخبرنا أبو على عن الفراء بقول الشاعر:

ممكورة غرثى الوشاح السالس   تضحك عن ذى أشرعضارس»[3]

وبذلك يهدم ابن جنى ما أطلقه آنفا من أن « الأصل» لم يكن مستعملا قبل ذلك، ثم ترك. وليس معنى هذا ـ أيضا ـ أن كل الذى قال عنه النحاة إنه أصل، يعد أصلا تاريخياً، لأنهم لم يضعوا مسألة الأصل التاريخى فى الحسبان، وإنما الأصول فى تناولهم هى « الأصول القياسية أو الافتراضية لموافقة النماذج التى وضعوها» . على أن بعض هذه الأصول من الممكن أن يكون أصلا تاريخيا. وهذه المسألة على أية حال فى حاجة إلى بحث مستقل.

الضرورة فى غير الشعر:

يتوقف القول بالضرورة فى غير الشعر على فهم الضرورة نفسها، ولماذا يلجأ إليها الشاعر. وقد كان المتوقع بداهة ألا يثار مثل هذا الموضوع، مادامت الضرورة خاصة بالشعر وحده، دون سواه من مستويات الكلام ولكن اختلاف فهم النحاة للضرورة ـ كما رأينا ـ من جانب، وموقفهم من مصادر الإستشهاد من جانب آخر، أديا إلى إثارة مثل هذا المبحث.

---

(١) انظر : البحر المحيط لأبى حيان: ٦/ ٣٥٠، آية ٢ من سورة الحج.

(٢) انظر: المحتسب: ٢/ ٧٢.   (٣) المحتسب: ٢/ ٧٣.

لقد رأينا أن هناك أربعة اتجاهات فى فهم الضرورة الشعرية، منها اتجاهان بارزان، يمثل أحدهما رأى الجمهور، وهو أن الضرورة ما وقع فى الشعر واضطر إليه الشاعر أولا، ويمثل الثانى رأى سيبويه - كما فهم شراحه - وابن مالك وفقا لما صرح به، وهو أن الضرورة ماليس للشاعر عنه مندوحة بحيث لا يستطيع عنه معدلا، ولا به بدلا.

فالجمهور يرى أن الشاعر قد يرتكب الضرورة وهو قادر على تركها، وقدرته على تركها لا تخرجها عن كونها ضرورة، وقد رأينا أن ابن جنى يذهب إلى أن الشاعر الذى يرتكب الضرورة مدل بقوته كمن يجرى الجموح بغير لجام، ومن يدخل الحرب حاسرا دون سلاح. ولكن ابن مالك مقتديا بسيبويه يرى أن الشاعر مادام يستطيع العدول عن هذا الذى ارتكبه، فليس ذلك ضرورة، لكنه جائز سائغ فى الشعر والكلام. وغاية الأمر فى بعضه أنه يكثر فى الشعر دون غيره.

والحق أن فهم سيبويه وابن مالك للضرورة يرتبط بمعناها المعجمى والدلالى أيضا. «فالضرورة: الحاجة، والاضطرار: الاحتياج إلى الشىء، واضطره أحوجه وألجأه». [1] ومازال مادة الاضطرار مستعملة إلى اليوم بمعنى الحاجة والإلجاء؛ وعلى ذلك حدد صاحب «كشف المشكل» ما يلجئ الشاعر إلى الضرورة، وبين أن ذلك، «إما لإقامة وزن، وإما لضعف تصرف وإما لبلوغ غرض لابد منه ولايستطاع أن يعبر عنه إلا بذلك اللفظ». [2] وبدهى أن إقامة الوزن تعنى إقامة الوزن والقافية، ويمكن أن يندرج تحتها ضعف التصرف، وبلوغ الغرض المطلوب بلفظ معين لأنهما لا يكونان إلا مع قيد الوزن والقافية.

وإذا أخذت الضرورة على هذا الفهم، فلن يكون هناك ضرورة فى غير الشعر، إذ ليس ثمة حاجة تلجئ إلى ارتكاب محظور، وفى سعة الكلام مندوحة عنه.

وأما رأى الجمهور، فإنه يفسح المجال لوجود الضرورة فى غير الشعر، لأنهم لم يشترطوا الاضطرار. وهنا تصبح كلمة الضرورة مصطلحا غير مرتبط بدلالته الأصلية، بل ليس له منها نصيب. ولذلك أباحوا أن توجد الضرورة فى غير الشعر لأدنى مشابهة كالمناسبة، والفواصل، والسجع، وكثرة الاستعمال ثم إنهم لم يجدوا حرجا فى تسمية الظاهرة الواحدة ضرورة فى موضع وتأولها فى موضع، آخر.

ومن المعلوم بداهة أن غير الشعر هو النثر، والنثر يشمل القرآن الكريم، والكلام المسجوع. فماذا كان موقف النحاة من هذه الأنواع من حيث وجود «الضرورة» فيها؟

---

(١) القاموس المحيط: ٢/ ٧٥ مادة (الضر). واللسان: ٦/ ١٥٤ (الضر).

(٢) كشف المشكل فى النحو والتصريف وما فى الشعرعليه المعول: ص٤٩٤ لحيدرة اليمنى (مخطوط بدار الكتب)

أولا : القرآن الكريم :

للقرآن الكريم نسق خاص فى نظمه، يرجع إلى أسرار إعجازه، وقد اختلف العلماء حول هذا النظم فى مسائل يعنينا منها على وجه الخصوص مسألة السجع وحدها . ولا عبرة لما قيل من أن بعض الآيات القرآنية جاءت متوافقة مع بعض أوزان الشعر مثل قوله تعالى ﴿**وجفان كالجواب وقدور راسيات**﴾ .[1] حيث وافقت الرمل . وقوله تعالى : ﴿ **من تزكى فانما يتزكى لنفسه**﴾ .[2] وقوله تعالى : ﴿ **ومن يتق الله يجعل له مخرجاً * ويرزقه من حيث لايحتسب**﴾ .[3] إذ إن الشعر إنما يطلق متى قصد القاصد إليه على الطريق الذى يتعمد ويسلك ولا يصح أن يتفق مثله إلا من الشعراء ،[4] فضلا عن أن الله جل ثناؤه قد نزه كتابه عن شبه الشعر. [5] لاخلاف .

أما السجع ، فقد دار خلاف حول وجوده فى القرآن أو عدمه ، إذ رأى من يذهبون إلى «**الصرفة**»[6] أن القرآن كلام من الكلام ، وليس هناك ما يمنع من وجود السجع فيه ، بل إن « ذلك مما يبين به فضل الكلام، وأنه من الأجناس التى يقع فيها التفاضل فى البيان والفصاحة كالتجنيس والالتفات ، وما أشبه ذلك من الوجوه التى تعرف بالفصاحة» .[7] ويرون أن السجع فى القرآن كثير، « ولايصح أن يتفق كله غير مقصود إليه» .[8] ويستدلون على ذلك باتفاق الجميع على أن موسى أفضل من هارون ـ عليهما السلام ـ ولمكان السجع قيل فى موضع ﴿**هارون وموسى**﴾[9] ، ولما كانت الفواصل فى موضع آخر بالواو والنون ، قيل ﴿**موسى وهارون**﴾[10] وهذا فى نظرهم ـ لايجوز أن يقع فى الخطاب إلا مقصوداً إليه[11] ويبنون الأمر فى هذا ـ أيضا ـ على تحديد معنى السجع بأنه « موالاة الكلام على وزن واحد»[12] .

وقد رفض آخرون وجود السجع فى القرآن الكريم بالمعنى المتداول لهذه الكلمة ، فلو

---

(١) سورة سبأ : ١٣ . (٢) سورة فاطر : ١٨ . (٣) سورة الطلاق : ٢ ـ ٣ .

(٤) إعجاز القرآن ، للباقلانى ص ٨١ . (ذخائر العرب ١٢) . وانظر الفصل الخاص ، الذى ذكره لنفى الشعر عن القرآن (٧٦ ـ ٨٥) .

(٥) انظر : الصاحبى ٢٢٩٠ .

(٦) هى صرف الله العرب عن معارضة القرآن مع قدرتهم عليها . وأول من قال بهذا الرأى إبراهيم النظام . انظر: إعجاز القرآن، للرافعى ١٦٢ ، ط ٧ .

(٧) إعجاز القرآن ، للباقلانى : ٨٦ . (٨) السابق : ٨٧ . (٩) طه : ٧٠ .

(١٠) انظر مثلا : الأعراف : ١٢٢ ، الشعراء : ٤٨ ، الصافات : ١١٤ ، ١٢٠ .

(١١) إعجاز القرآن : ٨٦ بتصرف يسير . (١٢) إعجاز القرآن، للباقلانى : ٨٧ .

«كان القرآن سجعا لكان غير خارج عن أساليب كلامهم، ولو كان داخلا فيها لم يقع بذلك إعجاز» .[1] يقول الباقلانى : « والذى يقدرون أنه سجع فهو وهم، لأنه قد يكون الكلام على مثال السجع وإن لم يكن سجعا، لأن مايكون به الكلام سجعا يختص ببعض الوجوه دون بعض، لأن السجع من الكلام يتبع المعنى فيه اللفظ الذى يكون به السجع . وليس كذلك ما اتفق مما هو فى تقدير السجع من القرآن، لأن اللفظ يقع فيه تابعا للمعنى، وفصل بين أن ينتظم الكلام فى نفسه بألفاظه التى تؤدى المعنى المقصود فيه وبين أن يكون المعنى منتظما دون اللفظ . ومتى ارتبط المعنى بالسجع كانت إفادة السجع كإفادة غيره، ومتى انتظم المعنى بنفسه دون السجع، كان مستجلبا لتحسين الكلام دون تصحيح المعنى» .[2] وعلى هذا فالذى يزعمه أهل الصرفة غير صحيح - كما يرى الباقلانى - لأن «فواصل القرآن إنما هو مختص بها لا شركه بينه وبين سائر الكلام فيها ولاتناسب» .[3] وجماع هذ الرأى أن الحروف التى وقعت فى الفواصل متناسبة موقع النظائر التى تقع فى الأسجاع لايخرجها هذا عن حدها « ولا يدخلها فى باب السجع »،[4] لأن للقرآن نظمه الخاص المعجز، فليس «يسمى مرسلا مطلقا ولامسجعا، بل تفصيل آيات ينتهى إلى مقاطع يشهد الذوق بانتهاء الكلام عندها»[5] .

والذى دفع إلى عرض هذا الخلاف أن القول بالسجع فى القرآن يترتب عليه وجود «الضرورة» فيه، كما سنرى، وأن القول بعدم السجع فيه يخرجه عن اللجوء إلى الضرورة الشعرية . والذى يعنينا من هذا كله هو موقف النحاة ،وقد كان موقفهم من هذه القضية غامضا، بل متناقضا .

لقد رأينا أن مقتضى رأى سيبويه وابن مالك ومن لف لفهما حصر الضرورة فى نطاق الشعر وحده، بشرط الاضطرار وعدم المندوحة، فما لم يضطر إليه الشاعر سائغ فى الشعر والنثر على السواء، وإن كثر فى الشعر، لكننا نجد سيبويه يقول بوجود الضرورة فى القرآن بطريق غير مباشرة فى مواضع مختلفة من كتابه منها ما يأتى :

١ - أنشد سيبويه فى باب ما يحتمل الشعر هذين البيتين :

فطرب بمضلى فى يعملات ... دوامى الأيد يخبطن السريحا

وقول الأعشى :

وأخو الغوان متى يشأن يصرمنه ... ويكن أعداء بعيد وداد[6]

---

(١) السابق نفسه . (٢) السابق نفسه ص ٨٨ . (٣) السابق : ٩٣ .
(٤) السابق : ٩٨ . (٥) مقدمة ابن خلدون : ٥٣٢ - (طبعة الشعب) . (٦) سيبويه : ٩/١ ، ١٠ .

على أن الشاعر قد اضطر فحذف الياء من اسم المنقوص « الأيدى» و«الغوانى» . وقد جاء فى القرآن «بحذف الياء غير رءوس الآى وقرأ به عدة من القراء»[1]. مثل قوله تعالى : ﴿ومن يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد لهم أولياء من دونه﴾ .[2] وقوله تعالى : ﴿ من يهد الله فهو المهتدى ، ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا﴾ .[3] ولا يقال إن الرسم القرآنى هو الذى وضع هذه الكلمة على هذه الصورة ، فقد وردت فى موضع آخر وبها الياء فى قوله تعالى : ﴿من يهد الله فهو المهتدى ومن يضلل فأولئك هم الخاسرون﴾[4] .

فكيف ـ إذن تخرج الآيتان السابقتان فى رأى سيبويه؟ لقد حاول السيرافى أن يعتذر عنه ، فقال بعد أن بين أن كثيراً من الناس أنكر على سيبويه عد هذا من الضرورة ، لأن « ما جاء فى مثله القرآن ، وقرأت به القراء لم يدخل مثله فى ضرورة الشعر» .[5] فقال : « والذى أراد سيبويه عندى غير ما ذهبوا إليه ، وذلك أن حذف الياء مما ذكرنا لم يتكلم به بعض العرب ، والأكثر على إثباتها . قال كثير:

على ابن أبى العاصى دلاص كثيرة   أجاد المسدى سردها ، وأذالها

فأثبت الياء فى العاصى ، فإنما أراد سيبويه أن الذين لغتهم إثبات الياء يحذفونها للضرورة تشبيها بالتنوين ، إذ كانت الألف واللام والتنوين يتعاقبان[6] » . وقد اعتذر الصفار الفقيه عنه بمثل ما اعتذر عنه السيرافى[7] .

وأيا ما كان الأمر، فإن سيبويه نفسه لم يقل إن هذا ضرورة عند من ليس هذا من لغته . وفى هذا دليل واضح على فرض بعض اللهجات على البعض الآخر، ودليل على أن النحاة كانوا يعدون استعمال العربى للهجة غير لهجته ضرورة .

٢ ـ يجعل سيبويه العطف على الضمير المجرور المتصل من غير إعادة الجار خاصا بضرورة الشعر، وأنشد فى ذلك بيتين هما قول الشاعر:

آبك أيه بى **أو مصدرِ**   من حمر الجلة جأب حشور

وقول الآخر:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا   فاذهب فما **بك والأيامِ** من عجب[8]

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ .
(٢) سورة الإسراء : ٩٧ .
(٣) سورة الكهف : ١٧ .
(٤) سورة الأعراف : ١٧٨ .
(٥) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٥ .
(٦) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٥ .
(٧) انظر: شرح الصفار الفقيه : ٣٤ .
(٨) سيبويه : ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

وما عده سيبويه ضرورة جاء فى قراءة حمزة ﴿ **واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ**[١]﴾ بجر الأرحام، « وهى أيضا قراءة ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعى والأعمش ويحيى بن وثاب، وأبى رزين[٢] ». ويثبت ابن مالك أن فى قوله تعالى: ﴿ **قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام**﴾[٣] عطف المسجد على الهاء المجرورة بالباء لا على (سبيل) حتى لا يلزم العطف على الموصول وهو (الصد) قبل تمام صلته، وهو ممنوع بإجماع[٤].

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن سيبويه لم يشر إلى هاتين الآيتين، لكنه حكم على مثل ما فيهما بأنه ضرورة، إذ يقول « وأما فى الإشراك فلا يجوز، لأنه لا يحسن الإشراك فى فعلت وفعلتم إلا بأنت وأنتم ، وهذا قول الخليل وتفصيله عن العرب. وقد يجوز فى الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر[٥] ». مع ورود هذه الظاهرة فى القرآن، والحديث النبوى[٦]، والنثر فقد حكى قطرب « مافيها غيره وفرسِه[٧]». وقد تابع سيبويه فى هذا بعض النحاة حتى قال الأعلم إن هذا من أقبح الضرورة.

٣ ـ أنشد سيبويه فى باب « مايحتمل الشعر» قول خطام المجاشعى.

وصاليات ككما يؤثفين[٨]

على أن الكاف الثانية بمعنى مثل وسبقتها الكاف الجارة، وهذا « لايجوز إلا فى الشعر[٩]». ويقول السيرافى « وهو كقوله تعالى: ﴿ **ليس كمثله شىء**﴾ .[١٠] المعنى ليس مثله، والكاف زائدة لاغير والدليل على ذلك أننا لو لم نجعلها زائدة لاستحال الكلام[١١]». ويقول الصفار الفقيه عن هذه الآية: « وإنما جعل هذا من الضرائر لقلة مجيئه فى الكلام بل بابه الشعر». [١٢] فالذى يجىء قليلا فى الكلام يعد ضرورة!

ولم يصرح سيبوبه ـ أيضا ـ بهذه الآية ، ولم يبين موقفه منها، ولكنه ـ كما هو واضح ـ يثبت الضرورة فى القرآن بطريق غير مباشرة.

---

(١) سورة النساء : ١ .

(٢) شواهد التوضيح لابن مالك ٥٤ وانظر أيضا: الإنصاف : ٢/ ٢٧٢ وشرح المفصل ٣/ ٧٨. والقرطبى : ١٥٧٢ . (الشعب) .

(٣) البقرة : ٢١٧ .

(٤) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك : ٥٤ .

(٥) سيبويه : ١/ ٣٩١.

(٦) انظر: شواهد التوضيح : ٥٣ .

(٧) شواهد التوضيح: ٥٥ .

(٨) سيبويه : ١/ ١٣ .

(٩) شرح السيرافى: ١/ ٢٤٠ .

(١٠) سورة الشورى آية : ١١ .

(١١) شرح السيرافى: ١/ ٢٤٠ . ،

(١٢) شرح الصّفّار : ورقة ٢٣ .

وقد أجاز سيبويه صراحة فى فواصل الآى ما لا يجوز إلا فى القوافى قال : « وجميع ما لا يحذف فى الكلام، ومايختار فيه أن لا يحذف، يحذف فى الفواصل[١] والقوافى؛ فالفواصل قول الله عز وجل﴿ **والليل إذا يسر**﴾ و﴿**ما كنا نبغ**﴾ ، و﴿**يوم التناد**﴾ و﴿**الكبير المتعال**﴾[٢] ولكن أين الفاصلة فى قوله تعالى : ﴿ **ذلك ما كنا نبغ**﴾؟ على أن سيبويه يخلط هنا بين الأفعال والأسماء، فإذا جاز أن يقال ﴿ **يوم التناد**﴾ و﴿**الكبير المتعال**﴾ بحذف الياء لأن «من العرب من يحذف هذا فى الوقف شبهوه بما ليس فيه ألف ولام».[٣] كما روى سيبويه نفسه. وإذا جاز أيضا أن يقال ﴿ **والليل إذا يسر** ﴾ لتناسب قوله : ﴿ **والفجر . وليال عشر. والشفع والوتر**﴾ أو لحفظ التوازن كما يقول الثعالبى،[٤] أو لمراعاة التجانس والازدواج على حد تعبير الرضى فأى مسوغ يجيز أن تحذف الياء من قوله تعالى ﴿ **ما كنا نبغ**﴾؟ لقد جعل العلامة الرضى حذف الياء هنا شاذا إذا وقف عليها. يقول : « إن الواو والياء الساكنين فى الفعل الناقص نحو يغزو، ويرمى لايحذفان وقفا، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل لئلا يلتبس بالمجزوم إلا للضرورة أو شاذاً كقولهم (لا أدر) وقوله تعالى ﴿ **ما كنا نبغ**﴾ و﴿**يوم يأت لا تكلم**﴾ . [٥] فهل زال اللبس مع الشذوذ أو الضرورة؟ وأى فرق فى نطق هذه الأفعال مجزومة وغير مجزومة فى هذه الأمثلة مثلا :

يغزو الجيش ـ لم يغـز الجيـش

يرمى اللاعب ـ لم يرم اللاعب

لقد كان النحاة على غاية من سلامة الذوق والفطرة، حينما التفتوا إلى مسألة أمن اللبس، لكن فاتهم أن اللبس يؤمن بعدة قرائن تتضافر جميعها للمحافظة على وضوح المعنى، وليس يعنى سقوط إحدى هذه القرائن ضياع المعنى أو الإلباس فيه مادام الباقى من هذه القرائن كفيلا بذلك .

على أية حال، هذا هو موقف سيبويه الذى لايسمح رأيه فى الضرورة بالقول بوجودها فى غير الشعر بله القرآن، وقد رأينا أنه لم يصرح بهذه الآيات مطلقا، فإذا كان يرى فيها وجها

---

(١) هذا النص يثبت أن سيبويه أول من استعمل مصطلح (الفواصل)، إن لم يكن ناقلا له من أساتذته. وهذا يبطل دعوى الدكتور أحمدمكى الأنصارى أن الفراء أول من استعمل هذا المصطلح، وقد خطأ الدكتور محمد زغلول سلام فى نسبة هذه التسمية إلى الرمانى، ووضح أن نص سيبويه يخطئهما معاً! (انظر: هامش١، ص ٣٠٢ أبو زكريا الفراء ومذهبه فى النحو واللغة) .

(٢) الكتاب : ٢/ ٢٨٩ . (٣) الكتاب: ٢/ ٢٨٨ .

(٤)انظر : فقه اللغة وسر العربية، لأبى منصور الثعالبى : ٤٣٧ ـ ط ١، سنة ١٩٢٣ .

(٥) شرح الشافية : ٢/ ٣٠٢ .

آخر، فقد كان إذن يرد بعض القراءات ولا يأخذ بها، لأن السكوت عنها، وعدم الاعتداد بها، وابتناء قواعد يعلم أن هناك آيات وقراءات تخالفها، يعد رفضا لها، ويدفع إلى أحد أمرين إما القول بوجود ضرورة فى القرآن، وحينئذ لا وجه لأن تسمى ضرورة، أو رفض هذه الضرورة وإجازة ما جاء فى القرآن فى الشعر والنثر على السواء.

أما القول بوجود ضرورة فى القرآن فهذا مالم يصرح به أحد من العلماء لأنهم كانوا ينظرون للضرورة على أنها شىء يجب أن ينزه عنه القرآن الكريم. فهناك أنواع من الضرورة « جيدة مطردة وليس تخرجها جودتها عن ضرورة الشعر إذ كان جوازها بسبب الشعر». [1] وقد نبه المبرد إلى أن « القرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب» [2]. وقد وضع السيرافى قاعدة مهمة وكررها أكثر من مرة فى شرحه لسيبويه، وهى « ما كان فى القرآن مثله لايقال له ضرورة». [3] وليس هذا فحسب بل ما « قرأت به القراء لم يدخل مثله فى ضرورة الشعر» [4] لأنه « ليس فى القرآن ضرورة». [5] ويقول ابن جنى: « والقرآن يتخير له ولا يتخير عليه» [6].

ولست أعلم أحداً من النحاة عارض هذا المبدأ المهم، ولكنهم كانوا يقعون فى القول بوجود ضرورة فى القرآن عند التمثيل لألوان من الضرورة فى السجع - كما سوف نرى بعد قليل - والذى يستيقظ الانتباه هنا، أن السيرافى نفسه ناقض قاعدته المهمة عندما قال: «وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجع، وإن لم يكن موزونا وزن الشعر، بالشعر فى زيادة هذه الحروف (يعنى حروف الإطلاق) حتى جاء ذلك فى أواخر الآى من القرآن كقوله تعالى **﴿فأضلونا السبيلا﴾** و **﴿تظنون بالله الظنونا﴾** و **﴿قواريراً قواريرا﴾** وقوارير لا ينصرف، وقد أثبت فى الأول منهما ألفاً لأنها رأس آية، وهذا مذهب أبى عمرو» [7].

وهذا ما وقع فيه ابن مالك أيضا - وهو أكثر النحاة محافظة على الاعتداد بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوى فى التقعيد - إذ يقول: «يصرف ما لاينصرف للتناسب أو للضرورة [8]». وليس يغنيه أن يسميها فى القرآن تناسبا، فالظاهرة واحدة ويقول فى الألفية:

ولا ضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

وقد مثل شراح الألفية للتناسب ببعض الآيات ونسبوها لبعض القراء [9].

---

(١) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٢.
(٢) الكامل للمبرد: ٣/ ٣٨.
(٣) شرح السيرافى: ١/ ٢١٥.
(٤) شرح السيرافى: ١/ ٢٢٥.
(٥) شرح السيرافى: ١/ ٢١٠.
(٦) المحتسب: ١/ ٣٥.
(٧) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٢.
(٨) تسهيل الفوائد: ٢٢٣.
(٩) انظر شرح ابن عقيل ٢٢٣. وشرح الأشمونى ٣/ ٢٧٥.

أما موقف الجمهور من قضية الضرورة فى القرآن الكريم، فإن إمام رأيهم العلامة ابن جنى يخرج كثيرا من القراءات القرآنية على أبيات ضرائر الشعر دون أن ينفى عن هذه الأبيات صفة الضرورة[1]، بل أحيانا يلمح برفض القراءة مبقيا على الضرورة، فيقول مثلا «والشعر أولى بجوازه من القرآن[2]». أو « وهذا لعمرى مما تختص به ضرورة الشعر لاتخير القرآن[3] أو «وهذا من مواضع الشعر[4]» . وسوف يتضح رأى الجمهور فى هذه القضية من خلال نظرتهم إلى الضرورة فى السجع، لأن معظم مامثلوا به لجواز الضرورة فيه من القرآن الكريم.

ثانيًا ـ النثر المسجوع :

يكاد النحاة يجمعون على أنه يجوز فى السجع مايجوز فى الشعر، ولعلهم بنوا رأيهم هذا على أن الذى يلجئ الشاعر للضرورة الوزن والقافية، والكلام المسجوع فيه ما يشبه القافية، وعلى ذلك أجازوا من أجل السجع ما يجوز فى الشعر. يقول أبو الفتح ابن جنى «ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هى بالقوافى، لأنها المقاطع ، وفى السجع كمثل ذلك، نعم وآخر السجعة والقافية أشرف عندهم من أولها، والعناية بها أمس والحشد عليها أوفى وأهم[5]». وقد سبق أن نقلنا عن السرافى فى قوله « وقد شبهوا مقاطع الكلام المسجع، وإن لم يكن موزونا وزن الشعر بالشعر[6] ». ويقول ابن عصفور: « اعلم أنه يجوز فى الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع مالا يجوز فى الكلام غير المسجوع من رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطر إلى ذلك أو لم يضطر[7]». ويقول أيضا ـ فى شرح الجمل ـ « ويجوز فى الكلام المسجوع ما يجوز فى الشعر[8] » . ويقول أبو حيان ـ على الرغم مما ينسبه إليه السيوطى من أنه لايجوز ما يجوز فى الشعر للضرورة، فى السجع والتناسب[9] ـ « والسجع فى ذلك كالشعر. . . ولكون السجع يجرى فى ذلك مجرى الشعر ساغ للحريرى أن يقول : فألفيت فيها أبا زيد السروجى يتقلب فى أقاليب الانتساب، ويخبط فى أساليب الاكتساب»[10].

---

(١) انظر المحتسب: ١/ ٥٣، ٦٦، ١٢٥، ٢٧٨، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٦٠، ٣٦١. ٢/ ١٦٣، ٢٦٦، ٣٠٦، ٣٢٣.

(٢) المحتسب : ٢/ ٢٦٦ . (٣) المحتسب: ٢/ ١٦٣ .

(٤) السابق: ٢/ ٣٠٦. (٥) الخصائص: ١/ ٨٤ .

(٦) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٢ . (٧) المقرب: ١٦٥ـ (مخطوط) .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور ،ورقة : ١٤٠ أ (مخطوط).

(٩) انظر الهمع : ٢/ ١٥٨ . (١٠) ارتشاف الضرب ١٢٢٠ـ (مخطوط) .

وهكذا نجد أصحاب هذه الآراء يخلطون بين الشعر وغيره من مستويات الكلام، فيجيزون فى الكلام مايجوز فى الشعر لمشابهة بين السجع والقافية. يقول الحريرى « وقد نطقت العرب بعدة ألفاظ غيرت معانيها لأجل الازدواج، وأعادتها إلى أصولها عند الانفراد[1] ». وقد فعلوا ذلك للمحافظة على الموازنة، فإذا زال الازدواج وجب ردها إلى أصل حركتها وأولية صيغتها وقد نقل الحريرى جملة منها مثل :

الغدايا والعشايا	إذا أفردت قيل الغدوات
هنأنى ومرأنى	إذا أفردت قيل أمرأنى
ساءه وناءه	إذا أفردت قيل أناءه
رجس نِجْس	إذا أفردت قيل نَجَس
أهيس أليس	إذا أفردت قيل أهوس

ويقول « وقد نقل عن النبى ﷺ ألفاظ راعى فيها حكم الموازنةوتعديل المقارنة، فروى عنه ـ ﷺ ـ أنه قال للنساء المتبرزات فى العيد : « ارجعن مأزورات غير مأجورات». وقال فى عوذته للحسن والحسين ـ كرم الله وجههما ـ « أعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة، ومن كل عين لامة». والأصل فى مأزورات : موزورات؛ لاشتقاقها من الوزر، كما أن الأصل فى لامة : ملمة، لأنها فاعل من ألمت، إلا أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ قصد أن يعادل بلفظ مأزورات لفظ مأجورات، وأن يوازن بلفظ لامة لفظتى تامة وهامة. ومثله قوله ـ عليه السلام ـ « من حفنا أو رفنا فليقتصر» . . . وكان الأصل أتحفنا فأتبع حفنا رفنا.[2] وقد ألحق الأئمة ـ كما يقول الألوسى ـ « بالضرورة مافى معناها وهو الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج فلا يقاس على ماورد منه ذلك فى السعة، كما لايقاس على الضرائر الشعرية فى متسع الكلام[3] ».

ألا يمكن أن يكون ما أجازوه فى السجع من باب القياس على الضرورة الشعرية، وبذلك يكون بعض ما قالوا عنه إنه ضرورة ، ليس كذلك مادام موجوداً فى الشعر والنثر على السواء؟

ومهما يكن من أمر، فإن الخلط بين الشعر والنثر ومستويات الكلام المختلفة، وتحكيم القياس وما جره من مظاهر المعيارية التى أسلفنا الحديث عنها، هى السبب فى هذا كله،

---

(١) درة الغواص : ٣٠.

(٢) درة الغواص : ٣٠ ، ٣١. وانظر: أيضا شواهد التوضيح : ٧٥ .

(٣) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: ٢٩ .

ولو أن النحاة قالوا عن الكلمات السابقة إن لكل منها صورتين، صورة فى الاستعمال العادى؛ والأخرى عندما تضام كلمة معينة، [1] لما كانت بهم حاجة إلى الحكم على مثل هذا بأنه ضرورة، مما أدى إلى ميوعة هذا المصطلح وعدم تحديد دلالته.

ولعل رأى الفراء فى أن « مراعاة النسق الصوتى، وتحوير الكلمة من أجله بالزيادة أو النقصان لايعتبر عيبا من العيوب، بل إنه مستحب عند العرب، كما لايعتبر ضرورة من الضرورات؛ إذ إنه يوجد فى النثر العربى الفصيح كما يوجد فى كلام الرسول البليغ». [2] أقول لعل رأى الفراء هذا يحل المشكلة من أساسها بإلغاء الضرورة فى كل ماروعى فيه النسق الصوتى.

ثالثًا ـ النثر غير المسجوع:

لم يقل أحد من النحاة بوقوع الضرورة فى النثر غير المسجوع غير ابن جنى الذى يشير إشارة يفهم منها مجىء المختص بالضرورة فى النثر، إذ يقول عن الإشباع: « ولعمرى إن هذا مما تختص به ضرورة الشعر، وقلما يجىء فى النثر [3]»؛ لأنهم إذا وجدوا فى النثر مثل ما يعدونه فى الشعر ضرورة، قالوا عنه إنه شاذ، أو قليل، أو مقصور على السماع، أو غير ذلك من مسميات.

لكن هناك ضرباً من النثر غير المسجوع أجروه مجرى الشعر، فأجازوا فيه مالا يجوز إلا فى الشعر وهو « الأمثال ». وقد عرفوا المثل بأنه « جملة من القول مقتضبة من أصلها، أو مرسلة بذاتها، فتتسم بالقبول وتشتهر بالتداول فتنقل عما وردت فيه إلى كل مايصح قصده من غير تغيير يلحقها فى لفظها، وعما يوجبه الظاهر إلى أشباهه من المعانى، فلذلك تضرب، وإن جهلت أسبابها التى خرجت عليها، واستجيز من الحذف ومضارع ضرورات الشعر فيها ما لا يستجاز فى سائر الكلام[4]».

ويتضح من هذا النص أن المثل جملة من القول أخذت من سياقها الذى كانت فيه لتقال فى حال مشابهة للحال الأولى التى وردت فيها أول أمرها، ولذلك آثر العرب « تحنيط»

---

(١) توجد بعض اللغات ـ كالفرنسية والسلتية ـ التى « توجد بها كلمات تختلف صيغها باختلاف سياقها الصوتى».
انظر: دور الكلمة فى اللغة: ص ٤١، ترجمة د. كمال بشر سنة ١٩٦٢.

(٢) أبو زكريا الفراء، د. أحمد مكى الأنصارى: ٣٠٨، ٣٠٩.

(٣) المحتسب: ١/ ٣٤٠.

(٤) المزهر: ١/ ٢٨٨، ٢٨٩ ـ (طبعة صبيح).

مثل هذه الجملة، وحكايتها كما هى حتى تكون أدل على تمام مشابهة حال بحال وأبعث على دواعى المقارنة بينهما، كما قد يكون المثل فى أولية حاله جملة « مرسلة بذاتها» فى موقف معين وظروف خاصة، ولكنه يفعل بها كما فعل بسابقتها.

وهناك احتمالان لأصل المثل يدعو إليهما الظن والافتراض لا البحث والاستقصاء. أحدهما أن يكون المثل مقتطعا من بيت من الشعر ، وهم ـ كما رأينا ـ يلزمون المثل حاله التى ورد فيها لايغيرون منها شيئا « لأن العرب تجرى الأمثال على ماجاءت ولا تستعمل فيها الإعراب.[1] وعلى هذا فإن بعض الأمثال قد يكون من بيت جرى فيه ما يعد ضرورة شعرية. ومن شرط المثل ـ كما يقول المرزوقى ـ « ألا يغير عما يقع فى الأصل عليه. ألا ترى أن قولهم «أعط القوس باريها» تسكن ياؤه و إن كان التحريك الأصل لوقوع المثل فى الأصل على ذلك، وكذلك قولهم « الصيف ضيعت اللبن» لما وقع فى الأصل للمؤنث لم يغير من بعد و إن ضرب للمذكر[2]» .

ويلاحظ أن المثل الأول من بيت من بحر البسيط يعد شاهدا على ضرورة سكون الياء من الاسم المنقوص فى حال النصب وهو :

يابارى القوس بريا ليس يحسنها   لاتفسد القوس أعط القوس باريها[3]

والمثل الثانى قد يكون من بيت من بحر الكامل أو الرجز.

وثانى الاحتمالين أن يكون المثل مقتضبا من سياق كلام عادى، ليس شعرا، وحينئذ تكون دلالة المثل على الوضع اللغوى الذى يمثله خطيرة، «لأنه يجىء فى الأمثال ما لا يجىء فى غيرها[4]» . ويستطيع ـ إذن ـ من يتتبع أصول الأمثال أن يثبت أن العرب لم يكونوا يلتزمون الإعراب الذى قعد له النحاة فيما بعد، فى مخاطباتهم اليومية ولذلك قال الزجاجى : «والأمثال قد تخرج عن القياس فتحكى كما سمعت ولا يطرد فيها القياس فتخرج عن طريقة الأمثال». [5] كما أن هذا يثبت فى الوقت نفسه أن نحاتنا لم يعبئوا إلا بمستويات خاصة فى التقعيد النحوى[6] .

---

(١) المزهر : ١/ ٢٨٩ .   (٢) السابق نفسه .

(٣) الضرائر: ١٧٧ .   (٤) المزهر: ١/ ٢٨٩ .

(٥) المزهر: ١/ ٢٨٩ . وانظر مجالس العلماء للزجاجى: ١٠٤، ١٠٥ . « والمثل يجىء على خلاف الباب . . . ولا يجوز فى المثل إلا ما حكى» .

(٦) أرى أن دراسة أصول الأمثال تحتاج إلى بحث مستقل متخصص يقوم على التتبع والمقارنة والإحصاء، حتى يعطى نتائج دقيقة. وما قمت به هنا محاولة لتفسير السبب الذى دعا النحاة إلى أن يجيزوا فى الأمثال ما لا يجوز إلا فى الشعر.

ولعل مجيء كثير من الأمثال من النوع الأول هو الذى دعا النحاة إلى أن يقولوا إن «الأمثال يستجاز فيها مايستجاز فى الشعر». [1] وقد عللوا ذلك بكثرة الاستعمال لها[2] . يقول المبرد : « وقالوا فى مثل من الأمثال ـ والأمثال يستجاز فيها مايستجاز فى الشعر لكثرة الاستعمال لها ـ : افتد مخنوق، وأصبح ليل، وأطرق كرا، يريدون ترخيم الكروان[3]» فحذف حرف النداء مع أن المنادى نكرة كما حذف لضرورة الشعر فى قول العجاج :

جارى لاتستنكرى عذيرى[4].

على أن الزمخشرى يعد هذا شاذا سواء فى الأمثال أم فى الشعر[5]. ويقول المبرد «والأمثال تجرى فى الكلام على الأصول كثيرا[6]» . ويشرح محقق كتابه هذا قائلا : « يريد أنه يكون فيها مراجعة الأصول كما فى الضرائر الشعرية»[7] .

وتابع المبرد فى رأيه هذا أبو على الفارسى وابن جنى يقول أبو الفتح « وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منثورة، فإنها تجرى فى تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم فى ذلك . قال أبو على : لأن الغرض فى الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر فى تجوز الضرورة فيه» . [8] ويقول الأعلم : « المثل يحتمل فيه لكثرة استعمالهم له من التغيير مايحتمل فى الشعر»[9] .

وهكذا نجد أن النحاة لم يحددوا مدلول « الضرورة» تحديدا واضحا حتى اختلط عليهم أمرها بالشاذ، فقالوا بالضرورة حيث لاوزن ولا قافية يلجئان المتكلم إلى ارتكاب ماسموه ضرورة شعرية .

والواضح أن بعض الذى دعاهم إلى هذا الخلط هو أواخر السجع والفواصل ومشابهتها للقافية من حيث مراعاتها للنسق الصوتى . ولعل رأى الفراء الذى سبقت الإشارة إليه وهو عدم اعتبار مثل هذا ضرورة ، من أحس الآراء التى نميل إليها فى هذا المجال . أما ما كان من غير الفواصل والسجع، فلنا فيه رأى آخر سوف نعرض له فى معالجة أنواع الضرورة فى الفصل التالى .

---

(١) ، (٢) المقتضب : ٤/ ٢٦١ . وشرح المفصل : ٢/ ١٦ .
(٣) المقتضب : ٤/ ٢٦١ . وانظر سيبويه : ١/ ٣٢٦ .
(٤) سيبويه : ١/ ٣٢٥، ٣٣ . والمقتضب : ٤/ ٢٦٠ . وشرح المفصل : ٢/ ١٦ .
(٥) انظر المفصل : ٤٤، ٤٥ .
(٦) المقتضب : ٣/ ٢٨٠ .
(٧) المقتضب : ٣/ ٢٨٠، هـ ١ .
(٨) المحتسب : ٢/ ٧٠ .
(٩) تحصيل عين الذهب، بأسفل الكتاب : ٢/ ٢٠٢ .

الضرورة بين القاعدة والرخصة والشذوذ

إذا كانت القاعدة تعرف بأنها « قانون كلى يتعرف منه أحكام جزئياته[1] » ، وإذا كان النحاة قد وصفوا بعض أنواع الضرورة بأنه حسن مطرد، والآخر بأنه مطرد ليس بالحسن الجيد، وبعضها يسمع سماعا ولا يطرد[2]، أو أن بعضها مقيس والآخر غير مقبس[3]، إلخ ؛ فإن بعض أنواع الضرورة ـ على هذا ـ يصبح قاعدة خاصة بالشعر، مثل صرف غير المنصرف، وقصر الممدود مثلا، فقد وصف الأول بأنه « جائز فى كل الأسماء مطرد فيها، لأن الأسماء أصلها الصرف ودخول التنوين عليها[4] » . كما وصف الثانى بأنه تخفيف، فضلا عن أنه رد إلى أصله [5] ، وهو حذف أجازه كل النحاة بصريين وكوفيين بغير شروط، ما عدا الفراء فإنه « لايجوز أن يقصر من الممدود ما لايجوز أن يجىء فى بابه مقصورا[6] » . فلا يجوز أن يقصر مثل الأطباء مع أنه قد أنشد فى معانيه قول الشاعر :

فلو أن الأطبا كان حولى وكان مع الأطباء الأساة[7]

وقد أدار النحاة ـ من جانب آخر ـ الضرورة فى فلك القياس النحوى بإخضاعها لعلة من العلتين اللتين سبقت مناقشتهما، وهما الرد إلى الأصل وتشبيه غير الجائز بالجائز. وعلى هذا فالضرورة استعمال غير خارج عن القياس ـ وإن كان استعمالا خاصا بالشعر ـ وإذا كان الكلام مطردا فى الاستعمال والقياس معا، فهو « الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة» ،[8] كما يقول ابن جنى .

ولكن ، لم يقل أحد من النحاة عن نوع ما من أنواع الضرورة إنه قاعدة، لأن هذه القاعدة لاتطرد فى الشعر والنثر جميعا . وهم لايفرقون بين المستويات المختلفة فى التقعيد، ولذلك فرضوا قواعد النثر على الشعر، مع أنهم يستدلون لقواعد النثر هذه فى أغلب الأحيان بالشعر كما سنرى فيما بعد .

---

(١) شرح ابن علان للاقتراح : ١١ ـ(مخطوط) .
(٢) انظر: شرح السيرافى : ١/ ٢٠٠ .
(٣) انظر: شرح الصفار الفقيه : ورقة : ٢١ .
(٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٢ .
(٥) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٢٢ .
(٦) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٠ .
(٧) انظر: معانى القرآن للفراء : ١/ ٩١ .
(٨) الخصائص : ١/ ٩٧ .

ولما كانت الضرورة خروجا على « القاعدة» التى تنطبق على الشعر والنثر معاً، وكان الشعر فى الوقت نفسه مستوى خاصا لايتمتع بها يتمتع به النثر من اختيار، لأنه محكوم بالوزن والقافية، وما يقتضيه التركيب الشعرى من وضع خاص إذ « المنطق على المتكلم أوسع منه على الشاعر، والشاعر يحتاج إلى البناء والعروض والقوافى، والمتكلم مطلق يتخير الكلام[1] » . لما كان كل هذا، كان ما أثر عن النحاة مترددا فى جعل الضرورة رخصة أو شذوذا.

لقد صرح ابن رشيق بأن الضرورة رخصة وعقد لذلك فى عمدته « باب الرخص فى الشعر»، وقال: « وأذكر ههنا مايجوز للشاعر استعماله إذا اضطر إليه [2] » . وكذلك السيوطى إذ جعل الحكم النحوى ينقسم « إلى رخصة وغيرها. والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر» .[3] على أن التعبير بالجواز ابتداء من سيبويه نفسه يشعر بالترخيص فى ذلك. ويقول الدكتور إبراهيم أنيس: « فليست الضرورات الشعرية إلا رخصا منحت للشعراء حين ينظمون[4]» .

لكن، هل النحاة الذين يرخصون للشعراء فى هذا، أو أن العرف اللغوى هو الذى يبيح مثل هذا فى الشعر؟

إن ورود مثل هذه الشواهد فى فترة الاستشهاد وعدم اعتراض أبناء البيئة اللغوية عليه، دليل واضح على أن العرف اللغوى نفسه هو الذى يبيح مثل هذا للشعراء. ولكن النحاة عندما فرضوا القياس على اللغة، تحكموا فى الضرورة نفسها فحسنوا بعضها وقبحوا بعضها الآخر ـ كما سبق القول ـ بل جعلوا الضرورة أحيانا سببا فى تحسين بعض الأحكام النحوية «ورب شىء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة[5]» . ولاعتقاد النحاة قبح الضرورة أبغضها النقاد العرب وحذروا المحدثين منها. فكثرة الضرورات فى الشعر تدل على أنه متكلف،[6] وينبغى للشاعر ألا يضع فى نفسه أن الشعر موضع اضطرار،[7] إذ لاخير فى الضرورة[8]، ولا يجوز استعمالها للمحدث[9]، فإنه لا يعذر فى شىء منها لاجتماع الناس اليوم على مجانبة أمثالها[10]، لخروجها عن الفصاحة[11] .

بيد أن مفهوم الرخصة عند من صرحوا به لايخرج عن الشذوذ فابن رشيق يقول عن الضرورة: «ولا يجوز استعمال هذا للمحدث لشذوذه وقبحه» .[12]والسيوطى فى الهمع

---

(١) طبقات فحول الشعراء: ٤٦، ٤٨.
(٢) العمدة لابن رشيق: ٢/ ٢٠٨. (٣) الاقتراح: ١١.
(٤) موسيقى الشعر: ٢٩٨.
(٥) الأشباه والنظائر: ١/ ٢٢٦.
(٦) انظر: الشعر والشعراء: ١/ ٨٨ والصناعتين ١٢٣. (٧) انظر: عيار الشعر لابن طباطبا: ٩.
(٨) العمدة: ٢/ ٢٠٨.
(٩) العمدة: ٢/ ٢٠٩. (١٠) الصناعتين: ١٢٣.
(١١) عروس الأفراح، للسبكى: ١/ ٨٨.
(١٢) العمدة: ٢/ ٢٠٩.

لايفرق بين النادر والشاذ والضرورة فكلها تعنى عنده الضرورة الشعرية؛ إذ يقول: « وكل ماوصفناه فى هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتى بالندور أو الشذوذ أو المنع اختيارا أو المنع فى السعة فهو من ضرائر الشعر[١]» . فمفهوم الضرورة لديه ـ إذن أعم من الشاذ وغيره .

وهناك من يجعل الشاذ أعم من الضرورة كابن جنى،[٢] لأنه يعرف الشاذ بأنه ما فارق بقية بابه . وقد سبقت مناقشة موقفه من الشذوذ وأنواعه، عند دراسة أسباب نشأة الشذوذ فى الفصل الأول . فالعلاقة بين الشاذ والضرورة عنده ـ على حد تعبير المناطقة ـ هى العموم والخصوص الوجهى ، بحيث يجتمعان فى بيت فيه ضرورة شعرية، ويفترقان فى كلام خرج مخرج الشذوذ فى غير الشعر وهو ـ على أية حال ـ لايخرج الضرورة عن كونها شذوذا .

وهناك آخرون يخلطون بين الضرورة والشذوذ، بحيث لايستطيع الباحث أن يتبين أحدهما من الآخر. فهم يعبرون عن الضرورة بأنها شذوذ أحيانا، وأحيانا يجعلون الشاذ خاصا بما جاء فى النثر مخالفا للقاعدة ويجعلون الضرورة خاصة بالشعر وحده . ولعلهم هنا ـ متأثرين بابن جنى ـ ينظرون للشذوذ بمعناه اللغوى الدال على « التفرق والتفرد »[٣] .

يقول ابن الأنبارى فى الاحتجاج للبصريين ، فيطلق مصطلحى الشذوذ والضرورة على شاهد واحد : « أما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما احتجاجهم بقول الشاعر:

فأنت أبيضهم سربال طباخ

فلا حجة فيه من وجهين : أحدهما أنه **شاذ**، فلا يؤخذ به، كما أنشد أبو زيد :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا ... إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

ويستخرج اليربوع من نافقائه ... ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا **خطأ لشذوذه** قياسا واستعمالا. فكذلك هاهنا، وإنما جاء هذا **لضرورة الشعر**[٤]» . وفى موضع آخر يقول «ولو قدرنا ماذكرتموه فإنما جاء فى **الشعر قليلا** على طريق **الشذوذ**[٥]» . فهو لا يفرق بين القلة والشذوذ والضرورة والخطأ أيضا .

ويقول ابن يعيش فى بعض المسائل : «ولا دليل فى ذلك لقلته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام، وحال الاختيار، فهو من قبيل الضرورة[٦]» . ويقول عن الترخيم فى غير النداء «إنما

---

(١) الهمع : ٢/ ١٥٨.
(٢) انظر: الضرائر: ٣٨.
(٣) الخصائص : ١/ ٩٦.
(٤) الإنصاف : ١/ ٩٧ .
(٥) الإنصاف: ٢/ ٤٩٦ . وانظر: لمع الأدلة ٨١.
(٦) شرح المفصل : ٢/ ٨٤.

يكون على سبيل الندرة، وهو من قبيل الضرورة[1] » . ويقول عن دخول (ال) على المضارع «فأما مارواه أبو زيد من قول الشاعر:

فيستخرج اليربوع من نافقائه ... ومن جحره بالشيحة اليتقصع

فشاذ فى القياس والاستعمال[2] » . وهذه المسألة اتفق جمهور النحاة على أنها مخصوصة بالضرورة ، فابن يعيش يخلط بين مصطلحات القلة والندرة والشذوذ والضرورة .

ويقول ابن الحاجب : « ونحو القصبّا شاذ ضرورة[3] » . أى أن شذوذ مثل هذه الصيغة بسبب الضرورة ، والرضى يطلق مصطلح الشذوذ على ما قيل عنه إنه ضرورة كقوله « ولا اعتبار بقوله :

جرى الدميان بالخبر اليقين

وبقوله :

يديان بيضاوان عند محلم

لشذوذهما[4]» . وهذان البيتان يعدهما النحاة من ضرورة الشعر[5] .

على أن هناك من يفصل بين الضرورة والشذوذ، فيجعل الضرورة خاصة بالشعر وحده، والشذوذ خاصا بالنثر. حتى فى الظاهرة الواحدة، إذا وردت فى الشعر عدت ضرورة ، وإذا جاءت فى النثر عدت شذوذا أو مايرادفه من مصطلحات يقول ابن يعيش « وهذا الزيد أشرف من هذا الزيد فمجازها ما ذكرنا من اعتقاد التنكير مع قلته فى الكلام، وما ورد من ذلك فى الشعر فضرورة[6]» . ويقول ابن عصفور: « ومنهم من ذهب إلى أن قلب الإعراب لايجوز فى الكلام ولا فى الشعر إلا فى حال الاضطرار وما جاء من ذلك فى الكلام حمل على الشذوذ لقلة ماسمع منه وهو الصحيح[7]» . ويقول الأشمونى عن حذف أداة النداء مع اسم الجنس والإشارة عند البصريين « وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة[8]» . ويعلق الصبان على ذلك قائلا « قوله على شذوذ: أى فى النثر، أو ضرورة : فى النظم[9]» . وقد ورد من ذلك أطرق كرا وافتد مخنوق، وأصبح ليل، وفى الحديث « ثوبى حجر» ، وقول الشاعر:

---

(١) شرح المفصل : ٢/ ١٩ . (٢) شرح المفصل : ١/ ٢٥ .
(٣) انظر: شرح الرضى على الشافية : ٢/ ٣١٤ . (٤) شرح الرضى على الشافية : ٢/ ٦٤، ٦٥ .
(٥) انظر: المقتضب : ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣ .
(٦) شرح المفصل : ١/ ٤٥ .
(٧) شرح الجمل، لابن عصفور: ٦٣ـ(مخطوط) . وانظر المقرب : ٢١، ٢٢، ٢٣ .
(٨) شرح الأشمونى : ٣/ ١٣٦ . (٩) حاشية الصبان على الأشمونى : ٣/ ١٣٦ .

إذا هملت عيني لها قال صاحبي   نمثلك هذا لوعة وغرام

وجعل منه قوله تعالى ﴿ **ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم** ﴾ .[1] فالآية والحديث يخرجان عند البصرين على الشذوذ، والبيت والأمثال تخرج على الضرورة مع أن المسألة واحدة[2] .

ويمكن بعد هذا أن يلخص موقف النحاة من علاقة الضرورة بالشذوذ بأن بعضهم يجعل الضرورة أعم من الشذوذ، وبعضهم يجعلون الشاذ أعم من الضرورة، ويخلط البعض الآخر بينهما بحيث لايمكن تبين أحدهما من الآخر ويفصل آخرون بينهما بحيث تكون الضرورة خاصة بالشعر وحده ، والشاذ خاصا بالنثر. على أن الضرورة نفسها منها الشاذ والمطرد. وينبغى التنبه إلى أن هذه المواقف من العسير تحديد أصحابها القائلين بها بحيث يتميز أحدهم من الآخر برأيه فى هذه المسألة، ويصبح لكل رأى أنصاره ومؤيدوه، لأن هذه الآراء تتوزع عليهم جميعا؛ ويمكن التماس مساراتها عندهم فتنفرد الآراء بخطوطها الواضحة ويختلط القائلون بها. بمعنى أن أحدهم قد يقول الرأى وغيره فى مواضع مختلفة، وذلك لفقدان المنهج.

والمستفاد من هذا كله، أن النحاة يخلطون بين هذه المصطلحات، بحيث لاتصبح هذه المصطلحات دقيقة فى مدلولها على ماتطلق عليه، وسوف نلمس أثر هذا الاضطراب فى أنواع الضرورة، موضوع الفصل التالى، وسوف يتضح رأينا فى هذه المسألة من خلال معالجة أنواع الضرورة والتعقيب عليها.

---

(١) سورة البقرة آية : ٨٥.

(٢) انظر: المقتضب٤/ ٢٦١. وشرح المفصل: ٢/ ١٦. وشرح الأشمونى: ٣/ ١٣٦.

الفصل الثالث

أنواع الضرورة الشعرية

معالجة ورأى

توطئة الفصل :

ليس المقصود ببيان أنواع الضرورة بيان عددها؛ إذ الضرورة لاتحصر بعدد معين على الرأى الصحيح[1]. يقول سيبويه : « وما يجوز فى الشعر أكثر من أن أذكره» . [2] فلا عبرة بما نسب إلى الزمخشرى من حصرها فى عشر جمعها فى بيتين :

ضرورة الشعر عشر عد جملتها — وصل وقطع وتخفيف وتشديد

مـد وقصر و إسـكان وتحـركة — ومنع صرف وصرف ثم تعديد

أو بما يقوله أبو سعيد القرشى فى أرجوزته حاصرا الضرورة فى مائة :

سـابعهـا ضـروة للشاعر — فى مائة مبيحة الضـرائر [3]

وذلك ـ كما يقول الألوسى ـ بأن الضرورة بابها الشعر على قول الجمهور ومخالفيهم ، وشعر العرب لم يحط بجميعه أحد ، فكيف يمكن حصر الضرائر بعدد دون آخر [4] ؟

وبدهى أن هناك فرقا بين العدد والنوع . فالنوع تندرج تحته أعداد جمة ، ولذلك نجد نحاتنا القدماء لم يحفلوا ببيان عدد الضرائر ، و إنما حفلوا بتصنيفها فى أنواع . غير أن سيبويه ـ وهو أول من كتب عما يحتمل الشعر ـ لم يقسم الضرورة أى نوع من التقسيم ، لأنه « لم يكن غرضه فى ذكر ضرورة الشاعر قصدًا إليها نفسها[5] » . كما يقول السيرا فى ، ولكنه كان يريد أن يرى الفرق بين الشعر والكلام ، وحيث ذكرها سيبويه قال : « هذا موضع جمل[6]» . ولعل المبرد هو أول من خص الضرورة بكتاب منفرد ؛ إذ يذكر صاحب الفهرست أن له كتاب ضرورة الشعر . [7] بيد أن هذا الكتاب ضاع فيما ضاع من تراث ، فلسنا نعرف ـ إذن ـ طريقة تقسيمه للضرورة فيه . ومن وراء ذلك فإن النحاة سلكوا أربع طرائق فى تقسيم الضرورة :

الأولى : تقوم على أساس الحذف والزيادة والتغيير . وعلى هذه الطريقة سار السيرافى ، غير أنه يزيد على هذه الثلاثة ما يدرجه غيره تحتها يقول « وضرورة الشعر على سبعة أوجه ، وهى الزيادة والنقصان والحذف والتقديم والتأخير ، والإبدال ، وتغيير وجه من الإعراب إلى

---

(١) انظر الضرائر : ٢٤ .
(٢) الكتاب : ١/ ١٣ .
(٣) الضرائر : ٢٥ .
(٤) الضرائر : ٢٤ .
(٥) شرح السيرافى : ١/ ١٩٩ .
(٦) الكتاب : ١/ ١٣ .
(٧) الفهرست : ٥٩ .

وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث.[١] وكذلك ابن عصفور غير أنه يزيد التقديم والتأخير[٢]، وهو داخل تحت التغيير. وكذلك الصفار الفقيه ولكنه يذكر بدلا من التغيير التقديم والتأخير[٣]. وأبو حيان وهو ينقل عبارة ابن عصفور نفسها[٤]، ثم الألوسى فى كتابه « الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر» .

وهذا الاتجاه أشهر مما عداه؛ لأنه يقوم على ملاحظة وصفية لموارد الضرورة، ولذلك فهو « أقرب تناولا وأسهل مأخذا »، كما يقول الألوسى.

الثانية : تقوم على أساس الحسن والقبح والتوسط بينهما. وعلى هذا النهج، قسمها حيدرة اليمنى فى كشف المشكل[٥]، وحازم القرطاجنى ـ كما يفهم من عبارته ـ وإن كان الجزء الذى تناول فيه ضرورة الشعر من كتابه منهاج البلغاء مفقودًا.

الثالثة : يذكر الألوسى أن هناك « من رتب الضرائر على أبواب النحو[٦]» . ولم أعثر على كتاب يتناول الضرورة بهذه الطريقة. ولعله يقصد بذلك النحاة الذين لم يفردوا للضرورة باباً خاصا، واكتفوا بعرض نماذج لها من خلال تناولهم لأبواب النحو، وإذا كان هذا هو المقصود، فإنهم على ذلك كثيرون كثرة مؤلفات النحو نفسها.

الرابعة : لاتقوم على أساس معين، ولكن يكتفى متبعوها بسرد أمثلة ونماذج لما يجوز للشاعر دون أدنى ترتيب. وأشهر هؤلاء أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمى القزاز (٤١٢هـ) فى كتابه « مايجوز للشاعر فى الضرورة» . وقد ذكر فيه ١٤١ مسألة تجوز للشاعر فى الضرورة، ويقول فى آخر كتابه : « ونحن وإن لم نحط بكل مايجوز له فقد جئنا بأكثره، وكلام العرب آخذ بعضه برقاب بعض ففى ماجئنا به دليل على ماشذ عنا[٧]» . وفعل ذلك من قبل الزجاجى عندما تناول الضرورة فى كتابه « الجمل» [٨]، والمرزبانى عند تناوله للضرائر فى الموشح[٩]، وابن رشيق فى « باب الرخص فى الشعر» فى العمدة[١٠]، ثم السيوطى فى باب الضرائر فى « الهمع[١١]» .

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٠.

(٢) انظر: المقرب ١٦٥ . وشرح الجم : ل ورقة ١٤٠ .

(٣) شرح الصفار، ورقة : ٢١.

(٤) ارتشاف الضرب : ١٢٢٠ .

(٥) كشف المشكل : ٤٩٤، ومابعدها.

(٦) الضرائر: ٦٥ .

(٧) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ١٢٨، ١٢٩ .

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٣٨ ـ ١٤٠ .

(٩) انظر : الموشح : ٤٤ ـ ١٥٥

(١٠) العمدة : ٢/ ٢٠٨ ـ ٢١٥ .

(١١) انظر: الهمع : ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٨ .

ويلاحظ على هذه التقسيمات ما يأتى :

أولا: أن بعضها يقوم على أساس ذاتى هو الحسن والقبح ؛ ومايقوم منها على أساس شكلى وهو الزيادة والحذف والتغيير يخلط بين أنواع الزيادة وأنواع الحذف، فليس مهما أن تكون الزيادة أو الحذف فى كلمة مفردة أو فى جملة ؛ أو بعبارة أخرى يخلط بين ماهو صرفى منها وماهو نحوى.

ثانيا: أن الذين اتبعوا التقسيم الشكلى القائم على ملاحظة الحذف والزيادة والتغيير كانوا يقسمون ضرائر النوع الواحد إلى حسن وقبيح، أو مطرد وغير مطرد، كما فعل السيرافى والصفار الفقيه مثلا. وقد سبق بيان السبب فى الحكم بالحسن أو القبح، وهو الرد إلى الأصل، والتشبيه ؛ فما قوى فيه وجه الشبه بالجائز أو كان له أصل يراجع فهو حسن، ويتفاوت الحسن والقبح بتفاوت درجته فى القرب أو البعد من هذين.

لذلك سوف يعالج هذا البحث الضرورة على أساس مختلف، هو البنية والتركيب. وعلى هذا يكون هناك نوعان من الضرورة، هما الضرائر الصرفية، والضرائر النحوية. وسوف نحاول أن نجمع كل مانراه متعلقا بظاهرة واحدة فى مبحث واحد، وإن تناوله النحاة فى مواضع مختلفة، متبعين المنهج الآتى :

١ ـ كل ما كان له نظير فى القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، لن نعده ضرورة بناء على ماقرره النحاة وسبقت الإشارة إليه فى الفصل الأول.

٢ ـ كل ما كان له نظائر فى الاستعمال من الحديث النبوى، لن نعده ضرورة بناء على ماقررناه من الاستشهاد بالحديث الشريف فى الفصل الأول.

٣ ـ كل ما كان له نظائر فى الاستعمال النثرى ، لن نعده ضرورة، لأن وجوده فى النثر ينفى عنه هذه الصفة، مع أخذنا فى الحسبان التبادل بين الشعر والنثر.

٤ ـ كل ما كان لهجة لقبيلة معينة، ونص عليها النحاة، لن نعده ضرورة بناء على ماقرره ابن جنى من أن اللغات كلها حجة .

٥ ـ كل ما رجحنا أنه لهجة، مما لم ينص عليه النحاة، بدليل استعمالات لهجية حديثة، بناء على أن اللهجات الحديثة منحدرة من أصل عربى قديم، وساعدت القرائن على ذلك، عددناه أصلا لتلك اللهجة، ولن نعده ضرورة كذلك.

٦ ـ ما اختلف فيه النحاة، فعده بعضهم ضرورة وعده البعض الآخر غير ذلك، ملنا فيه إلى القول بعدم كونه ضرورة. وما رجح فيه القول بعدم كونه من الضرورة أهملناه، ولم ننص عليه، بناء على أن القول بالضرورة دفع إليه المنهج المعيارى الذى سلكه النحاة.

٧ ـ ماتبقى بعد ذلك، عددناه خاصا بالاستعمال الشعرى بوصف الشعر مستوى معينا تختلف تراكيبه عما سواه، على رغم أن النحويين خلطوا بين المستويات جميعا فى التقعيد مع مراعاة أننا لانعنى بالتنظير فى الاستعمال إلا نفى صفة « الضرورة» عن هذا الاستعمال .

٨ ـ إننا مقتنعون تماما بأن الهدف من الدراسات اللغوية هو المحافظة على المعنى والحرص على أمن اللبس فيه . وقد استعانت اللغة فى سبيل ذلك بمجموعة من القرائن الصوتية والصرفية والنحوية،[1] مضافة إلى الموقف الذى يلابس الحدث اللغوى . وهذه القرائن تتضافر معا من أجل عدم اللبس فى المعنى . فإذا أمن اللبس مع اطراح بعض هذه القرائن، فإن ذلك مما تسمح به اللغة ولا تتهيبه كما سنرى فيما بعد .

---

(١) انظر : أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة : العربية د. تمام حسان ـ (حوليات كلية دار العلوم، سنة ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩) . وانظر الفكرة واضحة مفصلة فى كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها .

١ ـ الضرائر الصرفية

قبل أن نأخذ فى تصنيف أنواع الضرائر الصرفية ومعالجتها، تنبغى الإشارة إلى أن معظم هذه الأنواع، تغييرات مقطعية، أى أنها ترمى إلى زيادة مقطع أو حذف مقطع أو إطالة مقطع قصير، أو تقصير مقطع طويل. وهذا بالطبع يؤدى إلى تغيير فى بنية الكلمة نفسها. وهذا اللون من التغيير هو الذى يناسب الشعر، لأن الوزن الشعرى يقوم أساسا على ترتيب الحركات والسكنات. « والوزن هو أن تكون المقادير المقفاة تتساوى فى أزمنة متساوية لاتفاقها فى عدد الحركات والسكنات والترتيب »[١] ـ كما يقول حازم القرطاجنى ـ وهذا التغيير الذى نقله لنا النحاة فى ضرائر الشعر قد يلحق شكل البنية نفسها بالحذف والزيادة أو التبادل الداخلى من غير حذف ولا زيادة. بمعنى أنه قد يطيل « الحركات القصيرة» فى الكلمة، أو يقصر « الحركات الطويلة» ، أو ما عبر عنه نحاتنا بحروف المد واللين. كما قد يلحق اللواحق الصرفية (العلامات المورفيمية) فى البنية فيحذفها أو يحذف بعضها مع إرادتها، أو يضيفها مع عدم الحاجة إليها أحيانا. وعلى ذلك فالضرائر الصرفية نوعان : ضرائر البنية ، وضرائر الوحدات الصرفية.

أولا : من ضرورات البنية :

يمكن القول إجمالا بأن البنية فى الشعر تخضع لظروف خاصة، قد تزيد فيها وقد تنقص. وقد أجمع النحاة على أن الشاعر يجوز له أن « يحذف ما لا يجوز حذفه فى الكلام لتقويم الشعر كما يزيد لتقويمه[٢]» . كما أن الشعراء « يبدلون الحرف من الحرف فى الشعر فى الموضع الذى لايبدل مثله فى الكلام لمعنى يحاولونه من تحريك ساكن أو تسكين متحرك ليستوى وزن الشعر به[٣] » . وأنهم « إذا استكرهوا فى الشعر لإقامة الوزن خلطوا فيه» . [٤] فلم يلتزموا بإيراد البنية الصرفية كما عرفت. لذلك يرى ابن جنى أن مد المقصور، وقصر الممدود، والإشباع والتحريف، لاتعتد أصولا ولاتثبت بها مثل موافقة ولا مخالفة[٥]. ومعنى هذا أنه يرى عدم الاعتماد على الشعر فى استخراج القواعد منه، لأن له نظاماً خاصا فى صرفه إذ تتعرض فيه الصيغ لما لا تتعرض له فى النثر.

---

(١) منهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٢٦٣. وانظر: ص ٢٦٥ أيضا.
(٢) شرح السيرافى: ١/ ٢١٥.
(٣) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٢.
(٤) الخصائص: ٣/ ٢٠٨.
(٥) انظر: الخصائص: ٣/ ٢١٣.

وسوف نناقش الآن ما قال عنه النحاة إنه ضرورة مما يتعلق بالبنية واضعين فى الحسبان أن ما كان له نظائر فى القرآن الكريم وقراءاته، أو الحديث الشريف، أو كان لهجة لقبيلة معينة، لن نعتد به ضرورة ؛ لأن مادفع النحاة إلى القول بأن مثل هذا ضرورة حينئذ هو محاولة طرد القاعدة. وأما ما كان غير ذلك فهو الذى نعده صورة خاصة للاستعمال الشعرى بوصفه مستوى خاصاً ينبغى أن يفصل عن غيره.

١ ـ إطالة الحركات القصيرة فى البنية :

أجاز النحاة للشاعر فى الضرورة أن يشبع الحركة، سواء أكانت الفتحة أم الكسرة أم الضمة. وإشباع الحركة ـ فى رأيهم ــ يتولد عنه حرف مد ولين. وهم يفرقون بين الحركة القصيرة كالفتحة مثلا وما يتولد عنها من إطالتها أو مطلها وإشباعها على حد تعبيرهم، فيسمون الحركة المطولة أو المتولدة عن إشباعها « ألفًا». وكذلك الضمة والكسرة حينما تشبعان يتولد عن الضمة « واو»، وعن الكسرة « ياء» .

ولعل فقدان الرموز للحركات الطويلة، واستعمال الواو والياء أصوات مد ولين تارة، وأصواتا صحاحا تارة أخرى، وفكرة الأصول الثلاثية، هى التى أوقعت فى هذا اللبس. فاللبس هنا آت من التأثر بالرمز الكتابى وثلاثية الأصول.

ولكنهم ـ مع هذا ــ كانوا يدركون أن الحركات أخوات لأصوات المد واللين، « وليس حرف (كلمة) لو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها». [1] و«أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهى الألف والياء والواو. فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهى الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو [2]» . ويقول ابن جنى: « وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة». [3] ويؤكد أبو الفتح هذه الحقيقة بقوله « ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه[4]». ولعل هذه الملاحظة هى التى جعلت بعض النحاة يذهبون ـ وهم على حق ـ إلى أن إعراب الأسماء الستة إنما هو بالحركات على الحرف الصحيح منها كالباء فى (أبوك) «وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات[5] » . ولكن ابن جنى بعد أن يؤكد أن

(١) الكتاب : ١/ ١٦٥ .
(٢) سر صناعة الإعراب : ١/ ١٩ .
(٣) سر صناعة الإعراب : ١/ ٢٠ .
(٤) سر صناعة الإعراب : ١/ ٢٠ .
(٥) الإنصاف : ١/ ١٥ . وانظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ٥٢ .

الحركات أبعاض حروف المد واللين يخلط فى هذه الملاحظة ؛ إذ يخلص منها إلى نتيجة مختلفة تماما، وهى أن الحروف تجرى مجرى الحركات فى الإعراب، كالأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم وثبوت النون علما للرفع فى الأفعال الخمسة وحذف الواو والياء والألف للجزم.[1] ومظهر الخلط هنا أنه جمع مع هذه الحركات الممطولة النون فى رفع الأفعال الخمسة والألف فى المثنى المرفوع، وحذف حروف العلة فى المضارع الناقص المجزوم.

ومهما يكن من أمر، فإن الذى يعنينا هنا ما أجازوه للشعراء من مطل هذه الحركات فى الشعر، وقد جعلوا ذلك مقصورًا على الضرورة. وقالوا عن رأى من ذهب إلى أن الإشباع مطل لحركة الإعراب فى الأسماء الستة، إنه « قول ظاهر الفساد، لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر [2] ».

وإشباع هذه الحركات قد تناول الفعل والاسم جميعا، ولكنه يختلف من موضع لآخر.

أولا ـ الإشباع فى الفعل:

(أ) هناك إشباع فى الفعل لا يؤثر فى إعرابه، ومن شواهده بيتان تتداولهما كتب النحو، وهما قول الشاعر:

الله يعـــلم أنـا فـى تلفـتنا ... يـوم الفـراق إلى إخـواننا صـور

وأننى حيثما يثنى الهوى بصرى ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظور[3]

وقول عنترة فى معلقته:

ينباع من ذفرى غضوب جسرة ... زيافة مثل الفنيق المكدم[3]

ويقول الأصمعى عن (ينباع): « يقال: انباع الشجاع ينباع انبياعاً إذا انخرط ماضيا من الصف[4]» ويقول ابن الأعرابى: « ينباع: ينفعل من باع يبوع، إذا مر مراً لينا فيه تلو، وأنكر أن يكون الأصل فيه ينبع[5]». وجاء فى العباب: انباع العرق سال. وأنشد هذا البيت[6]، ويقال فى مثل « مخرنبق لينباع[7] » ومهما يكن من محاولة تخريج هذا البيت

(١) انظر: الخصائص: ٢/ ٣١٦.
(٢) الإنصاف: ١/ ١٧. وانظر: شرح المفصل: ١/ ٥٢.
(٣) انظر فى هذين الشاهدين: الخصائص: ٢/ ٣١٦. وسر الصناعة: ١/ ٣٠. والمحتسب: ١/ ٢٥٨، ٢٥٩. وشرح القصائد السبع لابن الأنبارى: ٣٣٢ والصاحبى: ٢١ ومايجوز للشاعر فى الضرورة: ٥٩، ٦٠. والإنصاف: ١/ ١٥، ١٦. وشرح الشافية: ١/ ٧٠ والخزانة: ١/ ١٢٠. وشرح شواهد الشافية: ١١. والضرائر: ٢٨٣.
(٤) المحتسب: ١/ ٢٥٨.
(٥) الخزانة: ١/ ١٢٠.
(٦) السابق.
(٧) النوادر: ٢٤٥، والمخرنبق: الساكت على السوءة.

فقد ورد الإشباع فى قراءة الحسن[1] ﴿ سأوريكم دار الفاسقين﴾ . [2] بإشباع ضمة الهمزة، ولأمر ما رسمت فى المصحف بواو بعد الهمزة .

ومن الإشباع الذى ليس له أثر فى الإعراب الإشباع فى الفعل الماضى كالذى فى بيت امرئ القيس الذى ثار من حوله خلاف طويل وهو قوله :

له متنتان خظـاتا كمـا   أكب عـلى سـاعديه النمر[3]

فقال ثعلب : إنه خظتا ، فلما تحركت التاء أعاد الألف من أ . ل الحركة والفتحة، وقال المبرد : إنه أراد الإضافة ، [4] فحذف النون فأخرج الكلمة عن كونها فعلا أصلا .

(ب) وهناك إشباع فى الفعل يؤثر فى إعرابه، وأعنى به الفعل المضارع الناقص الذى ينبغى - كما تصور القواعد - أن تقصر حركة آخره فى الجزم أو بتعبير النحاة يحذف حرف العلة، ولكنه مع الإشباع لايحذف، أى تبقى الحركة طويلة، فتصير صورة الفعل مع الجزم كصورته مع غير الجزم. وشواهد هذا النوع كثيرة. وقد التمس لها النحاة وجوها من العلل لكى توافق القاعدة وتبعد بها حتى عن الضرورة، لأنهم قالوا بأنه ليس فى شىء مما أباحوه للشعراء فى الضرورة « رفع منصوب، ولا نصب مخفوض، ولالفظ يكون المتكلم فيه لاحنا . ومتى وجد هذا فى شعر كان ساقطا مطرحا، ولم يدخل فى باب ضرورة الشعر[5]» . ومن شواهد هذا النوع قول قيس بن زهير.

ألم يأتيـك والأنبـاء تنمـى   بما لاقـت لبـون بنـى زياد[6]

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وتضحك منى شيـخة عبشمية   كـأن **لم تـرى** قبـلى أسيرا يمانيا[7]

وقول الآخر :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا   من هجو زبان**لم تهجو** ولم تدع[8]

---

(1) المحتسب : ١/ ٢٥٧ .

(2) سورة الأعراف : ١٤٥ .

(3) انظر : ديوان امرئ القيس : ١٦٤ . ومايجوز للشاعر فى الضرورة : ٣٥ . ومعجم الأدباء : ٥/ ١١١ . والأشباه والنظائر : ٣/ ٢٢ .

(4) انظر : مجالس العلماء للزجاجى : المجلس رقم ٥٠ . ص ١٠٩ .   (5) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٠

(6) انظر على سبيل المثال : سيبويه : ٢/ ٥٩ ومعانى القرآن للفراء : ١/ ١٦١ والنوادر : ٢٠٣ . وشرح السيرافى : ١/ ٢٠٩ . ومايجوز للشاعر : ٣٤ .

(7 ، 8) انظر : الإنصاف : ١/ ١٥ . والمفصل : ٣٧٨ . وشرح المفصل : ١٠/ ١٠٥ . وشرح الصفار الفقيه : ٢٤ . وارتشاف الضرب : ١٢٢٤ . وشرح الشافية : ٣/ ١٨٤ .

وقول الآخر:

كأن العيـن خالطهـا قذاهـا | بعوار فلـم تقـضى كراهـا[1]

وقول الآخـر:

إذا العجـوز غضبـت فطلـق | ولا ترضاهـا ولا تملـق[2]

ويلاحظ أن معظم هذه الأفعال جاءت مسبوقة بحرف الجزم (لم) . ولعل هذا ما دعا ابن مالك إلى القول بأن عدم الجزم بلم لغة[3].

(جـ) وهناك إشباع فى فعل الأمر الناقص الذى تنص القواعد على أنه ينبغى أن يحذف منه حرف العلة أو بعبارة أخرى تقصر فيه الحركة الطويلة عند استعماله للمخاطب الواحد، ومع الإشباع لايحذف حرف العلة مثل قول الشاعر:

أبا خـالد **فاكسوهما** حلتيهما | فإنكـما إن تفعـلا فتيـان[4]

وقول الآخر:

ثم **نـادى** إذا دخلت دمشقا | يايـزيد بن خـالد يا يزيد[5]

وينص المرزبانى على أن إثبات الياء والواو فى مثل هذه لغة طيىء[6] .

ثانيا : الإشباع فى الاسم :

إن إشباع الحركات فى الاسم لا يؤدى إلى اختلال فى ظاهرة الإعراب، ولذلك لم يثر حوله خلاف بين العلماء، واكتفوا بعرض نماذج منه للتدليل على جوازه للشاعر إذا اضطر « فإن العرب ربما احتاجت فى إقامة الوزن إلى حرف مجتلب ليس من لفظ البيت فتشبع الفتحة فيتولد من بعدها الألف، وتشبع الكسرة فتتولد من بعدها ياء، وتشبع الضمة فتتولد من بعدها واو» . [7] ومما ساقوه نموذجا لإشباع الفتحة قول ابن هرمة يرثى ابنه :

---

(١) مجالس ثعلب : ٤٧ .

(٢) انظر: شرح السيرافى: ١/٢٠٩. والخصائص: ١/٣٠٧. والإنصاف: ١/١٦. وشرح المفصل: ١٠/١٠٦ .

(٣) انظر: التسهيل : ٢٣٦ وشرح الأشمونى: ٤/٦ .

(٤) ارتشاف الضرب: ١٢٢٤ .

(٥) مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٣٤ .

(٦) انظر الموشح : ٣٣. (٧) سر الصناعة: ١/٢٧ .

فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال **بمنتزاح**

أراد: بمنتزح فأشبع فتحة الزاى[1]، وقول الآخر:

أقول إذ خرت على الكلكال ياناقتا ماجلت من مجال[2]

وهناك بعض الأسماء التى قيل إن إشباع الفتحة فيها إشباع لازم مثل كلمة (بينا) فى قول أبى ذؤيب:

بينا تعنقه الكماة وروغة يوما أتيح له جرىء سلفع[3]

وقول رجل من قيس عيلان:

فبينا نحن نطلبه أتانا معلق وفضة وزناد راعى[4]

يقول ابن جنى: أراد « بين نحن نرقبه أتانا فأشبع الفتحة فحدثت بعدها ألف». ويقول عن البيت الأول يريد « بين تعنقه إلا أن هذه الألف وإن كانت إشباعاً للفتحة، فإنها فى هذا الموضع زيادة لازمة».

ومن نماذج إشباع الضمة قول الشاعر:

ممكورة جُمّ العظام عطبولْ كأن فى أنيابها **القرنفول**[5]

ومن نماذج إشباع الكسرة قول الشاعر:

لا عهد لى **بنيضال** أصبحت كالشن البال[6]

وقول الفرزدق:

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد **الصياريف**

« أراد الصيارف فأشبع الكسرة فتولد عنها ياء. فأما الدراهيم، فلا حجة فيه لأنه يجوز أن يكون جمع درهام وقد نطقت به العرب قال:

لو أن عندى مائتى درهام لجاز فى آفاقها **خاتامى**»[7]

---

(١) سر الصناعة: ١/ ٢٩. والخصائص: ٣/ ١٢١. والمحتسب: ١/ ١٦٦، ٣٤٠. والإنصاف: ١/ ١٤. وشرح شواهد الشافية: ٢٥.

(٢) الإنصاف: ١/ ١٦، ٢/ ٤٤٦. (٣) سر الصناعة: ١/ ٢٩. والخصائص: ٣/ ١٢٢ والمغنى: ٢/ ٤٠.

(٤) الكتاب: ١/ ٨٧. وسر الصناعة: ١/ ٢٧.

(٥) الإنصاف: ١/ ١٥، ٢/ ٤٤٦. (٦) السابق والخصائص: ٣/ ١٢٣.

(٧) سر الصناعة: ١/ ٢٨.

وفى هذا البيت نفسه أشبعت فتحة التاء فى خاتم فتولدت صيغة أخرى هى خاتام[1].

ومن الإشباع فى الاسم، **إشباع فتحة النون من ضمير المتكلم (أنا)** فى الوصل، كقول الأعشى :

فكيف أنا وانتحـالى القوافى　　　بعد المشيب كفى ذاك عارا[2]

وقول حميد بن بجدل الكلبى :

أنا سيف العشيرة فاعرفونى　　　حميد قد تذريت السناما[3]

وقول الآخر :

أنا أبو سعد إذا الليل دجا　　　يخال فى سواده يَرَنْدَجَا [4]

وقد قال الرضى : « وبعض العرب يصل أنا بالألف فى الوصل أيضا فى السعة[5] ». وهذا من لغة تميم وبعض قيس وربيعة على ما قال أبو حيان[6] . وقد قرىء (وأنا أعلم بما أخفيتم[7]) بإشباع فتحة النون فى أنا، ومع ذلك كله فإن النحاة لم يمنعهم هذا من اعتداد مثله ضرورة فى الشعر. بل إن بعضهم أنكره، وتأول ماجاء فى القراءة[8] .

ومن الإشباع فى الاسم ـ أيضا ـ إشباع ما الاستفهامية المجرورة بحرف جر كقول حسان ابن ثابت :

علاما قام يشتمنى لئيم　　　كخنزير تمرغ فى رماد[9]

وقول عمر بن أبى ربيعة :

لمقال الصفى فيم التجنى　　　**ولما** قد جفوتنى وهجرتا[10]

وقد سمى النحاة ذلك ردا للمحذوف من أجل الضرورة [11]. وقد عللوا حذف الألف بأنه للفرق بين الإستفهام والخبر[12]. وقد ورد فى قراءة عكرمة وعيسى **(عما يتساءلون[13])**،

---

(1) مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٩٧ .

(2) شرح السيرافى : ١/ ٢١٥ . ومايجوز للشاعر فى الضرورة: ٣٥. وشرح الصفار الفقيه : ٢٢ب .

(3) المراجع السابقة، وشرح شواهد الشافية : ٢٢٣ . وشرح المفصل : ٣/ ٩٣ .

(4) ارتشاف الضرب : ١٢٢٦ .　　　(5) شرح الشافية : ٢/ ٢٩٥ .

(6) ارتشاف الضرب: ١٢٢٢ .　　　(7) سورة الممتحنة : آية ١ .

(8) انظر شرح السيرافى : ١/ ٢١٥ . وشرح الصفار: ٢٢ . ب وارتشاف الضرب: ١٢٢٢ .

(9) المحتسب : ٢/ ٣٤٧. والأشمونى: ٤/ ٢١٦ . وشرح وشواهد الشافية: ٢٢٤ .

(10) شواهد التوضيح : ١٦١ .　　　(11) مايجوز للشاعر فى الضرورة: ١٠٩ .

(12) انظر المغنى: ٢/ ٤ .　　　(13) النبأ : ١ .

بإشباع فتحة ميم ما الاستفهامية[1]. وكلام ابن جنى يشعر بأن هذا لهجة، إذ يقول فى التعليق على هذه القراءة: « هذا أضعف اللغتين» . [2] كما استشهد الرضى ببيت حسان «على أن بعض العرب لايحذف ألف ما الاستفهامية المجرورة» .[3] وعلى ذلك تكون القراءة لهجة، وما جاء فى الشعر فهو على وفاق تلك اللهجة، ولذلك أجاز ابن مالك هذا لوروده فى القرآن، والحديث النبوى . ومنه ماجاء فى صحيح البخارى عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال: «قدم على رضى الله عنه على النبى ـ ﷺ ـ من اليمن فقال: بما أهللت؟» .[4] وقوله ﷺ «ليأتين على الناس زمان لا يبالى المرء بما أخذ المال، أمن حلال أم من حرام» .[5] وقول سهل بن سعد ـ وقد امتروا فى المنبر مم عوده ـ « والله إنى لأعرف مما هو» .[6] ويقول ابن مالك: «وفى عدول حسان عن « علام يقوم يشتمنى» ، وعدول عمر عن « ولم» مع إمكانهما دليل على أنهما **مختاران لا مضطران**»[7] .

رأى فى الإشباع:

هذه نماذج مما جاء عنهم فى إشباع الحركات ـ على حد تعبيرهم ـ وقد رأينا أن من هذا الإشباع ما لا يغير الإعراب عن وجهه مثل ينباع ، وأنظور وقول الآخر:

لو أن عمرا هم أن يرقودا[8]

والإشباع فى الأسماء كذلك، ومنه ما يغير الإعراب عن وجهه الذى رسمه له النحاة مثل (لم أهجو) ، (ألم يأتيك) .

ويلاحظ أن ما يغير الإعراب عن وجهه تعددت فيه الروايات[9]، وكثر حوله الخلاف على عكس النوع الآخر. وهذا يكشف عن اهتمام النحاة بقواعد الإعراب وحرصهم على سلامتها أن تختل ؛ ومن أجل ذلك نظروا إلى مثل هذه الظواهر، لا على أنها لهجات أخرى تخالف القاعدة، أو على أنها اختلافات نطقية تناسب معنى معينا تطلب له وتراد عليه، بل على أنها ضرورة وحسب، وأراحوا أنفسهم من عناء بحثها بحثاً كان من الممكن أن يكشف لنا عن جوانب أخرى فى اللغة أهملوها بعدم وصفهم أو تسجيلهم لها، وبحرصهم على

(١) انظر المحتسب: ٢/ ٢٤٧. وشواهد التوضيح: ١٦١.
(٢) المحتسب: ٢/ ٣٤٧.
(٣) شرح شواهد الشافية: ٢٢٤.
(٤) صحيح البخارى: ٢/ ١٧٢.
(٥) صحيح البخارى: ٢/ ٧٧.
(٦) صحيح البخارى: ٢/ ١٢.
(٧) شواهد التوضيح: ١٦٢.
(٨) الصاحبى: ١٩٣.
(٩) انظر المحتسب: ١/ ٦٩.

القواعد وحدها مع ورود مثل هذا الإشباع فى القرآن فى الاسم والفعل جميعا مثل قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسقين)[١] باشباع الهمزة المضمومة فى الفعل، وقراءته أيضاً (متكاءا)[٢]. كما ورد الفعل الناقص غير محذوف الآخر فى حالة الجزم فى قوله تعالى (لاتخف دركا ولا تخشى)[٣]، فى قراءة حمزة.[٤] وقوله تعالى (سنقرئك فلا تنسى)[٥]. ولكنهم يلتمسون لكل من هذه القراءات وجهاً تخرج عليه بما يوافق قواعدهم[٦] .

إن ما قال عنه النحاة إنه ضرورة فى أمثلة الإشباع التى سبق إيرادها يخضع من وجهة نظرنا لأمور يختلف بعضها عن بعض وإن كانت تتفق فى مظهر واحد هو الإشباع. ذلك أن قول الشاعر « ألم يأتيك » الذى يقول عنه سيبويه إنه مجزوم من الأصل[٧] يقول عنه الفراء «من العرب من يفعل ذلك» .[٨] ويشعر كلام السيرافى عنه بأنه لهجة[٩] ويقول الأعلم: «وهى لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم فى جميع أحواله» [١٠] ويقول عنه ابن مالك « إنها لغة معروفة» .[١١] وقد صرح المرزبانى بأن ثبات الواو والياء فى حال الجزم لغة طيىء[١٢]. وكذلك ابن عصفور فى شرح الجمل [١٣]. ولعل اللهجة التى تبقى على الياء والواو فى حال المضارع المجزوم هى التى تبقى على الياء والواو فى فعل الأمر للمخاطب الواحد، ويشدّ ذلك ماورد فى القرآن الكريم من ثبات الواو والياء بل والألف فى حال الجزم، وليس فى القرآن ضرورة كما يقول السيرافى.

أما الإشباع الذى لا يؤدى إلى تغيير حكم إعرابى فى الأفعال والأسماء، فهو على الرغم مما قيل عن بعضه إنه لغة، [١٤] يخضع لقوة النبر بغرض التركيز والضغط على معنى معين ، فيتولد عن الحركة المنبورة حركة طويلة من جنسها، فهو إذن ـ من نبر السياق، أو النبر الدلالى ، كما يسميه الدكتور تمام حسان : « وأى مقطع فى المجموعة الكلامية سواء كان فى وسطها أو فى آخرها صالح لأن يقع عليه هذا النوع من النبر» .[١٥] وقد التفت ابن جنى لفتة ذكية إلى هذا ،عندما فسر قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسقين) بعد أن استدل لها

---

(١)الأعراف: آية ١٤٥ .
(٢) يوسف آية : ٣١ .
(٣) طه آية : ٧٧ .
(٤) انظر شرح السيرافى : ١/ ٢١٠ . والسبعة : ٣٢١ .
(٥) الأعلى . وانظر شواهد أخرى من القراءات المشبعة والأحاديث والشواهد فى شواهد التوضيح : ٢١ ــ ٢٤ .
(٦) انظر على سبيل المثال: شرح السيرافى : ١/ ٢١٠ . وأوضح المسالك : ١/ ٤٣ .
(٧) الكتاب: ٢/ ٦٠ .
(٨) معانى القرآن، للفراء : ١/ ١٦١ .
(٩) انظر شرح السيرافى: ١/ ٢٠٩ .
(١٠) تحصيل عين الذهب: ٢/ ٥٩ ، ٦٠ .
(١١) شواهد التوضيح : ٢٢ .
(١٢) الموشح : ٣٣ .
(١٣) شرح الجمل لإبن عصفور: ورقة ٦٤ب .
(١٤) انظر اللسان: ٢٠/ ٣١٢، ٣٧٩ .
(١٥) مناهج البحث فى اللغة ١٦٣، د . تمام .

بالأبيات التى ذكرناها ويعدها النحاة ضرورة ، قال : « وزاد فى احتمال الواو فى هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه واعتماده فألحقت الواو فيه» . [١] ونحن لا نفهم تمكين الصوت وزيادة الإشباع فيه والاعتماد عليه إلا على أنه هذا النبر الدلالى المرتبط بالسياق . ولعل فهم ابن جنى لهذه الظاهرة على هذا النحو، هو الذى جعله لم يقل عنها إنها ضرورة فى كتابيه المحتسب والخصائص مع أنه قال إنها ضرورة فى سر الصناعة . وقد ألف المحتسب فى أخريات حياته ، فرأيه فيه رأى مستحصد مجرّب خبير. وهو يقول فيه « وقد جاء من هذا الإشباع الذى تنشأ عنه الحروف شىء صالح نثراً ونظما» [٢] فليس ـ إذن ـ مختصا بالضرورة . وعلى أية حال فمادام المعنى واضحا لا لبس فيه ولا غموض فأى شىء آخر غير منعى عليه بعد فهم المعنى، وليس هذا بدعا من القول، فابن جنى ـ وهو إمام فذ من أئمة العربية ـ يقول : « فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى» . [٣] فإذا كان الإعراب ـ وهو أهم ما عنى به النحويون ـ قد تفسده العرب فى سبيل صحة المعنى، أفلا تشبع بعض أصوات البنية لتقوية هذا المعنى إذ « إن الأصوات تابعة للمعانى، فمتى قويت، قويت ومتى ضعفت، ضعفت» [٤] ومهما يكن من أمر فهو من التحريف فى البنية لوضوح المعنى وعدم اللبس فيه .

٢ ـ تقصير الحركات الطويلة :

كما أجاز النحاة للشعراء أن يمدوا الحركات القصيرة حتى تتولد عنها حروف المد واللين، أجازوا لهم ـ كذلك ـ أن يقصروا الحركات الطويلة أويجتزئوا ـ على حد تعبيرهم ـ بالفتحة عن الألف، وبالكسرة عن الياء، وبالضمة عن الواو استخفافا[٥] .

(أ) ومما ساقوه شاهداً على الاجتزاء بالفتحة عن الألف قول الشاعر :

ألا لا بارك اللهُ فى سهيل ... إذا ما الله بارك فى الرجال[٦]

وقول الشاعر :

أقبل سيل جاء من عند اللهْ ... يحرد حرد الجنة المغلَّهْ[٧]

---

(١) المحتسب : ١/ ٢٥٩ .
(٢) السابق : ١/ ٢٥٨ .
(٣) السابق : ٢/ ٢١١ .
(٤) السابق : ٢/ ٢١٠ .
(٥) انظر الخصائص : ٢/ ٢١٦ .
(٦) الخصائص : ٣/ ١٣٤ . والمحتسب : ١/ ٢٩٩، ٢/ ٨٢ . والضرائر: ٧٣ ، ٨١ .
(٧) الكامل : ١/ ٣٥ . وشرح الصفار: ورقة ٢٨ . أ والضرائر ٧٣ .

وقول أبى العالية من أرجوزة طويلة :

ثم صبرت واعتصمت بالله نفسًا بحمل العبء مستقله[1]

وهذا الاستعمال للفظ الجلالة قد يكون من تسرب بعض اللهجات إلى اللغة الأدبية المشتركة . وما تزال بقايا هذه اللهجة موجودة حتى الآن بعد حذف العلامة الإعرابية، إذ كثيرا ما يستعمل لفظ الجلالة بهذه الطريقة فى مواقف معينة، ولعل البحترى حين أنشد هذا البيت :

ولماذا تتبع النفس شيئا جعل الله الفردوس منه جزاء

كان متأثرا ببقايا تلك اللهجة، إذا لا يستقيم البيت إلا بتقصير الحركة الطويلة فى (الله) وإسقاط العلامة الإعرابية، ويتضح ذلك بكتابتها كتابة عروضية (جعللل = فعلاتن) وقد ظن ابن العميد أنه كسر البيت فقال : ننشده « جعل الله الخلد منه جزاء» ليستقيم[2].

ونحن لا نتخرص على البحترى حينما نزعم أنه أنشد البيت على ما وصفنا . فقد روى عن أعشى همدان قال :

من دعا لى غزيلى أربح الله تجـارته

وخضاب بكفـه أسود اللون قارنه

وعاب الأصمعى راويه بقوله « ياسبحان الله يحذف الألف التى قبل الهاء فى (الله) ويسكن الهاء، ويرفع تجارته وهو منصوب، ويجوز هذا عنه ويروى الناس عن مثله ! » . [3] وسواء صحت هذه الرواية أو لم تصح فإنها تدل على أن هذا الاستعمال كان موجودا يرويه الناس ويتناقلونه .

وقد ورد ـ أيضا ـ الاستغناء عن الألف بالفتحة فى قول الراجز :

أصبح قلبى صردا لا يشتهى أن يردا

إلا عـــرارا عـــردا وصليانـــا بـــرَدَا[4]

يريد : عاردا ، وباردا، وقول الآخر :

مثل النقا لبده ضرب الطلل[5]

---

(١) الخصائص : ٢/ ٢٤٦ .

(٢) انظر : العمدة : ٢/ ١٩١ ،

(٣) مراتب النحويين : ٩٩ .

(٤) الخصائص : ٢/ ٣٦٥ . والمحتسب : ١/ ٢٩٩، ٢/ ٨٢ .

(٥) انظر : السابق .

يريد : الطلال .

وقد استدل ابن جنى بهذه الشواهد على جواز قراءة مالك بن دينار[1] (فاقعدوا مع الخلفين) .[2] وقراءة أبى رجاء [3]: (القنِعَ) [4]. ولست أدرى لم يعد ما جاء فى هذه الأبيات ضرورة ـ إذن ـ مادام قد ورد فى القراءات القرآنية؟

ويمكن أن يعد من تقصير الحركات فى رأى البصريين قول الشاعر :

فى **كلت** رجليها سلامى واحده[5]

وكما جاء ذلك فى الاسم ، جاء فى الفعل أيضا كما فى قول رؤبة :

وصانى العجاج فيما وصنى[6]

(ب) ومما جاء من حذف الواو والاجتزاء عنها بالضمة ، قول الشاعر :

إن الفقير بيننا قاض حكم | أن ترد الماء إذا غاب **النجُم**[7]

يريد : النجوم ، فحذف الواو اكتفاء بالضمة . وقول الآخر :

حتى إذا بلت حلاقيم **الحلُق**[8]

يريد الحلوق . وقول الأخطل :

كلمع أيدى مثاكيل مسلبة | يندبن ضرس بنات الدهر**والخطُب**[9]

يريد الخطوب . وقول الآخر :

وكان ممن أرتجى وأدخر | للدهر عندى مصمئلات الأمر[10]

يريد الأمور:

وقد استدل **بهذه الأبيات ابن جنى فى « المحتسب»** على جواز قراءة الحسن :[11] **(وبالنجم هم يهتدون)**[12] ـ بضم النون المشدة والجيم ـ ويلاحظ أن مفردات هذه الصيغ

---

(1) المحتسب : ١/ ٢٩٨ .
(2) سورة التوبة : ٨٣ .
(3) المحتسب : ٢/ ٨٢ .
(4) سورة الحج : ٣٦ .
(5) انظر الإنصاف : ٢/ ٢٦٠ .
(6) الخصائص : ٢/ ٢٩٣، ٣١٧ . والضرائر: ٨٠ .
(7) الخصائص : ٣/ ١٣٤ . والمحتسب : ١/ ٢٩٩ .
(8) الخصائص : ٣/ ١٣٤ .
(9) الخصائص : ٣/ ١٣٤ . والمحتسب : ١/ ٣٠٠ .
(10) المنصف : ١/ ٣٤٩ .
(11) المحتسب : ٢/ ٨ .
(12) سورة النحل : ١٦ .

الواردة فى الأبيات على الترتيب هى : نجم، وحلق ، وخطب، وأمر، وهى جميعا على وزن فعل ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ ، ويقول أبو الفتح « النجم : جمع نجم، ومثله مما كسر من فعل على فعُل : سقف وسقف، ورهن ورهن[1] ». فلم لا تكون هذه صيغة أخرى لجمع هذه الكلمات، لاسيما وقد ورد نظيرها فى القرآن ، فضلا عن أن هناك صيغا للجمع على فعْل جاءت نتيجة حذف الضمة الطويلة مثل « أسد» إذ يقول أبو على الفارسى : «وقد أومأ سيبويه فى باب أسد إلى أنه مقصور من فعول كأنه أسود ثم حذف الواو فبقى أسد ثم أسكن السين كما يسكنون المضموم فى غير هذا الموضع »[2] .

(جـ) ومما جاء فى الشعر من حذف الياء الممدودة أو الكسرة الطويلة، استغناء عنها بالكسرة قول عبيد الله بن الحر:

وبدلت بعد الزعفران وطيبه　　　صدا الدرع من مستحكمات المسامر[3]

يريد : المسامير، وقول غيلان :

قد قربت سادتها الروائسا　　　والبكـــرات الفـسج العطامســـا[4]

يريد العطاميس ، لأنها جمع عيطموس . ولعل المسامر والعطامس وماجاء مثلهما صيغة أخرى لجمع ما كان مفرده مثل عيطموس ومسمار ، ولتكن من صيغ الجموع الخاصة بالشعر، وربما كان من أسباب كثرة جموع التكسير الترخّص فى البنية عند أمن اللبس .

وقد قصرت الكسرة الطويلة أى الياء الممدودة استغناء عنها بالكسرة القصيرة فى آخر الاسم المنقوص غير المنون، كقول الأعشى :

وأخو الغوان متى يشأن يصرمنه　　　ويكـن أعـــداء بعيــــد وداد[5]

وقول الآخر :

فطرت بمنصـــلى فى يعمـــلات　　　دوامـى الأيد يخبطـن السريـــحا[5]

وقول خفاف بن ندبة السلمى :

كنواح ريش حمامــة نجــدية　　　ومسحت باللثتين عصف الإثمد[5]

---

(1) المحتسب : ٢/ ٨ .　　　(2) المنصف : ١/ ٣٤٧ .

(3) المحتسب : ١/ ٩٥، ٣٠٠ .

(4) الكتاب ٢/ ١١٩ . والمحتسب ١/ ٣٠٠ . ومايجوز للشاعر : ٦٥ .

(5) الكتاب : ١/ ٩ ، ١٠ . والخصائص : ٣/ ١٣٣ .

وقد جاء مثل هذا النوع كثيرا فى القرآن الكريم، كقوله تعالى: **﴿ يوم التناد ﴾**[1]، **﴿ يوم التلاق ﴾**[2]، **﴿ الكبير المتعال ﴾**[3]، **﴿ من يهد الله فهو المهتد ﴾**.[4] وهذا من خصائص لهجة خاصة تسربت إلى اللغة المشتركة وقد حكى سيبويه أن « من العرب من يحذف هذا فى الوقف، شبهوه بما ليس فيه ألف ولام». [5] ولكنه لم يصرح بأصحاب هذه اللهجة، غير أن هذه الظاهرة جاءت فى القرآن أيضا وفى غير الوقف كقوله تعالى **﴿ وجفان كالجواب وقدور راسيات[6] ﴾**. ومع ذلك فإن سيبويه نفسه يعد هذا ضرورة، وكان الأحرى به أن يقول إن هذا كثير فى الشعر دون النثر.

ومن قبيل الاستغناء بالكسرة القصيرة عن الكسرة الطويلة، والاستغناء بالضمة القصيرة على الضمة الطويلة ما يكون فى ضمير الغائب والغائبة المتصل. وقد ذكر ابن الأنبارى عددا غير قليل من أمثلته فى الإنصاف[7]، ومن ذلك ما جاء فى المصادر الأخرى كقول مالك بن خريم الهمذانى:

فــإن يك غثا أو ســـمينا فإننى ... سأجعـــل عينــيه لنفســـه مقنعا[8]

وقول الشماخ:

له زجــل كأنه صـــوت حـــادٍ ... إذا طلـــب الوســـيقة أو زميــــر[9]

وقول حنظلة بن فاتك:

وأيقــن أن الخيـــل إن تلتبس به ... يكن لفـــسيل النخـــل بعـده آبر[10]

وقول رجل من باهلة:

أو معـــبر الظهـر ينبى عـن وليته ... ماحـج ربه فى الدنـيا ولا اعـتمرا[11]

وقول الأعشى:

وما لـــه من مجـــد تليـــد وما لـه ... من الريح حظ لا الجنوب ولا الصبا[12]

---

(١) سورة غافر : ٣٢ .
(٢) سورة غافر : ١٥ .
(٣) سورة الرعد : ٩ .
(٤) سورة الإسراء : ٩٧ . والكهف : ١٧ .
(٥) الكتاب : ٢/ ٢٨٨ .
(٦) سورة سبأ : ١٣ .
(٧) انظر: الإنصاف: ٢/ ٢٩٨، ٢٩٩ .
(٨) الكتاب: ١/ ١٠ . وشرح السيرافى : ١/ ٢٢٦، ٢٥٨ . والعمدة: ٢/ ٢٠٩ .
(٩) انظر: الكتاب: ١/ ١١ . والخصائص: ١/ ١٢٧، ٢/ ١٧، ٣٥٨.
(١٠) الكتاب: ١/ ١١ . وشرح السيرافى: ١/ ٢٢٥ .
(١١) انظر الكتاب: ١/ ١٢ . والمقتضب: ١/ ٣٨. وشرح السيرافى: ١/ ٢٢٥ .
(١٢) الكتاب : ١/ ١٢ . والمقتضب : ١/ ٣٨، ٢٢٦ . وشرح السيرافى: ١/ ٢٥٩ .

وقول ذى الخِرَق الطُّهَوى يصف ذئبا :

ألم تعجب لذئب بات يعوى   ليؤذن صاحبا له باللحاق[1]

وقد عدّ النحاة ذلك كله ضرورة . وينقل أبو حيان أن هذا من لغة عقيل وكلاب لأن من « لغتهم الحذف فى الكلام » .[2] ويعزى هذا أيضا إلى أزد السراة ، فقد « نقل يونس والأخفش أن الحذف والتسكين لغة لأزد السراة نحو قوله :

أما يعود به شاة فيأكلها   أو أن تبيعه فى بعض الأراكيب[3]

وتنبغى الإشارة هنا إلى عبارة السيرافى التى يفسر على أساسها الحذف فى مثل هذا ونحوه فى الشعر، وهى قوله : إن الحذف فى مثل هذا « لا يخل بمعنى ولا يدخل شيئا فى غير بابه » .[4] وهذا ما نعنيه عندما نقول إن هذا ونحوه من اطراح الصيغة وهى إحدى القرائن التى تتضافر مع غيرها من أجل وضوح المعنى، ومادام المعنى لم يختل فقد كان « اجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف » على حد تعبير ابن الأنبارى كثيرا فى كلامهم . « والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى » .[5] وقد يكون لنا فى ورود نماذج من ذلك فى القراءات القرآنية مسوغ فى عدم اعتداد ذلك مما يضطر إليه الشاعر :

وقد دفعت ظاهرة تقصير الحركات الطويلة بعض النحاة إلى القول بآراء ينفردون بها، كقول بعضهم : إن « لن » تعمل الجزم كقول الشاعر :

فلن يحل للعينين بعدك منظر[6]

والاختلاف حول جواز إعمال لام الطلب وهى محذوفه كقول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس   إذا ما خفت من شىء تبالا

وقول الآخر :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى   لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى[7]

وهذا كله من تقصير الحركات الطويلة الذى يكثر فى الشعر لأنه به أشبه .

(١) مجالس ثعلب : ١٨٤ .   (٢) ارتشاف الضرب : ١٢٣١ .
(٣) ارتشاف الضرب : ١٢٣١ . وانظر العمدة : ٢/ ٢٠٩ .
(٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٦ .   (٥) الإنصاف : ٢/ ٣١٤ .
(٦) انظر : المغنى : ١/ ٣٢١ . والأشمونى : ٣/ ٢٧٨ . والهمع : ٢/ ٣ .
(٧) انظر : الكتاب : ١ والإنصاف .

٣ ـ استعمال (هو) و (هى) فى الشعر :

وردت فى الشعر استعمالات مختلفة لهذين الضميرين عدّها النحاة ضرورة، فمرة تشدد الواو والياء منهما، ومرة تسكنان، وأخرى تحذفان . فتشديد الواو مثل ما أنشده الفراء :

مبــــارك هـــوّ ومـــن ســـماه ... عـلى اسمـــك اللهـــمّ يا ألله[١]

وقول الشاعر :

وإن لسانى شهدة يشتفى بها ... **وهـــوّ** على من صبّــه الله عـلقم[٢]

وتشديد الياء مثل قول الشـــاعر :

والنفس ما أمـرت بالعنف آبية ... **وهىّ** إن أمرت باللطف تأتمر[٣]

وتشديد الواو والياء لغة همدان[٤] . ولكن الألوسى، بعد أن ذكر أنه لغة همدان . يقول : «والمحققون على أن كل ذلك من باب الضرائر الشعرية حتى عندهمدان» [٥] مع أنه ينقل عن الأزهرى قبل ذلك قوله : « ومن العرب من يشدد الواو من هو والياء من هى»، [٦] ولكن ابن يعيش يبين أن تشديد ياء هى لغة من لغات ثلاث[٧] فيها .

وتسكين الواو والياء مثل قول الشاعر :

وكنا إذا ما كان يوم كريهة ... فقد علموا أنى **وهو** فتيان[٨]

وقول الآخـر :

ألا هىّ إلا هِىْ فدعها فإنما ... تمنيك مالا تستطيع غرور[٩]

ويقول الألوسى : « والشواهد فى هذا الباب كثيرة» . [١٠] وإسكان الواو والياء هنا كما يذكر ابن مالك وأبو حيان لغة قيس وأسد، وعند غيرهما ضرورة[١١] .

---

(١) انظر : معانى القرآن، للفراء : ١/ ٢٠٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٩٦ . والارتشاف : ١٢٢٢ . والمغنى : ٢/ ٧٥ .

(٣) انظر : المصادر السابقة . والهمع : ١/ ٦١ . والضرائر : ١٣٩ .

(٤) انظر : التسهيل : ٢٧ . والهمع : ١/ ٦١ . وحاشية الشيخ الأمير على المغنى : ٢/ ٧٥ .

(٥) الضرائر : ١٧٩ . وهامش ٢ من شرح المفصل : ٣/ ٩٨ .

(٦) الضرائر : ١٧٨ . والعبارة فى اللسان أيضا : ٢٠/ ٣٦٨ .

(٧) انظر : شرح المفصل، لابن يعيش : ٣/ ٩٨ .

(٨) الضرائر : ١٧٨ . واللسان : ٣٠/ ٣٦٨ .

(٩) الضرائر : ١٧٨ . واللسان : ٢٠/ ٣٦٨ .

(١٠) الضرائر : ١٧٨ .

(١١) الارتشاف : ١٢٣٠ . والهمع : ١/ ٦١ .

وأما حذف الياء والواو فقد استقبحه النحاة.[1] مع أن بعضهم يقول إنه لغة.[2] ومثاله ماروواه سيبويه من قول الشاعر:

دار لسعدى إذه من هواكا[3]

وقول الآخر:

بيناه فى دار صدق قد أقام بها — حينـا يعللـنا وما نعـللـه[4]

وقول الآخر:

فبينا هـ يشرى رحله قال قائل — لمن جمـل رخو الملاطِ نجيبُ[5]

ولعلّ هذا ومثله صوغ قياسى خاطئ على نحو قول الشاعر:

فإن يك غثا أو سمينا فإننى — سأجعل عينيه لنفسهِ مقنعا

ومناط الأمر فى هذا كله على أمن اللبس، يقول السيرافى «حذف الواو من هو لا يوقع لبسا ولا يلحقه بغير بابه».[6] وعلى هذا فلا بأس من استعماله فى الشعر. ومهما يكن من أمر فإن استعمال هو وهى فى الشعر راجع إلى اختلاف اللهجات العربية كما رأينا، وقد بقى تشديد الواو والياء حتى الآن فى العامية المصرية، ولكن تصوير هذه اللهجات لم يجئ إلينا إلا عن طريق الشعر؛ لأن الشعر هو الذى يكشف هذه الاستعمالات بوضوح، وأما النصوص النثرية فهى محايدة فى كثير من الأحيان.

٤ ـ استخدام الهمزة فى الشعر وموقف النحاة منه:

تشغل الهمزة مكانا كبيرا فى الدراسات الصرفية، وفى أبواب الإعلال والإبدال منها بخاصة؛ ولعل السبب فى ذلك أن نحاتنا القدماء عدوا الهمزة أختا لأصوات العلة (الألف والواو والياء)، «فأبدلوا هذه الحروف التى منها الحركات؛ لأنها أخوات، وهى أمهات البدل، والزوائد، وليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضها حركاتها، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف، وهى إحدى الثلاث، والواو والياء شبيهة بها أيضاً مع شركتها

---

(١) انظر: شرح الصفار الفقيه: ورقة ٢٨ ب.
(٢) انظر: الهمع: ١/ ٦١. (٣) الكتاب: ١/ ٩.
(٤) الكتاب: ١/ ١٢.
(٥) الخصائص: ١/ ٦٩. ي وشرح المفصل: ٣/ ٩٦. والعمدة: ٢/ ٢٠٩.
(٦) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٥.

أقرب الحروف منها» [1] ومن جانب آخر فإن الهمزة تنفرد بأحكام خاصة تتعلق بتخفيفها، وجعلها بين بين، وإبدالها[2] «فلتباعدها من الحروف، وثقل مخرجها، وأنها نبرة فى الصدر جاز فيها التخفيف» [3] فضلا عن اختلاف قبائل العرب فيما بينهم فى الهمزة وعدمه فكان الهمز خاصة من الخصائص البدوية التى اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة وشرقيها، كما كان عدم الهمز خاصة حضرية امتازت بها لهجة القبائل فى شمال الجزيرة وغربيها[4]، وذلك «أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف فى الحلق، ولها نبرة كريهة تجرى مجرى التهوع، ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها، فخففها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز ولاسيما قريش.. وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيف استحسان» [5].

والذى نود أن نخلص إليه بعد هذا، أن تخفيف الهمزة أو تحقيقها يرجع إلى اختلاف اللهجات العربية. وقد رأى بعض الدارسين أن تخفيف الهمزة ظاهرة حضرية، وتحقيقها ظاهرة بدوية تناسب الخشونة والبداوة.[6] وقد لاحظ النحاة أنها ثقيلة فى مخرجها، وأن لها نبرة كريهة تجرى مجرى التهوع وهو تكلف القىء، ولكن التحقيق مع ذلك هو الأصل. وعلى عادة النحاة، لم يذكروا ما يعنون بالأصل: أهو الأصل التاريخى؟ أم الأصل الصرفى؟ وأعنى به القوالب التى وضعها الصرفيون موازين للمفردات وحاولوا إخضاع كل مجموعة منها لقالب معين طوعا أو كرها.

ولكننا ـ مع ذلك ـ نسترشد بقولهم إن التحقيق هو الأصل، مع مراعاة نزوع أهل الحضر إلى التخفيف، وملاحظة ثقل مخرج الهمزة ونبرتها الكريهة، لنستدل به على أن المعنى بالأصل هو الأصل التاريخى، وأن اللغة فى تطورها تلقى أحيانا ببعض الأصوات من بعض الكلمات استجابة لحاجة نطقية ترتبط بالبيئة، وما يطرأ عليها من ظروف تدعوها إلى التخفيف. ومعنى هذا أن البيئة الحجازية قد طرأ عليها ماجعلها تخفف الهمزة فى نطقها، وأن البيئة التميمية ظلت على تحقيقها لها، إذ لم يطرأ عليها مثل ما طرأ على الأخرى من تطور يمس نطق هذا الصوت.

---

(١) الكتاب: ٢/ ١٦٥.

(٢) انظر الكتاب: ٢/ ١٦٣. والمقتضب: ١/ ١٥٥، ومابعدها. والخصائص: ٣/ ١٤٩، ومابعدها. وشرح الشافية: ٢/ ٢٥٠، ٣/ ٣٠. وشرح المفصل: ٩/ ١٠٧ـ١١٨.

(٣) المقتضب: ١/ ١٥٥.

(٤) انظر: فى اللهجات العربية: ٧٥ـ ٨٠. والقراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث: ٣٠ـ ٣٥.

(٥) شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٣١، ٣٢.

(٦) انظر: فى اللهجات العربية: ٧٥. ومابعدها.

وعلى ضوء من هذا سوف نرى الظواهر الهمزية التى قال عنها النحاة إنها ضرورة ، فقد يكون بعضها لهجة ، أو أثرا باقيا من استعمال قديم، أو تخففا من ثقل الهمزة وإن لم يوافق شروط النحاة .

إن الضرورات الهمزية ـ كما ذكرها النحاة ـ تكون بابدال الهمزة فى مواضع « بين بين»، أو ردها فى المواضع التى يطرد فيها حذفها، أو حذفها وهى أصل، أو تخفيفها بالبدل وعدم حذف الذى هو بدل منها فى الجزم، أو بدلها فى مواضع البدل وحذف المبدل للجزم، أو استبدال الياء بها فى المواضع التى ينبغى أن تكون هى الموجودة فيها، أو قلبها قلبا مكانيا فى الكلمة، وأخيرا قطع همزة الوصل . وسوف نتناولها مسألة بعد الأخرى :

(أ) أما إبدال الهمزة فى مواضع « بين بين » ، فينبغى ـ لكى نقف على وجه الضرورة فيه كما يرى النحاة ـ أن نعرف المواضع التى تكون فيه الهمزة ـ إذا أريد تخفيفها ـ بين بين ، وهى تتلخص فيما إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة، وكذلك إذا كانت مضمومة أو مكسورة كانت مع أى حركة قبلها بين بين فى حال التخفيف . وقياس مذهب الأخفش أن تقلب ياء خالصة إذا كانت مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة[1]. ومعنى كونها بين بين أن تكون بين الحرف الذى منه حركتها وبين الهمزة[2]، ومذهب البصريين أنها متحركة، ومذهب الكوفيين أنها ساكنة[3]. يقول سيبويه : « والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة فى الزنة . يدلك على ذلك قول الأعشى :

أأن رأت رجلا أعشى أضر به ريب المنون ودهر مفسد خبل »[4]

وقد استدل ابن جنى بالوزن العروضى لإثبات أن همزة بين بين متحركة[5]، وقد أثبت بعض الدارسين المحدثين ـ بعد أن قام بتجارب معملية على جهاز (سبكتروجراف) ـ أن بين بين ليس فى الواقع سوى حركة، وأنه يعنى سقوط الهمزة أساسا ، واتصال الحركتين قبلها وبعدها مباشرة[6]. وعلى أية حال فإن النحاة اعتمدوا هنا على الشعر فى تحديد همزة بين بين، وقالوا إنه إذا اضطر شاعر فى هذه المواضع لم يجعلها بين بين ، بل يخلصها حركة طويلة من جنس ما قبلها ليقيم وزن الشعر. وينبغى أن يلاحظ هنا أن كتب النحو والضرائر قد اكتفت بتداول هذه الشواهد الآتية :

---

(١) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ١٠٥ ، ١٠٦ . وشرح المفصل : ٩/ ١٠٧ـ١١٨ . وشرح الجمل، لابن عصفور: ورقة ١٣٩ . أو القراءات القرآنية، د . شاهين: ٩٩ .

(٢) انظر : سر الصناعة : ١/ ٥٣ . ومجالس العلماء : ١٢٣ . ومايجوز للشاعر : ١٠٦

(٣) انظر المسألة ١٠٥ . من الإنصاف : ٢/ ٤٣٠ . (٤) الكتاب : ٢/ ١٦٧ .

(٥) انظر: سر الصناعة: ١/ ٥٤ . والخصائص : ٢/ ١٤٤ .

(٦) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث، د . عبد الصبور شاهين: ١٠٥

قول الفرزدق :

راحـت بمسلمة البغال عشـية فـارعَىْ فزارة لا **هنـاك** المـــرتع[١]

وقول حسان بن ثابت :

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما قالت ولم تصب[٢]

وقول زيد بن عمرو بن نفيل :

سـالتانى الطـلاق أن رأتــانى قـل مـــالى قد جئتمانى بنـــكر[٣]

والبيتان الأخيران لا يعدهما السيرافى ضرورة ،ويقول : إن هذا « ليس من تخفيف الهمزة، وذلك أن من العرب من يقول : **سلته أساله وهما يتساولان فلا يهمز ، وإنما أتى به الشاعر** غير مهموز على هذه اللغة[٤]» . ووجه كونهما ضرورة عند سيبويه أن قائليهما ليسا ممن لغتهم سلت ولا تسال ويقول « وبلغنا أن سلت تسال لغة[٥]» .

ومن ذلك ـ أيضا ـ قول الشاعر:

ولايرهب ابن العم ماعشت صولتى ولا **أختتى** من صـولة المتهـدد[٦]

وقول الآخر :

يقولون جهلا ليـس للشيـخ عيل لعمرى لقد أعيلت **وَانى** رقوب[٧]

وقول ابن مبادة :

فكان **يوميذ** لها حكمها[٨]

وقد جعل سيبويه والمبرد والأعلم من ضرورة الشعر قول عبد الرحمن بن حسان

وكنـــت أذل مـن وتد بقـــاع يشـــجج رأســـه بالفهـــر **واجى**[٩]

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٧٠ . والمقتضب : ١/ ١٦٧ . والكامل : ٢/ ١٠٠ . وشرح السيرافى : ١/ ٣٣٤ . وما يجوز للشاعر: ١٠٥ . والمفصل: ٣٥٠ . وشرح الشافية : ٣/ ٤٧ . وشرح المفصل : ٩/ ١١٣ . وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٩أ. وشرح شواهد الشافية : ٣٣٥.

(٢) انظر المصادر السابقة . (٣) الكتاب : ١/ ٢٩٠ ، ٢/ ١٧٠ .

(٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٤ . (٥) الكتاب : ٢/ ١٧٠ .

(٦) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٤ . ومايجوز للشاعر: ١٠٥ وشرح الجمل : ١٣٩ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور: ١٣٩أ .

(٨) شرح الجمل لابن عصفور : ١٣٩أ.

(٩) الكتاب: ٢/ ١٧٠ . والمقتضب: ١/ ١٦٦ . والكامل: ٢/ ١٠٠ . وانظر المفصل: ٣٥٠، وشرحه: ٩/ ١١٤ .

ولكن ابن الحاجب والعلامة الرضي يجعلان ذلك قياسا في الشعر وغيره، لأن واجيء آخر البيت وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة[1] .

ومهما يكن من أمر فإن سيبويه يجعل البدل في الشعر في مثل هذه المواضع قياسا متلئبا يقول: « وقد يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلئبا إذا اضطر الشاعر» .[2] وتابعه الرضي، إذ يقول: « وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياسا » .[3] فهو على ذلك خاص بالشعر في رأيهما .

ولعل الرأي الصحيح أن يكون ذلك مما يكثر في الشعر لا مما يختص به الشعر، لأنه كان هناك « قوم من العرب يبدلون من هذه الهمزات التي تكون بين بين حروف لين فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا ، فيقولون في سأل : سال ، وفي قرأ: قرا، وفي منسأة : منساه، ومن المضمومة المضموم ماقبلها واوا، ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياء » .[4] وذلك ـ كما يقول ابن رشيق ـ « كثير جدا جائز في المنثور والفصيح» .[5] ومادام جائزا في المنثور والفصيح ، وكان بعض العرب يتكلم به فليس من الضرورة في شيء، غير أنه في الشعر كثير حتى قيل إنه قياس فيه . وإذا كانت همزة بين بين متحركة ، فإن إخلاصها حركة طويلة ليس إلا من باب الإشباع الذي تناولناه فيما سبق .

(ب) وأما ردّ الهمزة، فإن القزاز قد عدّه من مواضع الضرورة إذ يقول « ومما يجوز له ردّ الهمزة في الموضع الذي جرى على ألسنة العرب مخففا» .[6] وشواهد هذا النوع محدودة لأنها في نظرنا تمثل بقايا لأصول تاريخية تطورت . ، ومن ذلك الفعل رأى، « وذلك أن المستقبل من رأى جرى على ألسنتهم غير مهموز تخفيفاً فيقولون هو يرى ، فإذا احتاج الشاعر أجراه على أصله في الهمزة ومنه قول الأول :

لعمرك إنني لأحب نجدا ... وما أرأى إلى نجد سبيلا

يريد : وما أرى ، فهمز على أصل الهمز في الفعل . ومثله قول الآخر:

ألا تلك جارتنا بالفضاء ... تقول أترأينه لن يضيعا

فهمز ترأينه على الأصل . وكذا قال الآخر :

أرى عيني مالم ترأياه ... كلانا عالم بالترهات»[7]

---

(1) انظر: شرح شافية ابن الحاجب : ٣/ ٥٠ .
(2) الكتاب : ٢/ ١٧٠ .
(3) شرح الشافية : ٣/ ٤٧ .
(4) شرح المفصل، لابن يعيش : ٩/ ١١٢ .
(5) العمدة : ٢/ ٢١٠ .
(6) مايجوز للشاعر في الضرورة، لوحة : ٥٤، ٥٥ .
(7) ما يجوز للشاعر في الضرورة: لوحة ٥٥ . وانظر اللسان : ١٩/ ١ ، ومابعدها .

والقزاز في هذا يتابع ابن جنى، إذ يعد هو الآخر هذا ضرورة [1]. ومن ذلك ـ أيضا ـ مضارع الفعل أكرم فإن مضارعه يكرم بحذف الهمزة « ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة . . . فمن الضرورة قوله :

فإنه أهل لأن يؤكرما» [2]

ويبدو أن الفعل **رأى** كان استعمال مضارعة (يرأى)، ثم خفف بفعل التطور إلى يرى وإن بقيت بعض القبائل تنطقه على ما كان عليه قبل أن يصيبه التطور. فقد حكى سيبويه عن أبى الخطاب « أنه سمع من يقول : قد أرآهم يجيء بالفعل من رأيت على الأصل من العرب الموثوق بهم [3] » ، ويبين ابن جنى أن « أكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته » . [4] فلعل هذه الأبيات وأمثالها من لهجة من ينطق المضارع من رأى على أصله، أو أنها آثار باقية من الاستعمال القديم، وما يقال فى مضارع رأى يقال فى يؤكرم ماجاء مثله .

(جـ) وأما حذف الهمزة التى تكون أصلا، عده القزاز ـ أيضا ـ من الضرائر ، ومثل لذلك ببيت واحد وهو قول الشاعر:

ويلمها فى هواء الجو طالبة ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوب [5]

وعقب على ذلك قائلا: « فحذف الهمزة من أمها قال أبو إسحاق: ما أعرف لهذا نظيرا فى كلام العرب» . [6] ولم أجد ـ فيما علمت ـ غير القزاز يعد هذا ضرورة . وقد ذكر سيبويه هذا البيت مرتين فى كتابه، ولم يشر إلى أن فيه ضرورة ما . ويقول الأعلم: « أراد ويل أمها فحذف الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم» . [7] فلم يجعله ضرورة، بل عده من الحذف طلبا للتخفيف . وقد وردت فى الحديث الشريف فى قوله ـ ﷺ ـ « ويلمّه مسعر حرب» [8] ويقول عنه ابن مالك : إن الهمزة حذفت منه تخفيفا، « لأنه كلام كثر استعماله وجرى مجرى المثل» . [9] وفيها توجيهات مختلفة لا داعى لذكرها .

---

(١) انظر : سر الصناعة : ١/ ٨٦ ، ٨٧، ٨٨. والمحتسب : ١/ ١٢٨، ١٢٩ .

(٢) الأشمونى : ٤/ ٣٤٧ . وقارن بالمقتضب : ٢/ ٩٨ . والإنصاف : ٧ ، ١٤٨، ٤٦١ .

(٣) الكتاب : ٢/ ١٦٥ . (٤) المحتسب : ١/ ١٢٨ .

(٥) مايجوز للشاعر فى الضرورة لوحة : ١٢٥ .

(٦) الكتاب : ١/ ٣٥٣، ٢/ ٢٧٢ . وقد اختلفت نسبة هذا البيت، ففى المرة الأولى نسب إلى امرئ القيس، وفى الثانية نسب إلى النعمان بن بشير الأنصارى. ومن الغريب أن الأعلم تابع هذه النسبة فى الموضعين، ولم يلتفت إلى هذا الاختلاف. والبيت فى ديوان امرئ القيس ٢٢٧، (تحقيق أبى الفضل إبراهيم) . وهذا يدل على أن نسبة الشواهد فى كتاب سيبويه ليست من عمل سيبويه، بل كانت من إضافات الشراح والدارسين .

(٧) تحصيل عين الذهب : ١/ ٣٥٣. (٨) صحيح البخارى : ٣/ ٢٥٧ بالهامش .

(٩) شواهد التوضيح : ١٥٧ .

ويمكن أن يعدمن هذا النوع حذف همزة القطع ، ومعاملتها معاملة همزة الوصل ، ولا يكاد أحد من النحويين يذكره ، ولعلّ ذلك لكثرته وشياعه حتى صار غير مختص بالشعر ، أو لخضوعه لظاهرة الهمز والتحقيق ، وتوزعها على القبائل . ولم أر ـ فيما رأيت ـ أحدا عدّه من الضرورة غير صاحب الجمل[1] ، وابن عصفور فى شرح الجمل[2] ـ وهذا غير مستغرب من ابن عصفور ـ والألوسى[3] بوصفه ناقلا ممن سبقوه ، وقد مثلوا له بقول الطرّماح :

ألا أيها الليل الطويل ألا اصبحِ بصبح وما الإصباح منك بأروح[4]

وقول الآخر :

إن لم أقاتل فالبسينى برقعا[5] .

(د) ذكر القزاز أن مما يجوز للشاعر : « أن يخفف الهمزة بالبدل إذا كانت ساكنة ، ثم لاتحذف الحرف الذى هو بدل منها للجزم »[6] . فوجه الضرورة هنا هو عدم حذف حرف العلة المبدلة منه الهمزة للجزم كما قال الشاعر :

عجبت من ليلاك وانتيابها من حيث زارتنى ولم أورا بها[7]

قلب الهمزة من (أورأْ) ألفاً ، لأنها سكنت بعد مفتوح « فلم يحذف الألف للجزم ، وأبقاها على لفظها » .[8] ويقول الأعلم إنه خفف الهمزة الساكنة من قوله أورأ « لما احتاج إليه من ردف القافية ولو حققها على مايجب لأنها طرف لم يجز له من أجل الردف المضمن فى القافية » . [9] ولعل الشاعر عامل هذا الفعل فى صورته الجديدة بعد إبدال الهمزة ألفا معاملة الفعل يأتى فى قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

والفعل ترضَّى فى قول الشاعر :

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضّاها ولا تملّق

وقد سبقت معالجة ذلك .

(هـ) وقد أجازوا للشاعر عكس الحالة السابقة ، أى « بدل الهمزة حرفا من حروف اللين فى موضع البدل فإذا تم ذلك حذف الحرف للجزم من ذلك قول الشاعر :

---

(١) انظر : شرح الجمُل ، لابن عصفور : ورقة ١٣٩ .
(٢) السابق نفسه .
(٣) انظر الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر : ١٣٧ .
(٤) شرح الجمل : ١٣٩ .
(٥) شرح الجمل : ١٣٩ . والضرائر للألوسى : ١٣٧ .
(٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ١٢٣ .
(٧) الكتاب : ٢/ ١٦٥ . ومايجوز للشاعر : ١٢٣ .
(٨) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ١٢٣ .
(٩) تحصيل عين الذهب : ٢/ ١٦٥ .

جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه سريعا وإلا يبد بالظلم يَظْلم[1]

ومن كلام ابن الأنبارى (ت ٣٢٨) ندرك أن هذا لهجة « يقال بدأت بالشىء بتحقيق الهمز وبدات بالأمر على تليين الهمز، وبديت على الانتقال من الهمز إلى التشبيه بقضيت، ورميتُ فمن قال بدأت قال لم أبدأ ومن قال بدات قال لم أبْدَ ومن قال بديتُ قال لم أبْدِ» .[2] وعلى هذا ، فالأمر لا يعدو كونه راجعا إلى اختلاف اللهجات بين القبائل من حيث الهمز والتحقيق.

(و) ومن الضرورات التى تتعلق بالهمزة ، نوع سماه القزاز تصحيح حروف الاعتلال قبل الألف التى تكون بدلا من التنوين فى النصب . ومن ذلك قول الشاعر:

إذا ما المــرءُ صُمّ فلـم يناجَى	ولم يـك سـمعه إلا نـــدايا
ولاعــب بالعشىّ بنـى بَنِيـه	كفعل الهرّ يلتمـس العطـايا
يلاعبـهم وودوا لو سقـوه	من الذيـفان متـرعة مِـلاَيا
فأبعــده الإلــه ولا يـؤبّى	ولا يشفى من المرض الشفايا[3]

فأبدل الهمزة من النداء والعطاء وملاء والشفاء. وقد أجمعوا على أن هذا من أقبح الضرورات، « إذ كان لا أصل له فى كلامهم» .[4] وقد نقل السيرافى على المبرد أن هذا « من أقبح الضرورات التى ينبغى ألا يجوز مثلها، ولاتصحح فيه الرواية عن شاعر لقبحه». وحجة المبرد فى هذا أن «هذه أبيات لو أنشدت على الصواب لم تنكسر فلا وجه لإجازتها» .[5]وعقب السيرافى على ذلك بقوله : « وقد ذكرها المازنى ولم يطعن فى روايتها» .[6] وعلى عادة النحاة أخذ السيرافى يذكر أوجه الاعتلال لإجازتها. وهذا يؤكد ماقلناه فى الفصل السابق من أنهم لا يبيحون الضرورة إلا فى إطار القياس النحوى ، ولكن السيرافى - مع هذا - يذكر وجهاً فى إجازتها يشير إلى حقيقة هذه المسألة ، « وهو أن الكسائى حكى أن بعض العرب يقلب من الهمزة ياء فى التثنية ، وبعضهم يقلب منها واواً ، وبعضهم يدعها همزة على حالها كقولهم فى تثنية رداء : رداءان ، ورديان ، ورداوان» .[7] ثم يلتمس السيرافى

---

(١) شرح ديوان زهير لثعلب : ٢٤ . ومايجوز للشاعر : ١٢٣ . والهمع : ١/ ٥٢ .

(٢) شرح القصائد السبع الطول : ٢٧٩ .

(٣) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٤ . وبروايات مختلفة فى بعض الكلمات فى الخصائص : ١/ ٢٩٢ ، ٢/ ٣٧٦ . والمحتسب : ١/ ٧٧ . ومايجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٤ ، ١٠٥ . وشرح الصفار ٣٠ .

(٤) مايجوز للشاعر : ١٠٥ .

(٥) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٦) السابق : ١/ ٢٣٥ .

(٧) السابق نفسه .

وجه الشبه بين هذا الذى حكاه الكسائى وهذه الأبيات، فيقول « فشبه الشاعر ألف الإطلاق بألف التثنية» .[1] والحقيقة أن الشاعر لم يشبه ألف الإطلاق بألف التثنية، لأنه ليست هناك مشابهة تدعو إلى صوغ قياسى خاطىء، لكن يبدو أن الشاعر من القبيلة التى تقلب الهمزة فى التثنية ياء . ولو نظرنا إلى مثل هذه الصورة التى تقلب فيها الهمزة ياء لوجدنا أنها واقعة بين ألفين، وليس يعقل أن يثقل نطق الهمزة بين ألفين فى التثنية فحسب عند هذه القبيلة. والواقع أن مسألة التثنية هى التى لفتت نظر النحاة ، لأنها يتعلق بها حكم إعرابى وصرفى، وقد أهملوا ماعداها من هذه الظاهرة فلما اصطدموا بنص فيه هذه الظاهرة نفسها، اختلفوا فيما بينهم. فبعضهم رفض الرواية وأراح نفسه من عناء بحثها، وبعضهم أجازها فى الضرورة على قبح، وبعضهم أخذ يلتمس التعليلات التى تديرها فى فلك القياس النحوى، مع أن المسألة فى حقيقة أمرها لاتعدو كونها لهجة أهملها النحاة فيما أهملوا من لهجات ، والدليل على أن هذه الأبيات ليست من الضرورة، أنها لو أنشدت على الصواب لم تنكسر على حد تعبير المبرد، وليس بها مايدعو إلى قلب الهمزة ياء فى قياس النحاة. ولم يبق إلا أن قائلها نطق بها مختارا وفقا للهجته ولهجة قومه. ولعل ذلك مادعا ابن جنى إلى عدم التصريح فى كتبه بأنها ضرورة[2] .

(ز) ومما ذكروه من ضرائر تتعلق بالهمزة، قلبها قلبا مكانيا فى الكلمة التى تكون بها، يقول القزاز: « ومما يجوز له قلب الهمزة فى مثل نأى وناء كما قال الشاعر:

سنثنى عليه بالذى هو أهله ... وإن شحطت دار وناء مزارها

فقال: ناء فقلب ، قدم الألف وأخر الهمزة» [3]

وقد ذكر سيبويه مثل هذا فى كتابه، ومن ذلك قول كعب بن مالك :

لقد لقيت قريظة ماسآها ... وحل بدارهم ذل ذليلُ

وقول كثير عزة :

وكل خليل راءنى فهو قائل ... من أجلك هذا هامة اليوم أو غدِ[4]

وقال « وإنما أراد ساءها ورآنى ولكنه قلب» [5] ولم يشر سيبويه إلى أن الشاعر قلب مضطراً على عادته إذا كان يرى أن استعمالا ماضرورة، وهذا يشعر بأن هذا استعمال آخر للفعل مرادف له . يقول ابن مالك: إن « راء بمعنى رأى كقول الشاعر:

(١) السابق نفسه .

(٢) انظر: الخصائص : ١/ ٢٩٢، ٢/ ٣٧٦. وسر الصناعة : ١/ ١٨٣ . والمحتسب : ١/ ٧٧.

(٣) مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ١٢٧ . (٤) انظر : الكتاب: ٢/ ١٣٠ . (٥) السابق نفسه.

إذا راءني أبدى بشاشة واصل ويألف شنآني إذا كنت غائبا

ومضارعه يراء» .[١] وفى اللسان « راء لغة فى رأى . . . ويقال راءه فى رآه » .[٢] فهما ـ إذن ـ صيغتان بمعنى واحد عد النحاة أقلهما استعمالا ضرورة بالنسبة للأخرى الأكثر استعمالا التى عدوها أصلاً .

وهناك نماذج أخرى من « ضرائر الهمزة» أدرجها النحاة تحت أنواع « البدل» كقول شميت بن زنباع :

لأدأها كرهـا أو أصبـــح بيته لديه من الإعوال نوج مسلّبُ[٣]

« فهمز الألف فى أدأها لأنه لو تركها ساكنة لم يستقم البيت» .[٤] كما يقول السيرافى . ومثل ذلك قول الشاعر :

فإنك لا تدرى متى الموت جايئٌ إليك ولا مايحـدث الله فى غـد[٥]

وما أنشده ابن الأعرابى لابن كثوه :

ولى نعـام بنى صفـــوان زوزأة لما رأى أسدا فى الغـاب قد وثبا[٦]

وقول الآخر :

قد كان يذهب بالدنيا ولذتها موالئٌ ككباش العوس سحاحُ[٧]

وقول الآخـر :

خاطمها زأمّها أن تذهبا[٨]

وغير ذلك من النماذج المختلفة للهمز فى غير مواضع الهمز. وقد وردت ـ كذلك ـ قراءات قرآنية فيها همز فى غير مواضعه ، كقراءة ابن كثير (وكشفت عن سأقيها) ،[٩] وقراءة عمرو بن عبيد (فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن) .[١٠] وقد جعل ابن جنى هذه النماذج وأمثالها من شواذ الهمز ، وعقد لذلك بابا خاصا فى خصائصه[١١] . وورود مثل

---

(١) شواهد التوضيح : ١٨ . (٢) اللسان : ١٩/ ١٦ـ (رأى) .
(٣) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٣ . وشرح الصفار الفقيه : ٣٠أ.
(٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٣ . (٥) الخصائص : ٢/ ٦ ، ٣/ ١٤٣ .
(٦) السابق : ٣/ ١٤٥ . (٧) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٣ . وشرح الصفار: ٣٠أ.
(٨) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٣ . والخصائص : ٣/ ١٤٩ وشرح الصفار: ٣٠أ.
(٩) سورة النمل ٤٤ . وانظر الخصائص : ٣/ ١٤٥ . (١٠) الرحمن : ٣٩ . وانظر الخصائص : ٣/ ١٤٨ .
(١١) انظر : الخصائص : ٣/ ١٤٢ـ ١٤٩ .

هذا فى القراءات يقطع بأنه يمثل لهجات مختلفة . يقول السيرافى « وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا فراراً من التقاء الساكنين كنحو دأبة وضأل، لأن الألف ساكنة، والحرف الأول من الحرف المشدود ساكن فيكرهون الجمع بين ساكنين» .[1] ويُرْوى عن أبى زيد أنه صلى خلف عمرو بن عبيد فقرأ « ولا الضألين» ، ومع ذلك يعد قول الراجز:

خاطمها زأمها أن تذهبا

من ضرائر الشعر.

والواضح بعد هذا أن مسألة الهمز وعدمه ترجع فى أساسها إلى اختلاف اللهجات، ولكن النحاة فرضوا لهجة على أخرى، فعُدّت استعمالات اللهجة المرفوضة ضرورة أو شذوذا، وبهذا يكون ماذكره ابن السكيت عن الهمز وعدمه[2] فى كلمات يهمزها بعض العرب، ولايهمزها بعضهم الآخر، ليس إلا جمعا لصور مختلفة فى الاستعمالات خففها بعض العرب مجاراة للتحضر، وهمزها بعضهم وفقاً لمتطلبات البيئة الخشنة أو غير ذلك من الظروف ، ويكون تفسير ابن جنى صحيحا كل الصحة حينما قال عن ذلك : « فهذه كلها لغات، وليس بعضها بدلا من بعض» [3] وهذا التفسير نفسه يمكن أن يقال عما عدّه النحاة « ضرورة» فيما يتعلق بالهمز وعدمه.

(ح) قطع همزة الوصل :

لقد عد النحاة قطع همزة الوصل من أقرب الضرورة[4] ، وخاصة إذا كان فى أول النصف الثانى من البيت[5]؛ لأن أنصاف الأبيات مواضع فصول فإنما ابتدأوها بعد قطع[6]، أو كأنه موضع سكت فيه، أو فى موضع يتوهم هذا فيه[7]، وذلك لعذر من انقطاع النفس وشبهه[8]. وذلك كقول حسان :

لتسمعن وشيكا فى دياركم ... الله أكبر يا ثارات عثمانا[9]

وقول الآخـر :

ولا يبادر فى الشتاء وليدنا ... ألقدر ينزلها بغير جعالِ[10]

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٣ . وانظر شرح الشافية: ٢/ ٢٤٨ .
(٢) انظر : إصلاح المنطق: ١٥٧ ـ ١٦١ .
(٣) سر الصناعة : ١/ ٢٤٤ .
(٤) تحصيل عين الذهب : ٢/ ٢٧٤ .
(٥) شرح السيرافى: ١/ ٢١٢ .
(٦) الكتاب : ٢/ ٢٧٤ .
(٧) مايجوز للشاعر فى الضرورة لوحة : ٥٥ .
(٨) شرح الشافية: ٢/ ٢٦٦ .
(٩) شرح السيرافى: ١/ ٢١٢ .
(١٠) الكتاب : ٢/ ٢٧٤ . وشرح السيرافى : ١/ ٢١٣ .

وقول أنس بن العباس :

لا نسب اليوم ولا خلة		إتسع الخرق على الراقع[1]

وأما إثباتها فى الحشو، فقد قال عنه ابن الحاجب: «وإثباتها وصلا لحن، وشذ فى الضرورة».[2] وهو يقصد بالشاذ فى الضرورة مايكون فى الحشو لا فى أول النصف الثانى من البيت، على عكس مافسره العلامة الرضى بأنه قطعها فى أوائل الأبيات، لأن النحاة يعدون ذلك من أقرب الضرورة كما سلف القول. ومن نماذج قطعها فى وسط البيت قول قيس بن الخطيم :

إذا جاوز الإثنين سر فإنه		بنشر وإفشاء الحديث قمين[3]

ومهما يكن من أمر قطع همزة الوصل، فإنه ليلاحظ أن قطعها فى الأبيات الثلاثة السابقة يحس له معنى لايدرك مع وصلها؛ إذ إن قطعها يوحى بابتداء جملة جديدة ، ويرشد القارئ إلى أن يقف على آخر الشطر الأول، لأن نغمة إنشاد الشطر الثانى يجب أن تختلف عن نغمة إنشاد الشطر الأول، فيكون الشعر بذلك أكثر إيحاء. كما أن القطع فى البيت الأخير يشعر بنوع خاص من التأكيد. ولعل هذا يدل على أن الشعراء حينما يرتكبون بعض مايعده النحاة ضرورة، إنما يريغون إلى معان خفية فى نفوسهم لايمكن تلمسها فى ظل قواعد النحاة ، ولهذا يجب أن يدرس الشعر دراسة خاصة .

(ط) قصر الممدود ، ومد المقصور:

يمكننا أن نعد قصر الممدود ومد المقصور مما يتعلق بالهمزة وعدمه، إذ يتميز هذا من ذاك بوجود الهمزة فيه أو عدمها، ولكن ذلك على مستوى لغة الشعر الخاصة، وإن كان موقف النحاة من هذه المسألة يكشف عن معيارية واضحة، إذ يحتكمون إلى قياسهم فى ذلك لا إلى اللغة ، وبخاصة البصريون والفراء، والكسائى فى مسألة قصر الممدود .

أما قصر الممدود، فقد أجمع النحاة على جوازه فى الشعر، لأن الشاعر بذلك يرد الكلمة إلى أصلها، ولم يخالف فى ذلك أحد منهم إلا الكسائى الذى يجعل ذلك خاصا بحالة النصب فحسب[4]، والفراء الذى « لا يجوز أن يقصر من الممدود مالا يجوز أن يجىء فى

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٤٩. وشرح السيرافى : ١/ ٢١٢. والهمع : ٢/ ٢١١.
(٢) شرح الشافية : ٢/ ٢٦٥.
(٣) شرح السيرافى : ١/ ٢١٣. والهمع : ٢/ ٢١١.
(٤) انظر : الهمع : ٢/ ١٥٦.

بابه مقصورا نحو حمراء وصفراء» . [١] ويقول السيرافى : « والحجة فى جواز قصر كل ممدود على خلاف ما قال الفراء الأبيات التى أنشدناها ، وذلك أن قول الأعشى :

والقارح العدا وكل طمرة

لايجوز أن يجىء فى بابه مقصور، وذلك أنه فعال لتكثير الفعل ، كقولك قتال وضراب ، ولايجىء فى هذا فعا فيكون مقصورا من المعتل[٢]» . ويقول ابن الأنبارى إن ماذهب إليه الفراء باطل[٣] . كما أن الفراء نفسه أنشد هذا البيت فى «معانى القرآن » وهو قول الشاعر:

فلو أن الأطبا كان حـولى ... وكان مع الأطباء الأساة[٤]

ولم يعترض على قصر كلمة الأطبا ، مع أنها لا يجىء فى بابها مقصور .

وأما مد المقصور فى الشعر، فإن النحاة إزاءه على ثلاثة آراء[٥] :

أولها : رأى الأخفش والكوفيين وهو إجازته مطلقا ، مستدلين على ذلك بقول الشاعر:

سيغنينى الذى أغناك عنى ... فلا فقر يـدوم ولا غنـاء

وقد وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد، وابن خروف[٦]، والشاطبى[٧]، وابن هشام،[٨] والأشمونى ، [٩] والسيوطى [١٠]. ولم يبين القزاز رأيه ، واكتفى بذكر أنه مما يجوز للشاعر عند الكوفيين . [١١] وكذلك فعل الألوسى إذ اكتفى بالنقل عن الأشمونى [١٢].

ثانيها : رأى البصريين ، وهو المنع مطلقا، لأنهم يرون أن مد المقصور ليس براد له إلى أصل، فضلا عن أنه تثقيل[١٣]. ولذلك قالوا عن شواهد الكوفيين : « هذه أبيات غير معروفة ، ولا يعرف قائلها، وغير جائز الاحتجاج بمثلها . ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأولها على غير الوجه الذى تأولوه عليه[١٤]». ويكفى أن نذكر عبارة ابن هشام عن تأول البصريين لهذه الشواهد، وهى قوله : « وهو تعسف» [١٥].

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٠ . وانظر الإنصاف : ٢/ ٤٤٤ .
(٢) شرح السيرافى : ١/ ٢٢١ . وانظر الإنصاف : ٢/ ٢٤٨ .
(٣) انظر: الإنصاف : ٢/ ٤٤٨ . (٤) انظر: معانى القرآن : ١/ ٩١ . وشرح السيرافى : ١/ ٢٢١ .
(٥) انظر: المسألة : ١٠٩ من الإنصاف : ٢/ ٤٤٤ وحاشية الصبان على الأشمونى : ٤/ ١١١ .
(٦) انظر: ارتشاف الضرب : ١٢٢٣ والأشمونى : ٤/ ١١١ .
(٧) انظر: حاشية الصبان على الأشمونى : ٤/ ١١١ . (٨) انظر: أوضح المسالك : ٢/ ٢٨٨ . والهمع : ٢/ ١٥٦ .
(٩) انظر: شرح الأشمونى : ٤/ ١١٠ . (١٠) انظر: الهمع : ٢/ ١٥٦ .
(١١) انظر: مايجوز للشاعر فى الضرورة لوحة ٤٦ . (١٢) انظر: الضرائر: ١٨٣ .
(١٣) انظ : ر مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٤٦ . (١٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٢ . وانظر الإنصاف : ٢/ ٤٤٧ .
(١٥) أوضح المسالك : ٢/ ٢٨٨ .

ثالثها: رأى الفراء ، وهو شبيه برأيه فى قصر الممدود؛ إذ لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجىء فى بابه ممدود، نحو فعلى تأنيث فعلان، مثال سكرى وعطشى، فهذا لايجوز أن يمد، لأن مذكره سكران وعطشان، وفعلى تأنيث فعلان لا تجىء إلا مقصورة، وكذلك حكم كل مايقتضى القياس أن يكون مقصورا[1].

إن دراسة هذه المسألة ينبغى أن تكون بالرجوع إلى الشعر نفسه، ولايجوز فى الدراسة تحكيم قاعدة سابقة على المادة اللغوية المدروسة. وقد جاء كل هذا فى الشعر، فهو إذن من لغته الخاصة التى يجب أن تدرس معزولة عن كل المؤثرات الخارجة عنها، ولذلك يقول ابن جنى: «**وأما مد المقصور وقصر الممدود والإشباع والتحريف فلا تعتد أصولا، ولا تثبت بها مثل موافقة ولا مخالفة**». [2] ويعنى بذلك أنها يجب ألا تفرض على لغة النثر. **ونحن ندعو إلى أن يطبق عكس ذلك أيضاً.**

٥ ـ الوقف الشعرى وضرورات البنية:

تعد دراسة ظاهرة الوقف عند النحاة مظهرا من مظاهر الخلط بين اللهجات المختلفة من جانب، والخلط بين مستويات اللغة من جانب آخر. ويتمثل ذلك فى إجازتهم أوجها متنوعة فى الوقف على الكلمة الواحدة، تختلف ـ فى أصلها ـ باختلاف اللهجات فى الوقف على مثيلاتها. ومن هنا تشعبت قواعد هذه الظاهرة، وتعددت أنواعها إلى اختيارى، واختبارى، واضطرارى[3] ، وتعددت التغييرات التى تحدث عنه، وهى « ترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والرَّوْم، والإشمام والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل. وهذه الأوجه مختلفة فى الحسن والمحل[4]». وبعض هذه التغييرات يدركها الأعمى والبصير، وبعضها الآخر لايدركها إلا البصير فحسب، كالإشمام. إذن ليس من المستغرب قول ابن يعيش: «وبعض النحويين لايعرف الإشمام، ولا يفرق بين الروم والإشمام[5]». وليس من المستغرب ـ أيضاً ـ مع كل هذا التوزع أن يعتمد بعض الباحثين على ظاهرة الوقف ـ كما نقلها النحاة ودرسوها ـ ويعدها « مفتاح السر» لاختلاق ظاهرة الإعراب عامة[6] .

---

(١) انظر: الإنصاف: ٢/ ٤٤٤.   (٢) الخصائص: ٣/ ٢١٣.
(٣) انظر: الأشمونى، وحاشية الصبان عليه: ٤/ ٢٠٣، ٢٠٤.
(٤) الأشمونى: ٤/ ٢٠٣.
(٥) شرح المفصل: ٩/ ٦٧.
(٦) انظر: من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس: ٢٠٨ ط ـ ٣، سنة ١٩٦٦م.

ويتمثل ذلك ـ مرة أخرى ـ فى إهمالهم الشعر، وعدم دراسة ظاهرة الوقف فيه منفصلا عن النثر، بوصفه مستوى مختلفا عنه، ولكنهم نظروا للغة على أنها وحدة واحدة، فطبقوا مادرسوه فى النثر على الشعر، وفعلوا العكس كذلك، إذ اعتمدوا على الشعر فى تصوير بعض وجوه الوقف النثرى[1]، مع أنهم قد لحظوا اختلاف القافية ـ أو آخر الأبيات « وهو المعد للوقف إتفاقاً [2] ـ عن غيرها، من حيث كانت القوافى أواخر أبيات الشعر، وهم يترنمون بالشعر « ويحدون به ويقع فيه تطريب لايتم إلا بمد الحرف وأكثر مايقع ذلك فى الأواخر» [3].

والحق أن إمام النحاة سيبويه أشار فى كتابه إشارة كان من الممكن أن تستغل بعده فى دراسة ظاهرة الوقف فى الشعر على حدة؛ إذ عقد بابا خاصاً سماه ـ « باب وجوه القوافى فى الإنشاد[4] » بعد دراسته للوقف، وإنما ذكر هذا الباب عقيب باب الوقف « ليرى الفرق بين القوافى وأواخر الكلام، ويبين اختلاف العرب فى ذلك[5] » كما يقول الأعلم، ولكن النحاة بعده تلقفوا ما قاله عن وجوه القوافى فى الإنشاد على أنه « ضرورة[6]» فأغلقوا بذلك باب دراستها بوصفها ظاهرة خاصة بالشعر.

وقد جرت ظاهرة الوقف مسائل دار حولها الخلاف فى ضرورة الشعر، أهمها « أحرف الإطلاق» التى تزاد فى حروف الروى إذا كان الروى غير مقيد، و«إجراء الوصل مجرى الوقف» و«إجراء الوقف مجرى الوصل».

لقد كان حديث سيبويه عن أحرف الإطلاق ـ وهى الألف والواو والياء ـ التى تلحق بها ينون، وما لاينون فى القوافى، لايشعر مطلقا بأنه يعد ذلك ضرورة، وقد علل سيبويه نفسه هذا بقوله « وإنما ألحقوا هذه المدة فى حروف الروى، لأن الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرف الذى حركته منه[7] بل إن سيبويه ليكاد فى موضع آخر يفصل بين الوقف فى الكلام والوقف فى الشعر بعبارة صريحة لولا ما كان عليه منهجهم من عدم الفصل بين مستويات اللغة فى الدرس النحوى والصرفى، ولذلك نراه يجمع بين الفواصل والقوافى فيقول « وجميع ما لا يحذف فى الكلام وما يختار فيه ألا يحذف فى الفواصل والقوافى،

---

(١) انظر: شرح المفصل مثلا: ٩/ ٦٩، ٧٠, ٧٤ وغيرها وشرح الشافية: ٢/ ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٧ وغيرها.
(٢) انظر: حاشية الصبان على الأشمونى: ٤/ ٢٠٣، ٢٠٤.
(٣) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٢. وانظر شرح الشافية: ٢/ ٣١٦.
(٤) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٩٨. (٥) تحصيل عين الذهب: ٢/ ٢٩٨.
(٦) انظرمثلا: شرح السيرافى: ١/ ٢٠٠. وشرح الصفار الفقيه ورقة ٢٢ والضرائر ٢٨٧ والأخير ينقل نص سيبويه.
(٧) الكتاب: ٢/ ٢٩٩.

فالفواصل قول الله عز وجل : ﴿ **والليل إذا يسر**﴾ و﴿**ماكنا نبغ**﴾ و﴿ **يوم التناد**﴾ و﴿ **الكبير المتعال**﴾ والأسماء أجدر أن تحذف إذ كان الحذف فيها فى غير الفواصل والقوافى، وأما القوافى فنحو قوله، وهو زهير :

وأراك تفرى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لايفر[١] » .

وقد تابع الزمخشرى[٢] وابن الحاجب والرضى سيبويه فى جواز حذف الواو والياء والاجتزاء بحركة ماقبلها فى الفواصل والقوافى. يقول ابن الحاجب: إن « حذفهما فى الفواصل والقوافى فصيح[٣] » . ويجعل الرضى هذا الحذف لمراعاة التجانس والازدواج لا للوقف، «وإلا حذف للوقف فى غير القوافى أيضا، فثبت أنه يحذف فيهما مالا يحذف فى غيرهما[٤] » . واستدل ببيت زهير السابق على الحذف فى القافية.

وإذا كان سيبويه قد قدم سابقة كان من الممكن أن تستغل فى دراسة خاصة بالشعر فى هذا المجال متخذا من حروف الإطلاق نموذجا، فإن السيرافى - أوفى من شرح سيبويه - نقل عنه ما قاله فى حروف الإطلاق، وعده أول ماذكر من ضرائر الزيادة: « فأول ذلك مايزاد فى القوافى للإطلاق[٥] » . وتابعه فى ذلك آخرون كالصفار الفقيه الذى يكاد ينقل ماقاله السيرافى،[٦] وأبى حيان[٧]، والألوسى الذى ينقل نص سيبويه نفسه[٨] .

ولعلنا لانجانب الصواب، إذا قلنا إن سيبويه قد فتح الباب من ناحية أخرى لكى يعد ماجاء فى الشعر مما يمكن أن يختص بالوقف الشعرى، ضرورة؛ إذ يقول: « ومن العرب من يثقل الكلمة إذا وقف عليها ولايثقلها فى الوصل، فإذا كان فى الشعر، فهم يجرونه فى الوصل على حاله فى الوقف، نحو سَبْسبَّا، وكلكلا، لأنهم قد يثقلونه فى الوقف، فأثبتوه فى الوصل كما أثبتوا الحذف فى قوله : لنفسه مقنعاً[٩]. وإنما حذفه فى الوقف، قال رؤبة :

ضخم يحب الخلق الأضخما»[١٠]

لقد فتح سيبويه بذلك الباب للقول بأن إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة، وإن لم يصرح بذلك . غير أن ذكره ذلك فى باب مايحتمل الشعر هو الذى دفع النحاة بعده للقول بذلك، مثل قول منظور بن مرثد الأسدى :

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٨٩ . وانظر شرح ديوان زهير: ٩٤، والقوافى فيه مجرورة.

(٢) انظر: المفصل : ٣٤٠.

(٣) نص ابن الحاجب فى شرح الشافية : ٢/ ٣٠١.

(٤) شرح الشافية : ٢/ ٣٠٢.

(٥) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٠.

(٦) انظر : شرح الصفا : ر ورقة ٢٢ ب .

(٧) انظر: ارتشاف الضرب: ١٢٢١ .

(٨) انظر الضرائر: ٢٨٧ . وما بعدها.

(٩) يشير إلى قول مالك بن خريم الهمدانى فى الكتاب : ١/ ١٠ .

(١٠) الكتاب: ١/ ١١ . وقارن بها فى : ٢/ ٢٨٢، ٢٨٣ .

ببازل وجناء أو عيهلّ [1]

وقول رؤبة :

لقد خشيت أن أرى جدبّا ... فى عامنا ذا بعدما أخصبّا[2]

وقول الآخـر :

غضّ نجارى طيب عنصريّ[3]

وقول الآخـر :

يا ليتها قد خرجت من فمّه [4]

وما أنشده السيرافى :

مهر أبى الحبحاب لاتشلّى ... بارك فيك الله مـن ذى ألّ

ومن موصى لم يضع قيلالى ... خوارجا من لغط القسطلّ

إذا أخذ القلوب كالأفكلّ [5]

وهذا ما عده السيرافى والقزاز ضرورة من ضرائر الزيادة يقول القزاز « ومما يجوز له تشديد المخفف اضطرارا وتغيير البناء ، كما قال الأول :

تعرضت لى بمكان حل ... تعرض المهرة فى الطولّ

يريد الطول فثقل اللام اضطرارا » . [6] وقد تبع الصفار الفقيه وأبو حيان السيرافى فى عد ذلك من ضرائر الزيادة[7]. أما الألوسى فإنه يجعله من ضرائر التغيير [8]. ويجعله ابن جنى من إجراء الوصل مجرى الوقف ويضرب له أمثلة كثيرة فى سر الصناعة [9]. وهذا ما يفهم من كلام الأعلم . [10] أيضا ، وابن الحاجب الذى يقول : « ونحو القصبا شاذ ضرورة» . [11] بتشديد الباء فى القصب .

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٨٢ . والنوادر: ٥٣ . (٢) السابق نفسه .

(٣) الخصائص : ٣/ ٢١١ . والمحتسب : ١/ ١٥٦ .

(٤) الخصائص : ٣/ ٢١١ . والمحتسب : ١/ ١٦٥ .

(٥) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٦ .

(٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٦٧ . وتثقيل اللام تشديدها .

(٧) انظر : شرح الصفار الفقيه ٢٣ أ. وارتشاف الضرب : ١٢٢٢ .

(٨) انظر: الضرائر: ١٣٨ . (٩) انظر : سر الصناعة : ١/ ١٧٦ . ومابعدها .

(١٠) انظر تحصيل عين الذهب : ٢/ ٢٨٢ . (١١) شرح الشافية : ٢/ ٣١٤ .

وبعض النحاة لايجعل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة، كالزمخشرى الذى يقول « وقد يجرى الوصل مجرى الوقف، منه قوله :

مثل الحريق وافق القصبا

ولايختص بحال الضرورة. تقول: ثلاثْة آربعة ، وفى التنزيل ﴿ **لكنّا هو الله ربى**[1]﴾»[2]

وكذلك الرضى، إذ يقول « جوزوا فى القوافى خاصة بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق، لأن الشعر موضع الترنم والغناء، وترجيع الصوت، ولاسيما فى أواخر الأبيات، وحروف الإطلاق أى الألف والواو والياء هى المتعينة من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحة لها، فمن ثم تلحق فى الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها فى غير الشعر. . . ولا تقول جاءتنى أسماءو، وتقول فى الشعر: الرجلو، والرجلى، والرجلا. ولايجوز ذلك فى غير الشعر فى شىء من اللغات. وكذا قوله :

ومستائم كشّفت بالرمح ذيله   أقمت بعضب ذى شقائق ميله

فجاء بالصلة بعد هاء الضمير. ولايجوز ذلك إذا وقفت عليه فى غير الشعر، نحو : جاءنى غلامه» .[3] وبعد هذا يخلص الرضى إلى ما يريد إثباته، قائلا: « فلما جاز لهم فى الشعر أن يحركوا لأجل المجىء بحرف الإطلاق ماحقه فى غير الشعر السكون، جوزوا تحريك اللام المضعف فى نحو قوله :

ببازل وجناء أو عيهلِّ

مع أن حقه السكون؛ لأجل حرف الإطلاق، وكذا الباء المضعف فى قوله :

أو الحريق وافق القصبّا

أصله السكون، فحرك لأجل حرف الإطلاق. كما أن حق نون الأندرين فى قوله :

ولاتبقى خمور الأندرينا

السكون، كما فى قولك : مررت بالمسلمين، والقوافى كلها موقوف عليها، وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات[4]». ثم يخطئ ابن الحاجب قائلا: « فعلى هذا التقرير، ليس قوله «القصبا» بشاذ ضرورة ، كما ليس تحريك نون الأندرينا وتحريك الراء فى قوله :

لعب الرياح بها وغيرها   بعدى سوافى المور والقطر

---

(١) سورة الكهف: آية ٣٨ .   (٢) المفصل : ٣٤٢، ٣٤٣.

(٣) شرح الشافية : ٢/ ٣١٦ ، ٣١٧.

(٤) شرح الشافية: ٢/ ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩.

لأجل حرف الإطلاق بشاذين اتفاقا مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا فى الشعر[١]» .
ثم يستغل الرضى براعة عدم تصريح سيبويه بلفظ الضرورة عند تناوله لهذه المسألة إذ قال «ومن ثم قالت العرب فى الشعر فى القوافى سبسبا يريد السبسب، وعيهل يريد العيهل[٢]» . يستغل الرضى هذا قائلا : « وليس فى كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضرورة[٣] » . ولكن محققى شرح الشافية يخطئون الرضى بناء على فهم الجمهور للضرورة، قائلين : « فقوله (أى سيبويه) فى الشعر فى القوافى دليل على أنه لايجىء مثله فى الكلام . وهذا معنى الضرورة»[٤] .

إذن ، يجيز الزمخشرى إجراء الوصل مجرى الوقف، بناء على ما روى عن العرب فى غير الشعر وما جاء فى مثل قراءة ابن عامر[٥] بإثبات الألف فى قوله تعالى (لكنّا هو الله ربى) ولكن ابن يعيش خالف الزمخشرى، ولم يشر إلى قوله، وقال : « قد يجرى الوصل مجرى الوقف، وبابه الشعر، ولا يكون فى حال الاختيار » . ويجعل ماجاء من ذلك فى غير الشعر، « تشبيها بالشعر»[٦] .

أما العلامة الرضى ، فإنه يجيز إجراء الوصل مجرى الوقف فى الشعر بناء على أن الشعر له بعض الخصائص التى لايستوى معه فيها غيره . ومع كون مثل هذه الظاهرة خاصة بالشعر، فليس لنا أن نعدها شاذة أو ضرورة، لأن هذه طبيعة النسج الشعرى . وهذه لفتة طيبة من الرضى يسبق بها عصره .

ومن النحاة الذين لم يعدوا إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة : ابن مالك ؛ إذ يقول :

وربما أعطى لفظ الوصل ما   للوقف نثرا وفشا منتظما

وابن هشام، الذى يرى أن « ذلك قليل فى الكلام كثير فى الشعر» [٧]، وكذلك ابن عقيل[٨]، والأشمونى[٩]، ولعلهم يتابعون عبارة ابن مالك فى ألفيته .

وقد حملت على إجراء الوصل مجرى الوقف فى غير القوافى أشياء كثيرة : « من ذلك أنهم قد يجرون هاء التأنيث فى الوصل مجراها فى الوقف فلا يقلبونها تاء، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتسكين، لأنهم متى حركوا وجب القلب قال :

---

(١) السابق : ٢/ ٣١٩ .
(٢) الكتاب : ٢/ ٢٨٢ .
(٣) شرح الشافية : ٢/ ٣٢٠ .
(٤) هامش ١ ص ٣١٨، من الجزء الثانى لشرح الشافية .
(٥) انظر: شرح المفصل : ٩/ ٨٣ .
(٦) السابق نفسه .
(٧) أوضح المسالك : ٢/ ٣٥٩ .
(٨) انظر شرح ابن عقيل : ٤٥٣ .
(٩) انظر: الأشمونى : ٤/ ٢١٩ .

لما رأى أن لادعهْ ولا شبع　　　مال إلى أرطاة حقف فاضطجع

وقال آخـر:

لست إذن لزعبله إن لم أغير　　　بكلتى إن لم أساو بالطول[١]

ومن ذلك ما عالجناه فى مبحث تقصير الحركات، من مثل قول الشاعر:

أو معبر الظهر ينبى عن وليته　　　ماحج ربه فى الدنيا ولا اعتمرا

فإن السيرافى يقول: « والوجه أن يقول لنفسهى فحذف الياء وبقى الكسرة على حالها، وإنما جاز حذف هذه الحروف لأنها زوائد تسقط فى الوقف[٢] ». فهو إذن من إجراء الوصل مجرى الوقف، وقد صرح بذلك القزاز[٣]. ولا نريد أن نسترسل فى سرد ما حمل على إجراء الوصل مجرى الوقف، فقد عولج فى المواضع التى ينبغى أن يعالج فيها، وإنما غرضنا هنا مايتعلق بالقوافى بوصفها مواضع الوقف فى الشعر.

لقد أجمعوا على أن حذف الألف من الاسم المقصور ضرورة فى مثل قول لبيد:

وقبيـــل من لكيـــز شـــــاهد　　　رهط مرجوم ورهـط بن المعـل[٤]

وقول الأعشى:

لعـمرك ما طـول هـذا الزمن　　　عـلى المـرء إلا عنـاء معن[٥]

يقول سيبويه « الفتح أخف عليهم والألف. فمن ثم لم تحذف الألف إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها[٦] ». وقد عده السيرافى من تخفيف المشدد فى القوافى ضرورة.

وأجازوا كذلك تخفيف المشدد فى القوافى لأجل الضرورة. وأنشدوا له أبياتا كثيرة منها: قول امرئ القيس:

لا وأبيــك ابنــة العـــــامرى　　　لايدعـــى القـــوم أنى أفِر[٧]

وقول طرفة:

أصحوت اليوم أم شاقتك هر　　　ومن الحب جنون مستعر[٨]

---

(١) شرح السيرافى: ١/ ٢٣١. وانظر: شرح الصفار: ٢٩. ب وشرح الشافية: ٢/ ٣٣٤. واللسان (بكل).

(٢) شرح السيرافى: ١/ ٢٢٦.　　(٣) انظ: ر مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٧٣، ١١٢.

(٤) الكتاب: ٢/ ٢٩١. وشرح السيرافى: ١/ ٢١٦. والأشمونى: ٤/ ٢٠٥. والضرائر: ١٩٠.

(٥) شرح السيرافى: ١/ ٢١٦.　　(٦) الكتاب: ٢/ ٢٩١.

(٧) شرح السيرافى: ١/ ٢١٦: ومايجوز للشاعر فى الضرورة: ٥٧ والضرائر٨٦، ١٤٠ وديوان امرىء القيس ١٥٤.

(٨) المصادر السابقة، وديوان طرفة: ٦٧.

وقد عد الألوسى الوقف على المنون المنصوب بحذف الألف ضرورة[(١)] مثل قول الشاعر:

ألا حبذا غنم وحسن حديثها   لقد تركت قلبى بها هائما دنف

مع أن ذلك من لغة ربيعة[(٢)] .

وكما أجروا الوصل مجرى الوقف، عكسوا ذلك فأجروا الوقف مجرى الوصل، فجعلوا مما يجوز للشاعر فى الضرورة حذف الهاء فى الترخيم فى الوقف والوصل « وذلك أن العرب إذا أسقطت هاء فى الترخيم ثم وقفت على اسم أسقطتها منه أعادتها لبيان الحركة ويجوز للشعر ألا يعيدها ويجرى الوقف كالوصل مثل قول الشاعر:

وكـادت فزارة تشـفى بنـــا   فــأولى فــزارة أولى فــزارا[(٣)]

وقد أشار سيبويه إلى ذلك أيضاً فى كتابه[(٣)] ، وسوف تأتى معالجة هذا فى موقف الشعر من الأعلام .

* * *

هذا ما أشار إليه النحاة من ضرائر تتعلق بالوقف ، ولنا هنا ملاحظتان :

الأولى : هى أن النحاة اعتمدوا فى دراسة ظاهرة الوقف، وتصوير وجوهه على الشعر، ففى جواز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله، لم يستشهدوا إلا بقول زياد الأعجم :

عجبت والدهـر كثيـر عجبه   من عنـزى سـبنى لم أضــربُه[(٤)]

وقول أبى النجم :   فقر بن هذا وهذا أزحلُه[(٥)]

وقول الآخر :

تحفزها الأوتار والأيدى الشـعر   والنبـل سـتون كأنهـا الجـمُر[(٦)]

وقول الراجز :

أرتنــى حجــلا على ساقـها   فهش الفــؤاد لذلك الحجـل

فقلت ولم أخف عن صاحبى   ألا بأبى أصـل تلك الرجِل[(٧)]

---

(١) انظر: الضرائر : ٦٣ .

(٢) انظر : شرح الرضى على الشافية : ٢/ ٢٧٥، ٢٧٩ . والتسهيل : ٣٢٨ . والأشمونى : ٤/ ٢٠٤ .

(٣) مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٦٧، ٦٨ .   (٤) انظ : ر الكتاب : ١/ ٣٣١ .

(٥) انظر : الكتاب : ٢/ ٢٨٧ . والكامل : ٢/ ١٦٢ . وشرح المفصل : ٩/ ٧١ . والأشمونى : ٤/ ٢١٠ .

(٦) المفصل ٣٣٨ . وشرح المفصل، لابن يعيش : ٩/ ٧٠ .

(٧) الإنصاف : ٢/ ٤٣٣ . وشرح المفصل : ٩/ ٧١ .

والكوفيون والأخفش [1] ، وابن الأنبارى [2] ، وابن عقيل[3] ، يجيزون نقل الفتحة أيضا .

وفى تصوير لهجة ربيعة كذلك لم يعتمدوا إلا على الشعر. واستشهدوا لذلك بقول الأعشى :

إلى المرء قيس أطيل السرى ... وآخذ من كل حى عصم[4]

وفى تصوير لهجة بعض بنى تميم فى إبدالهم الياء مشددة أو غير مشددة جيما فى الوقف، اعتمدوا كذلك على الشعر، فى قول الشاعر:

خالى عويف وأبو علج ... المطعمان اللحم بالعشج[5]

وقول الآخر:

يارب إن كنت قبلت حجتج ... فلا يزال شاحج يأتيك بجْ

أقمر نهات ينزى وفرتجْ [6]

والسؤال الآن : لماذا يعدون مثل هذا جائزا شعرا ونثرا ، مادام الاعتماد على الشعر وحده، ولا يعدون ماجاء فى الشعر مما سموه ضرورة جائزاً أيضا؟ مع أن كل هذا استعمال خاص بالشعر فيما يبدو، حتى إن بعض النحاة عد ما اعتمد عليه بعضهم فى إجازة أوجه من الوقف خاصا بالشعر. يقول المبرد فيما اعتمد عليه النحاة فى ظاهرة النقل: « ومن مذاهبهم **المطردة فى الشعر** أن يلقوا على الساكن الذى يسكن ما بعده للتقييد حركة الإعراب، كما قال الراجز:

أنا ابن ماوية إذ جد النقُر

يريد : النقرُ يافتى ، وهو النقر بالخيل، فلما أسكن الراء ألقى حركتها على الساكن الذى قبلها . وشبيه بهذا قوله :

عجبت والدهر كثير عجبه ... من عنزى سبنى لم أضربه

---

(١) انظر الأشمونى : / ٢١١، ٢١٢ .

(٢) انظر المسألة ١٠٦ من الإنصاف : ٢/ ٤٣٢ . وما بعدها .

(٣) انظر شرح ابن عقيل . ٤٥١ ، حيث يقول « ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب» .

(٤) شرح الشافية : ٢/ ٢٧٢ .

(٥) شرح السيرافى: ١/ ٢٣٨ . وشرح الشافية : ٢/ ٢٨٧ . وشرح المفصل: ٩/ ٧٤ .

(٦) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٧ .

أراد : لم أضربْه يافتى، فلما أسكن الهاء ألقى حركتها على الباء، وكان ذلك فى الباء أحسن لخفاء الهاء. وقال أبو النجم:

أقول قرب ذا وهذا أزحله

يريد : أزحلْه يافتى» .[1] فالمبرد يجعل هذا من المذاهب المطردة فى الشعر.

ويقول ثعلب فى قول الشاعر:

أرتنى حجـلا علـــى ســـاقها … فهش الفؤاد لذاك الحجلْ

فقلت ولم أخف عن صاحبى … ألا بأبى أصل تلك الرجل

« يريد بالحجل: الخلخال، وإنما ثقله وثقل الرجل لا ضطرار القافية» .[2] ويريد بالتثقيل التحريك، لأنهم ينظرون إلى السكون على أنه أخف من الحركة.

ويجعل السيوطى الوقف بإبدال الياء جيما ضرورة بل من أقبح الضرورة فى قول الراجز:

يارب إن كنت قبلت حجتج … فلا يزال شاحج يأتيك بج[3]

إن هذا يؤكد أن هذا كله خاص بنظام الوقف الشعرى. غير أن النحاة قبلوا بعضه ففرضوه على النثر أيضا، ورفضوا بعضه الآخر فعدوه ضرورة.

الملاحظة الأخرى: هى أن الشعر الذى اعتمد عليه النحاة فى ذلك أغلبه من الرجز. والرجز « وزن شعبى»، وقد كثر نظم العرب له فى شتى المناسبات، وهو الوزن السريع الاستجابة للبديهة والارتجال فى مقام الرد والمنافرة والمفاخرة[4]. ولذلك فهو « يضطر إلى كثير من التفريع والتوليد لقصره وسابقة قوافيه» . [5] فليس من المستبعد ـ إذن ـ أن تتحول فيه الأبنية عما هى عليه مادام المعنى غير ملبس، ولا سيما إذا كان فى الوقف وهو « من مواضع التغيير[6]» ومن هنا لايصح فرض القواعد على النثر، فضلا عن أنه لايصح فرض لغة الشعر عامة على النثر.

نريد أن نخلص بعد هذا العرض الذى طال إلى أن النحاة اعترفوا ببعض ماجاء فى الشعر ففرضوه على النثر، ولم يعترفوا ببعضه الآخر فعدوه ضرورة. ونتج عن ذلك كثرة

(١) الكامل : ٢/ ١٦١، ١٦٢. (٢) مجالس ثعلب : ١١٨، ١١٩.
(٣) انظر: الهمع : ٢/ ١٥٧.
(٤) انظر: المرشد إلى فهم أشعار العرب : ١/ ٢٤٦ ،وما بعدها.
(٥) الخصائص : ٣/ ٢٩٨. (٦) سر صناعة الإعراب : ١/ ١٧٩.

أحكام الوقف وتشعبها من جانب، وكثرة ماسموه ضرورة من جانب آخر. ولو كان ثمة فصل بين مستويات الكلام فى التقعيد لاختص الشعر وحده بقواعده، واختص النثر بقواعده، ولأمكن حينئذ حصر وجوه الشركة بينهما وحصر وجوه الخلاف فى دراسة مقارنة.

إن النصوص صريحة فى أن آخر البيت هو الموقوف عليه « والقوافى كلها موقوف عليها، وإن لم يتم الكلام عليها دون مايليها من الأبيات»، [1] وصريحة كذلك فى أن الوقف من مواضع التغيير عامة، بالإضافة إلى ان آخر الشطر الأول يمكن أن يوقف عليه؛ ولذلك عدوا قطع همزة الوصل فى أول الشطر الثانى من أقرب الضرورة، « فإن العرب قد تقف على العروض نحوا من وقوفها على الضرب، أعنى مخالفة ذلك لوقف الكلام المنثور غير الموزون. ألا ترى إلى قوله :

فأضحى يسح الماء نحو كيفتن . . . .

فوقف بالتنوين **خلافا على الوقف فى غير الشعر**. فإن قلت: فأقصى حال قوله كيفتن ـ إذ ليست قافية ـ أن تجرى مجرى القافية فى الوقف عليها، وأنت ترى الرواة أكثرهم على إطلاق هذه القصيدة، [2] ونحوها بحرف اللين للوصل نحو قوله : ومنزلى، وحوملى، وشمألى ومحملى، فقوله (كيفتن) ليس على وقف الكلام ولا وقف القافية. قيل: الأمر على ما ذكرت من خلافه له، غير **أن هذا أيضا أمر يخص المنظوم** دون المنثور، لا ستمرار ذلك عنهم، ألا ترى إلى قوله :

أنى اهتديت لتسليم على دمنن ... بالغمـــر غيرهـــن الأعصـــر الأول

وقوله :

كأن حـدوج المالكيـة غـــدوةً ... خلايا سفين بالنواصف من ددى

. . . وأمثاله كثير. كل ذلك الوقوف على عروضه مخالف للوقوف على ضربه، **ومخالف أيضاً لوقوف الكلام غير الشعر**. ولم يذكر أحد من أصحابنا هذا الموضع فى علم القوافى، وقد كان يجب أن يذكر ولايهمل [3] .

فإذا كانت النصوص صريحة فى اختلاف الوقف الشعرى عن الوقف النثرى، وإذا كانت النصوص صريحة أيضا فى تحديد مواطن الوقف فى الشعر، فلماذا نخلط ـ إذن ـ بين المستويين، ونعطى هذا أحكام ذاك، ونحكم بالضرورة على لون دون آخر ؟

---

(١) شرح الشافية: ٢/ ٣١٩.

(٢) يشير إلى معلقه امرئ القيس المشهورة. انظر الديوان: ٨، ومابعدها.

(٣) الخصائص: ١/ ٧٠، ٧١، وأعتذر لطول النص.

نستطيع أن نقول فى غير قليل من الاطمئنان ـ إذن ـ إن القواعد التى اعتمد فيها النحاة على الشعر فحسب فى تصوير وجوه الوقف، إنما هى خاصة بنظام الوقف الشعرى، وكذلك كل ما أطلقوا عليه أنه ضرورة فى هذا المجال خاص ـ أيضاً ـ بنظام الوقف الشعرى ماعدا ماطابق شيئا من قراءات القرآن. أما النثر فله نظامه الخاص به فى الوقف النابع من الاستعمالات النثرية، **والشاعر ـ بعد ـ حر فى استخدام أى النظامين شاء أو المزج بينهما إذا** اقتضى الأمر، وليس ثمة داع إلى توزيع هذه الظاهرة بين الجواز والضرورة.

ويمكننا أن نعد من نظام الوقف الشعرى ـ على هذا ـ ماعده النحاة ضرورة من غير أن يشيروا إلى الوقف على الإطلاق، مما تتبع فيه عين الكلمة حركة ماقبلها فى القافية، مثل قول الشاعر الذى يعده ابن جنى ضرورة:

وكان حاملكم منا ورافد كـم ... وحامل المين بعـد المين والألف[1]

وما عده السيرافى من زيادة الحركة للضرورة كقول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوى المخترق ... مشتبه الأعـلام لمـاع الخفـق[2]

وقول زهير بن أبى سلمى:

كما استغاث بسىء فز غيطلة ... خاف العيون فلم ينظر به الحشك[3]

وقول الهذلى:

إذا تجرد نوح قامتا معه ... ضربا أليما بسبت يلعج الجِلدا[4]

وقول البعيث:

قد ينعش الله الفتى بعد عثرة ... وقد يجمع الله الشتيت من الشمَل[5]

على الرغم من أن أبا زيد يؤكد أن هذا ليس نقلا للوقف ولكنه إتباع بعد أن يقول: «أراد الشمْل فحرك الميم»[6]

وقول الأعشى:

نحن الفوارس يوم الحنو ضاحية ... جنبى فطيمة لاميل ولاعزُل[7]

---

(١) سر الصناعة: ١/ ١٢٨. (٢) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٧. وانظر المحتسب: ٢/ ٢٧.
(٣) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٧. وشرح ديوان زهير: ١٧٧.
(٤) انظر: النوادر: ٣٠. وشرح السيرافى: ١/ ٢٠٨.
(٥) النوادر: ٢٩. (٦) السابق نفسه. (٧) الكتاب: ١/ ٢٠٢.

مع أن الأعلم يقول عنه : « والعزل جمع أعزل، وهو الذى لاسلاح معه، وحرك الزاى ضرورة»[1].

ويمكن أن يعد من نظام الوقف الشعرى كذلك فك المضعف فى القافية، مثل قول قعنب ابن أم صاحب :

مهلا أعازل قد جربت من خلقى　　　أنى أجـود لأقـوام وإن ضـننوا[2]

وقول عريب بن ناشل :

ألم تر أن المالكيـات فى قـادنى　　　هـواهن حتى كـدت فى الغـى ألجج[3]

وقول الراجز :

الحمد لله العلى الأجلل[4]

وقول العجاج :

تشكو الوجى من أظلل وأظـلل　　　من طول إملال وظهرا أمـلل[5]

وقول الكميت :

إليـكم ذوى آل النبى تطلـعت　　　نوازع من قلـبى ظمـاء وألبب[6]

وقول زهير:

ثم استمـروا فقالوا إن موعـدكم　　　ماء بشرقىّ نجد فيد أو ركَـك[7]

ويمكن أن يعد من نظام الوقف الشعرى أيضا زيادة مقطع فى آخر كلمة فى البيت ليبلغ الشاعر موضع القافية ـ وهذا قليل ـ كقول الشاعر:

إن شكلى وإن شكلك شتى　　　فالزمى الخص واخفضى تبيضّى

---

(١) تحصيل عين الذهب : ١/ ٢٠٢ .
(٢) الكتاب : ١/ ١٠ . والنوادر ٤٤ . وشرح السيرافى : ٢/ ٢٠٨ .
(٣) النوادر: ٤٣ .
(٤) النوادر: ٤ , ٤ وشرح السيرافى: ٢/ ٢٠٨ .
(٥) السابق نفسه .
(٦) شرح المفصل: ٣/ ١٢ .
(٧) النوادر: ٣٠ . وشرح ديوان زهير: ١٦٧ . والمحتسب : ٢/ ٢٧ .

« فإنه أراد تبيضّى، فزاد ضادا ضرورة لإقامة الوزن»،[1] كما يقول ابن جنى. ومن ذلك قول الراجز لابنه:

أحبّ منك موضع الوشحن وموضع الإزار والقفنّ

والأصل الوشح جمع وشاح، والقفا وزاد نونا مشددة وفتح لها ماقبلها[2]. وقد يزيد (ما) فى آخر البيت كقوله:

وما عليك أن تقولى كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما

أردد علينا شيخنا مسلّما[3]

وقد أنشده الرضى على أن (ما) تزاد قليلا بعد (يا اللهم[4]).

ويمكن أن يضاف إلى نظام الوقف الشعرى كذلك، ما رواه سيبويه عن لهجة قيس وأسد، من حذف واو الجماعة وياء المخاطبة فى القافية من أجل الإنشاد[5]. وأما ما عده بعض النحاة ضرورة من حذف ياء المتكلم المضاف إليها فى مثل قول الشاعر:

إن تقوى ربنا خير نفل وبإذن الله ريثى وعجل[6]

فليس من ذلك؛ لأنه يوجد فى الشعر والنثر، «وليست تهيب العرب حذف الياء من آخر الكلام إذا كان ماقبلها مكسورا من ذلك: (ربى أكرمن) و (أهانن)[7]». ولست أدرى لماذا عده بعضهم ضرورة مع وجوده فى القرآن؟

بذلك كله يمكن أن يكون لدينا نظام خاص بالوقف الشعرى، وهو جانب من جوانب الشعر ينبغى أن تدرس مستقلة، حتى لا نصم هذه الاستعمالات بما وصمها به النحاة، ونعدها ضرورة.

الأعلام فى الشعر وضرورات البنية:

للشعر موقف خاص من الأعلام، لم يلتفت إليه النحاة بوصفه ظاهرة معينة، ولكنهم تناولوا هذا الموقف فى مواضع مختلفة، وبمصطلحات متعددة، تسوغ لنا أن نعد معظمها

---

(١) سر الصناعة: ١/ ٢٢٢. (٢) شرح السيرافى: ١/ ٢٠.

(٣) انظر: معانى القرآنى للفراء: ١/ ٢٠٣. والإرتشاف: ١٢٢٦. والإنصاف: ١/ ٢١٤. والضرائر: ٢١.

(٤) انظر: الخزانة: ٢/ ٢٥. (٥) انظر الكتاب: ٢/ ٣٠١.

(٦) انظر: شرح السيرافى: ١/ ٢١١. وشرح الصفار: ٢٧أ. (٧) معانى القرآن للفراء: ١/ ٩٠.

من التغييرات الصرفية، بوصفها تغييرا فى بنية الكلمة. وقبل أن نتناول موقف الشعر من الأعلام، نود أن نضع فى حسباننا هذه الملاحظات الآتية :

أولا : إن الأعلام ، دون سائر المعارف ، تتعرف بنفسها من غير حاجة إلى وسيلة من وسائل التعريف التى تحتاج إليها ألوان المعارف الأخرى، فقد « خرجت الأعلام عن شياع الأجناس إلى خصوصها بأنفسها، لابحرف يفيد التعريف فيها[1]» . ولذلك عرفوا العلم - والذى يعنينا فى هذا المجال هو العلم الشخصى - بأنه « اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا[2]» . فالتعريف فى العلم آت من ارتباط الاسم بمسماه ارتباطا وثيقا فى الذهن، بحيث يستحضر الذهن أحدهما عند وجود الآخر، فهو « الاسم الخاص الذى لا أخص منه» .[3] **ومناط التعريف فى العلم بقاؤه على هذا الارتباط الوثيق بمسماه وعدم شياعه فيه وفى غيره**. ولذلك لا يعامل معاملة بقية الأسماء من حيث الإضافة ودخول أداة التعريف، إلا إذا « شورك فى اسمه أو اعتقد ذلك، فيخرج عن أن يكون معرفة، ويصير من أمة كل واحد له مثل اسمه ويجرى حينئذ مجرى الأسماء الشائعة» [4].

ثانيا : أجاز النحاة ترخيم المنادى. وشرطوا لذلك : أن يكون مبنيا على الضم. والمنادى المبنى على الضم هو العلم المفرد، والنكرة المقصودة. والنكرة المقصودة كالعلم فى التعيين للإقبال[5]. « وشرط المبرد فى ترخيم المؤنث بالهاء : العلمية[6]» . وعللوا ذلك بأن « العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم[7]» . ويقول سيبويه « وليس الحذف لشىء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً فى الشعر، وأكثروا التسمية بها للرجال . . . وهو فى الشعر أكثر من أن أحصيه [8]» . وعلى ذلك فإن الأعلام : زينب وسعاد، وجعفر؛ وسعيد وأسماء ، ومروان، ومنصور، وشملال، وقنديل، تصير إلى : يازين ، ياسعا، ياجعف، ياسعى، يا أسم، يامرو، يامنص، ياشمل، ياقند، ولغة «من لاينتظر» تعامل الاسم حنئذ على أنه اسم مستقل . والذى جوز الحذف فى هذه الأعلام أنها متعينة لأصحابها؛ وكونها مناداة يطلب إليها الإقبال لايجعلها تلتبس بغيرها، ويكفى مع هذا أن يذكر بعض الإسم فيدرك صاحبه ومن حوله أنه هو المقصود لذلك ، فيخف وحده لما نودى من أجله. ويلاحظ هنا أن كل ما استشهد به النحاة فى باب الترخيم من الشعر، غير قراءة على بن أبى طالب وابن مسعود رضى الله عنهما ويحيى والأعمش[9]

---

(١) الخصائص : ٣/ ٨١ .
(٢) أوضح المسالك : ١/ ٦٦ .
(٣) شرح المفصل : ١/ ٢٧ .
(٤) السابق : ١/ ٤٤ .
(٥) انظر الأشمونى : ٣/ ١٣٨ .
(٦) السابق : ٣/ ١٧٣ .
(٧) حاشية الصبان على الأشمونى : ٣/ ١٧٥ .
(٨) الكتاب : ١/ ٣٣٥ .
(٩) المحتسب : ٢/ ٢٥٧ . والإنصاف : ٢٢١ .

(ونادوا يا مال)[1] التى يقول عنها ابن فارس « والله أعلم بصحة ذلك » .[2] ولكن ابن جنى يرى له فى هذه القراءة سرا جديدا - على حد تعبيره - يقول « وذلك أنهم لعظم ما هم عليه ؛ ضعفت قواهم ؛ وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ؛ ووقوفا دون تجاوزه إلى مايستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف فى منطقه» .[3] وهناك عبارة نثرية يستشهدون بها فى باب الترخيم وهى «ياشا ادجنى[4]» . وهى عبارة غريبة لأن الحيوانات لاتخاطب إلا بالزجر أو طلب الإقبال، ويكون ذلك بأصوات مخصوصة، أما أن يطلب إلى الشاة أن تدجن، أى تقيم فى المكان ، فذلك مما تسمح به لغة الشعر. ولعل هذه العبارة مقتطعة من رجز لم يشأ النحاة أن يذكروه، ولذلك جاء فيها الترخيم. وقد قصر النحاة - كذلك - ماعدا الفراء وابن مالك تصغير الترخيم على الأعلام وحدها[5] .

ثالثا: تنفرد الأعلام فى الاستعمال العام بمجيئها على غير المألوف من قياس النحاة. «ومن ذلك قولهم فى العلم : حيوة: وهذه صورة لولا العلمية لم يجز مثلها لاجتماع الياء والواو، وسبق الأولى منهما بالسكون. وعلة مجىء هذه الأعلام مخالفة للاجناس هو ماهى عليه من كثرة استعمالها، **وهم لما كثر استعماله أشد تغييرا**» ،[6] لأن كثرة الاستعمال تزيد من ارتباط الاسم بالمسمى حتى إنه ليكفى مع هذا الارتباط الوثيق ذكر بعض أصوات الاسم، ويقول ابن جنى: « الأسماء الأعلام قد تغير كثيرا عما عليه غيرها مما ليس علما ،نحو قولهم: رجاء بن حيوة وثهلل ومزيد ومكوزه ومعد يكرب، وموهب وموظب ومورق» .[7] ويبين السبب فى هذا، فيقول « فإن قلت : ولم جاز فى الأعلام هذا التغيير كله؟ قيل : لأنها كثيرة الاستعمال معروفة المواضع والشىء إذا كثر استعماله وعرف موضعه جاز فيه من التغيير مالايجوز فى غيره[8] » . وليس التغيير فى الاسم العلم مقصوراً على البنية الصرفية فحسب بل إن ذلك ليتخطاها إلى الإعراب، « ولما غيرت الأعلام فى ذواتها جاز أن تغير فى إعرابها، فمن هنا جاز فى الحكاية « من زيداً »، و«من زيد؟» ولم يجز ذلك فى الرجل والغلام ونحوهما مما ليس بعلم. هكذا قال أبو على، وهو الصواب»[9] .

رابعاً : مازلنا - إلى الآن - نحرف الاسم العلم عن صورته الأصلية، ويكون ذلك فى مواقف مختلفة كالتخفف من ذكر الاسم كاملا أو التدليل أو التمليح أو غير ذلك ، ولا

---

(١) سورة الزخرف : ٧٧ . (٢) الصاحبى : ١٩٥ .
(٣) المحتسب : ٢/ ٢٥٧ . (٤) الأشمونى : ٣/ ١٧٣ .
(٥) انظر: تسهيل الفوائد : ٢٨٩ . (٦) الخصائص : ٣/ ٣٤ .
(٧) المنصف: ١/ ١٤٢ . (٨) السابق: ١/ ١٤٣ .
(٩) السابق: ١/ ١٤٣ .

يتم ذلك إلا إذا كان العلم مرتبطا بصاحبه أوثق ارتباط، بحيث لا يؤدى ذلك إلى لبس أو غموض، فضلا عن أن بعض الأقاليم تقتطع الحرف الأخير من الاسم، أو تكنى الشخص باسم أبيه، كأن يكون اسم الشخص «محمد إبراهيم» فيتحدثون عنه باسم «محمد أبو إبراهيم». وكل ذلك يتم بين أبناء البيئة اللغوية فى وضوح تام.

ويمكن أن نلخص هذه الملاحظات التى قررها النحاة فى عبارة موجزة، هى أنه يجوز أن تطرح قرينة بنية العلم فى الاستعمال لعدم اللبس. وإذا وضعنا هذا فى الحسبان، أمكن على ضوئه تحديد موقف الشعر من العلم، الذى جعله النحاة ضرورة.

إن الاسم العلم حينما يرد فى شعر لابد أن يكون معروفا متعيناً لدى البيئة التى قيل فيها هذا الشعر، بحيث تكفى الإشارة إلى بعض حروف الاسم أحيانا، أو الصورة المغيرة لهذا الاسم أحياناً أخرى، ولا سيما إن كان الشعر «كثيراً ماتحرف فيه الكلم عن أبنيته، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله[1]»، كما يقول أبو الفتح. ويقول القزاز: «ومما يجوز له فى الاضطرار الإتيان باسم وهو يريد غيره، ولكن فيما أتى بعض الدليل على مايريد».[2]
ويقول أيضا: «ومما يجوز له تغيير الأسماء كما قال الأول:

ونسج سليم كل قضاء ذائل

يريد بقوله سليم: سليمان».[3] وهكذا يكون موقف الشعر من الأعلام وتكون عبارة القزاز دقيقة لو فهمنا الاضطرار على أنه الاستعمال الشعرى الخاص، لا الإلجاء والاحتياج. ولا تهم هنا قواعد النحاة، فما دام المعنى واضحا مستقيما، فإن العيب ليس عيب الشعراء، فإنهم هم أنفسهم الذين يحتج بشعرهم، ولكن العيب عيب تلك القواعد التى قصرت عن شمول كل الظواهر لضيقها من أجل الاطراد.

لقد جاء الاستعمال الشعرى على هذا النهج. فجميل بن معمر يسمى بثينة (بثنة) فى قوله:

لا، لا أبوح بحب بثنة إنها	أخذت على مواثقا وعهودا[4]

وذو الرمة يسمى مية (مىّ) فى قوله:

ديار مية إذ مى تساعفنا	ولا ترى مثلها عجم ولا عرب[5]

---

(1) الخصائص: ٣/١٨٨.
(2) مايجوز للشاعر فى الضرورة: ١١٠.
(3) السابق: ١١٠، ١١١.
(4) الأشمونى: ٣/ ٨٤. والهمع: ٢/ ١٢٥.
(5) شرح السيرافى: ١/ ٢١٩.

وفاطمة تصير إلى (فاطا) فى قول الشاعر:

فيا ليتنى من بعد فاطا وأهلها هلكت ولم أسمع بها صوت إنسان [١]

ودريد بن الصمة يسمى أخاه عبد الله (معبدا) فى قوله يرثيه :

و إن تعقب الأيام والدهر تعلموا بنى قارب أنا غضـــاب لمعبــد[٢]

ومن يسمى حازوقا يصير إلى (حزاق) فى قول أمه ترثيه :

أقلب طـرفى فى الفوارس لا أرى حزاقا وعينى كالحجاة من القطر [٣]

وثعلبة بن سيار يسمى (ثعلبة بن سير) فى قول المفضل النكرى :

وسـائلة بثعــلبـة بـن سيــر وقـد علقـت بثعلبــة العلــوق[٤]

والبعيث يسمى عطية الخطفى أبا جرير (عطاء) فى قوله :

أبوك عطاء ألأم الناس كلهم فقبح من فحل وقبحت من نجــل[٥]

وعبد الأشهل يصير إلى (عبد الأشل) فى قول ابن الزبعرى :

حـين ألقـت بقبـاء بركـــها واستـحر القتـل فى عبد الأشل[٦]

وعثمان بن عفان يسميه الشاعر (عثمان أبو عفان) فى قوله :

والشيخ عثمان أبو عفانا

وقد جعله السيرافى غلطا لا يجوز فى الشعر ولا فى الكلام[٧].

والنماذج لهذا الضرب فى الشعر كثيرة كما يقول ابن جنى . وقد جعل بعض النحاة بعض هذه الاستعمالات ضرورة[٨]. وبعضهم يسمى أنواعا منها تحريفا كما فعل ابن جنى. وبعضهم جعل ذلك خطأ كما فعل ابن فارس، والواقع أن هذا كله ليس شيئا من ذلك، ولكنه نهج الشعر مع الأعلام اعتمادا على ماهو متعارف عليه بين الناس فى نداء الأعلام أو

---

(١) المحتسب : ٢/٢٠٣. (٢) الأصمعيات: ١٠٧. وشرح السيرافى: ١/ ٢٣٦.

(٣) الأصمعيات: ٢٠١. والخصائص: ٣/ ١٨٨.

(٤) الخصائص: ٢/ ٣٣٧. (٥) السابق.

(٦) السابق: ١/ ٨١، ٢/ ٤٣٨. (٧) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٦.

(٨) انظر: ما يجوز للشاعر فى الضرورة: ١١٠، ١١١.

الحديث عنها من جانب، واعتمادا على توفز النفس وشحذ الاهتمام، واستحضار كل دواعى الفهم عند تلقى الشعر من جانب آخر، بحيث تصبح الإشارة والإيماءة مغنية عن البسط والإسهاب، فضلا عما يدل عليه تغيير صورة الاسم من معان تختلف باختلاف الموقف.

ولعل عدم نظرة النحاة للشعر على أن له استعمالا خاصا للأعلام هو الذى دفعهم للاختلاف حول ترخيمها فى غير النداء، فجعله سيبويه ضرورة، وعقد لذلك بابا خاصا[١]، وأجاز فى الاسم المرخم فى غير النداء أن يجعل ما بقى منه اسما مستقلا.[٢] «وليس بين النحويين خلاف أنه جائز له فى غير النداء على أن يجعله اسماً مفردا ويعربه بما يستحقه من الإعراب.[٣] ويجيز سيبويه أيضاً وغيره من المتقدمين البصريين والكوفيين.[٤] أن يبقى الاسم بعد الحذف على حاله على « لغة من ينتظر» ولكن المبرد كان « ينكر هذا ولا يجيزه فى الشعر ويعلل الأبيات».[٥] وحجته فى ذلك أنه «حذف فى غير النداء، فأشبه حذف دم ويد فكما أن يداً ودماً وأمثالهم (كذا) يجرى آخرها بالإعراب فكذلك ينبغى أن يجرى آخر المرخم فى غير النداء ضرورة».[٦] ويقول عن ذلك ابن عصفور « وهذا الذى ذكره ليس بشىء».[٧] وأرى أن رأى سيبويه أشبه بما يتطلبه الشعر، ولذلك فلا أوافق معيارية المبرد.

وبناء على ذلك لانستطيع أن نوافق الكوفيين وابن مالك[٨]، فى تعميمهم وفرضهم لغة الشعر على النثر، إذ يجيزون ترخيم المضاف فى النداء بحيث يوقعون الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه فى الشعر والنثر على السواء، مثل قول الشاعر:

أبا عُرْوَ لا تبعد فكل ابن حرة ... سيدعوه داعى ميتة فيجيب

وقول الآخر :

إمـا تريني اليــوم أم حمــز ... قاربـت بين عـنزى وجمـزى

ولايجيز البصريون ذلك فى غير الشعر، على أنه ضرورة[٩]. والذى نراه أن هذا استعمال شعرى خاص بالأعلام، ولا داعى لفرضه على النثر لأنه لايرخم فى غير.[١٠] النداء إلا العلم وحده لأنه المسموع ولاشاهد فى غيره.[١١] ولاداعى أيضا لأن نصفه بالضرورة.

---

(١) انظر الكتاب : ١/ ٣٤٢ ، ٣٤٣ . وانظر مايجوز للشاعر: ٦٩ ، ٧٠.

(٢) انظر الكتاب: ١/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) شرح السيرافى: ١/ ٢١٧.

(٤) السابق نفسه.

(٥) السابق: ١/ ٢١٨.

(٦) شرح الجمل، لابن عصفور : ورقة : ١٥٦.

(٧) السابق نفسه.

(٨) انظر الهمع: ١/ ١٨١.

(٩) انظر المسألة : ٤٨ من الإنصاف: ١/ ٢١٤.

(١٠) انظر الهمع: ١/ ١٨١

ومن الاستعمالات الشعرية الخاصة بالأعلام، والتى أثارت خلافا ،بين النحاة حذف التنوين من العلم فى الموضع الذى ينبغى أن ينون فيه حسب قواعد النحاة . ومن هنا أجاز الكوفيون منع العلم من الصرف لسبب واحد هو العلمية[1]. وأجاز ذلك ثعلب فى الاختيار، وتابعه أبو حيان .[2] ويقول ابن : يعيش « فإذا اعتبرت النصوص الواردة فى هذا الباب كان أكثرها أعلاماً معارف فامتنع الصرف[3] » . ويرى أن النصوص الواردة فى هذا الباب ليس من السهل ردها[4]. ولذلك كان من النحاة من أجازه فى فصيح الكلام[5]. وينقل السيوطى فى ذلك أربعة آراء رابعها أنه يجوز فى العلم خاصة [6] . والبصريون يأبون ذلك ويمنعونه، ولذلك أولوا الأبيات الواردة فى ذلك أو غيروا روايتها . ومن أمثلة ذلك :

فما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداس فى مجمع[7]

وقول الآخـــر :

ومصعب حين جد الأمر أكثرها وأطيبها[8]

وقول الآخـر :

لتجدنى بالأمير برا ... وبالقناة مدْعَسا مكرا

إذا غطيف السلمى فرا [9]

وقول حسان بن ثابت :

أو من بنى زهرة الأخيار قد علموا ... أو من بنى خلف الخضر الجلاعيد[10]

وقول الآخر :

وممن ولدوا عامرُ ذو الطول وذو العرض[11]

وقول الآخر :

عمرو الذى هشلا الثريد لقومه ... ورجال مكة مسنتون عجاف[12]

---

(١) انظر المفصل، للزمخشرى : ١٧ .
(٢) انظر الهمع : ١/ ٣٧ .
(٣) شرح المفصل : ١/ ٦٩ .
(٤) السابق : ١/ ٦٨ .
(٥) انظر شرح الصفار الفقيه : ورقة ٢٦ .
(٦) انظر الهمع : ١/ ٣٧ .
(٧) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٤ . وشرح المفصل : ١/ ٦٨ .
(٨) السابق نفسه .
(٩) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٤ .
(١٠) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٣ .
(١١) السابق : ١/ ٢٠٤ .
(١٢) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٥٨ .

وقول الآخـر:

حميد الذى أمج داره أخو الخمر ذو الشيبة الأصلع(١)

أو يفعل بالعلم عكس ذلك، أى ينونه فى المواضع التى ينبغى ألا ينون فيها حسبما تنص قواعد النحاة، كقول الشاعر:

جارية من قيس بن ثعلبه كأنها حـلية سـيف مذهبـه(٢)

وقول الآخر:

فإن لايكن مال يثاب فإنه سيأتى ثنائى زيـداً بن مهلهل(٢)

وقول الآخـر:

سـلام الله يا مطرٌ عليها وليـس عليك يا مطر السـلام(٣)

وقول الآخـر :

ضربت صدرها إلى وقالت ياعديًا لقد وقتك الأواقى(٤)

ومن الاستعمال الشعرى للأعلام، تنوين الاسم العلم الذى حقه أن يمنع من الصرف. وشواهده أكثر وأشهر من أن تذكر.

كما أن من استعمال العلم فى الشعر كذلك، أن يمد إذا كان مقصورا، مثل قول الشاعر:

قد علمت أخت بنى السعلاء(٥)

أو يقصر إذا كان ممدودا، مثل قول الشاعر:

لابد من صنعا وإن طال السفر(٦)

وقول جرير:

ونبئت جوابا وسكنا يسبنى وعمرو بن عفرا لاسلام على عمر(٧)

أو يزيد فيه حرفا كقول الشاعر:

وما دمية من دمـى ميسنان بمعجـبة نظـراً واتصـــافا(٨)

---

(١) المقتضب: ٢/ ٢١٣.
(٢) شرح المفصل: ٢/ ٦.
(٣) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٣.
(٤) الأشمونى: ٣/ ١٤٥.
(٥) شرح الجمل، لابن عصفور: ١٣٨.
(٦) السابق نفسه.
(٧) الكتاب: ١/ ٣٥٧.
(٨) الخصائص: ١/ ٢٨٢، ٢/ ٣٣٧.

وقول الأسدى :

وخافت من جبال السغد نفسى　　　وخافت من جبال خوارزم[1]

وقد قال ابن جنى عن مثل هذا الاستعمال : « وهذا - لعمرى - تحريف بتعجرف عار من الصنعة » [2]. وذلك أن كل ما يهمهم هو « الصنعة » والمحافظة عليها .

ولدراسة هذه الظاهرة دراسة وافية ينبغى أن نحدد للشعر فترة معينةونجمع استعمالات الأعلام فيه، ثم نصفها ونصف استعمالاتها دون أن نقول إن هذا الاستعمال ضرورة، بل ننظر إليه على أنه استعمال شعرى خاص مادام غير موجود فى النثر، وبذلك نريح النحاة من الخلافات التى نشبت بينهم بسبب بعض هذه الاستعمالات، ولجوء بعضهم إلى إنكار بعض الروايات جملة، أو تخريجها وتأويلها ، مما أثقل كاهل النحو والنحاة .

٧ - متفرقات من ضرورات البنية :

إن طبيعة البحث فى « الضرائر الصرفية» تجعل من الصعب تصنيف كل ألوانها فى أنواع، يندرج كل نوع منها تحت مبحث واحد . وبرغم هذه الصعوبة التى تفرضها طبيعة البحث ، حاولت تصنيفها فيما سبقت معالجته . وقد بقيت بعض الأنواع المتفردة ، التى نعالجها فيما يأتى على تفردها .

(أ) حذف بعض أجزاء الكلمة :

نتناول هذه الظاهرة فى مسألتين أولاهما، حذف النون من آخر الكلمة . والأخرى، حذف أى جزء آخر منها .

١ - حذف النون من آخر الكلمة . أجاز النحاة فى « الضرورة» أن تحذف النون من آخر الحروف المبنية على السكون مثل لكن ومن ، وعللوا ذلك بالتقاء الساكنين، واستشهدوا له بقول النجاشى :

فلست بآتيه ولا أستطيعه　　　ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل[3]

يقول السيرافى : « أراد : ولكن اسقنى، فلم يتزن له . [4] واستشهدوا لحذف نون (من) بقول الأعشى :

---

(١) سر صناعة الإعراب : ١/ ٢٠٦ .　　(٢) الخصائص : ١/ ٢٨٢ .

(٣) الكتاب : ١/ ٩ . والسيرافى : ١/ ٢٢٢ . والضرائر : ٦٦ .　　(٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٢ .

وكأن الخمر المدامة م الاسفنط ممزوجة بماء زلال[1]

وكان مألوف الاستعمال أن تحرك النون الساكنة لالتقاء الساكنين، ولكن النحاة قالوا: «إن النون تشبه حروف المد واللين، وحروف المد واللين تحذف لاجتماع الساكنين»[2] وقد أجاز بعضهم - أيضاً - حذف التنوين لالتقاء الساكنين فى الشعر والكلام[3]. والنون الساكنة تماثل التنوين فى النطق، ولذلك يجوز أن تحذف فى الشعر. ويقول السيرافى عن حذف نون (من) « ومثله كثير فى الشعر». [4] وملاحظة السير دقة؛ إذ الذى يقرأ فى الموسوعات العربية ودواوين الشعر والمختارات سوف يلتقى بنماذج كثيرة لذلك، [5] وقد تسربت من لهجة خثعم وزبيد[6].

وإذا كان النحاة قد أباحوا للشاعر أن يحذف النون الساكنة من أواخر بعض الكلمات لالتقاء الساكنين، فلماذا اشترطوا فى جواز حذف نون مضارع كان المجزوم ألا يكون ما بعدها ساكنا؟ بل إنهم عدوا حذفها مع وجود ساكن بعدها ضرورة فى مثل قول حميل بن عرفطة[7]:

لم يك الحق سوى أن هاجه ... رسم دار قد تعفت بالسرر[8]

وقول ابن صخر الأسدى:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة ... فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم[9]

وقول الآخر:

إذا لم تك الحاجات من همة الفتى ... فليس بمغن عنه عقد التمائم[10]

---

(١) السابق نفسه.

(٢) شرح السيرافى: ١/ ٢٢٢. وانظر المقتضب: ١/ ٢١٩، ٣/ ١٦٧. والأعلم: ١/ ٩

(٣) شرح السيرافى: ١/ ٢٢٢.

(٤) السابق نفسه.

(٥) انظر مثلا: الأغانى: ١/ ٩٩. والمفضليات: ١/ ١٤٢، ٢/ ٣٧. وشرح السيرافى: ١/ ٢٢٢. والخصائص: ١/ ٩٦، ٣١١، ٣/ ٢٧٥. وشرح المفصل: ٨/ ٣٥.

(٦) انظر: فى اللهجات العربية: ١٣٥.

(٧) الدرر اللوامع: ١/ ٩٣.

(٨) الخصائص: ١/ ٩٠. والهمع: ١/ ١٢٢.

(٩) أوضح المسالك: ١/ ١٤١. والأشمونى: ١/ ٢٤٥. والهمع: ١/ ١٢٢.

(١٠) الهمع: ١/ ١٢٢. والدور: ١/ ٩٣.

ولم يوافق يونس بن حبيب جمهور النحاة فى هذا، وأجاز حذف النون من مضارع كان المجزوم مع ملاقاتها ساكنا بعدها[1]. وإلى ذلك ذهب ابن مالك فى التسهيل[2]، وقال إنه ضرورة فى شواهد التوضيح[3]. غير أن يونس يجيز هذا تمسكا بورودها فى الشواهد السابقة. أما ابن مالك ـ فى أحد قوليه ـ فإنه يذهب إلى أن الشاعر كان يمكن أن يقول مايريد بعبارة أخرى خالية مما زعمه النحاة ضرورة، وقدم البديل الذى كان يمكن للشاعر أن يستعمله[4]، لو أن ذلك كان ممتنعا.

ويبدو أن ماذهب إليه يونس هو الذى يؤيده الاستعمال اللغوى، فقد ورد فى أفصح الأساليب، وهو القرآن الكريم؛ إذ قرئ[5] (لم يك الذين كفروا)[6] بحذف النون، فليس ثمة ضرورة، ولعل مما يؤيد ذلك أن سيبويه لم يعتد حذف النون من اللذين والذين ضرورة، واعتد حذفها تخفيفاً لطول الصلة مثل قول الأخطل:

أبنى كليب إن عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا[7]

وقول أشهب بن رميلة:

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم مالك[8]

وتابعه فى ذلك آخرون. ولعل الذى دعا سيبويه والمبرد إلى عدم اعتداد ذلك ضرورة أنه من لهجة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة[9]. بل إن القزاز ليذهب إلى أن حذف النون يحسن لطول الصلة[10].

هل نستطيع بعد هذا أن نقول إن حذف النون من مضارع كان المجزوم الذى يليه ساكن قد ورد فى القرآن، وهذا دليل على أنه لهجة، وأغلب الظن أنها لهجة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة؟ وكذلك حذف نون (من) على الرغم من أن الصفار الفقيه يعدهما ضرورة من المتفق على جوازها. [11] ويكفى أن الألوسى لم يذكر حذف نون (من) من الضرائر. لم يبق بعد ذلك إلا بيت النجاشى الذى حذفت فيه نون (لكن) وهو شاهد فرد لم أعثر له على نظير، وقد تداوله النحاة عن سيبويه، ولعله من هذه اللهجة أيضاً.

---

(١) انظر: أوضح المسالك: ١/ ١٤١. والأشمونى: ١/ ١٤٥. والهمع: ١/ ١٢٢.
(٢) انظر: التسهيل: ٥٦. (٣) انظر: شواهد التوضيح: ١٧٦.
(٤) انظر: الأشمونى: ١/ ٢٤٥. والدرر اللوامع: ١/ ٩٣، ٩٤.
(٥) انظر: الأشمونى: ١/ ٢٤٥. (٦) سورة البينة: ١.
(٧) الكتاب: ١/ ٩٥. (٨) السابق: ١/ ٩٦. وانظر المقتضب: ٤/ ١٦٣، ١٦٤.
(٩) انظر: التسهيل: ١٢/ ٣٢. وأوضح المسالك: ١/ ٧٩.
(١٠) انظر: مايجوز للشاعر: ٣٦، ٤٨، ٦٣. (١١) انظر: شرح الصفار. ورقة ٢٦.

٢ ـ حذف آخر الكلمة غير النون: وردت بعض الكلمات فى الشعر محذوفا آخرها، فعدها بعض النحاة من الترخيم فى غير النداء للضرورة، ولكنى أرى أن الترخيم فى غير النداء ـ وفى النداء أيضاً ـ خاص باستعمال الشعر للأعلام. وقد قصر بعض النحاة الترخيم فى غير النداء على الأعلام لأنه المسموع . أما الكلمات التى حذف آخرها دون ذلك، فقد اختلف فيها النحاة. فالسيرافى يعد قول لبيد:

درس المنا بمتالع فأبان

وقول علقمه:

كأن إبريقهم ظبى على شرف   مفدم بِسبا الكتان ملثوم

وقول الآخر:

عليه بالمدينة والمطامر حوله ذلُلُ

من أنواع الترخيم.[1] وابن جنى يجعل هذا تخفيفا[2]، ومرة يسميه تحريفا [3]، وأخرى يدعوه تخليطاً[4]. ويجدر بنا أن نشير إلى أن المبرد ذكر بيت علقمة السابق فى الكامل على أنه من التشبيه الحسن جداً، دون أن يعترض على قوله (بسبا الكتان) أو يشير إليه مجرد إشارة[5]. وكذلك فعل بعض النقاد المحدثين أيضا[6] .

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الاستعمالات خاصة بالشعر، ولم أجد أحدا من النحاة يرى لها وجهاً آخر غير ذلك ، إلا أستاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس، فإنه يعد هذا مظهرا من مظاهر السرعة فى النطق لدى بعض القبائل البدوية اقتصادا فى الجهد العضلى، أو إن شئت فسمه كسلا « ولكنه على كل حال يحقق الغرض بين المتكلم والسامع، ولايخل بهدف الكلام، وهو الفهم. فقد ينطق البدوى دون تمهل فى نطقه ، ودون انتظار لنهاية الكلمات، فتصدر عنه الكلمات مبتورة الآخر، وهو لايحفل بهذا؛ لأن كل مايرمى إليه هو إفهام السامع، وقد وصل إلى غرضه مع اقتصاد فى الجهد، وبطريقة أيسر وأسرع[7].

وماقاله أستاذنا الدكتور أنيس هنا افتراض دعا إليه الذكاء الشخصى، لأن « اللغة حين

---

(١) شرح السيرافى: ١/ ٢١٩.

(٢) انظر: الخصائص: ١/ ٨٠. وفيه شواهد أخرى.

(٣) انظر: الخصائص: ٢/ ٤٣٦. ومابعدها.   (٤) انظر: المحتسب: ١/ ٨٠.

(٥) انظر: الكامل: ٣/ ٤٢.

(٦) انظر: الشعر الجاهلى منهج فى دراسته وتقديمه: ١/ ٤١٩، د. محمد النويهى.

(٧) فى اللهجات العربية: ١٢٤.

تجد فى الكلمة الطويلة بيانا لمعنى أكثر مما فى الكلمات القصيرة، ربما تهجر الكلمة القصيرة إلى الكلمة الطويلة»[1].

وإذا كان الدافع للبدوى أن يختصر الكلمات هو الاقتصاد فى الجهد العضلى، فإن ذلك يتنافى مع مايعرف به البدوى فى حياته من الخشونة والاندفاع. وإذا كان الدافع هو الكسل، فإنه يتنافى أيضاً مع مايعرف عن البدوى من التوثب والاستعداد لمجابهة الخطر فى البادية، فضلا عن أن الكسل يدعو إلى تمطيط الكلمات، والتأنى فى النطق. وإذا كان فى ذهن الدكتور أنيس أن بعض لهجاتنا المعاصرة تقتطع أواخر الكلمات ويبدو التراخى فى نطقها، فإنها لاتفعل ذلك إلا بآخر كلمة فى الجملة، أى فى الوقف، وهو من مواضع التغيير. فهذه ظاهرة موقعية ترتبط بالوقف.

وإذا كان مايقوله الدكتور أنيس، من ميل «القبائل البدوية إلى السرعة فى نطقها وتلمس أيسر السبل»[2] صحيحا، فكيف يمكن التوفيق بينه وبين مايقوله يسبرسن من أن «نزعة الاختصار تظهر بوضوح فى البلاد التى يزيد حظها من الحياة المدنية، وسبب ذلك أن الزمن فى مثل هذه الحال عنصر جوهرى. أما فى البلاد التى لم توغل المدنية فى حياتها إيغالا كبيرا، فليس للوقت أهمية كبيرة، ومن ثم نرى نزعة اختصار الكلمات محدودة قليلة الأثر»[3].

والدكتور أنيس بعد ذلك يستدل بالشعر فى إثبات ما ارتآه، والشعر لايصح الاعتماد عليه فى تكوين صورة كاملة عن لهجة ما؛ لأنه قيل وفقاً لاستعمال اللغة المشتركة كما يرى الدكتور أنيس نفسه[4]؛ ولأن الشعر لاتثبت به قاعدة موافقة ولا مخالفة ـ كما يقول ابن جنى ـ لأن الصيغ فيه تحرف عن أوضاعها لأجله.

وينبغى التنبيه هنا إلى أن الذى ساعد على فهم المعنى المقصود فى الأمثلة السابقة هو قرينة شهرة التضام فى إسناد الفعل «درس» إلى «المنازل» فى جملة فعلية، و«ذلل» للمطايا فى جملة اسمية، ومضامة الكتان للسبائب على سبيل الإضافة، كما أن فكرة التضام نفسها هى التى تكشف أن المقصود من قول العجاج:

قواطنا مكة من ورق الحمى

هو «ورق الحمام» لشهرة وصف الحمائم بالورق، وإلا فكيف فهم النحاةوغيرهم أن هذا هو المقصود من الأبيات السابقة؟ والدليل على ذلك أن مالم يتضح فيه وجه التضام اختلف النحاة فى تأويله وفهم المراد منه، مثل قول الشاعر:

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٤٦. وانظر مناهج البحث فى اللغة: ١٨٣ ـ ١٨٦.

(٢) فى اللهجات العربية: ١٣٢. (٣) اللغة بين الفرد والمجتمع: ١٧٧.

(٤) انظر فى اللهجات العربية.

بالخير خيرات وإن شرًّافآ ولا أريد الشر إلا أن تآ[1]

فقد أشكل عليهم أمره هل هو « فأفعل»؟ أو «فأصابك الشر»؟ - كما يرى السيرافى - أو «فالشر إن أردت» - كما يرى أبوزيد - ؟ ومثل هذا الخلاف قوله « إلا أن تآ» هل هو إلا أن تشاء أو إلا أن تأتى ؟[2].

وإذا كانت شهرة « التضام» على مستوى الإسناد أو الإضافة قد تتيح للشاعر أن يحذف بعض أجزاء الكلمة اعتماداً على شهرة اقتران أحد المتضامنين بالآخر، فإن فكرة تضام بعض الأصوات فى كلمة واحدة ذات مدلول معين مثل (الضفادع - الأرانب - الثعالب) قد تسمح كذلك للشاعر بحذف الحرف الأخير منها وإشباع حركة الحرف الذى قبله، الضفادى، والأرانى، والتعالى وغير ذلك . وقد سمى بعض النحاة هذا بدلا غير مقيس،[3] وبعضهم قال عنه إنه ضرورة، وقد استشهدوا لذلك بقول النمر بن تولب :

لها أشارير من لحم تتمـره من الثعالى ووخز من أرانيها[4]

وقول الآخـر:

ومنهل ليس لـه حـوازق ولضفـادى جمـة نقـانق[4]

يقول سيبويه « إنما أراد الضفادع، فلما اضطر إلى أن يقف آخر الاسم، كره أن يقف حرفا لايدخله الوقف فى هذا الموضع، فأبدل مكانه حرفا يوقف فى الرفع والجر». [5] وقال السيرافى كلاما قريبا من هذا.

والحق أن البحث لا يطمئن إلى هذا التفسير الذى يقدمه سيبويه، فقد كان بوسع الشاعر أن يقف على الحرف الذى يتصور سيبويه أنه لايمكن معه الوقف - على حد تعبيره - كما قال امرؤ القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وكما قال غيره : وقد بداهنْك من المئزر

وهذا يكشف عن اهتمام النحاة بالإعراب أكثر من غيره ، مع أن الشاعر لايفكر أثناء الخلق الشعرى فى الإعراب، ولكنه ينطق وفق العرف اللغوى الخاص. ولعل ابن السكيت

---

(١) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢١٩ . وماقيل فى تفسير هذا البيت.

(٢) انظر : السابق. والنوادر : ١٢٦، ١٢٧ .

(٣) انظر شرح الصفار الفقيه : ٣٠أ. والدرر اللوامع : ١/ ١٥٨، ٢/ ٢١٢.

(٤) انظر الكتاب : ١/ ٣٤٤. والمقتضب: ١/ ٢٤٧. وشرح السيرافى: ١/ ٢٣٣. والهمع : ١/ ١٨١، ٢/ ١٥٧.

(٥) الكتاب: ١/ ٣٤٤.

كان أكثر توفيقا هو وابن سيدة، إذ اعتدا مثل هذا صيغا أخرى تؤدى المعنى نفسه [١]، وعلى ذلك جاء فى الخامس والسادس والثالث : الخامى، والسادى ، والثالى[٢] .

ومهما يكن من أمر، فإن هذه الصيغ ربما كانت فى أول أمرها استعمالا شعريا خاصاً ثم عمم بعضهَا النحاة .

(ب) جمع الاسم على غير صيغة جمعه :

نتناول فى هذا المجال صيغتين هما : جمع فاعِل على فواعل، وجمع فَعْل إذا كانت العين واوا أو ياء على أفعُل .

١ ـ جمع فاعِل على فواعل . يقول سيبويه عن جمع فاعل صفة لمذكر عاقل على فواعل : «وقد اضطر فقال فى الرجال (وهو الفرزدق) :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خضع الرقاب نواكس الأبصار[٣]»

وقد تابع سيبويه فى جعل ذلك ضرورة آخرون[٤]. ويقول سيبويه فى تعليل ذلك : «لأنك تقول : هى الرجال ، كما تقول هى الجمال، فشبه بالجمال[٥] » . ولكن بعض النحاة يعد ذلك من الشاذ « وذلك قولهم فى فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد : فوراس ونواكس وهوالك وغوائب، وكلها صفات للمذكر العاقل . وتأول بعضهم ماورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس »[٦] .

والذى أراه أن هذا الخطأ من النحاة فى الملاحظة، وأن هذا الجمع مطرد فى العاقل وغيره ويؤيد هذا أن الأعلم يذكر أن صيغة فواعل هى الأصل[٧]. فلعل هذه الاستعمالات من بقايا ذلك الأصل، فضلا عما فى بيت الفرزدق بالذات من إشارة هذا الجمع إلى معنى يناسب الموقف من وصف الرجال بالذلة والانكسار حين رؤية يزيد . وهذا مايحدث للنساء غالبا عند رؤية الرجال ذوى المهابة . فلعل الشاعر أراغ إلى هذا الجمع عامداً ليدل على هذا المعنى .

٢ ـ جمع فعْل إذا كانت العين واواً أو ياء على أفعُل : يقرر النحاة أنه لايجمع فعل من ذوات الياء والواو على أفعل، ويعتقدون أن العرب « إنما منعهم أن يبنوه على أفعل كراهية

---

(١)انظر: إصلاح المنطق ٣٠١. والدرر اللوامع : ٢/ ٢١٢ . ومابعدها .
(٢) انظر: شواهد لهذا فى اصلاح المنطق: ٣٠١ . والهمع : ٢/ ٢٥٧ .
(٣) الكتاب : ٢/ ٢٠٧ .
(٤) انظر : المقتضب ١/ ١٣١ ، ٢/ ٢١٩ . ومايجوز للشاعر : ٧٥ .
(٥) الكتاب : ١/ ٢٠٧ .
(٦) الأشمونى : ٤/ ١٤١ .
(٧) تحصيل عين الذهب : ٢/ ٢٠٧ .

الضمة فى الواو[1]» . ولكنهم يقررون أنه « إن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب فعل ونحوه على أفعل جاز ذلك ، لأن باب فعل كان فى الصحة لأفعل نحوكلب وأكلب وكعب وأكعب وكذلك ما كان لهذا نظيرا ، إذا اضطر إليه كما قاله :

لكل دهر قد لبست أثوبا

ومثل ذلك : عين وأعين . . . ومثل أعين وأثوب قوله :

أنعت أعيارا رعين الخنزرا   أنعتهن آيرًا وكمرًا »[2]

ويقول سيبويه عن هذا الجمع إنه جاء به على الأصل، ويصفه بأنه قليل ويقول المبرد إنه رده إلى الأصل وعده ضرورة ، فهل كان القرآن مضطراً عند قوله تعالى : ﴿ **هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرة أعين**﴾[3]؟ إن هذه الجموع صحيحة شعرا ونثرا، وقلتها قد **ترجع إلى كونها بقاياقديمة . ولعل الواوى منها صورة نطقية لمن لايهمز مثل أدؤر وأنؤر،** وقد روى البيت الأول :

لكل دهر قد لبست أثؤبا[4]

فالذين لايهمزون يقولون « أثوب» .

(جـ) تسكين عين الكلمة إذا كانت مفتوحة :

يجمع النحاة على أن الفتح أخف من الكسر والضم . ووفقا لهذه الملاحظة التى سلموا بها ، نقلوا عن بكر بن وائل وأناس كثير من تميم أن من لغتهم تخفيف المضموم العين والمكسورها« وذلك قولهم فى فَخِذ : فخْذ؛ وفى كبِدٍ كبْد وفى عضُد : عضْد وفى الرجُل : رجْل ، وفى كرُم الرجل : كرْم، وفى عَلِم : علْم[5] » . ورووا لذلك شواهد كثيرة تشمل الاسم والفعل معا[6]، وقد اعتمد النحاة فى تصوير لهجة بكر بن وائل وبعض تميم هذه على الشعر وحده ، غير ما أورده سيبويه من قولهم فى مثل « لم يحرم من فصْد له»[7] .

وقد أجمع النحاة أيضاً على أن تسكين عين الكلمة إذا كانت مفتوحة لم يجز إلا فى ضرورة الشعر. يقول سيبوية « وأما ما توالت فيه الفتحتان فإنهم لايسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم والكسر[7]» . وقد استشهد النحاة لهذا النوع من «الضرورة» بقول الأخطل :

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٨٤ ، ١٨٥ .   (٢) المقتضب : ١/ ١٣٢ . وانظر: ص ١٩ . وقارن بالكتاب : ٢/ ١٨٥ .
(٣) سورة الفرقان : ٧٤ .   (٤) انظر: المنصف : ١/ ٣٨٤ .
(٥) الكتاب : ٢/ ٢٥٧ . وانظر المحتسب : ١/ ٢٦١؛ وشرح شواهد الشافية : ١٥/ ١٦ .
(٦) انظر : سيبويه : ٢/ ٢٥٨ . والخصائص : ٢/ ١٤٤ ، ٢٦٩؛ والمنصف : ١/ ٢١ ومابعدها والإنصاف : ١/ ٧٩ ، ٨٠ . وشرح الشافية : ١/ ٤٠ـ٤٦ ، . وشرح شواهدها ١٥ ـ ٢٣ .
(٧) الكتاب : ٢/ ٢٥٨ .

وما كل مبتاع ولو سلْف صفقه　　براجع ما قد فاته برداد[1]

وقول الراجز:

على مجالات عكس عكسا　　إذا تسداها طلابا غلْسا[2]

وقول الآخر :

وقالوا تُرابىٌّ فقلت صدقتمُ　　أَبِى من تراب خلْقه الله آدم[3]

وقول أبى خراش :

ولحم امرئ لم تطعم الطير مثله　　عشية أمسى لايبين من البكْمِ[4]

وقد جعل صاحب « الموشح» كل هذا من الضرائر، سواء ما أجازه النحاة ومالم يجيزوه. يقول: « وقد جاء فى الشعر تسكين الحروف التى عليها الضمات والكسرات نحو عضد وفخذ فقيل عضد وفخذ. . .[5] ». وهذا التعميم خطأ من المرزبانى، ولعل الذى أوقعه فيه اعتمادالنحاة على الشعر فى تصوير لهجة بكر بن وائل وبعض تميم .

والذى نود أن نناقش فيه النحاة هو ذلك التناقض الذى يقعون فيه لانفصال المنهج. فهم يقولون إن تسكين عين مثل عضد وفخذ جائز للتخفيف . ولأن الفتح أخف من الضم والكسر عندهم لايجيزون تسكين عين مثل : جمل، وقمر، ويجعلونه ـ لو وقع ـ ضرورة. ثم هم يقولون : إن « السكون أخف من الفتح». [6] ولذلك اعتدوا تحريك مثل الحشك، والخفق بالفتح ضرورة فى «خاف العيون فلم ينظر به الحشَك»، «مشتبه الأعلام لماع الخفَق». فاذا كان السكون أخف من الفتح فلماذا لايكون تسكين عين (سلف، وغلس، وخلق، وبكم) نزوعاً إلى التخفيف؟

لقد جاهد ابن جنى جهادا شاقا فى محالة تخريج بيت الأخطل السالف حتى يحمله على القياس، حتى لاتحمل الكلمة على الشذوذ، وهو فى نظره أحسن « ماوجدت لها ضربا من القياس».[7] وأرانى فى غير حاجة إلى ماذكره ابن جنى، لأن الأمر أوضح من أن نعتسف

---

(1) انظر : الخصائص : ٢/٣٣٨ والمنصف: ١/٢١ .والمحتسب: ١/٥٣، ٦٢، ٢٤٩. وشرح الشافية: ١/٤٤. وشرح شواهدها ١٨ .

(2) شرح السيرافى : ١/٢٢٨. وشرح شواهد الشافية : ١٨ .

(3) مايجوز للشاعر فى الضرورة ٨٩ . وشرح شواهد الشافية : ١٨ .

(4) انظر السابق.

(5) الموضح : ١٤٧ .

(6) شرح السيرافى : ١/٢٢٨ .

(7) المنصف : ١/٢٢ .

طريقه وهو أن تخفيف عين الكلمة المفتوحة تابع لتلك اللهجة التى تخفف المكسور العين والمضومها، بالسكون، لأن التخفيف ـ فيما أعتقد ـ آت من اختصار عدد المقاطع فى الكلمة فالفعل (علم) ـ وهو مما يجيزون تخفيفه ـ مكون من ثلاثة مقاطع، فإذا خفف صار إلى مقطعين اثنين ، وكذلك الفعل (سلف) ـ وهو مما يمنعون تخفيفه ـ مكون من ثلاثة مقاطع وعندما تسكن عينه يصير إلى مقطعين اثنين أيضاً، فليس هناك ـ إذن ـ داع لهذه التفرقة .

وقد جاءتسكين عين الكلمة المفتوحة فى قراءة أبى عمرو[1] ـ وهو أحد القراء السبعة المعدودين ـ فى قوله تعالى (فى قلوبهم مرْض)[2] وقراءة ابن محيصن[3] (أمْنة نعاسا)[4]؛ إن ابن جنى هنا أيضا يصر على أنه « لايجوز أن يكون مرْض مخففاً من مرَض لأن المفتوح لايخفف وإنما ذلك فى المكسور والمضموم .[5] ويصر أيضاً على أنه « لايجوز أن يكون أمْنة مخففاً من أمَنة كقراءة الجماعة من قبل أن المفتوح فى نحو هذا لايسكن كما يسكن المضموم والمكسور لخفة الفتحة» .[6] فاعتقادهم خفة الفتحة هو الذى دعاهم إلى هذا التعسف، وكان على ابن جنى بالذات أن يغير من رأيه هذا لأنه وجد ذلك فى القراءات، وقد نص فى أول كتابه المحتسب على أن القراءات التى تسمى شاذة لها وجه فى العربية قوى، ولكنه ـ كما يفهم من تعامله مع بعض القراءات ـ يعنى بذلك الوجه القوى هذا الالتواء فى التخريج ومحاولة الوصول إلى الاطراد عن طريق معوجة مع وضوح الطريق واستقامته .

ثم لماذا عد النحاة من الضرورة الحسنة[7] إسكان عين جمع المؤنث السالم التى حقها أن تفتح وذلك إذا كان مفرد هذا الجمع اسما ثلاثيا ساكن العين صحيحها بعد فتح؟ ومما استشهدوا به لذلك قول لبيد :

رحلن لشقة ونصبن نصبا ... لوغْرات الهواجر والسموم[8]

وقول ذى الرمة :

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه ... خفوقا ورفْضات الهوى فى المفاصل[9]

---

(١) المحتسب : ١/ ٥٣ .
(٢) سورة البقرة :
(٣) المحتسب : ١/ ٢٧٣ .
(٤) سورة الأنفال :
(٥) المحتسب : ١/ ٦٣ .
(٦) السابق : ١/ ٢٧٤ .
(٧) انظر : أوضح المسالك، لابن هشام : ٢/ ٢٩٥ .
(٨) انظر المحتسب : ١/ ٥٦، وشرح المفصل : ٥/ ٢٨ .
(٩) انظر السابق .

وقول الآخر:

وحملت زفْرات الضحى فأطقتها ومالي بزفْرات العشي يدان[1]

وقول الراجز: فتستريح النفس من زفراتها [1]

إن هذا فيما يبدو من لهجة بكر بن وائل وبعض تميم أيضا، لأن الظاهرة واحدة. وقد قال ابن يعيش بعد ذكر نماذج لإسكان عين جمع المؤنث السالم المفتوح: «وقيل إنها لغة».[2] ولكن النحاة على دأبهم لم يذكروا كثيرا من اللهجات، لأنهم نظروا للغة على أنها وحدة واحدة.

(١) انظر: شرح المفصل: ٥/ ٢٨، ٢٩، وشرح ابن عقيل ٤٢٤، والأشموني: ٤/ ١١٨.
(٢) انظر: شرح المفصل: ٥/ ٢٩.

ثانيا : من ضرورات اللواحق الصرفية

اللواحق الصرفية شكل من الأشكال المورفيمية، أو الوحدات الصرفية، وعليها تقوم مبانى التصريف فى تحديد الشخص والعدد والنوع والتعيين. وليست بنا حاجة إلى الإفاضة فى التعريف بالوحدات الصرفية، أو المورفيم morpheme [1] والدور الذى تقوم به، فقد عولج هذا البحث فى رسالة جامعية موفقة [2]. ومن تكرار الجهود أن يعاد القول فى ذلك. وبحسبنا الإشارة إلى أن الوحدة الصرفية هى أقل شكل. [3] «والشكل، هو مجموعة من الصفات الصوتية ذات الدلالة التى يمكن أن توجد مجتمعة فى أقوال مختلفة» . [4] ومادامت الوحدة الصرفية هى أقل شكل فإن أى كلمة أو مكونة Formation لايمكن تحليلها تسمى وحدة صرفية[5]، أو مورفيم. « وهو اصطلاح تركيبى بنائى لايعالج علاجا ذهنيا غير شكلى[6] ». وهو فى عمومه « عنصر أصواتى (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع) يدل على العلاقات بين الأفكار فى الجملة» . [7] فمعنى المورفيم ـ على ذلك ـ أنه جزء من معنى أكبر هو معنى الجملة [8].

وبناء على هذا فإن الصيغة والملحقات الصرفية « سواء كانت من حروف الزيادة، أو من الأدوات ، أو مما يسمونه الضمائر المتصلة» . [9] فى معانيها الوظيفية فى الكلمة التى تلحق بها، تعتبر من أشكال المورفيم الذى تعبر عنه باعتبارها علامة، والذى يعبر هو بدوره عن باب من أبواب النحو أو الصرف « فإذا أخذنا مثلا (يحترمونهم)، وجدنا أن الياء مصدر Prefix فى الكلمة ،تعبر عن مورفيم المضارعة الذى يعبر عن باب المضارع، ثم ندع الحروف الأصلية الثلاثة (ح ر م) لأننا إنما نتكلم هنا عن الملحقات، ولكننا لابد أن نقع على التاء ،وهى حشو Infix يعبر عن مورفيم الافتعال، الذى يعبر بدوره أيضاً عن باب الافتعال. أما الواو، فأحد ثلاثة أعجاز Suffixes فى الكلمة، وهى باعتبارها علامة تعبر عن مورفيم الفاعلية الذى يعبر عن باب الفاعل، أو قل باب المسند إليه أو العمدة،

---

(١) انظر : مناهج البحث فى اللغة : ١٧٠، د. تمام حسان.

(٢) (الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة) ـ ماجستير أحمد عبد العظيم ـ (دار العلوم ١٩٧٠) .

(٣) اللغة والتطور ـ د . عبد الرحمن أيوب : ١٠٠ ـ (عن مقال لبلومفيلد) .

(٤) السابق : ٩٩ .　　(٥) السابق : ١٠٠ .　　(٦) مناهج البحث فى اللغة : ١٢٢ .

(٧) مناهج البحث فى اللغة : ١٧١ . وقارن بها فى (اللغة) لفندريس، ص ١٠٥ .

(٨) الوحدات الصرفية : ٦٠ .　　(٩) مناهج البحث فى اللغة : ١٧٦ ، ١٨٧ .

والنون علامة على مورفيم الرفع، الذى يعبر عن باب رفع الفعل المضارع فى حالة تجرده من الناصب والجازم. ثم الضمير المتصل عجز فى الكلمة أيضا وهو علامة على مورفيم المفعولية الذى يعبر عن باب المفعول، أو قل باب الفضلة». [1] فكل هذه الملحقات تعبر عن معان وظيفية هى بدورها مورفيمات تعبر عن أبواب فى الصرف والنحو. ومن هنا تكون دلالة المورفيم على العلاقات بين الأفكار فى الجملة. وبدهى أن هذه الدراسة على هذا النحو تختلف فى تصنيفها وطرق معالجتها عن مفهوم النحاة القدماء للصرف والنحو.

وما نعقد له القول هنا هو ماسماه النحاة «ضرورة» فيما وقع فى شكل من أشكال هذه المورفيمات، أو الوحدات الصرفية، أو اللواحق المتمثلة فى الملحقات التى تقع أعجازا Suffixes؛ إذ إن بقية الملحقات التى تقع صدورا Prefixes أو أحشاء Infixes لم يقع فيها ما يسميه النحاة ضرورة. ومن هذه «الضرورات» ما يأتى:

١ - تكون النون لاحقة تدل على مورفيم الرفع، الذى يعبر عن باب رفع الفعل المضارع، فى حالة عدم مضامته لأداة من أدوات النصب أو الجزم. كما أن حذف هذه اللاحقة علامة على مورفيم النصب إذا ضامت أداته الفعل، وعلامة أيضا على مورفيم الجزم إذا ضامت أداته الفعل المضارع.

وتكون النون كذلك لاحقة تدل على مورفيم التجرد من الإضافة فى المثنى وجمع المذكر السالم والملحق به. وتكون مشكلة بالكسرة فى المثنى، وبالفتحة فى جمع المذكر السالم. كما أن حذف هذه اللاحقة منهما، علامة على مورفيم الإضافة مع مضامة المضاف إليه.

وتكون النون الخفيفة الساكنة لاحقة - كذلك - تدل على مورفيم التأكيد فى الفعل المضارع بشروطه المعروفة فى كتب النحو.

وقد وردت شواهد فى اللغة، عوملت فيها هذه اللاحقة، التى تدل على مورفيمات مختلفة تتضح بمضامة أشياء أخرى على غير ما قرره النحاة فسموها حينئذ «ضرورة». ومن ذلك:

(أ) حذفت النون من الأفعال الخمسة. وهى لاحقة فيها تدل على الرفع للتجرد من الناصب والجازم فى مثل قول أبى طالب:

فإن سر قوما بعض ماقد صنعتمو ستحتلبوها لاقحا غير ناهل [2]

وقول الآخر:

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى [3]

---

(١) مناهج البحث فى اللغة د. تمام حسان: ١٨٦، ١٨٧. (٢) شواهد التوضيح: ١٧٣.

(٣) السابق، والخصائص: ١/٣٨٨. والهمع: ١/٥١.

إن ابن جنى يعد هذا ضرورة[1]. ويجعله ابن مالك نادرا فى الشعر والنثر للتخفيف [2]، ويورد قراءة الحسن (يوم يُدعَوا كل أناس بإمامهم)[3] ـ ببناء الفعل للمجهول وإسناده لواو الجماعة ـ وقراءة يحيى بن الحارث الدمارى (قالوا ساحران تظّاهرا[4]. وقد ورد هذا الاستعمال فى الحديث النبوى كذلك: « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» .[5] وجاء فى صحيح البخارى: « إنك تبعثنا فننزل بقوم لايقرونا» [6] .

وتجدر الإشارة إلى أن النحاة أجازوا حذف نون الرفع هذه، إذا جاءت معها نون الوقاية . وقد اختاروا حذفها هى « لأنها قد تحذف بلا سبب[7]». وهو رأى سيبويه واختاره ابن مالك[8]. وإذا كان القراز يعد هذا ضرورة مع وروده فى قراءة (قل أفغير الله تأمرونى) .[9] فلا عبرة بقوله [10]. وكذلك يجيزون حذف نون الرفع مع نون التوكيد .

وإذا جازت الاستعانة باللهجات الحديثة ـ باعتبارها منحدرة من أصول عربية ـ فى تفسير الظواهر اللهجية القديمة، كما يرى بعض البا-حثين [11]، فإن حذف النون من الأفعال الخمسة فى حالة الرفع يعد لهجة عربية قديمة لم يحدد النحاة أصحابها، لأن اللهجات العربية الحديثة ، بعضها يستعمل الأفعال الخمسة بالنون كما فى لهجة الكويتيين والعراقيين. وبعضها يستعملها بغير نون كما فى اللهجة المصرية التى تؤيدها شواهد من القراءات القرآنية والحديث النبوى والشعر. فليس هذا الاستعمال ـ إذن ـ ضرورة ، لكن هذا لاينفى أن العرف الشعرى يسيغه أكثر من إساغة النثر له .

(ب) لم تحذف النون مع بعض الأفعال الخمسة المجزومة، مثل قول الشاعر:

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار[12]

« فقيل ضرورة ، وقال ابن مالك : لغة» .[13] ولم أعثر لهذا الاستعمال على نظائر له من النثر ، وذلك يرجح أنه استعمال شعرى خاص .

---

(1) الخصائص : ١/ ٣٨٨.
(2) انظر : التسهيل : ١٠ . وشواهد التوضيح : ١٧٢ .
(3) الإسراء : ٧١ .
(4) القصص : ٤٨ .
(5) شواهد التوضيح : ١٧٣ والهمع : ١/ ٥١ .
(6) صحيح البخارى ٣/ ١٧٢ ـ(الشعب) .
(7) انظر: التسهيل ١٠ . والهمع : ١/ ٥١ ، ٥٢ .
(8) انظر: المغنى : ٢/ ١٦٣ .
(9) الزمر : ٦٤ .
(10) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة : ١٠٩ ، ١١٠ .
(11) انظر: مناهج البحث فى اللغة ،د. تمام حسان ١٨٤ . وفى اللهجات العربية ،د. إبراهيم أنيس : ١٤ . والعربية ولهجاتها، د. عبد الرحمن أيوب: ٣٠. وفقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائى : ١٢٩ .
(12) المغنى : ١/ ٢١٧ . والأشمونى : ٤/ ٦ .
(13) المغنى : ١/ ٢١٧ .

(جـ) حذفت النون من المثنى وجمع المذكر السالم، وهما غير مضافين، ومن ذلك قول امرئ القيس فى رأى المبرد :

لها متنتان خظاتا كما | أكب على ساعديه النمر [١]

وقول الآخـر :

ولقد يغنى بها جيرانك الممسكو منك بحبل الوصال [٢]

وقوله : وحاتم الطـائى وهاب المئى [٣]

وقوله : يا كل أيـام الهزال والـسنى [٤]

وقوله : وهـم متكنفو البلد الحراما [٥]

وأنشد سيبويه قول عمرو بن امرئ القيس الخزرجي :

الحافظو عورةَ العشيرة لا | يأتيهم من ورائنا نطف

وقال : « لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام »[٦] فلم يعد هذه الظاهرة ضرورة. وكذلك فعل ابن جنى ، إذ خرج عليها بعض القراءات[٧] . وقد أجاز ابن كيسان حذف نون المثنى اختيارا[٨].

ولكن القزاز [٩] ، وابن مالك [١٠] ، عدا هذه الظاهرة من الضرورة. ولايجيز ابن مالك حذفها اختيارا إلا قبل لام ساكنة غالبا وعلى قلة [١٠].

وقد ورد هذا الاستعمال فى قراءة أبى عمرو بن العلاء (والمقيمى الصلاة)[١١] بالنصب،[١٢] وقراءة غيره (غير معجزى الله)[١٣] بنصب لفظ الجلالة [١٤]، مما يرجح أنه ليس ضرورة، ولكنه شائع فى الشعر مستساغ فيه.

---

(١) مجالس العلماء : ١٠٦ ، ومايجوز للشاعر : ٣٥. ومعجم الأدباه : ٥/ ١١, ١ والأشباه والنظائر : ٣/ ٢٢. والبيت بالديوان : ١٦٤ .

(٢ ، ٣ ، ٤) انظر مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٦٣ ، ٦٤ . والإنصاف : ٢/ ٣٨.

(٥) الهمع: ٢/ ١٥٧ . والدرر اللوامع : ٢/ ٢١٨. (٦) الكتاب : ١/ ٩٦ .

(٧) انظر: المحتسب : ٢/ ٨٠ ، ٨١.

(٨) انظر: الهمع : ١/ ٥٠ . وحاشية الشيخ الأمير على المغنى : ١/ ١٦٤ .

(٩) انظر: ما يجوز للشاعر : ٧٧. (١٠) انظر التسهيل : ١٣ .

(١١) سورة الحج : ٣٥. (١٢) انظر: المحتسب : ٢/ ٨٠ . والمغنى : ٢/ ١٧٣ .

(١٣) سورة التوبة: ٣ . (١٤)انظر: المحتسب: ٢/ ٨٠. والهمع : ١/ ٤٩ .

(د) ولم تحذف هذه النون فى حال الإضافة كما فى بيتى الكتاب :

هم القائلون الخير **والآمرونه** إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما

ولم يرتفق والناس **محتضرونه** جميعا وأيدى المعتفين رواهقه[1]

وقد اختلف النحاة حول نوع الضرورة فى هذين البيتين. فسيبويه يرى أن الضرورة فى بقاء النون مع الإضافة[2] ، وتابعه على ذلك الأعلم[3] والزمخشرى[4] وابن يعيش[5]، وأبو حيان[6] . ولكن السيرافى يخالف سيبويه فى ذلك، ويرى أن «الصحيح فى هذا أن تكون الهاء هى هاء الوقف، وجعلها فى الوصل على حكمها فى الوقف[7]» . وقد شكك سيبويه فى هذين البيتين[8] ، ولم يمنعه ذلك من الاحتجاج بهما .

ومرة أخرى لو نظرنا فى اللهجات الحديثة، لوجدنا أن اللهجة المصرية تستعمل مثله بثبات النون . فلعل ماجاء فى هذا الشعر هو الأصل القديم الذى تطور للعامية ، ولعله ـ أيضا ـ يصور لهجة لقبيلة مالم يشأ لها النحاة أن تدخل مجال الاستشهاد النحوى . ولعل مما يقوى الزعم بأن هذا لهجة قول القزاز: « ومن كانت هذه لغته (يقصد إعراب جمع المذكر السالم على النون)، أثبت النون الزائدة فى الإضافة ولذلك قال الشاعر:

ومئـين القـرآن قاتل عليهـم ودع الشـعر إنه شـــر قـيـل

فأثبت النون فى مئين القرآن والوجه مئى القرآن ، ولكن توهم النون من الأصل، ومثله قول الآخر :

ولقد ولدت بنين صدقٍ سادة ولأنت بعد الله كنت السيدا

فأثبت النون فى بنين[9]» . وبناء على ذلك فليس ضرورة ، ولم أعثر لهذا الاستعمال على نظائر من النثر القديم أو القراءات القرآنية، فهو ـ إذن ـ استعمال شعرى خاص .

(هـ) نقل النحاة أن فتح نون المثنى لغة ، وأن كسر نون جمع المذكر ضرورة[10]، وجعل ابن عقيل كسرها شذوذا[11]. وجاء فى الأشمونى والهمع أن كسرها لغة [12]. وعبارة ابن

---

(1) الكتاب : ١/٩٦ .
(2) انظر : ١/٩٦ .
(3) انظر: تحصيل عين الذهب : ١/٩٦ـ(أسفل الكتاب) .
(4) انظر: المفصل: ٨٥ .
(5) انظر: شرح المفصل : ٢/١٢٣ .
(6) انظر: ارتشاف الضرب: ١٢٢١
(7) شرح السيرافى : ١/٢٠٦ .
(8) انظر: الكتاب: ١/٩٦ .
(9) مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ٥٠ ، ٥١ .
(10) انظر: التسهيل : ١٢ ، ١٣ .
(11) انظر شرح ابن عقيل : ٢٦ .
(12) انظر : شرح الأشمونى : ١/ ٨٩. والهمع ١/ ٤٩ .

هشام أكثر توفيقا، إذ يقول « وكسرها جائز فى الشعر[1]»، لأن الشواهد التى استدلوا بها على ماقالوه كلها من الشعر، مثل قول جرير :

عرفنا جعفرا وبنى أبيه … وأنكرنا زعانف آخرينِ[2]

وقول سحيم بن وثيل الرياحى :

وماذا يبتغى الشعراء منى … وقد جاوزت حد الأربعينِ[3]

وقول ذى الإصبع العدوانى :

إنى أبىّ أبىّ ذو محافظة … وابن أبىّ أبىّ أبيينِ[4]

وقول الفرزدق : … مثل الخلائف من بعد النبيينِ[5]

وقد استند المبرد على بعض هذه الشواهد، وادعى أن إعراب مايجمع بالواو والنون قد يكون على النون.[6] وكذلك فعل الزمخشرى، ولكنه يقول « وأكثر مايجىء ذلك فى الشعر[7]» . وقد رد عليه ابن يعيش فى شرحه[8] . والذى أرتضيه من ذلك كله، هو عبارة ابن هشام السابقة التى جاء توفيقها من تخصيص ذلك بالشعر، لأن اعتماد النحاة عليه فى كل ماقالوا به .

(و) التوكيد من المعانى التى يُدل عليها بعدة أشكال خاصة، ومنها لاحقة نون التوكيد التى تلحق الفعل المضارع، إذا أريد تأكيده، على التفصيل الذى ذكره النحاة من وجوب ذلك أو جوازه، والفعل المضارع إذا كان «واجبا» ـ على حد تعبيرهم ـ امتنع تأكيده . جاء فى النوادر : « فإذا وقع فى الفعل الواجب كان ضرورة من الشاعر، لو قلت : «يقومن زيد» لم يجز إلا فى اضطرار شاعر . . . وأنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد، وقد أنشده النحويون، وهو لجذيمة الأبرش، ولايجوز إلا فى الضرورة على ماذكرت لك :

ربما أوفيت فى علم … ترفعن ثوبى شمالات

قال : ولا أعرف لجذيمة غير هذا الشعر».[9] وقد ذكر سيبويه هذا البيت على أنه ضرورة

---

(١) أوضح المسالك : ١/ ٣٩ .

(٢) انظر : شرح المفصل : ٥/ ١١ . والدرر اللوامع ١/ ٢١، ٢٢ . والمصادر السابقة .

(٣) انظر السابق .

(٤) السابق . وانظر : المفضليات : ١/ ١٥٨، ١٦١ .

(٥) شرح المفصل : ٥/ ١٤ .

(٦) انظر المقتضب : ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣، ٤/ ٣٧ .

(٧) المفصل : ١٨٩ .

(٨) انظر شرح المفصل : ٥/ ١٣، ١٤ .

(٩) النوادر : ٢١٠ . وانظر البيت فى الكتاب : ٢/ ١٥٣ . والمقتضب : ٣/ ١٥ . والمغنى ١/ ١١٩، ٢/ ٩ .

مخالفا بذلك رأى يونس الذى يجيز تأكيد الفعل بعد ربما. (١) « وقال بعض النحويين إنما أدخلها بسبب (ما) لأنها فى لفظ (ما) الجحد، فأشبهت الكلمة التى هى (ترفعن) - وإن كانت موجبة - المنفى لفظا». (٢) وللسيرافى فيه وجه آخر وهو أن رب تدخل للتقليل وما كان مقللا فهو كالمنفى، فلما أشبهت رب النفى بسبب التقليل الذى فيها، أدخلوا النون على الفعل الذى بعدها كما أدخلوها على ما بعد حرف النفى (٣) . فعلى رأى يونس والسيرافى لا يكون فى البيت ضرورة . والذى يلفت النظر أن كل هذا الخلاف حول بيت لم يعرف لقائله غير هذا الشعر!

وقد وردت بعض الشواهد نصب فيها الفعل المضارع، فزعم النحاة أنه مؤكد بالنون الخفيفة ضرورة ، وأبدلت هذه النون التى جاءت للتأكيد ألفا فى الوقف. ومن هذه الشواهد ما أنشده أبو زيد لقحيف العقيلى :

وفى الصحصحيين الذين ترحلوا كواعب من بكر تسام وتحبلا(٤)

وما أنشده سيبويه والفراء من قول ابن الخرع :

فمهما تشأ منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا(٥)

وقول الآخر وقد أنشده سيبويه :

نبتم نبات الخيزرانى فى الثرى حديثا متى ما يأتك الخير ينفعا(٦)

وقول الآخر :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معتمما(٧)

إننى لست مطمئنا إلى أن الفتحة الطويلة التى فى هذه الأفعال نون توكيد. ولكن الذى أطمئن إليه أنها « ألف الإطلاق»، وأن الشاعر نصب الفعل وفقا للقافية، مطرحا العلامة الإعرابية لاعتماده على قرائن أخرى توضح معناه، ولكن النحاة يخشون على الإعراب وقواعده أن تتفلت من أيديهم، ولذلك لجئوا إلى ادعاء أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة التى قلبت ألفاً فى الوقف، مع أن بعض هذه الأفعال لا تتوافر له شروط التأكيد وهو الفعل المنفى بلم المجزوم بها. وكان بوسعهم أن يقولوا عن الفعل الذى فى البيت الأخير إنه من النصب بلم على لغة من ينصب بها (٨) .

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ١٥٢ .
(٢) شرح السيرافى : ١/ ٢١٤ .
(٣) انظر السابق : ١/ ٢١٤ .
(٤) النوادر : ٢٠٨ .
(٥) الكتاب : ٢/ ١٥٢ . ومعانى القرآن : ١/ ١٦٢ .
(٦) الكتاب : ٢/ ١٥٢ .
(٧) السابق نفسه .
(٨) المغنى : ١/ ٢١٧ ، ٢/ ١٧٣ .

هل يتصور أن الشاعر فى البيت الأول يأتى بفعلين (تسام وتحبل)، ويعطف أحدهما على الآخر، فيؤكد الثانى دون الأول؟ وإذا كان قد لجأ إلى توكيد الثانى ضرورة ، فلماذا يختار النحاة ضرورة تأكيد الفعل بالنون المقلوبة ألفا ، ولايختارون ضرورة نصب الفعل فى غير موضع النصب؟

وإذا جاز تحريك الفعل المضارع ـ وهو فى موضع الجزم ـ بالكسر كما فى قول امرئ القيس :

ويوما على ظهر الكثيب تعذرت ... على وآلت حلفة لم تحللِ

وقوله :

وإن كنت قد ساءتك منى خليقة ... فسلى ثيابى من ثيابك تنسل
أغرك منى أن حبك قاتلى ... وأنك مهما تأمرى القلب يفعلِ[1]

فماذا لا تكون الأبيات الثلاثة التى أنشدها سيبويه مما حرك فيه المضارع المجزوم بالفتح بدلا من الكسر تساوقا مع حركة الروى فى القافية؟ ثم ما الفرق بين نصب الفعل فى هذه الأبيات ـ وبخاصة البيت الأول ـ ونصبه فى قول المغيرة بن حنين التميمى الحنظلى :

سأترك منزلى لبنى تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا

وقول الأعشى :

ثمت لاتجزوننى عند ذا كم ... ولكن سيجزينى الإله فيعقبا

وقول طرفة :

لنا هضبة لاينزل الذل وسطها ... ويأوى إليها المستجير فيعصما

ولماذا لم يقولوا عن الأفعال (فأستريحا ، فيعقبا، فيعصما) فى الأبيات، إنها مؤكدة بالنون المقلوبة ألفا فى الوقف[2]؟ وقالوا عنها إنها نصبت بأن المضمرة بعد الفاء الواقعة بعد الخبر المثبت اضطرارا؟

إن الغرض من هذه التساؤلات، هو إظهار تضارب آراء النحاة لأنهم لم يدرسوا الشعر فى سياقاته الخاصة، ولذلك أخضعوا الظاهرة الواحدة فيه إلى قواعد مختلفة عن طريق الافتراضات الذهنية، وحيل التأويل والتقدير وغير ذلك للمحافظة على سلامة الإعراب.

---

(١) ديوان امرىء القيس : ١٢ ، ١٣ .

(٢) أشار إلى هذا الاحتمال الدمامينى. انظر الخزانة :٣/ ٦٠٠ . وهامش ١ من المقتضب : ٢/ ٢٤ .

من الممكن أن نطمئن بعد هذا إلى أن الشاعر كان ينصب الفعل المضارع إذا اقتضى النسق الموسيقى ذلك، ولم يترتب عليه إخلال بالمعنى ؛ فهو ، إذن ، من الترخص فى العلامة الإعرابية لأمن اللبس، وعبارة أبى حيان عن قول الشاعر (وألحق بالحجاز فأستريحا) أدق لأنه يقول: « إنه من النصب فى الشعر [1] » . ويقول عنه أيضا: « هو من تغيير الحركة لأجل القافية[2] » . وللسبب نفسه يرفع الفعل المضارع فى موضع غير الرفع يقول سيبويه «وسمعناهم ينشدون قول العجير السلولى:

وما ذاك أن كان ابن عمى ولا أخى ولكن متى ما أملك الضر أنفعُ

والقوافى مرفوعة[3] » . فما دامت القوافى مرفوعة ، فلابد من رفع الفعل هنا محافظة على النسق الموسيقى، كما فى قول جميل :

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق[4]

وللسبب نفسه يجزم الفعل فى القافية فى غير مواضع الجزم ويحرك بالكسر . « قال قيس بن الخطيم الأنصارى:

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطـــانا إلى أعـدائنا فنضـــاربِ

وقال الفرزدق :

ترفع لى خنـدف والله يرفـع لى نـــارا إذا خمدت نـــيرانهم تقـــدِ

قال بعض السلولين:

إذا لم تـزل فى كـل دار عرفتها لها واكف من دمع عينيك تسجمِ

فهذا اضطرار ، وهو فى الكلام خطأ [5] » . فليس هذا اضطرارا كما يقول سيبويه، ولكنه النظام الشعرى الخاص. ومن البدهى أن كل مادار حول هذه الأبيات السابقة إنما هو محاولة لإظهار القاعدة فى شكل مطرد، وسوف نزيد هذه القضية وضوحا فى مبحث الحركة الإعرابية .

(ز) وقد حمل النحاة على حذف نون التوكيد الخفيفة بعض الأفعال التى وردت منصوبة فى سياقها دون أداة نصب، مثل قول الراجز:

ويها فداء لك يا فضالهْ أجرّه الرمح ولا تهالهْ

---

(١) الهمع : ٢/ ١٠ . (٢) الهمع : ١/ ٧٧ .
(٣) الكتاب : ١/ ٤٤٢ . (٤) الكتاب : ١/ ٤٢٢ .
(٥) الكتاب : ١/ ٤٣٤ .

« قال أبو حاتم : ولا تهاله فتح اللام ، أراد النون الخفيفة فحذفها . ومثله .

من أى يومى من الموت أفر　　　أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر

فتح راء يقدر يريد النون الخفيفة فحذفها ، وبقى ماقبلها مفتوحا . أنشدناه أبو عبيدة والأصمعى »[1] .

وحملوا على ذلك أيضا فعل الأمر المحرك بالفتحة . قال أبو حاتم أيضا « أنشدنى الأخفش بيتا مصنوعا لطرفة :

اضربَ عنك الهموم طارقها　　　ضربك بالسيف قونس الفرس

وقال : أراد النون الخفيفة[2] وفى الضرائر للألوسى نماذج كثيرة لهذا النوع .[3] وقد بذل ابن جنى فى الخصائص وسر الصناعة جهدا يدعو إلى الاشفاق والإعجاب .[4] فى تخريج البيت الثانى (أيوم لم يقدر . .) ونحن لانوافقه على كل ماقاله هناك إلا فى قوله : « وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته ، جار عندنا مجرى ادغام الملحق فى أنه **نقض الغرض**، إذ كان التوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الاختصار والإيجاز » .[5] ونوافقه أيضا على أن هذا ليس من المؤكد بالنون التى حذفت ، ولكننا نخالفه فيما عدا ذلك . والأمر عندنا أيسر مما تصور أبو الفتح ، وهو أن الشاعر حركه تلقائيا لأجل الوزن ، ولم يترتب على ذلك خفاء معنى ولا لبس فيه . والذى نذهب إليه قريب مما ذهب إليه الفراء إذ يرى أن التحريك فى هذه الأفعال لكثرة السواكن ، لا أنه كان مؤكداً بالنون ، وحذفت . [6] غير أننا نخالف الفراء فى هذا الإطلاق ، لأن التحريك لكثرة السواكن أشبه بالشعر لإقامة الوزن . إذ الوزن ينشأ من المزاوجة بين المتحرك والساكن على طرق مخصوصة ، ولكننا نستأنس برأيه ـ على أية حال ـ فى عدم اعتداد ذلك ضرورة .

٢ ـ تكون واو الجماعة لاحقة تدل على مورفيم الفاعلية لجماعة الذكور ، وتكون عبارة عن ضمة طويلة حينما تلحق بالأفعال غير المعتلة بالألف ، وتكون الياء علامة على مورفيم الفاعلية ـ كذلك ـ للمخاطبة المؤنثة .

وقد أجاز سيبويه حذف واو الجماعة وياء المخاطبة إذا كانتا فى القافية . ونقل أن ذلك

---

(١) النوادر : ١٣ . وانظر الخصائص : ٣/ ٩٤ . وسر الصناعة : ١/ ٨٥ . والمحتسب : ٢/ ٣٦٦ .

(٢) النوادر : ١٣ وانظر الخصائص : ٣/ ١٢٦ . وسر الصناعة : ١/ ٩٣ . والمحتسب : ٢/ ٣٦٧ والإنصاف : ٢/ ٣٣٢ . والمغنى : ٢/ ١٧٣ . وديوان طرفة : ١٩٥ .

(٣) انظر : الضرائر : ٩٩ ـ ١٠٢ .

(٤) انظر الخصائص : ٣/ ٩٥ . وسر الصناعة : ١/ ٨٥، ٨٦ .

(٥) الخصائص : ٣/ ٩٥ .

(٦) انظر : شرح الصفار الفقيه : ورقة ٢٩ .

إنشاد بعض قبائل العرب، فيكون هذا من اطراح قرينة المطابقة، كما سنرى فيما بعد، يقول سيبويه: «وقد دعاهم حذف ياء يقضى إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الياء والواو اللتين هما علامة المضمر»[١٠] وقال: «سمعت ممن يروى هذا الشعر من العرب ينشد:

لايبعـد الله أصحـابا تركتهـم ... لم أدر بعـد غـداة البين ماصـنعْ

يريد: صنعوا وقال:

لو ساوفتنا بسـوف من تحيتهـا ... سوف العيون لـراح الركب قد قَنِـعْ

يريد؛ قنعوا، وقال:

طافت بأعـلاقه خـود يمانيـة ... تدعـو العـرانين من بكـر وماجَمعْ

يريد: جمعوا. وقال ابن مقبل:

جزيت ابن أروى بالمدينـة قرضـه ... وقلـت لشـفاع المدينـة أوجـفْ

يريد: أوجفوا[٢]». وأنشد أيضاً قول الشاعر:

وأعلم علم الحق أن قد غويتـمو ... بنى أسـد فأسـتـأخـروا أو تقـدمْ

وأنشد فى حذف ياء المخاطبة قول عنترة:

يادار عبلة بالجواء تكلمْ[٣]

وقول الخزز بن لوذان:

كـذب العتيـق وماء شـن بـارد ... إن كنت سائلتى غبوقى فاذهبْ[٤]

وقد قال سيبويه نفسه عن كل هذا: «ولم تكثر واحدة منهما فى الحذف ككثرة ياء يقضى، لأنهما يجيئان لمعنى الأسماء، وليستاحرفين بنيا على ماقبلهما، فهما فى بمنزلة الهاء فى:

ياعجبا للدهر شتى طرائقه»[٥]

وأما الأعلم فقد قال عن كل هذا إنه قبيح[٦]. ومهما يكن من قلة هذا أو قبحه، فإنه لهجة قيس وأسد فى الوقف الشعرى، ويمكن أن نضمه إلى ماسبق أن درسناه من نظام الوقف الشعرى، وقد أخرناه هنا لأن الواو والياء لاحقتان هنا تدلان على مورفيم الفاعلية.

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٠١.
(٢) الكتاب: ٢/ ٣٠١، ٣٠٢.
(٣) انظر السابق: ٢/ ٣٠٢
(٤) السابق: ٢/ ٢٠٢.
(٥) السابق: ٢/ ٣٠١.
(٦) تحصيل عين الذهب: ٢/ ٣٠١.

وقد جعل النحاة من « الضرورة » أن يكتفى من واو الجماعة بالضمة، أى تقصر الضمة الطويلة. ولم نذكره فى تقصير الحركات الطويلة، لأن الحركة الطويلة هنا لاحقة تدل على مورفيم الفاعلية، ومن ذلك قول الشاعر :

فلـو أن الأطبا كـانُ حـولى ... وكـان مع الأطـباء الأسـاة[1]

وقول الآخر :

إذا ماشاءُ ضـروا من أرادوا ... ولا يألوهـم أحـد ضـرارا[2]

وقول الآخر :

يارب ذى لقـح ببابك فاحـش ... هلع إذا ما الناس جاعُ وأجدبوا[3]

وقول لآخر :

و إذا احتملت لأن تزيدهم تقى ... فـروا فلـم يـزدادُ غيـر تمـاد[4]

وقد قال الفراء عن هذا إنه لغة فى « هوازن وعليا قيس » [5]. وقال القزاز إن بعضهم أجاز هذا فى الكلام، « فأما فى الشعر فهو كثير » [6]. ولعل كون هذا لهجة هو الذى دعا التبريزى إلى تفسير قراءة يحيى بن يعمر (تماما على الذى أحسنُ)[7] بالرفع، بأن « أصله أحسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة». [8] ولعله السبب فى استحسان ابن هشام لقول بعضهم فى قراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة)[9] ، إن الأصل أن يتموا بالجمع. [10] ووجود هذا الاستعمال فى النثر دليل على أنه ليس ضرورة كما يذهب بعض النحاة، ولكنه على حد قول القزاز كثير فى الشعر فهو من عرفه المقبول فيه .

٣ ـ التأنيث من المعانى التى يدل عليها بعدة أشكال مختلفة ، منها تاء التأنيث التى تلحق الفعل، إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا غير مفصول بينه وبين الفعل ، وتاء التأنيث التى تلحق الصفة إذا كانت لمؤنث . ومن الممكن أن يدرس هذا فى مبحث المطابقة، ولكننا سنتناوله هنا لأن تاء التأنيث لاحقة صرفية تعبر عن مورفيم التأنيث .

---

(١) معانى القرآن : ١/ ٩١ . وشرح السيرافى : ١/ ٢٢٦ . ومجالس ثعلب: ١٠٩ . ومايجوز للشاعر : ٩٩ .
(٢) معانى القرآن : ١/ ٩١ . ومايجوز للشاعر ٩٩ والإنصاف : ١/ ٣٣٥ . والمغنى : ٢/ ١٣٠ . والهمع : ١/ ٥٨ .
(٣) الهمع : ١/ ٥٨ . والدرر: ١/ ٣٣ .
(٤) الدرر اللوامع : ١/ ٣٤ .
(٥) معانى القرآن للفراء : ١/ ٩١ .
(٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٩٩ .
(٧) سورة الأنعام، الآية : ١٥٤ .
(٨) مغنى اللبيب : ٢/ ١٣٠
(٩) سورة البقرة : ٢٣٣ .
(١٠) المغنى : ٢/ ١٣٠ .

(أ) وردت شواهد حذفت فيها تاء التأنيث من الفعل المسند إلى فاعل مؤنث، أى اطرحت فيها قرينة المطابقة فى النوع، فدعا ذلك النحويين إلى التأويل والتخريج للحفاظ على القاعدة، وجعلوا حذف علامة التأنيث « إما للرد على معنى يوجب التذكير، وإما لضرب من التأويل» .[1] وإما للحمل على المعنى، وهو كثير فى كلامهم كما يقولون[2]، والشواهد على ذلك كثيرة يقول سيبويه . « وقد يجوز فى الشعر (موعظة جاءنا) اكتفى بذكر الموعظة عن التاء » .[3] ومعنى كلام سيبويه أنه يجوز أن تطرح قرينة المطابقة فى النوع لوجود قرائن أخرى لايجعل المعنى ملبسا، وأنشد قول الأعشى :

« فإما ترى لمتى بدلت ... فإن الحوادث أودى بها

وقال الآخر وهو عامر بن جوين الطائى :

فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل إبقالها »[3]

ويقول لبيد :

تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما ... وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر[4]

ومع وضوح كلام إمام النحاة، أعاد النحاة وأبدأوا حول هذه الأبيات، فقالوا عن البيت الأول : « إن الحوادث فى معنى الحدثان» .[5] واستدل ابن كيسان بالبيت الثانى على جواز هذا فى النثر وقال إنه ليس ضرورة[6]. « وقال قوم: الأرض لا علم للتأنيث فيها، فلذلك جاز تذكيرها» .[7] وادعيت لهذا البيت روايات أخرى تحاول الخروج به عما نقموه منه[8]، وقيل عن البيت الثالث إنه يجوز أن يكون أصله تتمنى، فحذفت إحدى التاءين[9] .

من الواضح أن كل هذه التخريجات، للمحافظة على قاعدة وجوب التأنيث فى مثل هذا التركيب، ولذلك تفرعت على هذه القاعدة فروع جزئية فقال بعضهم « كل ما لا روح له يجوز تذكيره وتأنيثه» .[10] وقال آخرون: إن « هذا الباب إذا تقدم فيه الفعل لم يستقبح تذكير المؤنث فيما ليس بحيوان»[11] .

---

(1) ما يجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة : ٧٨ . (2) انظر: الإنصاف ٢/ ٢٩٤ .
(3) الكتاب: ١/ ٢٣٩، ٢٤٠ . وانظر: شرح السيرافى : ١/ ٢٥٧ . ومايجوز للشاعر: ٧٨، ٧٩ . والإنصاف : ٢/ ٤٥٤ .
(4) المغنى : ٢/ ١٣٨ . (5) الإنصاف : ٢/ ٤٥٤ .
(6) انظر: المغنى : ٢/ ١٧٩ . (7) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٧٩ .
(8) انظر فى هذا الخزانة : ١/ ٥٣ ، ٥٤ . والآراء المتعددة فى هذا البيت .
(9) انظر: المغنى : ٢/ ١٣٨ . (10) مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ٤ .
(11) شرح السيرافى: ١/ ٢٥٧ .

وإذا عدنا إلى سيبويه مرة أخرى، وجدناه يقول: «**وقال بعض العرب** : قال فلانة ، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضى امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل . . . **وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء**» .[1] فهو يذكر أن هذه الظاهرة من لهجة بعض العرب، ولم يحددهم، ويعلل حذف التاء تعليلا صحيحاً ، وهو الاكتفاء بقرينة أخرى هى صيغة المؤنث . **ومعنى هذا أن هذه الظاهرة لاتكون ضرورة إذا وجدت فى الشعر**، فهل يكون المبرد محقا حين يقول: «ولو قال : قام جاريتك، لم يجز، وكذلك لايجوز : قام مسلماتك وجاراتك، ولكن قامت؛ لأن هذا جمع حقيقى لايغير الواحد عن بنائه إلا أن يضطر شاعر، كما قال :

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سوء

ولو قال فى الشعر : قام جاريتك لصلح، وليس يحسن حتى تذكر بينهما كلاما فتقول : قام يوم كذا وكذا جاريتك . ولايجوز مثل هذا عندنا فى الكلام» [2]. ويقول فى موضع آخر: «وأما :

لقد ولد الأخيطل أم سوء

فإنما جاز للضرورة فى الشعر جوازا حسنا . ولو كان مثله فى الكلام، لكان عند النحويين جائزا على بعد» .[3] إنه يمكن أن يقال فى هذه المسألة إن لهجة بعض العرب هذه تسربت إلى اللغة المشتركة فى المستوى الخاص بالشعر، فشاعت فى الشعر وتُقبلت فيه .

(ب) وردت شواهد عكست فيها الظاهرة السابقة، أى لحقت فيها الفعل المسند للمذكر علامة التأنيث، وقد حدث حولها خلاف لايقل عن سابقتها، وقام فيها «الحمل على المعنى» بدور بارز ، وهو «**مما يجرى مجرى الضرورة عند كثير** من النحويين»، [4] كما يقول السيرافى . ومن ذلك قول الأعشى :

وتشرق بالقول الذى قد أذعته ... **كما شرقتْ** صدر القناة من الدم

وقول جرير :

إذا بعض السنين **تعرقتنا** ... كفى الأيتام فقد أبى اليتم

وقوله أيضاً :

لما أتى خبر الزبير تواضعت ... سور المدينة والجبال الخشع

---

(1) الكتاب : ١/ ٢٣٥ .

(2) المقتضب : ٣/ ٣٤٩ .

(3) السابق : ٢/ ١٤٨ .

(4) شرح السيرافى : ١/ ٢٥٦ .

وقول ذى الرمة :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت   أعاليها مر الرياح النواسم

وقول العجاج :

طول الليالى أسرعت فى نقضى [١]

إن سيبويه لايعد هذا ضرورة . يقول « وربما قالوا فى بعض الكلام ذهبت بعض أصابعه . وإنما أنث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه» [٢]. فسيبويه، وكثير من النحويين يجيزون هذا، لأن المضاف اكتسب من المضاف إليه التأنيث[٣]. ويجيز ذلك المبرد، لأن صدر القناة قناة ،وكذلك سور المدينة لأنها إنما مدنت بسورها والطول غير منفكة الليالى منه [٤]. وأما ابن جنى فإنه يجيز هذا للحمل على المعنى ويقول : إنه « قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوما» [٥] .

والحق أن ماذهب إليه أئمة العربية من جواز ذلك، هو الصحيح بغض النظر عن تعليلهم له، لوروده فى القرآن الكريم مثل قوله تعالى فى قراءة أبى العالية (لاتنفع نفسا إيمانها) [٦] التى قال عنها ابن مجاهد « هذا غلط» [٧] وقوله تعالى (تلتقطه بعض السيارة) .[٨] وقد اشترطوا لسريان التأنيث من المضاف إليه إلى المضاف صحة الاستغناء به عنه ،[٩] ولذلك خطأ ابن مالك ابن جنى فى استشهاده لتأنيث الفعل فى قراءة أبى العالية السالفة، ولقوله « فهذا وجه يشهد لتأنيث الإيمان، إذ كان من النفس وبها[١٠]» . ويرى ابن مالك أن الفعل مسند إلى الإيمان، وأنث لأنه فى المعنى طاعة وإنابة ويقول عن أبى الفتح «وقد خفى هذا المعنى على ابن جنى فأجاز فى المحتسب أن تكون قراءة أبى العالية من جنس (تسفهت أعاليها مر الرياح) وهو خطأ بين، والتنبيه عليه متعين[١١]» . وقد أشار ابن هشام إلى تخطئة ابن مالك لابن جنى ورده لقوله فى توجيه قراءة أبى العالية[١٢] .

---

(١) انظر هذه الشواهد فى : الكتاب : ١/ ٢٥ ، ٢٦ . والمقتضب ٤/ ١٩٧ . والكامل للمبرد : ٢/ ١٤١ . وشرح السيرافى : ١/ ٢٥٦ والخصائص : ٢/ ٤١٧ ، ٤١٨ . والمحتسب : ١/ ٢٣٦ ، ٢٣٧ . وشواهد التوضيح ٨٤، ٨٥ . والمغنى : ٢/ ١١٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ٢٥ .

(٣) انظر : المغنى : ٢/ ١١٢، ١١٣ .

(٤) انظر: المقتضب : ٤/ ١٩٨، ١٩٩ .

(٥) الخصائص: ٢/ ٤١١ ـ (فصل فى الحمل على المعنى) .

(٦) سورة الأنعام : ١٥٨ .

(٧) المحتسب : ١/ ٢٣٦ . وشواهد التوضيح : ٨٥ .

(٨) سورة يوسف آية : ١٠

(٩) انظر شواهد التوضيح: ٨٥ . والمغنى : ٢/ ١١٣ .

(١٠) المحتسب : ١/ ٢٣٧ .

(١١) شواهد التوضيح : ٨٦ .

(١٢) انظر المغنى : ٢/ ١١٣ .

ويبدو أن ابن مالك وابن هشام أيضا، لم يكملا قراءة توجيه ابن جنى لهذه القراءة، لأن أبا الفتح بعد أن ذكر التوجيه الأول الذى رده ابن مالك، قال: « فكذلك يكون تأنيث الإيمان، ألا تراه طاعة فى المعنى، فكأنه قال لاتنفع نفسا طاعتها[1] وكان على ابن مالك أن يرجح بين قولى أبى الفتح لا أن يخطئه.

وكل هذا يثبت أن التذكير والتأنيث أمر اعتباطى عرفى لايخضع لقواعد النحاة، بل يخضع للاستعمال اللغوى، الذى تختلف فيه لهجة عن أخرى حسب عرف أبناء اللهجة المعينة. ولما جمع النحاة اللغة لم يراعوا فروق اختلاف اللهجات، بل أخذوا منها جميعا على أنها تمثل لغة موحدة الخصائص والسمات، ولذلك رأينا ما قالوه فى هذه المسألة ـ كما فى غيرها ـ مختلفا أحيانا ومتناقضا أحيانا أخرى، وقد نقل الحريرى مجموعة أمثلة لما اختل فيها التطابق فى النوع (التذكير والتأنيث) على أنها من أوهام الخواص[2]. وبين الشهاب الخفاجي أن ذلك لغات لبعض العرب[3].

(جـ) وردت شواهد اطرحت فيها قرينة المطابقة فسقطت لاحقة التأنيث فى الخبر، المخبر به عن المبتدأ المؤنث، مثل قول الشاعر:

له الويل إن أمسى ولا أم عامر   قريب ولا البسباسة ابنة يعمرا

وقول الآخر:

عشية لاعفراء منك بعيدة   فتصحو ولا عفراء منك قريب

وقول الآخر:

إذ هى أحوى من الربعى حاجبه   والعين بالإثمد الحارى مكحول[4]

وفى وصف المؤنث كما فى قول الشاعر:

أرى رجلا منهم أسيفا بها له   يضم إلى كشحيه كفاً مخضبا[5]

كما أخبر عن المؤنث باسم مذكر فى مثل قول الشاعر:

يأيها الراكب المزجى مطيته   سائل بنى أسد ماهذه الصوت[6]

---

(1) المحتسب: ١/٢٣٨.   (٢) انظر درة الغواص: ١٨، ١٩.

(٣) انظر شرح درة الغواص: ٥٦.

(٤) انظر فى هذه الشواهد: شرح السيرافى: ١/٢٥٧. والخصائص: ٢/٤١٢. وما يجوز للشاعر فى الضرورة: ٧٩، ٨٠. والإنصاف: ٢/٤٥٤. وما بعدها وفيها شواهد أخرى.

(٥) شرح السيرافى: ١/٢٥٧. ومايجوز للشاعر: ٧٩. والإنصاف: ٢/٤٥٦.

(٦) الخصائص: ٢/٢١٦. والإنصاف: ٢/٤٥٥.

(د) وثمة نوع آخر ذكره النحاة على أنه مما يجوز للشاعر فى الضرورة، وهو « إثبات الهاء فى صفات المؤنث التى جرت على كلامهم بغير هاء. وذلك أن العرب تقول : ملحفة جديد وخلق، ولاتقول غير ذلك. ولكن إذا اضطر الشاعر جاز له ردها كما قال مزاحم العقيلى :

تراها على طول القواء **جديدة** وعهد المغانى بالحلول قديم

وكان الوجه أن يقول : جديد ، لأنه كلام العرب» .[1] وقد علل القزاز ذلك بأنه «أجراه على ما كان يجب له فى الأصل » .

والذى أراه أن هذا صوغ قياسى خاطئ شاع قديما ، وكتبت له الحياة، ومازال يستعمل إلى يوم الناس هذا. ولايكاد أحد يتنبه له واللغة مدينة فى كثير من استعمالاتها لمثل هذا الصوغ القياسى الخاطئ الذى تعترف به البيئة اللغوية ، ويدخل فى مجال الاستعمال .

(هـ) يكون سقوط تاء التأنيث من العدد علامة على تأنيث المعدود، ويكون وجودها علامة على تذكير المعدود. وقد وردت شواهد جرى فيها العدد مع معدوده على غير المألوف، فقد أنث العدد مع المعدود المؤنث فى نحو قول الحطيئة :

ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالى[2]

وقول القتال الكلابى :

قبائلنا سبع وأنتم **ثلاثة** وللسبع خير من ثلاث وأكثر[3]

وقول الآخر:

وقائع فى مضر **تسعة** وفى وائل كانت العاشرة[4]

وكذلك ذكّر العدد مع المعدود المذكر فى قول عمر بن أبى ربيعة :

فكان نصيرى دون من كنت أتقى **ثلاث** شخوص كاعبان ومعصر[5]

وقول الآخر :

فإن كلابا هذه **عشر** أبطن وأنت برىء من قبائلها العشر[6]

(١) مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ٨٧ ، ٨٨.

(٢) الكتاب : ١/ ١٧٥ . والخصائص : ٢/ ٤١٢ . والإنصاف : ٢/ ٤٥٥ .

(٣) الكتاب : ٢/ ١٧٥ . والإنصاف : ٢/ ٤٥٥ . (٤) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٧٩ والإنصاف : ٢/ ٤٥٥ .

(٥) الكتاب : ٢/ ١٧٥ والخصائص .

(٦) الخصائص : ١/ ٤١٧ . ومايجوز للشاعر: ٧٩. والإنصاف : ٢/ ٤٥٤ .

لقد جعل بعض النحاة هذه الأبيات السابقة ضرورة [١]، وعدها بعضهم الآخر من الحمل على المعنى[٢] . والبغداديون يعتبرون فى هذا صورة الجمع[٣]، ومن أجازها للضرورة منهم كان سنده فى ذلك الحمل على المعنى أيضا، لأنه لابد للضرورة من وجه تخرج عليه .

والذى أراه أن هذا خلط يدعو إلى البلبلة والاضطراب، ولابد من فصل الشعر عن النثر فى دراسة خاصة حتى لايكون هناك ماسمى بالحمل على المعنى . لقد ذكر سيبويه بيت الحطيئة (ثلاثة أنفس . . .) على أنه حمل المعنى ضمن ثلاثة أبيات ذكرها، مع أنه هو نفسه يقول : « وقالوا ثلاثة أنفس، لأن النفس عندهم إنسان، ألا ترى أنهم يقولون نفس واحد فلا يدخلون الهاء ؟ »[٤] .

وكذلك يقول المبرد : « وتقول : عندى ثلاثة أنفس، وإن شئت قلت : ثلاث أنفس[٥] » . فسيبويه ينقل أن العرب تستعمل هذا التعبير، غير أنه لم يذكر بالطبع إن كانت العرب تقصر هذا الاستعمال على الشعر، أو تستعمله فى الشعر والنثر على السواء ، فإن كان يعنى الشعر والنثر معا، فلا حاجة - إذن - إلى القول بأنه ضرورة أو تكلف الحمل على المعنى فيه . ويكفى القول بأن هناك طريقين للتعبير عن مثل هذا، ولعل السر فى الاضطراب بين تذكير بعض الأسماء وتأنيثها على السواء راجع بصفة إجمالية إلى تعدد اللهجات[٦] . على أن هذا الاستعمال جاء فى القرآن الكريم ﴿ **من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها** ﴾ .[٧] فلا مجال للقول - إذن - بأنه ضرورة .

---

(١) انظر: ما يجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ٧٨ . وما بعدها .

(٢) انظر: الخصائص: ٢/ ٤١١، ومابعدها. وتحصيل عين الذهب: ٢/ ١٧٥ . والإنصاف: ٢/ ٤، ومابعدها .

(٣) انظر: الأشمونى : ٤/ ٦٢ .

(٤) الكتاب ٢/ ١٧٣ .

(٥) المقتضب : ٢/ ١٨٦ .

(٦) انظر : اللغة والنحو د . حسن عون: ٧٢ .

(٧) سورة الأنعام : ١٦٠ .

٢ ـ الضرائر النحوية

تنتظم الجملة مجموعة من القرائن التى تتحكم فى تنظيم وظائف الكلمات فيها، وتساعد على نسجها نسجا وظيفيا تنسجم معه الجملة وعلاقاتها المتشابكة بين أجزائها، بحيث تؤدى فى النهاية إلى معناها الدلالى الذى يتطلبه الموقف المعين. ومن هنا، كانت اللغة منظمة متكاملة من الأجهزة والوظائف [١]، التى تأتلف معا فى نسق منسجم بطريقة عرفية اعتباطية، بحيث ينشأ عن هذا الانسجام العرفى الاعتباطى، المعنى الاجتماعى [٢]؛ ولا يفرق بين هذه الوظائف إلا من أجل الدراسة، ويتم هذا بين الفروع المتعددة لهذه المنظمة من أصوات، وتشكيل صوتى، وصرف، ونحو، ومعجم ودلالة.

وإذا كان هناك تناسق منسجم على مستوى الفروع الرئيسية لمستويات دراسة اللغة، فلابد أن يكون هناك ـ بالضرورة ـ تعاون بين أجزاء الفرع الواحد بحيث لايفرق بينها إلا من أجل دراستها كذلك.

والقرائن فى الجملة نوعان: لفظية ومعنوية، ولكل منها دوره فى الجملة الذى يساعد على جلاء المعنى ووضوحه. ويمكن تلمسها فى الجملة على النحو الآتى:

القرائن

لفظية	معنوية
الصيغة الصرفية	الإسناد
العلامة الإعرابية	التخصيص (المنصوبات)
المطابقة (أخذ محمد كتاب النحو منى)	النسبة (المجرورات)
الربط	التبعية
التضام	المخالفة
الرتبة	
الأداة	
النغمة	

(١) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ١٥٢.

(٢) انظر: أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، د. تمام حسان ـ (بحث بحوليات دار العلوم ١٩٦٩).

ففى الجملة التى كتبت بين ضلعى التقسيم، تحققت أنواع من القرائن اللفظية، هى **الصيغة الصرفية** التى تحدد فعلية (أخذ) واسمية (محمد) ، وتحدد أن الفعل (أخذ) ليس مبنيا للمجهول مثلا ، وليست به بعض اللواحق الصرفية التى تدل على معان أخرى معينة كما لو كانت الصيغة الصرفية (آخذ) مثلا ، إلى غير ذلك . ومن القرائن اللفظية : **العلامة الإعرابية المتمثلة** فى الضمة التى تدل على الرفع فى (محمد) والفتحة التى تدل على النصب فى (كتاب). وهى تساعد على تحديد الفاعل من المفعول، إذ لو رفعت كلمة كتاب ونصبت كلمة محمد لتغير المعنى، ولفهم السامع لهذه الجملة أن استغراق محمد فى كتاب النحو صرفه عن التكلم مثلا. ثم **المطابقة** بين (أخذ) و (محمد) فى النوع، إذ لم تلحق الفعل علامة تأنيث ، فجاء بالشكل الذى يدل على المفرد المذكر. ثم **التضام** الافتقارى بين بابى كل من أخذ ومحمد (الفعل + الفاعل)، والاعتبارى بين لفظيهما (أخذ + محمد)، **والرتبة** الملتزمة بينهما بتقديم الفعل على الفاعل، إذ لو تقدم الفاعل لصارت الجملة جملة اسمية تقتضى أنواعا أخرى من الربط . وأخيرا **نغمة الإثبات** التى تصبغ الجملة بصبغة تقريرية تفيد أنها ليست للاستفهام أو الإنكار أو غير ذلك ، **والأداة المتمثلة** فى حرف الجر (من) الذى يحدد جهة الأخذ مع مضامته لمجروره.

ومن القرائن المعنوية ، تحققت فى هذه الجملة قرينة **الإسناد** بين الفعل والفاعل **والتخصيص** بين الفعل والمفعول، إذ تخصص الأخذ بكتاب النحو لا مطلق الأخذ ، **والنسبة** بين المضاف (كتاب) والمضاف إليه (النحو) ، وبين بابيهما تضام افتقارى ورتبة ملتزمة ، وبين لفظيهما تضام اعتبارى .

على هذا النحو تكون القرائن فى الجملة متضافرة لغرض واحد هو المعنى، وسوف يكون تعرضنا لهذه القرائن بالمقدار الذى يتيح لنا التعرف على أنواع « الضرورات» التى وقعت فيها أو فى بعضها، واضعين فى حسباننا أن بعض هذه القرائن قد يترخص فيه لظروف موقعية سياقية مختلفة، إذا لم يترتب على ذلك إخلال بالمعنى. وهذا ما يعبر عنه الدكتور تمام حسان بمبدأ « تضافر القرائن وإهدار بعضها عند أمن اللبس» ،وقد رأينا جانبا من ذلك فيما مضى من « الضرائر الصرفية» .

(أ) التضام :

لسنا نقصد بالتضام هنا ما يمكن أن يفهم منه إذا توسعنا فى مفهومه من مساواته بمصطلح النظم [1] عند عبد القاهر الجرجانى، أو الضم عند القاضى عبد الجبار، ولكنا

(١) انظر : دلائل الإعجاز : ٤٠، وما بعدها .

نقصد به تلك القرينة اللفظية التى شرحنا دورها فى الجملة السالفة. وبذلك يمكن أن نحدد التضام الذى نعنيه بأنه « كل لفظين أو بابين أو لفظ وتركيب أو لفظ ومحل إعراب بينهما اقتضاء ضرورى (افتقارى) أو غير ضرورى (اعتبارى)» .[1] ومدلول التضام بذلك أعم من لفظ « التلازم» الذى يتداول فى كتب النحو بهذا الفهم. ولذلك آثرنا التعبير بالتضام، لأن لفظ التلازم يفهم منه نوع واحد من التضام وهو التضام الافتقارى، مع أن التضام فى مفهومنا قد يقصد به - مع ماسبق - وضع بعض أجزاء الجملة من مضامة أحدها لاخر، لأداء معنى لا يحدث منهما غير متضامين. ولذلك كان ابن جنى موفقا حين عبر بالتضام عن بعض المعانى التى تجتمع أدواتها فى جملة واحدة، كالاستفهام والتعجب حينما يتضامان يستحيل الكلام إلى خبر مثل: مررت برجل أى رجل، « فأنت الآن مخبر بتناهى الرجل فى الفضل ولست مستفهما» ومن ذلك « لفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير عاد نفيا، وإذا لحقت النفى عاد إيجابا. وذلك كقول الله سبحانه ﴿ **أ أنت قلت للناس** ﴾ أى ما قلت لهم، وقوله ﴿ **آلله أذن لكم**﴾ أى لم يأذن لكم، وأما دخولها على النفى فكقوله - عز وجل - ﴿ **ألست بربكم**﴾ أى أنا كذلك . . ومن ذلك أن تصف القلم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له، فأدخلته معنى لولا الصفة لم تدخله إياه» .[2] وقد عقد لذلك بابا فى خصائصه سماه « باب فى نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها» .

وسوف نتناول الآن أهم ماسماه النحاة « ضرورة » فى قرينة التضام بهذا الفهم، واضعين فى الاعتبار أن التضام قرينة من مجموعة من القرائن متعددة، فليس المعنى متوقفا عليها وحدها. وهى على هذا النحو التالى :

١ - الفصل بين المتضامين :

إن الرتبة والعلامة الإعرابية مما ينظمان قرينة التضام فى الجملة ، فهناك أشياء بينها تضام، وفى الوقت نفسه يكون بينها رتبة ملتزمة، كما أن التضام بين المتضامين فى هذه الحالة يقتضى علامة إعرابية معينة كتضام المضاف مع المضاف إليه مثلا. وتنظيم الرتبة للتضام

---

(١)انظر : كتاب اللغة العربية، للأستاذ الدكتور تمام حسان: ٢١٦ - (الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٣). فقد ذكر وجهين للتضام، أولهما : الطرق الممكنة فى رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا. وسمى هذا النوع من التضام « التوارد». والوجه الثانى: أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النويين عنصرا آخر، ويسمى هذاالنوع « التلازم».

وهناك رسالة جامعية موضوعها : « التضام فى النحو العربى» ، للزميل الدكتور محمد صلاح الدين بكر - (كلية دار العلوم ١٩٧٣م) .

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٩٠.

يكون بلزوم تقدم أحدهما على الآخر بحيث لايسمح بتقديم الثانى على الأول، أو الفصل بينهما، بمعنى أن يأتى الثانى تاليا للأول دون فاصل. وذلك مثل: المضاف والمضاف إليه، التمييز والمميز، لم ومجزومها، متى ومجزومها، لن ومنصوبها، الجار والمجرور، كم ومجرورها.. فإذا فصل بين هذه الأبواب المتضامة، فإن النحاة يعدون هذا الفصل ضرورة، لأنه خرق للتضام على الوجه الذى ينبغى أن يكون عليه الاستعمال، يقول ابن جنى: «وعلى الجملة، فكلما ازداد الجزآن اتصالا قوى قبح الفصل بينهما». [1] على أنه إذا أبيح الفصل بين شيئين متضامين، فإن ذلك ـ غالبا ـ ما يكون بالظرف أو الجار والمجرور، لأنهم، على حد قول ابن هشام ـ «يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما» [2]. فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله، وفعل التعجب من المتعجب منه، والحرف الناسخ من منسوخه، والاستفهام من القول الجارى مجرى الظن، والمضاف من المضاف إليه، وحرف الجر من المجرور، وإذن ولن من منصوبهما وغير ذلك من مظاهر حرية رتبتها فى الجملة.

(أ) الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

لايجيز سيبويه والمبرد أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا فى الشعر. يقول سيبويه: «ولايجوز: ياسارقَ الليلة أهلَ الدار إلا فى شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور». [3] ومراده بالجار هنا الاسم المضاف. ويقول المبرد: «لايفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا أن يضطر شاعر، فيفصل بالظروف وما أشبهها لأن الظرف لايفصل بين العامل والمعمول فيه». [4] وعبارة سيبويه أقرب إلى الوصف. أما عبارة المبرد، فهى أقرب إلى المعيارية لأنه يجعل الفصل ضرورة، يقول سيبويه: «ومما جاء فى الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة:

لما رأت ساتيدما استعبرت ... لله در اليومَ مَن لامها

وقال أبو حية النميرى:

كما خط الكتاب بكف يوماً ... يهوديٌّ يقارب أو يزيل [5]

---

(1) الخصائص: ٢/ ٣٩٠. (٢) مغنى اللبيب: ٢/ ١٩٨.
(٣) الكتاب: ١/ ٩٠، ٩١.
(٤) المقتضب: ٤/ ٣٧٦.
(٥) الكتاب: ١/ ٩٠، ٩١. وانظر المقتضب: ٤/ ٣٧٧. ومجالس ثعلب: ١٥٢. والخصائص: ٢/ ٤٠٤. وما يجوز للشاعر: ٤٢ ـ ٤٤. والمفصل: ٩٩. وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/ ٢٠، ٢١، ٢٢.

واستشهد كذلك بقول ذى الرمة :

كأن أصـواتَ مـن إيغالهـن بنا　　　أواخرِ الميس أصوات الفـراريج[1]

وقول درنا بنت عبعبة من بنى قيس بن ثعلبة :

هما أخوا فى الحرب مَن لا أخا له　　　إذا خـاف يوماً نبـوة فدعـاهما[2]

فهذه الشواهد جميعها فصل فيها بين المضاف والمضاف إ!ـ . ويلاحظ أن الفصل فيها بالظرف والجار والمجرور فحسب. «ونظير الظرف فى ذلك المصدر وما كان مثله من حشو الكلام، كقوله :

أشـم كأنه رجـل عبـوس　　　معـاودُ جرأةً وقـتِ الهـوادى»[3]

ويقول ابن جنى : «والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشاعر» . [4] ويقول فى موضع آخر: « ومثله كثير إلا أنا ندعه لشهرته» . [5] وقد حدد ابن جنى كثرة هذا بقوله : « لكنه من ضرورة الشاعر» . فهذه ظاهرة ـ إذن ـ كثيرة فى الشعر.

وقد أجاز ابن مالك الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به وإلا فبضعف، ومثله فى الضعف الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف وبفاعل مطلقا، وبنداء، وبفعل ملغى[6]. ولكنه عاد فأجاز الفصل بينهما بالجار والمجرور فى النثر أيضاً ـ وهو رأى الكوفيين ـ لوروده فى الحديث . يقول : «وفى تاركو لى صاحبى» شاهد على جواز الفصل دون ضرورة بجار ومجرور بين المضاف والمضاف إليه»[7].

فالبصريون ـ إذن ـ لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر إلا بالظروف أو الجار والمجرور. ولما كان الكوفيون أكثر اعتمادا على الشعر فى التقعيد، أباحوا هذا مطلقا شعرا ونثرا وجعلوا الفصل الخاص بالشعر أن يفصل بينهما بغير الظروف وحرف الخفض[8]، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

فزججتها بمزجة　　　زج القلوصَ أبى مزاده

---

(١) انظر : الكتاب : ١/ ٩١ . والمقتضب : ٤/ ٣٧٦ . وابن يعيش : ٣/ ٧٧ .

(٢) انظر : الكتاب : ١/ ٩٢ ، ٢٩٥ . والمصادر السابقة .

(٣) المقتضب : ٤/ ٣٧٧ .

(٤) الخصائص : ٢/ ٤٠٤ . وانظر. ص ٣٩٠ أيضا .

(٥) سر الصناعة : ١/ ١١ .

(٦) انظر: التسهيل : ١٦٠ ، ١٦١ .

(٧) شواهد التوضيح : ١٦٧ .

(٨) انظر: المسألة ٦٠ من الإنصاف : ١/ ٢٤٩ . والهمع : ٢/ ٥٢ .

وقول الآخر :

يطفن بحوزى المراتع لم ترع بواديه من قرع القسيَّ الكنائنِ

وقول الآخر :

فأصبحت بعد خط بهجتها كأن قفرا رسومها قلما[1]

وقول الآخر :

تمر على ما تستمر وقد شفت غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِها[2]

ويستدل الكوفيون على جواز ذلك فى الشعر بقراءة ابن عامر (وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) .[3]ونحن نستدل بهذا على أن وجوده فى الشعر ليس ضرورة كما زعم النحاة، ولكن التعبير الدقيق أن يقال إنه من الترخص فى قرينة التضام فى الشعر.

أما البصريون فإنهم ينكرون هذه الأبيات التى استدل بها الكوفيون، ويذهبون ـ فى سبيل قواعدهم ـ إلى وهْى قراءة ابن عامر[4]. غير أن ابن جنى يستشهد بالأبيات التى رواها الكوفيون على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، ويقول عن البيت الأول منها: « وفى هذا البيت عندى دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم، وأنه فى نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول. ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشىء غير الرغبة فى إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول» . [5]
ويرى أن الشاعر كان يمكنه أن يقول : « زج القلوص أبو مزادة» . وهذا الذى صوره ابن جنى على أنه كان فى مقدور الشاعر لن يترتب عليه إخلال بوزن ولاقافية ، فالشاعر هنا ـ إذن ـ غير مضطر ، وقد اختار تركيبا من اثنين لابد أن يكونا جائزين معا فى عرف الشعر.
وقد اكتفى أبو الفتح فى التعليق على قراءة ابن عامر بقوله : « وهذا فى النثر وحال السعة صعب جداً لاسيما والمفصول به مفعول لاظرف[6]» .

وقد نقل ابن كيسان عن بعض النحويين: «أنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت على الأول منهما لأنه يصير مافرق بينهما كالسكتة التى تقع بينهما» .[7]

وإذا كان سيبويه لم ينقل هذا ـ على حدّ قول ابن يعيش ـ فلست أدرى لماذا نحمل سيبويه

---

(١) انظر فى هذه الشواهد : الإنصاف : ١/٢٤٩، ٢٥٠ . وقارن : مجالس ثعلب : ١٥ .
(٢) شرح السيرافى : ١/٢٤٦. (٣) الأنعام : ١٣٧ .
(٤) انظر: الإنصاف : ١/٤٥ . (٥) الخصائص : ٢/٤٠٦ .
(٦) السابق : ٢/٤٠٧ . (٧) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٢٣ .

وحده تبعة نقل اللغة كلها ونشكك فى نقل غيره. على أن هذا البيت قد وقع فى بعض نسخ الكتاب كما يقول الزمخشرى ولكنه يقول أيضاً إن سيبويه من عهدته برىء[1].

ولعل الذى نخلص إليه أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو إهدار قرينة التضام بينهما، مما تسمح به لغة الشعر. وقد اختلف النحاة حول ذلك، لأن بعضهم أراد أن يفرض لغة الشعر على غيرها وبعضهم الآخر حاول أن يفعل العكس.

ومما جاء فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وخصه سيبويه باضطرار الشاعر قول الفرزدق:

يا من رأى عارضا أسر به   بين ذراعَىْ وجبهة الأسد[2]

وقول الأعشى:

ولا نقاتل بالعصى ولا نرامى بالحجارة

إلا علالة أو بداهة قارح نهد الجزاره[3]

إذ يرى سيبويه أن المعطوف مقحم بين المضاف والمضاف إليه، على نية التأخير. ولكن المبرد يرى أن هذا من باب العطف، والتقدير «بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد»، وحذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثانى عليه. وقد اختار الزمخشرى هذا الوجه[4].

وهذا الاستعمال ـ وإن كان شائعا فى الشعر ـ ليس ضرورة، لوروده فى النثر. فقد روى قولهم «مررت بخير وأفضل من ثَم».[5] وحكى الفراء «عن بعض العرب أنه قال: (برئت إليك من خمس وعشرى النخاسين) أى من خمس النخاسين، وعشرى النخاسين. وحكى هو أيضا (قطع الله الغداة يد ورجل من قاله). أى يد من قاله ورجل من قاله»[6]. ويقول ابن جنى عن هذا: «وهذا كثير». ولم يحدد موطن هذه الكثرة، ولكنا نرجح أنها فى الشعر، لأنا لم نعثر بنص نثرى «فصيح» به هذا الاستعمال، ولأنه بالشعر أشبه.

(ب) الفصل بين التمييز والمميز:

اتفق النحاة على أن فصل التمييز عن مميزه لا يجوز إلا فى «ضرورة الشعر» ويقول سيبويه

---

(١) انظر: المفصل: ١٠١، ١٠٢.   (٢) الكتاب: ١/ ٩٢.

(٣) السابق: ١/ ٩١، ٢٩٥. وسر الصناعة: ١/ ٢٩٧.

(٤) انظر: المفصل ١٠١. وابن يعيش: ٣/ ٢١.

(٥) شرح المفصل: ٣/ ٢١.   (٦) سر الصناعة: ١/ ٢٩٧، ٢٩٨.

« ولو قال أتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا فى الكلام » .[1] ويلاحظ أنهم يستعملون : الكلام فى مقابل الشعر، ويقول المبرد : « وأما عشرون ونحوها فلا يجوز أن نقول فيها : عشرون لك جاريةً، ولا خمسة عشر لك غلاما، إلا أن يضطر شاعر » .[2] وقد استشهدوا لذلك بقول الشاعر :

على أننى بعد ما قد مضى ثلاثون للحـول عامـاً كميـلا
يذكرنيـك حنين العجـول ونوح الحمامة تدعو هديلا[3]

ويقول ثعلب فى التعليق على هذين البيتين : « فرق بين التفسير وبين مافسره، وهذا يجوز فى الشعر لا فى الكلام » .[4] وأنشد المبرد فى ذلك بيتاً آخر وهو :

فى خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفراش رقادى[5]

وعبارة ثعلب هى التى نميل إليها فى هذا الاستعمال : « وهذا يجوز فى الشعر »، لأنها تشعر بالفصل بين المستوى الشعرى وغيره؛ لأن هذا الاستعمال خاص بالشعر .

(جـ) الفصل بين الجار والمجرور :

يـرى ابن جنى أن الفصـل بيـن الجـار والمجـرور قبيح : « والفصـل بين الجـار والمجرور لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضـاف والمضاف إليه، وربما فرد الحـرف منه فجـاء منفـورا عنه . قال :

لو كنت فى خلقاء أو رأس شاهق وليس إلى منها النزول سبيل[6]

وأجاز ابن مالك الفصل للضرورة بالظرف أو الجار والمجرور[7]، وتبعه فى ذلك بعض شراح ألفيته . يقول الأشمونى :

« لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار، وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله :

إن عمرا لا خير فى اليوم عمرو

---

(1) الكتاب : ١/ ١٩١ . (2) المقتضب : ٣/ ٥٥ .
(3) انظر : الكتاب : ١/ ٢٩٢ . والمقتضب : ٣/ ٥٥ . ومجالس ثعلب ٤٢٣ . ومايجوز للشاعر : ٧٠ . والإنصاف : ١/ ١٩٣ . والمغنى : ٢/ ١٤٠ . والهمع : ١/ ٢٥٤ . والضرائر ٢٣ .
(4) مجالس ثعلب : ٤٢٥ . (5) المقتضب : ٣/ ٥٦ . وانظر الهمع : ١/ ٢٥٤ .
(6) الخصائص : ٢/ ٣٩٥ . وانظر : ٣/ ١٠٧ . (7) انظر : التسهيل : ١٤٩ .

وقوله :

وليس إلى منها النزولِ سبيل »[1]

وفصل بينهما بالمفعول كقوله :

« وأقطع بالخرقَ الهبوعِ المراجمِ

أى : وأقطع الخرق بالهبوع. وسمع فى النثر بقسم. حكى الكسائى : اشتريته بوالله درهم. وقاسه تلميذه على بن المبارك الأحمر فى رب»[2] . ومهما يكن من أمر، فإن هذا الاستعمال قليل فى الشعر نفسه.

(د) الفصل بين لم ومجزومها.

تضام (لم) مجزومها، ولا تفصل عنه، إلا فى الشعر. يقول ابن هشام « وقد تفصل من مجزومها فى الضرورة بالظرف كقوله :

فذاك **ولم** إذا نحن امترينا **تكن** فى الناس يدركك المراء

وقوله :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن **لم** سوى أهل من الوحش **تؤهل**

وقد يليها الاسم وهو منصوب بعد فعل محذوف يفسره مابعده، كقوله :

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب»[3]

وما أنشده ابن عصفور :

نوائب من لون ابن آدم لم تزل تباكر من **لم** بالحوادث **تطرق**[4]

(هـ) الفصل بين أداة الشرط ومجزومها :

لايجيز النحاة الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط، ماعدا (إن)، فإنهم أجازوا فيه ذلك «لأنها أصل الجزاء» .[5] ولايجزم الفعل حينئذ «ويجوز الفرق فى إن إذا لم تجزم فى اللفظ» .[6]

---

(١) الأشمونى : ٢/ ٢٣٦. (٢) الهمع : ٢/ ٣٧.
(٣) مغنى اللبيب : ١/ ٢١٨. وانظر الضرائر: ٢٢٩، ٢٣٠.
(٤) انظر الضرائر : ٢٣٠. (٥) الكتاب : ١/ ٤٥٧. والمقتضب : ٢/ ٧٤.
(٦) الكتاب : ١/ ٤٥٧.

فإن جزم الفعل بعدها مع الفصل لم يجز إلا فى الشعر[١]. يقول المبرد « فإن اضطر شاعر جاز فيهن الفصل جزمن أو لم يجزمن». [٢] ومما جاء فى الشعر مجزوما مع الفصل فى غير (إن)، قول عدى بن زيد :

فمتــى واغــــل ينبهــم يحيــو ... ه وتعطف عليه كأسى الساقى[٣]

وقول الآخـر :

صعـــــدة نابتــــــة فى حــــائر ... أينـــما الريــــح تميلــها تمــل

وقول هشام المرى :

فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن ... ومن لانجــره يمس منا فزعـا[٤]

ويلاحظ أن الذى دفع النحاة إلى عد هذا ضرورة هو أنهم لم يستطيعوا مع جزم الفعل أن يقدروا فعلا محذوفا يرفع به الاسم التالى لأداة الشرط .

(و) الفصل بين لن ومنصوبها :

حينما تضام لن الفعل المضارع، لايفصل بينهما، إلا فى الشعر، ولم أعثر من ذلك إلا على بيت واحد :

لن ـ مارأيت أبا يزيد مقاتلا ـ ... أدع القتال وأشهد الهيجاء[٥]

وقد كتب بطريقة ملغزة ، إذ كتب (لما) .

(ز) الفصل بين كم ومجرورها :

إذا اختير جر الاسم الواقع بعد (كم) الخبرية ، فلا يجوز أن يفصل بينها وبين مجرورها فى النثر. « وقد يجوز فى الشعر أن تجر وبينها وبين الاسم حاجز، فتقول : كم فيها رجلٍ» [٦] ـ كما يقول سيبويه ـ ويقول المبرد : « ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك فى كم فى الخبر، وذلك قوله :

---

(١) انظر السابق . (٢) المقتضب : ٢/ ٧٥ .

(٣) الكتاب : ١/ ٤٥٨ . والمقتضب : ٢/ ٧٦ . ومايجوز للشاعر فى الضرورة: ٧١ . والضرائر : ٢٣٢ .

(٤) انظر المصادر السابقة . (٥) المغنى : ٢/ ٢٢٢٠ ، ٢/ ١٩٩ والضرائر : ٢٨٠ .

(٦) الكتاب : ١/ ٢٩٥ .

كم بجود مقرف نال العلا — وشريف بخله قد وضعه

وقول الآخر :

كم فى بنى سعيد بن بكر سيد — ضخم الدسيعة ماجد نفاعِ

والقوافى مجرورة ، وقال الآخر :

وكم قد فاتنى بطلٍ كمى — وياسر فتية سمح هضوم[1]

ويعلق على ذلك قائلا : « ولولا أن هذه القوافى مرفوعة لاختير فى هذين البيتين الرفع » .[2] ويجيز سيبويه فى البيت الأول رفع كلمة مقرف ونصبها وجرها . ويوجه الأعلم الجر على « أنه أجاز الفصل بين كم وما عملت فيه بالمجرور ضرورة » . [3] وقد سبق أن بينا أن شراح سيبويه فهموا رأيه فى الضرورة من هذا البيت، حيث إن للشاعر مندوحة عن الجر، ولكن هل يجوز فى البيتين الآخرين ماجاز فى البيت الأول مع كون القوافى مجرورة؟ إن للشعر نسقه الخاص الذى تقتضيه التجربة ونظام القافية وسلامة الوزن؛ ولذلك كان تعبير سيبويه « وقد يجوز فى الشعر . . إلخ » تعبيرا موفقا نابعا من فهم أصيل لخصائص التركيب الشعرى، كما كان تعبير ابن مالك عن ذلك فيما بعد ، إذ يقول عن مميز كم الخبرية : « وقد يجوز فى الشعر مفصولا بظروف أو جار ومجرور» .[4] وعلى أية حال كان هذا رأى النحاة إذا فصل بين كم ومجرورها بغير الجملة . أما إذا كان الفصل بجملة ، فإنه «لم يجز الفصل فى كلام ولا فى شعر عند البصريين لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لايجوز ألبتة . وجوزه الكوفيون فيهما بناء على أن الجر بمن لا بالإضافة ، وجوزه المبرد فى الشعر فقط ، وروى قوله :

كم نالنى منهم فضلٍ على عدم

بالجر».[5] وواضح أن اختلاف النحاة هنا راجع إلى اختلاف أقيستهم ومحاولة فرض المعايير.

(ح) الفصل بين حرف العطف والمعطوف :

يقول السيوطى عن هذا : « وفصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة كقوله :

يورثه مالا وفى الحى رفعةً — لما ضاع فيها من قروء نسائكا

(١) المقتضب : ٣/ ٦١ ، ٦٢ .
(٢) السابق : ٣/ ٦٢ .
(٣) تحصيل عين الذهب : ١/ ٢٩٦ .
(٤) التسهيل : ١٢٤ .
(٥) الهمع : ١/ ٢٥٥ .

وفصل غيرهما من حروف العطف سائغ بقسم أو بظرف» .[1] وقد جوز ابن مالك من قبله الفصل بين العاطف والمعطوف مطلقا من غير تفصيل. يقول « وقد يفصل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلا بظرف أو جار ومجرور، ولايخص بالشعر خلافا لأبى على .[2] وينبغى أن نتذكر أن ابن مالك يجيز المسألة شعراً ونثراً إذا كان لها نظير واحد فى النثر، ولكننا نخالفه فى هذا الفهم. فالمسألة إذا كانت شائعة فى الشعر منتشرة فيه، ولها نظائر محدودة فى النثر، فإن هذا يسوغ لنا ألا نصف هذه المسألة بالضرورة فحسب. وليس معنى ذلك أننا نفرضها على النثر، بل تبقى مع ذلك لكثرتها فى الشعر من لغته الخاصة.

٢ ـ حذف أحد المتضامين :

تعد فكرة التضام مسئولة إلى حد بعيد عما أصاب النحو العربى من تقدير وتأويل وتخريج، وخلاف بين النحاة، إذ إن ورود شاهد أو شواهد تخالف مألوف التضام، والارتباط بين شيئين متضامين، دفعت بعض النحاة إلى اعتداد فكرة التضام مطردة بالفعل أو بالقوة. وبتعبير آخر فى الواقع المتمثل فى النص، أو فى الذهن المتمثل فى الصورة المفترضة له. ولذلك حاولوا التقدير لإلفهم إياها على النحو الذى قدروها عليه. وهم حينئذ لايتعاملون مع النصوص كما توجد أمامهم، بقدر مايتعاملون مع القوالب الذهنية التى ينبغى أن تطبق على كل نظائرها. ومن هنا ،نشأت المعيارية التى أسلفنا الحديث عن مظاهرها. فلا نستغرب ـ إذن ـ أننا نلتقى بخلافات بين النحاة فى مسألة الحذف لأحد المتضامين. تدفع بعضهم إلى البحث عن رواية أخرى للنص تتفق مع القاعدة، أو ابتكارها إذا لم توجد ، وكل يحاول من وجهة نظره أن يحافظ على فكرة التضام، مع أن الذى يسوغ حذف أحد المتضامين هو وضوح المعنى، وحينئذ يجوز أن تهدر قرينة التضام كما فى النماذج الآتية :

(أ) حذف أن الناصبة :

إذا ضامت أن الفعل المضارع ، نصب الفعل. ولابد أن يتحقق التضام بينهما (أن + المضارع). ولايجيز البصريون [3] أن تحذف (أن) ويبقى الفعل المضارع منصوبا إلا فى الضرورة[4] ، كما فى قول طرفة :

---

(١) الهمع : ٢/ ١٤١ . (٢) التسهيل : ١٧٨ .

(٣) انظر: المسألة ٧٧ من الإنصاف : ٢/ ٣٢٧ . وانظر المقتضب : ٢/ ٨٥ .

(٤) انظر: الأعلم : ١/ ٤٥٢ . والضرائر: ٦٩ .

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى[1]

وقد رتب سيبويه ضرورة على أخرى فى قوله عن بيت عامر بن جوين الطائى :

فلم أر مثلها خباسة واحد ونهنهت نفسى بعد ما كدت أفعلَه

« حمله على أن ، لأن الشعراء يستعملون أن ههنا مضطرين[2] كثيراً » . على أن البصريين يرون أن رفع الفعل (أحضر) فى بيت طرفة هو الرواية الصحيحة مع أن رفع الفعل مع إرادة أن « قليل فى الكلام لايكادون يتكلمون به » [3] . وبعضهم يغير الرواية حتى يخرج من هذا المحظور فقد روى « التوزى » :

ألا أيها اللاحى أن أحضر الوغى[4]

ويجيز الكوفيون نصب الفعل المضارع بأن المضمرة دون بدل ، واستشهدوا ببيت طرفة السابق ، وإن كان ثعلب ـ وهو إمام الكوفيين فى عصره ـ يقول عنه : « والرفع القياس » .[5] وأنشد الكوفيون أيضا قول الشاعر :

وهم رجال يشفعوا لى فلم أجد شفيعا إليه غير جود يعادله[6]

وقول الآخر :

ألا ليتنى مت قبل أعرفكم وصاغنا الله صيغة ذهبا[7]

فكل هذه الخلافات من أجل تحقيق التضام على وجهه الصحيح . وقد نسى الجميع أن الشعر ينبغى أن يكون له نظامه الخاص الذى يسمح فيه بما لم يسمح به فى النثر من غير أن يعد مايجىء فيه ضرورة ، لورود مثله فى النثر. وقد ورد مايؤيد أن هذا ليس ضرورة فى قوله تعالى (ومن آياته يريَكم البرق خوفا وطمعا) . بنصب الفعل (يريكم)[8] .

(ب) حذف حرف النداء مما لايحذف فيه :

إذا ضامت أداة النداء المنادى ، فإنه يجوز حذفها فى بعض المواضع . يقول سيبويه « وإن

---

(١) الديوان ٥٠ . وشرح القصائد السبع : ١٩٢ . والكتاب : ١/ ٤٥٢ . والمقتضب : ٢/ ٨٥ . والصاحبى ١٠٤ . والإنصاف : ٢/ ٣٢٧ والمغنى : ٢/ ١٧٢ .

(٢) الكتاب : ١/ ١٥٥ .

(٣) الكتاب : ١/ ٤٥٢ . والمقتضب : ٢/ ٨٤ .

(٤) شرح القصائد السبع الطوال : ١٩٣ .

(٥) مجالس ثعلب : ٣٨٤ .

(٦) شرح القصائد السبع الطوال : ١٩٣ .

(٧) السابق . وبالبيت كسر يستقيم لو وضعنا يا بدلا من ألا . ولم يشر محقق الكتاب إلى هذا الخلل العروضى !

(٨) سورة الروم : ٢٤ .

شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك : حاربن كعب» .[1] وكقول القرآن الكريم **﴿يوسف أعرض عن هذا﴾** .[2] وقوله تعالى **﴿ ربنا لا تزغ قلوبنا﴾**[3]، وفى هذه الأمثلة أمن اللبس فجاز الحذف .

ولكن هناك أنواعا من المناديات لايجوز معها حذف أداة النداء . يقول سيبويه : « ولا يحسن أن تقول : هذا، ولا رجل، وأنت تريد : ياهذا ويا رجل . ولا تقول ذلك فى المبهم . . . وقد يجوز حذف يا من النكرة فى الشعر. قال العجاج :

جاريَ لا تستنكرى عذيرى»[4]

وقد وضع المبرد قاعدة ذلك، إذ يقول « فجملة هذا أن كل شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعتا لشىء، فدعوته، أن حذف يامنه غير جائز . . . إلا أن يضطر شاعر، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء».[5] ومرة أخرى، نلاحظ أن سيبويه يعبر بالجواز فى الشعر والمبرد يعبر باضطرار الشاعر. على أية حال كان، لخص المتأخرون ما يمتنع معه حذف النداء مع بيان الخلاف فى ذلك . يقول السيوطى : « ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف :

أحدها : اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو يا ألله .

الثانى : المشتقات نحو يا لزيد .

الثالث : المتعجب منه ، نحو يا للماء .

الرابع : المندوب نحو يا زيداه .

الخامس : اسم الجنس .

السادس : اسم الإشارة .

السابع : النكرة غير المقصودة .

هذا مذهب البصريين . وذهبت طائفة إلى جواز حذفه فى الثلاثة الأخيرة، وعليه ابن مالك لحديث (ثوبى حجر) و :

اشتدى أزمة تنفرجى

وقول ذى الرمة :

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٢٥ .
(٢) سورة يوسف : ٢٩ .
(٣) سورة آل عمران : ٨
(٤) الكتاب : ١/ ٣٢٥ .
(٥) المقتضب : ٤/ ٢٥٨، ٢٥٩ .

بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون ﴾ وقوله :

لتحسب سيدا ضبعا يبول

أى : ياضبعا . والأولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة ، إلا الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء . أما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول - ﷺ - ويؤيده وروده فى بعض الطرق بلفظ ياحجر » .[1]

وسوف نكتفى فى التعليق على هذا بقول ابن مالك « وهو مما منعه البصريون وأجازه الكوفيون ، و إجازته أصح لثبوتها فى الكلام الفصيح[2] » . ولعل السبب فى هذا الخلاف هو الاعتماد على اللغة المكتوبة ، والمرويات التى تفقد عنصر « التنغيم » الذى يعد قرينة تساعد على إيضاح المعنى .

(ج) حذف نون التوكيد من الفعل :

مر بنا الحديث عما سماه النحاة حذف النون الخفيفة ، وعدوه ضرورة . والذى نعنيه هنا هو نون التوكيد الثقيلة . وقد كان يمكن أن تعالج هناك بوصفها لاحقة صرفية تعبر عن مبنى من مبانى التصريف ، ولكننا نعالجها هنا بوصفها ضميمة للفعل إذا أكد : ومادامت المسألة الواحدة يمكن أن تعالج باعتبارات مختلفة ، فلا بأس من معالجتها هنا ، وخاصة أننا قصرنا الحديث هناك على النون الخفيفة .

والفعل إذا ضام نون التوكيد الثقيلة فى نحو « لأفعلنّ » كان التضام لازما . ولايجيز النحاة حذف نون التوكد من نحو لأفعلن إلا « فى الضرورة كقوله :

فلا وأبى لنأتيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم » [3]

ويقول ابن مالك عن هذه المسألة : « وهو مما زعم أكثر النحويين أنه لايجوز إلا فى الشع ، كقول الشاعر :

لعمرى لَيجزى الفاعلون بفعلهم فإياك أن تعنى بغير جميل

والصحيح أنه كثير فى الشعر قليل فى النثر » .[4] وذلك لوروده فى حديث (لَيرد على أقوام

---

(١) الهمع : ١/ ١٧٤ . وانظر شرح المفصل : ٢/ ١٥ والمغنى : ٢/ ١٧٢ . والأشباه والنظائر : ٢/ ٢٥٣ .
(٢)شواهد التوضيح : ٢١١ . (٣) المغنى : ٢/ ١٧٣ .
(٤) شواهد التوضيح : ١٦٥ .

أعرفهم ويعرفونى، ثم يحال بينى وبينهم). [1] ومادام كثيرا فى الشعر فهو من لغته، وليس ضرورة لوروده فى النثر .

(د) حذف مجزوم (لم) :

التضام لازم بين لم ومجزومها (لم + الفعل المضارع)، ولا يجيز النحاة حذف الفعل المضارع فى هذه الحالة . يقول ابن هشام : « ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم ، تريد : ولم أدخلها . فأما قوله :

احفظ وديعتك التى استودعتها   يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة» . [2] ومما جاء من ذلك أيضا قول ابن هرمة :

وعليك عهد الله إن ببابه   أهل السيالة إن فعلت وإن لم

وقول الراجز :

أجلح لم يشمط وقد كان ولم [3]

ولست أدرى لماذا يجيز النحاة حذف مجزوم لما، ولا يجيزون حذف مجزوم لم، مادام المعنى واضحا غير ملبس ، مع أنهم يستدلون على جواز حذف مجزوم لما بالشعر ، ولذلك أرى أن حذف مجزوميهما من لغة الشعر .

(هـ) حذف الفاء من جواب الشرط وجواب (أمّا) :

يقول النحويون إن الفاء يجب أن تضام جواب الشرط، إذا كان جملة اسمية ، أو جملة فعلية فعلها جامد ، أو إنشائى، أو ماض لفظا ومعنى ، أو جملة مسبوقة بحرف استقبال أو حرف له الصدر [4]. ويقولون إن هذه الفاء لا تحذف مع جواب من هذه ، إلا فى ضرورة الشعر . يقول سيبويه « وسألته عن قوله : إن تأتنى أنا كريم، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر» [5] ويقول ، كذلك : « وكما قالوا فى اضطرار : إن تأتنى أنا صاحبك، يريد معنى الفاء » . [6] وقد وافق المبرد سيبويه فى أن قول عبد الرحمن بن حسان :

---

(1) صحيح البخارى : ٩/ ٥٩ . (الشعب) .
(2) المغنى : ١/ ٢١٩ .
(3) الضرائر : ١٠٢ .
(4) انظر المغنى : ١/ ١٤٠، ١٤١ .
(5) الكتاب : ١/ ٤٣٥ .
(6) السابق : ١/ ٤٣٧ .

من يفعل الحسنات الله يشكرها　　　والشر بالشر عند الله مثلان[1]

«لا اختلاف بين النحويين فى أنه على إرادة الفاء» .[2] وخالفه فى أبيات أخرى سبقت الإشارة إليها، أوردها المبرد على إرادة الفاء ، وأنشدها سيبويه على إرادة التقديم والتأخير.[3] ولست أدرى ما الذى سوغ لابن هشام بعد ذلك أن يقول : «وعن المبرد أنه منع ذلك فى الشعر وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره»[4]

ولكن الأخفش وابن مالك يجيزان حذف الفاء فى مثل هذه المواضع، لورود ذلك فى القرآن والحديث .

ويوجب النحويون كذلك أن تضام الفاء جواب أما « لأن أما فيها معنى الجزاء واقع ولابد من الفاء» .[5] وقدرها بـ (مهما يكن من شىء) . [6]« ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها، لجاز كما قال :

أما القتال لاقتال لديكمو　　　ولكن سيرًا فى عراض المواكب[7]

وليس ذلك ضرورة ، ولكنه من إهدار قرينة التضام، لوروده فى قوله تعالى : **﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾** . [8] ولاحاجة إلى تقدير النحاة فى هذه الآية [9] ولوروده فى الحديث[10]. وقد قال عنه ابن مالك : « إن من خصه بالشعر مقصر فى فتواه عاجز عن نصرة دعواه» .[11] ونفى الضرورة عنه لايستلزم شياعه فى النثر .

(و) حذف (ما) من (إمّا) :

يزعم النحاة أن (إمّا) أصلها (إن + ما) . فكلتاهما ـ إذن ـ متضامتان تضاما افتقاريا ، «ولايجوز طرح ما من إما إلا فى الشعر. قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صيف　　　وإن من خريف فلن يعدما

---

(١) سيبويه : ١/ ٤٣٥ . والمقتضب : ٢/ ٧٢ .وانظر: المغنى : ١/ ٩١ ، ١٤١ .
(٢) المقتضب : ٢/ ٧٣ .
(٣) انظر ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ٧٦ ، ٧٧ .
(٤) المغنى : ١/ ١٤١ .
(٥) المقتضب : ٢/ ٧١ ، ٣/ ٢٧ .
(٦) انظر السابق : ٣/ ٢٧ .
(٧) السابق : ٢/ ٧١ . وانظر الضرائر : ٦٤ .
(٨) سورة آل عمران : ١٠٦ .
(٩) القرطبى : ١٤١١ . (الشعب) .
(١٠) شواهد التوضيح ١٣٨ . وانظر : ١٣٦ .
(١١) انظر : صحيح البخارى : ٢/ ١٧٢ـ (الشعب) .

وإنما يريد وإما من خريف». [1] وتقدير هذا البيت عند سيبويه : « سقته الرواعد إما من صيف وإما من خريف ، فلن يعدم الرى ألبتة . فحذف إما فى أول البيت ضرورة لدلالة إما الثانية عليها ، لأنها لاتقع إلا مكررة» . [2] يقول المبرد : « فإذا ذكرت إما ، فلابد من تكريرها» . [3] وقد أنشد سيبويه بيتاً آخر . قال : « وأما قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها　　　فإن جزعاً وإن إجمال صبر

فهذا إما وليس على إن الجزاء» . [4] وقد وافقه المبرد فى تقدير هذا البيت على أنه « لايكون إلا على إما » . [5] وأن إما هذه إنما هى (إنْ) ضمت إليها (ما) ، ولايجوز حذف (ما منها إلا أن يضطر شاعر. فإن اضطر جاز الحذف ، لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها[6]. ثم أنشد بيت الكتاب على هذا التقدير [7]، ولكنه خالفه فى تقدير البيت الأول ، وقال إن «إن فيه شرطية» [8]، بحجة أنه « لاينبغى أن تحمل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى غيرها سبيلا»[9] .

ومهما يكن من أمر اختلاف سيبويه والمبرد أو اتفاقهما ، فإن هذا من قبيل فرض صيغة على أخرى ، وإجراء الكلام عليها . ولعل الأصمعى وغيره ممن سماهم القزاز « بعض أهل النظر» ، كانوا على حق عندما قالوا : « إنما هى إن التى للجزاء » . [10] وإن كان الأعلم يحاول أن يجعل من المعنى سندا لتقوية تقدير سيبويه على تقدير الأصمعى وأصحابه [11] .

(ز) حذف الهمزة المعادلة لأم :

لايجيز النحاة حذف همزة الاستفهام التى يسمونها « المعادلة لأم » إلا فى الشعر. يقول سيبويه بعد أن أنشد بيت الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط　　　غلس الظلام من الرباب خيالا

---

(١) الكتاب : ١/ ١٣٥ .　　(٢) تحصيل عين الذهب : ١/ ١٣٥ .
(٣) المقتضب : ٣/ ٢٨ . وانظر الكامل : ١/ ٢٨٨ .
(٤) الكتاب : ١/ ١٣٤ ، ١٣٥ . وانظر : ٤٧١ ، ٢/ ٦٧ .
(٥) المقتضب : ٣/ ٢٩ .　　(٦) السابق : ٣/ ٢٨ .
(٧) السابق . والكامل : ١/ ٢٨٩ .
(٨) انظر: الضرائر: ١٠٦ . والهامش٥ من المقتضب: ٣/ ٢٨ .
(٩) انظر : الضرائر: ١٦٠
(١٠) تحصيل عين الذهب : ١/ ١٣٥ . وانظر ما يجوز للشاعر: لوحة ٧٨م.
(١١) انظر : تحصيل عين الذهب : ١/ ١٣٥ .

« ويجوز فى الشعر أن يريد بكذبتك الاستفهام، ويحذف الألف قال التميمى الأسود بن يعفر :

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر

وقال عمر بن أبى ربيعة :

لعمرك ماأدرى وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان»[١]

الذى دعا النحاة إلى القول بأن هذا ضرورة هو فقدان عنصر التنغيم وإهمالهم له؛ لأن التنغيم فى مثل هذه الحالة يقوم مقام الأداة فى إفادة المعنى المراد. على أن ابن هشام أنشد بيت ابن أبى ربيعة ضمن أبيات أخرى شاهداً على جواز حذف همزة الاستفهام، سواء تقدمت على أم، أم لم تتقدم عليها[٢] . وقد أجاز هذا من قبله ابن مالك « لظهور المعنى» وورود الحديث بذلك[٣]. وعلى ذلك فليس ضرورة .

(ح) حذف واو العطف :

يقول القزاز: « ومما يجوز له عند بعض النحويين حذف واو العطف ، فأجاز أن يقول الشاعر إذا اضطر : رأيت زيدا عمرا على غير البدل، ولكن على معنى : رأيت زيدا وعمرا ثم يحذف الواو. وأنشدوا فى ذلك .

كيف أصبحت، كيف أمسيت مما يثبت الود فى فؤاد الكريم

يريد : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت، ثم حذف الواو» .[٤]وأنشد ابن الأعرابى .

وكيف لا أبكى على علاتى صبائحى غبائقى قيلاتى[٥]

ويقول ابن هشام إن حذف حرف العطف « بابه الشعر كقول الحطيئة :

إن امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جار شد ما اغتربا»[٦]

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٨٥. وانظر المقتضب : ٣/ ٢٩٤ . والمحتسب: ١/ ٥٠. والخصائص : ٢/ ٢٨١ . وإصلاح المنطق: ٥. والضرائر : ١٠٧ .
(٢) انظر : المغنى : ١/ ١١، ١٢ .
(٣) انظر: شواهد التوضيح: ٨٧وما بعدها، وقارن بها فى صحيح البخارى: ٢/ ١٥٦ . وحاشية الصبان: ٣/ ١٠١ .
(٤) مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ٨٣ .
(٥) الخصائص : ٢/ ٢٨٠ .
(٦) المغنى : ٢/ ١٧٠ .

ويقول ابن جنى عن البيتين الأولين: « وقد يجوز أن يكون بدلا ». ويقول ابن هشام عن البيت الأخير: « ولك أن تقول : الجملة الثانية صفة لامعطوفة. وحكى أبو زيد : أكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو ، وقيل بدل الإضراب. وحكى أبو الحسن : أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على إضمار أو ، ويحتمل البدل المذكور. وقد خرج على ذلك آيات».[1] وبهذا لايكون حذف حرف العطف ضرورة ، ولكن كما قال ابن هشام « بابه الشعر» وسوف يأتى فى الفصل الخامس أن الشعر لغة انفعالية لا تأبه كثيرا لوسائل الربط اعتمادا على الرباط النفسى. ومايزال الشعراء ، وكتاب القصة القصيرة لايحفلون بحرف العطف فيما يكتبون ، وهنا يصح رأى ابن مالك[2] والسيوطى، إذ يجيزان حذفها فى الأصح لورود الحديث والنثر بذلك، خلافا لابن جنى والسهيلى وابن الضائع[3] .

(ط) حذف الموصوف :

يقول الزمخشرى : « حق الصفة أن تصحب الموصوف، إلا إذا ظهر أمره ظهورا يستغنى معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه». [4] وذلك فى الشعر والنثر على السواء. وهذا باب واسع على حد قوله. وقد وضع ابن يعيش القاعدة فى ذلك، فقال : «اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشىء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، كان القياس ألا يحذف واحد منهما ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه . فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه، ولأنه ربما وقع بحذفه لبس. ألا ترى أنك إذا قلت مررت بطويل لم يعلم من ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب ، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول. إلا أنهم قد حذفوه **إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ**. وأكثر ما جاء فى الشعر، لأنه موضع ضرورة. وكلما استبهم كان حذفه أبعد فى القياس». [5] فلم يربط ابن يعيش حذف الموصوف ـ وهو يضام الصفة ـ بالضرورة ،ولكنه جعل ذلك متوقفا على ظهور أمره وقوة الدلالة عليه إما بحال ـ وهو مايعرف بقرينة المقام ـ أو لفظ ـ وهو ما عبرنا عنه بالقرائن اللفظية ـ غير أنه جعل ذلك مما يكثر فى الشعر، لأنه موضع ضرورة على تعبيره.

ولعل هذا النص يدعونا لفهم مصطلح «الضرورة» بأنه يعنى النظرة للشعر على أنه ذو تراكيب خاصة يسمح فيها بما لا يسمح بمثله فى النثر إلا على قلة . ولذلك جاء حذف

(١) السابق نفسه .
(٢) انظر : شواهد التوضيح : ٦٢ ، ٦٣ .
(٣) انظر: الهمع : ٢/ ١٤٠ .
(٤) المفصل : ١١٦ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٥٩ .

الموصوف فى القرآن الكريم فى مثل قوله تعالى : ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ .[1] كما جاء فى الشعر كثيرا مثل قول النابغة :

كأنك من جمال بنى أقيش ... يقعقع خلف رجليه بشن

أى جمل من جمالهم . وقول الأسود الحمانى :

لو قلت ما فى قومها لم تيثم ... يفضلها فى حسب وميسم

أى مافى قومها أحد .

وإذا كان بعض النحاة ، كالسيرافى[2]، وابن جنى[3] ، والصفار الفقيه[4] يقصرون هذا على الضرورة ، فذلك لعدم التفاتهم إلى تضافر القرائن والترخص فى بعضها عند أمن اللبس .

(ى) حذف نون الوقاية :

إذا جر الحرفان (مِنْ، وعَنْ) ياء المتكلم، فلابد من تضامها مع نون تسمى نون الوقاية، فيقال (من + ن + ى) منى و (عن + ن + ى) عنى . ولاتحذف هذه النون إلا فى ضرورة الشعر، كما يقول النحاة[5]. ولم يوردوا لذلك إلا شاهدا واحدا لم أجد له لفقا، وهو :

أيها السائل عنهم وعنى ... لست من قيس ولا قيس منى

وهذا الشاهد الفرد لم يذكره سيبويه ، بل لم يشر إلى حذف نون الوقاية من(من وعن) إذا جرتا ياء المتكلم على الإطلاق[6]. ولم يذكره المبرد كذلك فى المقتضب أو الكامل، ولا ابن جنى فى الخصائص أو المحتسب، ولا السيرافى فى حديثه عن الضرائر، ولا القزاز، ولا الصفار الفقيه كذلك.

والزمخشرى يجعل حذف نون الوقاية منهما شاذا، وإن لم ينشد هذا البيت ولا غيره[7]. وابن عقيل يجعله شاذا كذلك[8]. والسيوطى يجعله شاذا خاصا بالضرورة[9] .

---

(١) سورة الصافات : ٤٨ .

(٢) انظر شرح السيرافى : ١/ ٢٣٢ .

(٣) انظر سر الصناعة : ١/ ٢٨٤، ٢٨٥ .

(٤) انظر شرح الصفار الفقيه : ورقة ٢٨ ب .

(٥) انظر : أوضح المسالك : ١/ ٦١ . والمغنى : ٢/ ٢٥ . والهمع : ١/ ٦٤ . والضرائر : ٦١ .

(٦) انظر: الكتاب : ١/ ٣٨٦ـ٣٨٨ . حيث الحديث عن نون الوقاية .

(٧) انظر: المفصل : ١٤٠ .

(٨) انظر: شرح ابن عقيل : ٤٢ .

(٩) الهمع : ١/ ٦٤ .

وأنشد ابن يعيش هذا البيت على أنه قليل فى الاستعمال، وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء[1]. وأنشده الأشمونى على أنه غاية فى الندرة[2].

والكوفيون يجيزون حذف نون الوقاية مطلقا شعرا ونثرا، وأجازه الجزولى فى (من وعن)[3].

ويقول ابن هشام عن هذا البيت، مع أنه يستدل به على أنه ضرورة.[4] «وفى النفس من هذا البيت شىء، لأنا لم نعرف له قائلا ولا نظيرا لاجتماع الحذف فى الحرفين، ولذلك نسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين، ولم ينسبه إلى العرب»[5].

وهكذا لم يجئ الحذف إلا فى بيت واحد لم يذكره النحاة المتقدمون وليس له نظير فى شعر ولا نثر.

وإذا نصب الفعل ياء المتكلم، فلابد من أن يضام نون الوقاية. ولم تحذف نون الوقاية إلا من فعل واحد فى بيت يتيم كذلك هو قول رؤبة:

عددت قومى كعديد الطيس　　　إذ ذهب القوم الكرام ليسى

فعده بعضهم ضرورة[6]، وعده بعضهم نادرا[7]. وقد اختلف النحاة فيما عدا ذلك من أمثلة حذف نون الوقاية[8].

ولعل هذه الاستعمالات آثار باقية من استعمال قديم، قبل أن تتحدد خصائص أنواع الكلمة.

* * *

وهناك أنواع كثيرة من الحذف بين المتضامين، ذكر منها ابن جنى كثيرا فى باب عقده لذلك سماه «شجاعة العربية»،[9] وذكر منها ابن هشام فى المغنى ستة وأربعين نوعا[10]، بعضها تناولناه؛ لأنه قيل عنه إنه ضرورة، وقد بينا عدم الضرورة فيه لورود النثر بذلك، ولأنه من إهدار قرينة لأمن اللبس لقرائن أخرى: ولكنه مع ذلك بابه الشعر لأنه به أشبه وله أسوغ. وبعض هذه الحذوف لم يقل النحاة عنه إنه ضرورة، وبعضها اختلفوا فى جوازه أو عدمه، وأخضعوا كل لون منها للتقدير القائم على فهم المعنى، ومنه تدرك أن القول بالضرورة فى مسائل الحذف خاضع لتقدير النحاة.

---

(١) انظر: شرح المفصل: ٣/ ١٢٥.　(٢) الأشمونى: ١/ ١٢٤.
(٣) انظر: الهمع: ١/ ٦٤.　(٤) انظر: المغنى: ٢/ ٢١. وأوضح المسالك: ١/ ٦١.
(٥) الدرر اللوامع: ١/ ٤٣. وشرح الشواهد للعينى: ١/ ١٢٤ وهامش٢ من شرح المفصل: ٣/ ١٢٥.
(٦) انظر المغنى: ١/ ١٤٧، ٢/ ٢٥.　(٧) انظر: الأشمونى: ١/ ١٢٢.
(٨) انظر: المقتضب: ١/ ٢٥٥. والضرائر: ٦١ـ٧٠.　(٩) انظر: الخصائص: ٢/ ٣٦٠ـ٤٤١.
(١٠) انظر: المغنى: ٢/ ١٦٤ إلى ١٧٧ـ (ذكر أماكن من الحذف).

٣ ـ الإخلال بوجه التضام :

المقصود بالإخلال بوجه التضام ، مخالفة أحد المتضامين لمألوف صفاته التى تتوافر له عند مضامته للآخر. فمثلا (إذا، ولو) الشرطيتان، إذا ضامتا الفعل المضارع شرطا أو جوابا، فمألوف أمر هذا الفعل أن يكون مرفوعا؛ فإذا جزم هذا الفعل كان ذلك إخلالا بوجه التضام. والأعداد (٣ ـ ١٠) يكون معدودها جمعا مجرورا، فإذا جاء مفردا ، كان إخلالا بالتضام. وخبر كاد يكون جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع، فإذا جاء خبرها مفردا منصوبا أو فعلا مضارعا منصوبا كان إخلالا بالتضام. وهكذا .

وقبل أن نأخذ فى عرض بعض حالات الإخلال بالتضام، التى عدها النحاة « ضرورة »، تنبغى الإشارة إلى ثلاثة أمور حكمها النحاة فى معالجة مثل هذه المسائل هى : المعيارية التى فرضوها على اللغة، فوسمت كثيرا منها بالشذوذ والضرورة، والتقدير الشخصى الذى أدى إلى الخلاف بينهم، فما يجيزه هذا يمنعه غيره حسبما يهديه إليه قياسه، والخطأ فى الملاحظة أحيانا وكان من نتائجه أن توزعت مسائل كان من الممكن أن تدرس معا .

(أ) الجزم بإذا ولو :

يقول سيبويه عن (إذا) : « وقد جزموا بها فى الشعر مضطرين، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه لابد لها من جواب، قال قيس بن الخطيم الأنصارى :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها ... خطانا إلى أعدائنا فنضاربِ

وقال الفرزدق :

ترفع لى خندف والله يرفع لى ... نارا إذا خمدت نيرانهم تقدِ

وقال بعض السلوليين :

إذا لم تزل فى كل دار عرفتها ... لها واكف من دمع عينك يسجمِ

فهذا اضطرار، وهو فى الكلام خطأ» .[1] وقد اتفق أكثر النحاة على أن الجزم بإذا خاص بالشعر،[2] للضرورة .

ولعل مما ينفى عنه صفة الضرورة هذه وروده فى الحديث . ففى صحيح البخارى : « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمدا ثلاثا وثلاثين» .[3]

---

(١) الكتاب : ١/ ٤٣٤ .

(٢) انظر : السابق . والمقتضب : ٢/ ٥٦ ، ٥٧ . ومجالس ثعلب : ٩١ ، ٩٢ . والمغنى : ١/ ٨٥ .

(٣) صحيح البخارى : ٥/ ٢٤ ـ (الشعب) .

ولذلك قال عنه ابن مالك : « وهو فى النثر نادر وفى الشعر كثير ». [1] ومادام كثيرا فى الشعر فهو من خصائصه .

وأما (لو)، فقد « زعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى». [2] وقد أجازه ابن مالك حملا على (إن)، واستشهد بقول الشاعر :

لو تعــــدْ حيـــن فر قومـــك بـــى كنـــت فى الأمـــن فى أعـــز مكان

وقول الآخـر :

لو يشـأْ طـــــار بهـا ذو ميعـــة لاحـق الآطال نهـد ذو خصـل

وقول الآخـر :

تامت فؤادك لو يحزنْك ماصنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا[3]

ومن ذلك قول من يرثى سفيان بن عيينة :

لو يسمعوا بعده من قال حدثنا الزهرى من أهل بدو أو بإحضار [4] .

وهذا ـ فضلا عن أنه إخلال بوجه التضام ـ من قبيل إهدار العلامة الإعرابية لوضوح المعنى وأمن اللبس . **وأما الذين قالوا إنه لغة مطردة، فلم يذكروا له مثالا من النثر، وقد انخدعوا هنا بلغة الشعر** .

(ب) مضامة العدد للمعدود :

مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون إلا جمعا مجرورا، ولايضاف للمفرد إلا إن كان المضاف إليه لفظ (مائة) نحو ثلاثمائة وسبعمائة . « وشذ فى الضرورة قوله :

ثلاث مئين للملوك وفَى بها »[5]

فإذا لم يكن المضاف إليه مائة لا يأتى مفردا . « وأجازوا فى الشعر أن يقول : جاء فى خمسة رجل وخمس امرأة ، كما قال الشاعر :

قد جعلت مى على الظرار خمس بنان قانئ الأظفار

---

(1) شواهد التوضيح : ١٨ . (٢) المغنى : ١/ ٢١٤ .
(٣) انظر : شواهد التوضيح : ١٩ ، ٢٠ . والمغنى : ١/ ٢١٤ .
(٤) عيون الأخبار : ٢/ ١٣٥ .
(٥) أوضح المسالك : ٢/ ٢٥٢ . والأشمونى : ٤/ ٦٥ .

والبنان واحد، فأضاف الخمس إليه». [1] وهو عند سيبويه على تقدير خمس من البنان قال. «وقد تجيء خمسة كلاب يراد به **خمسة من الكلاب**» [2]. وأنشد البيت السابق.

ومعدود المائة فى غير الشعر لابد أن يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، وقد جاء فى الشعر منصوبا.

قال الربيع بن ضبع الفزارى :

إذا عاش الفتى مائتين عاما ... فقد أودى المسرة والفتاء

وقال الآخر :

أنعت عيرا من حمير خنزره ... فى كل عير مائتان كمره[3]

يقول الأعلم : « الشاهد فيه إثبات النون فى مائتين ضرورة ، ونصب ما بعدها بها ، وكان الواجب حذفها وخفض مابعدها، إلا أنها شبهت للضرورة بالعشرين ونحوها». [4] والأشمونى يعد هذا شاذا [5]، وبعض النحاة يجيزه فقد « أجاز ابن كيسان المائة درهما والألف دينارا» . [6] ولعل ابن هشام موافق له فى قوله « وقد تميز بمفرد منصوب» . [7] وقد يكون هذا فى أول أمره خطأ فى الصوغ القياسى .

والعددان (واحد واثنان) لايجمع بينهما وبين المعدود، فلا تقول « واحد رجل ولا اثنا رجلين، لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة، وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما » [8] ولكن النحاة اعتبروا أن الأصل أن يعامل هذان العددان كبقية أخواتهما إلى العشرة. [9] « فإذا اضطر الشاعر رد إلى الأصل . فمن ذلك قول الشاعر:

كأن خصييه من التدلدل ... ظرف جراب فيه ثنتا حنظل»[10]

---

(١) مايجوز للشاعر: لوحة ١٢٤ . وقارن بسيبويه : ٢/ ١٧٧ ، ٢٠٢ .
(٢) الكتاب : ٢/ ١٧٦ .
(٣) الكتاب : ١/ ١٠٦ ، وفيه اضطراب فى نسبة البيت الأول .
(٤) تحصيل عين الذهب : ١/ ١٠٦ .
(٥) انظر شرح الأشمونى : ٤/ ٦٦ ، ٦٧ . وقارن بالهمع : ١/ ٢٥٣ .
(٦) السابق : ٤/ ٦٧ . (٧) أوضح المسالك : ٢/ ٢٥٣ .
(٨) انظر : المقتضب : ٢/ ١٥٥ . وما بعدها . وأوضح المسالك : ٢/ ٢٥٣ .
(٩) انظر : المقتضب : ٢/ ١٥٥ . وإصلاح المنطق ١٦٨ .
(١٠) مايجوز للشاعر: لوحة ١٢٤ . وقارن سيبويه : ٢/ ١٧٧ ، ٢٠٢ . والمقتضب : ٢/ ١٥٦ .

وسيبويه لا يعد هذا ضرورة .[1] وهو عنده على تقدير « ثنتان من الحنظل »[2].

وقد يكون هذا الاستعمال بقية من استعمال اللغة قديما للمثنى فى طور من أطوارها المجهولة لنا. وليس وروده فى الشعر ضرورة، فقد روى فى النثر قولهم « شربت قدحا واثنتيه، وشربت اثنى مد البصرة» وعدوه شذوذا[3] .

(جـ) وضع المفرد موضع الجملة .

من بين الأشياء المتضامة مايكون فيه أحد المتضامين جملة كالمضاف إليه مع حيث، وخبر كاد وعسى. فإذا جاء المضاف إليه مع حيث مفردا، وكذلك إذا جاء خبر كاد أو عسى اسما مفردا، كان ذلك إخلالا بالتضام على وجهه المألوف .

فقد نقل الألوسى أن إضافة حيث إلى المفرد ضرورة واختار ذلك ، وأنشد ما أنشده ابن هشام والأشمونى، وهو قول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضىء كالشهاب لامعا

وقول الفرزدق :

ونطعنهم تحت الحبى بعد ضربهم ببيض المواضى حيث لى العمائم[4]

وابن هشام يعد هذا نادرا[5]. والأشمونى يعده شاذا لايقاس عليه،[6] فى حين أن الكسائى يقيسه[7] .

وأما مجىء خبر كاد وعسى اسما مفردا، فقد ذكر ابن جنى أنه كان الأصل الذى عدلت عنه العرب لاستغنائها عنه بلفظ آخر ، أو لأن قياسا آخر عارضه، فعاق عن استعمالهم إياه «وربما خرج ذلك فى كلامهم قال تأبط شرا :

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر»[8]

---

(١) انظر: الكتاب : ٢/ ١٧٧ .
(٢) تحصيل عين الذهب : ٢/ ١٧٧ .
(٣) انظر: الهمع : ١/ ٢٥٣ .
(٤) الضرائر : ١٥٨ .
(٥) انظر : المغنى : ١/ ١١٧ وأوضح المسالك : ١/ ٤٢٣ .
(٦) انظر: الأشمونى : ٢/ ٢٥٥ .
(٧) انظر: المغنى : ١/ ١١٧ .
(٨) الخصائص : ١/ ٣٩١ .

ويؤكد أبو الفتح أن هذه الرواية هى الرواية الصحيحة ،وعليها المعنى . وأنشد كذلك عن أبى على :

أكثرت فى العذل ملحا دائما   لاتعذلن إنى عسيت صائما[1]

وقد عد ابن الأنبارى هذا ضرورة[2] ، ونقل الألوسى عن ابن عصفور كذلك أن هذا ضرورة[3]. ولكن ابن مالك يعده نادراً .[4] وينقل الدمامينى أن هذا من التنبيه على الأصل شذوذا[5] .

وإذا كان ابن جنى ومن تابعه يرون أن هذا من الرجوع إلى الأصل أو التنبيه عليه ،وأن الأصل فى نظرهم هو ذلك الأصل الافتراضى أو القياسى ، فإننا نرى أنه لامانع من أن يكون هذا هو الأصل التاريخى ، وهذه الاستعمالات دلائل عليه وبقايا منه .

أما مجىء أن فى خبر كاد ، فإن سيبويه والبصريين يعدونه ضرورة[6] . ولكن ابن مالك وشراح ألفيته جروا على أن دخول أن فى خبر كاد قليل لوروده فى الحديث الشريف : « وهو مما خفى على أكثر النحويين ، أعنى وقوعه فى كلام لاضرورة فيه ، والصحيح جواز وقوعه » .[7] وقال ابن مالك عن قول الشاعر :

أبيتم قبول السـلم منا فكدتمو   لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

وهذا الاستعمال ، مع كونه فى شعر ، ليس ضرورة لتمكن مستعمله من أن يقول :

أبيتـم قبول السلم منا فكدتمو   لدى الحرب تغنون السيوف عن السل[8]

وهذا ليس ضرورة لا لتمكن مستعمله أن يغيره ، ولكن لوروده فى الحديث[9] . ولعله كان استعمالا شعريا فى أول حاله ، وتأثر النثر به .

(د) فصل الضمير مع إمكان اتصاله :

القاعدة التى وضعها النحاة لهذا ، هى : إذا أمكن اتصال الضمير ، فلا يعدل عنه إلى

---

(١) السابق : ١/ ٩٨ .   (٢) انظر الإنصاف : ٢/ ٣٢٣.
(٣) انظر الضرائر : ٢٣٥ .   (٤) انظر التسهيل : ٥٩ . وانظر الأشمونى : ١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩.
(٥) انظر حاشية : الصبان على الأشمونى : ١/ ٢٥٨ .
(٦) انظر : سيبويه : ١/ ١٥٥ . والإنصاف : ٢/ ٢٣٠ . ومايجوز للشاعر : ١٠٣ .
(٧) انظر شواهد التوضيح ٩٨ ومابعدها .   (٨) شواهد التوضيح : ١/ ١٠١ .
(٩) انظر : صحيح البخارى : ١/ ١٦٥ ، ٢/ ٣٦ـ (الشعب).

الفصل إلا حيث لم يتأت الاتصال [1] ، والاستعمال الشعرى أحد الأسباب التى لايتأتى فيها الاتصال . [2] يقول ابن مالك :

وفى اختيـــار لايجــــىء المنفصـــل   إذا تـــأتى أن يجــىء المتصــــل

وذلك كقول زياد بن حمل التميمى :

وما أصاحـب من قـوم فأذكـرهم   إلا يـزيدهـــم حبـــا إلىّ هـــم

ويقول ابن الأنبارى : « فأما قول الشاعر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت   إياهم الأرض فى دهر الدهارير

وقول الآخـــر :

إليك حتى بلغت إيا كا

وقول الآخـر :

كأنا يوم قرى   إنما نقتل إيانا

فهو من ضرورة الشعر التى لايجوز استعمالها فى اختيار الكلام[3]. وقد أجاز هذا الزجاج ولم يقصره على الضرورة[4] .

ولعل القارئ لهذه الأبيات يستشعر فيها تأكيداً لايتأتى مع وصل هذه الضمائر على رغم قاعدة النحاة، وهذا يدعونا إلى دراسة الشعر دراسة مرتبطة بتجربته الخاصة كما سنرى فيما بعد نموذجا لذلك فى الفصل الخامس .

(هـ) نداء مافيه (أل) :

لاتضام أداة النداء مافيه أداة التعريف إلا لفظ الجلالة، وقد تخلصت اللغة من ذلك بواسطة ضميمة أخرى هى أيها أو أيتها أو اسم إشارة أو أية مع الإشارة بينها وبين المنادى المحلى بأل، بحيث يصبح التضام على صورة من هذه الصور:

---

(١) انظر : سيبويه : ١/ ٣٨٢. والمقتضب : ١/ ٢٦١، ٣/ ٢٢٢.

(٢) انظر الهمع : ٢/ ٦٢ ، ٦٣ . وحاشية الصبان على الأشمونى : ١/ ١١٥.

(٣) الإنصاف : ٢/ ٤٩٠ . وقارن بسيبويه : ١/ ٣٨٣. وشواهد التوضيح : ٢٦ .

(٤) انظر الهمع : ١/ ٦٢.

يا + أيها + المادى المحلى بـ (أل) .

يا + أيتها + المنادى المحلى بـ (أل) .

يا + اسم إشارة + المنادى المحلى بـ (أل) .

يا + أى + اسم إشارة + المنادى المحلى بـ (أل) .

يا + أية + اسم إشارة + المنادى المحلى بـ (أل) .

أما الصورة الممنوعة فهى : يا + الاسم المحلى بأل . وقد وردت فى الشعر شواهد لهذا الاستعمال الممنوع فاختلف النحاة حوله فأجاز بعضهم أن ينادى مافيه (أل) فى الشعر إذا كانت الألف واللام فيه لازمتين يقول سيبويه : « وقال الشاعر :

من أجلك يا التى تيمت قلبى   وأنت بخيلة بالود عنى

شبهه بيا الله ».[1] ويقول عنه ابن يعيش إنه شاذ قياسا واستعمالا[2] . وأجاز بعض النحاة دخول النداء على ماليست الألف واللام فيه لازمتين مثل قول الشاعر :

فيا الغـــلامان اللـــذان فرا   إيا كما أن تعقــبانا شـــرا[3]

وقول الآخـر :

عباس يا الملك المتوج والذى   عرفت له بيت العلا عدنان[4]

وقد رفض بعض النحاة النوع الثانى . منهم الذى يقول : « وأما هذا البيت الذى ينشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرا   إيا كما أن تعقبانا شرا

فإن إنشاده على هذا غير جائز، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا »[5].

وقد ذهب السيرافى إلى أن الضرورة فى مثل هذين البيتين إنما هى فى « إقامة الصفة مقام الموصوف فى الشعر فى الموضع الذى يصبح فى الكلام مثله » .[6] وتقدير فيا الغلامان عنده : فيا أيها الغلامان . وتقدير يا التى : يأيتها التى . وقد تابعه على ذلك بعض النحاة منهم الصفار الفقيه[7] .

---

(١) الكتاب : ١/ ٣١٠. وانظر : المقتضب: ٤/ ٢٤١ . ومايجوز للشاعر لوحة : ٧٠. وشرح المفصل: ٢/ ٩، ١٠

(٢) انظر : شرح المفصل : ٢/ ٩ .

(٣) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ٧١.

(٤) الهمع : ١/ ١٧٤.

(٥) المقتضب : ٤/ ٢٤٣.

(٦)شرح السيرافى : ١/ ٢٣١.

(٧) انظر شرح الصفار الفقيه : ورقة ٢٨.

أما الكوفيون، فقد أجازوا كل هذا شعرا ونثرا دون ضرورة[1] .

* * *

هذه نماذج مما اختل فيها التضام عن مألوف أمره، ومعروف حاله، فدار حولها هذا الخلاف الذى صورت الصفحات السابقة بعضه. وبقيت هناك نماذج أخرى اختل فيها التضام عن معتاد شأنه فى الاستعمال، ولكنا أعرضنا عنها، لا لهوان خطرها، بل لأن الخلاف اشتد حيالها وضعف القول بالضرورة فيها وخاصة من النحاة المتقدمين، أمثال سيبويه والمبرد وابن جنى وغيرهم. ولم يقل عنها إنها ضرورة إلا بعض النحاة المتأخرين الذين بعد بهم العهد عن منابع اللغة الأصيلة، وانصرف همهم إلى القواعد والمحافظة عليها، وإظهار البراعة فى حسن التأويل والتخريج، فحكموا بسبب ذلك على كثير من الاستعمالات بالضرورة والشذوذ .

٤ ـ الجمع بين غير المتضامين :

نعنى بالجمع بين غير المتضامين ، أن يتضام شيئان دون أن يكون بينهما تضام، وهذا من إهدار قرينة التضام كذلك ، كمضامة (أل) للفعل المضارع، ونون الوقاية لاسم الفاعل، ونون التوكيد للفعل الماضى، ودخول أداة النداء على (اللهم). وسوف نكتفى بهذه النماذج لأن فيها دليلا على أمثالها.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذا النوع ـ أيضا ـ أثار جدلا بين النحاة، فبعضهم يجيز هذا مطلقا ، وبعضهم يخصه بالضرورة. وفى هذا السلوك دليل على أن مفهوم الضرورة كان يخضع لما يراه كل منهم، حسب براعته فى استخدام قياسه .

(أ) مضامة (أل) للفعل المضارع والظرف والجملة الاسمية :

اتفق النحاة على أن دخول (أل) على الفعل المضارع والجملة الاسمية والظرف خاص بالشعر، ما عدا ابن مالك والأخفش فيما يتعلق بدخولها على الفعل المضارع[2] ، فدخولها على الظرف كقوله :

من لايزال شاكرا على المعه   فهو حرٍ بعيشة ذات سعه

---

(١) انظر الهمع : ١/ ١٧٤ .

(٢) انظر المغنى : ١/ ٤٨ . والخزانة : ١/ ٤٢، ومابعدها .

وقول الآخر :

وغيرني ماغال قيسا ومالكا وعمرا وحجرا بالمشقر المعا

ودخولها على الجملة الاسمية كقول الشاعر :

من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد

وبيت رواه البغدادي هو :

بل القوم الرسول الله فيهم همُ أهل الحكومة من قصى

ودخولها على المضارع سبقت أمثلة له عند بيان رأى ابن مالك فى الضرورة، ومنه قول الشاعر :

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

يقول أبو زيد: « وقوله الحمار اليجدع، أراد الذى يجدع فحذف الذال والياء ».[1] و(أل) عنده مقتطعة من اسم الموصول. وللسيرافى فى الألف واللام فى مثل هذا رأيان ، أحدهما : أن (أل) بمعنى الذى ـ وهو من أقبح الضرورات عنده ـ والثانى : أنها ليست الألف واللام التى بمعنى الذى ولا الألف واللام التى للتعريف ، ولكن الشاعر أراد الذى نفسها فحذف الذال والياء وإحدى اللامين .[2] وهذا رأى أبى زيد .

ويرى بعض النحاة أنها اسم موصول قائم برأسه، ودليلهم على ذلك أنها وصلت بالفعل المضارع والظرف والجملة الاسمية .[3] ومن هؤلاء الرضى وابن برهان وابن هشام[4]. وهذا الرأى أقرب إلى الوصف، لأنه لا يتكلف معه تقدير .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الأخفش يجيز دخول (أل) على المضارع فى الاختيار ، وإلى أن ابن مالك يجيز دخولها على الفعل المضارع، لأن الشاعر ليس مضطرا إلى ذلك، فله عن هذا مندوحة .

ولعل دخول (أل) على المضارع والظرف والجملة الاسمية كان من لهجة بعض القبائل التى لم يسجلها النحاة، أو لعله بقية تاريخية لاستعمال أصابه التطور فى الفصحى، بدليل وجود هذه الظاهرة إلى اليوم فى العراق وسوريا ولبنان على مستوى الفصحى فى قول شاعر لبنانى :

---

(١) النوادر : ٦٧ . (٢) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٤٢ .

(٣) انظر المغنى : ١/ ٤٨ .

(٤) انظر : شرح التسهيل ٣٤ . والمغنى : ١/ ٤٨ . والخزانة: ١/ ٤٠ .

« خيوطه أنا الغزلتها

يعودياهلا

من المجاهل الوراء قبرص الحبيبة»[1]

وعلى مستوى العامية، ولعلنا نسمع قول أحد مطربى سوريا « اليهوى كحيل ما يدوج الراحة». وفى لهجة العراق « اليباع لايرد» ، «الكتب التقرأ». وفى مطلع أغنية عراقية «حروف اسم حبوبتى البيها همت». وفى لهجة السودان أيضا «دهب شيبون المال عميل»[2].

ويرى الدكتور أيوب أن استعمال (ال) اسم موصول يمثل مرحلة من مراحل تطور اللغة ، وأنه كان يستعمل من قبل أن تسلك الفصحى سبيلها المعروف فى أسماء الموصول. وقد استدل على ذلك بالشواهد التى قال عنها النحاة إنها ضرورة بل من أقبح الضرورة، كما يقول السيرافى. ويقول الدكتور أيوب: « ومن أجل هذا نفترض أنه كان فى العربية قديما استعمال واحد ، هو دخول (أل) على الأسماء والأفعال والجار والمجرور والظرف، وأن هذا الاستعمال لم يكن يعنى سوى التعريف بمعناه العام» . [3] ومعنى هذا أن بعض ماقال عنه النحاة إنه ضرورة وأراحوا أنفسهم من عناء بحثه، من الممكن أن ينظر إليه من جديد على أنه بقايا تاريخية أو لهجية، يمكن أن تسفر دراستها من هذه الزاوية عن رؤية جديدة لتاريخ لغتنا المطموس.

(ب) مضامة نون التوكيد لاسم الفاعل والفعل الماضى :

لاتضام نون التوكيد كما هو معروف، إلا فعل الأمر ، والفعل المضارع بشروط خاصة. ولكن بعض ما قال عنه النحاة إنه ضرورة أو شاذ ، يخالف هذا المعروف. فقد تضام هذه النون اسم الفاعل ، والفعل الماضى. ولست أدرى لماذا قال ابن هشام عن دخول نون التوكيدعلى اسم الفاعل فى قول الشاعر :

أقائلنّ أحضروا الشهودا

إنه ضرورة ، سوغها شبه الوصف بالفعل . وقال عن دخولها على الفعل الماضى فى قول الشاعر :

دامنّ سعدك لو رحمت متيما ... لولاك لم يك للصبابة جانحا

---

(١) من قصيدة ليوسف الخال بمجلة « شعر» . العدد ٤ أيلول سنة ١٩٥٧م. وانظر فقه اللغة المقارن : ١٥٨ ،د . إبراهيم السامرائى.

(٢) انظر: العربية ولهجاتها، د . أيوب: ٦٩ ،وما بعدها. (٣) السابق : ٧٣ .

إنه شاذ سهله أنه بمعنى افعل[1]؟ وما قال عنه ابن هشام إنه ضرورة ، قال عنه آخرون إنه شاذ يقول الأشمونى « وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله :

أشاهرنّ بعدنا السيوفا

وقوله : أقائلنّ أحضروا الشهودا

فشاذ» .[2] ويقول بعضهم إنه نادر[3] . وقد استدل ابن جنى بهذه الشواهد على أن نون التوكيد ليست من خواص الفعل لدخولها على اسم الفاعل[4].

والذى يمكن أن يقال فى هذا ، إنه أثر من آثار الخطأ فى الصوغ القياسى ، أو إنه أثر من الاستعمال القديم قبل أن تحدد اللغة خصائص الاسم والفعل ، بمعنى أنَّ نون التوكيد كانت تدخل على الفعل والاسم معا بوصفها وسيلة من وسائل التأكيد ، ثم تحددت استعمالاتها بفعل التطور ، وتخصصت بالفعل المضارع وفعل الأمر .

ولعل مما يؤكد هذا الاحتمال ، مضامة نون الوقاية ـ وهى خاصة بالأفعال وبعض الحروف وبعض الأسماء ـ لاسم الفاعل فى قول الشاعر :

أمسلمنى إلى قومى شراحى

وقول الآخر :

وليس الموافينى ليرفد خائبا فإن له أضعاف ما كان أملا

وهذا مما قال عنه بعض النحاة إنه شاذ[5] ، وبعضهم يعد هذا كله ضرورة[6] ، مع أنه قد ورد فى الحديث النبوى فى قوله ـ ﷺ ـ « فهل أنتم صادقونى ».[7] وقال عنه ابن مالك إنه « كأصل متروك » . وقد نبهوا عليه فى بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل[8] .

(ج) الجمع بين (يا) واللهم :

اختلف البصريون والكوفيون فى مضامة أداة النداء للفظ (اللهم) ، فقال البصريون إنه ضرورة ، وأجازه الكوفيون[9]. واستدل الكوفيون على دعواهم بقول الشاعر :

---

(١) انظر : المغنى : ٢/ ٢٢ . وأوضح المسالك : ١/ ١٨ .
(٢)الأشمونى : ١/ ٤١ ، ٤٢ . وانظر اللسان :١٩/ ٤ .
(٣) انظر : شواهد العينى : ١/ ٤٢ـ (بأسفل شرح الأشمونى) .
(٤) انظر شواهد العينى : ١/ ٤٢ . والضرائر : ٣١٤ .
(٥) انظر المغنى : ٢/ ٢٥ .
(٦) انظر الضرائر : ٣١٢، ٢١٣ .
(٧) انظر : صحيح البخارى : ٧/ ١٨٠ـ (بالهامش) .
(٨) انظر : شواهد التوضيح : ١١٨ .
(٩) انظر: المسألة ٤٧ . من الإنصاف : ١/ ٢١١ .

إنى إذا ما حدث ألما   أقول يا اللهم يا اللهما

وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كلما   صليت أو سبحت يا اللهم ما

اردد علينا شيخنا مسلما

وقول الآخر : غفرت أو عذبت يا اللهما [1]

وقال البصريون عن هذه الشواهد : « هذا الشعر لايعرف قائله، فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول: إنما جمع بينهما لضرورة الشعر» .[2] وبذلك تحل المسألة!

ومنشأ الخلاف بين الفريقين أن البصريين قالوا إن الميم فى آخر (اللهم) عوض عن (يا) ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه . وقال الكوفيون: إن اللهم مقتطعة من قولهم « يا ألله أمنا بخير » . فلما كثر ذلك فى كلامهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة، وعلى ذلك فليس هناك مايمنع من دخول أداة النداء عليها .

ولعل لفظة (اللهم) كلمة مستقلة برأسها عن (الله) ، وليست مقتطعة من (يا ألله أمنا بخير) ، أو أن الميم فيها عوض عن (يا)، فهذه افتراضات ذهنية لايسندها واقع لغوى . وقد تكون (اللهم) بقية من الاستعمال السامى القديم بدليل وجودها فى العبرية القديمة : وتنطق (الوهيم) وهى قريبة من اللهم. وهنا تبرز مسألة أخرى وهى ضرورة المقارنة باللغات السامية حتى تنقى اللغة من الاجتهادات الشخصية فى الافتراض والتأويل وغير ذلك .

(ب) العلامة الإعرابية :

إن العلامة الإعرابية إحدى القرائن التى تتضافر مع قرائن أخرى لإيضاح المعنى، ورفع اللبس عنه ، ولقد اهتم النحاة بها اهتماما كبيرا، بوصفها نتيجة للعامل، ودالة على المعنى، فيما يرون. وقد ثار حولها قديما وحديثا جدل طويل بين الدارسين، ولعل السر فى المشكلة المدعاة لنحونا العربى مكمنه الاهتمام الذى جاوز الحد بالعلامة الإعرابية وحدها، وربط القرائن الأخرى بها، وتوجيه الدراسة النحوية لخدمتها وإبرازها فى النطق والمحافظة

---

(١) انظر فى هذه الشواهد : السابق، ومايجوز للشاعر فى الضرورة : ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) الإنصاف : ١/ ٢١٤ .

عليها[1]، ولعله من قبيل رد الفعل أن تظهر أصوات تنادى بأن « قصة الإعراب» مختلقة من أساسها، أجاد النحاة حبكتها وألبسوها اللغة قسرا . وكلا الفريقين مغال فيما يعتقد ، مخدوع ـ فيما أزعم ـ عن وجه الصواب .

١ ـ إننا لسنا مع النحاة القائلين بأن علامات الإعراب دلائل على المعانى ، وبأن الإعراب وحده به « تميز المعانى ويوقف على أغراض المتكلمين» .[2] وبأنه لما كانت الأسماء تعتورها المعانى المختلفة، وليس فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى، « جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعانى» .[3] وجميع النحاة القدماء غير الخليل وقطرب يرون هذا الرأى . ومن هنا كان سر اهتمامهم بالإعراب وحده . وكثير من الباحثين المحدثين يذهبون مذهبهم فى هذا . [4] وهؤلاء هم الذين يقولون إن الإعراب فرع المعنى ، ويعنون بالمعنى هنا المعنى الدلالى لا المعنى الوظيفى .

٢ ـ كما أننا لسنا ـ كذلك ـ نوافق الخليل بن أحمد الذى يقول عنه تلميذه سيبويه : «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به» .[5] ولسنا نوافق محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت٢٠٦) الذى التقط فكرة الخليل وجعلهامذهبا له عرف به . يقول: « لم يعرب الكلام للدلالة على المعانى، والفرق بين بعضها وبعض . . وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا، وأمكنهم التحريك ،جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام» [6] .

وقد تبنى هذه الفكرة من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس الذى يتلخص رأيه فى أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول، « وأن حركات أواخر الكلمات لم تكن تفيد تلك المعانى التى

---

(١) انظر رسالتى للدكتوراه : « العلامة الإعرابية فى الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين » ـ دار العلوم سنة ١٩٧٦ . وهى تعد للطبع .

(٢) الصاحبى : ١٦١ .

(٣) الإيضاح فى علل النحو : ٦٩ . والأشباه والنظائر : ١/ ٧٨ .

(٤) من هؤلاء : الأستاذ على النجدى ناصف : من قضايا اللغة والنحو: ٤ ـ ٢٧ ، والدكتور عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية: ٣٠٤ ـ ٣١٨. والدكتور رمضان عبد التواب : قضية الإعراب بين أيدى الدارسين (مجلة المجلة ٤٤ سنة ١٩٦٦) . والدكتور مهدى المخزومى : مدرسة الكوفة : ٢٤٩ ، وما بعدها . والدكتور عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية : ٢٦٥ .

(٥) الكتاب : ٢/ ٣١٥

(٦) الإيضاح فى علل النحو : ٧٠ ، ٧١ .

أشار إليها النحاة من الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك ، وإنما هى حركات دعا إليها نظام المقاطع وتواليها فى الكلام الموصول . . وكان الذى يعين الحركة أحد عاملين : طبيعة الصوت المحرك ، أو انسجام الحركة مع مايكتنفها من حركات أخرى » .(١) وفى رأيه أن النحاة هم الذين اخترعوا هذا النظام العجيب وفرضوه على اللغة .

وعلى الرغم من أنه بسط نظريته هذه على مدى فصل كامل استغرق خمسا وسبعين صفحة ، وأعطاه عنوانا يوحى بفكرته وهو « قصة الإعراب » ، فإن فكرته هذه مستمدة من الرأى الذى نسبه سيبويه لأستاذه الخليل ، وما نقله الزجاجى عن قطرب . ولعله تأثر أيضا ببعض المستشرقين مثل كارل فولرز(٢) K. Vollers ، وب . كاله (٢) P.Kahle ، وفتسشتاين Wetzsitien ، الذين يتلخص رأيهم فى أن قواعد اللغة الفصحى كما رواها النحاة مصنوعة(٣).

٣ ـ وقد توسط الأستاذ العقاد والأستاذ إبراهيم مصطفى ـ رحمها الله ـ فى هذه القضية . أما الأستاذ إبراهيم مصطفى ، فإنه جعل للضمة وللكسرة مدلولا ، وحرم الفتحة هذا المدلول ، إذ جعل الضمة علم الإسناد ودليل الكلمة المرفوعة ، والكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها . « أما الفتحة فليست علامة إعراب ، ولا دالة على شىء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب » . (٤) وهذا الرأى فى جوهره لا يخرج عن نظرة القدماء للعلامة الإعرابية من حيث دلالتها على المعانى المختلفة ، كما أن فيه تعميما يجنح به إلى المعيارية ، « لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد » ،(٥) يتحدد بواسطة ضمائم أخرى فى الموقع المعين .

وأما العقاد ، فإنه أوضح رأيه فى العلامة الإعرابية من خلال رأيه فى « العامل » لأن العلامة مرتبطة بالعامل ، وهو يخطىء المنكرين للعامل ظاهرا أو مقدرا «لأن الشواهد لاتحصى من الشعر المحفوظ فى عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع » . (٦) ثم يخطئ ـ من جانب آخر ـ تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع ، أو تعميم معانى الجزم والكسر على المثال » . (٧) ثم يقول بعد ذلك « وإنما يتوسط الرأى الصواب بين هذين

---

(١) من أسرار اللغة : ٢٥٣ . ط ٣ .
(٢) انظر : العربية ، يوهان فك : ٤ .
(٣) انظر قضية الإعراب بين أيدى الدارسين (المجلة ١١٤ ـ ١٩٦٦) .
(٤) إحياء النحو : ٥٠ .
(٥) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه : ١٢٨ ـ (حوليات دار العلوم ١٩٦٩) .
(٦) أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب : ١٤٩ ، ١٥٠ .
(٧) السابق نفسه .

الطرفين، فلا جدال فى دلالة العامل على معنى متصل بها تفيده الكلمة فى موقعها، وليست الحركات جزافا بغير دلالة غير دلالة الشيوع والتواتر»[1] .

والتوسط الذى يراه الأستاذ العقاد صوابا، لايحسم المشكلة ؛ لأنه يؤمن بنظرية العامل دون إفراط، ونظرية العامل هى السبب فى إثارة كل هذه المشكلات؛ كما أنه يؤمن بأن للحركات معانى تكونت لها مع ارتباطها بعواملها فى الزمن السحيق الذى كان فيه نطق الكلمة مقرونا بالإيماء من اليدين والإشارة من الملامح و... فى قوة الصوت ونغمة التوقيع، والتمييز بغير الكتابة بين الخطاب فى الظلام والخطاب فى النور ؛ وكانت اللغة فيه تركيبا جامعا لفن التمثيل وفن الموسيقى وفن التصوير المنظور والمسموع[2]. وبالطبع لن نستطيع استعادة ذلك الزمن السحيق حتى نعرف كيف تكونت معانى هذه الحركات.

٤ـ أما من يرون أن « الإعراب لا يتلاءم والحضارة» ، وأنه « زخرف لاقيمة له فى الفهم والإفهام» وأنه ليست له قيمة بقائية، ولو « كان ضروريا للفهم والتفاهم لأبقت الحياة عليه»،[3] فعندى أن هذا رأى فج لا تمليه طبيعة البحث العلمى، بل يمليه الحس المدخول والهوى الموجه ، وغرض صاحبه مكشوف فى الدعوة إلى العامية .

٥ ـ إن فى اللغة العربية إعرابا له علاماته ـ حركات وغير حركات ـ لم يخترعها النحاة بدليل وجوده فى القرآن الكريم، والشعر الجاهلى والإسلامى، ووجوده فى بعض اللغات السامية.[4] وقد اعترف بذلك بعض المستشرقين الدارسين لتاريخ اللغات، مثل يوهان فك[5]، ونولدكه.[6] وهو عنصر هام من عناصر إيضاح المعنى، ولكنه لايزيد على كونه قرينة من قرائن تتضافر معا فى كشف اللبس عن المعنى، إذ لا تستطيع العلامة وحدها تحديد الباب النحوى. «ومن هنا كان لابد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى، تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوى الخاص». [7] والذين قصروا دلائل المعانى على علامات الإعراب، وأغفلوا القرائن الأخرى ، والذين هاجموا الإعراب وحاولوا التدليل على زيفه واختلاقه اعتمدوا على فهم المعنى من أمثلة اطرحت فيها قرينة العلامة الإعرابية، وقد نسى الجميع أن فهم المعنى يتوقف فى تركيب دون آخر على قرائن لا تطرد فى كل تركيب .

---

(١) السابق نفسه . (٢) انظر : أشتات مجتمعات : ١٥٤ .

(٣) نحو عربية ميسرة د . أنيس نريحة ١٢٣٥ ، ١٢٤ ، ١٨٤ .

(٤) انظر : قضية الإعراب فى الفصحى ـ (المجلة ١١٤ ـ ١٩٦٦) .

(٥) انظر : العربية : ٣ ، ٤ .

(٦) انظر : اللغات السامية لنولدكه : ٧٢ ـ ٧٥ .

(٧) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه، د . تمام حسان : ١٢٨ ـ (حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٩) .

وقد كان ابن خلدون موفقا غاية التوفيق، إذ قال فى الرد على الزعم بأن لغة العرب لعهده لغة مستقلة مغايرة للغة مضر : « وذلك أنا نجدها فى بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضرى، ولم يفقد منها إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول ، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد». [1] وهذا ما قاله فندريس بعده بزمان طويل .«فاللغات التى فقدت إعراب الحالات على وجه عام استعاضت فى تأدية العلاقات التى كان يعبر عنها بالإعراب إما بكلمات مساعدة وحروف جر ، أدوات . . إلخ ، **وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى**» . [2] ويقول العلامة ابن خلدون أيضا « ولم يفقد من أحوال اللسان المدون إلا حركات فى أواخر الكلم فقط، الذى لزم فى لسان مضر طريقة واحدة ومهيعا معروفا، وهو الإعراب **وهو بعض من أحكام اللسان**» . [3] ثم يحاول أن يبين أنواع القرائن الأخرى، فيقول « وكل معنى لابد وأن تكتنفه أحوال تخصه فيجب أن تعتبر تلك الأحوال فى تأدية المقصود ، لأنها صفاته، وتلك الأحوال فى جميع الألسن أكثر مايدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما فى اللسان العربى، فإنما يدل عليها **بأحوال وكيفيات فى تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب، وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة**» . [4] فجعل الحركة الإعرابية إحدى الأحوال أى القرائن التى تدل على المعنى. وفهم ابن خلدون لأحوال أداء المعنى على هذا النحو ،هو ما عرف من قبل عن عبد القاهر الجرجانى بنظرية النظم على ما أوضحه فى دلائل الإعجاز[5].

إن النحاة القدماء أنفسهم تنبهوا إلى أن الغرض من الدراسة اللغوية هو وضوح المعنى. وأخوف ما كانوا يخافونه هو اللبس. ولذلك كانوا يسمحون بخرق القواعد إذا أمن اللبس، فأجازوا للشاعر « أن يضع الكلام فى غير موضعه الذى ينبغى أن يوضع فيه، فيزيله عن قصده الذى لايحسن فى الكلام غيره، ويعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولا، والمفعول فاعلا **وأكثر ذلك فيما لايشكل معناه**». [6] والعرب كما يقول ابن جنى ـ « قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى[7]» . وقد يعطى «الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس[8]» . وكانوا يرون « أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ[9]» وكان خوف اللبس والحرص على وضوح المعنى وراء كثير من قواعد النحاة .

---

(١) مقدمة ابن خلدون : ٥٢٤ ـ (الشعب) .
(٢) اللغة : ١١١ .
(٣) مقدمة ابن خلدون : ٥٢٣ ـ (الشعب) .
(٤) السابق .
(٥) انظر : دلائل الإعجاز : ٤٠، ومابعدها .
(٦) شرح السيرافى : ١/ ٢٤٤ .
(٧) المحتسب : ٢/ ٢١١ .
(٨) المغنى : ٢/ ٢٠٢ .
(٩) الهمع : ١/ ٨ .

والمعتقد أنه لو كان المعنى سوف يضار بهذا ماسمح به فيما سموه ضرورة ولاغيره، لأن الإعراب فرع المعنى الدلالى كما ارتأى - بحق - الدكتور تمام حسان[1]، ومادامت الوظائف المختلفة فى الجملة متعاونة على إيضاح المعنى، فلا مانع حينئذ أن تتخلف القاعدة فيما يمس العلامة الإعرابية مما أطلق عليه النحاة مصطلح الضرورة فى مثل ما يأتى :

(أولا) طرح الحركة الإعرابية :

إن هذا المبحث يؤكد ماذكرناه آنفا من أن العلامة الإعرابية إحدى القرائن التى تتضافر لإيضاح المعنى . فإذا أمن اللبس جاز أن تطرح دون حاجة إليها ، وقد اضطرب النحاة أمام الشواهد التى اطرحت فيها قرينة العلامة الإعرابية المتمثلة فى حركة الإعراب اضطرابا كثيرا، لأن ذلك يهدم عليهم قواعدهم كلها . ولذلك أداروا حولها أوجها من العلل التى تبعد عن الاعتراف بالحقيقة . وضاق بعضهم - كالمبرد - فأنكر أن يكون ذلك على الإطلاق، وخطأ الروايات التى تمس سلامة الإعراب ، وأصوله ، وأتى بروايات أخرى تطرد مع القاعدة .

وقد جاء طرح الحركة الإعرابية على ضربين . أولهما حذفت فيه الحركة الإعرابية وجىء مكانها بالسكون . وثانيهما طرحت فيه الحركة الإعرابية وجىء مكانها بحركة أخرى . وهذه نماذج لكلا النوعين :

١ - ما طرحت فيه الحركة الإعرابية وجىء مكانها بالسكون :

(أ) فمن حذف الضمة فى الفعل ، قول امرئ القيس :

فاليوم **أشربْ** غير مستحقب ... إثما من الله ولا واغل

وقول لبيد :

تراكُ أمكنة إذا لم أرضها ... أو **يرتبطْ** بعض النفوس حمامها

وقول جرير :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ... ونهر تيرى فلا **تعرفْكم** العرب

وقول الراجز :

متى أنام لا **يؤرقْنى** الكرى ... ليلا ولا أسمع أجراس المطى[2]

---

(١) انظر : مناهج البحث فى اللغة : ١٩٢ ، وما بعدها .

(٢) انظر فى هذه الشواهد : الكتاب : ٢/ ٢٩٧ . ومجالس ثعلب ٦٢ ، والخصائص : ١/ ٧٣، ٧٤ ، ٢/ ٣٤٢.
وشرح السيرافى : ١/ ٢٢٩، ٢٣٠ . ومايجوز للشاعر فى الضرورة: ٦٥ . وديوان امرىء القيس: ٢٥٨ .

وقول الآخر :

ونـاع **يخبرنا** بمـهلك سيد تقطع من وجـد علـيه الأنامـل[1]

وقول عنترة :

يخبرك من شهد الوقيعة أننى أغشى الوغـى وأعف عند المغنـم[2]

وإذا كان النحاة قد وجدوا لبيت عنترة تخريجا يعتمد على التقدير ـ ونحن نرفضه ـ إذ قالوا : « إنه مجزوم فى جواب الجزاء المقدر، والتقدير إن تسألى يخبرك» [3] فإنهم لم يجدوا لبيت امرئ القيس وغيره تخريجا. فقال بعضهم إنه من إجراء الوصل مجرى الوقف، وبعضهم قال إنه سكن طلبا للتخفيف والاختصار ، وبعضهم قال إنه على الإشمام ، وبعضهم لم يجد بدا من تغيير الرواية [4] .

(ب) ومما حذفت فيه الفتحة فى الفعل على الرغم من قول سيبويه « ولم يجئ هذا فى النصب»[5] قول أبى داود :

فأبلـونى بليتـكم لعلـى أصالحكم**وأستدرجْ** نـويا[6]

وقول الراعى :

تأبى أن **تعرفْ** لكم نسبا وابنا نزار فأنتم بيضـة البلـد[7]

وقول الأخطل (ونحن نجاريهم هنا فى اعتداد الحركة الطويلة سكونا) :

إذا شئت **أن تلهو** ببعض حديثها نزلن وأنزلـن القطـين المولـدا[8]

وقول عامر بن الطفيل :

فما سودتنى عامر عن وراثة أبى الله أن **أسمو** بأم ولا أب[9]

وقول الآخر :

وأن يعرين إن كسى الجوارى **فتنبو** العين عن كرم عجاف[10]

هذه نماذج من حذف الفتحة الذى ينص سيبويه على أنه لم يجئ فى النصب، ويقول

---

(1) شرح القصائد السبع : ١١ .
(2) السابق : ٣٤٥.
(3) السابق .
(4) انظر السابق : ١١ .
(5) الكتاب : ٢/ ١٩٨ .
(6) الخصائص : ٢/ ٣٤١.
(7) السابق : ١/ ٧٤.
(8) السابق : ٢/ ٣٤٢.
(9) السابق : ٢/ ٣٤٢.
(10) السابق نفسه .

«وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور» .[1] ويعد السيرافى « حذف الضمة والكسرة فى الإعراب من ضرورة الشعر» .[2] وإذا كان الفعل صحيحا غير معتل الآخر، فإن سيبويه يجيز أن يسكن فى الشعر مع الإشمام . ويفسر ابن جنى هذا الإشمام بقوله « ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للاذن، وليست هناك حركة ألبتة، ولو كانت فيه لكسرت الوزن» .[3] ولست أدرى ماذا يفيد الإشمام رجلا مكفوفا أو مستمعا بينه وبين المتكلم مايحول دون رؤيته؟ إن مسألة الإشمام هذه ضرب من التمسك الواهى بالعلامة الإعرابية، وإلا فكيف نشم فى الأفعال المعتلة الآخر التى حذفت فيها الحركة الإعرابية؟

(جـ) ومن حذف الضمة فى الاسم قول الشاعر:

رحـت وفى رجلـيك مافيهما وقـد **بداهنْك** مـن المنـزر[4]

ومنه فى **أحد** قولى السيرافى :

إذا اعوججن قلت **صاحبْ قوم** بالدو أمثال السفين العوم[5]

وهو عند سيبويه « بمنزلة الجر » . يقول « فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريد صاحبى» .[6] ومهما يكن من التماس التأويلات فى هذا، فهو من اطراح قرينة العلامة الإعرابية .

(د) وعن حذف الفتحة فى الاسم يقول ابن جنى : « وقد كثر إسكان الياء فى موضع النصب كقوله :

يادار هند عفت إلا أثافيها

وهو كثير جدا ، وشبهت الواو فى ذلك بالياء، كماشبهت الياء بالألف»[7] .

٢ ـ ماطرحت فيه الحركة الإعرابية وجيء مكانها بحركة أخرى :

(أ) هناك أمثلة أخرى لم يستبدل فيها السكون بالحركة، بل استبدلت فيهاحركة بحركة أخرى لاتقتضيها قواعد الإعراب، وعقد لها السيرافى بابا خاصا سماه « باب تغيير الإعراب عن وجهه» .[8] ومن ذلك نصب الفعل المضارع فى غير مواضع نصبه ـ ويلاحظ أن هذه الشواهد جاء نصب المضارع فيها فى القافية ـ كقول الشاعر :

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٩٧ . (٢) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٩ .

(٣) الخصائص : ١/ ٧٣ . وانظر سيبويه: ٢/ ٥٥ . والمقتضب : ٤/ ٢١ ، ٢٢ .

(٤) انظر : الكتاب : ٢/ ٢٩٧ . والسيرافى : ١/ ٢٢٩ . والخصائص : ١/ ٧٤، ٧٥ .

(٥) انظر : المصادر السابقة . (٦) الكتاب : ٢/ ٢٩٧ .

(٧) الخصائص : ٢/ ٣٤١، ٣٤٢ . وقارن لسيبويه : ٢/ ٥٥ . (٨) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٥٢ .

سأترك منزلى لبنى تميم ... وألحق بالحجاز **فأستريحا**

وقول طرفه :

لنا هضبة لاينزل الذل وسطها ... ويأوى إليها المستجير فيعصما

وقول الآخـر :

هنالك لاتجزوننى عند ذاكم ... ولكن سيجزينى الإله فيعقبا[1]

ومن ذلك، نصب الاسم وكان مقتضى قواعد الإعراب ألا ينصب بل يرفع مثل قول الشاعر:

قد سالم الحياتُ منه القدما ... **الأفعوان والشجاع الشجعما**[2]

وقول القطامى :

فكرّت تبتغيه فوافقته ... على دمه ومصرعه **السباعا**[3]

وقول ابن الرقيات :

لن تراها ولو تأملت إلا ... ولها فى مفارق الرأس **طيبا**[4]

وقول عبد العزيز الكلابى :

وجدنا الصالحين لهم جزاءً ... **وجناتٍ وعينا سلسبيلا**[5]

ومن البدهى أن كثيرا من النحاة لم يسلموا بأن هذا « ضرورة»، وأعملوا أذهانهم فى التأويل والتقدير، فقدرت أفعال ناصبة لهذه الأسماء حينا، وحملت على المعنى حينا، وغيرت الرواية حينا آخر، وغير ذلك من حيل المحافظة على قانون الإعراب .

(ب) وهناك ظاهرتان أخريان فى الشعر ينكسر فيهما قانون الإعراب ، وتطرح العلامة الإعرابية، وقد سمى العروضيون إحداهما الإقواء «وهو اختلاف المجرى بكسر وضم كقوله :

لابأس بالقوم من طول ومن قصر ... جسم البغال وأحلام العصافيرِ
كأنهـم قصب جوف أسـافله ... مثقب نفخت فيه الأعاصيرُ» [6]

---

(١) السابق .

(٢) السابق . وقارن بسيبويه : ١/ ١٤٥ .

(٣، ٤ ، ٥) الكتاب : ١/ ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ . وانظر شرح السيرافى : ١/ ٢٥٤ ، ومابعدها .

(٦) متن الكافى بهامش حاشية الدمنهورى : ١٠٠ .

وسموا الأخرى الإصراف، وهو «اختلاف المجرى بفتح وغيره . فمع الضم كقوله :

أريتك إن منعت كلام يحيى ... أتمنعنى على يحيى البكـاءَ
ففى طرفى على يحيى سهـاد ... وفى قلبى على يحيى البلاءُ

والفتح مع الكسر كقوله :

ألم ترنى رددت على ابن ليلى ... منيحتـه فعجـلت الأداءَ
وقلـت لشـاته لـمـا أتتنـا ... رماك الله من شاة بداءِ »[1]

ومهما يكن من اتفاق مصطلحى الإقواء والإصراف أو اختلافهما، فإن الذى يعنينا أنهما ظاهرتان موجودتان فى الشعر بكثرة،[2] حتى قال أبو الحسن «قلّت قصيدة إلا وفيها الإقواء».[3] وقد عده العروضيون ضرورة ، لأنهم تصوروا أن كلمة الروى تقرأ على حسب مايقتضيه العامل من أوجه الإعراب مع قطع النظر عن حركة روى القصيدة . ومقتضى كلام النحاة ـ كما يقول الدمنهورى ـ خلاف ذلك، «فقد صرح ابن هشام بأن من جملة المواضع التى يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية، **ومقتضاه أن كلمة الروى تحرك بحركة القافية** ، ويقدر فيها الحركة التى هى مقتضى العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية»،[4] وإن كان ابن جنى يرى غير ذلك[5] .

ونود أن نؤكد هنا أن ما ذهب إليه ابن هشام فى تصوره لنطق ماقيل عنه إن به إقواء هو الصحيح، وأن الشاعر كان ينطق وفقا للقافية لا وفقا لقاعدة النحاة، وأن ابن جنى لم يكن على الجادة حينما اعتقد غير ذلك ، بدليلين :

أولهما : تلك الشواهد التى أوردناها آنفا فى الفقرة رقم ١ وتغيرت حركة الإعراب فى قوافيها، ولم يسمها النحويون ولا العروضيون إقواء ولا إصرافا، ولاتعنى التسمية شيئا مادامت الظاهرة موجودة ، وهى اختلاف مجرى القافية مطلقا .

ثانيهما : جاء فى مجالس ثعلب : «وأنشد للفرزدق :

يأيها المشتكى عكلا وماجرمت ... إلى القبـائل من قتـل وإبـآسِ
إنا كـذاك إذا كانـت همرّجـة ... نسبى ونقتل حتى يسلم الناسُ

(١) السابق .

(٢) انظر نماذج منه فى مجالس ثعلب : ٦٠ ، ٦١ ، ٨٤، ٨٧، ٩٣، ١٨٢ . وطبقات فحول الشعراء : ٥٤، وما بعده.ا والشعر والشعراء: ١/ ٩٥. والموشح: ٤. والعمدة: ١/ ١٠٢. وفى هذه المصادر اختلاف فى تسمية هذه الظاهرة ، وبعضهم يسميها الإكفاء. وانظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ٢٩ .

(٣) الخصائص : ١/ ٢٤٠ .

(٤) حاشية الدمنهورى على متن الكافى : ١٠١ .

(٥) انظر : الخصائص: ١/ ٢٤١، ٢٤٢ .

قال : قلت له : لم قلت : « من قتلٍ وإبآسٍ » ؟فقال : **ويحك فكيف أصنع وقد قلت «حتى يسلم الناسُ»**؟ قال : قلت : فبِم رفعته؟ قال : بما يسوءك وينوءك» .[1] والذى يعنينا من هذه القصة أن الشاعر أنشد بالرفع لمناسبة القافية ، لا لشىء آخر .

وهناك بيت الفرزدق المشهور:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتا أو **مجلفُ**

يقول عنه أبو عمرو بن العلاء : « لا أعرف له وجها ، وكان يونس لايعرف له وجها قلت له : لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه . قال : **لا كان ينشدها على الرفع**» .[2] وقد سأل بعضهم الفرزدق عن رفعه إياه ، فشتمه وقال : علىّ أن أقول وعليكم أن تحتجوا[3]. وإنما رفع الفرزدق كلمة مجلف لأن القوافى مرفوعة إذ مطلعها :

عزفت بأعشاش وما كدت تعزف   وأنكرت من حوراء ماكنت تعرف[4]

فإذا ثبت لدينا أن الشعراء كانوا ينطقون حسبما تقتضيه حركة القافية ، لا ماتقتضيه قواعد الإعراب ، فإن ذلك يعد خرقا صريحا للإعراب ، وكان أمرا مألوفا أن يبذل النحاة غاية الوسع ، حفاظا على القاعدة . يقول ابن قتيبة عن الفرزدق فى بيته السابق : إنه رفع آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب فى طلب العلة ، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشىء يرضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه[5]؟!

وإذا نظرنا فى نماذج الإقواء التى يمتلئ بها شعرنا العربى ، وجدنا أنها تقلب نظام الإعراب رأسا على عقب ، إذ كان الشعراء ينطقون بما يوافق النسق الموسيقى للقافية . وإذا كانت العرب « لاتستنكر الإقواء» ، فليس ذلك إلا لأن كسر الإعراب لا يخل بالمعنى ، إذ «المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ» .[6] ولعل ما ننقله عن ابن جنى أوضح فى الدلالة على مانريد ، وهو صريح لايحتمل التأويل . يقول : « فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسرا ، لا يزاحفه زحافا ، فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته وذلك كقوله :

سماء الإله فوق سبع سمائيا

---

(١) مجالس ثعلب : ٥٠ .

(٢) الموشح : ١٦٠ . وانظر الشعر والشعراء : ١/ ٨٩ ، ٤٨٠ .

(٣) الشعر والشعراء : ١/ ٨٩ .   (٤) انظر الموشح : ١٩١ .

(٥) الشعر والشعراء : ١/ ٨٩ .   (٦) الهمع : ١/ ٨ .

فهذا لابد من التزام ضرورته، لأنه لو قال سمايا، لصار من الضرب الثانى إلى الثالث، وإنما مبنى هذا الشعر على الضرب الثانى لا الثالث» . ويسوق مثالا آخر لذلك . و«مما لابد من التزام ضرورته مخافة كسر وزنه قول الآخـر :

خريع دوادىَ فى ملعب   تأزر طورا وترخى الإزارا

فهذا لابد من تصحيح معتله، ألا ترى أنه لو أعل اللام، وحذفها، فقال دوادٍ لكسر البيت ألبتة»؟[1] وليست العناية بالقافية بأقل من العناية بالوزن . وابن جنى نفسه هو الذى يقول : « ألا ترى أن العناية فى الشعر إنما هى بالقوافى لأنها المقاطع . . . وكذلك كلما تطرف الحرف فى القافية ازدادوا عناية به ومحافظة على حكمه» .[2] وحكمه الذى يحافظ عليه هنا ليس هو الحكم الإعرابى، وإنما هو حكمه الموسيقى .

(جـ)ومن اطراح قرينة العلامة الإعرابية أيضا ماقال عنه السيرافى فى باب الضرائر: «ومن ذلك أيضا أنهم يدخلون جزماً على جزم إذا لم يلتق فيه ساكنان»[3] ومثل بقول الشاعر :

قالت سليمى اشترْ لنا دقيقا   وهـات خبز البر أو سـويقا

وقول الآخـر :

ومـن يتـقْ فـإن الله معْــه   ورزق الله مؤتـاب وغـــادِ

وقول الآخـر :

فاكترْ لنا كرىّ صدق فالنجا   واحذر فلا **تكترْ** كريا أعوجا[4]

وقد جعل ابن جنى هذا من إجراء المنفصل مجرى المتصل، إذ إن (تَ رِ لَ) من فاشتر لنا بوزن عَلِم ، وعَلِمَ يجوز فيها أن تسكن لامها فيقال عَلْم، وهكذا الباقى .[5] ولكنه فى بعض كتبه الأخرى يقول عن « هذا السكون إنما الشعر» .[6] ويجعله بعضهم من الخطأ فى الصوغ القياسى « كأنه توهم أنها لام الفعل فسكن للأمر» .[7]وهذا من الضرائر عند السيرافى وابن عصفور»[8] .

---

(١) الخصائص : ١/ ٣٣٣، ٣٣٤.   (٢) الخصائص : ١/ ٨٤.

(٣) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٠.

(٤) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٣١ . والمحتسب : ١/ ٣٦١، ٢/ ٣٧٣. وشواهد الشافية : ٢٢٥ .

(٥) الخصائص : ١/ ٣٠٦، ٢/ ٢٤٠.   (٦) المحتسب : ٢/ ٣٧٣.

(٧) شواهد الشافية : ٢٢٥.

(٨) انظر : السابق.

(د) وقد ظهرت الحركة الإعرابية حيث كان ينبغى أن تقدر ولا تظهر. « فمن ذلك قول الفرزدق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته　　　ولكن عبد الله مولى مواليا

وكان الوجه أن يقول : مولى موال ، ويلقى الياء لسكونها وسكون التنوين، فلما اضطر إلى تحريكها لم يصرف لتمام حركات البناء المانع من الصرف. وقال آخر :

قد عجبت منى ومن **يعيليا**　　　لما رأتنى خلقا مقلوليا

أراد : من يعيل . . **وربما حملهم على هذا الفرار من الزحاف فى الشعر ، وإن كان البيت يتقوم فى الإنشاد على ما ينبغى أن يكون عليه الكلام**. فمن ذلك قول المتنخل :

أبيت على **معاريَ** فاخرات　　　بهن ملوب كدم العباط

ولو أنشد على معار لكان مستقيما غير أنه يصير مزاحفا . . . وقال آخر :

ما إن رأيت ولا أرى فى مدتى　　　**كجواريٍ** يلعبن فى الصحراء»[1]

ومن ذلك قول الآخر :

لا بارك الله فى **الغواني** هل　　　يصحبن إلا لهن مُطَّلب[2]

وقول جرير :

فيوماً يجارين الهوى غير **ماضيٍ**　　　ويوما ترى منهن غولا تغوّل[3]

فالشعراء هنا يضحون بقوانين الإعراب فى سبيل حماية الشعر من الزحاف أحيانا، والزحاف مما يجيزه العروضيون فى الشعر. وهذا يدل على أن رعاية النسق الموسيقى كانت أهم من رعاية قوانين الإعراب. ولابد أن هذا كان عرفا سائغا بينهم، ولو كانت للإعراب تلك الأهمية القصوى التى أسبغها عليه النحاة ، لما ضحى به الشعراء فى سبيل شىء جائز غير محظور .

* * *

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢١١ . وانظر شرح الصفار الفقيه : ٢٤ . وشرح الشافية : ٣/ ١٨٤ .
(٢) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٠٩ . والمغنى : ١/ ١٩٧ .
(٣) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٩ .

تعقيب :

إذا كان النحاة يعدون كل ما أوردنا هنا « ضرورة » ، هربا من تلك الحقيقة التى لايعترفون بها ، وهى أن العلامة الإعرابية قرينة من قرائن ، قد تطرح إذا تضافرت القرائن الأخرى فى إيضاح المعنى ، فأى ضرورة - إذن - فى وجود ذلك فى القرآن الكريم؟

يقول أبو سعيد السيرافى : « والقول عندى ما قاله سيبويه فى جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة ، وذلك أنا رأينا القراء قد قرءوا ﴿ **مالك لاتأمنّا على يوسف** ﴾ .[1] وخطه وكتابه فى المصحف بنون واحدة ، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه وفى غيره مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام . فلما كانت حركة الإعراب يجوز ذهابها للادغام طلبا للتخفيف ، صار - أيضا - ذهاب الضمة والكسرة طلبا للتخفيف . وليس لقول من يأبى ذلك ويحتج فى فساده بأن تذهب منه حركة الإعراب معنى ، لأن الإدغام - أيضا - يذهب حركة الإعراب ، وقد حكى قوم من النحويين أن كثيراً من العرب يسكنون لام الفعل إذا اتصل بها الهاء والميم والكاف والميم ، كقولهم : أنا أكرمْكم وأعظمْكم وقد حكى عن بعض القراء (إن الله يأمرْكم)[2] و (ويعلمْكم الكتاب والحكمة) .[3] وهذا يدل على جواز ما قلناه ويقويه »[4] .

ونحن نوافق السيرافى فى كل ما قاله غير قوله إن هذا جائز للضرورة ، لأنه مع ورود القرآن به ، لا يصح أن يقال عنه إنه ضرورة . ولكن السيرافى فى قوله هذا مايزال مبقيا على سلامة الإعراب . وقد كان أبو عمرو بن العلاء يقرأ (إن الله يأمرْكم)[2] و (فتوبوا إلى بارئكم)[5] بالإسكان[6] . وإذا كان سيبويه وابن فارس يقولان هنا باختلاس الحركة ، فليس هذا الاختلاس - فيما أرى - إلا وسيلة واهية كالإشمام للحفاظ على قواعد الإعراب ، ولم يكن أبو عمرو ، وبعض النحويين الذين لم يصرح السيرافى بأسمائهم بدعا فيما جاءوا به ، فإن أبا الفتح ابن جنى ينقل أن إسكان الحرف الأخير من الكلمة لغة تميم ، وأباعمرو وغيره ينقلون عنهم . قال أبو عمرو : « أهل الحجاز يقولون : يعلمهم ويلعنهم مثقلة (أى مرفوعة) ، ولغة تميم : يعلمْهم ويلعنْهم »[7] .

---

(١) سورة يوسف ، الآية : ١١ .
(٢) البقرة : ٦٧ .
(٣) البقرة : ١٥١ .
(٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٠ .
(٥) البقرة : ٥٤ .
(٦) انظر الخصائص : ٢/ ٣٤١ . والمحتسب : ١/ ١٠٩ .
(٧) المحتسب : ١/ ١٠٠ ، ١١١ .

ومن تسكين الياء حينما تكون منصوبة فى آخر الكلمة قراءة طلحة بن سليمان (أن يحيى الموتى)[1] ساكنة[2]، وقراءة (ثانى اثنين) .[3] وقد خرجهما ابن جنى على مثل قول الشاعر:

يا دار هند عفت إلا أثافيها

وقول الآخر :

كأن أيديهن بالقاع القرق[4]

وقد قال أبو العباس : إسكان هذه الياء فى موضع النصب من أحسن الضرورات، حتى إنه لو جاء به جاءٍ فى النثر لكان جائزا » .[5] ويقول القزاز : « وأسهل من هذا حذف الإعراب فى النصب عن الياء والواو فى قولك : لن يرمى ولن يغزو. ولو جاء فى شعر ساكنا لجاز»[6].

ومما ورد فى القرآن من مثل ما قال عنه السيرافى، وابن عصفور إنه ضرورة كقول الشاعر:

ومن يتقْ فإن الله معه ورزق الله مؤتاب وغاد

قراءة السلمى (ألم ترْ أن الله) .[7] وقراءة أبى عبد الرحمن : (ألم ترْ كيف)[8] بسكون الراء فى الآيتين .

هل يبقى لنا مسوغ بعد هذا أن نعد ماجاء فى الشعر ضرورة مع وروده فى قراءات القرآن الكريم؟ إن الأمر أهون بكثير مما يظن المبرد والزجاج اللذان « ينكران هذا و يأبيان جوازه»[9] مطلقا شعرا ونثرا . ولعل سر تمسكهما وتمسك غيرهما من النحاة بعدم جواز هذا، أو القول بأنه ضرورة هو الاعتقاد بأن الحركة الإعرابية وحدها هى القرينة الوحيدة فى الدلالة على المعنى ، وإهمالهم للقرائن الأخرى . وقد زال فى كل الأمثلة التى أسلفناها « الإعراب الذى تنعقد به المعانى» .[10] على حد تعبير بعضهم، فإن المعانى تظل منعقدة، بدليل فهمنا لكل الشواهد والآيات التى اطرحت فيها قرينة العلامة الإعرابية فيما سبق، وبدليل جواز كسر الإعراب للمحافظة على الوزن. يقول ابن جنى : « فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب ، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب» .[11] بودهى أن كسر

---

(١) القيامة : ٤٠ .
(٢) المحتسب : ٢/ ٣٤٢.
(٣) التوبة : ٤٠ .
(٤) انظر المحتسب : ١/ ٨٩ ، ٣٤٣.
(٥) المحتسب: ٢/ ٣٤٣.
(٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة، لوحة : ٦٦ .
(٧) إبراهيم : ١٩ . وانظر المحتسب : ١/ ٣٦٠.
(٨) الفيل : ١ . وانظر المحتسب : ٢/ ٣٧٣.
(٩) شرح السيرافى : ١/ ٢٢٩ .
(١٠) السابق .
(١١) خصائص : ١/ ٣٣٤، ٣٣٥.

الإعراب لن يكون ممكنا إذا أدى إلى إخلال بالمعنى. وبذلك يكون مايقوله أبو سعيد السيرافى: «وليس فى شىء من ذلك (يقصد الضرورة) رفع منصوب ولا نصب مخفوض ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنا، ومتى وجد هذا فى شعر كان ساقطا مطرحا ولم يدخل فى باب ضرورة الشعر». (١) غير صحيح ولامقبول، لأن هذا ليس ضرورة أصلا لوقوعه فى القرآن الكريم، فضلا عن أن السيرافى يناقض نفسه إذ يذكر بعد ذلك مباشرة من أنواع الضرورة تغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وحذف الضمة والكسرة فى الإعراب. وقد ذكرنا من قبل أن هذا «التشبيه» من عمل النحاة لا المتكلمين فليس يجدى الاستتار وراءه.

وبفهمنا هذا لجواز اطراح قرينة العلامة الإعرابية عند أمن اللبس نخالف الدكتور رمضان عبد التواب فى «أن مايسمى بالإقواء فى الشعر ليس إلا خطأ فى قواعد النحو يقع فيه الشاعر لكى يحتفظ بموسيقى القافية فى شعره»(٢)، فهو لم يقل بهذا إلا لاقتناعه بأن الإعراب دال كل الدلالة على المعنى كما يقول القدماء (٣)، فضلا عن أن تخطئة العرب مظهر من مظاهر المعيارية المرفوضة.

(ثانيا) صرف الممنوع من الصرف ومنع المصروف:

قسم النحاة الأسماء المعربة إلى قسمين سموا أحدهما متمكنا أمكن أو مصروفا، لا تتخلف علاماته الإعرابية عن الرفع بالضمة والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة إذا كان معربا بها، مع تنوينه. وسموا الآخر متمكنا غير أمكن أو ممنوعاً من الصرف، فلم ينونوه وجعلوا علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة.

وقد جعلوا صرف الأسماء هو الأصل، ومنعها من هذا الأصل لا يكون إلا لعلل طارئة عليها. ولما كانت «الضرورة - حسبما قرروه - ترد الأشياء إلى أصولها، فإن صرف الاسم الممنوع من الصرف للضرورة أو للتناسب لم يقع فيه خلاف، ولكن منع الاسم المصروف من الصرف لا يعد ردا إلى أصل؛ ولذلك تمسك البصريون إلا أبا الحسن الأخفش وأبا على الفارسى وابن برهان بقاعدتهم التى افترضوها؛ فلم يبيحوا ذلك فى شعر ولا غيره، ونظر الكوفيون فى الشعر فرأوا كثيرا من الأسماء المصروفة فيه ممنوعة من الصرف، فأجازوا فى

---

(١) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٠.

(٢) السليقة اللغوية والضرائر الشعرية - (مجلة الأقلام العراقية تشرين الثانى ١٩٦٦).

(٣) انظر قضية الإعراب فى العربية الفصحى بين أيدى الدارسين - (المجلة ١١٤ - ١٩٦٦م).

«الضرورة» أن يمنع من الصرف الاسم الذى حقه أن يصرف. ووجد البصريون فى الحمل على المعنى ملاذا لكثير مما استشهد به الكوفيون، وخطئوا رواية بعضه، ولم يعترفوا بحجية بعضه الآخر. وقد اختار ابن الأنبارى رأى الكوفيين فى هذه المسألة لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ[1].

لقد رأينا - فيما سبق - اعتماداً على مجموعة اعتبارات أوضحناها، أن للشعر موقفا خاصا من الأعلام. ومن ذلك جواز تنوينه، أو عدمه أى صرفه وعدم صرفه، استنادا إلى عدم اللبس فى الأعلام. ولو تتبعنا الأسماء التى وقع فيها ذلك لكانت كلها - كما يقول ابن يعيش - **أعلاماً معارف**[2]. ثم إن النحاة يجيزون طرح التنوين من الأسماء فى غير ضرورة؛ لورود ذلك فى القرآن الكريم. وإذا كان السيرافى يقول: إن التنوين علامة تفرق بين ما ينصرف وما لاينصرف، وسقوطه يوقع اللبس[3]. فليس اللبس الذى يعنيه لبسا واقعا فى المعنى الدلالى، ولكنه يقصد اللبس فى قواعد النحاة التى تفرق بين نوعين من الأسماء هما المصروف وغيره، وإلا فإن السيرافى نفسه هو الذى يقول: «إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز فى الكلام وفى الشعر. فأما فى الكلام فقد قرئ (قل هو الله أحدُ الله الصمد). قال: وحدثنى غير واحد من أصحابنا عن أبى العباس محمد بن يزيد أنه سمع عمارة ابن عقيل يقرأ (ولا الليل سابقُ النهارَ) فقلت له: لوقلت: سابقٌ النهارَ، فقال: لو قلت: سابقٌ النهارَ لكان أوزن، يعنى أثقل». [4] ويقول أيضا: «وحذف التنوين غير داخل فى ضرورة الشعر». [5].

إن الفصل بين الشعر والنثر فى التقعيد يحل كثيراً من المشكلات اللغوية التى أوقع فيها التعميم. فقد خلط النحاة بين الشعر والنثر، فاهتزت قواعد الممنوع من الصرف فى أيديهم، واتهمهم الباحثون بالاضطراب والتمحل، واختلفوا فيما بينهم اختلافا غير يسير، لأن كل فريق حاول أن يفرض قواعده على اللغة.

لقد حاول المرحوم إبراهيم مصطفى أن يضع قاعدة لدلالة التنوين فقال إنه «علامة التنكير» - وهو فى ذلك معتمد على ابن جنى الذى يقول إن التنوين دليل التنكير، وعلل دخوله على الأعلام بأنها ضارعت النكرات لأن تعريفها معنوى لا لفظى[6]. وناقش الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة فى علل منع الصرف، محاولا إثبات قاعدته، واعتمد فى

---

(١) انظر المسألة ٧٠. من الإنصاف: ٢/ ٢٩٠. (٢) انظر شرح المفصل: ١/ ٦٩.

(٣) شرح السيرافى: ١/ ٢٠٥. وبعض النحاة يعد حذف التنوين شاذا انظر: شرح الشافية: ٢/ ٢٣٥.

(٤) شرح السيرافى: ١/ ٢٢٣. وانظر: التوجيه للحسن بين أسد الفارقى: ٨. ويفسر ابن جنى قوله «أوزن» تفسيرا آخر، يقول: «فقوله: أوزن أى أقوى وأمكن فى النفس». الخصائص: ١/ ١٢٥.

(٥) شرح السيرافى: ١/ ٢٢٤. (٦) الخصائص: ٣/ ٢٤٠.

ذلك على الأبيات التى أوردها ابن الأنبارى، لم تنون فيها الأعلام، والتى عدها الكوفيون ضرورة، ومنعها البصريون مطلقا، مثل قول الشاعر:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت   بشبيبَ غائلة الثغور غدور

وقول حسان:

نصـروا نبيهـم وشـدوا أزره   بحنـينَ يوم تواكـل الأبطـال

وقول الآخـر:

إلى ابن أم أناسَ أرحل ناقتى   عمرو فتبلغ حاجتى أو تزحف

وقول دوسر بن دهبل القريعى:

وقائلة ما بال دوسرَ بعدنا   صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند[1]

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة، ذاهبا إلى أن هذه الأعلام لم تنون؛ لأن « الأصل فى العلم ألا ينون، ولك فى كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير» .[2] وقد تابعه فى ذلك الدكتور محمود السعران؛ إذ يرى أن التنوين « مورفيم يدل على أن الكلمة نكرة»[3] .

والحق أن المرحوم إبراهيم مصطفى وقع هنا فيما يقع فيه كل معيارى يحاول أن يفرض قاعدة ما على الاستعمالات اللغوية، فلجأ إلى التأويلات والتخريجات والافتراضات الذهنية، واستدل بالشعر على النثر، وعكس ذلك، وخلط بينهما. ولست أدرى ماذا كان يقول الباحث الفاضل فى مثل قول الشاعر:

سلام الله يامطرٌ عليها   وليس عليك يامطرُ السلام

هل (مطر) الأول، فيه معنى التنكير مع علميته ومناداته؟ وهل هو غير الثانى الذى لم ينون؟ وماذا كان يقول فى عدم تنوين (قل هو الله أحدُ الله الصمد) أو قوله تعالى (ولا الليل سابقُ النهارَ) أو قراءة ابن محيصن (لا خوفُ عليهم) بضم الفاء دون تنوين[4]؟

إنه لم يفسر لنا قول النحاة: « إن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز فى الكلام وفى الشعر»، ولا ما أنشده سيبويه:

---

(١) فى الإنصاف نماذج كثيرة. وانظر أيضا الخزانة: ١٠ / ١٤١، ومابعدها. وديوان حسان: ٣٩٣.

(٢) إحياء النحو: ١٧٩.

(٣) علم اللغة: مقدمة للقارئ العربى: ٢٣٨.

(٤) انظر: شواهد التوضيح: ٣٩، ٤٠.

فألفيته غير مستعتبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلا قليلا

وما رواه أبو الحسن عن العرب من قولهم (سلامُ عليكم) غير منون[١] ، وغير ذلك كثير.

إن المستشرق الألمانى نولدكه يقرر أن العربية كانت قبل ميلاد المسيح وبعده بقليل خالية من التنوين . « فهى ترمز لحالة الرفع فى المسمى بالاسم المنصرف بالضمة u (أو ô) ولحالة الجر بالكسرة i ، وكذلك أيضا لحالة النصب بالفتحةā تماماً كما فى العربية، ولكن بدون إضافة تنوين (n) إلى ذلك ، كما أنها تترك عموما نفس الأعلام الممنوعة من الصرف فى العربية، بلا نهايات إعرابية »[٢] .

وإذا كان ما يقرره نولدكه صحيحا ، فإن ذلك يعنى أن العربية قد خطت فيها بعد خطوة أخرى. فنونت الاسم المنصرف ، وأعطت الاسم الممنوع من الصرف علامة إعرابية دون تنوين. وإذا تناولنا المسألة على هذا النحو التطورى، فلعل بعض القبائل احتفظت بظاهرة عدم التنوين فى بعض الأسماء، وجاء ذلك فى شعرهم. ويؤكد هذا ما يقوله أبو حيان: « ونقل الأخفش فى الكبير له، والزجاجى فى نوادره **أن بعض الأعراب يصرف ما لاينصرف فى الكلام، وسائر العرب لا يصرفونه إلا فى الشعر**»[٣] ؛ ومن هنا يسوغ لنا أن نقبل ما يقوله بعض الباحثين عن ظاهرة الممنوع من الصرف بأنها لهجات مختلفة ، تغاير اللهجة المشتركة الممثلة فى القرآن الكريم ،غير أنه « اختلط الأمر على جامعى اللغة وواضعى النحو، ورأوا ظاهرة عجيبة هى منع التنوين من كلمات المفروض أن تكون منونة مثلها مثل باقى الأسماء، واستطاعوا بقدرتهم العجيبة حصر هذا النوع من الأسماء وبيان صوره، ثم وضع القواعد المقيدة له، وألزموا المتعلمين للغة العربية اتباع هذه القواعد ، حتى إذا انتهوا منها، وكان الخلاف بينهم، ظهر الكثير من الشواهد التى لم تخضع لقواعدهم، فجوزوا أن نصرف الممنوع وقيدوه بالضرورة»[٤] .

والذى أراه أن تحقيق نسبة هذه اللهجات أمر دونه صعوبات، وأن الذى يجدى فى هذه الحال، أن نفصل بين الشعر والنثر على مستوى اللغة المشتركة. وتبقى قواعد الممنوع من الصرف منطبقة على النثر كما وضعها النحاة ، وينفرد الشعر بحرية استعمال الاسم مصروفا أو ممنوعا من الصرف ، مادام ذلك غير ملبس، ولاسيما إن كان هذا الاسم علما.

---

(١) انظر : توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب : ٩ . (٢) اللغات السامية : ٣٧. ترجمة د. رمضان عبد التواب.
(٣) ارتشاف الضرب: ١٢٢١. (٤) دراسات فى النحو د . طه عبد الحميد : ١٦٩ .

(ثالثا) قلب الإعراب :

يتوقف « قلب الإعراب » على سلامة المعنى وعدم اللبس فيه ، ومع ذلك عده بعض النحاة من ضرائر الشعر ، فأباحه السيرافى للشاعر إذا اضطر ، وبين أن له أن « يعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا ، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه » .[1] وأورد لذلك أمثلة يختلط فيها قلب الإعراب بقرينة الإسناد . فمن ذلك قول الأخطل :

أما كليب بن يربوع فليـــس لها　　عنـد المفاخـــر إيراد ولا صدرُ
مثل القنافذ هداجون قد بلغت　　نجران أو بلغت سوءاتِهم هجرُ

وقول النمر بن تولب :

فـإن المنيـة من يخشـــــها　　فسوف يصادفها أينما
وإن أنت حاولت أسبابها　　فلا تتهيبك أن تقدما

أراد : فلا تتهيبها ، لأن المنية لاتهاب أحدا . وقول ابن مقبل :

ولاتهيبنى الموماة أركبها　　إذا تناوحت الأصداء بالسحر

أراد : ولا أتهيب الموماة . وقول الآخر :

كانت فريضة ما تقول كما　　كان الزناءُ فريضةَ الرجم[2]

أراد : كما كان الرجم فريضة الزنا .

وقد جعل القزاز ذلك من ضرورة الشعر ، وأورد نماذج أخرى لذلك أيضا ، وبين أن الذى يدفع الشاعر إلى ارتكاب مثل هذا هو فهم المعنى ووضوحه . يقول عن البيت الأخير: « وإنما الوجه أن يقول كما كان الرجم فريضة الزنا ، **ولكن جاز هذا كما أن الشاعر يعلم أنه مفهوم**»[3] . وقد عاد السيرافى ، فقال : « ولو قال قائل : إن التقديم والتأخير فيما ذكرناه ليس من الضرورة ، لم يكن عندى بعيدا ، لأنها **أشياء قد فهمت معانيها**» [4] . ومراده بالتقديم والتأخير هنا ماذكره من قلب الإعراب .

وقد لخص ابن عصفور موقف النحاة من مسألة قلب الإعراب[5] ، فبين أنه « إذا كان معنى **الكلام لا يفهم إلا من الإعراب لم يجز قلب الإعراب باتفاق**» ، لأن قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية هنا يتوقف عليها المعنى ، أو «لأن ذلك يؤدى إلى اللبس» على حد تعبيره .

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٤٤ .　　(٢) انظر : السابق .
(٣) مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ٩٩ .　　(٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٤٥ .
(٥) انظر : شرح الجمل ، لابن عصفور ، ورقة : ٦٣ ، ٦٤ .

أما إذا كان معنى الكلام مفهوما من غير الإعراب ، إن من النحاة من ذهب إلى أن قلب الإعراب إذ ذاك جائز فى الكلام والشعر، وإن كان الأحسن ألا يقلب . ومنهم من ذهب إلى أن قلب الإعراب لايجوز فى الكلام ولا فى الشعر إلا فى حال الاضطرار. وماجاء من ذلك فى الكلام حمل على الشذوذ لقلة ماسمع منه . ويرى ابن عصفور نفسه أن هذا هو الصحيح .

وبين كذلك أن النحاة قد اختلفوا فيما قلب من الكلام . فمنهم من ذهب إلى أنه لايجوز القلب حتى يُضمّن الكلام معنى يقتضى قلب الإعراب . وهذا رأى الزجاجى . ومنهم من رأى أنه لايشترط تضمين الكلام معنى يقتضى قلب الإعراب ، بل يكفى فى ذلك أن يؤمن اللبس إذا قلب الإعراب .

ثم يبين رأيه هو، فيقول : « والصحيح عندى أن أكثر ما جاء من القلب سببه التضمين وقد يجىء فى الضرورة ما لايلوح فيه وجه التضمين، بل قلب لمجرد الضرورة»، اعتمادا على فهم المعنى وبغية إصلاح القافية أحيانا[1] .

وإذا كان ابن عصفور قد صور لنا موقف النحاة من قلب الإعراب؛ فإن رأى حازم القرطاجنى يصور لنا موقف البلاغيين منه؛ إذ يرى أن هذا الضرب من الكلام يشبه أن يكون مما غلط فيه من ليس من علية فصحاء العرب وبلغائها، وتابعهم على ذلك أرداف الفصاحة « لأن أرداف الفصاحة منهم، إذا رأوا لصدورهم استعمالا ما فى شىء قاسوا على ذلك مايرون أنه مماثل لذلك الشىء، وقد تكون بينهما مفارقة من وجه أو أوجه فيغلطون فى القياس، وكذلك فى كثير مما يتأولونه عليهم»[2] .

وبعد أن بين أن أكثر الناس يجعلون هذا النوع من الكلام مقلوبا، وبعض الناس يتأول ماورد من ذلك تأويلا فيه سلامة من القلب، يرفض هذا النوع، ويرى أنه موضع يجب أن يوقف به عند السماع، وألا يقاس عليه؛ لأنه إن كان الكلام مقلوبا، وكانت العبارة مقصودا بها غير ما تدل عليه اعتمادا على أن المقصود من الكلام واضح، فقد ذهب بالكلام مذهبا فاسدا وكان ذلك خطأ فى العبارة. وفى سعة الكلام مندوحة عن هذه المذاهب الفاسدة. وإن كان الكلام غير مقلوب، ولكنه قصد به معنى آخر غير المعنى الذى يريد به من يجعل الكلام مقلوبا، فذلك أيضا قبيح، لأنه وضع المعنى البعيد الذى لم يؤلف موضع المعنى القريب المألوف، فلا يجب أيضا سلوك هذا المذهب، «فكلا التأويلين فى هذا الباب خارج بالكلام عن المهيع الذى يكون للمعنى فيه موقع من النفس، ومكانة مكينة من الفهم، والواجب فى فصيح الكلام أن يكون خاليا منه»[3] .

---

(١) السابق : ورقة ٦٣ . (٢) منهاج البلغاء : ١٨١ . (٣) السابق : ١٧٩ .

وهكذا نجد أن البلاغيين يرفضون هذا النوع، ونجد النحاة فيه يختلفون، وسبب هذا الاختلاف هو عدم مطابقة العلامة الإعرابية للمعنى، ولذلك ذهبوا إلى « التضمين» أو «الحمل على المعنى» ولما وجدوا النصوص أكثر من أن ترد أجازوا قلب الإعراب إذا فهم المعنى وأمن اللبس . والذى أراه أن ذلك ليس مخصوصا بالشعر، وإن كان يكثر فيه، لأن معظم ما ورد من مسائل القلب يتعلق بالقافية والمحافظة على تساوقها مع باقى القصيدة، فضلا عن أن قلب الصورة فيه يكون أدعى للتفكير فيها، واستيعابها على مهل لا دفعة واحدة، وحينئذ تكون أمكن فى الفهم وأقوى فى النفس، على عكس ما يرى حازم القرطاجنى.

وقد وردت أمثلة من النثر فى هذا القلب، ومن القرآن الكريم أيضاً فى قوله تعالى: **﴿ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة﴾** . [١] وأما مثال ماجاء فى النثر، فقولهم « أدخلت القلنسوة فى رأسى، والخاتم فى إصبعى ، وعرضت الحوض على الناقة، وإن فلانة لتنوء بها عجيزتها»[٢] .

(جـ) الرتبـــــة :

للرتبة دور مهم فى الجملة بوجه عام؛ فهى تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها ، « إذ العبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص، فإن بدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة» .[٣] وتزداد أهمية الرتبة فى اللغات الخالية من الإعراب؛ إذ تستعيض هذه اللغات فى تأدية العلاقات التى كان يعبر عنها بالإعراب، إما بكلمات مساعدة ، وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى[٤]. وهذا ما فعلته العربية ـ مثلا ـ عندما فقدت الإعراب، كما أشار إلى ذلك ابن خلدون[٥] .

ولا يمكن للعلامة الإعرابية فى العربية الفصحى ـ كما رأينا ـ أن تحدد الأبواب النحوية؛ إذ يشترك عدد من الأبواب فى علامة واحدة كاشتراك المبتدأ، والفاعل، ونائب الفاعل، والخبر، واسم كان ، وخبر إن ـ على سبيل المثال ـ فى الرفع؛ ومن هنا كان لابد لها من «ضمائم» أخرى تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوى الخاص، ومن هذه الضمائم الرتبة، وهى فى النحو العربى: إما أن تكون محفوظة، أو لاتكون بالمرة»[٦].

(١) القصص : ٧٦ . (٢) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٤٥، وشرح الجمل لابن عصفور ورقة ٦٣ .
(٣) منهاج البلغاء : ١٧٩ . (٤) انظر : اللغة لفندريس : ١١١ .
(٥) انظر : المقدمة: ص ٥٢٤ ،وما بعدها (الشعب) .
(٦) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى العربية، د. تمام حسان ١٢٨ (حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩).

ووظيفة الرتبة تحديد « العلاقة بين الجزأين، فتجعل لأحدهما السبق على الآخر، كأن تحدد سبق الموصوف على الصفة، أو المبدل منه على البدل، أو الموصول على الصلة. وهى من ناحية أخرى، تحدد الصدارة لبعض الألفاظ أو الأبواب، كصدارة همزة الاستفهام، وأدواته الأخرى، وكتقدم الفعل فى الجملة الفعلية، والمبتدأ فى الجملة الاسمية». [١] ومن هنا كانت الرتبة مما ينظم عملية التضام، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد تنبه نحاتنا - رحمهم الله - إلى ملاحظة دور الرتبة فى الجملة، ولكنهم لم يعالجوها فى مبحث مستقل، بل توزعت على جميع أبواب النحو، ولعل فهم ابن جنى لدور الرتبة هو الذى أملى عليه أن يقول: « ولا يجوز تقديم الصلة ولاشىء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا البدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذى هو نسق على المعطوف عليه... ولايجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا شىء مما اتصل به. ولا يجوز تقديم الجواب على المجاب، شرطا كان أو قسما أو غيرهما». [٢] وعلى ذلك يظهر دور الرتبة بصورة أوضح فى الأبواب أو الألفاظ التى بينها تضام.

وقد يعرض للرتبة غير المحفوظة أو الحرة ما يقيدها بموقع معين، بحيث تصبح معه رتبة ملتزمة أو محفوظة، كوجوب تقدم المفعول به على الفاعل المشتمل على ضمير المفعول، أو وجوب تأخر المفعول به عن الفاعل إذا لم تكن ثمة علامة تحدد وظيفتيهما فى النص، كأن تكون الحركة مقدرة فيهما مثل: ضرب موسى عيسى، أو ضرب أخى صديقى [٣]. ووجوب تأخر الخبر إذا كان المبتدأ له الصدارة أو غير ذلك من دواعى وجوب تقديمه، أو العكس أى وجوب تقديم الخبر على التفصيل الذى ذكرته كتب النحو فى هذا الصدد.

ومن البدهى، أن قرينة الرتبة الملتزمة أو المحفوظة، هى التى أثير حول اطراحها اختلاف النحاة. ويهمنا الآن الوقوف على بعض المسائل التى طرحت فيها قرينة الرتبة، وقال عنها النحاة إنها ضرورة ومن ذلك ما يأتى:

١ - تقديم المستثنى:

رتبة المستثنى التأخر، وقد يجوز أن يتقدم على المستثنى منه. أما أن يتقدم فى أول الجملة فلا يجوز إلا فى الشعر، فى رأى البصريين. يقول القزاز « ويجوز له تقدمة إلا فى الاستثناء فأجازوا: إلا زيدا أتانى القوم، وأنشدوا:

---

(١) مذكرات فى النحو، د. تمام حسان - (أعدت لطلبة الليسانس بكلية دار العلوم ١٩٦٦ - ١٩٦٧).

(٢) الخصائص: ٢/ ٣٨٥، ٣٨٧.

(٣) انظر: أمن اللبس، د. تمام حسان: ٢٢٩ - (حوليات دار العلوم ١٩٧٩).

خلا الله ما أرجو سواك وإنما   أعد عيالى شعبة من عيا لكا

وكان الوجه أن يقول : ما أرجو سواك خلا الله [1] » . ويقول الصبان « وأما قوله : خلا الله . . . فضرورة» . [2] وقد علل ابن جنى وجوب تأخير المستثنى بمضارعة الاستثناء للبدل، ألا تراك تقول ما قام أحد إلا زيدًا وإلا زيد والمعنى واحد . فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه . [3] وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، إذ يجيزها الكوفيون شعرا ونثرا [4] .

٢ ـ تقديم الفاعل على الفعل :

يقول ابن يعيش « رتبة الفعل أن يكون أولا ، ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ولا يجوز أن يتقدم عليه ، كما لايجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها» . [5] وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل . يقول ابن هشام :« وعن الكوفى جواز تقديم الفاعل متمسكا بنحو قول الزباء :

مـا للجمـال مشـيُها وئيـدا

وهو عندنا ضرورة أو مشيها مبتدأ حذف خبره، أى يظهر وئيدا . . قيل : أو مشيها بدل من ضمير الظرف» [6] .

وقد سمى سيبويه هذا وضع الكلام فى غير موضعه، وتابعه فى هذه التسمية آخرون، وعده من ضرورة الشعر . يقول : « ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه فى غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص . فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة :

صددت فأطولت الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام قلما يدوم وصال» . [7] والذى دعاهم إلى القول بالتقديم والتأخير هنا أنهم قالوا إن « قَلما موضوعة للفعل خاصة بمنزلة ربما فلا يليها الاسم البتة» . [8] ومع أن سيبويه يقول « وقد يجوز فى الشعر تقديم الاسم» [9] وأنشد البيت السابق إلا أن تأويلات النحاة كثرت حول هذا البيت؛ إذ يوجد «فيه تقدير آخر وهو أن يرتفع بفعل مضمر يدل عليه الظاهر فكأنه قال وقلما يدوم وصال يدوم» . [10] ويقول السيرافى : « وقد يجوز فى قل ما أن

(١) مايجوز للشاعر فى الضرورة، لوحة : ٦٧ .   (٢) حاشية الصبان على الأشمونى : ٢/ ١٤٨ .
(٣) الخصائص : ٢/ ٢٨٢ .   (٤) انظر: المسألة ٣٦ من الإنصاف : ١/ ١٧٦ .
(٥) شرح المفصل : ٢/ ٧٥ ، ٧٦ .   (٦) أوضح المسالك ، لابن هشام : ١/ ٢٣٨ .
(٧) الكتاب : ١/ ١٢ . وانظر: مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ١٠٤ .
(٨) تحصيل عين الذهب : ١/ ١٣ .   (٩) الكتاب : ١/ ٤٥٩ .
(١٠) تحصيل عين الذهب : ١/ ١٢، ١٣ .

تجعل ما زائدة ، ويرتفع وصال بقل ، فكأنك قلت قل وصال يدوم . قال عز وجل ﴿ **فبما نقضهم ميثاقهم** ﴾ .[1] وهذا رأى المبرد أيضا . وقيل إن (ما) فى البيت مصدرية .[2] وقيل إن (وصال) مرفوعة على تقدير أن يكون محذوفة[3]، وهو رأى ابن السراج .

وقد اختلف النحاة ـ كذلك ـ فى توجيه الضرورة فى هذا البيت . فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا ، والشاعر أولاها فعلا مقدرا ، وإن وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور . وقيل وجهها أنه قدم الفاعل ، ورده ابن السيد بأن البصريين لايجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولانثر . وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله :

فهلا نفس ليلى شفيعها[4]

ولعلنا لسنا فى حاجة إلى تأكيد أن هذه الخلافات ، إنما هى وجهات نظر متعددة ترمى كلها إلى المحافظة على لزوم الرتبة بين الفعل والفاعل ، والمحافظة ـ كذلك ـ على عدم إيلاء قلما اسما ، وهذا ناشئ من الخلط بين الشعر والنثر .

٣ ـ تقديم المعطوف على المعطوف عليه :

لايجيز البصريون تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعا بغير الفاعلية أو مجرورا ، فى شعر ولاغيره . وأجاز الأخفش والكوفيون تقديم المرفوع فى الشعر .[5] « وأنشد الكوفيون فى جوازه قول الشاعر :

ألا يانخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

يريد : عليك السلام ورحمة الله . وهذا لايجوز عند البصريين» [6] وهذا مما تختص به الواو وحدها دون سائر حروف العطف[7]، خلافا للتفتازانى[8] .

وكلام ابن جنى فى هذه المسألة لايشعر بأنه ضرورة . يقول : ولايجوز تقديم « العطف الذى هو نسق على المعطوف عليه إلا فى الواو وحدها ، وعلى قلته أيضا ، نحو قام وعمرو زيد . وأسهل منه : ضربت وعمرا زيدا ؛ لأن الفعل فى هذا قد استقل بفاعله . وفى قولك قام وعمرو زيد اتسعت فى الكلام قبل الاستقلال والتمام . فأما قوله :

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٥٢ .   (٢) انظر : المغنى : ٢/ ٨ .
(٣) انظر : الضرائر : ٢٤٩ .   (٤) المغنى : ٢/ ٨ .
(٥) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة : ١١٤ . والخزانة : ٢/ ١٦٧ .
(٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ١١٤ .   (٧) انظر الخصائص : ٢/ ٣٨٥ . والمغنى : ٢/ ٣٢ .
(٨) انظر : حاشية الأمير على المغنى : ٢/ ٣٢ .

ألا يانخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها : عليك السلام ورحمة الله . وهذا وجه ، إلا أن عندى فيه وجها آخر لاتقديم ولا تأخير من قبل العطف. وهو أن يكون رحمة الله معطوفا على الضمير فى عليك، وذلك أن السلام مرفوع بالابتداء، وخبرهم قدم عليه وهو عليك، ففيه إذن ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت رحمة الله عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له وهذا أسهل عندى من تقديم المعطوف على المعطوف عليه[1]». فابن جنى يفر بتأويله هذا من محظور إلى محظور آخر يراه أسهل من الأول، وما قاله هنا مدعيا أنه رأيه ينقل البغدادى أنه رأى سيبويه[2].

ومهما يكن من أمر، فإن النماذج أو الشواهد التى وردت من هذا النوع قليلة وما جاء منها جاء فى عبارة مشهورة مألوفة وهى « عليك السلام ورحمة الله » وقد ألفت على هذا الترتيب. فإذا كان الشاعر قد قدم وأخر فيها ، فلثقته بأن المعنى غير ملبس، ولذلك « قد أجازه قوم فى سعة الكلام[3]» ، كما ينقل البغدادى .

٤ ـ تقديم الصفة على الموصوف :

رتبة الصفة التأخر عن الموصوف، ولايجوز تقديمها عليه. فإذا تقدمت الصفة وكانت اسما، فإن الموصوف فى هذه الحالة يعرب بدلا من الصفة، وقد اطرحت قرينة الرتبة بين الصفة والموصوف، فتقدمت الصفة ـ وهى غير اسم فيما أنشده السيرافى من قول الفرزدق :

وترى عطية ضارباً بفنائه ربقين بين حظائر الأغنام
متقلدا لأبيه كانت عنده أرباق صاحب ثلة وبهام

يقول السيرافى : « أراد متقلدا أرباق صاحب ثلة وبهام كانت عنده لأبيه، فقدم النعت على المنعوت ، ولم يكن النعت باسم فيقع الفعل عليه وهو متقلد ويجعل المنعوت بدلا منه[4]» .

ولم أجد غير السيرافى أحدا ذكر هذه « الضرورة» ، وهى غير كثيرة فى الشعر، ولعل التقديم هنا لحرص الشاعر على أن ينص أنها كانت عنده لأبيه، لما يوحى به ذلك من توارث الضعة بينهم، فيكون أدعى للذم، وأوجع فى الهجاء .

(١) الخصائص : ٢/٣٨٦ .
(٢) انظر الخزانة : ٢/١٦٧ .
(٣) الخزانة : ٢/١٦٧ .
(٤) شرح السيرافى : ١/٢٥٦ .

التقديم والتأخير وحرية الرتبة :

يساعد على إمكان التقديم والتأخير عامة أمران : العلامة الإعرابية وحرية الرتبة . ولعل التركيب الشعرى أحوج إلى التقديم والتأخير من غيره، لما يقتضيه ضبط الوزن وإحكام القافية، فضلا عما يريغ إليه الشاعر أحيانا من إثارة معان معينة، بتقديم بعض أجزاء الكلام وتأخير بعضه الآخر. وشريطة ذلك كله وضوح المعنى بالقدر الذى يسمح بالفهم .

ليس معنى ذلك أن كل تقديم وتأخير خاص بالشعر، فإن هناك كثيرا من التراكيب يسمح الوضع اللغوى بتقديم بعضها أو تأخيره. وقد بين ابن جنى أن التقديم والتأخير على ضربين : « أحدهما مايقبله القياس، والآخر مايسهله الاضطرار» .[1] فمن الأول تقديم المفعول على الفاعل تارة وعلى الفعل أخرى، مالم يعرض له مايقيد رتبته فتصبح ملتزمة، وكذلك الظرف والحال والاستثناء ومما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ على المبتدأ وكذلك خبر كان وأخوتها على أسمائها، وعليها أنفسها . ويجوز تقديم المفعول له على الفعل[2]. . إلخ . فكل ذلك جائز سائغ فى الشعر والنثر حسب مقتضيات الموقف وظروف التركيب، والمعنى ـ مع كل هذا ـ واضح لاغموض فيه ولاخفاء، وهذا مايسمى بالرتبة الحرة، أو غير الملتزمة، أو غير المحفوظة .

لكن ثمة نوعا من التقديم والتأخير عده النحاة من « الضرورة»، لأنهم رأوا فيه الشعراء قد أوغلوا فى استغلال حرية الرتبة، وقرينة العلامة الإعرابية، فقدموا وأخروا حتى التبس المعنى لأنه صار محتاجا إلى كد الذهن فى محاولة تلمسهو والاهتداء إليه، وقد جعل النحاة من هذا بعض ما قدمناه فى الفصل بين المتضامين كالفصل بين المضاف والمضاف إليه[3]. وجعلوا من ذلك ـ أيضا وهو مانعنيه هنا ـ قول الفرزدق :

ومامثله فى الناس إلا مملكا ... أبو أمه حى أبوه يقاربه

وقول الفرزدق أيضا :

هيهات قد سفهت أمية رأيها ... فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها
حـرب تردد بينهم بتشـــاجر ... قـد كفّـــرت آباءهـــا أبناؤهـا

« وتقديره: هيهات قد سفهت أمية حلماؤها رأيها، فاستجهلت سفهاؤها فأبدل حلماؤها من أمية»[4] .

---

(١) الخصائص : ٢/ ٣٨٢.
(٢) انظر الخصائص : ٢/ ٣٨٢ ، ومابعدها .
(٣) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٤٦.
(٤) شرح السيرافى : ١/ ٢٤٩.

وقول الفرزدق كذلك :

فليست خراسان التى كان خالد   بها أسد إذ كان سيفا أميرها

«وتقديره: وليست خرسان بالبلدة التى كان خالد بها سيفا إذ كان أسد أميرها» .[1]
وقول الآخـر :

لها مقلتا أدماء طُلَّ خميلةً   من الوحش ماتنفك ترعى عرارُها[2]

وقد عاب النحاة هذه الأبيات . فالبيت الأول « من أقبح الضرورة وأهجن الألفاظ وأبعد المعانى » .[3] وتأولوا بعضها على وجه يخرجه عن الضرورة . وقد أطال السيرافى وغيره[4] فى شرحها وبيان وجوه التخريج لها بما لسنا فى حاجة إلى سرده .

وقد تابع نقاد الشعر النحاة فى عيب هذه الأبيات ، فهى عند ابن طباطبا من الأبيات المستكرهة الألفاظ المتفاوتة النسج القبيحة العبارة التى يجب الاحتراز من مثلها[4] . ولم يبح منها إلا مايضطر إليه الشاعر عند اقتصاص خبر أو حكاية كلام إن أزيل عن جهته لم يجز ولم يكن صدقا، ولايكون للشاعر معه اختيار لأن الكلام يملكه حينئذ فيحتاج إلى اتباعه والانقياد له . فأما مايمكن الشاعر فيه من تصريف القول وتهذيب الألفاظ واختصارها وتسهيل مخارجها ، فلا عذر له عند الإتيان بمثل ماوصفناه .[5] وكذلك جعل المرزبانى من عيوب الشعر: « ألا ينتظم للشاعر نسق الكلام على ماينبغى لمكان العروض، فيقدم ويؤخر» .[6] ويقول « وقد وضع قوم الكلام فى غير موضعه فقدموا وأخروا» .[7] وجعل ذلك من الضرورة، وعد مما ذكره من أمثلة بيت الفرزدق (ومامثله . .)، وقال عنه « وهذا قبيح جدا» .

تلتقى ـ إذن ـ نظرة النحاة والنقاد أو مستوى الصحة ومستوى الجمال على قبح هذه الأبيات، وعدها من الضرورة، ولذلك استغلت هذه الأبيات فى الألغاز النحوية[8]. وليس ذلك إلا لأن المعنى قد التبس فاحتاج إلى غير قليل من العناء فى استجلائه .

أجدنى بعد هذا لست على وفاق تام مع المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس، الذى يقول معتذرا عن الفرزدق فى بيته المشهور :

---

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٥١ .
(٢) المقرب لابن عصفور ١٦٦ . وشرح الجمل له: ورقة ١٤٠ .
(٣) الكامل للمبرد : ١/ ٢٨ .
(٤) انظر : عيار الشعر : ٤٠ .
(٥) السابق: ٤٣ .
(٦) الموشح : ١٢٧ .
(٧) السابق : ١٥٣ .
(٨) انظر : توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب : ٢٣ ومابعدها، ٣٠ وما بعدها .

وما مثله فى الناس إلا مملكا أبو أمه حى أبوه يقاربه

ألست ترى معى أن المعانى قد تزاحمت فى ذهن الفرزدق، فتزاحمت الألفاظ واختلط بعضها ببعض، بينما الشاعر فى شغل عنها؟ وقد تملكته العاطفة، وسيطرت عليه الفكرة فلم يعبأ بنظام الكلمات على النحو المألوف[1] . ولايخدعنا بريق العبارات عن جوهر المسألة وهو أن ازدحام الألفاظ وتملك العاطفة وغير ذلك لايصبح ذا قيمة مالم يصل المعنى إلى سمع المتلقى وذهنه فى صورة تسمح بالفهم، وتعين عليه، لأن « لغة الكلام تقتضى عنصرى الوضوح والمطابقة، وإن لغة الأدب تقتضيهما ومعهما عنصر الجمال» .[2] وقد قال المبرد عن الفرزدق فى هذا البيت إنه « هجنه بما أوقع فيه من التقديم والتأخير حتى كأن هذا الشعر لم يجتمع فى صدر رجل واحد» .[3] وقال البطليوسى عن هذا البيت: « هذا وأمثاله وإن كان جائزا فى الإعراب، فليس يحسن فى الشعر عند ذوى الألباب لما فيه من وهى النسج والاضطراب[4] وهذا التوزع والاضطراب لايدل على سيطرة الفكرة وتملك العاطفة كما يرى الدكتور أنيس، بقدر ما يدل على سيطرة الصناعة اللفظية.

وإذا أضفنا إلى هذا، أن هذا البيت للفرزدق ، وأن الفرزدق ـ كما أوردنا فى الأمثلة ـ ذو نصيب كبير من هذه الأبيات، وهناك غيرها له بحيث تمثل ظاهرة خاصة بشعره تحتاج إلى دراسة، وأنه كان على خلاف دائم مع النحاة يتحداهم ويخطئونه، فليس ببعيد أن يكون الفرزدق واعيا بما يصنع قاصدا إليه، طلباً لإثارة الجدل حوله، والأخذ والرد فى شعره. ويكون هذا ضرباً من الدعاية التى يجنح إليها بعض الشعراء. أو لعله كان يريد أن يثبت للنحاة أنه على علم بمواقع الكلام، قادر على التصرف فيه مزهوا بعبارته المشهورة: « علينا أن نقول وعليكم أن تحتجوا» .

وما قاله المرحوم الدكتور أنيس فى حد ذاته صحيح نوافق عليه، ولكنه لاينطبق على أمثال بيت الفرزدق بقدر ماينطبق على شواهد أخرى حمّلها النحاة ما لاتطيق ودرسوها على غير الوجه الذى ينبغى أن تدرس عليه، وهى شواهد باب « التنازع» الذى أعادوا فيه وأبدءوا ، واختلف البصريون والكوفيون: هل يعمل الأول لتقدمه أو يعمل الثانى لقربه؟

وشواهد هذا الباب كلها يمكن أن تعالج فى مبحث التقديم والتأخير الذى يدفع إليه الشعر، ويعين على تقبله فهم المعنى، ولكن نظرية العامل هى التى دفعت بالنحاة إلى مسلكهم تجاهها.

---

(١) من أسرار اللغة : ٣٣٠.
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان : ٥٨.
(٣) الكامل : ١/٢٨.
(٤) المزهر : ٢/٢٠٧.

والتنازع اصطلاحا ـ كما عرفه النحاة ـ « أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى » .[1] والمراد بالعاملين « فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك[2]» . ومعنى هذا أنه « لاتنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا جامد وغيره . وعن المبرد إجازته فى فعلى التعجب نحو : ما أحسن وأجمل زيدا ، وأحسن به وأجمل بعمرو ، واختاره فى التسهيل » .[3] ويبين ابن مالك كيفية استعمال هذين العاملين المتقدمين بقوله :

وأعمل المهمل فى ضمير مـا	تنازعـاه والتـزم ما التزمـا
كيحسـنان ويسـىء ابنـاكا	وقد بغى واعتديا عبداكا

ومن هذه القاعدة صنعت مسائل أقل مايقال فيها إنها تبعث على الضحك ، مثل : «يظنانى وأظن الزيدين أخوين أخا» . أو : «أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين» . واستكرهت النصوص على القواعد وهى منها براء .

ويلاحظ أن مسائل هذا الباب لم تعتمد إلا على الشعر ، أو الأمثلة المصنوعة . ولم يجد النحاة من غير الشعر إلا قوله تعالى ﴿ **آتونى أفرغ عليه قطرا** ﴾ . [4] وهذه الآية ليس فيها تنازع ، فهى على التقديم والتأخير . يقول الثعالبى : « تقديره : آتونى قطرا أفرغ عليه » .[5] ويقول القرطبى فى تفسيرها «أى أعطونى قطراً أفرغ عليه ، على التقديم والتأخير[6]» . وإذا لم يكن على التقديم والتأخير ، فهو على حذف المفعول فى الفعل الأول ، «وحذف المفعول كثير وفصيح وعذب ، ولا يركبه إلا من قوى طبعه وعذب وضعه»[7] كما يقول أبو الفتح .

وأما ما استشهدوا به من الشعر ، فإن التقديم والتأخير ظاهر فيه لا يحتاج إلى تكلف . فقول أبى الأسود :

كساك ـ ولم تستكسه فاشكرن له ـ	أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

واضح فيه أن ترتيب الكلام : « كساك أخ لك يعطيك الجزيل وناصر ، ولم تستكسه فاشكرن له» وقول الآخر :

طلبت فلم أدرك بوجهى ، فليتنى	قعدت ، ولم أبغ الندى عند سائب

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى : ٢/ ٩٧ .
(٢) شرح الأشمونى : ٢/ ٩٩ .
(٣) شرح الأشمونى : ٢/ ١٠٠ .
(٤) سورة الكهف : ٩٦ .
(٥) فقه اللغة وسر العربية : ٣٣٣
(٦) القرطبى : ٤١٠١ . (الشعب) .
(٧) المحتسب : ٢/ ٣٣٥ .

ترتيب الكلام فيه : « طلبت الندى عند سائب بوجهى فلم أدرك ، فليتنى قعدت ولم أبغ » . ويمكن وضع الكلام المقدم عن موضعه بين شرطتين، فيكون هذا رمزاً كتابيا لبيان ذلك بواسطة الترقيم . أما فى الإنشاد فإننى أعتقد أن الشاعر كان يلون الكلام المقدم عن موضعه بنبرة خاصة تفهم مايريد، كالاحتراس الذى يمكن أن يفهم من بيت أبى الأسود بتقديم (ولم تستكسه» ، والتحسر والندامة والألم التى يمكن أن تفهم من تقديم « فلم أدرك بوجهى فليتنى قعدت ولم أبغ» فى البيت الثانى . وهنا تؤدى قرينة « النغمة» دورها .

أما ما استشهدوا به للإضمار قبل الذكر فى هذا الباب، مثل قول الشاعر :

جفونى ـ ولم أجف ـ الأخلاء إننى لغير جميل من خليلى مهمل

فهو أيضا على التقديم والتأخير، وترتيبه : « جفونى الاخلاء ولم أجف » . وألحق الشاعر علامة الجمع المذكر على « لغة أكلونى البراغيث» ـ إن لم يكن النحاة غيروها من جفانى إلى جفونى ـ واعترض بجملة (لم أجف) بين الفعل والفاعل خشية أن يُظن به ما يتهم به أخلاءه من البعد والجفوة ، وإشارة إلى أن ذلك كان منهم دونه، لأنه باق على التواصل والوفاء . ويشهد لما زعمته هنا أن الثعالبى أنشد أبياتاً يستشهد بها النحاة فى باب التنازع وجعلها من التقديم والتأخير[1] .

* * *

هذه نماذج من اطراح قرينة الرتبة بين الشيئين المتضامين . وقد رأينا أنها لم تسلم من تأويلات النحاة، وتخريجاتهم لها على وجوه تبعد بها عن الضرورة، حرصا على سلامة القاعدة . وكذلك مالم نذكره هنا كتقديم تمييز المفرد على الفعل وقد « جوزه الكسائى والمبرد والمازنى والجرمى وطائفة ،واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا» [2] ، وتقديم المفعول معه على الفعل [3] ، وتقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا، وإن كان الكسائى يجيزه لأمن اللبس فيه[4] .

لكن هذه النماذج كلها ليس فيها ما يلبس المعنى ، وإلا لما ارتكبها الشاعر، فالشاعر حريص على إيصال المعنى لمتلقى شعره واضحا غيرملبس، حتى يتحقق غرضه « وسوغ هذا عند حامل الكلام على هذا المذهب أن **المقصود من الكلام واضح**، وإن كانت العبارة غير دالة عليه[5]» وعلى هذا تكون « الضرورة» فى هذه النماذج وماشاكلها إنما هى من وجهة نظر

---

(١) انظر فقه اللغة وسر العربية : ٣٣٣ ، ومابعدها .

(٢) الهمع : ١/ ٢٥٢ . (٣) انظر السابق : ١/ ٢٢٠ .

(٤) انظر السابق : ١٦١ . (٥) منهاج البلغاء : ١٧٩ .

القاعدة النحوية القاصرة، لا من وجهة نظر العرف اللغوى فى الاستعمال الشعرى، ومادام العرف اللغوى يبيح هذا ويتقبله، فما على القاعدة إلا أن تطوع له ولا تخرجه إلى دائرة المحظورات.

(د) المطـابقة :

المطابقة عنصر مهم من عناصر الوضوح فى الجملة ، وهى « من الضمائم الشكلية التى ترفع الغموض وتؤدى أمن اللبس». [1] وللمطابقة وسائل تتحقق بها وهى :

١ ـ التكلم والخطاب والغيبة ، ويمكن أن تسمى (الشخص) .
٢ ـ الإفراد والتثنية والجمع ، ويمكن أن تسمى (العدد) .
٣ ـ التذكير والتأنيث، ويمكن تسميتها (النوع) .
٤ ـ التعريف والتنكير، ويمكن تسميتها (التعيين)[2] .

أما الشخص، فلم يقع فيه ما يسميه النحاة « ضرورة شعرية» ، غير نماذج ذكرها الثعالبى على أنها من سنن العرب، واستشهد لها من القرآن الكريم مثل قوله عز وجل **﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولاينفقونها فى سبيل الله﴾**. [3] وتقدير الكلام: ولاينفقونهما. وقوله تعالى **﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها﴾**. [4] وتقديره : انفضوا إليهما. [5] وعلى ذلك فليس يعد من الضرورة لو جاء فى الشعر .

وأما النوع، فقد مر بنا عند الحديث عن ضرائر اللواحق الصرفية بوصف التذكير والتأنيث من المعانى الصرفية التى يعبر عنها بلواحق خاصة. والذى ذكرناه هناك يغنى عن إعادته هنا. وقد أشرنا هناك إلى أنه يمكن أن يكون من مباحث المطابقة .

وسوف نذكر هنا أهم ما يعده النحاة ضرورة فى العدد والتعيين وهما من وسائل المطابقة .

١ ـ يعد النحاة من ضرائر المطابقة فى العدد، وصف المفرد بالجمع . « قال الشاعر :

كأن نسوع رَحْلى حين ضمت ... حوالب غرّزًا **ومعًى جياعا**

فقال جياعا، وكان الوجه أن يقول : جائعا لأن المعى واحد » . [6]

---

(١) أمن اللبس ووسائل الوصول إليه ،د . تمام حسان ١٣٢ (حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٩) .
(٢) السابق. وانظر أيضاً : مناهج البحث فى اللغة : ٢١٥ ـ ٢٢٤ .
(٣) التوبة : ٣٤ . (٤) الجمعة : ١١ .
(٥) انظر : فقه اللغة، للثعالبى : ٣٤٠ ،وما بعدها. (٦) مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة ٤٥ .

والإخبار عن المفرد بالجمع مثل ما أنشد ابن السكيت :

والساق منى باردات الرِّير[1]

ومن ذلك، « الإخبار عن الاثنين اللذين لايفارق أحدهما الآخر، كما يخبر عن الواحد. من ذلك قول الشاعر:

سأجزيك خذلانا بتضييعى الهوى   إليك وخُفًّا زاحف تقطر الدّما

فقال : تقطر، ولم يقل تقطران، لأن كل واحدٍ من الخفين لا يفارق صاحبه، وقال آخر:

وكأن بالعينين حب قرنفل   أو سنبلا كحلت به فانهلّت

وكان الوجه أن يقول : كحلتا ، فأفرد ، لأنهما لايفترقان؛ فالإخبار عن أحدهما يدل على أنه يريد التثنية». [2] ونلاحظ أن القزاز يقدم المسوغ الذى دفع بالشاعر إلى اطراح قرينة المطابقة، وهو تلازم الشيئين المتماثلين، حتى إن الإخبار عن أحدهما ليعد إخبارا عن الآخر فى الوقت نفسه، وبذلك لايختل المعنى .

ومن ذلك أيضا « أن يخبر عن الواحد منهما (أى الشيئين المتماثلين) بالتثنية، كما قال الشاعر:

وعين لها حدرة بدرة   شقت مآقيهما من أخر

فابتدأ بذكر عين واحدة، ثم أخبر عن الاثنتين. وقال آخر :

تسائل يا بن أحمر من رآه   أعارت عينه أم لم تعارا

فلما استفهم عن الواحدة ،عطف بالاثنين فى قوله أم لم تعارا»[3]

ولقد نقل الألوسى فى ضرائره عن أبى حيان والواحدى وصدر الأفاصل وابن الشجرى مايفيد أن العرب تعامل العضوين المتلازمين معاملة الواحد، وتعامل احدهما معاملة المثنى، وذلك لوضوح المعنى وعدم اللبس فيه [4]. وقاس هذا الكوفيون وابن مالك إذا أمن اللبس[5]. وأجازه ابن فارس فى كل اثنين لايكاد أحدهما ينفرد[6]. وقد أنشد سيبويه والمبرد :

---

(١) إصلاح المنطق : ٨٩.

(٢) مايجوز للشاعر فى الضرورة لوحة : ١٢٦، ١٢٧ .

(٣) السابق: ١٢٧ . وانظر ديوان امرؤ القيس : ١٦٦ .

(٤) انظر : الضرائر : ٨٨-٩٥ .

(٥) انظر الهمع : ١/ ٥٠ .

(٦) انظر : الصاحبى : ٢١٣ .

ونبئت جوابا وسكنا يسبنى وعمرو بن عفرا لاسلام على عمرو[1]

وقال الأعلم « أفرد يسبنى اكتفاء بخبر الواحد عن الاثنين »،[2] ولم يعده ضرورة . فأمن اللبس هو الذى سوغ مثل هذا .

٢ ـ ويعد النحاة من ضرائر المطابقة فى التعيين (التعريف والتنكير)الإخبار بالمعرفة عن النكرة فى باب كان . يقول سيبويه . « ولايبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة . ألا ترى أنك لو قلت : كان رجل منطلقا أو كان إنسان حليما ، كنت تلبس ؛ لأنه لايستنكر أن يكون فى الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس ، وقد يجوز فى الشعر وفى ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب ، **وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا أنه صاحب الصفة** على ضعف من الكلام ، وذلك قول خداش بن زهير:

فإنك لاتبالى بعد حول أظبيٌ كان أمَّك أم حمارُ

وقال حسان بن ثابت :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجَها عسـلٌ وماءُ

وقال أبو قيس بن الأسلت :

ألا من مبلغ حسان عنى أسحرٌ كان طبَّك أم جنونُ

وقال الفرزدق :

أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هجا تميما بجوف الشام أم متساكرُ

فهذا إنشاد بعضهم . وأكثرهم ينصب السكران ، ويرفع الآخر على قطع وابتداء»[3] ويقول المبرد : « واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة ، **وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شىء واحد**» .[4] وأنشد ما أنشده سيبويه ، وزاد عليه قول القطامى :

قفى قبل التفرق يا ضباعا ولايك موقفٌ منك الوداعا[5]

وقد اختلف النحاة حول هذه الأبيات اختلافا شديداً ، وعولج كل بيت منها غير معالجة الآخر . فبعض النحاة ذهب إلى أن هذا ضرورة ، كما رأينا من سيبويه والمبرد والقزاز

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٥٧ . والمقتضب : ٤/ ٣٨١ . (٢) تحصيل عين الذهب : ١/ ٣٥٧ .
(٣) الكتاب : ١/ ٢٣ ، ٢٤ . (٤) المقتضب : ٤/ ٩١ .
(٥) السابق : ٤/ ٩٤ .

كذلك [١]. وبعضهم أنشد بعض هذه الأبيات بما يوافق القاعدة؛ فكان المازنى يروى بيت حسان « يكون مزاجُها عسلا وماءٌ يريد: وفيه ماء» . [٢] وكان الزمخشرى يرى أنه « من القلب الذى يشجع عليه أمن الإلباس» [٣]. وتابعه فى ذلك ابن هشام، وذكر آراء أخرى فى هذا البيت، وأجاز ابن مالك ذلك فى الاختيار بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة[٤].

وكل هذه الاختلافات مع وجود هذا فى القرآن الكريم فى قراءة عاصم (وما كان صلاتَـهم عند البيت إلا مكاءٌ) [٥]. وقد بسط ابن جنى الشرح فى إجازته[٦]. ولا أود أن أستطرد بذكر ما قيل فى تخريج هذه الأبيات؛ فكل ذلك يعنى شيئا واحدا، هو إظهار القاعدة سليمة غير مختلة.

والذى أراه أن هذه الأبيات اطرحت فيها قرينة العلامة الإعرابية لأمن اللبس فرفع فيها خبر كان من أجل القافية. ويلاحظ أنه فى كل الأبيات لم يأت إلا فى القافية، فنصب النحاة الاسم على أنه خبر، وجعلوا الخبر اسما، حتى تطرد قاعدة رفع كان للاسم ونصبها الخبر، ولو جاء ذلك على حساب قرينة أخرى هى المطابقة. ولكن إذا علمنا أنهم هم أنفسهم قد سمحوا باطراح قرينة العلامة الإعرابية عند أمن اللبس، فليس غريبا أن تكون هذه الأبيات من ذلك القبيل.

(هـ) الربـط :

الربط من وسائل أمن اللبس فى الجملة العربية، وهو فيها متعدد الأدوات والأساليب. وقد مر بنا ذكر طائفة من إهدار أدواته سماها النحاة ضرورة، كحذف الفاء التى تربط بين الشرط والجواب. وحذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما، وحذف واو العطف. وهذه كلها من وسائل الربط فى الجملة. ولكن أبرز أدوات الربط فى العربية هو «الضمير»، وهو الأصل - على حد تعبير النحاة[٧] - فهو الذى يربط جملة الصفة بالموصوف، وجملة الخبر بالمبتدأ، وجملة الصلة بالموصول، وجملة الحال بصاحبه، ويربط التوكيد المعنوى بالمؤكد ، وبدل البعض والاشتمال بالمبدل منه، وغير ذلك، وهو - على الإجمال - يربط ما يتصل به بما يعود عليه .

---

(١) انظر مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٣٩، ٤٠ .
(٢) المقتضب : ٤/ ٩٢.
(٣) المفصل ٢٦٤. وانظر شرح المفصل، لابن يعيش : ٧/ ٩١ ــ ٩٥، والآراء والروايات المختلفة.
(٤) انظر المغنى : ٢/ ١٩٩، ٢٠٠. وانظر أيضا : ٢/ ٨٤ ، ١٤٩.
(٥) الأنفال : ٣٥.
(٦) انظر المحتسب : ١/ ٢٧٨.
(٧) انظر : المغنى : ٢/ ١٠٦.

والذى يعنينا هنا أن نتعرض لما ذكره النحاة من « ضرائر» فى الضمير، بوصفه وسيلة ربط فى الجملة، ويتمثل ذلك فى حذفه فى الموضع الذى لابد من ذكره فيه، أو إظهار المكنى به عنه فى الموضع الذى يحسن فيه ذكر الضمير، أو عوده على متأخر لفظا ورتبة.

١ ـ أما حذف الضمير الرابط، فإنه يجوز فى مواضع كثيرة. ولكن هناك بعض المواضع عد النحاة حذفه فيها ضرورة. من ذلك ماذكره القزاز من أنه يجوز للشاعر « الإتيان بالفعل معرى من الضمير، وقبله اسم مرفوع بالابتداء، والهاء مضمرة مع الفعل، وهو مثل قولك: زيد ضربت، وهذا لايكون فى الكلام، ولكن يكون فى الشعر عند الضرورة. ومنه ما أنشده سيبويه:

قد أصبحت أم الخيا تدعى   على ذنبا كلُّه لم أصنع

فرفع كله، ولا عائد فى أصنع، فكأنه أراد كله لم أصنعه، أو كله غير مصنوع. وكذا أنشدوا قول امرئ القيس:

فأقبلت زحفا على الركبتين   فثوبٌ نسيت وثوبٌ أجر[1]

برفع الثوب وتعرية نسيت وأجر من العائد، كأنه يريد: نسيته وأجره. ومثله قول الآخر:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا   ويومٌ نُسَاء ويومٌ نُسَر

فأضمر الهاء على قول من يجعله مفعولا على السعة، فكأنه قال: فيوم نساؤه ويوم نسره ومن جعله ظرفا، أراد: فيوم نساء فيه ويوم نسر فيه. وكذا قول الآخر:

ثلاثٌ كلهن قتلت عمدا   فأخزى الله رابعة تعود

فأضمر الهاء أيضاً ورفع». [2] وإلى ذلك ذهب ابن جنى من قبل [3]. وقد قال سيبويه: «ولا يحسن فى الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولاتذكر علامة إضمار الأول حتى تخرج من لفظ الإعمال فى الأول، ومن حال بناء الاسم عليه وتشغله بغير الأول حتى يمتنع من يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز فى الشعر، وهو ضعيف فى الكلام». [4] وأنشد الأبيات

---

(١) رواية الديوان: « فلما دنوت تسديتها فثوباً نسيت وثوبا أجر». ويقول الطوسى: « ولو رفعت ثوبا لأصبت، تضمر الهاء». ديوان امرئ القيس ١٥٩. (تحقيق أبى الفضل).

(٢) مايجوز للشاعر فى الضرورة: لوحة: ٣٧، ٣٨. وانظر الكتاب: ١/ ٤٤. والمغنى: ٢/ ١٥٩.

(٣) انظر الخصائص: ٣/ ٦١.   (٣) الكتاب: ١/ ٤٣، ٤٤.

(٤) السابق نفسه.

السابقة، وقال بعدها: « فهذا ضعيف والوجه الأكثر الأعرف النصب» .[١] وقال القزاز: «وقد أنكر بعض أهل النظر هذا، ولم يجزه فى كلام ولاشعر، وقال لاضرورة فى هذا لأن المنصوب بزنة المرفوع، فلو نصب لم ينكسر الشعر. وقال: كذا ينشده أكثر الناس منصوبا. ونحن لاندفع مارواه سيبويه على ثقته وعلمه مع قوله سمعناه من العرب مرفوعا[٢]». وقد اختار الأعلم رواية الرفع وعلل لها وأخرج بعض هذه الأبيات عن الضرورة[٣].

وإذا كانت العرب قد نطقت بهذه الأبيات على الرفع، وكان الرفع أقوى فى جانب المعنى - كما يرى الأعلم - فالذى أراه أن ذلك ليس ضرورة على الإطلاق؛ لفهم المعنى وعدم اللبس فيه، وهذا - على أية حال - يقفنا على ربط مصطلح الضرورة بالقاعدة، لا بالاستعمال وقد « نقل عن ابن هشام أنه أجاز زيد ضربت فى الاختيار. « هكذا نقل أبو حيان، ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز فى الاختيار»[٤] ومن ذلك قراءة ابن عامر (وكلٌّ وعد الله الحسنى)،[٥] برفع (كلٌّ) أى وكلهم والعائد محذوف[٦].

٢ - أما استعمال الاسم الظاهر فى الربط بدلا من الضمير، فقد ذهب القزاز والأعلم إلى أنه « ضرورة»، وضعفه سيبويه،[٧] وأنشد الأبيات التى نقلها عنه القزاز.[٨] على أنها من الضرائر، وهى قول سوادة بن عدى:

لا أرى الموت يسبق الموت شىء   نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

وقول الجعدى:

إذا الوحش ضم **الوحش** فى ظللاتها   سواقط من حر وقد كان أظهر

وقول الفرزدق:

لعمرك ما معن بتارك حقه   ولا منسىء معن ولا متيسر

ويستعمل ابن جنى ذكاءه المعهود، فيرى أن سبب قبح هذه الأبيات قد يكون سببا فى حسنها تبعا للتأويل[٩]. و«قال الفارسى: ومن الناس من لايجيز هذا»[١٠].

ويرى أستاذنا الفاضل على النجدى ناصف أن استعمال الظاهر فى الربط بدلا من الضمير قد يكون بقايا تاريخية لمرحلة من مراحل نمو اللغة وتطورها قبل أن تهتدى إلى

---

(١) السابق نفسه.
(٢) مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٣٨، ٣٩.
(٣) انظر تحصيل عين الذهب: ١/ ٤٤.
(٤) الهمع: ١/ ١٦٧.
(٥) النساء: ٩٥.
(٦) انظر: المغنى: ٢/ ١٥٩. وانظر الإملاء: ١/ ١٩٢.
(٧) انظر الكتاب: ١/ ٣٠.
(٨) انظر مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٤١، ٤٢.
(٩) انظر الخصائص: ٢/ ٥٣، ومابعدها.
(١٠) الهمع: ١/ ٨٧.

استعمال الضمير فى الربط . ويستند فى ذلك إلى ربط مراحل تطور اللغة بتدرج الطفل فى نموه. والطفل لايستطيع استعمال الضمير فى مراحله الأولى، ولذلك يستعمل الظاهر مكانه فيحدث « عن نفسه باسمه العلم لا بضمير المتكلم فى حداثة عهده بالكلام فيقول مثلا : « فيفى مم» يريد : فيفى تريد أن تأكل» . ويقول سيادته : « ولا نزال نرى فى اللغة أنواعا منها (أساليب الربط بغير الضمير) إلى اليوم ، قد تكون بقية من أساليب اللغةفى العصر الذى نزعم أنها كانت فيه خلوا من الضمير. وأشهر هذه الروابط اثنان : تكرار الاسم الظاهر، ثم الألف واللام» . [1] ويسوق الأبيات التى سلفت شواهد له، وأبياتا وآيات غيرها منها قوله تعالى ﴿ **وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين** ﴾ . [2] وقوله تعالى ﴿ **الحاقة . ما الحاقة** ﴾ [3] ومنها قول المجنون :

فيارب ليلى أنت فى كل موطن ... وأنت الذى فى رحمة الله أطمع[4]

وقول عمر بن أبى ربيعة :

كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم ... يا أشبه الناس كل الناس بالقمر[5]

وما أرانى إلا موافقه فى هذا التفسير الذى يناسب تدرج اللغة وتطورها وفقا للمجتمع الذى تكون فيه .

٣ ـ وأما عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فقد أجازه النحاة فى سبع مسائل ، هى أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولايفسر إلا بالتمييز ، أو يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما، أو يكون مخبرا عنه فيفسره خبره، أو يكون ضمير الشأن والقصة، أو يجر برب مفسرا بتمييز ، أو يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له[6]. والمسألة السابقة هى التى وقع فيها خلاف النحاة فجعله الجمهور ضرورة، [7] وأجازه الأخفش وابن جنى وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين والعلامة الرضى وابن مالك[8]، وهى إذا كان الضمير متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعولا به مؤخرا ومن شواهده ـ وهى كثيرة ـ قول حسان بن ثابت :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا ... من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

---

(١) فلسفة الضمير ـ (مذكرات لطلبة السنة التمهيدية للماجستير ١٩٦٨) .

(٢) الواقعة : ٢٧ . (٣) الحاقة : ١ ، ٢ .

(٤) الدرر اللوامع : ١/ ٦٤ . (٥) الديوان : ٢٢٢ .

(٦) انظر المغنى : ٢/ ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤ . (٧) انظر شرح المفصل : ١/ ٧٦ .

(٨) انظر السابق، وشرح الأشمونى ، وحاشية الصبان عليه : ٢/ ٥٩ ، ٦٠ .

وقول الآخر:

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد

وقد بسط ابن جنى وجهة نظره فى الخصائص، فبين « أن تقدم المفعول قسم قائم برأسه» .[1] فإذا تأخر المفعول، وعاد عليه الضمير المضاف إلى الفاعل المتقدم كان الموضع له، وكأن الشاعر حين قال :

جزى ربُّه عنى عدىَّ بن حاتم

إنما كان يقصد « جزى عدى بن حاتم ربُّه » ، ثم قدم الفاعل على أنه قدره مقدما عليه مفعوله فجاز ذلك . ثم يقول أبو الفتح: « ولاتستنكر هذا الذى صورته لك ولايجف عليك، فإنه مما تقبله اللغة ولاتعافه، ولاتتبشعه» [2] .

وقد أسلفنا من قبل أن ابن جنى فى هذه المسألة لايخالف مألوف موقفه من الشعر إذ إنه يعد كل ماجاء فى الشعر ضرورة ولو لم يضطر الشاعر إلى ذلك . والصحيح ـ كما يقول الأشمونى ـ « أنه خاص بالشعر لأنه لم يرد إلا فى شعر» .[3] ولاداعى لتأويل النحاة . والذى أوقع الأخفش وابن جنى وغيرهما فى القول بجواز ذلك، هو كثرة الشواهد الشعرية من جانب، والخلط بين الشعر والنثر من جانب آخر. وهذا ـ على أية حال ـ من تأثير لغة الشعر فى القواعد العامة .

* * *

حصاد هذا الفصل :

عرض هذا الفصل لأنواع « ضرورات الشعر » ، وعالجها فى مباحث خاصة على طريقة تخالف طريقة النحاة ، وأظهر أن بعض ماقال عنه النحاة إنه « ضرورة » إنما هو من خصائص لغة الشعر، وأوقفنا على أن الذى دعاهم للحكم عليه بذلك هو الخلط بين مستويى الشعر والنثر فى التقعيد. وحاول أن يثبت أن مصطلح « الضرورة» لايدل على مدلوله الحقيقى، عن طريق التنظير بها فى القراءات القرآنية، والحديث النبوى، والاستعمالات النثرية المختلفة ، وأن هذا المصطلح أوجدته ظروف المنهج المعيارى الذى اتبعه النحاة بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التى عرضنا لها فى الفصل الأول . كما كشف لنا

---

(١) الخصائص : ١/ ٢٩٥ . (٢) السابق: ١/ ٢٩٧ .

(٣) الأشمونى : ٢/ ٤٣ . وانظر : ٢/ ٥٩ ، ٦٠ .

أن بعض ما قيل عنه إنه ضرورة يمكن أن يكون آثارا تاريخية لمرحلة سابقة من مراحل تطور اللغة . كما أن بعضها يعد جذورا تاريخية لاستعمالات لهجية معاصرة . وأن عدم تنبه النحاة لتطور اللغة هو الذى دفعهم للحكم عليه بأنه ضرورة . وحاول ـ كذلك ـ أن يبين دور القرائن التى تتضافر فى الجملة لأمن اللبس ، وأن أمن اللبس هو الذى يسمح بوجود بعض هذه الظواهر المتعددة الأمثلة ، كما رأينا فى البنية والتضام والعلامة والرتبة والمطابقة والربط . وهذه الظواهر هى التى سماها النحاة ضرورة ، أو اختلفوا فى ذلك على ما رأينا . وأنه لم يكن ممكنا أن تسمح اللغة بوجود هذه الظاهرة إذا كان ثمة إخلال بالمعنى ، أو محاولة الفهم والإفهام التى تنشد من كل حدث كلامى بين أبناء البيئة اللغوية[1] .

وعلى أية حال ، كان ما قدمناه فى هذا الفصل جزءا من موقفنا من تلك الظاهرة التى سميت فى النحو بالضرورة الشعرية . ولعل فى عرض آراء الدارسين المحدثين ما يؤيد ماذهبنا إليه وارتأيناه .

رأى الدارسين المحدثين فيما يسمى بالضرورة الشعرية :

لم يتعرض لدراسة هذا الموضوع كثير من الدارسين المحدثين . وبعض من تعرض له منهم لم يقصد إليه قصدا ، وإنما جاء رأيه فيه عرضا . ولست أعنى بالدارسين المحدثين من عرض للضرورة الشعرية بمفهوم القدماء ، فذكر تعريفاتهم لها ، وتقسيمهم لأنواعها ، واكتفى بعرض نماذج لكل نوع منها بقصد التعريف بها دون علاج لها ، أو إبداء رأى فيها ، وإنما أعنى بالدارسين المحدثين أولئك الذين يضيفون للقديم رأيا جديدا يكشف منهجه ، أو يصحح مساره ، أو يدعو لإعادة النظر فيه .

ومن هؤلاء الدكتور تمام حسان الذى لم يعرض صراحة « للضرورة الشعرية» وإنما عرض لنقد المنهج الذى ينتج اتباعه أمثال هذه الظاهرة[2]. وقد أخذ على النحاة القدماء أنهم درسوا مجموعة من اللهجات فى نحو واحد « ومن هنا جاءت شدة الاضطرار إلى التقسيم إلى شاذ ومطرد » .[3]وعندما ذكر سيادته هذا المصطلح «الضرورة» لم يتناوله إلا على أنه مصطلح

---

(١) يرى بعض اللغويين أن مهمة السلوك الكلامى ليست مقصورة على توصيل الفكر أو التعبير عنه ، وهم فى هذا يقصدون اللغة فى مفهومها الأعم . ونحن هنا ـ بالطبع ـ لانعنى بالحدث الكلامى إلا لونا معينا منه يقوم على وجود ثلاثة أطراف فيه : متكلم ، ومستمع ومعنى يراد توصيله عن طريق اللغة . (انظر : علم اللغة د. محمود السعران : ٨٤ ، ٨٥ ، دار المعارف ١٩٦٢) .

(٢)انظر : منهج النحاة العرب ، د . تمام حسان (حوليات كلية دار العلوم ١٩٧٠) .

(٣) مناهج البحث فى اللغة : ٢٢ .

خاص بمستوى معين لا يعد خطأ، ولكنه « صواب فى موضعه وإن لم يسمح به فى الاستعمال العام » .[1] وهو يرمى من ذلك إلى وجوب الفصل بين المستويات، لأن «التراكيب الشعرية لا تتفق مع تراكيب اللغة العادية بسبب « الضرورة» وحرية الرتبة وغيرهما[2] » .

ويمكن القول إجمالا بأنه على أساس فهمنا لمنهج أستاذنا الدكتور تمام واقتناعنا به ، عالجنا ظاهرة الضرورة الشعرية ، وجعلنا حكم النحاة بالضرورة مظهرا من مظاهر معيارية القاعدة ، كما عالجنا كثيرا من أنواع الضرورة فى ضوء التطبيق لنظريته التى أشرنا من قبل إلى أنه صاحبها ، وهى « تضافر القرائن وإهدار بعضها عند أمن اللبس[3] » .

وأما أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس ، فإنه الوحيد بين المحدثين الذى عالج « الضرورة الشعرية» فى مباحث عقدها لذلك فى كتابيه « موسيقى الشعر» و«من أسرار اللغة» . وخلاصة رأيه أن الضرورة الشعرية « وصمة وصموا بها الشعر العربى عن حسن نية منهم» .[4] ويقول « ولست أعرف أمة من الأمم تصف شعرها بمثل هذا الوصف ، أو تصمه بمثل هذه الوصمة . وما كان أغناهم عن مثل هذا لو أنهم بحثوا الشعر وحده وخصوه ببعض الأحكام التى يجب أن تترك للشعراء وحدهم ، يتخذون منها مايشاءون ويهملون منها مايشاءون، فإذا شاعت فى شعرهم ظاهرة من الظواهر، ونسج على منوالها الكثرة الغالبة منهم، عدت حينئذ من خصائص الأسلوب الشعرى» .[5] ويرى أن النحاة لو تركوا التعبير بالضرورة إلى تعبير آخر كأن يقولوا مثلا : إن الشاعر يحرص على موسيقى شعره كل الحرص، ولا يعبأ بما قد يترتب على تحقيق هذه الموسيقى من مخالفة النظام النثرى فى الكلمات لكان مثل هذا القول أقرب إلى ما ندعو إليه [6]. ثم يلخص سيادته رأيه قائلا : «نحن ـ إذن ـ ننظر إلى تلك الضرورات المستقبحة على أنها أثر لأحد الأمور الآتية : خطأ فى الرواية ، أو اختلاف اللهجات العربية ، أو الصنعة العروضية . ويجدر بمن يعرض لبحث شواهدها فى ثنايا كتب النحو أن يعالجها فى ضوء هذه الأمور الثلاثة» .[7] ونحن ـ وإن كنا نوافقه على الأمر الثانى ، على ماسنعرض له فى الفصل التالى ـ لنا موقف آخر مما سماه سيادته الخطأ فى الرواية سوف نعرضه فى الفصل التالى ، ولا نوافق سيادته كل الموافقة على التفسير الذى قدمه لما سماه الصنعة العروضية ، إذ لم يسق له غير مثال واحد هو قول الشاعر :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره ... طريف بن مال ليلة الجوع والحصر

---

(١) منهج النحاة العرب ، د . تمام حسان : ٥٠ . (٢) السابق : ص ٥١ .
(٣) عالج أستاذنا الدكتور تمام هذه النظرية فى كتاب له بعنوان : (اللغة العربية : مبناها ومعناها) .
(٤) من أسرار اللغة : ٣٢٦ . (٥) السابق نفسه .
(٦) السابق : ٣٣١ . (٧) موسيقى الشعر : ٢٩٩ .

فهو لا يستريح لأن المراد بابن مال هو ابن مالك. ويقدم سيادته لذلك تفسيرين أحدهما: أن الراوى قد ضل السبيل فى رواية مثل هذا البيت. وثانيهما أنه يحتمل أن الناظم أنشد البيت جاعلا الاسم مالك مشكلا بالسكون ثم تصرف فيه العرضيون. والتفسير الأول يجعل الصنعة العروضية داخلة تحت « خطأ الرواة» ، والثانى لايخرج البيت عن «ضرورة» . والتفسير الذى نراه لمثل هذا البيت أنه يخضع لاستعمال الشعر للأعلام على مارأينا قبل .

وقد كان أستاذنا الدكتور كمال بشر واضحا فى بيان رأيه فيما يسمى بالضرورة الشعرية وإن كان لم يعرض له قصدا. يقول « إن الضرورة الشعرية ـ فى نظرنا ـ ليست من باب الخطأ كما يظن بعض الناس. إنها فى رأينا تجىء على وفاق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التى سموها قاعدة عامة، أو تجىء على وفاق مستوى لغوى معين. وهذا كله ـ فى نظرنا ـ صحيح فى بابه، ويعتد به فى بابه كذلك ، وهذا يعنى بالضرورة أن له أصلا واقعيا فى الحال أو فى الماضى، وهذا مانود إثباته وتأكيده» .[1] وإنى أوافق سيادته إجمالا على كل ماقاله غير أنى أعترف بأنى لم أفهم تمام الفهم مايعنيه سيادته بالمستوى اللغوى المعين ، هل يقصد به انفراد الشعر بمستوى خاص؟إننى أرجح ذلك لأن النحاة قالوا إن الضرورة بابها الشعر.

وهناك بعض الباحثين الذين نظروا للضرورة على أنها المشجب الذى يعلق عليه كل بيت لايتفق مع قواعدهم . فيقول أحدهم عن الضرورة إنها: « هذه العلة النهائية للنحاة حين تعييهم الحيل فى استجلاب علة منطقية» .[2] ويقول آخر عن مذهب الجمهور فى الضرورة. «وكأنى بأصحاب المذهب الأول قد وسعوا فى مدلول الضرورة، وأطلقوها دون قيد: لتكون سيفا مصلتا ، وسلاحا يشهرونه فى وجه كل بيت يخالف قواعدهم ويعجزون عن تخريجه فيجدون المخلص فى هذا الوصف السهل يلقونه دون نظر أو تفكير» .[3] ومن الواضح أن هذين الباحثين يتفقان فى جعل الحكم بالضرورة مهربا للنحاة من تفسير الظواهر اللغوية تفسيراً سلبيا، وإن كان الباحث يقصر كلامه على رأى الجمهور فحسب. ومدلول قوله ـ الذى نخالفه فيه ـ أنه يقبل فهم ابن مالك للضرورة، ومايترتب عليه من القول بوجود «ضرورة» فى اللغة ، وقد رأينا أن ابن مالك لايلغى وجود الضرورة على الإطلاق . وخلاصة القول أن هذا الباحث يؤمن بوجود مايسمى ضرورة على مذهب ابن مالك، ونحن لانفرق فى الحكم على هذه الظاهرة بين مارآه ابن مالك، أو غيره وسوف يتضح رأينا هذا عند تناول السليقة اللغوية فى الفصل التالى .

---

(١) دراسات فى علم اللغة : ٢/ ١١٥ . (٢) دراسات فى النحو ، د . طه عبد الحميد : ١٦٦ .

(٣) البحث اللغوى عند العرب ، د . أحمد مختار عمر : ٢٧ .



الفصل الرابع

الضرورة الشعريّة

في إطار اللهجات وتعدد الروايات والسليقة اللغوية

توطئه الفصل :

فى هذا الفصل، نتناول ثلاثة مباحث، هى : تعدد اللهجات والضرورة، وتعدد الروايات والضرورة، والسليقة اللغوية والضرورة. وقد يُظن للوهلة الأولى، أن ليس بين هذه المباحث الثلاثة رباط يسوغ جمعها فى فصل واحد، ولكن نظرة فيها قليل من أناة وريث، تدرك أن الوشيجة بينها قوية، والعروة وثيقة. ذلك أن بعض ماسماه النحاة ضرورة شعرية كان - كما رأينا فى الفصل السابق - استعمالا لهجياً لقبيلة من القبائل التى اعترف النحاة بفصاحتها. غير أن هذا الاستعمال لم يوافق قاعدة من قواعد النحاة، فآثروا فى هذه الحال ألا يعدلوا من القاعدة، أو يفصلوا بين الشعر والنثر، ويجعلوا لكل مستوى من المستويات قواعده الخاصة التى تصف الاستعمالات اللغوية له دون مجاوزة هذا الحد. ولكنهم خلطوا بين اللغة المشتركة التى عليها مدار التقعيد، وبين غيرها من اللهجات المختلفة للقبائل التى تستعمل فى المخاطبة اليومية وشئون الحياة، ولم يدركوا أن اللغة **المشتركة قد تكونت خصائصها من جزئيات جمعتها من لهجات مختلفة**، وأصبحت هذه الجزئيات لبنات فى صرح كيان جديد هو اللغة المشتركة، التى نزل بها القرآن الكريم، وقيل بها الشعر، واستعملت فى المحافل العامة وأسواق الشعر والخطابة.

ولقد كان النحاة يدركون أن اللهجات العربية تختلف بعضها عن بعض، ومع ذلك درسوها فى إطار واحد لم يدركوا خصائصه على الوجه الأمثل ، ولذلك كانوا يرجعون بعض استعمالاته إلى لهجاته الأصلية، إما هروبا من تفسيره والتقعيد له وإما رغبة فى إباحته والقياس عليه، والنسج على منواله. وحينما وجدوا المادة اللغوية التى كان عليها أكبر العبء فى التقعيد ، كما سنرى فى الفصل الخامس ، وهى الشعر، تختلف روايتها من صورة لأخرى ، أرجعوا بعض أسباب ذلك إلى اختلاف اللهجات، وقالوا إن الراوى يروى الشعر وفقاً للهجته الخاصة. ووجد بعضهم فى تعدد الروايات مهرباً من تفسير ماقيل عنه إنه ضرورة إذ اكتفى بالرواية المطردة مع قاعدته ، وخطّأ الأخرى. ولما كان القول بأن الراوى يروى حسب لهجته الخاصة ينطوى فى جوهره على الإيمان بالسليقة اللغوية التى يرون أن العربى مفطور عليها، ولايستطيع عنها حولا، ولابها بدلا، كان لامعدل لنا عن بيان مانراه فى ذلك، وعلاقة هذا كله بما سماه النحاة ضرورة شعرية، لنقف بعد هذا على حقيقة أمرها. هل هى صواب أو خطأ ؟ ثم من الذى يحكم بالتصويب أو التخطئة؟ هل هم النحاة أو أبناء البيئة اللغوية؟ ومن هنا، كانت المباحث الثلاثة التى نتناولها فى هذا الفصل.

أولا : تعدد اللهجات والضرورة الشعرية

جرينا فى الفصل السابق على عدم اعتداد كل ما كان لهجة لقبيلة معينة ضرورة، إذا وجد فى الاستعمال الشعرى. والمعروف أن النحاة لم ينسبوا معظم الاستعمالات اللغوية إلى أصحابها، ولم يحددوا البيئة اللغوية التى يستقون منها مادتهم العلمية تحديدا دقيقا، غاية الأمر أنهم فضلوا بعض القبائل على بعضها الآخر؛ لأمور تخضع لمعيار ذاتى يختلف من شخص لآخر، وهو الفصاحة. كما كانت محاولة طرد القاعدة النحوية وراء كثير من الأحكام التى أطلقها النحاة على بعض الاستعمالات اللهجية كالرداءة، والضعف، والضرورة وغير ذلك. ولقد كان من الممكن أن يكون هذا التصرف مقبولا لو أنهم قصروا التقعيد النحوى على لغة القرآن الكريم وحده بوصفه ممثلا للغة المشتركة بين العرب جميعا. ولكن الواقع أننا رأيناهم ينكرون بعض الاستعمالات القرآنية فى قراءة الجماعة، فضلا عن القراءات الأخرى، كما رأينا فى الفصل الأول، بحيث لايمكن أن يفسر هذا السلوك إلا بالولاء للقاعدة وحدها؛ ومن هنا وجب علينا أن نناقش سلوكهم تجاه اللهجات المختلفة.

اللغة واللهجة واللغة المشتركة :

أصبح من أوليات الدراسات اللغوية، أن هناك فرقا بين ثلاثة أشياء: اللغة، واللهجة، واللغة المشتركة أما اللغة فهى المثل الأعلى الذى يبحث عنه ولايمكن العثور عليه. « إنها قوة فعالة لايستطاع تحديدها إلا بالهدف الذى تتجه نحوه. هى حقيقة بالقوة لاتخرج إطلاقا إلى حيز الفعل، وصورة لاتصل أبدا إلى الاستقرار».[١] وهى « الصورة اللغوية المثالية التى تفرض نفسها على جميع الأفراد فى مجموعة واحدة»[٢]. وعلى هذا فاللغة « ظاهرة إستاتيكية».[٣] ولذلك قال علماء اللغة « إن اللغة مستودع صامت».[٤] وهى «نظام رموز صوتية مخزونة فى أذهان أفراد الجماعة اللغوية».[٥] والوحدات التى تتكون منها

---

(١) اللغة. فندريس : ٣٠٦.
(٢) السابق نفسه.
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان : ١٨٤.
(٤) السابق: ١٨٥ (نقلا عن فيرث).
(٥) دور الكلمة فى اللغة : ٢٣. س. أولمان (ترجمة د. كمال بشر)

اللغة أى الجهاز اللغوى المتعدد الأجهزة « هى القسم من أقسام كل جهاز من هذه الأجهزة، كالحرف من الجهاز الأبجدى ، والصيغة من الجهاز الصرفى، والباب من الجهاز النحوى، وهلم جرا» .[١] وهذا التعريف ينطبق على كل لغة .

أما اللهجة فهى « طريقة من طرق الأداء اللغوى يتوخاها المتكلم فى ظل حالة اجتماعية خاصة» .[٢] وهى ظاهرة ديناميكية» .[٣] ووحدتها التى تتكون منها هى الجملة المفيدة إفادة تامة ،[٤] بحيث تكوّن « مجموعة الصفات اللغوية التى تنتمى إلى بيئة خاصة ويشترك فى هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة[٥] » . ودراسة اللغة لايمكن أن تتم إلا عن طريق دراسة اللهجة، وتتكون اللهجات عن طريق عاملين رئيسين يعزى إليهما تكون اللهجات فى العالم ، وهما :

١ ـ الانعزال بين بيئات الشعب الواحد .

٢ ـ الصراع اللغوى نتيجة غزو أو هجرات [٦] .

ومن المعروف أن كل لغة من لغات العالم تتكون من مجموعة من اللهجات ، بينها جهات شركة فى الكثرة الغالبة فى الكلمات، ومعانيها، ومعظم الأسس التى تخضع لها بنية هذه الكلمات، وتركيب الجمل بحيث يتسنى الفهم والإفهام بين أبناء اللغة الواحدة[٧]، كما كان عليه الحال بين القبائل العربية المختلفة؛ إذ «لم تكن لهجات القبائل البدوية بالجزيرة العربية بعيدة الاختلاف من الوجهة اللغوية، بحيث لايمكن التفاهم حتى بين القبائل المتباعدة بعضها عن بعض فى السكنى والجوار»[٨] .

أما اللغة المشتركة، فهى تقوم « على أساس لغة موجودة ، حيث تتخذ هذه اللغة الموجودة لغة مشتركة من جانب أفراد مختلفى التكلم، وتفسر الظروف التاريخية تغلب هذه اللغة التى اتخذت أساساً ، وتعلل انتشارها فى جميع مناطق التكلم المحلى المختلفة»[٩] وهى «لهجة أظهرتها الظروف على اللهجات المجاورة»،[١٠] بحيث تلتقى فيها مجموعة من الظواهر اللغوية التى تيسر اتصال أفراد البيئات المختلفة بعضهم ببعض وفهم ماقد يدور

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٥ .
(٢) السابق : ١٨٣ .
(٣) السابق: ١٨٤ .
(٤) انظر السابق : ١٨٥ .
(٥) فى اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس : ١٦ .
(٦) السابق: ٢١ ، وما بعدها . وقارن باللغة بين الفرد والمجتمع : ٥٥ .
(٧) انظر : فى اللهجات العربية : ٢١ ، وما بعدها .
(٨) العربية : يوهان فك : ٧
(٩) اللغة : ٣٢٨ .
(١٠) اللغة : ٣٣٦ .

بينهم من حديث فهما يتوقف على قدر الرابطة التى تربط بين هذه اللهجات[١] ؛ «ولهذا السبب حق لهنرى سويتHenery Sweet أن يقول : إن اللغة الفصحى هى اللغة التى لا يستطيع السامع أن يحكم على المنطقة التى ينتمى إليها متكلمها»[٢] .

العربية الفصحى هى اللغة المشتركة قبل الإسلام وبعده :

وقد كانت العربية الفصحى فى الجاهلية هى اللغة الأدبية المشتركة بين قبائل العرب وهى التى سميت خطأ « باللهجة القرشية»، وهى «تسمية خاطئة تماما»،[٣] إذ إنها « لم تكن لهجة قريش وإنما كانت لغة العرب»[٤] .

وقد استمدت اللغة العربية الفصحى خصائصها من جميع اللهجات العربية الأخرى، لأسباب سياسية ودينية وثقافية واقتصادية مختلفة نتيجة لالتقائها « فى الأسواق والحج والمجامع الأخرى وفى الغارات والحروب، وأيام العرب، والرحلات التجارية» .[٥] وقد بين ابن فارس كيف أن لهجة قريش أفادت من اللهجات الأخرى عن طريق وفود الحج وغيرها فكانت قريش « إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم .[٦] كما بين ذلك الفارابى فى نصه المشهور، ولذلك كانت هى اللهجة التى ارتكزت على كثير من خصائصها اللغة المشتركة التى يفهمها كل عربى . ويستعملها فى شعره وخطابته، « لينال إعجاب سامعيه ولايكون موضع سخريتهم وهزئهم» .[٧] فإذا عاد إلى أهله تكلم بلهجتهم؛ لأن « اللهجة الفصحى لم تكن تدخل فى الحياة اليومية للعربى العادى إلا بمقدار ، وأن اللهجة اليومية لأى عربى كانت لهجة قبيلته الخاصة»[٨]. ومن هنا فإننا نفهم ما وصف به النحاة خلو لهجة قريش من العنعنة والكشكشة، والكسكسة، والتلتلة، وغير ذلك من الصفات اللهجية، على أنه وصف للغة المشتركة التى قيل بها الشعر الجاهلى، ونزل بها القرآن الكريم[٩] . وعلى ذلك فإن إنكار الشعر الجاهلى القائم على دعوى أنه لايمثل اللهجات المختلفة للقبائل العربية[١٠]، قد بنى أساسا على عدم

---

(١) انظر : فى اللهجات العربية : ١٦ .
(٢) اللغة بين الفرد والمجتمع : ٩١ .
(٣) اللغات السامية : نولدكه : ٧٧ .
(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٧ .
(٥) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٦ . وانظر اللغة بين الفرد والمجتمع : ٧٧ ، وما بعدها .
(٦) الصاحبى : ٢٣ .
(٧) فى اللهجات العربية : ٤٠ .
(٨) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٦٩ .
(٩) انظر : مجالس ثعلب ١٠٠ . وسر الصناعة: ١/ ٢٢٤، ٢٣٥ . والخصائص : ٢/ ٢٢ . والصاحبى: ٢٤ .
(١٠) انظر : فى الأدب الجاهلى، د . طه حسين : ١٤١ (ط ٩ دار المعارف) .

إدراك كامل للظروف اللغوية للجزيرة العربية قبل الإسلام، إذ « يمكن للمرء أن يظن أن لغة الشعر كانت على الأقل بالنسبة لمعظم العرب ـ لغة فنية مصنوعة، وأن بعض القبائل اتخذت لغة القبائل الأخرى لغة للشعر ، وأن ذلك كان يناسب الشعراء الرحالة الذين يتكسبون بالفن» . [١] وذلك لأن هذا الشعر يستعمل لغة موحدة كما يقول نولدكه ، ويجدر بنا أن نشير إلى أن « شعراء العربية اليوم يتكلمون بلهجات متعددة شتى ويعيشون بها فى ديارهم وأقطارهم، لكنهم فى الشعر يستعملون الفصحى المشتركة، ولسنا مع ذلك ننكر أشعارهم، أو يريبنا منها أنها لاتمثل لهجاتهم الإقليمية المختلفة»[٢] .

خصائص اللغة المشتركة مستمدة من اللهجات المختلفة :

إن اللغة المشتركة التى بها نزل القرآن الكريم[٣]، وقيل بها الشعر الجاهلى لم تنشأ من فراغ، وإنما استمدت خصائصها من اللهجات المختلفة فى أرجاء الجزيرة العربية. « فهى لغة فنية قائمة فوق اللهجات ، وإن غذتها جميع اللهجات[٤] » . والدليل على ذلك أن القرآن الكريم اشتمل على استعمالات لهجية لهذه القبائل المتعددة تختلف قلة وكثرة حسب شيوع الاستعمال فى اللغة المشتركة. وقد قام أحد الباحثين الجادين بإحصاء يبين عدد استعمالات كل لهجة فى القرآن ، ويعنينا منه أن القرآن الكريم بوصفه ممثلا للغة الأدبية المشتركة ،قد وردت فيه استعمالات لقبيلة تميم، والحجاز ، وقريش، وأسد، وقيس، ونجد، وهذيل، والمدينة، ومكة، وطيىء، وعقيل، واليمن، وسليم ، وكلب، وحمير، وكنانة، وربيعة، وسفلى مضر، وكلاب، وبكر بن وائل وعامر، وتهامة، وأزد شنوءة، وبلحارث بن كعب، وعذرة، ودبير، وبنى مالك، والعالية، وضبة، وهوازن، وبلعنبر، وكعب، وبنى القين، وغنم، وبنى صباح، وهمدان، وفقعس، وبرابر مكة وسودانها، وبنى الصعدات، والحيرة، وأكلونى البراغيث[٥]، ولخم، ونجران، وفزارة ، وأزد السراة، وحوران، وكندة، وغسان، وأزد عمان، والنخغ، ويربوع، وخثعم، وزبيد وبنى الهجيم، ومراد، والأزد، وجذام، وحنيفة، والأنصار، وهجر، وعكل، وغطفان، وتيم، والعرب العاربة[٦]. ومجموعها أربع وستون لهجة تجمع بين لهجات الأماكن والقبائل وهى تهدم

(١) اللغات السامية : ٧٥ . وانظر : ضحى الإسلام : ٢/ ٢٥٤، ٣٥٣. .

(٢) لغتنا والحياة د. عائشة عبد الرحمن : ٥٠ . (٣) انظر : فى اللهجات العربية : ٤١ .

(٤) تاريخ الأدب العربى : كارل بروكلمان : ١/ ٤٢ (ترجمة د. النجار) .

(٥) هذه تسمية للهجة وليست تسمية لأصحابها، وقد سماها ابن مالك « يتعاقبون فيكم ملائكة» وقد حكى بعض النحاة أنها لغة طيئ، وقال بعضهم إنها لغة أزد شنوءة. (انظر الأشمونى : ٢/ ٤٨) .

(٦) انظر : لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل، للدكتور علم الدين الجندى (حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٠ـ ١٩٧٠)

قائمة الفارابى المشهورة. « والملاحظ أن هذه اللهجات الفصحى تقرب إلى كل لهجة عربية فتكون أدنى إليها من غيرها من اللهجات. وإنما كانت قريبة منها، لأن بعض عناصر تركيبها ملاحظ فيها. فالفصحى لكونها لغة العرب جميعا تم نموها فى المجتمع العربى فى عمومه لا فى قبيلة بعينها، وتقبلت فى نموها عناصر من جميع اللهجات حتى بدت قريبة إلى كل لهجة»[1].

ومعنى ما تقدم أن الشعر ـ كذلك بوصفه مستوى من مستويات اللغة المشتركة ـ كانت تتردد فيه أصداء هذه اللهجات المختلفة، لا على أنها من لهجة الشاعر الخاصة، بل على أنها من عناصر اللغة المشتركة، التى تتكون جزئياتها من استعمالات لهجية متنوعة. وعلى هذا فإنه لايصح الاعتماد على الشعر فى تصوير خصائص لهجة ما تصويرا كاملا. وغاية الأمر أنه يمكن لنا أن نعرف جزئية من جزئيات الاستعمال العام للهجة ما عن طريق الشعر، ولايتعين أن يكون الشاعر الذى جاء فى شعره هذا الاستعمال اللهجى من القبيلة صاحبة هذا الاستعمال. ولعل هذا يفسر لنا ذلك التضارب الذى نجده فى كتب اللغة والنحو؛ إذ نجد شاعرا من قبيلة يقع فى شعره استعمال لهجة أخرى، وهو فى الحقيقة لم يعمد إليه، إلا أنه سائغ فى عرف اللغة المشتركة، كما استعمل أبو النجم وهو من قبيلة عجل مانسب إلى بكر بن وائل من تسكين عين الثلاثى المكسورة، فى قوله:

لو عُصْر منها المسك والبان انعَصرْ [2]

ولعل هذا يفسر لنا اختلاف نسبة اللهجة إلى قبيلتين أو أكثر، إذ تنسب مرة إلى قبيلة الشاعر، ومرة أخرى إلى القبيلة التى تسرب هذا الاستعمال منها إلى اللغة المشتركة.

وجود استعمال لهجى فى اللغة االمشتركة:

ليس معنى ما تقدم أن كل استعمال لهجى فى الشعر أيا كان نوعه، يعد من خصائص اللغة المشتركة؛ إذ إن الشاعر لايستطيع مهما بلغ من الحذق فى إجادة اللغة الأدبية المشتركة أن يتخلص تماما فى شعره من تأثير لهجته الخاصة، ولابد أنه كان يتسرب بين الحين والآخر إلى شعره بعض خصائص لهجته اليومية، التى يستعملها فى حياته العادية مع أبناء قبيلته. وقد يكتب لهذا الاستعمال اللهجى الخاص الشيوع والانتشار، فيصبح من خصائص اللغة المشتركة، وقد يقتصر استعماله على هذا الشاعر وحده، فيبقى موسوما بالتفرد، وعدم

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان: ٦٢.

(٢) انظر: تحصيل عين الذهب، للأعلم الشنتمرى: ٢/٢٥٨. وشرح شواهد الشافية للبغدادى: ١٦.

الشيوع . وبهذا نستطيع أن نفسر بعض الظواهر المنفردة التى ليس لها نظائر كثيرة فى اللغة الأدبية المشتركة . وأمثال هذا النوع ماخرجت عليه بعض القراءات القرآنية التى وصفت بالشذوذ، وما وصفه النحاة بأنه ضرورة شعرية .

وهذه الظاهرة ، وأعنى بها اجتماع استعمالات من لهجات مختلفة فى كلام عربى واحد، قد أولاها ابن جنى اهتماما كبيرا، فعقد لها عدة فصول فى خصائصه، وتناولها فى أماكن مختلفة[١]، وضرب لها أمثلة متعددة كقول يعلى الأزدى :

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو ومطواى مشتاقان لهْ أرقانِ

« فهاتان لغتان أعنى إثبات الواو فى أخيلهو وتسكين الهاء فى قوله : لهْ؛ لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة» .[٢] فتفسير هذا أن الشاعر وجد هذين الاستعمالين فى اللغة المشتركة التى ينظم بها شعره، ولكن النحاة لعدم اطلاعهم على جميع خصائص اللغة المشتركة، اعتدوا قول هذا الشاعر فى تسكين هاء له من أشد الضرورة[٣] ، مع ورود قراءات قرآنية بها :[٤] (ونادى نوح ابنهْ وكان فى معزل)[٥] وقوله تعالى : (إن الإنسان لربّهْ لكنود)[٦] .

من أجل ذلك لايصح التسليم بكل ما قال عنه النحاة إنه ضرورة؛ لأن الذى دفعهم إلى ذلك - فضلا عن منهجهم فى تفضيل بعض اللهجات على بعضها الآخر ، كما رأينا فى الفصل الأول[٧] - هو عدم اطلاعهم على كثير من الاستعمالات اللغوية للغة المشتركة . وقد هاجمهم ابن مالك لهذا السبب نفسه ثمانى وعشرين مرة[٨] فى كتابه « شواهد التوضيح والتصحيح» ، وكذلك الشهاب الخفاجى فى شرحه لدرة الغواص[٩] . ومن قبل هاجمهم ابن جنى، واتهمهم بأنهم « ضعف نظرهم، وخفت إلى تلقى ظاهر هذه اللغة أفهامهم» ، لأنهم جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم، على « أن أكثر ذلك وعامته إنما هو لغات تداخلت فتركبت» .[١٠] وهذه اللغات التى تداخلت فتركبت، هى الخصائص التى تتكون من مجموعها اللغة المشتركة .

---

(١) انظر : الخصائص : ١/ ٣٧٠ ، ٣٧٤، ٣٨٥ .
(٢) السابق : ١/ ٣٧٠ . وانظر المحتسب : ١/ ٢٤٤ .
(٣) انظر : المقتضب : ١/ ٣٩، ٢٦٧ .
(٤) انظر : المحتسب : ١/ ٣٢٢ والهمع : ١/ ٥٩ .
(٥) سورة هود : ٤٢ .
(٦) العاديات : ٦ .
(٧) وانظر أيضا : المفاضلة بين اللهجات فى النحو، د . محمد عيد (حوليات كلية دار العلوم ١٩٧٠) .
(٨) انظر على سبيل المثال صفحات : ١٢، ٤٢، ٤٧، ٥٢ . ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٨٦، ٩٦، ٩٩، ١٠٨، ١١٤، ١٢١، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٦، ١٦٥، ٢١٦ .
(٩) انظر على سبيل المثال، صفحات : ٣٧ ، ٤٩، ١٠٤ .
(١٠) الخصائص : ١/ ٣٧٥ .

اللهجات فى « الضرورة الشعرية » :

لانريد أن نعيد هنا ما أوضحناه فى الفصل الأول من موقف النحاة من القبائل المختلفة . وسوف يكون حديثنا هنا تطبيقاً لما قرروه هم أنفسهم من أن اللهجات على اختلافها حجة ، ولايجوز رد إحدى اللهجات بلهجة أخرى [١]، بناء على أن هذه الخصائص اللهجية مظهر من مظاهر اللغة المشتركة التى قبلها العرف اللغوى، وأقرها. وعلى هذا، فلسنا نوافق سيبويه فى وصفه إحدى اللهجات بقوله : « وهذه لغة رديئه . » إنما هو غلط »، [٢] وقوله «وهو قليل خبيث»، [٣] أو قوله « وقد بلغنا أن قوما من أهل الحجاز يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل ردىء»، [٤] أو قول ابن جنى : « وهذه لغة شاذة[٥] » أو قوله عن بعض اللهجات : إنها «لغة ضعيفة مرذولة غير متقبلة»[٦] أو قول ابن الأنبارى : « فهى قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب »، [٧] أو قول السيوطى عن بعض اللهجات إنها «لغة قليلة[٨] » . كما لانوافق ابن جنى على أنه يجوز للعربى أن يستعمل لهجة أخرى إن احتاج إلى ذلك فى شعر أو سجع فحسب[٩] . فقصْر ذلك على الاحتياج للشعر أو السجع غير مقبول من وجهة النظر اللغوية ، لأنه ما دامت هذه الاستعمالات من خصائص اللغة المشتركة؛ فلا يجوز حظر استعمالها فى مواضع ، وإباحتها فى مواضع أخرى . وكذلك لا نوافق بعض الباحثين فى قوله : « والواجب إهدار هذه اللهجات التى تكلم بها قوم بأعيانهم، فقد عد القدماء ما جاء من نظائرها لحناً [١٠]»، لأن الذى أملى على بعض القدماء قولهم بهذا إنما هو محاولة طرد القاعدة، ولأننا ينبغى ألا نتابعهم معصوبى العيون فى كل ما قالوه ، ولأن دراسة اللهجات أمر له خطره فى كشف أسرار اللغة .

لقد نظر النحاة إلى اللغة على أنها وحدة واحدة ، ولم يفرقوا بين اللغة المشتركة ولم يفرقوا ــ كذلك ــ بين الشعر والنثر؛ ولذلك أباحوا فى المسألة الواحدة صرفا أو نحوا عدة أوجه ، لايمكن تفسيرها إلا على أنها لهجات وفدت على اللغة المشتركة ، وأهمل النحاة حينئذ إرجاع كل استعمال إلى أصل لهجته ، ولم يبينوا ما إذا كان هذا الاستعمال أو ذاك استعمالا عاما أى قبلته اللغة المشتركة ، وأصبح جزءا من خصائصها ، أو خاصا بمعنى أن قائله ينفرد به ولم

---

(١) انظر الخصائص : ٢/ ١٠ .
(٢) الكتاب : ٢/ ٢٨٧ .
(٣) السابق : ١/ ١٩٤ .
(٤) السابق : ٢/ ١٧٠ .
(٥) سر الصناعة : ١/ ٢٢٢ .
(٦) السابق : ١/ ٥١ .
(٧) الإنصاف : ٢/ ٤٢٣ .
(٨) الهمع : ٢/ ٥٩ .
(٩) انظر الخصائص : ١/ ٣٧٢، ٢/ ١٢ .
(١٠) دراسة نظرية تطبيقية فى علمى الصرف والعروض : القسم الأول : ٧٢ د. محمد بدوى المختون .

تقبله اللغة المشتركة ، بل أخذوا يعللون مثل هذه الاستعمالات بتعلات لاتصدق فى كثير من الأحيان، كأن يذكروا للعلّ تسعة استعمالات هى: لعل ، ولعن، ولغن، ورعن، وعن، ولغل، وغل، وعل ، ويعللوا هذا بكثرة الاستعمال[1] .

ولكنهم ـ مع ذلك ـ يحاولون أحيانا رد الاستعمال إلى لهجته ـ دون بيان ما إذا كان عاما أو خاصا أيضا ـ فيصرحون حينا باسم أصحاب هذه اللهجة، ويكتفون حينا بالقول بأنها «لغة»؛ وذلك حينما يكون فى هذا الاستعمال مخالفة لقواعدهم، كما فعلوا فى قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلَهم بشر

حيث أعمل (ما) مع تقدم خبرها على اسمها[2]. وهذا ينقض قاعدة لديهم وهى أن وجوب تقديم الاسم على الخبر فى هذا الباب شرط لرفع الاسم ونصب الخبر، فقالوا حينئذ عن قول الفرزدق إنه شاذ. ، وقيل غلط سببه أنه تميمى، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر. وقيل مؤول [3] . وقيل نصب على الحال لأنه صفة لبشر. وقيل ظرف والتقدير: وإذ ما مكانهم بشر أى فى مثل حالهم.[4] ونسب المبرد نصب (مثلهم) إلى النحويين، ووصفه بأنه خطأ فاحش وغلط بين[5] وكان الواجب عليهم أن يصححوا القاعدة بدلا من كل هذا الاضطراب، أو يضعوا قاعدة جزئية، وخاصة أن شعر الاستشهاد كله لايمثل إلا لهجة واحدة هى اللغة الأدبية المشتركة .

من هنا نجد أن تصريحهم أحيانا بنسبة اللهجة، أو قولهم بأن تعبيرًا للهجة كان سلاحا ذا حدين، أحدهما يعنى أن هذا خارج عن نطاق اللغة الفصحى، ويكفى الاقتصار فيه على السماع . يقول ابن يعيش « وقولنا فى اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بنى أسد غضبانة وعطشانة فألحق النون تاء التأنيث» . [6] والآخر يعنى أن هذا استعمال عربى فصيح يجوز القياس عليه لأن « كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه» . [7] والذى دفع إلى هذا التناقض هو فقدان المنهج المحدد، والاعتماد على الأمور الذاتية، والخصومة والجدال بين النحويين من جانب ورعاية اطراد القاعدة من جانب آخر .

وإذا نحينا اللجاجة والذاتية فى دراسة اللغة، ونظرنا إلى اللغة من خلال اللغة نفسها لا من خلال القواعد، فإننا نعد كل ما كان لهجة استعمالا سائغا مقبولا، معترفا به من أبناء

---

(١) انظر : الإنصاف : ١/ ١٣٧، ١٣٨ .
(٢) انظر : الأشمونى : ١/ ٢٤٨ .
(٣) السابق نفسه .
(٤) شرح الشواهد للعينى : ١/ ٢٤٨ (الأشمونى) .
(٥) انظر المقتضب : ٤/ ١٩١ .
(٦)شرح المفصل لابن يعيش : ١/ ٦٧ .
(٧) المزهر : ١/ ١٥٣ .

البيئة اللغوية التى قيل فيها النص ، ولم تعترض عليه . وإذا كان فى الشعر؛ فهو من خصائص اللغة المشتركة ، وإن أهمله النحاة لأن الشعر مستوى من مستويات اللغة الأدبية المشتركة ، وعلى ذلك سوف نجد ما قال عنه النحاة إنه ضرورة مقسم من هذه الزاوية إلى قسمين نسبوه إلى أصحابه ، وقسم اكتفوا بالقول عنه بأنه لهجة أو ـ على حد تعبيرهم ـ «لغة» ، دون أن يصرحوا بأصحاب هذه اللغة أو اللهجة ، وهذه نماذج من كلا النوعين :

أولا : نماذج لهجية مما نسبوه إلى أصحابه :

١ ـ إلحاق الفعل علامة تثنية أو جمع إذا كان الفاعل اسما ظاهرا مثنى أو جمعا عده بعض النحاة ضرورة .[١] وذلك لهجة يقول سيبويه . « واعلم أن من العرب من يقول : ضربونى قومك ، وضربانى أخواك . . . وهى قليلة » .[٢] ويعبر عن هذه اللغة بأنها لغة « أكلونى البراغيث » . وحكى بعض النحويين أنها لغة طيىء ، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة » ،[٣] وهم «حى من اليمن» .[٤] وبعض النحاة أنكر هذه اللغة[٥] .

٢ ـ حذف واو الجماعة من الفعل ، والاكتفاء عنها بالضمة لهجة لبعض العرب « وهى فى هوازن وعليا قيس »[٦] .

٣ ـ إسكان وسط الثلاثى المكسور والمضموم عده المرزبانى ضرورة[٧] ، « وهى لغة بكر ابن وائل وأناس كثير من تميم »[٨] .

٤ ـ عدم حذف حرف العلة من الفعل الناقص المجزوم . « الجمهور على أنه مختص بالضرورة ، وقال بعضهم إنه يجوز فى سعة الكلام وإنه لغة لبعض العرب »[٩] وإنها تثبت فى الجزم على لغة طيئ[١٠] ، وبعض بنى عبس وبعض بنى حنيفة[١١] .

٥ ـ تسكين عين (مع) قيل عنه إنه ضرورة . « وفى التسهيل إنه لغة ربيعة ، وقيل إنه لغة بنى تميم[١٢] » .

---

(١) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة ٦٢ .
(٢) الكتاب : ١/ ٢٣٦ . وانظر شرح المفصل : ٣/ ٨٧ .
(٣) شرح الأشمونى : ٢/ ٤٨ .
(٤) حاشية الصبان على الأشمونى : ٢/ ٤٨ .
(٥) انظر مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٦٢ .
(٦) معانى القرآن للفراء : ١/ ٩١ . وانظر الهمع : ١/ ٥٨ .
(٧) انظر : الموشح : ١٤٧ .
(٨) الكتاب : ٢/ ٢٥٧ .
(٩) الهمع : ١/ ٥٢ . وانظر اللسان : ٢٠/ ٣٨٤ .
(١٠) انظر : الموشح : ٣٣ .
(١١) انظر : معانى القرآن ، للفراء : ١/ ١٦١ .
(١٢) شرح درة الغواص ، للشهاب الخفاجى : ٥٢ .

٦ ـ تسكين الواو والياء من هو وهى لغة قيس وأسد[١] .

٧ـ تشديد الواو والياء من هو وهى لغة همدان[٢] .

٨ ـ إبدال السين تاء، عده القزاز ضرورة مثل قول الشاعر :

ياقاتل الله بنى السعلات عمرو بن يربوع شرار النات

غير أعفاء ولا أكيات[٣]

ويقول السيرافى : إنها فى خيبر والنضير[٤]، وبعضهم قال إنها فى بنى تميم[٥] .

٩ ـ إسكان هاء الضمير فى الوصل لغة أزدالسراة[٦] .

١٠ ـ نقل حركة الحرف الأخير فى الوقف إلى ماقبله عده المبرد ضرورة .[٧] وهو فى لهجة «بعض بنى تميم من بنى عدى»[٨] .

١١ ـ الجزم بأن ، يرى النحاة أنه ضرورة، و« ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأن، ونقله اللحيانى عن بنى صباح من ضبة»[٩] .

١٢ ـ إسكان أواخر الكلمات بإسقاط العلامة الإعرابية لغة بن تميم .[١٠] وعلى وفاقها جاءت قراءة أبى عمرو بن العلاء .

١٣ ـ إثبات ألف أنا فى الوصل من لغة تميم وبعض قيس وربيعة[١١] .

١٤ ـ إسكان عين جمع المؤنث التى حقها أن تفتح لغة لبعض قيس[١٢] .

١٥ ـ حذف النون من (مِنْ) من لهجة خثعم وزبيد[١٣] .

١٦ ـ إبدال الياء ألفا فى سائر الكلام، فتقول فى أعطيت : أعطات، وفى دُهِى دُها ، عدّه بعض النحاة ضرورة[١٤] ، وهو لهجة طيئ[١٥] .

---

(١) انظر الهمع : ١/ ٦١ . واللسان : ٢٠/ ٣٦٨ . (٢) انظر الهمع : ١/ ٦١ .
(٣) مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٨٠ . و انظر النوادر ١٠٤ . (٤) انظر: شرح السيرافى : ١/ ٢٣٩ .
(٥) انظر : تفسير القرطبى ٣٩ (الشعب) وانظر سر الصناعة : ١/ ١٧٢ .
(٦) انظر الخصائص : ١/ ٣٧٠ . والمحتسب : ١/ ٣٢٣ . (٧) انظر : الكامل : ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ .
(٨) الكتاب : ٢/ ٢٨٧ . (٩) المغنى : ١/ ٢٩ .
(١٠) انظر المحتسب : ١/ ١٠٩ .
(١١) انظر : ارتشاف الضرب : ١٢٢ . ١ والقرطبى ٢٤٦٤ (الشعب) .
(١٢) انظر المحتسب : ١/ ٥٦ . (١٣) انظر فى اللهجات العربية : ١٣٥ .
(١٤) انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة : ٨١ ، ٨٢ .
(١٥) انظر السابق . والإنصاف ٥٤ . وشرح شواهد الشافية ٤٨ .

١٧ ـ إبدال الواو ألفا فى سائر الكلام كذلك مثل : **ترقوة وعرقوة**، فيقال فيهما : ترقاة وعرقاة « وحكى أن ذلك لغة طيئ أيضا » .[١] وعليه جاء قول الشاعر :

بنيتى سيدة البنات   عيشى ولا نأمن أن **تماتى**

١٨ ـ إبدال الياء المشددة جيما فى الوقف عده بعضهم ضرورة[٢] ، وهو لهجة بنى سعد[٣] .

١٩ ـ تصحيح عين مفعول الثلاثى الأجوفيعده المبرد ضرورة[٤]، وهو من لغة تميم[٥].

٢٠ ـ فك المدغم، يعده النحاة ضرورة وهو من لغة أهل الحجاز[٦] .

ثانياً : نماذج لهجية ما لم ينسب إلى أصحابه :

١ ـ حذف الياء من آخر الاسم المنقوص من غير المنون ، مثل قول خفاف بن ندبة :

كنواح ريش حمامة نجدية   ومسحت باللثتين عصف الإثمدِ

عدهُ سيبويه ضرورة .« وقال الجوهرى: هذه لغة لبعض العرب يحذفون الياء من الأصل مع الألف واللام . فيقولون فى المهتدى : المهتد، كما يحذفونها مع الإضافة»[٧] .

٢ ـ الإشباع فى الاسم والفعل لم يعده صاحب اللسان ضرورة؛ إذ « قال أبو بكر : **العرب تصل الفتحة** بالألف، والضمة بالواو، والكسرة بالياء» .[٨] وقال ابن فارس عن الاختلاف فى الزيادة نحو أنظر وأنظور: « وكل هذه **اللغات** مسماة منسوبة إلى أصحابها».[٩] وجعل ذلك مظهراً من مظاهر الاختلاف فى لغات العرب .

٣ ـ الجزم بلَوْ، عده بعضهم ضرورة، وقيل « بل هو **لغة لقوم** فيطرد عندهم فى الكلام»[١٠] .

---

(١) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة : ٨٢ . وشرح شواهد الشافية : ٤٨ .
(٢) انظر الهمع : ٢/ ١٥٧ . وشرح شواهد الشافية : ٢١٥، ٢١٦ .
(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٢٨٨ . وشرح الشافية : ٢/ ٢٨٧ .
(٤) انظر المقتضب : ١/ ١٠١، ١٠٢ .
(٥) انظر سيبويه : ٢/ ٣٦٣ . والمنصف: ١/ ٢٨٦ .
(٦) انظر الخصائص : ١/ ٢٩٥ . ومابعدها .
(٧) اللسان : ٢٠/ ٣٠٣ (يدى) وانظر شرح السيرافى : ١/ ٢٢٦ .
(٨) اللسان : ٢٠/ ٣١٢، ٣٧٩، ٣٨٠ .
(٩) الصاحبى : ٢١، ٢٢ .
(١٠) الهمع : ٢/ ٦٤ . وانظر المغنى : ١/ ٢١٤ .

٤ ـ إهمال أنْ وعدم النصب بها . قال عنه ثعلب : « هذه لغة تُشبه بها[١] » . وعده الفراء من قبل « صوابا » [٢] .

٥ ـ حكى اللحيانى عن بعض العرب أنهم ينصبون بلَـمْ ، وقال فى شرح الكافية إن النصب بها لغة[٣] . وجزم به السيوطى[٤] .

٦ ـ فى قول الشاعر :

نحن بنو ضبة أصحاب الفَلَجْ نضرب بالسيف ونرجو بالفَرَجْ

« قال الدمامينى فى شرح المغنى : إن فتح اللام إتباعا لفتح الفاء ضرورة ، وهو من عدم الاطلاع فإنه بفتحتين لغة أصلية فيه »[٥] .

٧ ـ حكى بعض النحاة أن صرف جميع ما لا ينصرف لغة لبعض العرب[٦] .

٨ ـ إسقاط حركة الإعراب من الاسم المنقوص « أجازه أبو حاتم السجستانى فى الاختيار وقال إنه لغة فصيحة »[٧] .

٩ ـ فى الذى والتى لغات ، منها تشديد الياء فيهما أو حذفها . « قال أبو حيان : ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر ، فمذهبه فاسد ، لأن أئمة العربية نقلوها على أنها **لغات** جارية فى السعة »[٨] .

١٠ ـ ويقولون الخامى والسادى ، للخامس والسادس . وقد عد بعضهم ذلك ضرورة «والسادى : السادس **فى بعض اللغات**» .[٩] وتقول « جاء فلان خامسا وخاميا ؛ وسادسا وساديا وساتاً »[١٠] .

١١ ـ استعمال (الأشرّ) أفعل تفضيل بدلا من (شرّ) « قال الجوهرى : إنها لغة قليلة »[١١] .

١٢ ـ حذف الواو والياء من (هو ، هى) لغة [١٢] حكاها الكسائى[١٣] .

---

(١) مجالس ثعلب ٣٩٠ . وانظر الضرائر : ٢٧٢ .
(٢) معانى القرآن ، للفراء : ١/ ١٣٦ .
(٣) الأشمونى : ٤/ ٨ . وانظر المغنى : ١/ ٢١٧ .
(٤) انظر : حاشية الصبان على الأشمونى : ٤/ ٨ .
(٥) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجى : ٣٧ .
(٦) انظر : الخصائص : ٢/ ٩٦ . والهمع : ١/ ٣٧ .
(٧) الهمع : ١/ ٥٣ .
(٨) الهمع : ٢/ ٧٢ ، ٨٣ . وانظر الإنصاف : ٢/ ٣٩٥ ، ٣٩٦ .
(٩) اللسان : جـ١٩/ ٩٩ . وانظر : جـ٢٠/ ٣٨٣ ، ٣٨٤ .
(١٠) إصلاح المنطق ل ، ابن السكيت : ٣٠١ .
(١١) شرح درة الغواص : ٦٤ .
(١) انظر الهمع : ١/ ١٦ .
(١٣) انظر اللسان : ٢٠/ ٣٦٦ .

١٣ ـ إثبات الياء فى تثنية «يد» و«دم»، فيقال فيهما يديان ودميان . عده بعض النحاة ضرورة .[١] وهو لغة لبعض العرب تعامل يداً على أنها اسم مقصور فتقول فيها يدًا مثل فتى وتثنيتها على هذا : يديان[٢] .

١٤ ـ تحريك عين فُعْل بالضم كقوله :

وفى الأكف اللامعات سُورُ

قال عنه سيبويه إنه ضرورة[٣]، وكذلك ابن جنى والرضى . [٤] وقد « حكى أبو زيد : رجل جواد وقوم جود وجود . قال : ورجل قوول من قوم قوُل»[٥] .

١٥ ـ إبدال تاء التأنيث هاء وإسكانها فى الوصل لغة لبعض العرب حكاها الفراء[٦] .

وإذا كان فى إهمال نسبة هذه اللهجات إلى أصحابها، أو التردد أحيانا فى نسبتها بين قبيلتين ، داعية إلى التشكك فى أمر هذه اللهجات، فإننا نؤكد أنها صحيحة، وأنها تمثل استعمالات لهجية مختلفة ، سواء نسبت إلى أصحابها أم لم تنسب ، ولكننا فى الوقت نفسه نرى أن هذه الاستعمالات اللهجية مادامت قد وجدت فى الشعر فهى مظهر من مظاهر اللغة المشتركة، وأن النحاة قد قصرت قواعدهم عن شمولها فوسموها بالضرورة. والدليل على ذلك ورود هذه الاستعمالات الموسومة بالضرورة فى القرآن الكريم وقراءاته المتعددة التى وسعت أربعا وستين لهجة مختلفة من اللهجات العربية، وبعض أصحاب هذه القبائل ممن أبعدهم النحاة عن دائرة الاستشهاد. ولذلك حينما فوجئوا بوجود ظواهر لهجية لهذه القبائل فى القراءات القرآنية لم يتورعوا عن الطعن فى هذه القراءات، وعدوا ماجاء فيها ضرورة أحياناً، فوقعوا بذلك فى تناقض مؤداه القول بالضرورة فى غير الشعر، وفى القرآن الكريم نفسه. وهذا ماسوغ لنا أن نعد الضرورة مظهرا من مظاهر المعيارية فيما سبق، وأن نصف هذا المصطلح بأنه خال من المدلول الحقيقى له .

الضرورة والقراءات القرآنية :

سوف نكتفى هنا بإيراد نماذج من تلك التى حكم عليها النحاة فى الشعر بأنها ضرورة ونثبت مقابلها من القراءات القرآنية مايناظرها فى الاستعمال[٧] :

(١) انظر شرح المفصل ، لابن يعيش : ٤/ ١٥١ . (٢) انظر السابق، ولسان العرب ٢٠/ ٣٠٢ .
(٣) انظر الكتاب : ٢/ ٣٦٩. (٤) انظر : شرح شواهد الشافية : ١٢١، ١٢٢ .
(٥) شرح شواهد الشافية : ١٢٢ . (٦) انظر: شرح شواهد الشافية : ١٢٢ .
(٧) ما أهملت فيه الإشارة إلى اسم المصدر، فهو من كتاب المحتسب لابن جنى .

الرقم	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
١ -	سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفْكم العرب	قراءة أبى عمر : (يعلمْهم الكتاب) ١/ ١٠٩ البقرة ٢٩ . وقراءة الحسن (أو يحدثْ لهم ذكراً) ساكنة الثاء ٢/ ٥٩ طه ١١٣ .
٢ -	إذا اعوججن قلت صاحبْ قوم	قراءة أبى عمرو : (فتوبوا إلى بارئْكم)١/ ١٠٩ البقرة: ٥٤ . أبوزيد: (بلى ورسلْنا لديهم يكتبون) ١/ ١٠٩ الزخرف ٨٠ .
٣ -	كأن سبيئة من بيت لحم يكون مزاجَها عسلٌ وماء	قراءة عاصم (وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءٌ) ١/ ٢٧٨ الأنفال : ٣٥ .
٤ -	فأنت من الغوائل حين ترمى ومن ذم الرجال بمنتزاح	قراءة الحسن : (مُتْكاء) بزيادة ألف ١/ ٣٩٩ يوسف: ٣١ .
٥ -	فما سودتنى عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب	قراءة الحسن (أو يعفو الذى) ساكنة الواو ١/ ١٢٥ البقرة: ٢٣٧ . وقراءة طلحة بن سليمان (أن يحيى الموتى) ٢/ ٣٤٢ القيامة : ٥٠ .
٦ -	كأن أيديهن بالقاع القرق	قراءة أبى عمرو (ثانى اثنين) ١/ ٢٨٩ التوبة: ٤٠ .
٧ -	وما كل مبتاعٍ ولو سلْفَ صفقه	قراءة أبى عمرو (فى قلوبهم مرض) ساكنة الراء ١/ ٥٣ البقرة: ١٠ وقراءة ابن محيصن (أمْنة نعاسا) بسكون الميم١/ ٢٧٣ آل عمران: ١٥٤ .

الرقم	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
٨-	ألا لا باركَ اللهُ فى سهيل إذا ما الله بارك فى الرجالِ	قراء أبى عبد الرحمن اليمانى (فأنا أول العَبدين ٢/٢٢ ٢٥٧ الزخرف : ٨١ . وقراءة مالك بن دينار (فاقعدوا مع الخَلِفِين) بغير ألف ١/ ٢٩٨ التوبة : ٨٣ . وقراءة أبى رجاء (وأطعموا القَنِع) ٢/ ٧٢ الحج ٣٦ . وقراءة طلحة بن مصرّف (وهذا مَلِحٌ أجاج) ٢/ ١٩٩ فاطر : ١٢ .
٩-	الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطفُ	قراءة ابن أبى إسحاق والحسين، ورويت عن أبى عمرو (والمقيمى الصلاةَ) بالنصب ٢/ ٨٠ الحج : ٣٥ .
١٠-	من حيثما سلكوا أدنو **فأنظور**	قراءة الحسن (سأوريكم دار الفاسقين) ١/ ٢٥٨ الأعراف ١٤٥ .
١١-	ومن **يتّقْ** فإن الله مَعْه ورزق الله مؤتاب وغادِ	قراءة أبى عبد الرحمن السلمى (ألم تَرْ إلى الملأ) ساكنة : ١/ ٢٢٨ البقرة : ٢٤٦ . وقراءته أيضا (ألم ترْ كيف فعل ربك) ساكنة الراء ٢/ ٣٧٣ الفيل : ١ .
١٢-	مشين كما اهتزت رماح **تسفَّهتْ** أعاليها مر الرياح النواسمُ	قراءة أبى العالية : (لاتنفع نفسا إيمانها) بالتاء ١/ ٢٣٦ وشواهد التوضيح ٨٥ الأنعام : ١٥٨ .

الرقم	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
١٣ـ	لما رأى أن لادَعَهْ ولاشبع	قراءة الحسن (بخمسةْ آلاف) ١/ ١٦٥ آل عمران: ١٢٥. وقراءة الأعرج ومسلم بن جندب وابن الزناد (ياحسرة على العباد) ساكنة الهاء ٢/ ٢٠٨ يس: ٣٠.
١٤ـ	بكى بعينك واكف القطر ابن الحواريِ العاليَ الذكْرِ	قراءة الأعمش: (واستوت على الجوديِ) خفيف ١/ ٣٢٣ هود: ٤٤.
١٥ـ	قد أصبحت أم الخيار تدعى عليّ ذنبا كلُّه لم أصنعِ	قراءة يحيى وإبراهيم والسلمى (أفحكمُ الجاهلية يبغون) بالياء ورفع الميم ١/ ٢١٠ المائدة: ٥٠.
١٦ـ	إن الفقير بيننا قاض حكَم أن ترد الماء إذا غاب النُّجُمْ	قراءة الحسن (وبالنُّجُم هم يهتدون) ٢/ ٨ النحل: ١٦.
١٧ـ	لولا فوارس من قيس وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار	قراءةطلحة (فإمّا تَرَيْن) ٢/ ٤٢ مريم: ٢٦.
١٨ـ	قد كنت عندك حولا لاتروعنى فيه روائع من إنس ولا جانِ	قراءة الزهرى (والدوابُ) خفيفة الباء ٢/ ٧٦ الحج: ١٨.

الرقم	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
١٩ـ	مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوْءاتِهم هجرُ	قراءة طلحة بن مصرف (وقالوا أساطير الأولين اكْتُتِبَها) ٢/ ١١٧ الفرقان : ٥ . وقراءة على وابن عباس والسلمى والشعبى (قُدِّروها تقديرا) البحر المحيط ٨/ ٣٩٧ الإنسان : ١٦ .
٢٠ـ	مثل الفراخِ نتفتْ حواصِلُهْ	قراءة بديل بن ميسرة (ما إن مفاتحه لينوء) بالياء ٢/ ١٥٣ القصص : ٧٦ .
٢١	فقلت له عطّارُ هلاّ أتيتنا بنور الخزامى أو بخوصة عرفج	قراءة أبى جعفر (قل ربُّ احكمْ بالحق) ٢/ ٧٠ الأنبياء : ١١٢ .
٢٢ـ	لعمرك ما أدرى و إن كنت داريا شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر	قراءة ابن محيصن والزهرى (أنذرتهم) ٢/ ٢٠٥ يس : ١٠ . وقراءة يحيى والأعرج وشيبة وأبى جعفر وصفوان بن عمرو (إذا متنا) بغير استفهام ٢/ ٢٨١ قَ : ٣ .
٢٣ـ	على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرغ فى دمانِ	قراءة عكرمة وعيسى (عمّا يتساءلون) ٢/ ٣٤٧ النبأ : ١ .
٢٤ـ	فما بقيت إلا الصدورُ الجراشع	قراءة الحسن وأبى رجاء والجحدرى وقتادة وعمرو بن ميمون والسلمى ومالك بن دينار والأعمش وابن أبى إسحاق (لاتُرى إلا مساكِنُهم) ٢/ ٢٦٥ الأحقاف : ٢٥ .

	الاستعمال الذى وصفه النحاة بالضرورة	نظيره من القراءات القرآنية
٢٥ـ	أبا الموت الذى لابد أنى ملاقٍ لا أبالك **تخوفينى**	قراءة نافع (قال أتحاجّونى) الأنعام: ٨٠ و(أفغير الله تأمرونى) الزمر: ٦٤ القرطبى: ٢٤٧٥، ٥٧٢٠ (الشعب) .
٢٦ـ	بلال خير الناس وابن **الأخير**	قراءة أبى قلابة (سيعلمون غدًا من الكذاب الأشرّ) ٢/ ٢٩٩ القمر: ٢٦ .
٢٧ـ	فاذهب فما بك والأيامِ من **عجب**	قراءة حمزة الزيات، وإبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ) الإنصاف : ٢٧٢ النساء : ١ .
٢٨ـ	فزججتها بمزجّة زجّ **القلوصَ** أبى مزاده	قراءة ابن عامر : (قَتْلُ أولادَهم شركائِهم) شرح السيرافى ١/ ٢٤٦ الأنعام: ١٣٧ .
٢٩ـ	**كنواحِ** ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الإثمد	قراة حفص والجماعة (من يهد الله فهو المهتدِ ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا) الكهف: ١٧ .

هل لنا بعد ذلك أن نعد هذه الاستعمالات التى لها نظائر فى القراءات القرآنية ضرورة ؟ وهل لنا أن نخطئ هذه القراءات كما فعل بعض النحاة ، أو نقول عنها إنها أيضا ضرورة؟

إن عدم عناية النحاة وجامعى اللغة باللهجات ، وخصائص كل منها على حدة ، وعدم تحديد مستوى اللغة المدروسة هو الذى دعاهم إلى هذا المسلك الذى ناقشناه فى الفصل الأول . « وهذا ماجعلنا نحس دائما بفجوة فى معلوماتنا عن اللغة العربية ، ونعجز عن فهم بعض النصوص العربية التى وردت عفوا فى ثنايا الكتب ، والتى عللها علماء اللغة بما يسمونه الشذوذ . وما كان يملأ هذه الفجوة ، ولا يوضح تلك الأمثلة الشاذة ـ كما يسمونها ـ إلا معرفتنا بتلك اللهجات العربية الأخرى . ومن هنا نلمس كم أتعبنا هؤلاء العلماء وأضاعوا علينا من الفوائد» .[1] لأنهم جمعوا اللغة من مستويات مختلفة دون تحديد ، فسألوا الصبيان والمجانين والمخلطين[2] ، ومن الشعر والنثر والاستعمالات اليومية واللغة الأدبية وغير ذلك . لقد قرروا أن اللغات كلها حجة ، وأن ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ، وأن القرآن الكريم يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ، وأن الدراسات النحوية واللغوية لم تقم إلا لخدمة القرآن الكريم ، ثم هم مع ذلك يعدون ماجاء من هذه اللهجات مخالفا لقواعدهم ضرورة ـ كما رأينا ـ ويصفون بعض القراءات القرآنية بالشذوذ ، وقد حاول ابن جنى ـ مثلا ـ أن يخرج كثيرا من هذه القراءات على أبيات تعد من الضرورة و، لم ينف عن هذه الأبيات صفة الضرورة ؛ فوقعوا فى تناقض معيب .

والذى نخلص إليه فى ضوء ما أسلفنا ، أن ماجاء فى الشعر مما عده النحاة ضرورة ، ليس إلا خصائص لهجية تسربت إلى اللغة الأدبية المشتركة التى تغذيها جميع اللهجات ، فأصبحت بذلك جزءا منها . وقد قصرت قواعد النحاة عن شمولها ، فنسبوها إلى أصحابها حينا ، واكتفوا بالقول بأنها « لغة قوم» حينا آخر ، هروبا من عدم اتساقها مع القاعدة التى يريدون لها الاطراد . وبعض هذه الاستعمالات قد يكون من لهجة الشاعر الخاصة ، ولم يستطع التخلص منه . وتحقيق هذه المسألة يحتاج إلى دراسة مستويات الشعر نفسه . فأما ماقاله الشاعر لينشده فى الأسواق العامة التى كانت تعقد لهذا الغرض ، وليسمعه مستمعون من قبائل متعددة ، وما نال شهرة خاصة كالمعلقات وغيرها ، وما جاء من شعر المختارات كالمفضليات والأصمعيات مثلا ، فينبغى أن يقبل بكل مافيه من خصائص على أنه يمثل اللغة الأدبية المشتركة ، ولا يكون هناك معنى لإرجاع ظاهرة فيه إلى قبيلة

---

(١) اللغة والنحو ، د. حسن عون : ٤٤ .

(٢) انظر : الخصائص : ١/ ٧٨ . والمزهر : ١/ ٨٤ (ط صبيح) .

معينة أو لهجة خاصة إلا التنبيه على مصدرها فحسب، لا على أنها يجب أن تخرج عن إطار اللغة الفصحى. وأما ماجاء فى شعر المناسبات القبلية المحددة كالترقيص والمداعبات ـ وأغلب ذلك من الرجز الذى لم يقصد ـ فهو الذى يمكن أن تلتمس فيه بعض مظاهر اللهجة التى قيل بها، على أن تكون هذه الخصائص اللهجية نفسها خاصة بمستوى الشعر إن لم تؤيدها استعمالات نثرية. وبذلك، نرفض حكم النحاة بالضرورة على ما قيل عنه إنه « لغة » لأمرين :

أولهما : أن هذا الاستعمال قد يكون من خصائص لهجة معينة ، ولكنه تسرب إلى اللغة الأدبية المشتركة وقبلته وصار بذلك جزءا من تكوينها العام .

ثانيهما : أن هذا الاستعمال قد يكون من خصائص لهجة معينة ولم تقبله اللغة المشتركة فتفرد به الشاعر، ولا يصح حينئذ أن نفرض لهجة على أخرى، أو نردها بها على أنه ـ فوق هذا كله ـ لايصح الاعتماد على الشعر فى تصوير لهجة من اللهجات لانفراده بنظام خاص فى بعض صيغه وتراكيبه .

ثانياً: تعدد الروايات فى شواهد « الضرورة»

فى معالجتنا السابقة لأنواع الضرورة الشعرية، لم نعرض قط للروايات المختلفة المطردة مع القاعدة، لأن الرواية التى تتفق مع القاعدة النحوية لاتحتاج إلى معالجة من وجهة النظر النحوية. وقد قدمنا ـ فى الفصل الأول ـ أن من مظاهر المعيارية رفض بعض الروايات وتفضيل بعضها الآخر عليها، إذ إن المحافظة على اطراد القاعدة هى التى تملى قبول هذه ، ورفض تلك.

وقد كان لتعدد الروايات دور كبير فى توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين، وكان فى كثرتها فى الشاهد الواحد ملاذ للكثير من النحويين، من بعض الأحكام التى لايرتئونها، وحتى بدا كل فريق وكأنه يقعد للغة تختلف عن التى يقعد لها الآخر، وكأن رفض إحدى الروايات يخرجها من اللغة، ويجعل النحوى فى حل من أن يفسرها أو يأبه لها.

أسباب تعدد الروايات فى الشعر:

إن أسباب تعدد الروايات فى الشعر عامة تكاد تنحصر فى ثلاثة : تغيير الشعراء لبعض مايقولون من شعر، وتغيير الرواة لبعض ما يروون، وتغيير النحاة لبعض ما يستشهدون به من الشعر. وسوف نتناولها على هذا الترتيب.

أولا ـ تغيير الشعراء :

كان بعض الشعراء لا يقول قصيدته دفعة واحدة، وإنما كان « يدع القصيدة تمكث عنده حولا كريتا، وزمناً طويلا ، يردد فيها نظره، ويقلب فيها رأيه، اتهاما لعقله، وتتبعا على نفسه، فيجعل عقله زمامًا على رأيه، ورأيه عيارا على شعره، إشفاقا على أدبه، وإحرازا لما خوله الله من نعمته. وكانوا يسمون القصائد الحوليات، والمقلدات، والمنقحات، والمحكمات». [1] ويروى عن زهير « أنه عمل سبع قصائد فى سبع سنين،

---

(١) البيان والتبيين، للجاحظ : ٢/ ٧ (ط ٢ سنة ١٩٣٢ تحقيق حسن السندوبى).

فكانت تسمى حوليات زهير، لأنه كان يحوك القصيدة فى سنة ».[1] وكثر حديث الشعراء عن معاناتهم فى طلب القوافى، وتقويمهم لشعرهم، وكثرة نظرهم فيه بالتثقيف[2]. وكان ذو الرمة يراجع بعض قصائده ويزيد فيها منذ قالها حتى توفى [3]. « ومن هنا وجدنا رواية أكثر القصائد لاتثبت على ترتيب واحد ، فقد ينشد الشاعر شعرا لرواته وأحبائه أول الأمر لئلا ينساه ، ثم يزيد عليه، لاسيما إذا ذكره أحباؤه بشىء غفل عنه، وربما بدل بعض أبياته بعد ذلك بأخرى لم يسمعها ذووه الأولون ، فتختلف الرواية عن الشاعر، ولا يأبى الشاعر نفسه أن يعترف بأن كل ذلك من بنات أفكاره»[4].

وما يقال عن ترتيب الأبيات وإنشاء بعضها، يقال ـ أيضا ـ عن الألفاظ، فإن الشاعر قد يستبدل بأحد ألفاظه لفظا يراه أنسب لما يريد ، والذين يمارسون الفن الشعرى يعرفون أن الشاعر ـ أحيانا ـ قد يكتب كلمة ما، وهو لا يريدها تماما ولكنه يثبتها وهو على نية النظر فيها حين يفرغ من شحنته الشعورية، حتى لايعترض التفكير فيها تحدر الفيض الشعرى، ولعل وضوح المعنى فى نفسه أحياناً يوهمه بأن هذه الكلمة تؤدى ما يريد ، فكأنه ــ كما يقول ابن جنى ـ « لعلمه بأنس غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبا، ولاجشم إلا أمما، وافق بذلك قابلا له، أو صادف غير آنس به، إلا أنه قد استرسل واثقا وبنى الأمر على أن ليس متلبسا»،[5] حتى ينبهه إليه بعض ذويه وخلصائه، أو عائبيه وشانئيه، فيصلح ما ظنه واضحا. وما تزال الروايتان لبيت النابغة المشهور موجودتين، وأولاهما :

زعم البوارح أن رحلتنا غدا   وبذاك خبرنا الغراب الأسود

والأخرى التى أصلحها :

زعم البوارح أن رحلتنا غدا   وبذاك تنعاب الغراب الأسود[6]

وكذلك قول الفرزدق :

مستقبلين شمال الشام تضربنا   بحاصب كنديف القطن منثور

على عمائمنا تلقى وأرحلنا   على زواحف تزجى مخها رير

---

(١) الخصائص : ١/ ٣٢٤.

(٢) انظر : قول سويد بن كراع العكلى، وعدى بن الرقاع العاملى، وغيرهما فى البيان والتبيين : ٢/ ١٠ ،وما بعدها. والخصائص : ١/ ٣٢٦، ومابعدها.

(٣) انظر الأغانى : ٦٧٦٠ (الشعب) .

(٤) تاريخ الأدب العربى لكارل بروكلمان : ١/ ٦١، ترجمة النجار.

(٥) الخصائص : ١/ ٣٩٣.

(٦) انظر : طبقات فحول الشعراء، لابن سلام : ٥٥، ٥٦ .والشعر والشعراء، لابن قتيبة : ١/ ١٥٧. والموشح : ٤٥، ٤٦.

فلما ألحوا عليه قال :

على زواحف تزجيها محاسير

يقول ابن سلام : « ثم ترك الناس هذا ورجعوا إلى القول الأول ». [١] ومعنى ذلك وجود الروايتين معاً، وقد أشار السيوطى إلى هذه اللمحة؛ إذ قال « كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد فى بعض دون بعض. وقد سئلت عن هذا قديما، فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشد مرة هكذا، ومرة كذا». [٢] ومن هنا تتعدد الروايات.

ثانياً ـ تغيير الرواة :

كان للرواة دور كبير فى تعدد الروايات، فقد كانوا يغيرون بعض ما يروون عمدا، أو سهوا، أو خطأ، أو ـ كما قال بعضهم ـ لاختلاف لهجاتهم. وكل يروى حسب لهجته.

(أ) أما التغيير المتعمد، فقد كان لإصلاح الشعر. يقول خلف : « وقد كان الرواة قديما تصلح أشعار الأوائل». [٣] ويقول ابن مقبل « إنى لأرسل البيوت عوجاً فتأتى الرواة بها قد أقامتها». [٤] وكان رواة الفرزدق يعدلون ما انحرف من شعره. وكان رواة جرير يقومون ما انحرف من شعره وما فيه من السناد[٥]. ولذلك وجد فى تاريخ الرواية ما سمى : « بالرواة المصلحين للشعر». [٦] وقد شمل تغيير الرواة لبعض الشعر من أجل إصلاح معناه وضع لفظ مكان لفظ، [٧] ووضع بيت أو شطر من بيت مكان آخر [٨]، وقد تبقى الكلمة الأصلية، والكلمة الجديدة فترويان معا، وتتعدد الروايات.

(ب) وأما طروء السهو والنسيان، فهو أمر بشرى يصيب كل إنسان، والراوى بشر، يعرض له من حالات النشاط والوفور مايجعله مستجمعا لكل مايلقى إليه، فلا يتفلت منه شيء، ويعتريه من عوارض الملل والفتور وشواغل الحياة ما يصرفه عما يسمع، ويجعله غير آبه له، فيضطر بعد ذلك إلى استكماله، فيضع لفظة مكان أخرى نسيها أو سها عنها. وقد كان بعض الشعراء يخشون من مثل هذه الحالات فيحرصون على كتابة شعرهم: «قال ذو الرمة لعيسى بن عمر: اكتب شعرى، فالكتاب أحب إلى من الحفظ، لأن الأعرابى ينسى

---

(١) انظر : طبقات فحول الشعراء ١٦، ١٧ وقارن بالموشح ١٥٦، ١٥٧.

(٢) الاقتراح : ٢٩، ٣٠. (٣) العمدة : ٢/١٩٣.

(٤) مجالس ثعلب: ٤١٣. (٥) انظر : الأغانى ٤/٢٥٦ ـ ٢٥٨.

(٦) انظر : مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية.

(٧) انظر نماذج لذلك فى النوادر / ٤٠ والموشح ١٢٦، ١٢٧. والعمدة : ٢/١٩٣.

(٨) انظر نماذج لذلك فى عيار الشعر ١٢٤ ـ ١٢٥ والموشح ٣٧، ٨٣٨

الكلمة وقد سهر فى طلبها، ليلته، فيضع فى موضعها كلمة فى وزنها، ثم ينشدها الناس، والكتاب لاينسى، ولايبدل كلاما بكلام» .[١] ويقول ابن طباطبا: « وربما وقع الخلل فى الشعر من جهة الرواة والناقلين له، يسمعون الشعر على جهة ويؤدونه على غيرها سهوا، ولا يتذكرون حقيقة ما سمعوه منه» .[٢] وتبقى الروايتان معا.

(جـ) وأما الخطأ فقد يكون مرده إلى عدم الوضوح السمعى من الراوى أحيانا، أو عدم الوضوح النطقى لدى من يأخذ عنه، فتلتبس بعض الكلمات، بحيث تختلط كلمتان معا فى كلمة واحدة، أو تنفصل كلمة واحدة إلى كلمتين، مثل قول كعب الغنوى:

فقلت ادع أخرى وأرفع الصوت جهرة   لعلَّ أبى المغوار منك قريبُ

فإحدى رواياتِ (لعلّ أبى) هى (لعًا لأبى)[٣]. وقول العجاج:

فقد رأى الراءون غير البطل   أنك يامعاويا ابن الأفضل[٤]

يقول عنه الأعلم: « يحتمل أن تكون الياء من قوله : يا ابن الأفضل ياء معاوية ووقع فى الكتاب هكذا غلطا»[٥]. وقول امرىء القيس:

نطعنهم سلكى ومخلوجة   كرك لا مين على نابل[٦]

يقول عنه ابن جنى: « فهذا ينشد على أنه ماتراه: كرك لامين أى ردك لامين وهما سهمان على نابل . . . ويروى أيضا على أنه كرُّ كلامين أى كرك كلامين على صاحب النبل[٧] ». وقول المثقب العبدى:

أفاطم قبل بينك متعينى   ومنعُك ما سألت كأن تبينى[٨]

يرويه الأصمعى « ما سألت كأن تبينى» ويرويه ابن الأعرابى « ماسألتك أن تبينى» ويعقب ابن جنى على هاتين الروايتين بقوله: « رواية الأصمعى أعلى وأذهب فى معانى الشعر[٩]». ورواية الديوان: « كرك لأمين» وغير ذلك من النماذج التى تتعدد فيها الروايات لهذا السبب.

---

(١) الحيوان للجاحظ : ١/ ٤١. والعمدة : ٢/ ١٩٤، مع اختلاف فى اللفظ طفيف.
(٢) عيار الشعر : ١٢٤.   (٣) انظر : النوادر : ٣٧.
(٤) انظر الكتاب : ١/ ٣٣٤. والهمع : ١/ ١٨٤ .والدرر ١/ ١٥٩.
(٥) تحصيل عين الذهب : ١/ ٣٣٤.   (٦) انظر : ديوان امرئ القيس : ٢٥٥.
(٧) الخصائص : ٣/ ١٦٦، ١٦٧.   (٨) انظر : المفضليات : ٢/ ٨٨.
(٩) الخصائص : ٣/ ١٦٧.

أما الخطأ بسبب التصحيف فهو أكثر، وأشهر من أن نسوق له أمثلة . ومن طريف ما يروى فى ذلك تهكم الأصمعى على الزيادى الذى قرأ عليه يوما هذا البيت :

أغنيت شأنى فأغنوا اليوم شأنكم   واستحمقوا فى لقاء الحرب أو كيسوا

فصحف فقال : « أغنيت شاتى» . ولم يجد الأصمعى غير أن يرد عليه فى سخرية قائلا : « فأغنوا اليوم تيسكم»[1]. ولذلك كان القدماء لا يثقون بعلم من يأخذ عن الصحف وينسبونه إليها، حطا من شأنه وتعريضا بعدم الثقة بعلمه، وبذلوا جهودا مضنية فى تنقية اللغة من مثل هذه التصحيفات . ولكن طريقة الرسم الإملائى التى كانت تسمح بإعطاء أكثر من صورة للكلمة الواحدة، لكل صورة منها معنى قد يستقيم به الشعر معنى ووزنا ، قد أفسحت المجال واسعًا أمام اختلاف الروايات وتعددها[2] على الرغم من حرص العلماء، وتعقبهم لمظاهر هذا التصحيف، والخطأ فى الرواية عموما، وقد أفردوا لذلك المؤلفات[3] .

(د) وأما اختلاف الروايات لتعدد اللهجات، فإن العلماء يقررون أن الرواة كانوا يروون الشعر لا بالطريقة التى أنشده الشاعر بها، ولكن بلهجتهم الخاصة، فيقول ابن ولاد إن «الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء **قد تغير البيت على لغتها** وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات فى البيت الواحد[4]» . ويقول ابن هشام ـ كما نقل عنه السيوطى فى المزهر والاقتراح ـ « كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض، **وكل يتكلم على مقتضى سجيته التى فطر عليها**، ومن ههنا كثرت الروايات فى الأبيات» .[5] ويقول البغدادى : « وربما روى البيت الواحد من أبياته (يقصد سيبويه)أو غيرها على أوجه مختلفة ربما لايكون موضع الشاهد فى بعضها أو جميعها . ولاضير فى ذلك، **لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التى فطره الله عليها،** وبسببه تكثر الروايات فى بعض الأبيات، فلا يوجب ذلك قدحا فيه ولا غضاضة»[6]

---

(١) انظر أخبار النحويين البصريين للسيرافى : ٦٧ .

(٢) انظر : ضحى الإسلام : ٢/ ٢٧٤، واللغة بين المعيارية والوصفية : ١٤٠ .

(٣) انظر : التنبيهات على أغاليط الرواة لعلى بن حمزة البصرى تحقيق عبد العزيز اليمنى الراجكوتى (٤١ ذخائر العرب دار المعارف) والتنبيه على حدوث التصحيف (مخطوط بدار الكتب ٨٨٦ أدب تيمور) وانظر نماذج للتصحيف فى الخصائص : ٢/٣٦٧، ٣/٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٢ . والمزهر للسيوطى: ٢/٢٢٢ (صبيح) .

(٤) الانتصار لابن ولاد : ١٨ (مخطوط ٦٠٥ نحو تيمور بدار الكتب المصرية) .

(٥) المزهر : ١/ ١٥٤ . والاقتراح ٣٠ (مع اختلاف طفيف)   (٦) الخزانة : ١/ ٣٠ .

الدكتور أنيس شارحاً قول ابن هشام السابق، والذى يبدو أن البغدادى نقله ولم ينسبه إليه: « وكما يسرت القراءات على العامة من العرب نطق القرآن الكريم بما تستطيعه ألسنتهم، وبما يوافق لهجاتهم ، كان من الطبيعى ـ أيضا ـ أن ينطقوا الآثار الأدبية **نطقايوافق ألسنتهم وما جبلوا عليه من لهجات**، لأن تلك الآثار الأدبية، وإن كتبت بلغة الخاصة ، شاع تداولها بين العامة، وتغنوا بها، واعتزوا بما اشتملت عليه من جمال الأسلوب والمعانى، فلم تكن فى تداولها وقفا على الخاصة من العرب، بل كان يتلقفها العامة أيضا بشغف كبير، ويروونها فى أغانيهم ومجالسهم، وإن لم يفهموا الكثير منها. وإذا تصورنا تلك القبائل المتعددة اللهجات تردد الآثار الأدبية فى أغانيها ومسامراتها أدركنا بسهولة أن لابد من وقوع بعض الاختلاف فى النطق . فلما جاء عصر تدوين اللغة ، وأخذ الرواة عن قبائل عدة، جاءتهم أشعار الشاعر الواحد بروايات عدة فى بعض النواحى. هذا هو معنى قول ابن هشام»[١] .

ومقتضى كلام ابن ولاد وابن هشام والبغدادى والدكتور إبراهيم أنيس الإيمان بالسليقة اللغوية التى لايمكن أن تتبدل، وهذا ما لا نوافق عليه، لأننا نخالفهم فى مفهوم السليقة اللغوية كما سنرى فيما بعد .

وقبل أن نبين ما نراه فى هذه المسألة، يجمل بنا أن نعرض بعض الأمثلة التى نسبت إلى العرب مختلفة فى إنشادها؛ وهذا ـ بالطبع فى رأى العلماء ـ راجع إلى اختلاف اللهجات :

١ ـ يقول سيبويه : « وبعض العرب ينشد قول الفرزدق :

كم عمةَ لك يا جرير وخالةَ ... فدعاء قد حلبت على عشارى»[٢]

ويقول : «وقد قال بعض العرب :

كم عمةٌ لك ياجرير وخالةٌ ... فدعاء قد حلبت على عشارى[٣]

فى المرة الأولى تنشد كلمتا (عمة وخالة) بالنصب، وفى الثانية بالرفع .

٢ـ يقول سيبويه : « ومن ذلك قول العرب: هو منى درج السيل . أى مكان درج السيل من السيل . قال الشاعر (وهو ابن هرمة) :

أنصب للمنية تعتريهم ... رجالى أم همُ درجَ السيول»[٤]

بنصب كلمة (درج) ثم يقول : « وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون :

---

(١) فى اللهجات العربية : ١٥٣ .
(٢) الكتاب : ١/ ٢٩٣.
(٣) الكتاب : ١/ ٢٩٥.
(٤) الكتاب : ١/ ٢٠٧.

أنصب للمنية تعتريهم ... رجالى أم هم درجُ السيول[1]

برفع كلمة (درج)

٣ ـ يقول سيبويه : « ومن ذلك هذا البيت تنشده العرب على أوجه ، بعضهم يقول وهو قول عمر بن معد يكرب :

الحرب أولُ ماتكون فتيةٌ ... تسعى ببزتها لكل جهول

. . . وبعضهم يقول . الحرب أولَ ماتكون فتيةٌ . . وبعضهم يقول : الحرب أولُ ماتكون فتيةً »[2] .

٤ـ جاء فى الكتاب « . . . وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبيانى :

يادرا ميـة بالعليـاء فالسـند ... أقـوت وطال عليها سـالف الأبد
وقفت فيها أصيلانا أسـائلها ... عيت جوابا وما بالربـع من أحد
إلا أوارىٌّ لأيامـا أبينهـا ... والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلـد

وأهل الحجاز ينصبون» .[3] وذكر سيبويه أمثلة أخرى من القرآن والشعر ينشدها الحجازيون بالنصب وينشدها التمميون بالرفع[4] .

٥ ـ ومن ذلك هذان البيتان : قول الشاعر :

بدا لى أنى لسـت مدرك ما مضى ... ولاسابقا شيئا إذا كان جائيا[5]

وقول الآخر:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعبًا إلا ببيـن غرابهـا[6]

أنشدهما سيبويه ثلاث مرات فى كتابه، مرة بنصب (سابق وناعب)[7] ومرتين بجرهما[8]، وينسب ذلك إلى إنشاد العرب .

ويلاحظ على هذه الأمثلة أن المظهر الوحيد لاختلاف الإنشاد فيها إنما هو فى العلامة الإعرابية فحسب، وهذا مانسب إلى العرب على أنه اختلاف لهجات، ويلاحظ كذلك أن سيبويه ـ وقد اعتمدنا عليه وحده فى تصوير هذا، لثقة العلماء به، ولأنه عاش فى عصر

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٠٧ . (٢) الكتاب : ١/ ٢٠٠ .
(٣) الكتاب : ١/ ٣٦٤ . (٤) الكتاب : ١/ ٣٦٥ .
(٥) نسب هذا البيت مرتين : إلى زهير : ١/ ٨٣ ، ٤١٨ . ومرة إلى صرمة الأنصارى : ١/ ١٥٤ .
(٦) نسب هذا البيت أيضا مرتين : للأخوصى الرباحى : ١/ ٨٣ ، ١٥٤ . ومرة إلى الفرزدق : ١/ ٤١٨ .
(٧) انظر الكتاب : ١/ ٨٣ . (٨) انظر الكتاب : ١/ ١٥٤، ٤١٨ .

الاستشهاد ـ لم ينسب هذا الاختلاف إلى قبيلة بعينها، إلا مانسبه إلى بنى تميم والحجازيين من وجوب نصب المستثنى المنقطع فى الأسلوب التام غير الموجب عند الحجازيين، ورفعه على البدل عند التميميين، ويلاحظ كذلك أن اختلاف العلامة الإعرابية لايغير من موسيقى البيت شيئاً، ولا من قافيته. غير أن سيبويه لم يبين لنا كيف كان الحجازيون ينشدون هذا البيت:

وبلدة ليس بها أنيسُ **إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ**

وقول الحارث بن عباد:

والحـرب لا يبقى لجاحمـها التخيـل والمـــراح

إلا الفتى الصبارُ فى النجدات والفرس الوقاحُ

وقول الآخـر:

لم يغذها الرسل ولا أيسارها **إلا طرى اللهم واستجزارها**

وقولـه:

عشية لاتغنى الرماح مكانها ولا النبل إلا **المشرفُ المصممُ**

هل كانوا ينصبون الكلمات التى وضعنا تحتها خطوطا، أو يبقونها مرفوعة حتى تنسجم القوافى؟ لقد اكتفى سيبويه بقوله: «وأهل الحجاز ينصبون»[١] بعد ذلك هذه الأمثلة.

وأغلب الظن أنهم كانوا يبقون على هذه الكلمات مرفوعة من أجل القافية وكانت «لغاتهم وسجاياهم التى فطرهم الله عليها» لاتأبى عليهم ذلك بدليل ما أسلفناه من أن اللغة الأدبية المشتركة قد تكونت خصائصها من اللهجات العربية المختلفة، فكان العربى بذلك يستعمل فى شعره لغة فيها استعمالات لهجية للهجة أخرى، ولايصعب عليه ذلك ولا يعجزه. ومادامت اللغة الأدبية المشتركة لغة يفهمها الجميع ويستطيع الشعراء والخطباء المختلفو القبائل واللهجات قول الشعر والخطابة بها، فلماذا يعجز الرواة وحدهم عن رواية الأشعار بلهجتها وهى اللغة الأدبية المشتركة؟

ونضيف إلى ذلك أن تنفيذ بعض اللهجات فى الشعر يخل بالوزن ويذهب به كزيادة السين أو الشين على كاف المخاطبة فى كسكسة هوازن وكشكشة ربيعة[٢]، وإلا فكيف كان ينطق هذا البيت بطريقة الكسكسة أو الكشكشة، وهو قول الشاعر:

---

(١) انظر الكتاب: ١/ ٣٦٥، ومابعدها.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ١٠٠، ١٤١. وسر الصناعة: ١/ ٢١٧. والصاحبى ٢٤.

فعيناك عيناك وجيدك جيدها　　سوى أن عظم الساق منك دقيق

لقد كانت إحدى رواياته :

فعيناش عيناها وجيدش جيدها　　سوى أن عظم الساق منش دقيق(1)

فهل تستطيع رواية أخرى لراو من أهل الكشكشة أن يرويه على الكشكشة التى يزاد فيها بعد الكاف شين فيقول مثلا :

فعيناكش عيناها وجيدكش جيدها　　سوى أن عظم الساق منكش دقيق

ويستقيم له الوزن وموسيقى البيت؟

إننى بناء على ذلك أزعم أن الرواة كانوا يروون الشعر بلغته التى قيل بها، وهى اللغة الأدبية المشتركة التى قدمنا أنها كانت لغة العرب جميعا، بدليل أن ماوصفت به اللهجات الأخرى من الكشكشة والعنعنة والتلتلة والاستنطاء وغير ذلك من الصفات اللهجية لم يرد لنا فى الروايات التى قيل إنها تمثل اللهجات والأمثلة التى وردت من ذلك قليلة محصورة[2]. وأما ما ورد من الاختلاف فى العلامة الإعرابية فهو نوع من اطراحها عند أمن اللبس، وقد ظنه النحاة لهجات مختلفة ،فأخذوا فى تعليل أوجهها بناء على أن للعلامة الإعرابية كل الدلالة على المعنى[3]. وأما ماورد منسوبا إلى بنى تميم والحجازيين من الاختلاف فى العلامة الإعرابية فى بعض التراكيب فهو من خصائص اللغة المشتركة بدليل ورود الاستعمالين فى القرآن الكريم، إذ قرىء قوله تعالى (ما لهم به من علم إلا اتباع الظن)[4] بنصب اتباع ورفعها[5]. غير أن القافية فى الشعر تحدد أحيانا أحد هذين الاستعمالين كما فى الأبيات السابقة .

وإذا كان اطراح قرينة العلامة الإعرابية لا يمثل اختلاف اللهجات ، وإذا كان النحاة ـ أيضا ـ لم يوردوا لنا أمثلة غيرها تثبت تعدد الروايات وفقا لاختلاف لهجات الرواة ، فإن ما قالوه إذن ـ يصبح دعوى ماتزال مفتقرة إلى دليل، ويصبح ما قلناه فى هذا المجال هو الصحيح حتى يثبت عكسه .

---

(1) انظر : سر صناعة الإعراب : 1/ 217 .

(2) انظر : مجالس ثعلب 101 ، 141 . وسر الصناعة : 1/ 215، 216 .

(3) انظر : مبحث العلامة الإعرابية ، فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(4) سورة النساء : 157 .　　(5) انظر الكتاب : 1/ 365 .

ثالثاً ـ تغيير النحاة :

ليست هناك حدود فاصلة بين النحاة والرواة، فقد كان مفهوم النشاط الثقافى فى ذلك العصر لايعرف التخصص. وغاية الأمر أن أحدهم يغلب عليه فرع من فروع هذه الثقافة فيشتهر به؛ وعلى ذلك ماقلناه عن الرواة ينطبق على النحاة، وإنما نعنى بتغيير النحاة للشواهد الذى تكثرت به الروايات، ذلك التغيير الذى وقع بسبب قاعدة نحوية. وقد كان ذلك يأخذ اتجاهين أحدهما: تغيير إلى ما يخالف القاعدة، ليعرفوا كيف يكون مجراه متى وقع فى شعر. وهذا النوع قليل جداً، ولكنه فى الوقت نفسه يدل على أنهم كانوا يدركون أن التراكيب الشعرية تختلف عن غيرها. وثانيهما: تغيير إلى مايوافق القاعدة؛ وهذا منطقى منهم وكثير غالب وأحيانا يكون التغيير النحوى تطبيقا لوجهة نظر تفتق عنها قياس النحوى؛ فيجيز فى المسألة الواحدة وجها أو أوجها مختلفة، وهو يرى لكل وجه تفسيرا، وهذا بالطبع يخالف المنهج السليم فى دراسة اللغة. «وهذه أشياء ربما خطر ببال النحوى أنها تجوز على بعد فى القياس فربما غير الرواية».[1] وعلى أية حال كان هذا سببا من أسباب تعدد الروايات. وهذه نماذج مختلفة لذلك :

١ ـ جاء فى نوادر أبى زيد فى التعقيب على بيت لجرير وهو :

ألا أضحت حبالكم رماما ۔۔۔ وأضحت منك شاسعة أماما

«وأنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة :

وما عهد كعهدك يا أماما

على غير ضرورة؛ وهذا شىء يصنعه النحويون ليعرفوك كيف يكون مجراه متى وقع فى شعر. وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ۔۔۔ والشر بالشر عند الله مثلان

أراد: فالله يشكرها، فحذف الفاء لما اضطر. وأخبرنا أبو العباس عن المازنى عن الأصمعى أنه أنشدهم :

من يفعل الخير فالرحمن يشكره

قال: فسألته عن الرواية الأولى فذكر أن النحويين صنعوها ولهذا نظائر».[2] وإذا صح هذا فإنه يكون ضربا من التدريب والتمرين العقلى البعيد عن روح اللغة.

---

(١) النوادر، لأبى زيد: ٢٠٤.
(٢) السابق: ٣١، ٣٢. وانظر تحصيل عين الذهب: ١/ ٣٢٣، ٤٣٥.

٢ ـ جاء فى كتاب سيبويه عند استشهاده بقول الأحوص :

سلام الله يامطر عليها　　　وليس عليك يا مطر السلام

« وكان عيسى بن عمر يقول : يامطرًا يشبهه بقول : يارجلا، يجعله إذا نون وطال كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله ، وله وجه من القياس»[١].

٣ ـ جاء فى النوادر لأبى زيد فى قول ضابئ بن الحارث :

ومن يك أمسى بالمدينة رحله　　　فإنى وقيارا بها لغريب

« أراد : فإنى غريب وإن قيارا أيضا لغريب . . . ويجوز وقيار بالرفع على الابتداء» .[٢]
وعند قول الشاعر :

رأيت الله أكبر كل شىء　　　محاولة وأكثرهم عديدا

قال « ويجوز أيضاً وأكثره» .[٣]

٤ ـ جاء فى المقتضب : « فأما قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم　　　إذ هم قريش وإذا مامثلُهم بشرُ

فالرفع الوجه . وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بين»[٤] .

٥ ـ جاء فى مجالس ثعلب : « وأنشد :

حتى إذا أشرف فى جوف جبا

قال : وكان أنشده الفراء ـ وقد أخطأ فى إنشاده ـ على الإضافة إنما هو فى جوف جبا ، يصف حمارًا جبأ : رجع ، وجوف : اسم واد»[٥].

* * *

هذه هى أسباب تعدد الروايات فى الشعر عامة ، فماذا كان نصيب الأبيات التى قيل عنها إنها ضرورة من هذا التعدد؟ وما أثر تعدد الروايات فى النظرة إلى هذه الظاهرة؟ ثم ما موقفنا من الروايات المختلفة لأبيات « الضرورة»؟

---

(١) الكتاب : ١/ ٣١٣ . وانظر نماذج أخرى ص : ٢٥٢ ، ٢٥٣ من هذا الجزء نفسه .
(٢) النوادر: ٢٠ .　　　(٣) السابق : ٢٧ .
(٤) المقتضب : ٤/ ١٩١ .　　　(٥) مجالس ثعلب : ٢٠٢ .

(أ) تعدد الروايات فى أبيات « الضرورة » :

يمكن القول إجمالا إن معظم الأبيات التى قال النحاة عنها إن فيها « ضرورة » قد وردت لها روايات أخرى تتفق مع القاعدة التى وضعها النحاة، وبخاصة تلك « الضرورات» التى تمس مسألة من مسائل الإعراب ، ولعل هذا يوحى بأنه من تغيير النحاة. ولن يتيسر لنا هنا عرض كل أبيات « الضرورة» التى تغيرت أو تعددت رواياتها بطبيعة الحال؛ ولذلك سنكتفى بعرض نماذج منها :

١ ـ ففى جواز ترك صرف ما ينصرف، أنشدوا قول عباس بن مرداس السلمى :

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداسَ فى مجمع

وقول الآخر :

ومصعبُ حين جد الأمر أكثرها وأطيبها

وهناك رواية أخرى لهذين البيتين. فقد روى البيت الأول : « يفوقان شيخى» ، كما روى البيت الثانى « وأنتم حين جد الأمر . . . »[1] .

٢ ـ وفى جواز تحريك الاسم الناقص للضرورة أنشدوا قول جرير :

فيومًا يجارين الهوى غير ماضى ويومًا ترى منهن غولا تغول

ويقول السيرافى: إن أكثر رواة الشعر ينشدونه « غير ما صبا» ، والمعنى يجارين الهوى بالحديث والمجادلة دون التخطى إلى مالايجوز[2] .

٣ ـ قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

وتضحك منى شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

يروى « ترَىْ» عن خطاب المؤنثة، فمن قال ترى على الخطاب فلا ضرورة فيه[3] .

٤ ـ قول الشاعر :

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

ذكر أبو الحسن أن له رواية أخرى. هى « ألم يأتك» .[4] وأنشده أبو العباس عن أبى عثمان عن الأصمعى :

(١) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٠٥ . والإنصاف : ٢/ ٢٥٢ .
(٢) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٠٩ . (٣) السابق نفسه .
(٤) انظر : المحتسب : ١/ ٦٩ .

ألا هل أتاك والأنباء تنمى[1] .

٥ ـ قطع همزة الوصل فى قول جميل :

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة   على حدثان الدهر منى ومن جمل

وقول قيس بن الخطيم :

إذا ضيع الإثنان سرا فإنه   بنشر وتضييع الوشاة قمين

تخلصوا منه برواية البيت الأول « ألا لا أرى خلين» ، والثانى « إذا جاوز الخلين»[2].

٦ ـ قول سراقة البارقى :

أرى عينى مالم ترأياه   كلانا عالم بالترهات

رواه أبو الحسن (أرى عينى مالم ترياه)[3].

٧ ـ قول الشاعر :

إذا العجوز غضبت فطلق   ولا ترضاها ولا تملق

رواه بعضهم على الوجه الأعرف : « ولا ترضها ولا تملق»[4] .

٨ ـ إثبات ألف أنا فى الوصل ، جاء عليه قول الأعشى :

فكيف أنا وانتحالى القوافى   بعد المشيب كفى ذاك عارا

رواه المبرد «وكيف يكون انتحالى القوافى »[5]

٩ـ قول الشاعر :

رحت وفى رجليك ما فيهما   وقد بدأ **هنْكِ** من المئزر

أنكره المبرد والزجاج ، وأنشداه (وقد بدا ذاك) .

وقول امرئ القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقب   إثمًا من الله ولا واغل

---

(١) انظر : سر الصناعة : ١/ ٨٩ .   (٢) انظر: النوادر لأبى زيد : ٢٠٤ .

(٣) انظ : ر سر الصناعة : ١/ ٨٦ والمحتسب : ١/ ١٢٨ ، ١٢٩ . واللسان جـ ٢٠/ ٠٠ (رأى) .

(٤) انظر : سر الصناعة : ١/ ٧٩ . واللسان ١٩/ ٣٩ (رضى)

(٥) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢١٥ .

روياه (فاليوم فاشرب) وقول لبيد :

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم … ونهر تيرى فلا **تعرفْكم** العرب

روياه (فلم تعرفكم) . وقول أبى نخيلة :

إذا اعوججن قلت **صاحبْ** قوم … بالدو أمثال السفين العوم

روياه : (قلت صاح قوم)[1] .

١٠ ـ قول الشاعر :

فكرت تبتغيه فوافقته … على دمه ومصرعه السباعا

وهذه رواية سيبويه[2] ، ورواه المبرد :

فكرت عند فيقتها فألفت … على دمه ومصرعه السباعا[3]

وفى نوادر أبى زيد « والرواية الأخرى التى لا اختلاف بين الروايات فيها :

فكرت عند فيقتها إليه … فألفت عند مصرعه السباعا»[4]

* * *

ولو ذهبنا نستقصى كل مظاهر تعدد الروايات فى أبيات « الضرورة» ، لاستنفدنا أكثر من مجلد فى ذلك ، ولا يجدى أن نعرف مصدر تغير هذه الرواية أو تلك ، هل الشاعر ، أو الراوى عنه ، أو النحوى ؟ فليكن هؤلاء جميعا ، وليكن بعضهم ، فإن النتيجة واحدة ، وهى وجود عدة روايات فى بيت واحد ، إحداها تخالف القاعدة ، والأخرى أو الأخريات توافقها ، ولكن هذه الروايات جميعها معترف بها من البيئة اللغوية التى ذاع فيها هذا النص أو ذاك ، واشتهر بينها ، وتلقته بالقبول . وسواء روى البيت بهذه الرواية أو تلك ، فإن معناه واضح لا لبس فيه عند من يسمعه .

(ب) أثر تعدد الروايات :

إذا كان متلقو الشعر من أفواه الرواة لم يأبهوا لتعدد الروايات فى بيت أو أكثر ، مادام معناه لديهم واضحا ، فإن موقف النحاة كان مختلفا بالطبع ، وقد ترك تعدد الروايات أثراً تمثل فيما يأتى :

---

(١) انظر : السابق : ١/ ٣٢٩ . والخصائص : ٢/ ٣٤١ .   (٢) انظر الكتاب : ١/ ١٤٣ .

(٣) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢٥٤ . وتحصيل عين الذهب : ١/ ١٤٣ .

(٤) النوادر : ٢٠٤ .

أولا : الخلاف بين البصريين والكوفيين، وقد كان معظمه يدور حول الروايات ، وذلك بأن تمسك كل فريق منهم برواية دون الأخرى، ومن هنا كان اختلافهم ـ مثلا ـ فى جواز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان فعلا متصرفا، فقد أجازه الكوفيون مستدلين بقول الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

ورأى البصريون أن الرواية الصحيحة (وما كان نفسى بالفراق تطيب)[1] ، واختلافهم فى جواز مد المقصور فى الشعر، فأجازه الكوفيون معتمدين على مثل قول الشاعر :

إنما الفقر والغِناء من الله فهذا يعطى وهذا يحد

وقول الآخر :

سيغنينى الذى أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غِناء

وقال البصريون إن الإنشاد بفتح الغين والمد[2]. وغير ذلك من المسائل التى تكفل ببيانها كتاب الإنصاف لابن الأنبارى، حتى بدا الأمر ـ كما قلنا من قبل ـ وكأن كل فريق منهم يقعد للغة تختلف عن اللغة التى يقعد لها الآخر . وقد جاوز الأمر بينهم مسائل اللغة إلى الاتهام الشخصى. ولعل أبا الطيب اللغوى يمثل وجهة النظر المتطرفة للبصريين فى هذا المجال[3] .

ثانياً : تتبع أبناء المدرسة الواحدة بعضهم بعضا كما فعل المبرد مع سيبويه، فقد دفع كثيرًا مما رواه سيبويه، وزعم أن الرواية غير ما روى ، وتعرض هو بالتالى لمن رد عليه كابن ولاد فى « الانتصار»، وابن جنى فى مواضع مختلفة من كتبه يقول: « وأما اعتراض أبى العباس هنا على الكتاب ، فإنما هو على العرب ، لا على صاحب الكتاب ، لأنه حكاه كما سمعه، ولايمكن فى الوزن غيره . وقول أبى العباس : إنما الرواية « فاليوم فاشرب» فكأنه قال لسيبويه كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم. وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف، فقد سقطت كفة القول معه» .[4] وبدهى أن الخضوع للقياس النحوى هو الذى يملى هذا السلوك وقد كان المبرد « لا يلتفت إلى شىء من هذه الروايات التى تشذ عن الإجماع والمقاييس» .[5]وهو الذى يقول : « والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة» .[6]وفى موضع آخر يقول : « والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة»[7] .

---

(١) انظر الإنصاف : ٢/ ٤٩٥ . (٢) انظر السابق: ٢/ ٢٤٥، وما بعدها .

(٣) انظر : مراتب النحويين ، حينما يعرض لأحد نحاة الكوفة .

(٤) المحتسب : ١/ ١١٠ . وانظر نماذج أخرى فى الخصائص : ١/ ٧٥ ، ٨٩ .

(٥) النوادر : ٦٨ . (٦) الكامل : ١/ ٣٤. (٧) الكامل : ١/ ٤٥ .

ثالثا : وترتب على ذلك رمى بعض الروايات بالشذوذ، ورفض بعض الظواهر اللغوية تبعاً لذلك ، لأن منطقهم أنه « ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ، ألا ترى أن اللحيانى حكى أنه من العرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التى يلتفت إليها ولا يقاس عليها» .[١] وقد كثر فى دفاع البصريين عن قواعدهم مثل هذه العبارة: « وجميع ما يروى من هذا فشاذ لا يقاس عليه» .[٢] وقولهم « وأما ما رووه عن بعض العرب . . فرواية تفرد بها الفراء عن أبى ثروان، وهى رواية شاذة غريبة فلا يكون فيها حجة» .[٣] وقد اتهموا بعض الشواهد بالصناعة التى تخرجها عن دائرة الاعتراف بحجيتها، فيما يرون من وجوب توثيق النصوص اللغوية .

رابعا : كانت صحة الرواية مع عدم موافقتها للقاعدة مدعاة للتأويل والتخريج والحمل على المعنى ،وغير ذلك من الوسائل التى اصطنعها النحاة محافظة على القاعدة فيقول البصريون مثلا: «وإن صحت رواية النصب ،فيكون على التشبيه بالمفعول»[٤]. ويقولون « . . . ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذى صاروا إليه» .[٥] وغير ذلك من النماذج .

(جـ) موقفنا من تعدد الروايات :

إن تفضيل رواية على أخرى ـ أيا كان مصدر هذه الرواية أو تلك ـ أمر دعت إليه الخصومة المذهبية من جانب ، والمعيارية وتحكيم القياس من جانب آخر ، ويمثل الخصومة المذهبية ما أثر عن البصريين والكوفيين من رفض كل فريق منهم لما يرويه الآخر ـ وخصوصا البصريين ـ ويمثل المعيارية أبو العباس المبرد ، فقد شهر عنه رد الروايات ودفعها[٦] ، حتى روايات سيبويه نفسه، وهو أوثق من أن يتهم فيما رواه[٧]، ولا كان بحمد الله مؤذنا بريبة ، ولا مغموزا فى رواية[٨] ، وقد روى عن العرب ماسمع . « ولو كان إلى الناس تخير ما يحتمله الوضع والتسبب إليه، لكان الرجل أقوم من الجماعة به، وأوصل

---

(١) الإنصاف : ٢/ ٣٥٨ .
(٢) السابق: ١/ ١٩٥ .
(٣) السابق: ١/ ١٨٧ .
(٤) السابق: ١/ ٨٥ . (مسألة أفعل التعجب: اسم أو فعل) .
(٥) السابق : ٢/ ٤٤٧ .
(٦) انظر : النوادر : ٣١ ، ٦٧ ، ٢٠٤ . وشرح السيرافى : ١/ ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٥٤ . وكثير من المصادر تجمع على أن المبرد كثير دفع الروايات التى تخالف القاعدة .
(٧) انظر : تحصيل عين الذهب : ١/ ٤٣٤ .
(٨) الخصائص : ٢/ ٣٤٠ .

إلى المراد منه، وأنفى لشعب الزيغ والاضطراب عنه». [1] وقد كثر فى كتابه كثرة فائقة قوله «وسمعنا بعض العرب ينشد» و «سمعنا ذلك ممن يوثق به من العرب» و«ذلك قول العرب سمعناه منهم» و«سمعناه ممن يرويه عن العرب»[2] إلخ .

وإذا كان سيبويه على توثيقه لما يرويه عن العرب، وعلى احتكامه فيما يشترع إلى السماع، حتى إنه كان يتحرج فى بعض المواضع فيقول ـ مثلا ـ « وذا لايجسر عليه إلا بسماع»، [3] وعلى ثقة العلماء به، وفتنتهم بنزاهته، إذا كان على هذا كله قد روى روايات طعنت عليه، وادعى الطاعنون أن الرواية الصحيحة فيها غير ما روى ، كما فعل المبرد مع بعض شواهده، فماذا نصنع فيما ادعى المبرد أو غيره أنه رواية غير صحيحة ؟

هل نفعل ـ إذن ـ كما فعلوا، فنفضل رواية على رسيلتها، وبذلك لانكون قد تقدمنا شيئاً فى دراسة اللغة ؟

أو هل نفعل كما فعل ابن جنى ـ مثلا ـ فى قوله : « فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسًا بالفراق تطيب

فتقابله برواية الزجاجى وإسماعيل بن نصر وأبى إسحاق أيضا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حكم» ؛[4] فنكتفى حينئذ بمقابلة رواية يزكيها القياس برواية أخرى، دون التهجم عليها أو رفضها؟ ولكننا نرفض تدخل القياس بمفهوم النحاة له فى اللغة على الإطلاق، فضلا عن أن الرواية الأخرى ـ وهى جزء من اللغة ـ تبقى بلا تفسير، فهذا الاتجاه فى مضمونه لايخرج عن إطار الأول .

أو هل نبحث فى رواية كل بيت على حدة، ونحاول جاهدين أن نهتدى إلى الصورة الأولى التى قيل عليها، ونعرف من غيره إلى الصورة الأخرى، وهل من غيره يحتج بكلامه أولا، ونفنى الوقت والجهد فى متابعة تسلسله على مدى أربعة عشر قرنا من الزمان؟

إن محاولة كهذه ـ مع بريقها الخادع ـ لايمكن أن تتم على الصورة التى تعطى نتائج يطمئن إليها الباحث، مع أنها لاتقوم أساسا إلا على الاقتناع بفكرة عصور الاستشهاد، والوقوف بها عند حد معين وعدم الاعتراف بما عداها، وقصر الاستشهاد على نوع معين من

---

(١) المحتسب : ١/ ١١١ .
(٢) انظر : الكتاب : ١/ ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ١٤٢ .
(٣) الكتاب : ٢/ ٢٦٢ .
(٤) الخصائص : ٢/ ٣٨٤ .

الناس تجرى فى عروقهم السليقة اللغوية، والدم العربى النقى، والفصاحة التى لاتتوافر لغيرهم ممن سموا بالمولدين. وإذا كانت دراسة اللغة ينبغى أن تتم على مراحل معينة، وعلى مستويات مختلفة، بحيث لاتفضل مرحلة على أخرى، ولا يفرض مستوى على آخر، فإن مثل هذه المحاولة لاتفيد فى هذا الشأن مادامت الروايتان أو الروايات المختلفة للبيت الواحد قد وجدت فى بيئة واحدة، وفى مستوى واحد. ومع ذلك سوف نطبق هذه المحاولة على بيت امرئ القيس الشهير:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغلِ

فرواية الديوان، وهى رواية الأصمعى من نسخة الأعلم: « فاليوم أسقى ».[1] وفى ملحق الطوسى روى (فاليوم فاشرب).[2] وفى نسخة السكرى وابن النحاس وأبى سهل « فاليوم أشرب».[3] ويلاحظ أن روايات الديوان قد جمعت بين الروايات الثلاث التى روى بها هذا الب.يت ورواية سيبويه[4]، والسيرافى[5]، وابن جنى[6]، واللسان[7] « فاليوم أشرب» ورواية المبرد[8] « فاليوم أسقى» ورواية ابن السكيت[9]، وابن الأنبارى شارح القصائد السبع الطوال[10] والمرزبانى[11] « فاشرب». وقد أشار الأستاذ عبد السلام هارون فى تحقيقه لإصلاح المنطق لابن السكيت إلى أن هناك نسختين رمز لهما بالرمزين (ب، جـ)، وجدت فيهما رواية هذا البيت « فاليوم أشرب». وأشار أيضاً فى تحقيقه لشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنبارى إلى أن النسخ تروى هذا البيت «فاليوم أشرب» ولكنه قال: إن التفسير الذى ذكره ابن الأنبارى لا يستقيم مع هذه الرواية.

من هذا نخلص إلى أن وجود رواية فى الديوان لايثبت أنها الرواية الصحيحة التى تبطل ماعداها، لأن التدوين تم بعد الرواية. ولذلك تردد صدى الروايات المختلفة فى نسخ الدواوين، وعلى ذلك فإن ماقاله ابن جنى فى رواية بيت لتأبط شرا وهو:

فأُبت إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

---

(١) الديوان: ١٢٢، قصيدة رقم: ١٦. (٢) الديوان: ٢٥٨، قصيدة رقم ٥٥.
(٣) الديوان: ٤١٢. (٤) انظر: الكتاب: ٢/ ٢٩٧. وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٢٩٨.
(٥) انظر: شرح السيرافى: ١/ ٢٢٩.
(٦) انظر: الخصائص: ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠. والمحتسب: ١/ ١٥، ١١٠.
(٧) انظر: اللسان: ١٤/ ٢٥٩ (وغل).
(٨) الكامل: ١/ ٢٤٤. (٩) إصلاح المنطق: ٢٤٥، ٣٢٢.
(١٠) شرح القصائد السبع الطوال: ١٠. (١١) الموشح: ١٥٠.

« هكذا صحة رواية البيت، **وكذلك هو فى شعره** . **فأما** رواية من لايضبطه، وما كنت آتيا، ولم **أك** آتياً، فلبعده عن ضبطه، ويؤكد ما رويناه نحن **مع وجوده فى الديوان** أن المعنى عليه[1] ما قاله ابن جنى عن وجود الرواية التى يريدها فى ديوان تأبط شرا لايصبح مرجحا للرواية التى اختارها على غيرها، لأن من الرواة والنحاة « من كان يغير فى الدواوين المكتوبة ليعذر بها عند الخلاف ويقيم منها الحجة على الرواية الصحيحة»،[2] ولأن هذا يصبح ضرباً من التظنى والحدس، ولذلك قال ابن قتيبة فى حذر من بيت امرئ القيس السالف «ولولا أن النحاة يذكرون هذا البيت ويحتجون به . . . وأن كثيرا من الرواة يرونه هكذا لظننته : فاليوم أسقى غير مستحقب» .[3] ويقول أحد دارسى امرئ القيس المحدثين عن رواية « فاليوم أشرب» : « ويخيل إلى أن الرواية الأولى أصح رغم مجافاتها لقواعد النحو، وأن الرواية الثانية مجرد تصحيح قام به الراوى لما تصور أنه خروج على قواعد اللغة»[4] .

إننا نرفض أسباب المفاضلة بين الروايات أو الترجيح بينها فى النحو « لأن لغة الرواة من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد»[5] ، ولأن « الشعر سبيله أن يحكى عن الأئمة كما تحكى اللغة ، ولاتبطل رواية الأئمة بالتظنى والحدس» .[6] ويقول ابن ولاد فى الانتصار لسيبويه : « قول محمد : وليس هنا موضع ضرورة لاحجة فيه على سيبويه ، إنما هى رواية عن العرب، والحجة فى مثل هذا عن العرب أن يقول لهم، لم أعربتم الكلام هكذا من غير ضرورة لحقتكم ؟ أو يكذب سيبويه فى روايته ، وإذا كان عنده غير مكذب فيما يرويه، وكانت العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة، **فعلى النحوى أن ينظر فى علته وقياسه** ، **فإن** وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى إذا كان الناقل ثقة» .[7] ولذلك فإننا نقبل جميع الروايات المختلفة مادامت قد قيلت فى بيئة لغوية معينة، وتقبلها أبناء هذه البيئة اللغوية، وتداولوها فيما بينهم، ويصبح عمل النحاة فى تفضيل رواية على أخرى حينئذ مجافيا لروح المنهج الصحيح .

---

(١) الخصائص : ١/ ٣٩١ .
(٢) تاريخ آداب العرب للرافعى : ١/ ٣٨٩ .
(٣) الشعر والشعراء: ١/ ٩٨ .
(٤) امرؤ القيس، د . الطاهر أحمد مكى : ٣٧١ .
(٥) الانتصار : ٢٠ .
(٦) المزهر : ٢/ ٢١٠ .
(٧) الانتصار : ١٨ .

وإننا لنضيف إلى تقبلنا لكل الروايات المختلفة تلك الشواهد التى قيل عنها إنها مصنوعة بالشرط السابق وهو قبولها من البيئة اللغوية وتداولها بينهم دون نكير. فهى ـ بغض النظر عما تدل عليه صناعة الشواهد ـ لا تعدو أن تكون مثل رواية من هذه الروايات المتعددة لبيت واحد ، أو لاتعدو أن تكون ابتكارا جديدا فى اللغة سواء وضعه الرواة .[١] أو النحاة[٢]، أو غيرهم[٣]. وهى على أية حال لاتقل عن الأبيات التى نسبت للجن،[٤] أو لآدم[٥] ـ عليه السلام ـ أو للحيوانات[٦]. ومع ذلك يحتج بها النحاة!

---

(١) انظر : طبقات فحول الشعراء : ١٩ ، ٥٠. والنوادر : ١٣. وأخبار النحويين البصريين: ٢٨. وشرح السيرافى: ١/ ٢٢٤، ٢٥٨. والاقتراح ٢١ ، ٢٢.

(٢) انظر : الكتاب : ١/ ٣٣٧، ٤٣٤ .والمقتضب: ٢/ ١١٦، ١١٧ ، ١٣٣، ٤/ ٢٤٣. والهمع: ١/ ٢٣، ٣٧، ٥٤. والاقتراح : ٢٢.

(٣) انظر: المزهر : ١/ ١٠٧ ـ ١١٠، حيث ذكر أمثلة متعددة للشواهد المصنوعة.

(٤) انظر: معاهد التنصيص : ١٦. وتاريخ آداب العرب، للرافعى : ١/ ٣٧٦ .

(٥) انظر : الإنصاف : ٢/ ٣٨٧.

(٦) انظر : الكتاب : ١/ ١٧٦. وشرح الأعلم بنفس الصفحة .

ثالثا : السليقة والضرورة

إن سلوك النحاة وجامعى اللغة فى الفترة التى سميت بعصر الاستشهاد أو الاحتجاج يدل على أنهم كانوا يعتقدون « أن هناك أمرا سحريا يمتزج بدماء العرب ويختلط برمالهم وخيامهم، وهو سر السليقة العربية، يورثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمهات لأطفالهن فى الألبان». [1] ويعتقدون « أن اللغة شىء وراثى يتناقله الأبناء عن الآباء ». [2] ويرون « أن السليقة اللغوية ترتبط ارتباطا كبيرا بالجنس والوراثة». [3] وقد ربطوا كذلك بين السليقة والطبع أو الطبيعة . يتضح ذلك من قول ابن جنى عن الأعرابى الذى لم يستطع أن يتحول عن عادته النطقية إلى نطق آخر: « وما ظنك به إذا خلى مع سومه، وتساند إلى سليقيته ونحيزته». [4] والطبيعة كما يعرفها ابن جنى « هى من طبعت الشىء أى قررته على أمر ثبت عليه ، كما يطبع الشىء كالدرهم والدينار، فتلزمه أشكاله فلا يمكنه انصرافه عنها ولا انتقاله». [5] ومظاهر هذا السلوك الذى ينبئعن فهمهم للسليقة اللغوية على هذا النحو تتضح فى :

(أ) قصرهم الاستشهاد على قبائل معينة اعتقدوا أن الدم العربى فى عروقها لم تشبه شائبة هجنة ولا عجمة .

(ب) وفى داخل هذا الإطار، سووا بين كل من ينتسب إلى الأرومة العربية ،فجمعوا اللغة من الصبيان والرجال والنساء والمجانين والموسوسين والشعراء وغير الشعراء، وما إلى ذلك من خلط سوغه فى نظرهم استواء الجميع فى السليقة اللغوية حتى قال أبو الفتح عن سيبويه: إنه « أحاط بقاصى هذه اللغات المنتشرة، وتحجر أذرائها المترامية، على سعة البلاد ، وتعادى ألسنتها اللداد ، وكثرة التواضع بين أهليها من حاضر وباد، حتى اغترق جميع كلام الصرحاء والهجناء، والعبيد والإماء، فى أطرار الأرض ذات الطول والعرض، ما بين منثور إلى منظوم، ومخطوب به إلى مسجوع، حتى لغات الرعاة الأجلاف، والرواعى ذوات صرار الأخلاف، وعقلائهم والمدخولين، وهذاتهم والموسوسين، فى جدهم،

---

(١) من أسرار اللغة : ٢٠ . (٢) البحث اللغوى عند العرب : ١٣٠ .

(٣) السليقة اللغوية والضرورة الشعرية، د. رمضان عبد التواب (مجلة الأقلام العراقية تشرين الثانى ١٩٦٦م).

(٤) الخصائص : ١/ ٧٦. (٥) السابق : ٢/ ١١٤.

وهزلهم، وحربهم وسلمهم، وتغاير الأحوال عليهم» .[1] وبدهى أن سيبويه لم يقعد لكل مستوى من هذه المستويات على حدة .

(جـ) ومع هذا الاغتراق الذى أشار إليه أبو الفتح، كانوا يصرون على معرفة القائل حتى لايتسرب إلى مجال الاستشهاد من ليس صريح النسبة إلى العرب . فقد دس بعض المولدين أشعارا احتج بها النحاة ، فإذا لم يكن القائل معروفا، فلابد أن يكون الراوى ثقة غير مشكوك فيه . وعلى ذلك، « فينبغى أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد، إلا أن تقوى لغته، وتشيع فصاحته . وقد قال الفراء فى بعض كلامه : إلا أن تسمع شيئا من بدوى فصيح فتقوله»[2] .

وقد سبقت لنا مناقشة هذه الأمور الثلاثة فى الفصل الأول، والذى نحن بصدده الآن أن نقف على مفهوم السليقة اللغوية على الوجه الصحيح، وما تثيره من قضايا تتعلق بها سماه النحاة ضرورة شعرية، كقضية كلام العربى بغير لهجته، وقضية الصواب والخطأ فى «الضرورة» وما يدل عليه تجدد هذه الظاهرة مع الشعر حتى الآن .

مفهوم السليقة اللغوية :

يقول سيبويه : « وقالوا : سيلقى للرجل يكون من أهل السليقة» .[3] ومعنى هذا أن ثمة فئتين من الناس على ذلك العصر، فئة تعد من أهل السليقة، وفئة أخرى لا تعد كذلك . أما مفهوم السليقة أو السليقى، أى الرجل الذى يكون من أهل السليقة، فقد اختلفت نظرة العلماء القدماء عن المحدثين فى ذلك .

فقد عرف الليث السليقى من الكلام، بأنه « مالا يتعاهد إعرابه، وهو فصيح بليغ فى السمع عثور فى النحو» .[4] وقال العلامة الرضى : « السليقى : الرجل يكون من أهل السليقة، وهو الذى يتكلم بأصل طبيعته ولغته، ويقرأ القرآن كذلك بلا تتبع للقراء فيما نقلوه» .[5] وجاء فى اللسان : « السليقى من الكلام ما تكلم به البدوى بطبعه ولغته . . . والسليقية أى اللغة التى يسترسل فيها المتكلم على سليقته، أى سجيته وطبيعته من غير تعمد إعراب، ولا تجنب لحن، قال :

ولست بنحوى يلوك لسانه ... ولكن سليقى أقول فأعرب

(١) السابق : ٣/ ١٨٦ . وانظر : ١/ ٧٨ . والمزهر: ٢/ ١٤٠ .
(٢) الخصائص : ٢/ ٩ .
(٣) الكتاب : ٢/ ٧١ .
(٤) اللسان : ١٢/ ٢٧ ـ (سلق) .
(٥) شرح شافية ابن الحاجب : ٢/ ٢٨ .

أى أجرى على طبيعتى ولا ألحن» .[1] وعلى ذلك فالسليقى ـ من وجهة نظرهم ـ هو الذى ينطق اللغة صحيحة فصيحة لا يطاوعه لسانه على اللحن، ولايقدر أن يحوله عن الصواب. وقد فهم ابن فارس وابن جنى السليقة اللغوية بهذا الفهم. يقول ابن فارس «وكانت قريش ـ مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها ـ إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ماتخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التى طبعوا عليها»[2] .

وكلام ابن فارس ينقض أوله آخره؛ ذلك أنه جعل قريشًا من أهل السليقة المطبوعين ، وماداموا كذلك ، فليس فى إمكانهم أن يكتسبوا شيئاً من الوفود القادمة عليهم لأن العربى المطبوع ـ على حد تعبير الأعلم الشنتمرى ـ لايجمع بين لغتين لم يعتد إلا إحداهما[3] ، ولأن « المعروف أن العربى لايقدر أن يلحن ، كما أنه لايقدر أن ينطق بغير لغته»،[4] كما يقول بعضهم، وإلا فكيف نصدّق قصص اللحن التى كانت على عهد النبى ـ ﷺ ـ والخلفاء من بعده؟ وكيف نصدق ما رواه ابن جنى عن ذلك الأعرابى الذى لم يستطع لسانه أن ينطق « طوبى لهم وحسن مآب» وأصرّ على أن ينطقها « طيبى لهم» ولم يؤثر فيه التلقين، ولا ثنى طبعه هز ولا تمرين؟ [5] أو ما يقوله من «أن الأعرابى الفصيح إذا عُدل به عن لغته الفصيحة إلى أخرى سقيمة عافها، ولم يَبْهأ بها» .[6] أو قصته مع الشجرى الذى لم يستطيع أن ينطق « ضربت أخوك»، « وقال : لا أقول أخوك أبدا» .[7] أو قول سيبويه ليحيى ابن خالد البرمكى فى قصته المشهورة مع الكسائى واحتكامهم للأعراب الذين وافقوا الكسائى: « مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لاتطوع به» .[8] فإذا كان صاحب السليقة لايستطيع لسانه أن يتحول عن لغته، فينبغى ألا يستطيع ذلك مطلقاً مع مادون لغته أو ما فوقها. وابن جنى، الذى ينقل قصة الأعرابى السابقة، وقصته مع الشجرى، والذى يصرح بأن الأعرابى الفصيح إذا عدل به عن لغته لم يأبه لذلك، يعقد بابا فى كتابه الخصائص «فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا»[9] .

وهذا ـ لاشك ـ اضطراب لا نوافق عليه، لأنه ناشئ أساسا من فهم غير سليم لمعنى السليقة من جانب، ومن إهمال مراعاة العنصر الاجتماعى فى اللغة من جانب آخر ، لأن

---

(١) اللسان : ٢/ ٢٧ ـ (سلق) .
(٢) الصاحبى : ٢٣ .
(٣) انظر تحصيل عين الذهب : ٢/ ٢٣٥ .
(٤) حاشية الصبان على الأشمونى : ١/ ٢٤٨ .
(٥) انظر الخصائص : ١/ ٧٦.
(٦) السابق : ٢/ ٢٦ .
(٧) السابق : ١/ ٣٥٠ . وفى ص ٧٦ نسب هذه القصة إلى محمد بن العساف العقيلى !
(٨) المغنى : ١/ ٨١ .
(٩) انظر الخصائص : ١/ ٣٧.

«القول بأن السليقة طبع لا اكتساب ناتج عن الاحتكاك بين الفرد وبين بيئته»،[1] كما يقول أستاذنا الدكتور تمام حسان .

وقد ندت عن بعض الدارسين المحدثين بعض عبارات يفهم منها أنهم ينظرون إلى السليقة اللغوية نظرة القدماء إليها ، أى على أنها طبع لا اكتساب[2]، وبعضهم عدل من رأيه إلى ما يوافق النظرة اللغوية الحديثة .

رأى العلاّمة ابن خلدون :

وقبل أن نعرض رأى الدارسين المحدثين فى السليقة اللغوية، تنبغى الإشارة إلى رأى العلامة ابن خلدون الذى يفسر « الملكة» اللغوية تفسيرًا يتفق مع وجهة النظر اللغوية الحديثة؛ إذ يقول: « والملكات لاتحصل **إلا بتكرار الأفعال**؛ لأن الفعل يقع أولا ، وتعود منه للذات صفة ، ثم تكرر فتكون حالا. ومعنى الحال أنها صفة غير راسخة. ثم يزيد التكرار فتكون ملكة أى صفة راسخة. فالمتكلم من العرب، حين كانت ملكة اللغة العربية فيهم، يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم فى مخاطباتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم، كما يسمع الصبى استعمال المفردات فى معانيها، فيلقنها أولا ، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثم لايزال سماعهم لذلك يتجدد فى كل لحظة ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة ويكون كأحدهم. هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل ، وتعلمها العجم والأطفال، وهذا هو معنى ماتقوله العامة من أن اللغة للعرب بالطبع».[3] فابن خلدون هنا يجعل « الملكة» ناشئة عن التكرار والاعتياد على النطق المعين بحيث لايفكر المتكلم بعد كثرة التكرار فى طريقة النطق، بل يصبح نطقه عفويا مطابقاً لنطق بيئته اللغوية .

رأى علم اللغة الحديث فى السليقة :

لقد ربط علم اللغة الحديث اللغة بالمجتمع، حتى لقد أصبح من فضول القول أن يقال إن اللغة ظاهرة اجتماعية. وقد وضع بذلك اللغة موضعها الصحيح. كما اعترف بتأثير

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٢ .

(٢) انظر : تاريخ آداب العرب، للرافعى : ١/ ٣٨٨ . إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى: ٢ . وضحى الإسلام، لأحمد أمين: ٢/ ٢٥٢ ـ (الطبعة السابعة) .

(٣) مقدمة ابن خلدون : ٥٢٢ ، ٥٢٣ (الشعب) .

الفرد فى اللغة، وهذا مؤداه الاعتراف بتطور اللغة. « والحق أن العنصر الاجتماعى لايمكن تجاهله فى اللغة، مادمنا نعترف بوجود أسلوب خاص بكل متكلم، وبجواز الارتجال فى اللغة، والاحتجاج بأقوال الأفراد، سواء أكانوا شعراء أم خطباء أم حكماء أم غير ذلك، لأن الاعتراف بكل أولئك اعتراف بما يسمى شخصية المتكلم. ويستتبع الاعتراف بهذه الشخصية اعترافا آخر بالتطور فى اللغة». [1] فنحن هنا أمام أمرين:

(أ) ارتباط اللغة بالمجتمع وكونها ظاهرة اجتماعية.

(ب) دور الفرد فى اللغة وتأثيره فيها[2].

وهذان الأمران يعيناننا إلى حد بعيد فى تحديد معنى السليقة اللغوية، كما يراها علم اللغة الحديث.

فلما كانت اللغة ظاهرة من ظواهر المجتمع، فإن الفرد فى هذا المجتمع لابد أن يحاكى ماعليه أبناء مجتمعه، ليس فى اللغة فحسب، ولكن فى كل مظهر من مظاهر المطابقة؛ إذ إن « الاتجاه إلى المطابقة اتجاه غريزى فى الإنسان الذى يعيش فى مجتمع، فهو يحاول دائما أن يراعى المقاييس الاجتماعية فى نفس الوقت الذى يسعى فيه إلى إرضاء فرديته. وكما يميل المرء إلى المطابقة فى ملبسه، ومأكله، وطريقة معيشته بصفة عامة، يسعى إلى المطابقة فى لغته»[3] عن طريق التقليد. فالتقليد يؤدى « دورا هاما فى الحياة الإنسانية بصفة عامة، واللغوية بصفة خاصة، فالعقائد والتقاليد والعادات، وسواها من الأمور الاجتماعية وليدة تقليد الفرد لسواه من أبناء جماعته تقليداً سلوكياً أو منطقياً»[4] ومعنى ذلك كله أن «اللغة تفرض علينا من الخارج ويكتسبها الفرد بطريقة سلبية، ويكون ذلك عادة فى الطفولة»[5] وعلى هذا فإنه « إذا كان صحيحا أن الطفل يكتسب اللغة بالاحتكاك بمن حوله، فيتعلم بالمشاركة والمحاكاة فإن هاتين الأداتين (المشاركة والمحاكاة) تؤثران فى الكبير كما تؤثران فى الطفل، وإذا كان أثرهما على الطفل إعانته على مطابقة الاستعمالات فى داخل الأسرة التى هى مجتمعه وعالمه، فإن الكبير سيجد فى فسحة الاختلاط العام أسرة تشمل المتكلمين بلهجات، أو ربما بلغات مختلفة، وسوف لاتكون المشاركة والمحاكاة هنا عاملين من عوامل المطابقة فحسب، وإنما قد تكونان كذلك من عوامل التشعب وعدم التجانس فى العادات النطقية للمتكلمين بلهجة واحدة. ومعنى ذلك أن العربى من تميم إذا رحل إلى

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٨٣.

(٢) انظر: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٦٨ - واللغة بين الفرد والمجتمع: ٣٤ - ٥١.

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥٥. (٤) اللغة بين الفرد والمجتمع: ٣١.

(٥) دور الكلمة فى اللغة. س. أولمان: ٢٢ (ترجمة د. كمال بشر).

مكة فأقام بين قريش مدة من الزمان، فلربما عاد إلى حيه من تميم، وعلى لسانه نطق ما الحجازية فى مكان ما التميمية، ولربما أقام بين بنى عمومته زمنا وهو يخالفهم فى هذا الاستعمال»[1] .

ولما كان الفرد يلجأ عن طريق الصوغ القياسى إلى المطابقة اللغوية مع أفراد بيئته اللغوية، فإنه أحيانا قد يخطئ فى طريقة صوغه القياسى، كما أنه قد يرتجل أحيانا، « فإن الأعرابى إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل مالم يسبقه أحد قبله»[2] وسواء أكان هذا الابتكار اللغوى ناشئا عن خطأ فى الصوغ القياسى، أم عن الارتجال الفردى فإن « أى ابتكار وتجديد لغوى ـ وهو فى الأصل يحدث فى كلام فرد أو أفراد فائقى الحصر كما هو الأغلب الأعم ـ لابد له من موافقة الجماعة اللغوية قبل أن يتقرر، ويثبت، وقبل أن يجد طريقة إلى نظام اللغة» .[3] وقبول الجماعة اللغوية له لايكون بإصدار مرسوم بذلك، و إنما يتم عن طريق المحاكاة والمشاركة .

الأمر ـ إذن ـ ليس أمر فطرة وطبيعة تنغرس فى المتكلم فلا يمكنه التحول عنها، ولكنه اكتساب وتعود يأتيان عن طريق المطابقة مع الجماعة اللغوية بالمحاكاة والمشاركة، وعلى ذلك . فالمعنى الذى يفضله علماء اللغة المحدثون للسليقة هو: « أنها يقصد بها الاكتساب والتعود حتى يصبح العمل شبه آلى » .[4] أو هو : « اكتساب لغة المجتمع الذى ينشأ فيه المرء» ،[5] حتى « تتم عملية الكلام فى صورة آلية دون شعور بخصائصه، ومثله حينئذ مثل راكب الدراجة يشعر شعورا قويا بحركات يديه ورجليه فى أثناء تعلم الركوب، فإذا أتقنه أمكنه أن ينسى أو يتناسى كل شىء عن دراجته وهو فوقها، ولا يكاد يشعر بحركاته أو سكناته» .[6] والفرق ـ إذن ـ بين صاحب السليقة، بهذا الفهم، وغيره أن الأول لايكاد يشعر بخصائص لغته وهو ينطقها ، والثانى يشعر بخصائصها أثناء الكلام، وهو فرق «لايعدو أن يكون فرقا فى الكمية أو درجة الإتقان» .[7] وقد يصل الأجنبى إلى ماوصل إليه ابن اللغة يوما ما حين يوالى التعلم، ويتحصن بالمثابرة ، ولا ينقطع عن المرانة[8] .

و إذا استقر رأينا على النظر للسليقة اللغوية بهذا الفهم، فإننا نستطيع ـ إذن ـ أن نناقش الأمور الآتية فى ضوء هذا الفهم :

---

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٧٠ .
(٢) الخصائص : ٢/ ٢٥ .
(٣) دور الكلمة فى اللغة : ٢٢ ، ٢٣ .
(٤) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٦٢ .
(٥) السابق نفسه .
(٦) من أسرار اللغة : ١٩ .
(٧) السابق نفسه .
(٨) انظر السابق : ٢٠ .

١ ـ هل يستطيع العربى أن يتكلم بغير لهجته؟

لقد كان مقتضى الفهم القديم للسليقة اللغوية ألا يستطيع العربى أن يتحول عن لهجته التى نشأ عليها، لأنه فطر عليها، وطبع بها، وليس فى مقدوره أن يغير من طبيعته، ولذلك فتن ابن جنى بالأعرابى الذى لم يؤثر فيه التلقين، ولم يثن طبعه هز ولاتمرين. ولهذا السبب نفسه ينكر الأصمعى قول من يجيز سقيته وأسقيته ويجعلهما بمعنى واحد محتجا بقول الشاعر:

سقى قومى بنى مجد وأسقى نميرا والقبائل من هلال

فإن الأصمعى ينكره، ويتهم قائله، لأنه لو كان عربيا مطبوعا لم يجمع بين لغتين لم يعتد إلا إحداهما.[١] وقال الصبان: إن العربى « لايقدر أن ينطق بغير لغته. كذا فى الرودانى».[٢] وقد مر بنا قول سيبويه: « مرهم أن ينطقوا بذلك، فإن ألسنتهم لاتطوع به[٣]». وكان فى هؤلاء الأعراب أبو زياد وأبو فقعس وأبو الجراح وأبو ثروان[٤].

وهذا أمر لايسلم به الفهم الصحيح للسليقة اللغوية، ولا الواقع التاريخى اللغوى. وقد رأينا أن الفهم الصحيح للسليقة اللغوية، لاينفى أن يتقن اللغة من ليس من جنسها على الإطلاق، فضلا عن أن يستطيع التحدث بلهجة من لهجات لغته إذا دعته ظروف المطابقة اللغوية بالمشاركة والمحاكاة إلى ذلك.

وأما الواقع التاريخى اللغوى، فإنه لايسلم بذلك أيضا، لأننا عرفنا من قبل أن اللغة الأدبية المشتركة كانت لغة العرب جميعا، وأنهم كانوا ينظمون بها شعرهم، وبها نزل القرآن الكريم، الذى يقرءونه فى صلواتهم وعباداتهم. وقد استمدت خصائصها من لهجات مختلفة. ومؤدى ذلك أن أبناء لهجة ماسوف ينطقون بخصائص لهجات مختلفة عن لهجتهم الخاصة إذا ألجأتهم لذلك المواقف التى تدعوهم للتحدث باللغة المشتركة، وإلا فلماذا لم يرووا الشعر العربى بلهجات متعددة تمثل اختلاف الشعراء من اليمن إلى الشام؟

والذى نخلص إليه أن العربى يستطيع أن ينطق بلهجة غير لهجته[٥]. وقد حدث ذلك بالفعل. وقد رأينا فى المبحث الخاص بالضرورة واللهجات أن كثيرا مما سماه النحاة ضرورة إن هو إلا استعمالات لهجية لقبائل مختلفة، وقد تسربت هذه الاستعمالات إلى اللغة المشتركة، وصارت جزءا منها حتى نطق بها الشعراء وغيرهم من الرواة. ونفينا أن الرواة

---

(١) تحصيل عين الذهب: ٢/ ٢٣٥.
(٢) حاشية الصبان على الأشمونى: ١/ ٢٤٨.
(٣) المغنى: ١/ ٨١.
(٤) انظر: مجالس العلماء للزجاجى: ١٠.
(٥) انظر: اللغة والنحو للأستاذ عباس حسن: ٣٨.

يروون الشعر بلهجاتهم الخاصة بناء على ذلك ، وأشرنا إلى أن تنفيذ بعض اللهجات فى رواية الشعر قد يحول دونه سلامة الوزن واستقامة القافية .

وإذا كان صحيحا أن العربى لايستطيع أن ينطق بغير لهجته، فكيف تخيرت قريش أحسن لغات الوفود وأصفى كلامهم، واستعملته فى لهجتها كما قال ابن فارس؟ ومامعنى أن يعقد ابن جنى فى خصائصه بابا فى الفصيح يجتمع فى كلامه لغتان فصاعدا، وضرب فيه أمثلة؟ «من ذلك قول لبيد :

سقـــى قومى بنى مجـــد وأسـقى   نمـيرا والقبـائل من هـــلال

وقال :

أما ابـن طوق فقـد أوفى بذمتـــه   كما وفى بقلاص النجم حاديها

وقال :

فظلت لدى البيت العتيق أخيلهو   ومطـــواى مشـتاقان لهْ أرقـان

فهاتان لغتان أعنى إثبات الواو فى أخيلهو، وتسكين الهاء فى قوله له لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة. وإذا كان كذلك فهما لغتان. وليس إسكان الهاء فى له عن حذف لحق بالصنعة الكلمة، لكن ذاك لغة، ومثله مارويناه عن قطرب :

وأشرب الماء مابى نحو هو عطش   إلا لأن عيونهْ سيل واديها

فقال : نحوهو بالواو، وقال عيونه ساكن الهاء»[1] .

ولست أدرى ما الذى جعل أبا الفتح ،مع توقد ذكائه، يقتنع بقصة ذلك الأعرابى الذى لم يستطع أن يتحول عن لهجته، مع قوله: « وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أكثر من أن يحاط به . فإذا ورد شىء من ذلك كأن يجتمع فى لغة رجل واحد لغتان فصيحتان، فينبغى أن تتأمل حال كلامه؛ فإن كانت اللفظتان فى كلامه متساويتين فى الاستعمال، كثرتهما واحدة فإن أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت فى ذلك المعنى على ذينك اللفظين، لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه فى أوزان أشعارها وسعة تصرف أقوالها، وقد يجوز أن تكون لغته فى الأصل إحداهما. ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها، فلحقت ـ لطول المدة واتصال استعمالها ـ بلغته الأولى» .[2]

فهذا نص صريح من ابن جنى فى أن العربى يستفيد من لهجات أخرى إلى لهجته حتى يصبح ذلك الذى استفاده من لهجته الخاصة .

---

(١) الخصائص : ١/ ٣٧٠، ٣٧١.   (٢) الخصائص : ١/ ٣٧٢.

وقد أجاز ابن مالك أيضاً أن يجتمع فى كلام واحد أكثر من لهجة . فقال فى أحد تخريجات حديث (وإنى كرهت أن أحرجكم فتمشون فى الطين والدخض)[1] : « ويجوز أن يكون معطوفا على (أن أحرجكم) وترك نصبه على اللغة التى ذكرتها[2]، فيكون الجمع بين اللغتين فى كلام واحد بمنزلة قولك : مازيد قائما ولا عمرو منطلق فيجمع فى كلام واحد بين اللغة الحجازية واللغة التميمية . وقد اجتمع الإهمال والإعمال فى البيت المبدوء بـ (أن تقرآن)[3] » .[4] ولكون العربى قادراً على أن يجمع فى كلامه أكثر من لهجة قال من ينقل عنه الصبان : « فقول سيبويه فى قصته مع الكسائى فى مسألة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو هى : مرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك . لابد من تأويله كأن يقال المراد : مر من لم يسمع مقالة الكسائى ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذى هو المعيار[5]» . وقال الصبان معقبا . « وهو كلام فى غاية النفاسة طالما جرى فى نفسى[5]» .

ومن الواضح أننا ـ هنا ـ نحاول إثبات قدرة العربى على التحدث بلهجة غيره لا إلزامه بذلك . وهذا يرجع إلى ظروف الموقف الذى يكون فيه . يقول ابن جنى « اعلم أن العرب تختلف أحوالها فى تلقى الواحد منهم لغة غيره . فمنهم من يخف ويسرع إلى قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة، ومنهم من إذا طال تكرار لغة غيره عليه لصقت به ووجدت فى كلامه[6]» .

وإذا كان العربى يستطيع أن يتكلم بلهجة غير لهجته، وأن يستفيد من تلك اللهجات ما يصبح مع طول العهد وكثرة الاستعمال من لهجته الخاصة ، فهل يعد ماجاء فى الشعر من تلك اللهجات ضرورة؟ وإذا قيل إنه اضطر فى الشعر إلى ذلك لإقامة الوزن أو تصحيح القافية، فبماذا يفسر ما جاء فى الحديث الذى أوردناه آنفا ؟

ولعل النتيجة التى نخلص إليها من هذا مطمئنين، هى أن استعمال أبناء لهجة للهجة أخرى فى شعرهم لايعد من ذلك الذى سماه النحاة « ضرورة» .

---

(١) صحيح البخارى : ٢/ ٧ (الشعب) .

(٢) يقصد لغة من يرفع الفعل بعد (أن) حملا لها على (ما) .

(٣) يعنى قول الشاعر:

أن تقرآن على أسماء ويحكما ... منى السلام وألا تشعرا أحدا

(٤) شواهد التوضيح : ١٨١ .

(٥) حاشية الصبان على الأشمونى : ١/ ٢٤٨، ٢٤٩ .

(٦) الخصائص : ١/ ٣٨٣.

٢ ـ الصواب والخطأ فيما يسمى « ضرورة » :

لقد كان مقتضى القول بالسليقة على فهم القدماء لها، ألا يخطئ العربى أو يلحن ، لأن « المعروف أن العربى لايقدر أن يلحن » . [١] حتى لو أراد ذلك ، فالفرد « بمقتضى القول بالطبع مسير فى اللجوء إلى الصواب دون الخطأ، وليس مخيرا فى أن يتعمد الخطأ فى اللغة لو أراده، لأن لسانه سيرتد إلى الصواب سواء أرضى هو أم سخط[٢] » . وقد روى ابن جنى عدة روايات تؤكد هذا المعنى، منها قوله: « سألت مرة الشجرى أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه فى فصاحته؛ وكان اسمه غصنا، فقلت لهما: كيف تحقران حمراء؟ فقالا: حميراء. قلت: فسوداء؟ قالا: سويداء. وواليت من ذلك أحرفا، وهما يجيئان بالصواب. ثم دسست فى ذلك (علباء) فقال غصن : عليباء، وتبعه الشجرى، فلما هم بفتح الباء **تراجع كالمذعور**، ثم قال : آه ! عليبى[٣] » . ومن ذلك قوله: « سألت يوما أباعبد الله محمد بن العساف العقيلى الجونى التميمى ـ تميم جوثة ـ فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك؟ فقال : أقول: ضربت أخاك، فأدرته **على الرفع فأبى**، وقال : **لا أقول أخوك أبدا** . قلت : فكيف تقول : ضربنى أخوك؟ فرفع، فقلت: ألست زعمت أنك لاتقول أخوك أبدا؟ فقال : أيش هذا اختلفت جهتا الكلام[٤] » . فالشجرى تراجع كالمذعور حين هم لسانه أن ينطق بالخطأ، والعقيلى قال إنه لا ينطق بما يراه خطأ أبداً ، وذلك لأنهما سليقيان مطبوعان، وفقا للفهم القديم للسليقة اللغوية.

كان على النحاة ـ بناء على هذا الفهم للسليقة ـ أن يتلقوا كل مايسمعونه من العرب على أنه صحيح فصيح، ولا يخطئونه، ولايحكمون عليه بالشذوذ أو الضرورة أو غير ذلك ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يستقيموا مع فهمهم هذا تحت وطأة معيارية القاعدة؛ وبدت القاعدة فى نظرهم أهم من اللغة نفسها، فوقعوا فى تناقض مع أنفسهم لهذا السبب، وانطلقوا يخطئون العرب، ويختلقون أسماء ومصطلحات لكل ماليس موافقا لقواعدهم. وقد مر بنا فى الفصل الأول نماذج من تخطئتهم للعرب، وسوف يلتقى من يتصفح كتب النحو وغيرها بنماذج كثيرة من هذه التخطئة ابتداء من الخليل وسيبويه إلى السيوطى[٥] .

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى : ١/ ٢٤٨ . (٢) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٨٢ .

(٣) الخصائص : ٢/ ٢٦ .

(٤) الخصائص : ١/ ٧٦ . وانظر القصة نفسها فى ص ٢٥٠ عن السنجرى .

(٥) انظر : الكتاب : ١/ ٢٩٠، ٣٢٤، ٢/ ٥٨، ١٢٧، ٣٦٧ . والمقتضب: ١/ ١٢٣، ٢٠٧ . والخصائص: ٣/ ٢٧٣، ومابعدها. والمنصف: ١/ ٣٠٧، ٣٠٩، وطبقات فحول الشعراء : ١٥ . والإنصاف: ٩٧، ١٢٣ وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٨٣ . والمغنى : ٢/ ٧٩ وأوضح المسالك : ١/ ١٤٥ . والهمع: ١/ ١٢٠ . والمزهر : ١/ ١٣٩ . والأشمونى : ١/ ٢٤٨ .

لقد سبق لنا أن الفرد ينزع إلى المطابقة مع مجتمعه بدافع من غريزته، والمطابقة اللغوية هى أهم مايعنى به الفرد فى بيئته، وهو يستعين فى ذلك بالمشاركة والمحاكاة والصوغ القياسى، ولكنه قد يخطئ أحيانا فى عملية الصوغ القياسى التى يقوم بها من أجل مطابقته اللغوية مع بيئته، وقد فهم النحاة هذا السبب، ولكنهم سموه التوهم. وكان أبو على الفارسى يقول: «إنما دخل هذا النحو فى كلامهم (يقصد مانسب إليهم من أغلاط) لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ماينطقون به، فربما استهواهم الشىء فزاغوا به عن القصد»[1] ويقول أبو عبيدة «وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم».[2] وقالوا كذلك: إن «العربى يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياسى كلامه».[3] وينحرف عن سنن أصوله[4].

وقد استدل ابن جنى من بعض هذه الأغلاط ـ كما يسمونها ـ على أن العربى «يحسن بطبعه وقوة نفسه ولطف حسه» قدرا لا يحسنه العلماء بالدرس والبحث ويقول: «وإنما مكنت القول فى هذا الموضع ليقوى فى نفسك قوة هؤلاء القوم، وأنهم قد يلاحظون بالمنة والطباع، مالا نلاحظه نحن عن طول المباحثة والسماع، فتأمله، فإن الحاجة إلى مثله ظاهرة».[5] ومع هذا فإنه يخطئهم، ويحكم على بعض ماجاء عنهم بأنه غلط منهم[6].

لقد كان تقرير الصواب من الخطأ لدى النحاة أمرا ميسورا، ذلك أنهم جعلوا القواعد التى أسست على القياس المعروف لديهم معيارا يفصلون به بين الصواب والخطأ، ولم يتورعوا عن الحكم بالخطأ على النابغة الذبيانى مثلا فى قوله:

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة   من الرقش فى أنيابها السم ناقع

ويقولون: ينبغى أن يكون (ناقعًا) بدلا من (ناقع)[7]. وقد كان عيسى بن عمر وابن أبى إسحاق يطعنان على العرب[8].

وأما علماء اللغة المحدثون، فإن مسألة الصواب والخطأ أثارت بينهم كثيرا من النقاش بسبب البحث عن الأساس الذى يُحتكم إليه فى تمييز الصواب من الخطأ وقد صور

---

(١) الخصائص: ٣/ ٢٧٣.   (٢) المنصف: ١/ ٣١١.
(٣) الإنصاف: ١/ ١٢٣.   (٤) السابق: ٢/ ٣٣٠.
(٥) الخصائص: ٣/ ٢٧٦.
(٦) انظر: المنصف: ١/ ٣٠٩ والخصائص: ٣/ ٢٧٧.
(٧) انظر: طبقات فحول الشعراء: ١٥، ١٦ والموشح: ٥٠.
(٨) انظر: طبقات فحول الشعراء: ١٥، ١٦.

يسبرسن جانبا كبيرا من هذا الخلاف.[1] ولا نود أن نعرض لهذا الخلاف، وإنما نخلص إلى مانراه فى هذه المسألة «وحين نتكلم على المستوى الصوابى، نقصد المستوى الصوابى اللغوى الاجتماعى»[2]. وينبغى أن ننظر إلى المستوى الصوابى على أنه مقياس اجتماعى عام يرمقه الفرد بشىء من المهابة والاحترام، ويحرسه المجتمع بأسلحة أقلها النقد الاجتماعى اللاذع[3]. ولا ينبغى أن ننظر إليه على أنه « فكرة يستعين الباحث بواسطتها فى تحديد الصواب والخطأ اللغويين، وإنما هو مقياس اجتماعى يفرضه المجتمع اللغوى على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام فى الاستعمال»[4]، على حد تعريف أستاذنا الدكتور تمام حسان له. وقد عرفه يسبرسن « بأنه الكلام المتفق مع مايتطلبه العرف اللغوى للجماعة اللغوية التى ينتمى إليها المتكلم، ويؤخذ من هذا ضمنا أن الخطأ هو مايخالف هذا العرف الجماعى»[5].

ومادمنا نعترف بتعدد اللهجات، فإن « لكل لهجة ـ إذن ـ مستواها الصوابى الخاص الذى يختلف عن المستوى الصوابى لأية لهجة تنتسب معها إلى نفس اللهجة».[6] وإذا كان لكل لهجة من اللهجات مستوى صوابى خاص بها، « فلابد للغة المشتركة من أن يكون لها مستوى صوابى كذلك»[7].

ومادمنا نعترف بالتطور الصوتى والصرفى والنحوى والمعجمى والدلالى فى اللغة، فإن ذلك « ليستتبع تغييرا فى المستوى الصوابى من الناحية التاريخية كذلك، فما كان صوابا فى الماضى يصبح خطأ فى الوقت الحاضر، ويصبح خطأ اليوم صواب الغد إذا رأى المجتمع اللغوى أن يتبناه فى الاستعمال».[8] ولذلك « رفض بعض المؤرخين اللغويين أن يعترفوا بوجود مايسمى (الصواب) أو (الخطأ) فى اللغة»[9].

من هنا ندرك أن المستوى الصوابى لايفرضه الباحث، ولكنه مرتبط بالجماعة اللغوية، وعلاقاتها بالأفراد الذين يكونونها، وأن ما تتفق عليه الجماعة اللغوية أنه صواب فى عصر معين، يكون هو الصواب اللغوى لها، وأن الخطأ اللغوى هو الذى تستنكره الجماعة اللغوية. لكنها، إذا قبلته بعد ذلك فى الاستعمال، وتداولته فيما بينها، لايمكن وصفه حينئذ بأنه خطأ. ومن ثم، فإن « تطور اللغة لايتم إلا عن طريق مانسميه بالأخطاء

---

(١) انظر: اللغة بين الفرد والمجتمع: من ٩٨ إلى ١٥٧.
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٥٩.
(٣) السابق: ٦٧.
(٤) السابق نفسه.
(٥) اللغة بين الفرد والمجتمع: ١٣٣.
(٦) اللغة بين المعيارية والوصفية: ٦١.
(٧) السابق: ٦٢.
(٨) السابق: ٦٣.
(٩) اللغة بين الفرد والمجتمع: ١٥٦.

اللغوية . والخطأ عندما يبدأ يكون من الناس فى محل الاستنكار، ثم لايلبث أن يشيع حتى يصير القاعدة التى يسير عليها كل المتكلمين . ولقد قال بعض اللغويين : إن تاريخ اللغة ليس سوى تاريخ الأخطاء اللغوية فيها» .[1] وعلى ذلك ، ينبغى لتحديد الصواب والخطأ اللغويين أن يقسم تاريخ اللغة إلى مراحل ، وكل مرحلة تقسم إلى مستويات ثم يدرس كل مستوى على حدة فى ظروفه اللغوية المرتبطة بالجماعة اللغوية لتحديد ماتقبله الجماعة اللغوية من ذلك المستوى المعين وماتستنكره، وهل قبلت فيها بعد ما استنكرته أولا . . إلخ، ولاشك أن هذا جهد دونه صعوبات، ولكنه مع ذلك يقفنا على تاريخ لغتنا الغامض .

إننا ، بعد ذلك ، لانعتسف إذا قلنا إن نحاتنا قد أخطئوا فى تحديد الصواب من الخطأ . ولسنا نفرض عليهم منهجاً لم يدركه عصرهم أو تقتضيه ثقافتهم ، ولكن ما أثر عنهم هو الذى يحكم عليهم ؛ ذلك أنهم حكموا بالخطأ على بعض من ارتضوهم حجة كما رأينا فى تخطىء النابغة وإذا رجعنا إلى كل ماحكموا عليه بالخطأ أو الغلط لوجدناه إما استعمالا لهجياً ، أو مستوى خاصا ولوجدنا أنهم يهتدون ، فى تحديد ذلك ، بالقياس وبالاستعمال العام ، لا باستعمال البيئة التى أخذوا منها النص لأنهم لم يفرقوا بين اللغة المشتركة واللهجات ، فقد يحكمون على نص نقلوه من أقاصى الجزيرة العربية شمالا أو جنوبا بالخطأ لأنه خارج عن القاعدة التى بنوها على نصوص مستمدة من بيئة وسط الجزيرة مثلا .

ومعنى ذلك أننا لانقبل حكمهم بتخطئة استعمال ما، لأنهم لايمثلون البيئة اللغوية التى تملك وحدها سلطة الحكم بالتصويب أو التخطئة، ولأن دور النحوى يجب أن يقتصر على الوصف والتسجيل ، ولا يتعداه إلى فرض ما توصل إليه ، فيصوب ويخطئ كما تصور ذلك منازعات ابن أبى إسحاق مع الفرزدق ، لأن ابن أبى إسحاق يحكم المقاييس أو المعايير النحوية ولا يحكم العرف اللغوى الذى كان الفرزدق أحد ممثليه . ولكننا نقبل ما حكاه ابن جنى عن شاعره المتنبى إذ كان عند منصرفه من مصر فى جماعة من العرب وأحدهم يتحدث فذكر فى كلامه فلاة واسعة ، فقال « يحير فيها الطرف . قال : وآخر منهم يلقنه سرا من الجماعة بينه وبينه فيقول : يحار ، يحار » . ويعقب ابن جنى على هذه الحكاية قائلا : « أفلا ترى إلى هداية بعضهم لبعض وتنبيهه إياه على الصواب[2] » . فالصواب هنا صواب العرف لاصواب النحاة .

ولما كان النحاة لايمثلون الجماعة اللغوية فى الحكم بالصواب أو الخطأ ، ولأنهم ادعوا

---

(١) السابق نفسه .

(٢) الخصائص : ١/ ٢٣٩ .

لأنفسهم سلطة الحكم بذلك فأخذوا يعيبون على الشعراء شعرهم، فإنهم تعرضوا منهم لهجاء لاذع وسخرية مريرة[١] .

وبناء على ما تقدم ، فإن حكم ابن فارس على ما جاء فى الشعر وسماه النحاة « ضرورة» بأنه خطأ، حتى ألف فى ذلك رسالة سماها « ذم الخطأ فى الشعر[٢] »، وقال بمثل ذلك بعض الدارسين المحدثين[٣]، حكم غير مسلم به، لأن الجماعة اللغوية لم تحكم بذلك. وقد قرر علماء اللغة المحدثون ـ وهم على حق ـ أن الحكم بالصواب والخطأ مرده إلى الجماعة اللغوية، وليس إلى غيرها. وعلى ذلك نستطيع أن نقول إن الاستعمالات اللغوية التى وصفت بأنها ضرورة، استعمالات صحيحة، لأنها قبلت فى عرفها اللغوى، ولا يهم وصف النحاة لها بالضرورة، وإنه ليلاحظ أن قراءة أبيات « الضرائر» فى سياق قصائدها لايشعر بغرابة أو خروج عن سمت اللغة ونهجها.

ولعلنا ـ بناء على الفهم الاجتماعى للغة ـ نستطيع أن نقول إنه لايمكن أن يوجد مايسمى بالضرورة فى اللغة . فما جاء به الشاعر، ولو كان مخالفا فى أول أمره ـ على افتراض ذلك ـ لما عليه عرف الجماعة اللغوية، يعد من الاستعمالات الصحيحة مادامت الجماعة قد تلقته بالرضا والقبول، وشاركته فى هذا الاستعمال الجديد ، ولا يعدو أن يكون ذلك ـ حينئذ ـ ابتكاراً جديداً فى اللغة. وقد أباحوا الابتكار والتجديد فى اللغة كالذى كان من رؤبة وأبيه، وقد شرطوا لذلك سمو الفصاحة وقوة اللغة [٤]. ولكننا لانشرط لذلك إلا قبول البيئة اللغوية للاستعمال الجديد ، وما دامت الجماعة اللغوية قد كانت ترفض ما لا ترتضيه وتسيغه، فإن الشعراء ـ ولنا الحق أن نفترض ذلك ـ كانوا حينئذ لايجرون إلا على العرف اللغوى الشائع المقبول، ولو على المستوى الخاص بالشعر «**فالفيصل فى الصواب والخطأ هو السماع، أو بعبارة أخرى هو المجتمع الذى يملك اللغة ويتطور بها من عصر إلى عصر، وبهذا يصبح تحكيم النحاة قواعدهم وأصولهم فيما سمع عن العرب خطأ منهجيا فى جملته وتفصيله[٥]**»

---

(١) انظر : الشعر والشعراء: ١/ ٨٩. وأخبار النحويين البصريين : ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٦٤، ٦٥. ومراتب النحويين : ١٢، ١٣، ٣٨، ٣٩ . والخصائص: ١/ ٢٣٩، ٢٤٠ . والأغانى : ٣/ ٢٠٩، ٢١٠. والموشح: ٣٨٥. ووفيات الأعيان: ١/ ١٠٤ . وغيرها من المصادر.

(٢) انظر تفصيل رأى ابن فارس فى الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٣) انظر : السليقة اللغوية والضرائر الشعرية ،د. رمضان عبد التواب (الأقلام تشرين الثانى ١٩٦٦) .

(٤) انظر الخصائص : ٢/ ٢٥ . واللغة والنحو للاستاذ عباس حسن : ٣٨.

(٥) منهج النحاة العرب ،د . تمام حسان (حوليات كلية دار العلوم ١٧٠) .

٣ ـ تجدد هذه الظاهرة مع الشعر :

إذا كان ماوصفه النحاة بأنه ضرورةاستعمالا صحيحا مادام مقبولا من العرف اللغوى ـ كما قررنا ـ فلماذا لم يكتب لمعظم هذه الاستعمالات الحياة والاستمرار مع الشعر؟ كدخول (أل) على الفعل المضارع مثلا، وجزم الفعل المضارع دون أداة جزم، والإشباع فى الصيغ، أو تقصير الحركات الطويلة فيها . . إلخ ؟

ونحن إذا سلمنا بهذا، فإنما نلغى أمرين يجب أن يكونا دائما فى الحسبان :

أولهما : التطور اللغوى مع تطور المجتمع، بحيث يصبح لكل عصر ذوقه الخاص فى الاختيار وعرفه اللغوى الخاص الذى قد يختلف أو يتفق فى بعض مظاهره عن سابقه أو لاحقه .

وثانيهما : دور النحاة الضخم الذى قاموا به محتمين بسلطة كشفهم الجديد، فأخذوا يحللون ويحرمون ويبيحون ويمنعون (فما أبيح افعل ودع مالم يبح) . وقد رأينا أنهم عدوا ما جاء فى الشعر وفقا لبعض اللهجات ضرورة ، فكيف إذا جاء الشاعر بصوغ قياسى خاطئ مثلا أو مبتكر قياسى أو غير قياسى؟ ولذلك يقول فندريس : « النحو كثيرا ما يكون فى صراع مع الحس الطبيعى للغة . ففى الأقطار التى يطغى فيها أثر النحاة لاتستسلم اللغة لفعل القياس إلا بصعوبة؛ **إذ تخنق المبتكرات القياسية فى مهدها ، ولا تستطيع الحياة، فهذه يجب لتغلبها أن تتكرر غالبا وبصورة مطردة**»[1] .

ولقد كان الشعراء فى العصر الجاهلى وفى صدر الإسلام، وشطر كبير من العصر الأموى، لا يصدرون فيما ينشدون من شعر إلا عن مراعاتهم ـ من حيث الصحة ـ للعرف اللغوى فحسب . وأما بعد أن ظهر النحاة، فقد كان على الشعراء أن يراعوا نقدهم الذى قد يذهب بروعة تأثير الشعر فى بيئة أصبحت تعنى بالصحة اللغوية نظرا لازدياد النشاط النحوى من جانب وخلاط الأعاجم والمولدين من جانب آخر. وليس كل شاعر حينئذ يملك صلابة الفرزدق حين سأله بعضهم عن رفعه لكلمة (مجلف) فى بيته المشهور «فشتمه ،وقال : على أن أقول، وعليكم أن تحتجوا»[2]. على أن الفرزدق نفسه مع صلابته كان يستجيب لنقد النحاة، ويغير من شعره إلى مايوافق مبتغاهم[3] .

لقد كان وصف النحاة لهذه الاستعمالات بأنها « ضرورة» ـ فى حد ذاته ـ داعية لنفرة الشعراء من ارتكاب مثله لما يشعر به من الإلجاء والاحتياج وعدم القدرة على تصريف القول، مع أن النحاة أجازوها للشعراء فى حدود عدم اللحن لأن، « الضرورة لاتجوز

---

(١) اللغة : ٢٠٧ . (٢) الشعر والشعراء : ١/ ٨٩. (٣) انظر : الخزانة : ١/ ٢٢٠ .

اللحن»،[1] كما يقول المبرد، لكنه مع إجازة كثير من النحاة هذه الاستعمالات للشعراء، فإنهم رأوا أنه يجب أن يخرج عن دائرة الاحتجاج ، لأن « مايأتى فى الضرورة لايأتى فى اختيار الكلام»،[2] والضرورة لايقاس عليها،[3] وما يأتى لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه[4] .

وبمنطق النحاة يمكن محاجتهم بما قرروه هم أنفسهم من أن « ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» .[5] وهؤلاء الشعراء ليسوا إلا عربا ممن تتوافر فيهم شروط الاحتجاج، ومايرد عن العربى الفصيح مخالفا لما عليه الجمهور ينبغى « أن يحسن الظن به ولا يحمل على فساده» .[6] ولانقصد بهذه المحاجة الجدلية إلا كشف جانب من جوانب تناقض المنهج المضطرب .

وقد تابع نقاد الشعر القدماء النحاة فيما وصفوه بالضرورة وحظروه على الشعراء وقبحوه فى نظرهم[7] . يقول ابن طباطبا مثلا : « فينبغى للشاعر فى عصرنا أن لايظهر شعره إلا بعد ثقته بجودته وحسنه وسلامته من العيوب التى **نبه عليها وأمر بالتحرز منها ونهى عن استعمال نظائرها**، ولايضع فى نفسه أن الشعر موضع اضطرار، وأنه يسلك سبيل من كان قبله ويحتج بالأبيات التى عيبت على قائلها. فليس يقتدى بالمسيء وإنما الاقتداء بالمحسن» .[8] ويقول أبو هلال « وينبغى أن تتجنب ارتكاب الضرورات، وإن جاء فيها رخصة من أهل العربية، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه، وإنما استعملها القدماء لعدم علمهم ـ كان ـ بقباحتها»[9] .

وقد يكون هذا مقبولا من نقاد الشعر لأنهم يعنون بالمستوى الجمالى، وهو يعتمد على مستوى الصحة فيما يعتمد عليه من مقومات، ولذلك ظن النقاد أن وصف هذه الاستعمالات بالضرورة يعنى أنها ليست فى مستوى غيرهامن الصحة فرغبوا عنها ورغبوا الشعراء عن الإتيان بها .

هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى أن تختفى بعض هذه الاستعمالات، ويقل بعضها الآخر، ولو أن النحاة فصلوا بين الشعر وغيره، لكان له ـ إذن ـ مستوى خاص يتميز به من النثر مع وجود الشركة بينهما فى كثير من وجوه الاستعمال اللغوى . ولقد كانت إشارة سيبويه إلى

---

(١) المقتضب : ٣/ ٣٥٤ .
(٢) الإنصاف : ٢/ ٣٤٢ .
(٣) السابق : ١/ ٩٧ .
(٤) السابق : ٢/ ٣٦٥ .
(٥) الخصائص : ١/ ٣٥٧ .
(٦) السابق : ١/ ٣٨٥ .
(٧) انظر: الشعر والشعراء : ١/ ٨٨ . والصناعتين ١٢٣ . وعيار الشعر: ٩ . والعمدة: ٢/ ٢٨٠، ٢٠٩ .
(٨) عيار الشعر : ٩ .
(٩) الصناعتين : ١١٢ .

« مايحتمل الشعر » وكذلك إجابة أبى على الفارسى على تلميذه النابه أبى الفتح ابن جنى حينما سأله : هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ماجاز للعرب أولا؟ إذ قال : «كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم».[١] كانت إشارة سيبويه وإجابة أبى على الفارسى بذرة يجب أن تستنبت فى الفصل بين الشعر والنثر، إذ مؤدى ذلك أنه ينبغى أن يفصل كل مستوى عن الآخر ،فلا يحكم الشعر فى النثر أو العكس.

وبرغم هذا الحظر الذى فرضه النحاة والنقاد، فإن الشعر مايزال ـ إلى يومنا هذا ـ تتجدد فيه هذه المحظورات التى وصفت بأنها « ضرورة» ، كصرف الممنوع ومنع المصروف ، وقصر الممدود وغير ذلك . . إلخ .

وإذا أمكن أن يقال إن الشعر التقليدى لم يخرج فى إطاره عن الشعر القديم، فهو يستهدى أشكاله ويسير على نمطه، وما يوجد فى الشعر القديم يمكن أن يوجد فيه، لوجود الوزن والقافية فيهما. فإن الشعر الحر الذى تخلص من إسار القافية بالمفهوم القديم، وتحرر من قيود الوزن التقليدى، واعتمد على التفعيلة وحدة للإيقاع الموسيقى لاعلى البيت، وأصبح البيت فيه مرتبطا بالدفقة الشعورية ـ كما يقولون ـ لا بعدد معين من التفعيلات[٢] هذا اللون الجديد من الشعر توجد فيه هذه الظواهر .

وقد أجرينا دراسة على ديوان « عمر من الحب » للشاعر صلاح عبد الصبور. وهذا الديوان قصائد مختارة من دواوينه الأخرى، كديوان «أقول لكم» و«الناس فى بلادى» و«أحلام الفارس القديم» . وصلاح عبد الصبور يعد فى نظر النقاد، أحد زعماء مدرسة الشعر الحر البارزين، وقد وجدنا فى هذا الديوان ما يأتى :

١ ـ إشباع ألف (أنا) فى الوصل :

. وأنا أخطو نحو الدار (ص ٢٥)
. فأنا ملقى فوق بساط الريح إلها مجبورا
. فأنا حائر (ص ٣٤)
. وأنا غدوت بلا أحد (ص ٤٥)
. وأنا من فتيان القرية (ص ٧٦)
. أنا دنياه (ص ٧٩)

---

(١) الخصائص : ١/ ٣٢٣.

(٢) انظر : قضايا الشعر المعاصر، لنازك الملائكة . وقضية الشعر الجديد، للدكتور محمد النويهى .

. فأنا أتكلم بالأمثال لأن الألفاظ العريانه
هى أقسى من أن تلقيها شفتان (ص ١٢٥)
. وأنا لا أعرف كيف أحبك (ص ١٣٥)

٢ ـ قصر الممدود :
. ينكشف السرداب حينما تدق الساعة البطيئة الخطى
معلنة أن المسا قد انكشف (ص ١٠٦)
. ونستحم فى الشتا يدفئنا حنونا (ص ١٣٣)
. وفجأة أورق فى حقل السما نجم وحيد (ص ١١٥)

٣ ـ تخفيف الهمزة :
. أو تحرقه نارا تتدفا
فى شعلتها أياما باردة جوفا (ص ٧٢)
. وحين يأفل الزمان ياحبيبتى يدركنا الأفول
وينطفى غرامنا الطويل بانطفائنا (ص ١٣٥)
. عندما يحلم بالبيت وبالدفء على مخدع نظره
ويوارى خوفه فى **متكاها** (ص ١٠٢)

٤ ـ تخفيف المشدد :
. النبض نبض **وثنى**
والروح روح صوفى سليب البدن (ص ١١٢)

٥ ـ تشديد المخفف :
. عرفا الأيام المموره
وأنين النفس المكسورة
وسعار **الدم** المذنب حين يحن إلى الدم . (ص ٢٧)

٦ ـ تسكين ميم لم :
. وتسألين لِمْ حكيت فى المساء قصته
ولِمْ بعثت فى السكون ذكريات ميته (ص ٤٣)
. وسألتنى : ما الوقت؟ هل دلف المساء ؟
ـ أتذهبين ؟
ـ ولم نطيل عذابه حتى الصباح ؟ (ص ٤٥)

٧ ـ قطع همزة الوصل :

وأكاد أصيح بقائله : أصمت[1] (ص ٦٧)

وهذه الظاهرة ليست كثيرة فى هذا الديوان . ويحسن هنا أن نستشهد بشعر شاعر آخر يعد من أبرز الشعراء فى حركة الشعر الحر ، وهو أحمد عبد المعطى حجازى من قصيدة له بعنوان « اغتيال »[2] يقول فيها :

. كانت المرفأ دارا للجميع
قلت فلأعط النهار اسما وأعط الليل **إسما** .

٨ ـ صرف الممنوع من الصرف :

. وسامحيه . . كيف يرجو أن ينمق الكلام
وكل مايعيش فيه أجردٌ كئيب (ص ١٩)
. فشالتا من كل يوم **أسود ظلا** (ص ١٠٦)
. والأفق أسود وضيق بلا أبواب (ص ١١٥)

٩ ـ دخول الكاف على (مثل) :

. كمثل دينار ذهب (ص ٢١)
. كمثلما فرحت بالخطاب يامسيحى الصغير (ص ٢٣)

١٠ ـ الوقف على المنصوب المنون بالسكون :

. وأغسل التراب فى سكينتى رداءْ (ص ٢٢)
. لكن الباب يصد صدودا مر (ص ٧٦)
. قد كنت فيها فات من أيّام
يافتنتى محاربا صليا وفارسا همام (ص ١٣٨)

١١ ـ عدم حذف حرف العلة من المضارع الناقص المجزوم :

. يانجمى
فلنتناجى (ص ٢٧)

١٢ اطراح علامة النصب (الفتحة) من المضارع الناقص المنصوب :

. قد آن للغريب أن يؤوب
للمركب الجانح **أن يرسو** على شط قريب

---

(١) يحتمل عدم قطع همزة الوصل ، لكن التفعيلة لاتستقيم .

(٢) مجلة الشعر مجلة فصلية ، العدد الأول ، ربيع سنة ١٩٧٢ .

للجدول الفائض **أن يفضى** إلى نهر رهيب (ص ٢٣)

. ليسفى فوقنا مثل تراب العمر زهره (ص ٨٤)

. لتروى مغرب العمر لشيخيك هنا (ص ٨٥)

وليست هذه الظواهر مقصورة على صلاح عبد الصبور وحده، ولكنها شائعة منتشرة فى معظم مايكتب من الشعر الحر، ولكننا اخترنا هذا الديوان عامدين لأن صاحبه رأس من رءوس هذه الحركة الجديدة، وزعيم من زعمائها ولأن هذا الديوان قصائد مختارة من دواوينه الأخرى ، فالتمثيل به فى هذا المجال أدل على ما نحن بسبيله .

إن الشعر الحر تخلص من صرامة الوزن التقليدى، ومن قيود القافية حتى إن بعض قصائده لتخلو تماما من القافية، ومع هذا، فإن هذه الاستعمالات الموسومة بالضرورة فى عرف النحاة لا تفتأ تتردد على ألسنة الشعراء فى شعرهم. فهل كان الوزن والقافية هما اللذين يلجئان الشاعر قديما فى شعره إلى هذه الاستعمالات حقيقة؟ أو أن هذه الاستعمالات كانت من لغة الشعر الخاصة، إن لم تكن خصائص لهجية تسربت إلى اللغة المشتركة وأقرها العرف الشعرى وبقى صداها يتردد فى الشعر إلى الآن؟ وأن النحاة هم الذين اضطروا إلى تسميتها ضرورة، لأنهم وجدوا قواعدهم تنحسر عن شمولها، ولأنهم فى الوقت نفسه لا يريدون أن تتوزع القاعدة وتتفرع بل يريدون لها الاطراد، يدل على ذلك قولهم : « لو طردنا القياس فى كل ما جاء شاذا مخالفا للأصول والقياس ، وجعلناه أصلا، لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن يجعل ماليس بأصل أصلا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها؛ وذلك لايجوز»[1].

لعله آن لنا ـ إذن ـ أن نطرح تلك التسمية التى اضطر النحاة إليها، وهى « الضرورة»، ونستبدل بها تسمية أخرى أدل على المراد وأنفى للخلط ، وهى « لغة الشعر» . وليطمئن بال نحاتنا ـ رحمهم الله ـ فلن تختلط الأصول بغيرها، ولن تفسد الصناعة بأسرها، وعلينا من الآن أن نحذر من الوقوع فيما وقع فيه أسلافنا، وأن ننظر إلى مصطلح « الضرورة» بغير قليل من الحيطة، فلعل له نظيرا فى القرآن الكريم وقراءاته أو الحديث النبوى، أو النثر عامة، أو لعله استعمال لهجى صار من مكونات اللغة المشتركة؛ أو لعله ـ أخيراً من « لغة الشعر» التى جنى النحاة بها على النحو والشعر معاً .

---

(١) الإنصاف : ٢/ ٢٦٧، ٢٦٨ .

الفصل الخامس

لغة الشعر والتقعيد النحوي

توطئة الفصـل :

أفضى بنا البحث حتى الآن إلى وجوب اطراح مصطلح « الضرورة الشعرية» واستبدال «لغة الشعر» به ، ليكون دعوة للفصل بين مستويى الشعر والنثر وتمهيدا له .

وإذا كنا فى الفصول السابقة قد حاولنا تأصيل بعض هذه الظواهر التى سماها النحاة ضرورة بما يخرجها عن دائرة الخطأ، وقمنا بتنظيرها بأمثالها من الاستعمالات النثرية فى القرآن الكريم والحديث الشريف وغيرهما بما ينفى عنها وصمة الاضطرار، فليس معنى ذلك أننا لا نرى للشعر نظامه الخاص فى تراكيبه ، أو لغته الخاصة بصرفها ونحوها .

إن للشعر لغته التى تتميز بخصائص معينة ، سوف نحاول فى هذا الفصل التعرف على أهمها . ولست أزعم أنى أستطيع القيام وحدى بالكشف عن كل خصائص لغة الشعر، فذلك جهد يحتاج إلى عشرات الباحثين فى عشرات السنين . ولكنى سأحاول إثبات أن الظروف النفسية والانفعالية التى يُنتج فيها الشعر تحتاج إلى لون خاص من التعبير الملائم لها ، بحيث لايصبح الشعر حينئذ ممثلا للبيئة اللغوية العامة تمثيلا صحيحا ، بل يكون ممثلا لمستوى معين هو مستوى الشعر. وهذا المستوى نفسه يختلف من عصر لآخر ، باختلاف الأجيال وتعاقب الزمن ، وتبدل العرف والذوق . وسوف نخلص من ذلك إلى بيان الأسباب التى دعت النحاة إلى الاعتماد على الشعر اعتمادا كبيرا فى التقعيد النحوى ، ونعرض لبعض مظاهر هذا الاعتماد ، ثم النتائج التى ترتبت على اعتماد النحاة على لغة الشعر فى التقعيد النحوى .

١ ـ من خصائص لغة الشعر

للشعر فى كل لغة خصائص ينفرد بها عن النثر، بحيث يصبح من المستطاع القول بوجود مايسمى « لغة الشعر» . ولقد اتفق النقاد قديما وحديثا على أن للشعر لغته الخاصة به التى تختلف عن الكلام العادى .

يقول أرسطو ، وهو بصدد الدفاع عن الشعراء ضد الذين هاجموهم، لأنهم استعملوا تعبيرات لا توجد فى الكلام العادى : « إن معجم الكاتب ينبغى أن يكون واضحا ، ولكن ينبغى أن يرتفع فى نفس الوقت عن المستوى العادى» . ويعتقد أرسطو أن الكاتب لكى يبلغ هذه المرحلة من الإجادة ، عليه أن يقدم فى كتاباته كلمات جديدة ، ومجازات جديدة ، وحلى أسلوبية متنوعة . ثم يعلق أرسطو على ذلك ، قائلا : « إنه عن طريق مخالفة المصطلحات العادية تكتسب اللغة نوعا من الامتياز»[١] .

وحينما حاول أحد الشعراء فى القرن الثامن عشر ـ وهو ووردزوورث فى المقدمة المشهورة The preface لديوانه The Lyrical Balads ـ أن يثور على لغة الشعر[٢] مقدما من قصائد ديوانه تجربة لذلك، تعرض لهجوم لاذع من أحد زملائه، وهو كوليردج فى ثلاثة فصول من كتابه[٣] ، كما تعرض لهجوم من النقاد المعاصرين مثل ت . س . إليوت T.S.Eliot ورينيه ويليك René Wellek ، وقد أثبت إليوت أن شعر ووردزوورث نفسه لم يخرج عن إطار لغة الشعر فى القرن الثامن عشر، بل إنه ليبدو من أشد الشعراء محافظة ، إذا استثنينا من نقده عبارتى « الخروج على المعجم الشعرى»، و«اختيار حوادث الحياة اليومية»[٤] .

وإذا كان هذا يمثل رأى النقاد والشعراء فى وجود مايعرف بلغة الشعر، فإن علماء اللغة كذلك لم يملوا التنبيه إلى أن الشعر يختلف عن غيره، وأن له مستواه الخاص وتراكيبه التى

---

(١) انظر : مقالات نقدية : ص ١ ، للدكتور محمود الربيعى (مكتبة الشباب ١٩٧٨) .

(٢) انظر آراء ووردز وورث فى الترجمة التى قام بها الدكتور عبد الحكيم حسان لمقدمته وذيل بها كتاب « النظرية الرومانتيكية فى الشعر» من ص ٤٣١ (دار المعارف ١٩٧١) .

(٣) انظر: النظرية الرومانتيكية فى الشعر : الفصول ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، وهو ترجمة لكتاب كوليردج Biographia Literaria .

(٤) انظر : قضية المعجم الشعرى د . محمود الربيعى (مذكرات فى النقد الأدبى دار العلوم ٦٦/ ١٩٦٧) .

تناسب موسيقاه، ولذلك يجب أن يدرس مستقلا عن النثر، ولايصح الاعتماد عليه فى استخراج قواعد عامة، « لأنه يحتوى على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التى تبعده عن تمثيل الحياة الحقة وتنئيه عن الروح السائدة فى عصره» .[1] كما يقول إسرائيل ولفنسون ويرى Goerg Prandes جورج براندس أن اتفاق اللغة للأفراد المختلفين من حيث العبقرية والشعور بالتفرد يدفع بعض الكتاب المبرزين إلى محاولةابتكار ألفاظ وأساليب تكتسب عباراته ذاتية خاصة[2] . ويقرر يسبرسن « أن لغة الشعر والغناء تختلف عن اللغة العادية لغة الحديث والتفاهم **مهما بلغت الجماعة اللغوية من بدائية أو تحضر**»،[3] لأن الشعر من الفن الجميل الذى تقصر مقاييسنا العلمية عن تحديد سر الجمال فيه، وهذا القصور يبدو بصفة خاصة فى الجمال الداخلى فى الأسلوب الذى يعتمد على طريقة رصف الكلمات بعضها إلى بعض، لأن وضع الكلمة أو العبارة كثيرا مايوحى بطرافة دقيقة أو يثير شعورا بالجمال[4] .

ومادام الشعراء والنقاد وعلماء اللغة يقررون أن للشعر لغته الخاصة فسوف نحاول الوقوف على بعض خصائص هذه اللغة ، حتى يتكشف لنا أن الحكم عليها بمعايير النثر يلغى كثيرا من سماتها، كما أن الحكم على النثر بمقاييس لغة الشعر يفرض عليه صيغا وتراكيب ليست منه .

ويمكن القول بأن خصائص لغة الشعر تتمثل فى أمرين أولهما : الخصائص الفنية . وثانيهما : الخصائص التركيبية (الصرف والنحو) . أما الخصائص الفنية فإننا لسنا مطالبين هنا بها، ولكننا سنعرض منها لما يخدم الأمر الثانى فحسب . وتظهر الخصائص الفنية للشعر فى أمور هى :

١ الخصائص الفنية الشكلية وهى الوزن والقافية، وهما يمثلان الإطار الخارجى لقصيدة ما .

٢ ـ المضمون الداخلى وهو مايسميه النقاد بالتجربة الشعرية .

٣ ـ الربط الفنى بين الشكل والمضمون فى إطار لغوى تظهر فيه قدرة الشاعر على الإبداع وموهبته فى الخلق الفنى .

هذه العناصر الثلاثة تطرح علينا سؤالا مؤداه : هل الظروف التى يتم فيها الخلق الفنى للشعر هى الظروف العادية التى ينتج فيها الكلام؟

---

(١) تاريخ اللغات السامية : ٢١١ .
(٢) انظر : اللغة بين الفرد والمجتمع : ١٣٨ .
(٣) السابق : ٢١٤ .
(٤) السابق : ١٤٨ .

يجيب على ذلك Charle Bally قائلا : « ثمة فرق واضح بين استخدام الفرد للغة فى ظروف عامة مشتركة بين أفراد المجتمع اللغوى ، وبين استخدام الشاعر أو القصاص أو الخطيب للغة. فحين يجد المتكلم نفسه فى الظروف التى تشمل معه جميع أعضاء المجتمع، يوجد معيار يمكن لكل امرئ أن يقيس عليه تعبيراته الفردية. أما بالنسبة للأديب، فالأمر مختلف تماما . فهو يستخدم اللغة استخدام اختيار وتعمد (ونحن نتكلم فى الفن عن الإلهام وعن الإبداع الذاتى الذى لايخلو أبدا من عمل تطوعى)، ثم هو من جهة أخرى يستخدم اللغة، وله نوايا جمالية فهو يريد أن يخلق الجمال بالكلمة، كما يخلقه الرسام بالألوان، والموسيقى بالنغمات[1] ». وواضح من هذا النص أن الظروف التى ينشئ فيها الشاعر قصيدته تختلف تماما عن ظروف متكلم آخر من بيئته نفسها.

لقد تكلم النقاد عن الوزن والقافية، والتجربة الشعرية كثيرا [2] بما يغنى عن ترداده هنا. أما الربط بين الجانبين، وما يترتب عليه فى اللغة من نتائج، فهو مانحتاج إليه. غير أن النقاد العرب قديما وحديثا قد أهملوا مسألة اقتضاء المعنى المعين أو التجربة المعينة وزنا معينا وتراكيب خاصة، أو عكس ذلك. فقد نظروا إلى موسيقى الشعر على أنها « ضرب من التنظيم السار الخالى من الدلالة، على الرغم من هذا النشاط العصبى أو الوجدانى الذى يصحبه، ومن هنا ظلوا يعتبرونها زينة، أو عنصرا خارجيا عن المعنى، وكأن المتعة التى يجدها سامع الشعر، أو العبارات ذات الوزن أو الإيقاع لا رصيد لها من المعنى[3] ». ولم ترد عنهم غير إشارات مجملة إلى « أن تكون المعانى تامة مستوفاة لم تضطر بإقامة الوزن إلى نقصها عن الواجب، ولا إلى الزيادة فيها عليه، وأن تكون المعانى أيضاً مواجهة للغرض لم تمتنع عن ذلك وتعدل عنه من أجل إقامة الوزن والطلب لصحته[4] »، وغير إشارات عابرة تتعلق باختيار الوزن الملائم للغرض عند أبى هلال العسكرى فى سر الصناعتين.

ولم يلتفت إلى هذه المسألة بشكل يدل على الفهم إلا حازم القرطاجنى ، إذ ربط بين البحر ومايستدعيه وزنه من لون معين من العاطفة فى فقرة عنونها بمعرف دال على طرق

---

(١) عن اللغة بين المعيارية والوصفية : ٥٨ .

(٢) انظر : النقد الأدبى الحديث ،د. غنيمى هلال : ٣٩١. ومبادئ النقد الأدبى، لريتشاردز، ترجمة د . مصطفى بدوى، الفصل: ١٧ ص ١٨٨ . ومابعدها. وموسيقى الشعر، د . إبراهيم أنيس ١٥، ١٦، ٢٤٦، والشعر والتأمل لروستريفور هاملتون، ترجمة . د . مصطفى بدوى ،حيث يقوم بتفسير التجربةالشعرية ويناقش كثيراً من آراء ريتشاردز .

(٣) نظرية المعنى فى النقد العربى، د . مصطفى ناصف : ١٥ .وقارن بدلائل الإعجاز : ٨٦.

(٤) نقد الشعر، لقدامة بن جعفر : ٩٩.

المعرفة بأنحاء النظر فى بناء الأشعار على أوفق الأوزان لها. [1] فالعروض الطويل تجد فيه أبداً بهاء وقوة، وتجد للبسيط بساطة وطلاوة ، وتجد للكامل جزالة وحسن اطراد، وللخفيف جزالة ورشاقة[2] . . إلخ وقد التقى معه فى بعض هذه الملاحظات الدكتور عبد الله الطيب فى كتابه « المرشد إلى فهم أشعار العرب» .

كما تناول الدكتور إبراهيم أنيس هذه المسألة أيضا فى « موسيقى الشعر»،[3] وكذلك الدكتور شكرى عياد فى الفصل الخاص بموسيقى الشعر ومعناه، من كتابه « موسيقى الشعر العربى» ، وأشار إلى أن الغربيين أولوا هذه القضية اهتماما كبيرا .

لكن كل ما قاله هؤلاء لايعدو أن يكون آراء ذاتية تقوم على الذوق الخاص والحس المدرب، لأن أسرار الجمال فى الفن لايمكن أن تخضع لمقاييس علمية صارمة. ويكفى أن نتلمس آثار هذه الحالة الخاصة فى اختيار بعض الكلمات أو بعض التراكيب على بعضها الآخر .

لقد بين « كوفكا أن الإطار ذو تأثير قوى على مضمونه إلى درجة أن هذا المضمون تتغير دلالته إلى حد بعيد بتغير إطاره» . [4] لكننا إذا عرفنا أن الشاعر يكون نصف واع أثناء الخلق الفنى، لأنه يفكر فى التجربة « تفكيرا ينم عن عميق شعوره وإحساسه»،[5] حتى يغترقه هذا التفكير، فإنه لايتدخل تدخلا كاملا فى اختيار الإطار العام لتجربته الفنية، إذ تتردد التجربة فى نفسه متخذة لها مسارا دقيقا لايمكن تحديده، خاضعة فى ذلك لدرجات الانفعال والرغبة فى التعبير، ثم تطفو بعد ذلك وقد أخذت الشكل الملائم لها، وتتدخل فى عملية ائتلاف الشكل مع المضمون نفسيا عوامل معقدة متشابكة من موهبة الشاعر، وثقافته، وذكائه وتأثير التجربة فى نفسه ودرجة انفعاله بها، وموقفه الاجتماعى، والدينى، والسياسى وغير ذلك من أمور ينضح بها العمل الفنى بعد ذلك . « ولما كانت عناصر الوزن تدين بوجودها لحالة زيادة فى الاستثارة، فإن الوزن نفسه كذلك ينبغى أن يكون مصحوبا باللغة الطبيعية للاستثارة»[6] كما يقول كوليردج، ولما كان « الشعر يتضمن الانفعال بصفة دائمة»،[7] كما يقول وورد زوورث، «**وكان لكل انفعال نبضه الخاص، فيكون له كذلك أنماطه التعبيرية المميزة له**»[8] .

---

(١) منهاج البلغاء : ٢٦٥ ، ومابعدها . (٢) منهاج البلغاء : ٢٦٩ .
(٣) انظر البحث الخاص بالعاطفة والوزن. ١٧٣ ـ ١٨١ (ط٢/ ١٩٥٢) .
(٤) الأسس النفسية للإبدع الفنى، د . مصطفى سويف: ١٥٦ .
(٥) النقد الأدبى الحديث: ٣٩١. (٦) النظرية الرومانتيكية فى الشعر : ٢٩٤، ٢٩٥ .
(٧) السابق: ٣٠٢. (٨) السابق : ٣٠٣.

لعلنا بعد ذلك نخلص إلى شيئين مهمين هما :

(أ) لغة الشعر لغة انفعالية أو تلقائية ، ولا تمثل البيئة اللغوية تمثيلا صحيحا ، لأن الشعر «تعبير عن الانفعال الدقيق والإحساس الغامض»[1] .

(ب) قوة التجربة قد تدفع بالشاعر إلى استخدام بعض الألفاظ والتراكيب دون وعى كامل منه بموافقتها للقواعد أو عدم موافقتها لذلك ، لأنه يرى فى هذه الألفاظ أو التراكيب بريقا خاصا يعتقد أنه يضىء الطريق أمام ما يريغ إليه . وسوف نزيد هاتين النقطتين إيضاحا .

اللغة الانفعالية :

ينحصر الفرق الأساسى بين اللغة الانفعالية (أو الإفصاحية) واللغة التعاملية أو المنطقية ـ على حد تعبير فندريس ـ فى تكوين الجملة .[2] ففى اللغة الانفعالية يقتصر الاهتمام على إبراز رءوس الفكرة . « فهى وحدها التى تطفو وتسود الجملة ، أما الروابط المنطقية التى تربط الكلمات بعضها ببعض ، وأجزاء الجملة بعضها ببعض ، فإما ألا يدل عليها إلا دلالة جزئية بالاستعانة بالتنغيم والإشارة إذا اقتضى الحال ، وإما ألا يدل عليها مطلقا ، ويترك للذهن عناء استنتاجها . هذه اللغة المتكلمة تقترب من اللغة التلقائية . ويطلق هذا الاسم على اللغة التى تنفجر تلقائيا من النفس تحت تأثير انفعال شديد . ففى هذه الحالة يضع المتكلم الألفاظ الهامة فى القمة ، لأنه لايتيسر له لا الوقت ولا الفراغ اللذان يجعلانه يطابق فكرته على تلك القواعد الصارمة ، قواعد اللغة المتروية المنظمة . وعلى هذا النحو تتعارض اللغة الفجائية مع اللغة النحوية»[3] .

ولعل هذا يفسر لنا مثلا ـ سقوط أدوات العطف وغيرها من وسائل الربط ، كحذف الفاء من جواب الشرط ، ومن جواب أما وغير ذلك مما عده النحاة ضرورة . وذلك أن الشاعر ـ كما تنبه إلى ذلك ابن جنى الفذ ـ « لأنه بعلم غرضه وسفور مراده لم يرتكب صعبا ، ولا جشم إلا أمما ، وافق بذلك قابلا له ، أو صادف غير آنس به ، إلا أنه هو قد استرسل واثقا ، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسا » .[4] ووضوح المعنى فى رؤية الشاعر الخاصة لايجعله مع انفعاله بمعناه يحفل بوضع الكلمات ولا الروابط المنطقية المنظمة وهذا ما جعل الدكتور أنيس يقرر « أن الشاعر يفر من كل ماهو مألوف معهود محلقا فى سماء الخيال ، لايكاد يشعر بالألفاظ كما يشعر بالمعانى . فإذا سيطرت عليه الصور سيطرة تامة فقد يسوق لنا مثل هذا النظام الغريب»[5] وعلى ذلك « فاللغة الانفعالية تنفذ فى اللغة

---

(١) اللغة بين الفرد والمجتمع : ٢١٥ . (٢) اللغة : ١٩١ .
(٣) اللغة ، فندريس : ١٩٤ ، ١٩٥ . (٤) الخصائص : ٢/ ٣٩٢ .
(٥) من أسرار اللغة : ٣٣٠ .

النحوية وتسطو عليها، وتفككها ، لذلك يمكن أن يفسر عدم استقرار النحو بفعل الانفعالية إلى حد كبير». [١] والشاعر بما وهبه من حساسية مفرطة هو الذى يناط به هذا الدور ، وفى «وسعه أن يحدث تأثيرات غير منتظرة بكلمات يظنها البعيد عن هذا الفن غير جديرة بمثل هذا الاستعمال». [٢] غير أنه يراها أدل على مايريد من غيرها.

ليس معنى كل ماتقدم أن اللغة الانفعالية ـ ولغة الشعر ممثلة لها ـ تنفصل انفصالا تاما عن غيرها. فالواقع « أن اللغة النحوية المنظمة تنظيما منطقيا لا تستقل عن اللغة الانفعالية، فبين اللغتين تأثير متبادل». [٣] ولما كان ترتيب الكلمات فى كل اللغات ـ كما يقول فندريس ـ يتجه نحو الاستقرار، إما بأن يفرض النحو عليها ترتيبا لا يتغير، وإما بأن تكون العادة قد جرت باتخاذ ترتيب بعينه فى جميع الجمل التى من نوع واحد، فإن هذا لايمنع «من أن يكون للانفعالية وسائل عدة للظهور فى تكوين الجملة. فتارة نرانا نقذف قبل الجملة بكلمة أو بقسم من جملة مع استئنافه بعد ذلك بواسطة عنصر صرفى، أداة كانت أو ضميرا. وتارة ندفع به إلى نهاية الجملة منعزلا عن السياق مع الإعلان عنه مقدما فى بنية الجملة. وأخيرا قد يكون ذلك بفصم ارتباط الجملة بغتة، وجعل نصفها التالى يسير على خطة جديدة لا صلة بينها وبين النصف الأول منها»[٤].

ولعل هذا يفسر لنا ظاهرة التقديم والتأخير التى جعل النحاة بعضها « ضرورة» كقول الشاعر:

لها مقلتا أدماء طل خميلة   من الوحش ماتنفك ترعى عرارها

وترتيبه النحوى « لها مقلتا أدماء من الوحش ماتنفك ترعى خميلة طل عرارها». [٥] والتقديم والتأخير الذى لم ينظر له النحاة على أنه اقتضاء شعرى؛ فعقدوا له بابا فى النحو المنظم سموه باب « التنازع»، وغير ذلك مما تقتضيه الانفعالية أو الإفصاحية، وهى الإفصاح عن ذات الفرد.

اقتضاء التجربة ألفاظًا وتراكيب خاصة:

لقد هدت نظرية النظم العلامة عبد القاهر الجرجانى إلى رأيه فى هذه المسألة، فجاء على صورة دقيقة قال بمثلها بعده بقرون ناقد لغوى إنجليزى هو ريتشاردز.

---

(١) اللغة : ٢٠٢.   (٢) السابق : ٢٣٧.
(٣) السابق: ١٩٦.   (٤) اللغة : ١٩٦.
(٥) شرح الجمل، لابن عصفور ورقة : ١٤٠.

يقول عبد القاهر: « لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض ترتيب المعانى فى النفس، ثم النطق بالألفاظ على حذوها ،لكان ينبغى أن لا يختلف حال اثنين فى العلم بحسن النظم، أو غير الحسن فيه، لأنهما يحسان بتوالى الألفاظ فى النطق إحساسا واحدا ولايعرف أحدهما فى ذلك شيئا يجهله الآخر». [1] وترتيب المعانى فى النفس هو الذى نعنيه بترداد التجربة فى النفس قبل أن تخرج فى عمل فنى .

ويرى عبد القاهر أن الألفاظ تابعة للمعانى، وأن اللفظ الدال على المعنى هو الذى يقفز أولا فى النطق. « واعلم أن ماترى أنه لابد منه من ترتيب الألفاظ وتواليها على النظم الخاص ليس هو الذى طلبته بالفكر، ولكنه شىء يقع بسبب الأول ضرورة ،من حيث إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعانى، فإنها لا محالة تتبع المعانى فى مواقعها. فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا فى النفس، وجب فى اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا فى النطق»[2] .

إن التجربة الشعرية ـ أو المعنى على حد تعبير العلامة عبد القاهر ـ هى التى تفرض الألفاظ التى تريدها تعبيرا عنها، وترتبها بحسب ترتيب المعنى فى النفس. « ولا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى فى الألفاظ من حيث هى ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب فى المعانى ، وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ ،وقفوت بها آثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعانى فى نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا فى ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعانى ، وتابعة لها ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعانى فى النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها فى النطق»[3] .

وعندما حاول ريتشاردز أن يجيب على السؤال الذى طرحه وهو « لم يستخدم الشاعر هذه الألفاظ بالذات دون غيرها؟» ،جاءت إجابته قريبة إلى حد ما من كلام العلامة عبدالقاهر الجرجانى؛ يقول ريتشاردز : إن الشاعر « يستخدم هذه الألفاظ لأن النزعات التى يثيرها الوضع الذى يوجد فيه الشاعر تتآلف على إيجاد هذه الصورة دون غيرها فى وعيه كوسيلة لتنظيم التجربة التى يعبر عنها بأسرها وللسيطرة عليها. فالتجربة ذاتها أى أمواج الدوافع التى تندفع خلال العقل هى التى تأتى بهذه الألفاظ، وتعتمدها . فالألفاظ ـ إذن ـ تمثل التجربة نفسها»[4] ومع هذا العمق فى التصور يبين ريتشاردز أن السبب فى اختيار ألفاظ بالذات دون غيرها لايزال إلى حد ما سرا من الأسرار، إذ إن الدوافع الدقيقة تتجمع

---

(١) دلائل الإعجاز : ٤١ ، ٤٢ .   (٢) دلائل الإعجاز : ٤٣ .
(٣) دلائل الإعجاز : ٤٤ .
(٤) العلم والشعر، لريتشاردز : ٣١، ٣٢ ،ترجمة د . مصطفى بدوى .

بطريقة معقدة عجيبة فى عقل الشاعر ،وتنتج هذه الألفاظ معا[1]. والشاعر نفسه «لايدرك الأسباب التى تجعله يختار لفظة بالذات دون سواها، إذ تتخذ الألفاظ مكانها فى القصيدة دون سيطرته الواعية. والأساس الوحيد فى وعيه لتأكده من أنه أتى بالألفاظ المناسبة هو مجرد إحساسه بصلاحية الألفاظ وحتمية ورودها على هذا النحو. وليس يجدى عادة أن نسأله: لم استخدم إيقاعا دون غيره، أو نعتا دون سواه. فهو قد يدلى لنا بأسبابه، غير أن هذه الأسباب فى أغلب الأحيان لن تكون إلا مجرد تبريرات عقلية لا علاقة لها بما نحن فيه»[2].

فالشاعر - إذن - يكتفى بإحساسه أن هذه اللفظة أو هذا التركيب هو الذى يؤدى معناه ولو كانت هذه الكلمة خارجة عن نظام العرف اللغوى،[3] ولا تجدى معه المساءلة والحساب، ومن هنا كان نصيب النحاة من الشعراء حينما كانوا يسائلونهم الشتم والتعالى والهجاء، ذلك أن للغة الشعرية طبيعة خاصة تعتمد اعتمادا كبيرا على الألوان والظلال المختلفة التى تثيرها الكلمات،[4] وتعتمد - كذلك - على الموسيقية التى كان على النحاة أن يتعلموا منها « كيف ينبغى أن يفهموا الشعر فى هذه اللغة الشاعرة ، لأن المزية الشعرية فى قواعد إعرابها أسبق من المصطلحات التى يتقيد بها النحاة والصرفيون»[5] كما يقول العقاد.

والنتيجة التى نخلص لها من هذا كله أن الشعر لغة انفعالية ، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنها أدل على المعنى من غيرها. ومادامت لغة الشعر انفعالية، فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطراد والاستمرار.

الخصائص الصرفية والنحوية:

لسنا نقصد بالخصائص الصرفية والنحوية للشعر أنه ينفرد بها بحيث تمثل له نظاما خاصا لايمت للنثر بصلة، فلا أحد يستطيع أن يمنع متكلما ما من استعمال صيغ وتراكيب شعرية فى كلامه العادى. وقد سبق لنا ما نقلناه عن فندريس من أن بين اللغة الانفعالية واللغة المنطقية المنظمة تأثيرا متبادلا. وقد أشار لذلك الدكتور إبراهيم أنيس فى قوله « ولسنا نزعم أن للشعر نظاما خاصا فى ترتيب كلماته لايمت لنظام النثر بأى صلة،

---

(١) انظر: السابق: ٣٣. (٢) السابق: ٤٦، ٤٧.

(٣) كان بشار يستخدم فى شعره ألفاظا لايعرفها أحد، ويثور حينما يسأل عنها. انظر الأغانى: ٣/ ١٦٣، ١٦٤.

(٤) انظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربى: ٢٩٦.

(٥) اللغة الشاعرة للعقاد: ٢١ (الأنجلو المصرية ١٩٦٠).

بل نقول إن الشاعر كالطائر الطليق يحلق فى سماء من الخيال وينشد الحرية فى فنه ، فلا يسمح لقيود اللغة أن تلزمه حدا معينا لا يتعداه ، بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلما سنحت له الفرص ، فهو فى أثناء نظمه لا يكاد يفكر فى قيود التعابير إلا بقدر ما تخدم تلك التعابير أغراضه الفنية ، وبقدر ما تعين على الفهم والإفهام»[1].

والمسألة ،كما يحددها كوليردج على وجهها الصحيح ،هى أنه يجب أن يكون هناك «أنماط للتعبير وتراكيب ونظام للجمل تكون فى مكانها المناسب والطبيعى فى التأليف النثرى الجاد، ولكنها تكون غير متناسبة وغير متجانسة فى الشعر المنظوم والعكس صحيح» .[2] وحين نعكس عبارة كوليردج ،نقول إن هناك أنماطا للتعبير وتراكيب ونظاما للجمل تكون فى مكانها المناسب والطبيعى فى الشعر، ولاتكون كذلك فى النثر. والأمر فى تحديد هذا وذاك يرجع لعرف كل مستوى من المستويين . ولا ينبغى أن نغفل دور الأدب عامة فى اللغة[3] ، ونزوع الشعراء الصغار إلى تقليد الكبار[4] ، وانتقاء المتكلمين عبارات مما يحفظون من الشعر فى كلامهم لإظهار الثقافة والاطلاع، وغير ذلك من وسائل شيوع ظاهرة ما قد تكون فى أول أمرها خروجا على قاعدة صرفية أو نحوية . فمجىء أن فى خبر كاد الذى خصه سيبويه بالشعر[5] شائع الآن على ألسنة المثقفين وأقلامهم دون أن يلتفت أحدهم إلى أن هذا الاستعمال شعرى فى أولية أحواله .

ويتسائل الدكتور أنيس : « هل من المستطاع أن تحدد تلك الظواهر اللغوية التى اختص بها الشعر، أو على الأقل تلك التى شاعت فى الأشعار؟» . ويجيب عن هذا السؤال بمايؤكد صعوبته بل استحالته على باحث واحد إذ يقول : « من شاء مثل هذا التحديد، فعليه تتبع تلك الظواهر فى شعر القدماء والمحدثين وفى كل عصور الأدب، بعد أن يتحدد له أولا نظام النثر فى كل أساليبه وفى كل عصوره أيضا » .[6] وأعترف حزينا بأنه ليس فى طاقتى هذا الجهد، لأنه يحتاج إلى عشرات الباحثين فى عشرات السنين، ولأن تاريخ الخصائص اللغوية للغتنا غامض حتى فى عصر الاستشهاد نفسه؛ إذ خلط فيه النحاة بين كل المستويات على مدى ثلاثة قرون ونصف قرن من الزمان، ومع هذه الصعوبة القدرية، حاولت القيام ببعض ذلك فى الفصل الثالث فى ضوء ما قال عنه النحاة إنه « ضرورة» . ولا ينقض ماقمت به أنى لم أعده ضرورة ، كما فعل النحاة، لوجود بعض هذه الاستعمالات فى النثر، فقد كانت تلك لنفى صفة الاضطرار عنه . ولكن هذا لايمنع أن هذا الاستعمال أو

(١) من أسرار اللغة : ٣٢٢ ، ٣٢٣. (٢) النظريةالرومانتيكته فى الشعر : ٢٩٤ .
(٣) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٨٧ .
(٤) انظر : منهاج البلغاء : ١٨١ . ومن أسرار اللغة: ٣٢٣ .
(٥) انظر: الكتاب : ١/ ١٥٥ . (٦) من أسرار اللغة : ٣٣١ .

ذاك يعد من خصائص الشعر، أى أنه يتقبل فيه دون غيره. ومادامت الحدود ليست فاصلة بين الشعر والنثر بمعنى أنه ليست هناك قوة تلزم أحد المستويين بعدم تجاوز حدود معينة، وأن الأمر فى ذلك موكول للعرف الذى يتبدل من جيل لجيل، ومادام تاريخ الاستعمال غير معروف لنا مما يجعلنا فى حيرة من أمرنا هل الشعر أسبق به أو النثر، ومادام النحاة قد أهملوا النثر فى التقعيد غير بضع شذرات منه لاتصور اللغة تصويرا كاملا، فإن كثرة الظاهرة فى الشعر تسوغ لنا جعلها خاصة به بمعنى أنها أكثر تقبلا فيه من غيره.

ويمكننا أن نقول بإجمال إن كل ماقال عنه النحاة إنه «ضرورة» أو «كثير فى الشعر» أو «فاش فى الشعر» أو «خاص بالشعر»، هو الذى يصور لنا بعض خصائص لغة الشعر الصرفية والنحوية، وبعض خصائصها الآخر يشترك معه النثر فيه. وفى الجانب المقابل، لاتوجد خاصة نثرية ليس لها نظير فى الشعر، ولاينفرد النثر عن الشعر إلا بشيئين اثنين، هما بدل الغلط وبدل النسيان كما قال بعض النحاة[1].

لقد رأينا فى الفصل الثالث أن الصيغ الصرفية فى الشعر حرة بمعنى أن البنية فيه تتمطط أو تنكمش حسب موسيقى البيت، ويجوز فى الشعر عامة «تغيير البناء»[2] ولعل البقايا التى عدها النحاة ضرورة، إنما هى جزء من نظام الإنشاد الشعرى لم يستطع الرواة أن يغيروه؛ وغيروا ما أمكن تغييره، فنتج من ذلك ما سماه العروضيون بالزحافات على عكس مايرى الدكتور أنيس فى تفسير وجود الزحافات فى الشعر، إذ يرجعها إلى خطأ الرواة[3].

والذى ينبغى أن ترجع إليه ظاهرة الزحاف ـ فى نظرنا ـ هو محاولة النحاة إصلاح الشعر ونطقهم له بما يوافق ما ألفوه فى النثر.

بيان ذلك أن الموسيقى أهم عناصر الشعر وأبرز صفاته؛ وغريزة الموسيقى أو الإحساس بالنغم أحد دافعين يدفعان إلى قول الشعر ـ كما يرى أرسطو ـ[4]، كما أن الإنشاد ـ وهو فن الإلقاء الشعرى ـ كان يقصد به إلقاء القصيدة بطريقة تبرز موسيقاها؛ وتظهر جودة النغم فيها؛ وكان لا يقال ألقى قصيدة وإنما يقال أنشد قصيدة يقول صاحب أساس البلاغة: «وأنشدنى شعرا إنشادا حسناً، لأن المنشد يرفع بالمنشَد صوته كما يفعل المعرف».[5] وكان بعض الشعراء يغنى فى شعره، والأعشى واحد من هؤلاء «كان يغنى فى شعره فكانت العرب تسميه صناجة العرب».[6] ولعل المقصود من غناء الشعر إنشاده بأناة

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣/ ٦٦. والمغنى: ١/ ١٥١. (٢) مايجوز للشاعر فى الضرورة: ٦٧.

(٣) انظر: موسيقى الشعر: ٢٩٥ـ ٣٠٠.

(٤) والدافع الثانى هو المحاكاة. انظر السابق: ١٢. وانظر كتاب الشعر، لأرسطو: ٣٤. ترجمة د. شكرى عياد.

(٥) أساس البلاغة (نشد). (٦) الأغانى: ٩/ ١٠٩.

وتؤدة تظهر موسيقاه « لأن الشعر وضع للغناء والترنم » . [1] وهم يترنمون بالشعر ويحدون به « ويقع فيه تطريب **لايتم إلا بمد الحرف**» [2] .

ولما كان الشاعر أثناء عملية الخلق الفنى متمثلا صورة إلقائه، مستحضرا لها؛ كان ينشئ قصيدته مراعيا فيها جانب الإنشاد؛ فهو ينشئها لتنشد لا لتقرأ؛ ولذلك كانت تخرج بعض الكلمات ممطولة، كما رأينا من قبل مثل هذه الأبيات :

ينباع من ذفرى غضوب جسرة	زيافـة مـثل الفنيق المكـدم
وإننى حيثما يثنى الهوى بصرى	من حيثما سلكوا أدنو فأنظور
لا عهـد لـــى بنيضـــال	أصبحـت كالشـن البـال
ممكورة جم العظـــام عطبول	كـأن فى أنيابهـــا القرنفـول

فهذه الأبيات لم يستطع الرواة تغيير الإشباع فيها؛ لأن ذلك سيترتب عليه كسر للبيت، أو تغيير لنظام القافية فيه. وأزعم أن الأبيات المزاحفة ـ وهى كثيرة فى الشعر الجاهلى ـ كانت تنشد بما لا يشعر أن فيها ماسماه العروضيون زحافا . فقول امرئ القيس ، على سبيل المثال :

فتوضح فالمقراة لم يعف رسـمهـا	لما نسـجته من جنـوب وشمـأل
ألا رب يـوم لك منهـن صـالح	ولا سـيما يـوم بـدارة جلجـل
تقـول وقد مـال الغبيط بنا معاً	عقرت بعيرى يا امرأ القيس فأنزل

ومن المتصور أنه كان ينشد بإشباع كسرة الضاد فى (توضح) وفتحة النون فى (نسجته) واللام فى (لك) والراء فى (بدارة) وضمة اللام فى (تقول) والطاء فى (الغبيط) وفتحة التاء فى (عقرت) . يقول ابن فارس : «العرب تبسط الاسم والفعل، فتزيد فى عدد حروفهما ولعل ذلك لإقامة وزن الشعر وتسوية قوافيه» [3] فلما كان رواة الشعر لا ينشدونه، وإنما كانوا نقلة له فحسب، لم يراعوا جانب الإنشاد فيه، ونطقوا هذه الصيغ بما ألفوه فى النثر وليس هذا أمرا مستغربا على الرواة، فقد روى السيرافى أن الخليل سأل الأصمعى عن قول الشاعر :

ينفع الطيب القليل من الرز	ق ولا ينفع الكثير الخبيت

لم قال الخبيت؟ فقال الأصمعى : هذه لغتهم يجعلون مكان الثاء تاء . فقال الخليل : فلم جعل الكثير بالثاء؟ فسكت الأصمعى. وفسر السيرافى ذلك بتفسيرين، أحدهما أنه

---

(١) الكتاب : ٢/ ٢٩٩ .

(٢) شرح السيرافى : ١/ ٢٠٢ . وانظر : شرح الشافية : ٢/ ٣١٦ .

(٣) الصاحبى : ١٩٣

يحتمل أن يكون إبدالهم الثاء تاء فى حروف (كلمات) بأعيانها ؛ وثانيهما « وهو مايعنينا» أن يكون الشاعر قاله بالتاء غير أن الرواة نقلوه بالثاء على ماتتكلم به العرب، ولم ينقلوا الخبيت بالثاء للقافية التائية.[1] وقد ساعد الرواة فيما نحن بصدده أن الوزن لن يختل اختلالا مجحفاً؛ وأما مايخل إصلاحه بالوزن فقد أبقوه على ماهو عليه، فعده النحاة بعد ذلك « ضرورة» . ومن هنا نقبل ماقاله بعض الباحثين عن مطل الحركات أنه « يعطينا بعض الشىء عن خصائص العربية القديمةد قبل أن تتوحد وتنسجم فى قالبها المعروف» .[2] غير أن هذا القول « من وجهة نظرنا» يصدق على الشعر أكثر من صدقه على غيره و إذا كانت بعض هذه الصيغ قد وجدت فى النثر على الوجه المزعوم لها فى الشعر، فقد أشرنا من قبل إلى تأثير لغة الشعر فى النثر، حتى إن كثيرا من المترادفات التى عدت فيها بعد نثرية قد جاءت صورها المتعددة بسبب الاستعمالات الشعرية « فيما نزعم أيضا» مثل كلمة (الشمأل) جاء فيها ست صور نظر إليها على أنها لغات، ولكن لما كان الاستدلال على هذه اللغات من الشعر، فإننا نرى أن هذه الصور المترادفة ناتجة من الاستعمال الشعرى كقول امرئ القيس :

فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها	لما نسجته من جنوب **وشمأل**

وقول عمر بن أبى ربيعة :

ألم تربـــع علـــى الطـــلل	ومغنـــى الحـــى كالخـــلل
تعفـــــى رسمـــــه الأروا	ح مرصـــبًا مـــع **الشَّمَـل**

وقول البعيث :

أتى أبد من دون حدثان عهدها	وجرت عليها كل نافجة **تشَمْل**

وقول ابن ميادة :

ومنزلة أخرى تقادم عهدها	بذى الرمث يعفوها صبًا **وشَمول**[3]

وقد بين ابن جنى أن كثيرا من فوائت الكتاب التى استدركت على سيبويه إنما هى صيغ خاصة بالشعر، ولكن الذين أخذوها عليه لم يعدوها كذلك[4] .

(١) شرح السيرافى : ١/ ٢٣٩ .
(٢) فقه اللغة المقارن ٤٥ ، ١٠ إبراهيم السامرائى وانظر : نظرات فى الصرف : ١٤ د . أحمد علم الدين الجندى .
(٣) انظر : شرح القصائد السبع : ١٢ .   (٤) انظر الخصائص : ٣/ ١٨٥ ـ ٢١٨ .

ومن الخصائص الصرفية للشعر ما أشرنا إليه من قبل، وهو مايجلبه نظام الوقف الشعرى من تغيير فى صيغة الكلمة، واستعمال الأعلام فى الشعر، وعدم التزامه بنظام الأشكال المورفيمية، أو مبانى التصريف ـ كما يسميها أستاذنا الدكتور تمام حسان ـ إذ يتحرر منها اعتمادا على قرائن أخرى فى رفع اللبس عن المعنى، وقد بسطنا كل ذلك هناك بما يغنى عن إعادته هنا.

وتتمثل بعض الخصائص النحوية للشعر فى عدم التزامه بقانون التضام، إذ يفصل فيه بين المتضامين، أو يحذف أحدهما، أو يخل بوجه التضام أو يجمع بين غير المتضامين . وكذلك فى عدم التزامه بقانون العلامة الإعرابية الصارم الذى فرضه النحاة، والتخلص من وسائل الربط وقانون المطابقة ، واستغلال حرية الرتبة[1] فى التقديم والتأخير. وقد عالجنا كل ذلك فى الفصل الثالث.

وخلاصة الأمر أن الاعتماد على الشعر فى التقعيد جنى على الشعر نفسه من بعض الجوانب، إذ عدت فيه الظواهر الخاصة به ، التى لم يوجد لها نظائر فى النثر تكثر كثرتها عيبا ووسمت أو وصمت بالضرورة . كما جنى على النثر كذلك ، إذ فرض عليه تراكيب لا توجد فيه ، بعد أن أهمل النحاة النثر واستعاضوا عنه بمسائل التمرين العقلى، والأمثلة المصنوعة.

هل يجوز بعد ذلك الاعتماد على الشعر فى تصوير القواعد للغة كلها بما تشتمل عليه من مستويات متعددة؟ وهل كان النحاة مصيبين فيما قاموا به ؟

لقد كانت تند عن بعض النحاة لمحات ذكية فى هذا المجال ولكنها لا تمثل منهجا متكاملا، ولذلك بقيت خطرات فردية مغمورة لا أثر لها فى التطبيق العملى. فلقد رأينا الأخفش يعترف بما يسميه « لغة الشعراء» . ورأينا سيبويه يعقد بابا لما « يحتمل الشعر» ولم يقل باب الضرائر. وفى كثير من المواضع يقول: « ويجوز فى الشعر» . واللمحات التى أشرنا لها لابن جنى والزمخشرى والرضى وغيرهم وفى مجال الخلاف بين البصريين والكوفيين، ظهر مبدأ مهم وهو أن « الكلام به يتحصل القانون دون الشعر»[2] .

ومعنى كل هذا أنهم كانوا ينظرون للشعر على أن له تراكيب خاصة وصيغا خاصة، ولكن ذلك ـ كما قلنا ـ ظل خطرات فردية مغمورة؛ ولم تدخل مجال التطبيق الكامل المنظم؛ لأن اعتمادهم الأول فى التقعيد النحوى كان على الشعر؛ وكان الشعر أهم مصادر النحو والنحاة.

---

(١) انظر : مناهج النحاة العرب، د. تمام حسان (حوليات كلية دار العلوم ـ ١٩٧٠) . هامش، ص: ٥١ .
(٢) الإنصاف : ٢/ ٢٩٩ .

٢ ـ مصادر النحو أهمها الشعر

قام الشعر بدور كبير فى التقعيد النحوى، إذ كان النحاة أكثر احتفالا به، وكان معظم اعتمادهم عليه. وقد عدوه « الدعامة الأولى لهم، حتى لقد تخصصت كلمة الشاهد فيما بعد، وأصبحت مقصورة على الشعر فقط. ولذلك نجد كتب الشواهد لاتحوى غير الشعر، ولاتهتم بما عداه».[١] ومع أن الكلام العربى متعدد الألوان، إلا أننا « نراهم فى غالب الأحيان يعتمدون على الشواهد الشعرية».[٢] ولعل الأسباب التى دفعتهم لذلك هى مايأتى:

أولا : قد يكون هذا امتدادا لحب العرب عامة للشعر، واعتزازهم به ؛ فالشعر ديوان العرب ـ كما يقولون ـ وسجل مآثرهم ومفاخرهم ، وهو لديهم فى الذروة العليا من القيمة والخطر. « وقد كانت القبيلة من العرب إذا نبغ فيها شاعر، أتت القبائل فهنأتها؛ وصنعت الأطعمة؛ واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر، كما يصنعون فى الأعراس؛ ويتباشر الرجال والولدان؛ لأنه حماية لأعراضهم، وذب عن أحسابهم؛ وتخليدا لمآثرهم؛ وإشادة بذكرهم. وكانوا لايهنئون إلا بغلام يولد أو شاعر ينبغ أو فرس تنتج»[٣] وقد صورت كتب الأدب حب العرب للشعر؛ وفضل الشعر على غيره من أنواع الكلام فى غير موضع؛ [٤] ولذلك اهتم به الرواة والنحاة؛ فتباهى الرواة بحفظ الكثير منه، فكان الأصمعى يحفظ من الرجز أربعة عشر ألف أرجوزة[٥] . ولسنا ندرى مقدار ماكان يحفظ من الشعر غير الرجز. وحماد الراوية يروى سبعمائة قصيدة أول كل واحدة منها « بانت سعاد»،[٦] ويروى على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون شعر الإسلام؛ وقد أوكل به الوليد بن يزيد من سمع منه ألفين وتسعمائة قصيدة للجاهليين[٧] .

---

(١) البحث اللغوى عند العرب: ٢٥. (٢) من أسرار اللغة : ٣٢٥.

(٣) العمدة : ١/ ٣٧.

(٤) انظر : الحيوان للجاحظ : ١/ ٧١. والصناعتين: ١٠٢ ـ ١٠٤ .والصاحبى: ٢٠٣. والعمدة : ١/ ٤، ومابعدها .ودلائل الإعجاز : ١٢ ومقدمة ابن خلدون: ٥٤٧، ومابعدها.

(٥) انظر : مراتب النحويين : ٥٧. (٦) انظر الأغانى : ٢/ ٩٢.

(٧) انظر الأغانى : ٦/ ١٧.

ومهما يكن من صدق هذه الأخبار أو كذبها، فإنها ـ على أية حال ـ توحى بالاهتمام الفائق بحفظ الشعر والمباهاة بذلك .

وقد تمثل اهتمام النحاة واللغويين به فى الاعتماد عليه فى التقعيد، وجمع اللغة منه حتى قيل إن « من أفضل فضائل الشعر أن ألفاظ اللغة إنما يؤخذ جزلها وفصيحها وفحلها وغريبها من الشعر. ومن لم يكن راوية لأشعار العرب، تبين النقص فى صناعته. ومن ذلك أيضا أن الشواهد تنزع من الشعر» .[١] ثم حاولوا أن يصبغوا هذا الاهتمام بصبغة شرعية ، فنسبوا إلى الرسول ﷺ ـ وإلى ابن عباس « إذا اشتبه عليكم شىء من القرآن فاطلبوه فى الشعر»[٢] .

ثانيا: التحرج الدينى الذى يحسون به تجاه القرآن ، والحديث كذلك وبالطبع لايشعرون بمثله نحو الشعر. فقد كان الأصمعى « لايجيب فى القرآن؛ وحديث النبى ﷺ»،[٣] لأنه «كان شديد التأله» .[٤] ولم يقتصر على ذلك، بل « كان لايفسر شيئا من القرآن ولاشيئا من اللغة له نظير أو اشتقاق فى القرآن، وكذلك الحديث تحرجاً»[٥] فقد سأله مرة أبو حاتم «تقول : الربّة والربة للجماعة من الناس، فلم يتكلم فيه لأن فى القرآن (رِبّيون كثير) أى جماعيون» .[٦] ومع تحرجه هذا من القرآن والحديث نراه يحفظ من الرجز وحده أربعة عشر ألف أرجوزة. والشعر « ليست فيه مضايقة الشرع» كما يقول ابن جنى، ولذلك تحريفه جائز، « لأنه ليس دينا ولا عملا مسنونا» .[٧] وإن « هذا التحرج من الاستشهاد بالقرآن والحديث من جانب النحاة قد فرض على مادة الشعر أن تكون غزيرة كافية لإمداد النحاة بالمادة الصالحة للاستقراء»[٨] .

ثالثا: ولما كان غرضهم تصوير الأساليب العربية فى أدق صورها، فقد اعتمدوا على الشعر، «اعتقادا منهم أن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل فى الشعر أقل من احتماله فى المروى من النثر» .[٩] وذلك لأن فى الشعر « مزية لايشاركه فيها غيره من حيث تفرده باعتدال أقسامه، وتوازن أجزائه وتساوى قوافى قصائده، مما لا يوجد فى غيره من سائر أنواع الكلام، مع طول بقائه

---

(١) الصناعتين : ١٠٤ . (٢) مجالس ثعلب : ١/ ٣٨٣ .
(٣) مراتب النحويين : ٤١ . وانظر الخصائص : ٣/ ٣١١ .
(٤) مراتب النحويين : ٤٨ . والتأله : التدين . (٥) السابق نفسه .
(٦) السابق : ٤٩ . (٧) المحتسب : ١/ ٢٩٨ .
(٨) منهج النحاة العرب، د. تمام حسان ٥٠ ، ٥١ (حوليات دار العلوم) .
(٩) من أسرار اللغة العربية : ٣٢٥ .

على مر الدهور ، وتعاقب الأزمان، وتداوله على ألسنة الرواة، وأفواه النقلة لتمكن القوة الحافظة منه بارتباط أجزائه وتعلق بعضها ببعض» .[1] وقد كان للوزن قبل استخدام الكتابة « قيمة مستقلة لمساعدته على التذكر» .[2] أما النثر فليس فيه ـ من وجهة نظرهم ـ مايعين على تذكره وسهولة حفظه .

رابعا : إن الشعر أعون من غيره على تصوير وجوه الإعراب ، لما فيه من الوزن والقافية اللذين يحددان أحيانا وجها معينا من الضبط الإعرابى، فهو ـ إذن ـ نص غير محايد . «فأشعار عرب البادية ـ من قبل العهد الإسلامى ومن بعده ـ ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان» .[3] وإذا كان أقدم أثر من آثار النثر العربى، وهو القرآن ،قد حافظ أيضا على غاية التصرف الإعرابى، فهذا أمر ـ كما يقول يوهان فك ـ « لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذى لاتترك أساليب العروض والقافية مجالا للشك فى إعراب كلماته» .[4] وهذا مايقرره نولدكه إذ يقول: « وطبيعى أن أشعار العصر الجاهلى العربى قد دونت مشوهة على وجه الإطلاق، وفى وقت متأخر جدا غير أن الصرامة المطلقة لبحور الشعر وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللغوية فى مجموعها لهذه الأشعار»[5] .

لهذا الأسباب مجتمعة اعتمد النحاة اعتمادا كبيرا على الشعر فى تصوير القواعد التى فرضوها على الشعر والنثر على السواء، مع اعتقادهم أن الشعر محل « الضرورات» ،كما يقولون . وكان من نتائج ذلك ـ كما سنرى فيما بعد ـ أن فرضت على النثر استعمالات ليست موجودة فيه ، كما حكم على استعمالات شعرية فى الوقت نفسه بأنها « ضرورة» لأنهم قالوا من جانب آخر إن « الكلام يتحصل به القانون دون الشعر»[6] .

ومهما يكن من أمر فقد كان الرجوع إلى الشعر هو الفيصل فى تحديد بعض المصطلحات والمفاهيم فى النحو عامة وفى محال الخلاف بين البصريين والكوفيين . وهذه بعض النماذج العامة التى اعتمد النحاة فيها على الشعر .

١ ـ ماصوره النحاة من أحكام التنازع لم يعتمدوا فيه إلا على الشعر وحده، ولم يوردوا من غير الشعر إلا قوله تعالى ﴿ **آتونى أفرغ عليه قطرا**﴾ ،[7]وقوله تعالى﴿ **هاؤم اقرءوا كتابيه**﴾ .[8] ولم تسلم هاتان الآيتان من تأويل وتخريج على غير وجه التنازع، فضلا عن أنهما لاتكفيان فى تصوير أحكام التنازع جميعها. ولم يذكر سيبويه من غير الشعر إلا

---

(١) صبح الأعشى: ١/ ٥٨ .
(٢) النظرية الرومانتيكية فى الشعر: ٩٨٢ .
(٣) العربية، ليوهان فك: ٣ .
(٤) العربية: ٣ .
(٥) اللغات السامية: ٧٤ ، ٧٥ .
(٦) الإنصاف : ٢/ ٢٩٩ .
(٧) الكهف: ٩٦ .
(٨) الحاقة: ١٩ .

من يفجرك)[1] وبقية ما استشهد به من الشعر. وكذلك فعل النحوى المتأخر الأشمونى إذ ذكر خمسة عشر شاهدا على أحكام التنازع فى مقابل الآيتين السالفتين، [2] وحديث واحد.

٢ ـ أحكام الترخيم بما اشتملت عليه من صور متعددة، لم يستشهد لها النحاة بشاهد غير الشعر إلا قراءة (ونادوا يامال)[3] وما روى من قولهم (ياشا ادجنى) . ومعروف بداهة أن هذين الشاهدين لايكفيان فى تصوير أحكام الترخيم بما فيها من خلافات وآراء[4] .

٣ ـ فى جواز صرف الاسم الثلاثى المؤنث الساكن الوسط وعدم صرفه اعتمد النحاة على الشعر فى تحديد ذلك يقول : سيبويه : « اعلم أن كل مؤنث سميته بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لاينصرف، فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكنا، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد، فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود. وتلك الأسماء نحو : قدر ؛ وعنز، ودعد، وجمل، ونعم وهند، وقد قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لم تتلفع بفضل مئزرها ... دعد ولم تغذ دعد فى العلب

فصرف ولم يصرف» .[5]

٤ ـ فى باب المصدر النائب عن فعله، أو « ماينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره» ، أجاز سيبويه فى هذا المصدر أن ينصب مستدلا بالشعر، وأجاز الرفع فيه أيضا، قائلا : « وقد رفعت الشعراء بعض هذا ، فجعلوه مبتدأ وجعلوا مابعده مبنيا عليه. قال أبو زبيد :

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة ... لأول من يلقى وشر ميسر»[6]

ولم يذكر شاهدا غير الشعر .

٥ ـ ونجد سيبويه يبنى بعض أحكامه على الشعر، يقول فى جواز نصب أيما أو المصدر إذا كان نعتا لما قبلها : « وإن قلت له صوت أيما صوت أو مثل صوت الحمار، أو له صوت صوتا حسنا جاز. وزعم ذلك الخليل. ويقوى ذلك أن يونس وعيسى جميعا زعما أن رؤبة كان ينشد هذا البيت نصباً :

فيها ازدهاف أيما ازدهاف»[7]

---

(١) الكتاب : ١/ ٣٧.
(٢) انظر الكتاب : ١/ ٣٧ ـ ٤١ . والأشمونى : ٢/ ٩٧ ـ ١٠٩ .
(٣) الزخرف : ٧٧ .
(٤) انظر : الهمع : ١/ ١٨١ ـ ١٨٥ .
(٥) الكتاب : ٢/ ٢٢ .
(٦) الكتاب : ١/ ١٥٧ .
(٧) الكتاب : ١/ ١٨٢ .

٦ ـ وما خطأه عيسى بن عمر من قول النابغة الذى مر من قبل ، يجعله سيبويه قاعدة عامة لوروده فى الشعر، وفى موقع لايسمح بغير الصورة التى ورد عليها . يقول: « وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت : فيها عبد الله قائم . قال النابغة :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة   من الرقش فى أنيابها السم ناقع

وقال الهذلى :

لادر درى إن أطعمت نازلكم   قرف الحتى وعندى البر مكنوز

كأنك قلت : البر مكنوز عندى ، وعبد الله قائم فيها» .[1] ويقول بعد ذلك . «ومما جاء فى الشعر أيضا مرفوعا قوله :

لاسافر النى مدخول ولا هيج   عارى العظام عليه الودع منظوم»[2]

٧ ـ ويستدل سيبويه بالشعر على أن حيهل كلمة واحدة غير مركبة فيما يرويه عن أبى الخطاب . يقول: « وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول حيهل الصلاة، والدليل على أنهما جعلا اسما واحدا قول الشاعر:

وهيج الحى من دار فظل لهم   يوم كثير تناديه وحيهله

والقوافى مرفوعة ، وأنشدناه هكذا أعرابى من أفصح الناس وزعم أنه شعر أبيه»[3] .

٨ ـ وفى باب « الإدغام فى الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لايزول عنه» ، يستدل سيبويه بتأليف الشعر على أن الإدغام أحسن . يقول « ومما يدلك على أن الإدغام فيم ذكرت لك أحسن أنه لاتتوالى فى تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة ، وذلك نحو قولك : جعلْ لك وفعلْ لبيد»[4].

٩ ـ ولتحديد همزة بين بين لم يلجئوا إلا إلى الشعر فى تحديدها، هل هى متحركة أو ساكنة . يقول سيبويه : « والمخففة فيما ذكرناه بمنزلتها محققة الزنة . يدلك على ذلك قول الأعشى :

أ إن رأت رجلا أعشى أضرّبه   ريب المنون ودهر مفسد خبل

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت»[5]

---

(١) الكتاب : ١/ ٢٦٢ .   (٢) الكتاب : ١/ ٢٦٢ .
(٣) الكتاب : ٢/ ٥٢ .   (٤) الكتاب : ٢/ ٤٠٧ .
(٥) الكتاب : ٢/ ١٦٧ . وانظر المقتضب : ١/ ١٥٥ ، ١٥٦ . وسر الصناعة: ١/ ٥٤ .

١٠ ـ وللتدليل على أن حركة الإشمام غير معتد بها والحرف الذى هى فيه ساكن، يستدل ابن جنى بالشعر لتحديد ذلك، فيقول: «وأما ما أنشده من قول الراجز.

متى أنام لا يؤرقْنى الكرِي ليلا ولا أسمع أجراس المطى

فزعم أن العرب تشم القاف شيئا من الضم، وهذا يدلك من مذهب العرب على أن الإشمام يقرب من السكون، وأنه دون روم الحركة، وذلك أن هذا الشعر من الرجز ووزنه:

متى أنا ملايؤر رق نل كرى

مفاعلن مفاعلن مستفعلن

فالقاف من يؤرقنى بإزاء سين مستفعلن، والسين كما ترى ساكنة، ولو اعتددت بها فى القاف من الإشمام حركة لصار الجزء إلى متفاعلن وكان يكون مكسوراً، لأن الرجز لايجوز فيه متفاعلن وإنما يأتى فى الكامل. فهذه دلالة قاطعة على أن حركة الإشمام لضعفها غير معتد بها، والحرف الذى هى فيه ساكن **أو كالساكن**»[١].

١١ ـ تجمع (مَن) وتثنى فى الوقف، إذا كنت مستفهما عن نكرة، تقول: منان؟ ومنون؟ استفهاما عمن قال: جاءنى رجلان، وجاءنى رجال، فإذا وُصلت فلا تثنَّى ولا تجمع وتلزم الإفراد، وقد أجاز سيبويه جمعها فى الوصل مستدلا بالشعر على ذلك. يقول:

«وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة فى شعر ثم لم يسمع بعده مثله. قال:

أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت: عموا ظلاما»[٢]

١٢ ـ اشترط النحاة لإعمال (ما) عمل ليس شروطا، أحدها بقاء النفى. فإن انتقض بإلا بطل العمل نحو ﴿ **وما محمد إلا رسول**[٣] ﴾. وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلا، نحو: مازيد شىء إلا شىء لايعبأ به، لاتحاد حكم البدل والمبدل منه، وقد خالف يونس والشلوبين فى هذا الشرط، ولم يستدلوا على ذلك إلا بالشعر الذى لايمكن معه غير ماجاء عليه، فجوزا النصب مطلقا لوروده فى قول الشاعر:

وما الدهر إلا مجنونا بأهله وماصاحب الحاجات إلا معذبا

وقول الآخر

وماحق الذى يعثو نهارا ويسرق ليله إلا نكالا[٤]

---

(١) سر الصناعة: ١/ ٦٧، ٦٨.
(٢) الكتاب: ١/ ٤٠٢.
(٣) آل عمران: ١٤٤.
(٤) انظر الهمع: ١/ ١١٣.

١٣ ـ الاستدلال على أن (أب وأخ) يجوز جمعهما جمع مذكر سالما . أنشد فى ذلك سيبويه قول الشاعر :

فلمـا تبيــنّ أصواتنــا بكــين وفدينــنا بالأبينــــــا[١]

وأنشد المبرد قول الشاعر :

وكـان لنـا فزارة عـم سـوء وكنـت له كشـر بنـى الأخينـا[٢]

وأنشد الأعلم :

فقلنا أسـلموا إنا أخـــوكم فقد سلمت من الإحن الصدور[٣]

١٤ ـ ويستدل المبرد على مواضع التنبيه بالشع . ر يقول : « فالتنبيه يقع قبل كل مانبهت عليه كما قال الشاعر :

تعلمنْ ها ـ لعمر الله ـ ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك

أراد : تعلمن لعمر الله هذا قسما، فقدم (ها) . وقال الآخر :

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا

يريد : وهذا ليا»[٤] مع أن النثر لايقع فيه مثل هذا .

١٥ ـ ويستدل المبرد كذلك على أن (دم) على وزن فَعَل بالشعر. يقول :

« ويدلك على أنه فعل أن الشاعر لما اضطر فأخرجه على أصله ورد ماذهب منه ، جاء به متحركا فقال :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين»[٥]

١٦ ـ الاستدلال على أن (على) اسم بقول الشاعر :

غدت من عليه بعد ماتم خمسها تصل وعن قيض ببيداء مجهل[٦]

---

(١) الكتاب : ٢/ ١٠١ . (٢) المقتضب : ٢/ ١٧٤ .

(٣) تحصيل عين الذهب : ٢/ ١٠١ .

(٤) المقتضب : ٢/ ٣٣ .

(٥) المقتضب : ١/ ٢٣١ . وانظر : ٢/ ٢٣٨، ٣/ ١٥٣ .

(٦) انظر الكتاب : ٢/ ٣١٠ . والمقتضب : ٣/ ٦٣ . والأشمونى : ٢/ ٢٢٦ . وابن عصفور فخص ذلك بالضرورة (هامش : ٢ من المقتضب : ٣/ ٥٣) .

وقول الآخر :

غدت من عليه تنفض الطل بعدما ... رأت حاجب الشمس استوى فترفعا[1]

١٧ ـ الاستدلال على أن (الكاف) اسم مرادف لمثل فتجر بالحرف كقول الشعر:

بيض ثلاث كنعاج جم ... يضحكن عن كالبرد المنهم

وقول الآخـــر:

بكا للقوة الشعواء جلت فلم أكن ... لأولع إلا بالكمى المقنع

وتجر بالإضافة كقوله :

تيم القلب حبٌ كالبدر لابل ... فاق حسنا من تيم القلب حبا

وتقع فاعلة كقوله :

أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط ... كا الطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ومبتدأ كقوله :

بنا كالجوى مما يخاف وقد ترى ... شفاء القلوب الصاديات الحوائم

واسم كان كقوله :

لو كان فى قلبى كقدر قلامة ... فضلا لغيرك ما أتتك رسائلى[2]

١٨ ـ يستدل الفراء بقول الشاعر:

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

على أن (لكن) أصلها (لكن إن) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين[3].

١٩ ـ كان ابن كيسان يستدل بقطع همزة الوصل فى أنصاف الأبيات على أن الألف واللام للتعريف هما جميعا بمنزلة (قد) ، وأن الألف قد كان حكمها أن لاتحذف فى الكلام ، غير أنهم حذفوها لما كثرت استخفافا ، لاعلى أنها ألف وصل[4].

٢٠ ـ استدل الكسائى والفراء على أن (مِن) أصلها (منا) بقول الشاعر:

---

(١) انظر : المقتضب : ٣/ ٥٣ .

(٢) انظر : الهمع : ٢/ ٣١ . وقارن بها فى الصاحبى : ٨٢. وسر الصناعة : ١/ ٢٨٢ ، ٢٨٤ . والمغنى : ١/ ٥٤ . والأشمونى : ٢/ ٢٢٥ .

(٣) انظر : المغنى : ١/ ٢٢٦ .

(٤) انظر : شرح السيرافى : ١/ ٢١٢ .

بذلنا مـارن الخطى فيهـم | وكـل مهـند ذكر حـسام
منا أن ذر قرن الشمس حتى | أغاب شريدهم قتر الظلام

وكذلك استدل به ابن مالك على أنه لغة . وقال ابن حيان إنه ضرورة[1] .

٢١ - يرى بعض النحاة أن المئى جمع مائة كتمرة وتمر مستدلين بقول الشاعر:

وحاتم الطائى وهاب المئى[2] .

كانت هذه - بالطبع - بعض النماذج التى كان الاعتماد فيها على الشعر وحده. وهناك غيرها الكثير، وذلك يحتاج إلى بحث مستقل .

وأما فى مجال الخلاف بين البصريين والكوفيين، فإننا نجد أن كلا من الفريقين يعتمد فى كثير من المسائل التى يجيزها على الشعر وحده. ومن المعروف أن البصريين يرفضون بعض مايراه الكوفيون بحجة أن الشعر لايحتج بما يكون فيه من الضرورات. ومع ذلك فقد لجئوا إلى الشعر وحده فى مواجهة الكوفيين لإقامة الدليل منه. وقد صور بعض ذلك كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى. وسوف نعرض المسائل التى استشهد فيها كل من الفريقين بالشعر. وهذه هى :

أولا : المسائل التى استدل فيها البصريون بالشعر وحده :

١ - الاستدلال على أن (الاسم) الأصل فيه سمو،[3] إلا أن الواو قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها، فصار سُمّى. (ص ٩) .

٢ - دخول لولا على الفعل. (ص٥٤) .

٣- الاستغناء بخبر الثانى عن الأول . (ص ٦٥) .

٤ - دخول التاء على ثم ورب . (ص ٧٠) .

٥ - دخول الإضافة على الفعل لفظا وهى داخلة على غيره تقديراً. (ص ٧٥) .

٦ - مجىء الجملة الاستفهامية وصفاً. (ص ٧٥) .

٧ - مجىء الجملة الأمرية حالا . (ص ٧٦) .

٨ - لا فرق بين الفعل الأمرى والخبرى فى امتناع مجىء كل واحد منهما بعد حرف النداء إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه إليه النداء . (ص ٧٧) .

---

(١) انظر: الهمع : ٢/ ٣٤. والدرر اللوامع : ٢/ ٣٤، ٣٥.

(٢) انظر : مايجوز للشاعر فى الضرورة : لوحة : ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) أرقام الصفحات المشار إليها هنا إحالة إلى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف. تحقيق المرحوم الشيخ محيى الدين عبدالحميد.

٩ ـ جواز دخول إن وأخواتها على الجملة الفعلية ، على أن اسمها ضمير شأن مقدر. (ص ١١٨) .
١٠ ـ إعمال كأن المخففة من الثقيلة . (ص ١٢٥) .
١١ ـ مجيء الاسم بعد حاشا مجرورا . (ص١٧٩) .
١٢ ـ الرفع ب (لا) إذا كانت بمعنى ليس . (ص ٢٢٧) .
١٣ ـ الأصل أن يقال كاد زيد قائما . (ص ٣١٣) .
١٤ ـ جواز تقديم المنصوب بفعل الجواب وجزم الفعل . (ص ٣٦٣) .
١٥ ـ همزة بين بين متحركة لاساكنة . (ص ٤٣٠) .

ثانيا : المسائل التى استدل بها الكوفيون بالشعر وحده فى مجال خلافهم مع البصريين :

١ ـ الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة مثل قول الشاعر:
وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم
فكسره على ما لا هاء فيه . (ص ٢٧) .
٢ ـ الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، نحو قولك « هند زيد ضاربته هى » لايجب إبرازه . (ص ٤٥) .
٣ ـ العامل الأول فى مسألة التنازع أولى بالعمل . (ص ٦١) .
٤ ـ دخول نون الوقاية لا يدل على الفعلية . (ص ٨٣) .
٥ ـ تصغير أفعل التعجب . (ص ٨١) .
٦ ـ أفعل إذا كان اسما ينصب المعرفة والنكرة . (ص ٨٤) .
٧ ـ جواز اشتقاق أفعل من السواد والبياض . (ص ٩٦) .
٨ ـ الاستدلال على ضعف (إن) بأنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به . (ص ١١٥) .
٩ ـ دخول اللام فى خبر لكن . (ص ١٢٩) .
١٠ ـ الاستدلال على زيادة اللام الأولى فى لعل . (ص ١٣٦) .
١١ ـ جواز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام . (ص ١٧٦) .
١٢ ـ (حاشا) فعل متصرف . (ص ١٧٩) .
١٣ ـ دخول حرف الجر على سوى . (ص ١٨٥) .
١٤ ـ (غير) يجوز بناؤها على الفتح . (ص ١٨٣)
١٥ ـ إسكان ميم لم . (ص ١٨٨) .
١٦ ـ إذا فصل بين كم الخبرية وبين الاسم بالظرف والجار والمجرور كان الاسم مجرورا . (ص ١٩١) .

١٧ ـ جواز إضافة النيف إلى العشرة . (ص ١٩٤) .
١٨ ـ جواز نداء مافيه (أل) . (ص ٢٠٨ ، ٢٠٩).
١٩ ـ الميم المشددة فى اللهم ليست عوضا من (يا) . (ص ٢١٢) .
٢٠ ـ جواز ترخيم المضاف وإيقاع الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه . (ص ٢١٥) .
٢١ ـ أيمن جمع يمين . (ص ٢٤٦) .
٢٢ ـ (كلتا) مثنى (كلت) وجواز إفرادها . (ص ٢٦٠) .
٢٣ ـ جواز تأكيد النكرة بغير لفظها . (ص ٢٦٥) .
٢٤ ـ تقام الألف واللام مقام الذى لكثرة الاستعمال تخفيفا . (ص ٣٩٠) .
٢٥ جواز إعمال حرف الجزم مع حذفه . (ص ٢٠٦) .
٢٦ ـ إظهار أن بعد كيْ . (ص ٣٤١) .
٢٧ تأكيد (غير) بـ (لا) . (ص ٣٤١).
٢٨ ـ (كما) بمعنى (كيما) . (ص ٣٤٤) .
٢٩ ـ جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد . (ص ٣٤٦) .
٣٠ ـ جواز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط . (ص ٣٦٤) .
٣١ ـ الذال فى الذى أصلها السكون . (ص ٣٩٢) .
٣٢ الاسم الهاء وحدها من هو وهى . (ص ٣٩٧) .
٣٣ ـ الاسم الظاهر يوصل كما توصل الذى . (ص ٤٢٨) .
٣٤ جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا متصرفا . (ص ٤٩٣) .

* * *

وإذا رجعنا إلى الأرقام، فإننا نجد فى كتاب سيبويه الذى ترسم النحاة خطاه، مايؤكد أن الشعر كان مناط الاهتمام الأول من النحاة، إذ نجد فى هذا الكتاب ـ معلمة العربية ـ حسب إحصاء أستاذنا الفاضل على النجدى ناصف « أن عدة الشواهد من القرآن الكريم : ٣٧٣، ومن الشعر : ٨٧١، ومن الرجز : ١٩٠ . فجملة الشعر والرجز: ١٠٦١ ».[١] فإذا أضفنا إلى مجموع الشعر والرجز بيتا استدركته على أستاذنا الفاضل وهو:

وقالوا اضرب الساقين إمك هايل[٢]

ـ والذى يمهد العذر لأستاذنا الفاضل فى إغفاله أن هذا الشطر لم يكتب بطريقة الشعر فى سطر منفرد، ولكن المصادر الأخرى ذكرته شاهدا مستقلا[٣]. ولست أعنى بذلك إلا أنه

---

(١) سيبويه إمام النحاة : ٢٣٥ . (٢) الكتاب : ٢/ ٢٧٢ .
(٣) انظر : المحتسب : ١/ ٣٨ . والخصائص : ٢/ ١٤٥، ٣/ ١٤١ . وشرح الشافية : ٢/ ٢٦٢ . وشرح الشواهد : ١٨٧، ١٧٩ .

من الممكن أن يستدرك غيره ـ أقول إذا أضفنا هذا البيت إلى إخوته ، أصبحت عدة الشواهد من الشعر والرجز ١٠٦٢ ، وبذلك تكون نسبة الشواهد القرآنية إلى الشعر هى الثلث تقريبا . وعلى هذا يكون ما قاله أحد الدارسين الفضلاء عن الشعر من أنه « ذو النصيب الأوفى فى تدوين القواعد بعد كتاب الله وسنة رسوله ، لتماسكه ومصابرته لأحداث الزمان» .[1] ليس إلا من قبيل العاطفة الدينية . ولا شك أن هذا الباحث الفاضل يعنى أن الشعر بعد كتاب الله وسنة رسوله من حيث التفضيل الدينى وقدسية النص ، لا من حيث الاعتماد عليه فى تدوين القواعد .

وإذا كان اعتماد النحاة على الشعر فى التقعيد كبيرا إلى هذا الحد ، فلابد أن يكون لذلك أثره .

(١) نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوى ص : ٦٥ .

٣ ـ أثر لغة الشعر فى التقعيد النحوى

لم يكن اعتماد النحاة على الشعر من أجل دراسة « لغة الشعر» لذاتها، وإنما كان ذلك اعتقادا منهم بأن الشعر ديوان العرب، لم يفرطوا فيه من شىء مما يطلبه النحاة أو غيرهم، صرفا كان أو نحوا أو غير ذلك، وعملا بما تناقلوه بينهم « إذا اشتبه عليكم شىء فى القرآن فاطلبوه فى الشعر» ونسبوه إلى الرسول ﷺ.

وقد كان من منهجهم أنهم نظروا إلى اللغة بمستوياتها المختلفة على أنها وحدة متكاملة تدرس قواعدها من أى نصوص تختار منها، أياما كان نوع هذه النصوص، ودرجة تمثيلها للغة المدروسة.

وقد كان من منهجهم ألا يعتمدوا على اللغة وحدها فى استخراج القواعد، بل كان القياس معينا لهم على مايطلبون، فإذا كان القياس يعاضد قاعدة ما استحسنوها وفرضوها، وإذا لم يؤيد هذا القياس استعمالا ماحكموا على هذا الاستعمال بأحد الأحكام التى تدل على أنه خارج عن نطاق الاطراد.

ولما كان معظم اعتمادهم على الشعر ـ كما أسلفنا ـ وكانت قوة القياس تخضع لقدرة النحوى الشخصية على تفتيق المسائل، وحسن التعليل لها، والبراعة فى الإقناع المنطقى بها كان الشعر ميدانا فسيحا للخلافات، والاجتهادات الشخصية، وفرض مسائله أحيانا على النثر، وغير ذلك مما سنعرض له بعد قليل.

وقبل أن نشير إلى الآثار السلبية للغة للشعر فى التقعيد النحوى، نود أن نلمح إلى أن هناك أثرا إيجابيا لذلك، وهو محاولة توثيق النصوص اللغوية، وكان البصريون هم المعنين بهذه المحاولة، إذ فجأهم الكوفيون بسيل من شواهد الشعر التى تنقض عليهم قواعدهم، فكان من وسائل البصريين ـ حينئذ ـ أن يتثبتوا من الشاهد ويستوثقوا به وبقائله، وبروايته قبل أن يحاولوا تخريجه. ولذلك كثر فى حجاجهم « هذا البيت مجهول لايعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به »،[١] وقولهم « الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه»،[٢] وغير ذلك من وسائل توثيق النصوص اللغوية التى جنحت بها المحافظة على القاعدة عن الحد المطلوب.

وتتمثل مظاهر أثر لغة الشعر فى التقعيد النحوى فيما يأتى:

أولا: فرض قواعد خاصة بالشعر على النثر، ولعل هذه أخطر ما تمثله آثار لغة الشعر فى

(١) انظر: الإنصاف: ٢٥١، ٢٦٧، ٢٨٠. (٢) انظر: السابق: ٢٩٢.

التقعيد النحوى، وقد سبق أن أشرنا إلى أن بعض الأبواب النحوية ـ كبابى التنازع والترخيم ـ قد فرضت مسائلها على النثر، وعدت أحكامها كما لو كانت منطبقة على كل مستويات اللغة، ونشير هنا إلى نماذج أخرى من القواعد التى فرضت على النثر بتأثير لغة الشعر، ومنها آراء فردية لبعض النحاة فى هذا المجال :

١ ـ أجاز أبو عبد الله الطوال من الكوفيين، والأخفش وابن جنى والرضى وابن مالك تقديم الفاعل المشتمل على ضمير يعود على المفعول مطلقاً، ولم يرد ذلك إلا فى الشعر(١). وقد أشرنا إلى ذلك من قبل. « والصحيح جوازه فى الشعر فقط »، كما يقول ابن هشام(٢).

٢ ـ يطرد بعض النحويين جواز حذف لام الطلب قياسا على قول الشاعر:

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ماخفت من شىء تبالا

وقول الآخـر :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حر الوجه أو يبك من بكى

«والحق أن حذفها مختص بالشعر»، (٣) كما يقول ابن هشام .

٣ ـ يجيز الفراء فى جمع المذكر السالم وما ألحق به أن يعرب على النون، ويطرد ذلك فى الشعر والنثر على السواء(٤) . ويرى المبرد هذا الرأى أيضا. (٥) يقول « ألا ترى أنه يجوز فيه وهو جمع أن تجريه مجرى الواحد فيصير إعرابه فى آخره» . (٦) وهذا خاص بالشعر(٧)، ولم يرد فى غيره مثل قول الشاعر :

وماذا يدرى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعينِ

وقول الآخـر:

إنى أبى أبى ذو محافظة وابن أبى أبى من أبيين(٨)

٤ ـ يجيز النحاة أن تعمل (لا) عمل ليس فى النكرات فقط. وأجاز ابن جنى وابن الشجرى أن تعمل فى المعرفة أيضا. وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة :

---

(١) انظر : الخصائص : ١/ ٢٩٧. وشرح المفصل : ١/ ٧٦. والأشمونى : ٢/ ٥٩، ٦٠.
(٢) أوضح المسالك : ١/ ٢٥٣.
(٣) انظر : المغنى : ١٧٢٢، ١/ ١٧٦. والأشمونى : ٤/ ٥٥٤.
(٤) انظر : الأشمونى : ١/ ٨٧. (٥) انظر : المقتضب : ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣، ٤/ ٣٧.
(٦) المقتضب : ٤/ ٣٧. (٧) انظر: أوضح المسالك : ١/ ٣٩،
(٨) انظر : الأصمعيات : ١٩ . ومجالس ثعلب : ٢١٣.

وحلت سواد القلب لا أنا باغيًا سواها ولا عن حبها متراخيا

وعليه بنى المتنبى قوله :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا[1]

وشواهد هذه المسألة كلها من الشعر سواء إعمالها فى النكرات أم فى المعارف، ولذلك شرط ابن هشام لعملها أن يكون ذلك فى الشعر لا فى النثر[2] .

٥ ـ أجاز جماعة من النحاة ،منهم ابن الأنبارى، وقوع الضمير المتصل بعد إلا فى الاختيار وذلك لم يرد إلا فى الشعر كقوله :

وما علينا إذا ماكنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار[3]

٦ ـ أجاز الكسائى مطلقا أن يتقدم الفاعل المحصور بإلا، محتجا بقول الشاعر :

ما عاب إلا لئيمٌ فعل ذى كرم ولا جفا قط إلا جبأٌ بطلا

وهذا خاص بالشعر[4] .

٧ ـ لايجيز النحاة حذف خبر كان الناقصة أو إحدى أخواتها ـ ماعدا ليس فى رأى الفراء وابن مالك ـ إلا فى الشعر كقوله :

رمانى بأمر كنت منه ووالدى بريا ومن أجل الطوى رمانى

وقوله :

لهفى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك حين ليس مجير

«ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارًا»،[5] مع أن حذفه فى الشعر لايكون إلا لقرينة كذلك .

٨ ـ لا يجيز النحاة فى غير الشعر ألا تلحق الفعل المسند لضمير المؤنث علامة التأنيث . وقد أجاز ذلك ابن كيسان محتجا بقول الشاعر :

ولا أرض أبقل إبقالها[6]

---

(١) المغنى : ١/ ١٩٦ . والأشمونى : ١/ ٢٥٣، ٢٥٤ .

(٢) انظر : قطر الندى : ١٤٣، ١٤٤ . (٣) انظر : الأشمونى : ١/ ١٠٩ . والهمع : ١/ ٥٧ .

(٤) انظر : أوضح المسالك : ١/ ٢٥٤ . والأشمونى: ٢/ ٥٨ . والهمع : ١/ ١٦١ .

(٥) الهمع : ١/ ١١٦ . (٦) المغنى : ٢/ ١٧٩ ، ١٨٠ .

٩ ـ العلم الموصوف بابن لايجيز النحاة تنوينه إلا فى الشعر[١]. ويجيز ذلك المبرد فى الكلام . يقول : وهذا فى الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

جارية من قيس بن ثعلبة[٢]

١٠ ـ يقول الرضى إن الجر برب المحذوفة بعد الفاء والواو وبل خاص بالشعر[٣] ولكن تناول النحاة لهذه المسألة لا يفرق بين الشعر وغيره ، إذ يجعلون ذلك عاما[٤]. وشواهد ذلك كله من الشعر وحده .

١١ ـ رتبة رب أن تتصدر الكلام، وأجاز أبو حيان أن تقع خبرا لأن المخففة من الثقيلة، وجوابا للو، ولم يستشهد لذلك إلا بالشعر كقوله :

تيقنت أن رب امرىء خيل خائنا ‏ ‏ ‏ أمين وخوان يخال أمينا

وقوله :

ولو علم الأقوام كيف خلفتهم ‏ ‏ ‏ لرب مفد فى القبور وحامد

وقد قال الإمام الشمنى : « ويحتمل أن يعد ذلك ضرورة »[٥] لأن شواهده من الشعر فحسب :

١٢ ـ إذا ألغيت (لا) لأجل الفصل ، أو لكون مدخولها معرفة ، فإنه يلزم تكريرها ولا يجيز النحاة عدم تكريرها إلا فى الشعر : كقوله :

بكت أسفا واسترجعت ثم آذنت ‏ ‏ ‏ ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وقد أجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة أن لا تتكرر فى شعر أو نثر[٦] .

١٣ ـ دخول الكاف الجارة على ضمير الغائب مختص بالشعر[٧] ، كقول الشاعر :

وأم أو عال كها أو أقربا

وقول الآخـر :

ولا ترى بعلا ولا حلائلا ‏ ‏ ‏ كه ولا كهن إلا حاظلا

---

(١) انظر الكتاب : ٢/ ١٤٨ . ‏ ‏ (٢) المقتضب : ٢/ ٣١٤، ٣١٥.
(٣) انظر : شرح الكافية : ٢/ ٣٣٣ . والهمع : ٢/ ٣٧.
(٤) انظر ـ مثلا ـ الأشمونى : ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣ . ‏ ‏ (٥) انظر : الهمع : ٢/ ٢٦ .
(٦) انظر : الهمع : ١/ ١٤٨ . ‏ ‏ (٧) انظر : الأشمونى : ٢/ ٢٠٩ .

وأجازه ابن مالك على قلة[١]، وتبعه أبو حيان[٢] .

١٤ ـ مجيء اسم أن المخففة ضميرا بارزا خاص بالشعر، [٣] وشواهده من الشعر وحده . ولكن بعض النحاة لا ينظر إليه على أنه كذلك ، ويجعله قاعدة عامة غير أنه نادر[٤] .

ثانيا : من الآثار التى ترتبت على الاعتماد على لغة الشعر فى التقعيد النحوى تعدد الآراء فى المسألة الواحدة، وجواز أكثر من وجه فيها استنادا إلى استعمالات شعرية كل منها ورد فى سياق خاص، وموقع معين يقتضيه ولايمكن معه غيره. ولكن النحاة لفقوا بين هذه النصوص وأجازوا فى المسألة الواحدة عدة آراء ، ومن ذلك :

١ ـ قال النحاة إن (إن وأخواتها) تنصب الاسم وترفع الخبر وهذا هو المشهور، وعن (ليت) قال الفراء وأصحابه : « وقد ينصبها كقوله :

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

مرت بنا سحرا طير فقلت لها　　　طوباك يا ليتنى إياك طوباك »[٥]

وقد ورد كذلك إلغاء كأن فى قول عمارة بن عقيل :

كأنهن الفتيات اللعس　　　كأن فى أظلالهن الشمسُ

والقوافى مرفوعة[٦] .

٢ ـ (لن) تنصب الفعل المضارع ، وحينما ترد فى بعض الاستعمالات الشعرية التى تقصر الحركة الطويلة من الفعل فيها، يزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

فلن يحل للعينين بعدك منظر

وقوله :

لن يخب الآن من رجائك من　　　حرك من دون بابك الحلقة[٧]

ومثل هذه الحالات ـ وهى كثيرة ـ دفعت كثيرا من النحاة إلى التأويل والتقدير ومحاولات التخريج ، والاختلاف فى المسألة الواحدة، وكل يستند إلى شاهد من الشعر. ويكفى أن تقرأ محاولة ابن جنى تخريج بيت القائل :

---

(١) انظر: التسهيل : ١٤٧ .　(٢) انظر الهمع : ٢/ ٣١ .
(٣) انظر الأشمونى : ١/ ٢٩٠، ٢٩١ .　(٤) انظر الهمع : ١/ ١٤٣ .
(٥) الهمع : ١/ ٢٢٢ .　(٦) النوادر لأبى زيد : ٢٥ .
(٧) انظر : المغنى : ١/ ٢٢١ . والأشمونى : ٣/ ٢٧٨ . والهمع : ٢/ ٣ .

من أى يومى من الموت أفر　　أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر[1]

حتى تدرك مدى الجهد العقلى المبذول فى محاولة جعل (لم) غير ناصبة، مع أن هذا يصطدم بصورة أخرى ممنوعة وهى تأكيد الفعل المضارع المنفى.

ثم تحول ذلك إلى أن يعدوا من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام، كإعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية فى الإهمال، وإعطاء (لو) حكم (إن) فى الإعمال، وإعطاء (إذا) حكم (متى) فى الجزم بها، وغير ذلك مما يعتمد على شواهد منتزعة من الشعر[2].

ثالثا : توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين، وذلك أن الكوفيين كانوا أكثر اعتمادا على الشعر من البصريين، وأكثر خلطا بين مستويى الشعر والنثر منهم، ولذلك فرضوا كل استعمال من الشعر عثروا عليه، ولو كان فى شاهد واحد، على النثر، كإجازتهم دخول اللام فى خبر لكن، كقوله :

ولكننى من حبها لعميد[3]

وقد سبق أن سردنا المسائل التى يجيزها الكوفيون اعتمادا على شواهد من الشعر فى الفصل الثانى، [4] بما يغنى عن إعادته هنا.

وقد اقتضى موقف الكوفيين من الشعر والاستدلال به على إثبات قواعد يفرضونها على النثر وقوف البصريين فى صلابة أمام هذه الشواهد، يعملون فيها يد الهدم حينا، والتأويل فى كثير من الأحيان. ففى باب ظن وأخواتها - على سبيل المثال - يجيز الكوفيون إلغاء العامل المتقدم، واستدلوا بقول الشاعر:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها　　وما إخال لدينا منك تنويلُ

وقوله :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى　　أنى وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ[5]

«وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه : أحدها أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة، والأصل لملاك، وللدنيا، ثم حذفت وبقى التعليق. والثانى أن يكون من

---

(١) انظر : سر الصناعة : ١/ ٨٥. والخصائص : ٣/ ٩٤، ٩٥.

(٢) انظر المغنى : ٢ / ٢٠١، ٢٠٢.　　(٣) انظر الإنصاف : ١/ ١٢٩. والمغنى : ٢/ ٢٦. والهمع : ١/ ١٤٠.

(٤) انظر (الضرورة بين الكوفيين والبصريين) : صفحة ١٦٣. من هذا الكتاب.

(٥) انظر الأشمونى : ٢/ ٢٧، ٢٩.

الإلغاء، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط، بل توسط العامل فى الكلام مقتض أيضا. نعم: الإلغاء للمتوسط بين المعمولين أقوى، والعامل هنا قد سبق (بأنى)، و(ما) النافية، ونظيره متى ظننت زيدا قائماً، فيجوز فيه الإلغاء. والثالث: أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن والأصل: (وجدته) و(إخاله)، كما حذف فى قولهم: إن بك زيد مأخوذ»[1].

هذا نموذج واحد من نماذج كثيرة، ناء بها كاهل النحو، وتوزعت بأمثالها مسائله، واتهم بسببها ظلما بالصعوبة والعقم والجمود، ولعل ذلك يدعونا إلى وجوب تنقية النحو من المسائل التى اعتمد فيها على الشعر، والقيام بتقعيد جديد للنحو يقوم على لغة القرآن الكريم والحديث النبوى فى تمثيل هذه الفترة المعينة.

رابعا: هناك جانب ردىء استغل فيه الشعر استغلالا سيئا لا يعود على اللغة بشىء، وتركز هذا الجانب بصفة خاصة على الأبيات التى وصمها النحاة بالضرورة، وهو الألغاز النحوية، إذ اعتمد عليها الملغزون وألبسوها بالكتابة، حتى لايتضح المقصود منها إلا بعد إعمال فكر وكد خاطر. ومن ذلك ما أورده ابن هشام فى المغنى عن (لما). يقول: «وأما المركبة من كلمتين، فكقوله:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا ... أدع القتال وأشهد الهيجاء

وهو لغز يقال فيه: أين جواب لما؟ وبم انتصب أدع؟» وأجاب عن الأول بأن الأصل (لن ما) ثم أدغمت النون فى الميم للتقارب ووصلا خطا للإلغاز، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين، وأجاب عن الثانى بأنه منصوب بلن وفصل بينها وبين الفعل بما الظرفية وصلتها للضرورة[2].

ولقد أفردت هذه الألغاز النحوية بالتأليف، ولم يعتمد مؤلفوها إلا على الشعر وحده، فألف الحسن بن أسد الفارقى «شرح الأبيات المشكلة الإعراب»، جمع فيه مائتين وستة وخمسين بيتا ملغزا، معظمها من الأبيات التى قال عنها النحاة إنها ضرورة[3]، كما ألف فى ذلك غيره[4].

---

(١) أوضح المسالك، لابن هشام: ١/ ٢٢٢، ٢٢٣.

(٢) انظر المغنى: ٢/ ٢٢٠، ٢٢١.

(٣) انظر صفحات: ٥، ١٢، ٣٠، ٣٤، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٦٥ من كتاب: (توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب)، وهو كتاب الحسن بن أسد الفارقى، نشر خطأ للرمانى. تحقيق سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية١٩٥٨).

(٤) انظر: الألغاز النحوية لأبى سعيد بن لب الثعلبى (مخطوط بدار الكتب ٢٩ ش نحو). وموقد الأذهان وموقظ الوسنان لابن هشام (مخطوط بدار الكتب ١١٥٥ نحو).

خامسا : ولعل أبرز آثار لغة الشعر فى التقعيد النحوى إهمال دراسة لغة الشعر نفسها، وذلك أنهم كانوا ينظرون للشعر على أنه « محل الضرورات »، مع مارأينا من اعتمادهم الكبير عليه، ولذلك اكتفوا بتعليق كل ظاهرة فيه على المشجب الذى سموه « الضرورة الشعرية »، حرصا على القاعدة، فكثرت بذلك الضرورات فى كتب النحو، دون تفسير، أو دراسة. وكان الأشبه بهم حين نظروا للشعر على أنه محل الضرورات أن يدرسوه دراسة منفصلة عن النثر، وألا يفرضوا بعض تراكيبه على النثر، ويهملوا بعضها الآخر بتلك الحجة التى أثبت هذا البحث عدم صحتها وهى « الضرورة الشعرية » .

* * *

ولعل النتيجة التى نخلص إليها من هذا الفصل، هى أن لغة الشعر تختلف طبيعتها عن لغة النثر، لما يمتاز به الشعر من خصائص فنية تقتضى تراكيب معينة، يسمح للشاعر فيها بحرية أكثر فى التقديم والتأخير وغير ذلك؛ ليلائم بين المضمون من جانب والإطار الخارجى، وهو الوزن والقافية من جانب آخر. وفى سبيل ذلك، قد يطرح الشاعر بعض القرائن اعتمادا على قرائن أخرى تومئ إلى مايريغ إليه وتجعل مايريده غير سافر سفور العرى. فقد يطرح الشاعر - مثلا - بعض الروابط اعتمادا على الرابط النفسى، ومحاولة لنقل صورة القلق الذى يعيش فيه الشاعر إلى متلقى شعره كقوله :

كيف أصبحت، كيف أمسيت مما ... يثبت الود فى فؤاد الكريم

وقول الآخر :

وكيف لا أبكى على علاتى ... صبائحى غبائقى، قيلاتى

فالرباط النفسى هنا أقوى من الرباط المادى المتمثل فى حرف العطف الذى كان ذكره سيؤدى إلى فتور وتراخ لايرمى إليه الشاعر، فضلا عن أن « التنغيم » الذى يلقى به الشاعر أبياته يجعل المستمع فى غير حاجة تماما إلى كل وسائل الربط المعروفة. ويمكن أن يقال مثل هذا عن حذف همزة الاستفهام مثلا، وحذف أداة النداء، وغير ذلك، مما يدل على أن الشعر ينبغى أن تكون الدراسة الصرفية والنحوية له مرتبطة بظروفه. وقد رأينا كيف وقع النحاة من جراء الاعتماد عليه فى تصوير قواعد اللغة بعامة فى اضطراب واختلاف شديدين يرجعان أساسا إلى الخلط بين الشعر والنثر، مما أدى إلى إهمال دراسة الخصائص التركيبية للشعر فى الإطار الصرفى والنحوى، لأنهم درسوا ذلك كله فى إطار موحد .



الخاتمـــة

تمثل فصول هذه البحث روافد تصب فى غاية واحدة، هى وجوب الفصل بين مستويى الشعر والنثر فى التقعيد النحوى. وقد اتخذ البحث من « الضرورة الشعرية» نقطة ارتكاز فى طرق هذه المشكلة، ومحاولة الإسهام فى حلها.

ولعل كبرى النتائج التى تسلم لهذا البحث هى أن مصطلح « الضرورة» الشعرية مصطلح لايمثل واقعا لغويا حقيقيا، وقد اضطر النحاة إليه اضطرارا، نتيجة للمنهج الذى سلكوه فى جمع اللغة والتقعيد لها.

أما فى جمع اللغة، فقد قصروا نشاطهم على بعض القبائل دون بعضها الآخر بدافع طلب الفصاحة الخالصة ،التى لم تتأشب بالخلاط ومجاورة الأعاجم، كما حددوا الزمان الذى ينبغى أن يقتصر عليه الجمع اللغوى، وهو ماعرف فيما بعد بعصر الاستشهاد أو الاحتجاج. وقد أثارت نظرتهم للمادة اللغوية على هذا النحو نقاطا مهمة ناقشها البحث فى موقف النحاة من مصادر الاستشهاد، وأوضح أثر ذلك الموقف فى نشأة ماسمى بالضرورة الشعرية، وحقق فى هذا المجال نتائج لعلها تخالف ما ألف فى الدرس النحوى، فأثبت أن الاستشهاد بالحديث النبوى كان معمولاً به من لدن سيبويه نفسه، وهذا مالم يشر إليه أحد من قبل ـ فيما علمت ـ وكان الباحثون يكتفون بترديد ما نقله البغدادى فى خزانة الأدب، وقد عنى البحث بهذه المسألة؛ لأن فى كثير من الأحاديث ظواهر مماثلة لما قال عنه النحاة إنه ضرورة فى الشعر.

وأثبت البحث ـ كذلك ـ أن تحديد النحاة للإطارين الرأسى والأفقى أو الزمانى والمكانى لم يكن دقيقا ولا ملتزما به، واستعان فى سبيل ذلك ببعض الإحصاءات التى قام بها فى كتاب سيبويه بوصفه أول أثر نحوى بين أيدينا، وكذلك عن طريق التتبع التاريخى لقضية الاستشهاد بالمولدين، فضلا عن أن علم اللغة الحديث يرفض فكرة عصور الاستشهاد على النحو الذى أرادوه من هذا التحديد.

وأما فى التقعيد، فقد كشف البحث عن السر فى انزلاق النحاة إلى الاعتماد على القياس فى الوصول إلى القاعدة، وذلك أنهم خلطوا بين عملية الصوغ القياسى التى يقوم بها

المتكلم، والقياس المنطقى الذى فرضوا نتائجه على اللغة، فنشأت عن ذلك أمور حددها البحث، منها القياس على أشياء غير لغوية، والخلاف بين النحاة، ومعيارية القاعدة التى بين البحث أسبابها ومظاهرها، وأثبت أن الحكم بالضرورة مظهر من مظاهر هذه المعيارية.

وفى مجال المفهوم العام للضرورة عند النحاة، أوضح البحث أربعة اتجاهات مختلفة: أولها اتجاه سيبويه وابن مالك، وثانيها اتجاه الجمهور، وفصل رأى ابن جنى بوصفه ممثلا لرأى الجمهور، وثالثها اتجاه الأخفش، ورابعها اتجاه ابن فارس. وناقش البحث هذه الآراء، وبين أنها جميعًا تنطلق من نقطة عدم الفصل بين الشعر والنثر، كما حدد البحث كذلك مظاهرالخلاف بين البصريين والكوفيين فى تطبيق مفهوم الضرورة، وناقش العلتين اللتين أرجع النحاة الضرورة إلى إحداهما، وهما تشبيه غير الجائز بالجائز، والردّ إلى الأصل، وأثبت أن كلا منهما محاولة لجعل الضرورة دائرة فلك القياس النحوى. وأكد فى هذه المسألة أن الحكم بالضرورة مظهر من مظاهر المعيارية عن طريق حكم النحاة على ظواهر موجودة فى غير الشعر، كالقرآن الكريم والحديث النبوى والنثر المسجوع وغيره بأنها ضرورة. كما كشف البحث عن تضارب آراء النحاة فى جعل الضرورة رخصة أو شذوذا واختلافهم فى هذا المجال. وثبت من هذا أن نحاتنا القدماء لم يعالجوا الظواهر التى سموها ضرورة علاجا لغويا، ولذلك اضطربت آراؤهم واختلفت، وبقيت هذه الظواهر فى بطون كتب النحو دون علاج أو تفسير لغوى صحيح.

وفى مجال معالجة مسائل «الضرورة»، اهتدى البحث إلى مجموعة من النتائج منها أن بعض مايسميه النحاة ضرورة، إنما هو استعمال لهجى لبعض القبائل، تسرب إلى اللغة المشتركة، ولم يقبله قياس النحاة، فحكموا عليه بالضرورة إراحة لأنفسهم من عناء بحثه. ومنها أن بعض مايسميه النحاة ضرورة، ليس فى الحقيقة والواقع اللغوى كذلك، لأن له نظائر فى القرآن الكريم، وقراءاته المختلفة، والحديث النبوى، والاستعمالات النثرية. وقد أثبت هذا التنظير أن هـذه الاستعمالات ليست ضرورة؛ لو رودها فى النثر، وهو لاضرورة فيه.

كما قام البحث بتطبيق مبدأ «تضافر القرائن وجواز إهدار بعضها عند أمن اللبس»، بناء على أن الاستعمالات الموسومة بالضرورة قد حدث فى كل منها ترخص فى إحدى هذه القرائن، كقرينة البنية أو العلامة الإعرابية، أو التضام أو الرتبة أو المطابقة أو غيرها.

وفى مجال تصحيح القواعد التى وضعها النحاة، اهتدى البحث ـ غير مسبوق ـ إلى أن

«التنازع» ماهو إلا لون من ألوان حرية الرتبة فى الجملة، وأوضح حل هذه المسألة، كما أثبت أن مايسميه النحاة نون توكيد مقلوبة ألفا فى الوقف ماهو إلا من قبيل اطراح العلامة الإعرابية لأمن اللبس.

وفى مجال الفصل بين الشعر وغيره، اهتدى البحث ـ غير مسبوق كذلك ـ إلى نظام مرن لظاهرة الوقف الشعرى، واستعمالات الأعلام فى الشعر. وأثبت أن الترخيم خاص بالشعر أو يكاد، وقد فرض النحاة أحكامه على اللغة بمستوياتها المختلفة. كما أثبت أن الشعر لغة انفعالية لا تخضع للتحديد الصارم لقواعد تتسم بالاطراد والاستمرار، وأن الظواهر التى تشيع فى الشعر لا يمكن أن تسمى خطأ، لأن الحكم عليها بالتخطئة لا يكون مقبولا مادام العرف اللغوى يسيغ هذا الاستعمال أو ذاك، كما أن بعض هذه الظواهر متجدد مع الشعر حتى الآن.

واقترح البحث أن يدرس الشعر دراسة منفصلة عن النثر، لانفراده بنظام خاص لايصح فرضه على النثر، كما لايصح فرض النثر عليه، وهذا لا يمنع من التبادل والتأثير والتأثر بينهما. وقد أوضح البحث الأسباب التى دفعت النحاة إلى الاعتماد على الشعر أكثر من غيره فى التقعيد النحوى، وبين النتائج التى ترتبت على هذا، ومنها أثر إيجابى وهو محاولة توثيق النصوص اللغوية نتيجة للخلاف بين البصريين والكوفيين، ومغالاة الكوفيين فى الاعتماد على الشعر. وقد تمثلت مظاهر أثر لغة الشعر فى التقعيد النحوى فى فرض قواعد خاصة بالشعر على النثر، وانفراد بعض النحاة بآراء خاصة فى هذا المجال، وتعدد الآراء فى المسألة الواحدة، وإجازة أكثر من وجه فيها اعتماداً على استعمالات شعرية كل منها ورد فى سياق خاص، وتوسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين، واستغلال الشعر استغلالا رديئا فى الألغاز النحوية، ثم إهمال لغة الشعر نفسها. وقد شرح البحث كل هذه الآثار بعد أن بين خصائص لغة الشعر، ورمى من ذلك كله إلى نفى وصمة الضرورة عن الشعر.

وفى سبيل الوصول إلى هذه النتائج ناقش البحث «الضرورة» فى ضوء تعدد اللهجات، وانتهى إلى أنه لايصح الاعتماد على الشعر فى تصوير لهجة قبيلة ماتصويرًا كاملا، لأن ماجاء فيه يمثل اللغة المشتركة التى يمثل الشعر أحد مستوياتها، والتى يستطيع أن يتكلم بها العرب جميعا. ولذلك خطأ البحث وجهة النظر القائلة بأن العربى يروى حسب لهجته، وحاول أن يثبت أن تنفيذ بعض اللهجات فى الشعر قد يخل بوزنه، وبين أن هذه الفكرة تقوم على الفهم القديم للسليقة اللغوية، ولذلك عقد لها البحث مبحثا خاصا، وأقر البحث تعدد الروايات وقبولها كلها بعد أن بين أسباب هذا التعدد وناقشها جميعا.

وتقتضى الأمانة العلمية أن أشير إلى أن بعض النتائج التى انتهى إليها البحث كانت إشارات لبعض الأساتذة الكبار، أعجلتهم شواغلهم الجمة عن تفصيلها فجاءت مطلقة دون تدليل علمى عليها، كما أن بعضها كانت تنقصه الدقة والموضوعية، وقد قومها هذا البحث ودلل عليها علميا حتى جاءت على صورة قد تكون أقرب إلى الإقناع، وأدعى للقبول، وهذا ما آمله .

والحمد الله بدءا ومختتما، وعليه ـ سبحانه ـ قصد السبيل .

محمد حماسة عبد اللطيف

القاهرة فى ١٥ فبراير ١٩٧٩م
الموافق ١٨ ربيع الأول ١٣٩٩هـ

ثبت المصادر والمراجـع*

ـ القرآن الكريم .
ـ أبو زكريا الفراء ومذهبه فى اللغة والنحو . د. أحمد مكى الأنصارى .(المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ـ نشر الرسائل الجامعية) .
ـ الإتقان فى علوم القرآن ، للسيوطى . (الطبعة الثالثة ١٩٤١م ١٣٦٠هـ . مطبعة حجازى بالقاهرة) .
ـ إحياء النحو، للأستاذ إبراهيم مصطفى . (لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٩٥٩) .
ـ أخبار النحويين البصريين ، لأبى سعيد السيرافى . تحقيق طه الزينى وعبد المنعم خفاجى . طبع الحلبى ـ (القاهرة ١٩٥٥م) .
ـ ارتشاف الضرب، لأبى حيان . (مخطوط بدار الكتب المصرية ٨٢٨ نحو) .
ـ أساس البلاغة ، لجار الله أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى . (الشعب) .
ـ الأسس النفسية للإبداع الفنى فى الشعر خاصة : الدكتور مصطفى سويف . (الطبعة الثانية . دار المعارف بمصر ١٩٥٩) .
ـ الأشباه والنظائر فى النحو، لجلال الدين السيوطى . (حيدر الآباد الدكن ١٣١٦هـ) .
ـ أشتات مجتمعات فى اللغة والأدب : عباس محمود العقاد . (الطبعة الثانية . دار المعارف . غير مؤرخ) .
ـ إصلاح المنطق، لابن السكيت : شرح وتحقيق الأستاذين أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . (دار المعارف . الطبعةالثالثة . دون تاريخ) .
ـ الأصمعيات : اختيار الأصمعى أبى سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك . تحقيق وشرح الأستاذين : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون . (دار المعارف . الطبعة الثالثة . دون تاريخ) .
ـ إعجاز القرآن ، لأبى بكر محمد بن الطيب الباقلانى : تحقيق السيد أحمد صقر . (دار المعارف . ذخائر العرب ١٢) .
ـ إعجاز القرآن : مصطفى الرافعى . (الطبعة السابعة ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م . المكتبة التجارية الكبرى) .
ـ الأغانى : لأبى الفرج على بن الحسين بن محمد الأصفهانى . (طبعة دار الكتب . دون تاريخ) .
ـ الإغراب فى جدل الإعراب ل، أبى البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنبارى . قدم لها وعنى بتحقيقها سعيد الأفغانى . (مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م) .

(*) جريت هنا على اعتبار المصادر والمراجع فى التصنيف لأعلى اعتبار المؤلف، وعلى ذكر اسم المؤلف كاملا أول مرة إن لم يكن مشهورا، والاقتصار على اسم شهرته فيماعدا ذلك .

ـ الاقتراح فى علم أصول النحو، للسيوطى. (الطبعة الثانية آباد الدكن ١٣٥٩هـ) .
الألغاز النحوية، لأبى سعيد بن لب الثعلبى (مخطوط بدار الكتب ٢٩ ش نحو) .
ـ الإلماع فى تقييد الرواية وأصول السماع، لأبى الفضل عياض بن موسى اليحصبى ت. حقيق السيد أحمد صقر. (دار التراث ـ تونس ١٩٧٠) .
ـ امرؤ القيس أمير شعراء الجاهلية . الدكتور الطاهر أحمد مكى. (الطبعة الأولى ١٩٦٨م. دار المعارف) .
ـ أمن اللبس ووسائل الوصول إليه فى اللغة العربية، للدكتور تمام حسان .(حوليات كلية دار العلوم ١٩٦٨ـ١٩٦٩) .
ـ إنباه الرواة على أنبا النحاة، للوزير جمال الدين أبى الحسن على بن يوسف القفطى. حقيق محمد أبوالفضل إبراهيم (القاهرة ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م) .
ـ الانتصار لسيبويه من المبرد، لأبى العباس أحمد بن محمد بن ولاد. (مخطوط ٦٠٥ نحو. تيمور بدار الكتب المصرية) .
ـ الانتصاف، للإمام ناصر الدين أحمد بن محمد المنير الإسكندرى. (مطبوع بذيل تفسير الكشاف للزمخشرى) . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٤هـ .
ـ الإنصاف، فى مسائل الخلاف، لأبى البركات عبد الرحمن بن الأنبارى. بتحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد. (مطبعة الاستقامة الطبعة الأولى ١٣٦٤ هـ ـ ١٩٤٥م) .
ـ الإيضاح فى علل النحو ل، أبى القاسم الزجاجى. تحقيق مازن المبارك (دار العروبة ١٩٥٩م) .
ـ أوضح المسالك ل، أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام. (نشر تحت اسم منار السالك إلى أوضح المسالك). محمد عبد العزيز النجار. (الطبعة الثانية مطبعة الفجالة الجديدة. دون تاريخ) .
ـ البرهان فى وجوه البيان، لأبى الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب. تحقيق الدكتور حفنى محمد شرف. (مكتبة الشباب ـ دون تاريخ) .
ـ البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى. (القاهرة ـ مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ) .
ـ البيان والتبيين ل، أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت. حقيق حسن السندوبى. الطبعة الثانية ١٩٣٢م) . ونسخة أخرى بتحقيق عبد السلام هارون (الطبعة الأولى لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٩هـ) .
ـ تاريخ آداب العرب، لمصطفى صادق الرافعى . (الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ ـ ١٩٤٠م) .
ـ تاريخ الأدب الجاهلى : الدكتور على الجندى. (الطبعة الثالثة الأنجلو المصرية ١٩٦٥م) .
ـ تاريخ الأدب العربى : كارل بروكلمان ترجمة د . عبد الحليم النجار (دار المعارف دون تاريخ) .
ـ تاريخ اللغات السامية : د . إسرائيل ولفنسون (الطبعة الأولى ١٩٢٩م. لجنة التأليف والنشر) .
ـ تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمرى. (مطبوع بذيل كتاب سيبويه . طبعة بولاق سنة ١٢١٧هـ) .
ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ل، أبى عبد الله جمال الدين بن محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك

تحقيق محمد كامل بركات . (دار الكاتب العربى ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م) .
ـ تطور الدرس النحوى، للدكتور حسن عون . (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠م) .
ـ التنبيهات على أغاليط الرواة، لأبى القاسم على بن حمزة البصرى . تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى . (دار المعارف ـ ذخائر العرب ٤١) .
ـ التنبيه على حدوث التصحيف ل، حمزة بن الحسن الأصفهانى . (مصور بدار الكتب المصرية ٨٩٦ أدب تيمور) .
ـ توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب. وهو العنوان الذى نشر تحته خطأ، (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) للحسن بن أسد الفارقى . تحقيق سعيد الأفغانى (مطبعةالجامعة السورية ١٩٥٨م) .
ـ الجامع لأحكام القرآن . (تفسير القرطبى) ل، أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى . (دار الشعب) .
ـ حاشية الأمير على المغنى . (بهامش مغنى اللبيب ـ دار إحياء الكتب العربية) .
ـ حاشية الدمنهورى على متن الكافى، للسيد محمد الدمنهورى . (وليس عليه أى بيانات) .
ـ حاشية الصبان على شرح الأشمونى، لمحمد على الصبان . (دار إحياء الكتب العربية ـ دون تاريخ) .
ـ الحيوان ل، أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ تحقيق عبد السلام هارون (طبع الحلبى ـ القاهرة ١٩٣٨م ـ ١٩٤٥م) .
ـ خزانة الأدب لعبد القادر بن البغدادى . (المطبعة السلفية ـ القاهرة ١٣٤٧هـ) .
ـ الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى . تحقيق محمد على النجار . (مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م) . الطبعة الثانية .
ـ دراسات فى علم اللغة، للدكتور كمال محمد بشر . (دار المعارف بمصر ١٩٦٩) .
ـ دراسات فى النحو. د. طه عبد الحميد طه . (مكتبة سعيد رأفت ـ دون تاريخ) .
ـ دراسات نقدية فى النحو العربى، للدكتور عبد الرحمن محمد أيوب . (الأنجلو المصرية ١٩٥٧م) .
ـ دراسة نظرية تطبيقية فى علمى العروض والقافية. د . محمد بدوى المختون. (ط ١ سنة ١٩٧٢م ـ مكتبة الشباب بالقاهرة) .
ـ درة الغواص فى أوهام الخواص، لأبى محمد القاسم بن على الحريرى. (الطبعة الأولى ١٢٩٩هـ مطبعة الجوائب قسطنطينية) .
ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع . تأليف أحمد بن الأمين الشنقيطى. (الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ. بمطبعة كردستان العلمية بالقاهرة) .
ـ دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجانى. (الطبعة الرابعة ـ دار مصر ١٣٥٧هـ) .
ـ دور الكلمة فى اللغة : س . أولمان . ترجمة الدكتور كمال محمد بشر. (القاهرة ١٩٦٢م) .
ـ ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . (دار المعارف بمصر ـ ذخائر العرب ٢٤) .
ـ ديوان أبى تمام الطائى . تحقيق محيى الدين الخياط .
ـ ديوان طرفة بن العبد ت. حقيق الدكتور على الجندى (الأنجلو المصرية . دون تاريخ) .

- ذم الخطأ فى الشعر لابن فارس . (مطبوع مع كتاب الكشف عن مساوئ المتنبى - مكتبة القدس بالقاهرة ١٣٤٩هـ) .
- الرد على النحاة ل، ابن مضاء القرطبى . تحقيق د . شوقى ضيف . (الطبعة الأولى . دار الفكر العربى ١٩٤٧م) .
- الرواية والاستشهاد باللغة ، للدكتور محمد عيد . (عالم الكتب ١٩٧٢م) .
- زهر الآداب وثمر الألباب ، لأبى إسحاق إبراهيم بن على الحصرى . تحقيق الدكتور زكى مبارك . (الطبعة الثالثة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م . المكتبة التجارية بالقاهرة) .
- سر صناعة الإعراب صنعة الشيخ أبى الفتح عثمان بن جنى . بتحقيق لجنة من مصطفى السقا وآخرين (الطبعة الأولى - الحلبى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م) .
- السليقة اللغوية ، للدكتور رمضان عبد التواب . (مجلة الأقلام العراقية - تشرين الثانى ١٩٦٦م) .
- السماع والقياس ، لأحمد تيمور باشا . (الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ ١٩٥٥م . لجنة نشر المؤلفات التيمورية) .
- سيبويه إمام النحاة ، للأستاذ على النجدى ناصف . (مكتبة نهضة مصر بالفجالة . دون تاريخ) .
- سيبويه حياته وكتابه ، للدكتور أحمد أحمد بدوى . (الطبعة الثانية . مكتبة نهضة مصر بالفجالة - دون تاريخ) .
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، لأبى محمد عبدالله جمال الدين ابن هشام . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . (مطبعة مصطفى محمد بمصر . دون تاريخ) .
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، للعلامة نور الدين أبى الحسن على بن محمد الأشمونى . (دار إحياء الكتب العربية - دون تاريخ . وهو مطبوع مع حاشية الصبان) .
- شرح التسهيل ، لابن مالك . (مخطوط بدار الكتب المصرية ١٠ ش - نحو) .
- شرح الجمل ، لابن عصفور . (مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٣٢ نحو . تيمور) .
- شرح درة الغواص ، لأحمد شهاب الدين الخفاجى . (الطبعة الأولى - مطبعة الجوائب قسطنطينية ١٢٩٩هـ . مطبوع مع درة الغواص) .
- شرح ديوان زهير ، لثعلب . (نشر دار الكتب المصرية) .
- شرح السيرافى لكتاب سيبويه . (مخطوط ١٣٧ نحو . بدار الكتب المصرية) .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضى الدين الأستراباذى . تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد . (التزام محمود توفيق - مطبعة حجازى بالقاهرة) .
- شرح شواهد الشافية لعبد القادر بن عمر البغدادى . (مطبعة حجازى بالقاهرة . مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب) .
- شرح الشواهد للعينى . (مطبوع بأسفل حاشية الصبان على شرح الأشمونى . دار إحياء الكتب العربية) .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ل، أبى بكر محمد بن القاسم الأنبارى . تحقيق عبد السلام

هارون . (دار المعارف بمصر ـ ذخائر العرب ٣٥) .
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين بن عقيل العقيلى . (دار مطابع الشعب) .
ـ شرح ابن علان للاقتراح . (مخطوط ٦٦٦ نحو . تيمور بدار الكتب المصرية) .
ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد . (المكتبة التجارية) .
ـ شرح كتاب سيبويه، للصفار الفقيه . (مخطوط بدار الكتب ٩٠٠ نحو) .
ـ شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن على يعيش . (إدارة الطباعة المنيرية) .
ـ الشعر الجاهلى منهج فى دراسته وتقويمه للدكتور محمد النويهى . (الدار القومية للطباعة والنصر ـ القاهرة دون تاريخ) .
ـ الشعر والتأمل ، لروستريفور هاملتون . ترجمة الدكتور محمد مصطفى بدوى . (المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. دون تاريخ) .
ـ الشعر والشعراء ل، أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . تحقيق أحمد شاكر . (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة ١٣٦٤هـ) .
ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى (مكتبة دار العروبة دون تاريخ) .
ـ الصاحبى فى فقه اللغة ، لأبى الحسن أحمد بن فارس . (مطبعةالمؤيد ـ القاهرة ١٩١٠م) .
ـ صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ل، أبى العباس أحمد بن على القلقشندى . (نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ـ دون تاريخ) .
ـ صحيح البخارى، لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى . (كتاب الشعب) .
ـ الصناعتين ل، أبى هلال العسكرى . (طبعة الأستانة) .
ـ ضحى الإسلام لأحمد أمين (الطبعة السابعة) .
ـ الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر، للسيد محمود شكرى الألوسى . (المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ) .
ـ طبقات فحول الشعراء ل، محمد بن سلام الجمحى . تحقيق محمود محمد شاكر . (دار المعارف ـ القاهرة ١٩٥٢م) .
ـ العربية دراسات فى اللغة واللهجات والأساليب: يوهان فك ترجمة د. عبد الحليم النجار. (مطبعة الكاتب العربى . ١٣٧٠هـ ١٩٥١م) .
ـ العربية ولهجاتها . د . عبد الرحمن أيوب . (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨م) .
ـ عروس الأفراح فى شرح تلخص المفتاح للإمام بهاء الدين السبكى . (مطبوع مع مختصر العلامة سعد الدين التفتازانى على تلخيص المفتاح ـ الطبعة الأولى ١٣١٧هـ . بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر) .
ـ العقد الفريد ل، أبى عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسى . تحقيق أحمد أمين وآخرين (مطبعة التأليف والترجمة والنشر ١٣٥٩م ـ القاهرة) .

ـ علم اللغة مقدمة للقارئ العربى . د . محمود السعران . (دار المعارف ١٩٦٢م) .
ـ العلم والشعر لريتشاردز. ترجمة د . مصطفى بدوى .
ـ العمدة فى صناعة الشعر ونقده، لأبى على الحسن بن رشيق القيراونى . (الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م القاهرة) .
ـ عمرمن الحب، لصلاح عبد الصبور. (الكتاب الذهبى ـ القاهرة . دون تاريخ) .
ـ عيار الشعر، لمحمد بن أحمد بن طباطبا العلوى. تحقيق د . طه الحاجرى، د . محمد زغلول سلام .(المكتبة التجارية الكبرى ١٩٥٦م . القاهرة) .
ـ عيون الأخبار ل، أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية) .
ـ فقه اللغة المقارن، للدكتور إبراهيم السامرائى . (بيروت ـ دون تاريخ) .
ـ فقه اللغة وسر العربية، لأبى منصور عبد الملك بن محمد الثعالبى . (الطبعة الأولى سنة ١٣٤١هـ ـ١٩٢٣م . مطبعة السعادة) .
ـ فلسفة الضمير، للأستاذ على النجدى ناصف . (مذكرات لطلبة السنة التمهيدية للماجستير بدار العلوم ١٩٦٨) .
ـ الفهرست، لمحمد بن إسحاق بن النديم . (ليبزج سنة ١٨٧٢م) .
ـ فى الأدب الجاهلى . د . طه حسين . (الطبعة التاسعة ١٩٦٨ـ دار المعارف) .
ـ فى اللهجات العربية، للدكتور إبراهيم أنيس . (الطبعة الثالثة ١٩٦٥ـ الأنجلو المصرية) .
ـ القرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية، للدكتور عبد العالم سالم مكرم . (دار المعارف بمصر ـ دون تاريخ) .
ـ القراءات واللهجات، للأستاذ عبد الوهاب حمودة . (الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٨م. مكتبة النهضة المصرية ـ مطبعة السعادة بمصر) .
ـ القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث، للدكتور عبد الصبور شاهين . (دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ١٩٦٦م) .
ـ قضية الإعراب بين أيدى الدارسين . د . رمضان عبد التواب . (المجلة ١١٤ سنة ١٩٦٦م) .
ـ قضية المعجم الشعرى . (مذكرات فى النقد الأدبى، للدكتور محمود الربيعى للعام الجامعى ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧م) .
ـ قضية النحو والنحاة . د . حسن عون . (المجلة العدد ١٥٨ . فبراير ١٩٧٠م) .
ـ القواعد النحوية مادتها وطريقتها ، للأستاذ عبد الحميد حسن . (مطبعة العلوم ١٩٤٦م) .
ـ الكامل لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ت . حقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته (دار نهضة مصر ـ دون تاريخ) .
ـ الكتاب لسيبويه . (المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٧هـ) .
ـ كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوى .
ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لمحمود بن عمر الزمخشرى . (القاهرة ١٣٥٤هـ) .

ـ كشف المشكل فى النحو والتصريف وما فى الشعر عليه المعول، لأبى الحسن الحيدرة على بن سليمان المعروف بحيدرة اليمنى . (مخطوط بدار الكتب ٥٦٢ ـ نحو) .

ـ لسان العرب، لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى . (بولاق) .

ـ اللغات السامية . لنولدكه ترجمة د . رمضان عبد التواب . (دار النهضة العربية) .

ـ اللغة لفندريس . ترجمة عبد الحميد الدواخلى ود . محمد القصاص . (الأنجلو المصرية) .

ـ اللغة بين الفرد والمجتمع، ليسبرسن . ترجمة د . عبد الرحمن أيوب .

ـ اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان . (الأنجلو المصرية ١٩٥٨م) .

ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان . (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م) .

ـ اللغة والتطور، للدكتور عبد الرحمن أيوب . (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩م) .

ـ اللغة الشاعرة : عباس محمود العقاد . (الأنجلو المصرية ١٩٦٠م) .

ـ اللغة والنحو بين القديم والحديث، للأستاذ عباس حسن . (دار المعارف بمصر ١٩٦٦م) .

ـ اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، للدكتور حسن عون . (الطبعة الأولى ١٩٥٢م . مطبعة رويال بالإسكندرية) .

ـ لغتنا والحياة، للدكتورة عائشة عبد الرحمن . (دار المعارف بمصر. دون تاريخ) .

ـ لمع الأدلة لأبى البركات عبد الرحمن بن الأنبارى . تحقيق سعيد الأفغانى (مطبعة الجامعة السورية . ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م) .

لهجة القرآن الكريم، للدكتور أحمد علم الدين الجندى . (حوليات كلية دار العلوم ١٩٧٠م) .

ـ مايجوز للشاعر فى الضرورة ل، أبى جعفر التميمى القزاز. (مخطوط بدار الكتب المصرية . ١٨٣٠ أدب) .

ـ متن الكافى فى العروض والقوافى . (بهامش حاشية الدمنهورى على الكافى) .

ـ مجالس ثعلب، لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون . (دار المعارف ـ القاهرة، ذخائر العرب) .

ـ مجالس العلماء ، لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى . تحقيق عبد السلام هارون . (الكويت ١٩٦٢م) .

ـ المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبى الفتح عثمان ابن جنى تحقيق على النجدى ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى . (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م) .

ـ المدارس النحوية ، للدكتور شوقى ضيف . (دار المعارف بمصر ـ دون تاريخ) .

ـ مدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد . (الطبعة الأولى . توزيع دار المعارف) .

ـ مراتب النحويين، لأبى الطيب عبد الواحد بن على اللغوى . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . (مكتبة نهضة مصر ومطبعتها بالفجالة ـ القاهرة) .

ـ المرشد إلى فهم أشعار العرب، للدكتور عبد الله الطيب المجذوب . (مطبعة الحلبى بمصر) .
ـ المزهر للسيوطى . (طبعة محمد صبيح دون تاريخ) .
ـ مصادر الشعر الجاهلى وقيمتها التاريخية ، للدكتور ناصر الدين الأسد . (دار المعارف ١٩٥٦م) .
ـ معانى القرآن، للفراء تحقيق محمد على النجار . (طبعة دار الكتب) .
ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموى . (طبع دار المأمون ـ القاهرة ١٩٣٨م) .
ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقى . (كتاب الشعب) .
ـ مغنى اللبيب، لجمال الدين بن هشام الأنصارى، (دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة) .
ـ مفتاح السعادة، لطاش كبرى زاده .
ـ المفصل فى علم العربية ل، أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى . (الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ . مطبعة التقدم بمصر) .
ـ المفضليات، للمفضل بن محمد الضبى ت . حقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون . (مطبعة المعارف ١٣٦١هـ) .
ـ مقالات نقدية ، للدكتور محمود الربيعى . (مكتبة الشباب ١٩٧٨) .
ـ المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٨٨هـ) .
ـ مقدمة ابن خلدون . (كتاب الشعب) .
ـ المقرب ل، ابن عصفور . (مخطوط بدار الكتب المصرية ٦٠٩ نحو . تيمور) .
ـ مناهج البحث فى اللغة . د . تمام حسان، (الأنجلو المصرية ١٩٥٥م) .
ـ مناهج تجديد فى النحو والبلاغة والتفسير والأدب ، للأستاذ أمين الخولى . (دار المعارف) .
ـ من أسرار اللغة، للدكتور إبراهيم أنيس . (الطبعة الثالثة الأنجلو المصرية) .
ـ المنصف شرح الإمام أبى الفتح عثمان بن جنى النحوى لكتاب التصريف، للإمام أبى عثمان المازنى . بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . (ط الأولى ١٩٥٤م) .
ـ من قضايا اللغة والنحو، للأستاذ على النجدى ناصف . (مكتبة نهضة مصر بالفجالة) .
ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء، لحازم القرطاجنى . تحقيق محمد الحبيب بن خوجه . (تونس١٩٦٦م) .
ـ منهج النحاة العرب . د . تمام حسان . (حوليات كلية دار العلوم، ١٩٧٠م) .
ـ الموازنة بين الطائيين ، لأبى القاسم الحسن بن بشر الآمدى . تحقيق السيد أحمد صقر . (دار المعارف ذخائر العرب ٢٥ القاهرة) .
ـ موسيقى الشعر، للدكتور إبراهيم أنيس . (الطبعة الثانية ١٩٥٢ . الأنجلو المصرية) .
ـ موسيقى الشعر العربى، للدكتور شكرى محمد عياد . (الطبعة الأولى ١٩٦٨م . دار المعرفة بالقاهرة) .
ـ الموشح فى مآخذ العلماء على الشعراء ل، أبى عبد الله محمد بن عمران المرزبانى . تحقيق على محمد البجاوى . (دار نهضة مصر ١٩٦٥م) .

- موطئة الفصيح، لأبى عبد الله محمد بن الطيب الفاسى . (مخطوط بدار الكتب ٥٠١) .
- موقد الأذهان وموقظ الوسنان ل، ابن هشام . (خطوط بدار الكتب ١١٥٥ نحو) .
- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، لجمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى . (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب) .
- نحو عربية ميسرة، للدكتور أنيس فريحة . (دار الثقافة ببيروت) .
- النحو الوافى، للأستاذ عباس حسن . (دار المعارف بالقاهرة ١٩٦١م) .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى . (الطبعة الثالثة ١٩٤٧م) .
- النشر فى القراءات العشر، لشمس الدين محمد بن محمد الجزرى . (الطبعة الأولى - المكتبة التجارية) .
- نظرات فى الصرف . (مذكرات للدكتور أحمد علم الدين الجندى - ١٩٧١م) .
- النظرية الرومانتيكية فى الشعر ، سيرة أدبية لكوليردج . ترجمة د . عبد الحكيم حسان . (دار المعارف ١٩٧١م) .
- نظرية المعنى فى النقد الأدبى . د . مصطفى ناصف . (دار القلم ١٩٦٥م) .
- النقد الأدبى الحديث . د. محمد غنيمى هلال . (الطبعة الثالثة ١٩٦٤م) .
- نقد الشعر، لقدامة بن جعفر . (الطبعة الأولى ١٩٣٤ . تحقيق محمد عيسى منون) .
- النوادر فى اللغة ل، أبى زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى . (المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٨٩٤م) .
- همع الهوامع . شرح جمع الجوامع للسيوطى . (الطبعة الأولى ١٣٢٧هـ مطبعة السعادة) .
- الوحدات الصرفية ودورها فى بناء الكلمة العربية : أحمد عبد العظيم . (رسالة ماجستير بكلية دار العلوم - ١٩٧٠م) .
- الوساطة بين المتنبى وخصومه ، لعلى بن عبد العزيز الجرجانى .
- وفيات الأعيان ل، أبى العباس أحمد بن محمد بن خلكان . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد (مطبعة السعادة - القاهرة سنة ١٩٤٨م) .



المحتوى

الفصل الثالث
أنواع الضرورة الشعرية
معالجة ورأى

الفصل الرابع
الضرورة الشعرية
فى إطار اللهجات وتعدد الروايا والسليقة اللغوية

الفصل الخامس
لغة الشعر والتقعيد النحوى

رقم الايداع : ٢٨٨٦ / ٩٦
I.S.B.N. 977 - 09 - 0322 - 1

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسنى ـ هاتف : ٣٩٣٤٥٧٨ ـ فاكس : ٣٩٣٤٨١٤
بيروت : ص ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣